

قَوْلُ عَبْدِ الْمُطَاهِرِ حَسَنًا

فِي الْمَسْجُودِ

لَا بَيْتَ إِلَّا بِإِذْنِ الْبَغْدَادِيِّ

بِحَالِ الْإِيْمَانِ الْحُسَيْنِيِّ بْنِ بَكْدَرٍ بْنِ إِيكَنْزَرٍ عَمِّهِ اللَّهُ

(المتوفى 681 هـ)

تصحيح وتحقيق

د. شريف عبد الكريم النجار

د. يسر أبو السجايات

كلية اللغة العربية

كلية اللغة العربية

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

أ. د. عايي توفيق المحمد

كلية اللغة العربية

جامعة البصرة / البصرة - العراق

دار الإمل للنشر والتوزيع

الأردن - الأردن

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قَوَاعِدُ الْمُطَارَحَةِ
فِي النَّحْوِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قَوَاعِدُ الْمَطَارَحَةِ

فِي النَّحْوِ

لَا بَنٍ إِيَّازِ الْبَغْدَادِيِّ

جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله

(المتوفى سنة 681 هـ)

تقديم وتحقيق

د. يسس أبو الهيجاء د. شريف عبد الكريم النجار أ.د. علي توفيق الحمد

كلية اللغة العربية كلية اللغة العربية قسم اللغة العربية

جامعة أم القرى - مكة المكرمة جامعة أم القرى - مكة المكرمة جامعة اليرموك / إربد - الأردن

دار الأمل للنشر والتوزيع

إربد - الأردن

الحمد لله الذي هدى ووفق
ويسر وأعان

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من
الأشكال بلا إذن خطي مسبق من الناشر.

طبعة جديدة مزينة ومنقحة

1432 - 2011

ISBN 978-9957-531-05-8 (ردمك)

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإبداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/8/3012)

415

قواعد المطارحة في النحو/جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز
تحقيق يس محمد أبوالمهيأ، شريف عبدالكريم النجار، علي توفيق الحمد
أريد : دار الأمل للنشر ، 2010

() ص .

ر. أ. : 2010/8/3012

الواصفات : قواعد اللغة/اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مسرد المحتويات

المقدمة

5		القسم الأول:	(تقديم وتعريف)
7			(1) المصنّف
9			(2) الكتاب
12		القسم الثاني:	(كتاب قواعد المطارحة في النحو)
531-1		القسم الثالث:	(المسارد الفنية)
533			- مسرد الآيات القرآنية الكريمة
535			- مسرد القراءات القرآنية
549			- مسرد الأحاديث النبوية الشريفة والأثر
550			- مسرد الأمثال والأقوال
551			- مسرد الشواهد الشعرية
553			- مسرد الأرجاز
571			- مسرد اللغات
575			- مسرد الجماعات والقبائل
576			- مسرد الأعلام
577			- مسرد الكتب الواردة في الكتاب
585			- مسرد أبرز المسائل والقضايا اللغوية ومصطلحاتها
588			- مسرد مصادر التحقيق ومراجعته
621			- مسرد أبواب الكتاب وموضوعاته
647			

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً خالصاً، والصلاة والسلام على سيدنا حبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

تعود قصة تحقيق هذا الكتاب الذي نسعد بتقديمه إلى المكتبة العربية، تعود إلى ما قبل عامين، بعد اتصال أختنا الأستاذ الدكتور شريف النجار بكتاب "المحصل في شرح الفصول" لابن إياز البغدادي، وبعد إتمامه تحقيق ذلك الكتاب ونشره في العام الماضي، وقد أبدى إعجابه بمضمون كتابنا هذا ومنهجه، وهو كتاب "قواعد المطارحة" لابن إياز نفسه.

وأخبرنا بذلك وأطلعنا عليه، وطماننا أنه يتوافر لديه ثلاث نسخ مخطوطة من الكتاب، وبعد اطلاعنا على الكتاب، لفتنا علم الرجل ومنهجه واختياراته، فقد قسم كتابه خمس مقدمات:

- الأولى: في أقسام الكلام وعلاماته.

- والثانية: في العوامل بانواعها.

- والثالثة: في المعمولات.

- والرابعة: في إعراب الجمل.

- والخامسة: في الحروف والأدوات.

ثم أتبعها باب واسع أطلق عليه "النتيجة"، وهو باب للمطارحة والتطبيق، والمناقشة والتعليل والتحليل، لما يزيد على مائة شاهد شعري، تحليلاً لغوياً شاملاً، على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي النحوي، رابطاً إياه بالدلالة والمعنى، ويناقش في جل ما يعرضه آراء كبار النحويين موافقاً أو معارضاً ومختاراً، معززاً كل ذلك بشواهد قرآنية كريمة وأقوال ولغات وشواهد شعرية متخيرة.

نقول: شكّل مضمون الكتاب ومنهجه الدافع الأول، وكان علم الرجل وسعة اطلاعه واختياراته - مع كونه مجهولاً نكرة لكثير من المتخصصين المعاصرين - إذ آتاه غطى عليه جهابذة اشتهروا في عصره كان مالك وابن يعيش وأبي حيان وأمثالهم، ثم أردنا أن نخلد أخوتنا وزمالتنا المباركة في مكة المكرمة، بعمل علمي مشترك، فكان إقدامنا على تحقيق هذا الكتاب عملاً مباركاً إن شاء الله، قمنا به وأنجزناه في رحاب مكة المكرمة وحرمها المكي الشريف، سائلين المولى

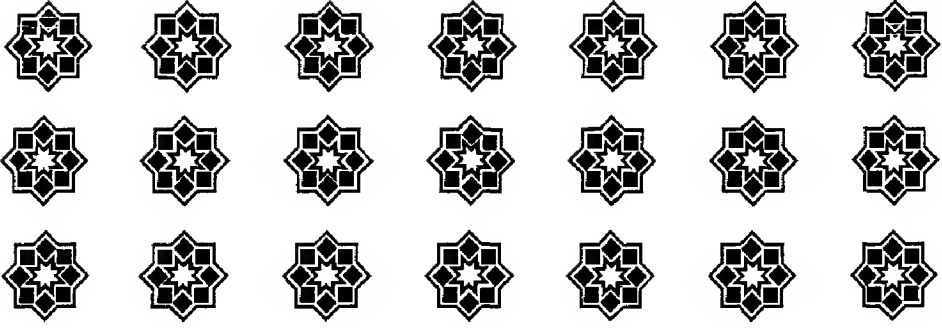
عزّ وجلّ أن يبارك في هذا العمل، الذي أردنا فيه وجه الله والأخوة الصادقة والخير، وخدمة
تراثنا المجيد ولغتنا، والراغبين فيها وفي خدمتها.

وأن يبارك في كل من يطّلع على هذا العمل، راجين أن يتسامح مع ما قد يكون فاتنا وما
عشر عليه من هنات، راجين أن يكتب إلينا وأن يطلعنا على ملحوظاته واستدراكاته، فالكمال لله
عزّ وجلّ، راجين منه تعالى العون والتوفيق والسداد، وأن يغفر لنا ويرحمنا، وأن يغفر لنا الزملاء
والقرّاء ما قد يكون فاتنا، سائلين مولانا الكريم العفو والهدى والقبول، والحمد لله أولاً وآخراً
ودائماً، والحمد لله وحده، نستغفره ونتوب إليه، ونصلي ونسلم على من لا نبي بعده، مولانا
ورسولنا وقائدنا.

ولا ننسى أن نشكر دار الأمل للنشر والتوزيع في إربد / الأردن والقائمين عليها، على
تفضلهم برعاية هذا العمل وقبوله ونشره، والله الموفق والهادي إلى الخير والصواب.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

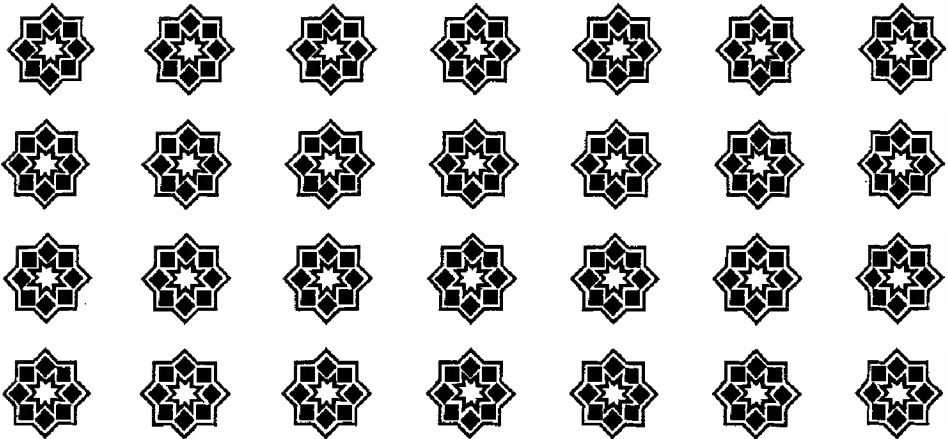
(المحققون)

مكة المكرمة في شهر رجب المعظم 1431 هـ
الموافق شهر حزيران / يونيو 2010 م.



القسم الأول

تقديم وتعريف



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

سيرة ابن إياز البغدادي⁽¹⁾

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو⁽²⁾ الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، جمال الدين، أبو محمد التحوي، وهو في البلغة: الحسين بن أبان⁽³⁾، وهو تحريف بين، والمشهور هو "ابن إياز" نسبةً إلى جدّه، وهو من أهل بغداد، واشتغل بالمستصرية حتى ترأس مشيخة التحو فيها.

مذهبه

نقل السيوطي عن ابن مکتوم أنّه قال في تذكرته: "كان نحوياً ببغداد شيعياً"⁽⁴⁾، وترجم له أيضاً صاحب طبقات أعلام الشيعة (الطهراني)⁽⁵⁾، وهذا يعني أنّه كان شيعياً، ولم يرد في كتابه الحصول إشارة تدل على مذهبه.

شيوخه

تلمذ ابن إياز على جملة من علماء عصره، عُرف منهم:

— أولاً: تاج الدين الأرموي، وهو محمد بن الحسن القاضي تاج الدين الأرموي الشافعي، المتوفي سنة ست وخمسين وستمائة، وله الحاصل من الحصول⁽⁶⁾.

— ثانياً: سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو عثمان الجذامي الأندلسي الباني التحوي المالكي⁽⁷⁾، روى عنه الشرف الدميّاطي، قرأ عليه ابن إياز ببغداد، ونقل عنه في شرح الفصول في مواضع عديدة، وسماه سعد الدين، وذكر أنّه شرح الجزولية.

— ثالثاً: رضي الدين بن جعفر الأربلي، ذكره في الحصول وقواعد المطارحة، وهو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي، من علماء القرن السابع الهجري⁽⁸⁾، له شرح المقدمة الجزولية.

(1) هذه السيرة هي نفسها ما ذكره الدكتور شريف عبد الكريم النجار في مقدّمة الحصول، ولم ترد دعياً للتغيير فيها.
(2) انظر ترجمته في البلغة 91، وتاريخ الإسلام 73/51، والوافي بالوفيات 212/12، وبغية الوعاة 532/1، وتحفة الأديب في نخبة مغني اللبيب 85/1، والمنهل الصافي 150/5، والدليل الشافي على النهل الصافي 273/1، وهدية العارفين 313/5، وكشف الظنون 86/1، 1087/2، 1270، 1714، والأعلام 234/2، ومعجم المؤلفين 316/3، وطبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة) 46-47، وتاريخ علماء المستصرية 19-20.

(3) البلغة 91

(4) تحفة الأديب 85/1.

(5) انظر ترجمته في طبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة) 46-47.

(6) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام 146/48، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين 6/126.

(7) انظر ترجمته في بغية الوعاة 577/1 وكشف الظنون 1800/2.

(8) انظر ترجمته في كشف الظنون 1800/2.

الموسوم بـ(المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي)، وقد حقق الكتاب في رسالتين للدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود.

رابعاً: ابن القيطي⁽¹⁾، وهو نجم الدين أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القيطي الحنبلي، المعروف بابن القيطي، شيخ المستنصرية في الحديث، كانت وفاته سنة إحدى وأربعين وستمائة⁽²⁾.

خامساً: الوزير شمس الدين ابن الصيقل الجزري، مات سنة إحدى وسبعمائة، سمع منه مقاماته الموسومة بالمقامات الزينية الخمسين، وما في أولها من المقدمة والخطبة والديباجة، وما في آخرها من الاعتذار⁽³⁾.

تلاميذه

تولى ابن إياز مشيخة النحو في المستنصرية، فتلقى العلم على يديه كثير من الناس، عُرف منهم: 1- عبد العزيز بن جمعة الموصللي، المعروف بابن القواس، قرأ النحو على ابن إياز في المستنصرية، ومات سنة ست وتسعين وستمائة⁽⁴⁾.

2- يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العبادي أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين⁽⁵⁾.

3- الإمام العالم تاج الدين بن قطب الدين أبي اليمن البغدادي ابن السباك علي بن سنجر، مات سنة خمسين وسبعمائة، وقيل: خمس وخمسين⁽⁶⁾.

4- الحسن بن مطهر الحلبي⁽⁷⁾.

5- قطب الدين الرّومي سنجر بن عبدالله، اشتراه بدر الدين إياز، واشتغل مع مولاه جمال الدين الحسين بن إياز، وكان شيخاً عالماً بالنحو والأدب، مات سنة خمس وتسعين وستمائة⁽⁸⁾.

(1) انظر بغية الوعاة 532/1

(2) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 72/19.

(3) انظر تاريخ علماء المستنصرية 20/2

(4) انظر تلخيص مجمع الآداب 210/4، وتاريخ علماء المستنصرية 255/1-256.

(5) انظر ترجمته في بغية الوعاة 351/2.

(6) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 100/21، والدرر الكامنة 63/4.

(7) انظر تاريخ علماء المستنصرية 19، والأنوار الساطعة 47/1.

(8) انظر تلخيص مجمع الآداب 223/4، وتاريخ علماء المستنصرية 383/1.

6- ابن الفوطي⁽¹⁾، كمال الدين أبو الفضائل عبدالرزاق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي الشيباني، المعروف بابن الفوطي نسبة إلى جد أبيه لأنه، ويعرف أيضًا بابن الصابوني، مات سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة⁽²⁾.

7- أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم⁽³⁾.

كتبه

لابن إياز جملة من الكتب في النحو والصرف، هي:

أولاً: قَوَاعِدُ الْمَطَارَحَةِ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ثانياً: اِخْصُولُ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ، وهو شرح فصول ابن معط في النحو، وقد نُشر بتحقيق الدكتور شريف عبدالكريم النجار، وهو من منشورات دار عمار، عمان- الأردن 2010م.

ثالثاً: الإِسْعَافُ فِي عِلْمِ الْخِلَافِ، وهي مسائل خلافية في النحو استدركت على الإنصاف لأبي البركات الأنباري، وهو مفقود، وقد أشار إليه في اِخْصُولِ، وقواعد المطارحة عدة مرات.

رابعاً: المآخذ على المتبع، أشار إليه في اِخْصُولِ وقواعد المطارحة، وهو كتاب يرد فيه على العكبري في كتابه المتبع في شرح اللمع، وهو مفقود.

خامساً: شرح تصريف ابن مالك، وهو شرح لكتاب الضروري في التصريف سماه التعريف، وقد حقق الكتاب ونشر بتحقيق د. هادي نمر، وهلال ناجي.

سادساً: كلام في إعراب أبيات مشككة من شعر المتنبي⁽⁴⁾.

وفاته

أجمعت كتب التراجم على أن وفاته كانت ليلة الخميس، الثالث عشر من ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين وستمائة.

⁽¹⁾ انظر تاريخ علماء المستنصرية 100/2

⁽²⁾ انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ 1493/4.

⁽³⁾ انظر تحفة الأديب 85.

⁽⁴⁾ انظر الواقي بالوفيات 214/6.

كتاب قواعد المطارحة:

بادئ ذي بدء، ينبغي أن نقف على مفهوم المطارحة، فقد جاء في أساس البلاغة: طَرَحَ الشيءَ وبِهِ ومن يَدِهِ رَمَى بِهِ وألقاه ... وَطَرَحْتُ عَلَيْهِ المسألة، " وطارحُهُ العلم والغناء وتطارحناه. قَالَ زَبَانُ بْنُ سَيَّارٍ الْفَرَارِيِّ:

تُطَارِحُهُ الْأَنْسَابُ حَتَّى رَدَدَتْهُ إِلَى نَسَبٍ فِي أَهْلِ دَوْمَةَ ثاقِبٍ⁽¹⁾

وجاء في "اللسان": طَرَحَ عَلَيْهِ المسألة ألقاها، وقال ابن سيده: وأراه مؤلداً². وجاء في "مختار الصحاح": "المطارحة إلقاء القوم المسائل بعضهم على بعض، تقول طارحة الكلام متعدّياً إلى مفعولين". وهذا المصطلح بهذا الاستخدام لا نَجِدُهُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ. وجاء في "التاج": مُطَارَحَةُ الْكَلَامِ مُعَرَّبٌ. يُقَالُ طَرَحَ عَلَيْهِ المسألة إِذَا أَلْقَاهَا. وَتَطَارَحُوا أَلْقَى بَعْضُهُمُ الْمَسَائِلَ عَلَى بَعْضٍ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى قَدْ أَخَذَتْ مِنَ الْمَعْنَى الْأَصِيلِ بِسَبَبٍ، وَهُوَ الْإِلْقَاءُ وَالرَّمْيُ، وَالْإِصَابَةُ، وَكُلُّهَا مَعَانٍ حَاضِرَةٌ فِي الْمَخَاوِرَةِ وَطَرَحِ الْأَسْئَلَةِ.

على أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ جَعَلُوا مِنْ هَذَا الْمَشْتَقِّ قَتًّا، وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ؛ جَاءَ فِي "أَجْدِ الْعُلُومِ"³: "وَالشَّيْخُ الْعَالِمُ بُرْهَانَ الْإِسْلَامِ الزَّرْنُوجِي (مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ السَّادِسِ) كِتَابٌ سَمَّاهُ "تَعْلِيمَ الْمُتَعَلِّمِ طَرِيقَ التَّعَلُّمِ" وَجَعَلَهُ فُصُولًا، وَمَا جَاءَ فِيهِ: وَلَا بُدَّ مِنَ الْمَذَاكِرَةِ وَالْمُنَاطَرَةِ وَالْمُطَارَحَةِ ...، قِيلَ: مُطَارَحَةُ سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ تِكْرَارِ شَهْرٍ".

ويبدو أَنَّ أَوَّلَ شُيُوعِ هَذَا الْمَصْطَلَحِ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَالْمَنْطِقِ وَمَا تَعَلَّقَ بِهَا، فَقَدْ شَاعَ قَبْلَ ابْنِ إِبَازٍ فِي بَعْضِ التَّالِيفِ الْفِقْهِيَّةِ، وَجَاءَ فِي كَشْفِ الظُّنُونِ: "ذَكَرَ الْأُسْنَوِيُّ فِي "مَطَالَعِ الدَّقَائِقِ": أَنَّ الْمُطَارَحَةَ بِالْمَسَائِلِ ذَوَاتِ الْمَآخِذِ الْمُؤَلَّفَةِ الْمُتَّفِقَةِ، وَالْأَجْوِبَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُفْتَرَقَةِ مِمَّا تُثِيرُ أَفْكَارَ الْعُلَمَاءِ، قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذَا الْمَعْنَى تَصَانِيفَ، ذَكَرَ مِنْهَا: "كِتَابُ الْمُطَارَحَاتِ" لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَطَّانِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 407هـ. وَمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا صَاحِبُ "كَشْفِ الظُّنُونِ" الْمُطَارَحَاتِ فِي الْمَنْطِقِ وَالْحِكْمَةِ"، لِأَبِي الْفُتُوحِ شِهَابِ الدِّينِ السَّهْرُورِيِّ

(1) أساس البلاغة: 386.

(2) اللسان طرح.

(3) كشف الظنون 1257/2، وينظر: أجد العلوم 130/1-132، والنظر 243/1.

(ت587هـ)¹، و"كتاب المطارحات" لأبي عبد الله حسين بن القَطَّانِ الشافعي (ت420هـ)،
وضَعَهُ لِلامْتِحَانِ، يَتَطَارَحُ بِهَا الْفُقَهَاءُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ. كَمَا ذَكَرَ كِتَابُ "جَامِعِ الْمَبَادِي وَالغَايَاتِ
فِي عِلْمِ الْمِيقَاتِ" لِأَبِي عَلِيٍّ الْمُرَاكِشِيِّ (ت674هـ)، وَهُوَ - عَلَى مَا قَالَ - أَعْظَمُ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا
الْفَنِّ، وَقَدْ رَتَّبَهُ مُصَنِّفُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ فُنُونٍ، الرَّابِعُ مِنْهَا فِي الْمَطَارِحَاتِ؛ لِتَحْصُلَ بِهَا الدُّرَةُ وَالْقُوَّةُ
عَلَى الْاسْتِبَاطِ².

ونرى في هذا المصطلح جانباً أدبياً؛ إذ لراه يَكْثُرُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، يَصِفُونَ فِيهِ غَطًّا مِنْ
الْحَوَارَاتِ الشَّعْرِيَّةِ، تُظْهِرُ مَقْدِرَةَ كُلِّ مِنَ الْمُتَحَاوِرِينَ فِي ارْتِجَالِ آيَاتٍ يَرُدُّ فِيهَا عَلَى مُحَاوِرِهِ³.
وابنُ إِيَّازٍ لَا يُوْطِئُ لِكِتَابِهِ بِمَقْدَمَةٍ يُفَصِّحُ فِيهَا شَيْئاً عَنِ اسْتِخْدَامِهِ لِهَذَا الْمَصْطَلَحِ، إِلَّا مَا كَانَ
مِنْ قَوْلِهِ فِي الْمَقْدَمَةِ الْمُقْتَضِبَةِ: "لَمْ يَزَلْ يَتَلَبَّجُ فِي صَدْرِي، وَيَتَرَدَّدُ فِي فِكْرِي..... أَنْ أَضَعُ كِتَابًا
فِي قَوَاعِدِ الْمَطَارِحَةِ، وَأَنْصَحَ فِيهِ الطَّالِبِينَ حَقَّ الْمُنَاصَحَةِ، وَأَرْتَبَهُ تَرْتِيبًا يُقَرِّبُ بِهِ نَفْعَهُ". وَقَدْ
اسْتَعْدَمَ هَذَا الْمَصْطَلَحُ فِي مُصَنِّفِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، جَاءَ عَلَى صُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ إِذْ قَالَ فِي تَعْلِيلِهِ لَهُ
عَلَى كَلَامِ لَابِنِ جَنِي: "وَهُوَ تَجَوُّزٌ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الْمَطَارِحِينَ". وَيَشِي هَذَا الْاسْتِخْدَامُ
بِشُيُوعِ هَذَا التَّمَطُّ مِنَ الْحَوَارِ إِبَّانَ عَهْدِ ابْنِ إِيَّازٍ، وَبُيُوجُودِ مَنْ عَرَفَ بِمَزَاوَلَةِ هَذَا الْفَنِّ.

وابنُ إِيَّازٍ يَبْنِي مِنْهَجَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى مَفْهُومِ الْمَطَارِحَةِ، وَهُوَ يَعْنِي بِمَا تَدَاوَلَ طَرَحُ
الْأَسْئَلَةِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ التَّحْوِيلِيَّةِ أَوْ الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي يَخُوضُ فِيهَا، وَهِيَ أَسْئَلَةٌ مُتَوَقَّعةٌ مُفْتَرَضَةٌ، تَخْطُرُ
بِبَالِ الْقَارِي، فَيُبادِرُ إِلَى طَرَحِهَا، فِي أَسْلُوبِ حَوَارِيٍّ، وَيَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْمَطَارِحَةِ الْامْتِحَانُ أَيْضًا؛ إِذْ
السُّؤَالُ قَائِمٌ عَلَى امْتِحَانِ الْمَسْئُولِ، وَمَعْرِفَةِ رَدِّهِ، وَمَقْدَارِ عِلْمِهِ. وَهُوَ يَتَقَاطَعُ فِي كَثِيرٍ مِنْ وُجُوهِهِ

(¹) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: 286/41.

(²) كشف الظنون: 572/1.

(³) أعيان العصر وأعوام النصر: ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: 121/8. إنباء العمر بأبناء العمر في التاريخ: 415/3.
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 1/226، 1/351، 5/488. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 1/149، 234/4،
4/4، 7/188، 8/164، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 6/367، 7/17. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي
عشر: 2/64، 2/132، 299، 325، سمط النجوم العوالي: 1/88. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: 1
190، 78/2، 421، 90/

مَعَ مُصْطَلَحٍ يُقَارِبُهُ، وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ أَيْضًا، أَلَا وَهُوَ مُصْطَلَحُ "الْمُفَاتَشَةِ"، الَّذِي يَقُومُ عَلَى سَبْرِ غَوْرِ الْخَصْمِ، وَمَعْرِفَةِ حُدُودِ عِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ.

وَأَغْلَبُ الظَّنُّ أَنَّ كِتَابَ قَوَاعِدِ الْمَطَارِحَةِ آخِرُ مَا أَلَّفَ ابْنُ إِيَّازٍ، فَقَدْ أَحَالَ فِيهِ إِلَى جَمِيعِ كُتُبِهِ الْمَعْرُوفَةِ، كـ "التَّبَعِ"، و"الإِسْعَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ"، و"الْأَخْصُولِ"، و"شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ"، وَهَذَا يُسَبِّغُ عَلَى الْكِتَابِ قِيَمَةً إِضَافِيَّةً، إِذْ يَكُونُ ابْنُ إِيَّازٍ قَدْ أَوْدَعَهُ خُلَاصَةَ فِكْرِهِ، وَمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ ثَقَلًا وَعَقْلًا.

● محتوٰى الكتاب:

الْكِتَابُ - كَمَا يَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ - نَسِجٌ وَحِيدٌ، إِذْ يَقُولُ فِي الْمَقْدَمَةِ: "وَيَسْطُ غُذْرِي فِي تَقْصِيرِ يَقَعُ، أَنَّهُ تَأْلِيفٌ مُخْتَرَعٌ، وَلَمْ طَّ أَنَا فِيهِ مُتَّبِعٌ". وَابْنُ إِيَّازٍ يَعْنِي بِهَذَا التَّمْطِ الْمَبْتَدَعَ شَيْئَيْنِ؛ الْأَوَّلُ: عِلْمُ التَّحْوِ بِوَجْهِ خَاصٍّ، وَالثَّانِي: مَنَهْجُهُ فِي التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِلَّا فَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّهُ مَسْبُوقٌ فِي مَسْأَلَةِ "الْمَطَارِحَاتِ" بِتَصَانِيفِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُنَطِقِيِّينَ. وَهُوَ يَصِفُ مَنَهْجَهُ فِي تَأْلِيفِ مُصَنَّفِهِ هَذَا بِكَلِمَاتٍ مَعْدُودَاتٍ وَحَسْبُ؛ إِذْ يَقُولُ: "وَقَدْ وَضَعْتُهُ عَلَى خَمْسِ مُقَدَّمَاتٍ وَنَتِيجَةٍ".

أَمَّا تَفْصِيلُهَا فَجَدُّ أَنَّ ابْنَ إِيَّازٍ قَدْ أَقَامَ كِتَابَهُ عَلَى خَمْسِ مُقَدَّمَاتٍ، وَنَتِيجَةٍ:

● الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى: تَكَلَّمَ فِيهَا عَلَى أَقْسَامِ الْكَلِمِ الثَّلَاثَةِ، فَعَرَّفَهَا، وَعَرَّضَ لِلْأَرَاءِ فِيهَا، وَعَلَامَاتِ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا. وَفَصَّلَ فِي أَقْسَامِهَا، فَتَنَاوَلَ الْمَعْرَبَ وَالْمَبْنِيَّ. وَوَقَّفَ عَلَى الْمُعْرَبِ وَأَقْسَامِهِ، وَالْمَبْنِيَّ وَأَقْسَامِهِ وَعَلَامَاتِ إِعْرَابِهِ. فَتَنَاوَلَ الْمَقْصُورَ وَالْمُنْقُوصَ، وَالْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَالْمَصْرُوفَ، وَغَيْرَ الْمَصْرُوفِ، وَعَرَّضَ لِمَوَانِعِ الصَّرْفِ. ثُمَّ تَنَاوَلَ أَقْسَامَ الْأَسْمِ، مِنْ مُثَنًى وَجَمْعٍ. وَوَقَّفَ عَلَى عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ، وَفَصَّلَ فِيهَا. وَخَتَمَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ بِالْكَلَامِ عَلَى الْبِنَاءِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ.

● الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْعَوَامِلِ، اسْتَهْلَهَا بِتَعْرِيفِ الْعَامِلِ. وَقَسَّمَ الْعَوَامِلَ إِلَى قِسْمَيْنِ: لِفْظِيَّةٍ، وَمَعْنَوِيَّةٍ، وَتَنَاوَلَ كُلَّ قِسْمٍ مِنْهَا. وَعَرَّضَ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ لِلْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ بِالْأَصَالَةِ كـ "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا، وَأَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، وَعَمَلِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ عَمَلَ أَفْعَالِهَا كـ "اسْمِ الْفَاعِلِ"، وَصَيَغِ الْمَبَالَغَةِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ "كَمَا تَنَاوَلَ فِيهِ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا، وَ"لَا"

التأنيّة للجنس، و"لا" العاملة عَمِلَ "ليس"، وما يَعْمَلُ بالتأنيّة، كأسماء الأفعال، والمصدرِ
النائب عن فعلِهِ. ثم خَتَمَ هذه المقدمة بالكلام على العوالمِ المعنويّة.

• والمقدّمة الثالثة في المعمولات، تكلّم فيها على أقسامها، وخاصّ في فروعها، فتناولَ
المرفوعات: الفاعلَ، والمبتدأ والخبرَ، والنصوبات: المفعولَ المطلقَ، والمفعولَ بِهِ،
والمنادى، والمفعولَ فِيهِ، والمفعولَ لَهُ، والمفعولَ مَعَهُ، والحالَ، والتمييزَ، والمستثنى. كما
تناولَ فيها المجرورات، والمجروراتِ، وفروعها.

• المقدّمة الرابعة: تكلّم فيها على مواضع الجملِ مِنَ الإعرابِ.

• والمقدّمة الخامسة أفرّدها لبعضِ الحروفِ والأدواتِ: بينها، ومعانيها وعَمَلُها. فعرّضَ فيها
للهمزة، والواوِ، والفاءِ، واللامِ، وما، وهل، وبَلْ، وَثَمَ، وألا، وكَلّا، ولولا، ولَوْما،
وأما.

أما النتيجة، فهي الجانبُ التطبيقيُّ في مُصَنَّفِ ابنِ إياز؛ إذ يقولُ في مُستَهَلِّها: "اعْلَمْ أَنِّي أَذْكَرُ
فِيهَا آيَاتًا لِلْعَرَبِ، وَلِمَنْ جَرَى فِي غُلُوِّ الطَّبَقَةِ مَجْرَاهُمْ، تَشْتَمِلُ عَلَى بَحْثٍ وَإِعْرَابٍ، إِذَا
ضَبَطَهَا السَّامِعُ كَانَ ذَلِكَ مِثَالًا لَهُ، يَقْيِسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَيُرَدُّهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ". فقوامُها إِذَا
آياتٌ من الشعرِ، يُحَلِّلُها تحليلًا بقصدِ إعرابها، وإعطاءِ المتعلّمِ مثالًا يَحْتَذِيهِ، وَيَقْيِسُ عَلَيْهِ.
وقد أوردَ في هذا القسمِ سبعينَ بَيِّنَةً مِنَ الشعرِ، وأوردَ فِيهِ مِنَ الآياتِ الشواهدِ والأدلةِ ما
زادَ على الآياتِ الشعريةِ.

والمصنّفُ يجعلُها تطبيقاتَ ومطارحاتٍ وحواراتٍ تناولتْ قضايا لغويةً شاملةً؛ أصواتًا وصرفًا ونحوًا
وتراكيبًا، لكنها جاءتْ متناثرةً تطبيقيةً، فهو يُوردُ الشاهدَ، ثم يتناولُ كُلَّ ما تضمُّنه -
تقريبًا- من قواعدٍ صوتيةٍ أو صرفيةٍ أو نحويةٍ، ويُوردُ آراءَ العلماءِ وخلافاتهم؛ حيثُ يكونُ
لازمًا أو مُفيدًا، ويشفعُ ذلكَ برأيه واجتهاده، بعدَ محاولةٍ عزوِ الآراءِ إلى أصحابها ومطائنها؛
فلم يكنْ يتركُ مسألةً صوتيةً أو صرفيةً أو نحويةً في شواهدِهِ إلا خدَمَها وناقَشَها وجَلَّاهَا،
علاوةً على ما أوردَهِ من مصطلحاتٍ لغويةٍ مختلفةٍ، يسهلُ على القارئِ أن يجدَها إِذَا نظرَ في
الشاهدِ الذي يعرضُهُ المصنّفُ، وهو كثيرًا ما يُعنى بأصلِ الكلمةِ ووزنِها، واشتقاقِها وما طرَأَ
عليها من تغيّراتٍ صوتيةٍ وعَمَلِها، وموضعِها في التركيبِ أو الجملةِ ودلائِلِها.

منهج ابن إياز في قواعد المطارحة:

يقوم منهج ابن إياز في قواعد المطارحة، على بناء معمار نحوي، لا يختلف في مضمونه عما سبقه، غير أنه يُعيد تركيب هذا المعمار في أسلوب فريد - كما ذكر - ينهض على دعائمين: الشكل، وقد بيناه، وأسلوب الطرح، وهو يقوم على تجريد محاور، يلقي كل ما يمكن أن يخطر ببال القارئ من أسئلة في الموضوع الذي يدرسه، وهي لا شك طريقة طريفة، تقوم على إشرارك القارئ في الموضوعات التي يقرأها، وتشدّه إليها . فمُنحى الكتاب تعليمي بالدرجة الأولى، يُعزّزه بالتدريبات والتطبيقات.

على أن السؤال الذي يخلُق طرحه، ما صفات هذا الطالب الذي يرمي ابن إياز إلى تعليمه؟ إنه وبلا أدنى تردّد ليس طالباً عادياً، وإن كان ثمة موضوعات وفوائد كثيرة يمكن أن تُعين هذا الطالب، إلا أن الذي يتمحور حوله جهد ابن إياز ومطارحته إنما هو طالب قطع شوطاً بعيداً في النحو، ولعلّ الكثرة الكاثرة من الأسئلة التي يطرحها ابن إياز وتُجب عنها في العلل والعوامل تؤكد هذه الحقيقة، بل كان يصل به الأمر إلى طرح أسئلة من باب الألفاظ، ولا يمكن أن تدرج في باب الزيادة في الإفهام، وقد درج العلماء - قبل ابن إياز - على استخدام هذا الأسلوب، بعيداً عما عزم ابن إياز أن ينهض له، والزّم به نفسه.

ولعلّ من أوائل عناوين ذلك كلامه على الحركات، والتفصيل فيها، والبناء في الأفعال، وتفصيله واستطراده في التعليل، كمثّل كلامه على "ليس"، ورّدّه على أبي عليّ، واستطراده في كلامه على الإضافة، وكلامه على العوامل، والتفريع فيها والتبسيّات على أجزائها. وجانب التطبيق يُظهر هذه الحقيقة بشكل أجلى، فهو يُفصّل كثيراً من وجوه الإعراب ويستطرّد، ويخوض في آراء العلماء، وأبرز مثال على ذلك وأدله بسطه الكلام على "إذا"، عندما عرض لبيت الحماسة:

وقبل غدٍ يا لهف نفسي على غدٍ إذا راح أصحابي ولست برائح

إذا فرد لـ "إذا" خمسة فصول، فذكر أقسامها واختصاصها، ووقف على جوابها، وعاملها، وعلة بنائها. وجعل لها خاتمة فصل فيها حالها لو سمينا بها، كيف سيكون إعرابها؟ وجاء تحت هذا

الباب بصيغ مُعَقَّدة، يَعَسُرُ لَفْظُهَا وَقَرَأْتُهَا، فَضْلاً عَنْ تَحْلِيلِهَا. وَبَلَغَ بِهِ أَنْ بَنَى أَمْثَلَةً مِنْ "جَحْمَرِش" عَلَيْهَا.

والذي يُبْعِدُ ابْنَ إِيَّازٍ عَنْ مَقْصِدِهِ مِنَ التَّعْلِيمِ شِدَّةُ تَعَلُّقِهِ بِالتَّقْسِيمِ وَالتَّفْرِيعِ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً إِلَّا سَلَّ مِنْهُ فُرُوعاً، وَقَدْ يَنْتَرِغُ مِنَ الْفُرُوعِ فُرُوعاً أُخْرَى. وَإِنَّ الْقَارِئَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ جَمَعَ شَتَاتَ نَفْسِهِ، وَهَيَّأَ لِلْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ سَيَعْجِزُ عَنْ مُتَابَعَةِ ابْنِ إِيَّازٍ فِي تَفْرِيعَاتِهِ وَتَقْسِيمَاتِهِ، وَرَدَّهَا إِلَى أَصُولِهَا.

وَلَا يَشْكُ الْقَارِئُ لِكِتَابِ قَوَاعِدِ الْمَطَارَحَةِ أَنَّ مِنْهَجَ ابْنِ إِيَّازٍ هُوَ امْتِدَادٌ لِمَنْهَجِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ جَنِيٍّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَرُدُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا الَّتِي عَرَضَ لَهَا، وَلَكِنْ هَذَا لَا يُبْعِدُهُ مِنْ مَنْهَجِهِمَا. كَمَا لَجَدُ فِي مُصَنَّفِهِ الْكَثِيرَ مِنَ الثَّقُولِ عَنِ الْجُرْجَانِيِّ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ، وَعَنْ ابْنِ بَرِّي (582هـ) فِي شَرْحِهِ لـ "شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ"، بَلْ لَجَدُهُ يَحْتَدِيهِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، مِنْ حَيْثُ مَعَالَجَةُ الشَّاهِدِ، وَالتَّوْثِيقُ لَهُ.

وَقَدْ اسْتَشْهَدَ ابْنُ إِيَّازٍ كَثِيراً بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَعَرَضَ أحياناً لِبَعْضِ الْقَرَاءَاتِ، كَمَا اسْتَشْهَدَ عَلَى قِلَّةٍ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ. وَتَمَثَّلَ خَارِجَ دَائِرَةِ الْإِسْتِشْهَادِ بِبَعْضِ الْأَبْيَاتِ، فَقَدْ تَمَثَّلَ بِأَبْيَاتٍ لِأَبِي تَمَّامٍ، وَالْمَتَنِجِيِّ، وَأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ.

أَمَّا لُغَةُ ابْنِ إِيَّازٍ فَهِيَ لُغَةٌ وَاضِحَةٌ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ، بَسِيطَةٌ التَّرَاكِبِ، خَالِيَةٌ مِنَ التَّعْقِيدِ، فِي مُتَنَاوِلِ الْقَارِئِ، لَا يَشُوْهُمَا تَقَعَّرٌ، وَلَا يَتَأَخَّرُ بِهَا لَفْظٌ غَرِيبٌ أَوْ نَادِرٌ الْإِسْتِخْدَامِ. وَنُحْمَلُ أَنَّ نُجْمَلَ مِيزَاتِهِ بِعَامَّةٍ فِي مَا يَأْتِي:

- ابْنُ إِيَّازٍ أَمِيلٌ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا فَيُمْكِنُنَا أَنْ نَعُدَّ مَنْهَجَهُ امْتِدَاداً لِمَنْهَجِ أَصْحَابِ الْإِسْتِخْبَابِ وَالِاخْتِيَارِ الَّذِينَ سُمُّوا بِالْبَغْدَادِيِّينَ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِيٍّ. فَقَدْ اهْتَمَّ بِإِيرَادِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ، وَالِاحْتِجَاجِ بِهَا، أَوْ لَهَا، أَوْ عَلَيْهَا.

- أَكْثَرَ مِنْ إِيرَادِ آرَاءِ أَبِي عَلِيٍّ وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ جَنِيٍّ، حَتَّى إِنَّا لَنَقَعُ عَلَى عَشْرَاتِ الْآرَاءِ وَالثَّقُولِ مِنْ كُتُبِهِمَا. وَثَقُلَ أَقْلُ مِنْهُمَا عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ وَابْنِ بَرِّي، وَابْنِ يَعِيشَ وَالْجُرْجَانِيِّ.

- عني ابن إياز بأصول التحوير، وقواعده الإجمالية بشكل واضح، فعزّز آراءه واختياراته بما لديه من سماع، وشواهد لغوية، وأقيسة على النقول والمسموع. وقد أغنى كتابه بأنواع عديدة من العلل والعوامل التحوية.
- اهتم بشكل يبين ربط التوجيه التحويي بالمعنى، ولم يغفل أيضاً عن التوجيه الصرفي لمباني كثير من الكلم، وما فيها من إعلال أو إبدال، وأوزانها أيضاً.
- أكثر من التعليل، وكان يطيل أحياناً، ويعزو النقول إلى أصحابه، وقلماً ينقل بلا عزو.
- اعتمد الجدال، وتصوّر طرفاً أو شخصاً يسأل أو يرد، وهذا ما أملاه عليه منهج المطارحة.
- تمتع بالذكاء والطرافة، فقد قسم أحكاماً تختص بالحال على سبيل المثال إلى خمسة خمسة، فصاغها "خمسات".
- تبدى في مصنفه حبه الجدال، وتوفيقه فيه إلى حد بعيد، ورّده على مشاهير التحويين يدل على عمق آرائه، وسعة اطلاعه.
- أظهر اهتماماً وبراعة في معالجة بنية كثير من الكلمات، وتصريفها، وتصريفها.
- أورد في قسم التطبيق الذي سماه "النتيجة" سبعين بيتاً من الشعر، معظمها قريب من أبيات المعاية المشكلة في بعض جوانبها، بتقديم أو تأخير أو حذف، وفي مجمل الكتاب ثلاثية وواحد وتسعون بيتاً، وهي شواهد وتطبيقات وتحليلات، وعرض لآراء والخلافات. وأورد فيه من الشواهد القرآنية ما زاد على عدد الأبيات الشعرية.
- تعدى دائرة الاستشهاد إلى الاستنباس والترجيح، إذ تمثل بأبيات لأي تمام، والمتبني، والمعري.
- وبعد، فإن مصنف ابن إياز هذا مصنف فريد من حيث منهجه وبنائه، وهو مصدر ثري لتسبع آراء التحويين الذين سبقوا ابن إياز، وهو كذلك أيضاً في تتبع آراء التحويين الذين تلووه، وصدى آرائه وتعليلاته في مصنفاتهم، فمما لا شك فيه أن هذا العلم لم يأخذ حظاً من العناية والاهتمام، بما يليق بمكانته وعلمه.

نسخ الكتاب المخطوطة

استطنا الحصول على ثلاث نسخ مخطوطة مصورة من هذا الكتاب، وهي صور محفوظة في مركز المخطوطات في معهد إحياء التراث التابع لجامعة أم القرى، وقد ربنا هذه النسخ على النحو الآتي:

النسخة الأولى: الأصل

هي نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (22) نحو، ومنها نسخة مصورة في مركز المخطوطات في جامعة أم القرى، وهي في المركز برقم (274)، وهذه أقدم النسخ التي حصلنا عليها، فقد كتبت في حياة المؤلف، وذلك سنة ثمان وسبعين وستمائة، وقد ذكر ذلك ناسخها في آخر المخطوط، وهو عبد الله بن محمود الجيلي، قال: "عَلَّقَهُ لِتَفْسِيهِ أَضْعَفُ عِبَادِ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجِيلِي أَصْلَحَهُ اللَّهُ وَتَابَ عَلَيْهِ، وَغَفَرَ بِفَضْلِهِ لِوَالِدَيْهِ، فَإِنَّهُ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ، فِي تَارِيخِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَسِتْمِائَةَ".

وهي أيضًا نسخة واضحة، كتبت بخط نسخي واضح، لم نجد فيها أثرًا لعوامل الزمن، فليس فيها طمس، أو فعلٌ للحشرات، ولكننا وجدنا التناسخ في اللوحة الرابعة يخلط، فبعد ثلاثة أسطر من بداية اللوحة وجدناه ينتقل إلى موضوع آخر يقع بعد هذا بلوحتين، ويعود إلى الموضوع الأول في ظهر اللوحة الرابعة.

تقع هذه النسخة في خمس وسبعين لوحة، وكلّ لوحة مكوّنة من صفحتين، ومعدّل عدد الأسطر في الصفحة سبعة وعشرون سطرًا، وفي كلّ سطر حوالي خمس عشرة كلمة.

بدأ الكتاب في وجه الورقة الأولى بالعنوان، وقد حملت هذه النسخة عنوان: (كتاب القواعد في النحو) وفي هذه الورقة تمليكات لهذه النسخة، فبعد العنوان جاء قوله: (ملكه بفضلته وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التركي نسبًا، ثم وقفه على عصبة بعده وقفًا.... وأتمه عليه وكتبه محمد محمود بقسطنطينية نصف شوال عام 1291)، ثم كانت من ممتلكات الخليل، وانتقلت بعد ذلك إلى (مصطفى شوكت).

ثم بدأ الكتاب بظهر الورقة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين حسين بن إياز النحوي البغدادي، بَلَّغَهُ اللهُ أَمَلَهُ، وَزَيَّنَ بِالصَّالِحَاتِ عَمَلَهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مُسْتَحِقِّ الْحَمْدِ وَأَهْلِيهِ، الْهَادِي إِلَى طُرُقِ الْخَيْرِ وَسُبُلِهِ، حَمْدًا يُوَازِي عَوَارِفَهُ، وَيَسْتَدِيمُ نِعْمَتَهُ وَيَمْرِي صَوْبَ الْمَزِيدِ فِيهَا وَدِيمَتِهِ. وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مَنْ اصْطَفَاهُ مِنْ أَشْرَفِ الْقِبَائِلِ، وَآيَدُهُ بِوَأَصِحِّ الدَّلَائِلِ، وَطَمَسَ بِنُبُوتِهِ مَعَالِمَ الْبَاطِلِ، وَحَلَّى بِهِدَايَتِهِ جِنْدَ الْحَقِّ الْعَاطِلِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ الْأَطْهَارِ، وَصَحْبِهِ الْمُتَجَبِّينِ الْأَخْيَارِ، وَبَعْدُ: فَلَمْ يَزَلْ يَعْتَلِجُ فِي صَدْرِي، وَيَتَرَدَّدُ فِي فِكْرِي - مَعَ قَلَّةِ بَضَاعَتِي مِنَ الْعِلْمِ، وَخُمُودِ فِكْرَتِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُولَى الْفَهْمِ - أَنْ أَضَعَّ كِتَابًا فِي قَوَاعِدِ الْمُطَارَحَةِ، وَأَنْصَحَ فِيهِ الطَّالِبِينَ حَقَّ الْمُنَاصَحَةِ، وَأَرْتَبَهُ تَرْتِيبًا يَقْرُبُ بِهِ نَفْعُهُ، وَيَجِلُّ فِي الْقُلُوبِ وَقَعُهُ، وَيَسُطُّ غُدْرِي فِي تَقْصِيرِ يَقَعِ، آلِهِ تَأَلَّفَ مُخْتَرَعٌ، وَكَمِطٌ أَنَا فِيهِ مُتَّبِعٌ".

وتكاد تخلو هذه النسخة من الحواشي، وقد وجدنا في كثير من صفحاتها علامات تدل على التصحيح، إلا أن من صحح الكتاب لم يكن يعين مكان بلوغ قراءته وتصحيحه، كما هي عادة المصححين، وكان من صحح الكتاب هو الناسخ نفسه، وخطه في التصحيحات مشابه لخط الكتاب، وهذا يدل على أن الناسخ قرأ الكتاب ثانية وصححه، ولم يذكر أيضًا اسمه في آخر النسخة، أو يشير إلى أن الكتاب قد صحح.

أما نهاية النسخة فكانت في وجه اللوحة الخامسة والسبعين، وقد تضمنت خاتمة المؤلف، واسم الناسخ وتاريخ نسخه، قال: " قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: هَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ لِي ذِكْرُهُ، وَأَرْجُو مِنَ اللهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَيَسْتَرَّ مَا عَرَضَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ كَبَا فِيهِ جَوَادُ الْفِكْرِ، أَوْ سَهْوِ اتَّفَقَ لِحُدُوثِ حَوَادِثِ الدَّهْرِ، فَهُوَ الْعَالِمُ بِخَفِيِّ الْمَقَاصِدِ، وَالْمُسْتَجَارُ بِهِ عِنْدَ خُذْلَانِ الْمُسَاعِدِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَامِهِ.

عَلَّقَهُ لِنَفْسِهِ أَضْعَفُ عِبَادِ اللهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجِيلِيِّ أَصْلَحَهُ اللهُ وَتَابَ عَلَيْهِ، وَغَفَرَ بِفَضْلِهِ لَوَالِدَيْهِ، فَإِنَّهُ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ، فِي تَارِيخِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَسِتْمِائَةٍ".

النسخة الثانية: نسخة (ك)

وهي نسخة محفوظة في مكتبة ولي الدين بتركيا، وتحمل الرقم (302)، ومنها نسخة مصوّرة في مركز المخطوطات في جامعة أم القرى برقم (544)، وهي نسخة واضحة، كتبت بخط نسخي جيد، وناسخها علي بن صخر العلوي الحسني، ومن ميزات هذه النسخة أنّها منقولة عن نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر، وهذا كان أحد الموالى التابعين للمؤلف ابن إياز، وقد ذكر هذا ناسخ هذه النسخة في آخر المصنّف.

تقع هذه النسخة في مئة وثمان وستين لوحة، وفي كلّ لوحة صفحتان، وتختلف هذه النسخة عن غيرها أنّها نسخة قليلة الأسطر في الصفحة الواحدة، وقليلة الكلمات في السّطر الواحد، فيبلغ معدّل الأسطر في الصفحة تسعة عشر سطرًا، أمّا عدد الكلمات فهو يقارب إحدى عشرة كلمة في السطر الواحد.

تبدأ هذه النسخة بوجه الورقة الأولى، وفيها عنوان الكتاب، وقد جاء فيها: "كتاب المطارحة وضع الشيخ جمال الدين الحسين بن إياز رحمه الله"، وقد كتب في هذه الورقة أسماء بعض من تملّكها، فمنهم خليل بن أبيك، والظاهر أنّه العالم المعروف المتوفى سنة أربع وستين وسبعمائة، وصاحب كتاب الفصول المفيدة في الواو المزيدة، وغيره من الكتب، ومنهم محمود الأنطاكي، ومنهم ولي الدين أفندي ابن المرحوم الحاج مصطفى آغا، وغيرهم.

وتميّزت هذه النسخة بأنّ الناسخ كان يضع في الحواشي عناوين فرعية للمسائل النحوية، كما أنّا لم نجد في هذه النسخة إشارات تدلّ على أنّ هناك من قام بتصحيحها، إلا في مواضع قليلة نرى أنّها من وضع الناسخ، فلم تُقابل هذه النسخة بغيرها.

وبدأ الكتاب في ظهر الورقة الأولى، وقد وضع الناسخ مقدّمة تختلف عما وجد في الأصل، فقال في بداية الكتاب: "قال الشيخ الإمام العلامة أُوحد دهره وفريد عصره، جمال الدنيا والدين، حسين بن إياز، أدام الله تأييده، وتمهيدته، وتسديده، ورفع في الأنام... كما سِرّ في الآفاق ذكره، بمحمد وآله الطاهرين".

وتنتهي هذه النسخة في الورقة الثامنة والستين بعد المئة، وتضمّنت تاريخ تصنيف الكتاب، واسمه، وناسخ هذه النسخة وتاريخ نسخها، قال: "ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة

عن صباح الأحد، سادس شعبان المبارك من سنة ستّ وسبعين وستمئة، والحمد لله حقّ حمده، وصلواته على محمد وآله الطاهرين.

هذا آخر ما وُجدَ من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة؛ لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين حسين بن إياز النحوي تغمّده الله برحمته، وأسكنه بحبوة جنّته يمينه وكرمه.

كتبه العبد الفقير علي بن صخر العلوي الحسيني، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر. ختمه الله بالخيرات، من سنة تسعين وستمائة الهلالية؛ حامداً لله على نعمه، ومصلّياً على محمد النبي وآله، نقلاً من نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى".

النسخة الثالثة: نسخة (س)

وهي نسخة محفوظة في مكتبة الأحمديّة بتونس برقم (13499)، ومنها نسخة مصوّرة في مركز المخطوطات والوثائق في جامعة أم القرى برقم (803)، ومن أهمّ ميزات هذه النسخة أنّها نسخة مصحّحة، قد قوبلت بنسخ أخرى، وكنا نلاحظ هذا التصحيح أثناء قراءتنا للكتاب، فالإشارات التي تدلّ على ذلك كثيرة، وذكر المصحح ذلك في آخر الكتاب، قال في حاشية آخر الكتاب: "انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستمئة. كتبه الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له".

تقع هذه النسخة في خمس وثمانين لوحة، وقد كتبت بخطّ نسخي جيد، وكلّ لوحة مكوّنة من صفحتين، ويبلغ عدد الأسطر في الصفحة خمسة وعشرين سطراً، ومعدّل الكلمات في السطر الواحد خمس عشرة كلمة، ويعيب هذه النسخة أنّ في اللوحة الأولى والثانية أثرًا للحشرات، ففيهما قطع طولي في صفحتين يستمر عدّة أسطر، لكنّ الكلمات التي لم نقرأها قليلة، لأنّه قطع طولي. ثمّ يأتي بعد عدّة لوحات كلمات مطموسة بشكل طولي أيضاً، وذلك في صفحة واحدة.

لم نجد في هذه النسخة صفحة للعنوان، فبدأ الكتاب في ظهر اللوحة الأولى بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم يسّر وأعنّ، قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين حسين بن إياز النحوي البغدادي، بلّغهُ الله أَمَلَهُ، وزَيَّنَ بالصّالحاتِ عملَهُ".

وتنتهي هذه النسخة في الورقة الخامسة والثمانين، وتضمنت الخاتمة تاريخ نسخ الكتاب واسم ناسخه، قال: "ووافق الفراغ من نسخه ضاحي نهار الخميس سادس عشر رجب المبارك سنة إحدى وتسعين وثمانمائة، على يد أضعف عباد الله تعالى: حسن بن صالح بن أحمد بن جعفر، رحم الله من ترحم عليه، وعلى آله وجميع المسلمين" ثم إنه قد وجد في حاشية الخاتمة مقابلة لأحد من قرأ الكتاب وصححه، وقد ذكرنا ذلك سابقاً.

منهج تحقيق الكتاب

يمكن إيجاز منهجنا في تحقيق هذا الكتاب بالأمور الآتية:

أولاً: اعتمدنا النسخة الأقدم أصلاً للكتاب، وإن كانت النسخ الثلاث متقاربة في تاريخ نسخها، إلا أن النسخة الأقدم نسخت في حياة المصنف، ثم قمنا بمقابلة ما ورد في هذه النسخة بما جاء في النسخ الأخرى، وأثبتنا في المتن ما رأيناه صواباً، وأشرنا إلى الفروق بين النسخ في الهامش.

ثانياً: ظهر لنا أن ابن إياز قد اعتمد على عدة كتب في تصنيف هذا الكتاب، فاجتمعت لدينا جملة من المصادر ساعدت في توثيق متن الكتاب، ونخص بالذكر كتب أبي علي الفارسي، وابن جني، وأماشي ابن الشجري، والمصباح لابن يسعون، وغيرها.

ثالثاً: قمنا بتخريج الآيات القرآنية، وأثبتنا السورة ورقم الآية في المتن، كما قمنا بتخريج ما يتعلق بالقراءات القرآنية التي وردت في الكتاب.

رابعاً: قمنا بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب من كتب الحديث.

خامساً: عدنا إلى كثير من المصادر في تخريج الشواهد الشعرية، منها المصادر النحوية، ومنها اللغوية، ودواوين الشعراء، ولم يبق في الشواهد الشعرية شاهد لم نستطع تخريجه إلا شاهداً واحداً، نقله عن ابن بري في أماليه.

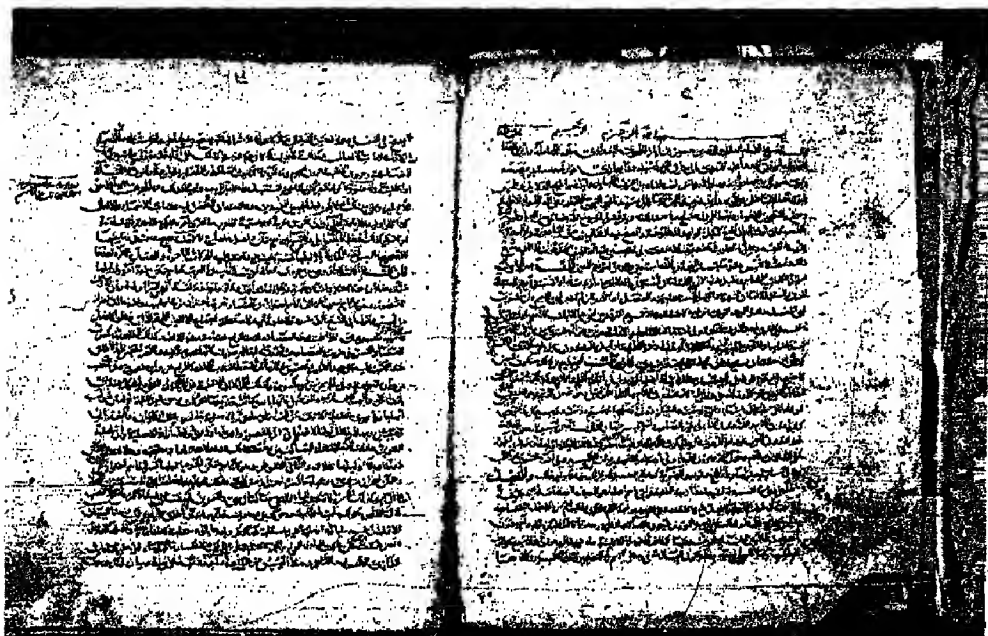
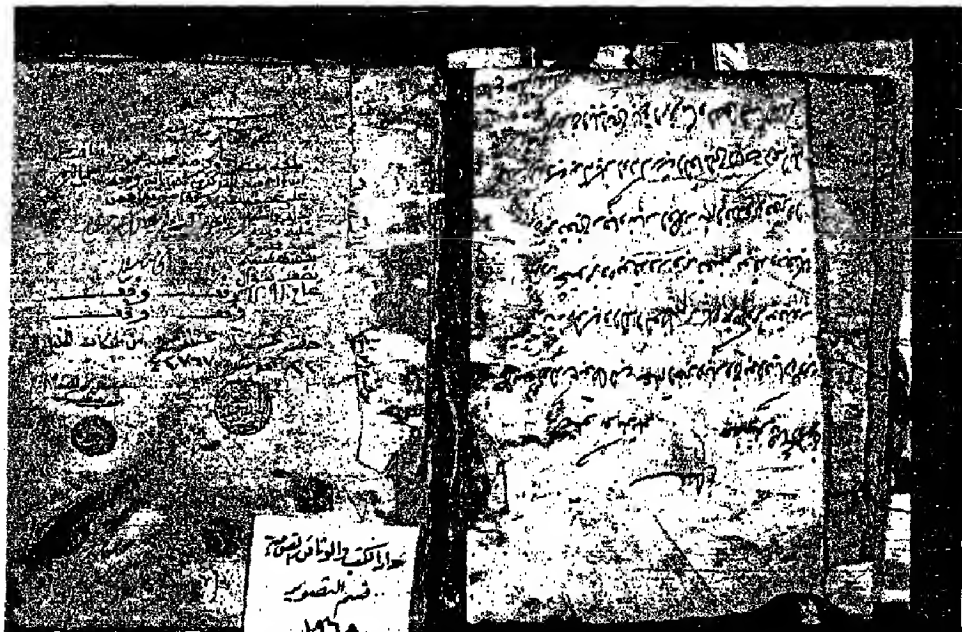
سادساً: ترجمنا للأعلام الواردة في متن الكتاب من كتب التراجم.

سابعاً: شرحنا المفردات الغريبة التي لم يقم ابن إياز بتوضيحها.

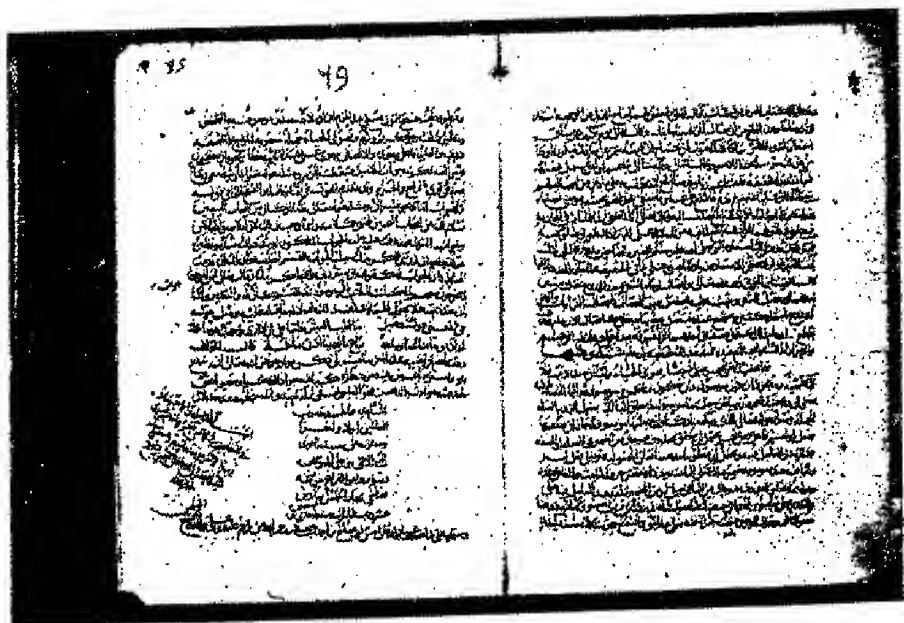
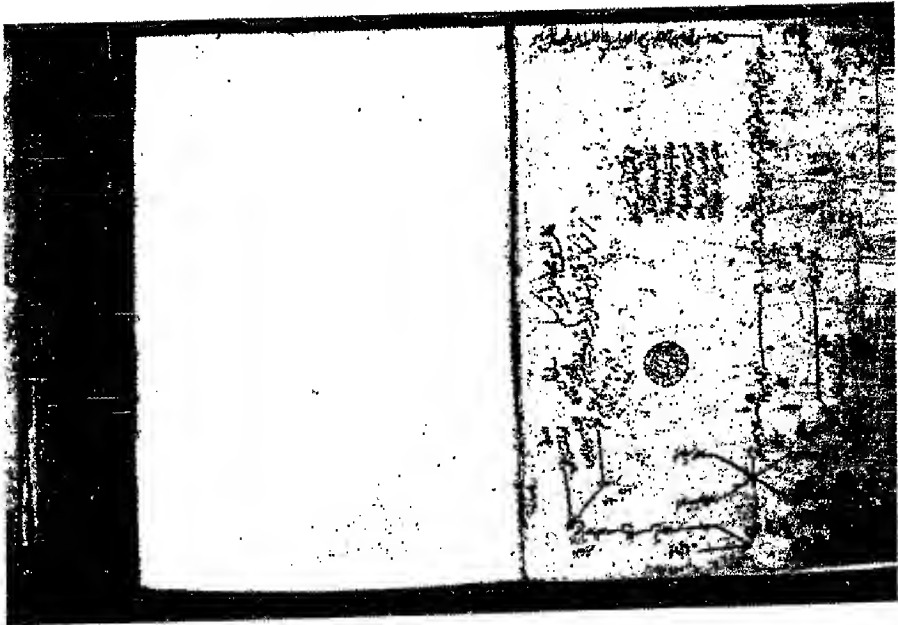
ثامناً: طبعنا الآيات الكريمة بخط المصحف العثماني، أما تلك الآيات التي تمثل قراءة معينة فقد طبعناها بالحرف العادي الذي طبع فيه متن الكتاب.

تاسعاً: صنعنا مسارد مفصلة للكتاب، وتضمنت مسارد للآيات القرآنية، والحديث النبوي والأثر، والأمثال وأقوال العرب، والأعلام، والكتب، والشواهد الشعرية، والرجز، وأبرز المسائل والقضايا والمصطلحات اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية)، وموضوعات الكتاب ومحتوياته، ثم قائمة مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعتهما.

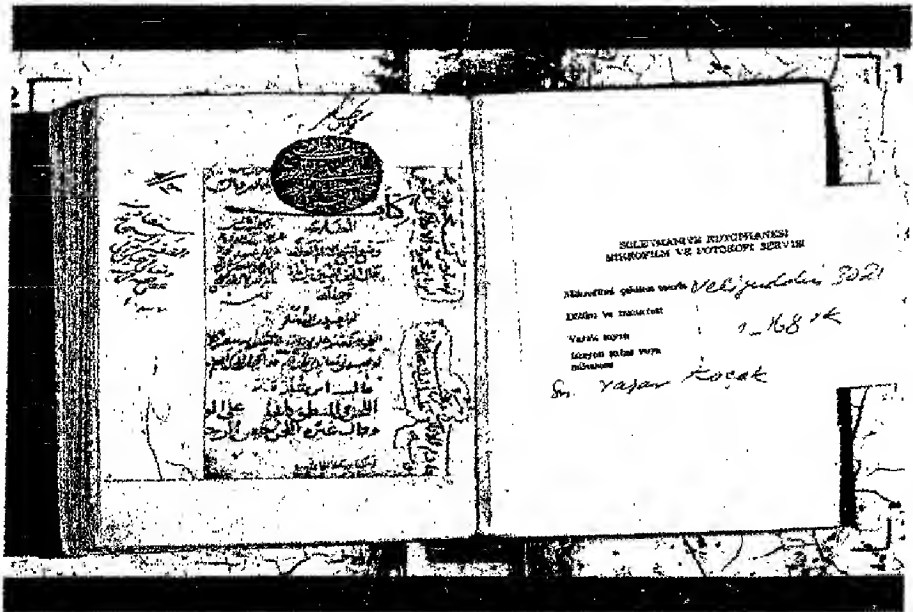
المخطوطات (صور الأصل)



المخطوطات (صور س)



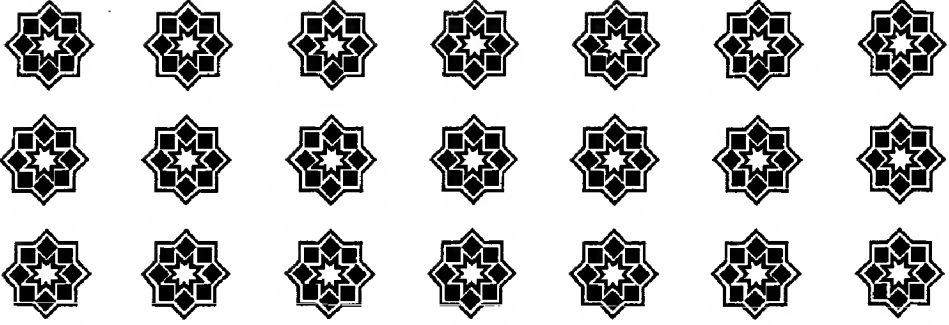
المخطوطات (صور ك)



رَفَعُ

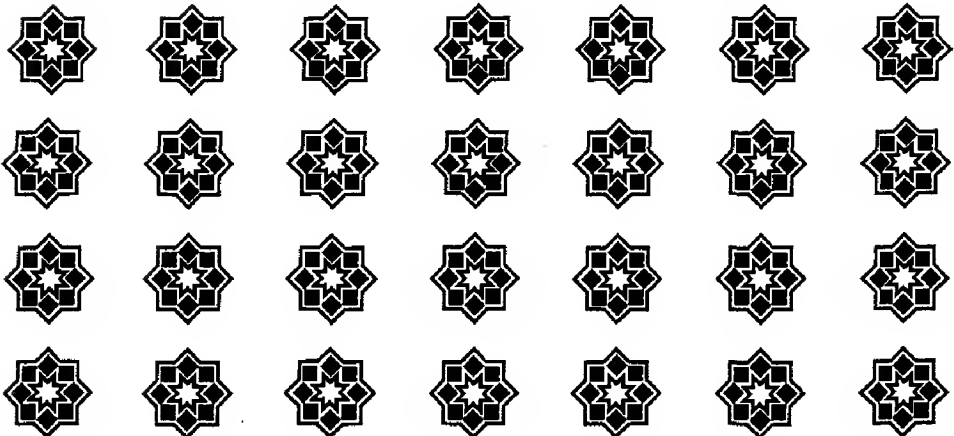
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com



القسم الثاني

كتاب قواعد المطارحة في النحو



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

[1] كتاب القواعد في النحو⁽¹⁾

(1) كذا جاء العنوان في الأصل، وفي ك: (كتاب المطارحة)، وليس في من عنوان للكتاب. وقد اخترنا عنواناً للكتاب دالاً على مضمونه، جامعاً ما جاء في نسختي ك والأصل، وهو "كتاب قواعد المطارحة في النحو".

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

[ظ1] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَأَعِنْ⁽¹⁾

قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين حسين بن إياز النحوي البغدادي، بلغه الله أمّله، وزين بالصالحات عمله⁽²⁾:

الحمد لله مُستحقِّ الحمد وأهله، الهادي إلى طُرُقِ الخيرِ وسُبُلِهِ، حَمْدًا يُوَازِي عَوَارِفَهُ، وَيَسْتَدِيمُ نِعْمَتَهُ، وَيَمْرِي⁽³⁾ صَوْبَ الْمَزِيدِ فِيهَا وَدِيمَتَهُ. وصلواته على مَنْ اصْطَفَاهُ مِنْ أَشْرَفِ الْقَبَائِلِ، وَأَيَّدَهُ بِوَاضِحِ الدَّلَائِلِ، وَطَمَسَ بِنُبُوتِهِ مَعَالِمَ الْبَاطِلِ، وَحَلَّى بِهَدَايَتِهِ جِنْدَ الْحَقِّ الْعَاطِلِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيَّ الْمُخْتَارِ، وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ الْأَطْهَارِ، وَصَحْبِهِ الْمُنْتَجِبِينَ الْأَخْيَارِ، وَبَعْدُ:

فلم يَزَلْ يَعْتَلِجُ فِي صَدْرِي⁽⁴⁾، وَيَتَرَدَّدُ فِي فِكْرِي - مع قَلَّةِ⁽⁵⁾ بضاعتي مِنَ الْعِلْمِ، وَخُمُودِ⁽⁶⁾ فِكْرَتِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَوْلَى الْفَهْمِ - أَنْ أَضَعَّ كِتَابًا فِي قَوَاعِدِ الْمَطَارَحَةِ، وَأَنْصَحَ فِيهِ الطَّالِبِينَ حَقَّ الْمُنَاصَحَةِ، وَأَرْتَبَهُ تَرْتِيبًا يُقَرِّبُ بِهِ⁽⁷⁾ نَفْعَهُ، وَيَحِلُّ فِي الْقُلُوبِ وَقَعُهُ، وَيَبْسُطُ عُذْرِي فِي تَقْصِيرِ يَقَعٍ، أَنَّهُ تَأَلَّفَ مُخْتَرَعٌ، وَنَمَطَ أَنَا فِيهِ مُتَّبِعٌ. وَقَدْ وَضَعْتُهُ عَلَى خَمْسِ مُقَدِّمَاتٍ وَنَتِيجَةٍ، وَبِاللَّهِ أَسْتَعِينُ، وَهُوَ عَزَّ اسْمُهُ نَعَمَ الْمُعِينُ.

* * * * *

(1) قوله: (اللهم يسِّرْ وَأَعِنْ) من س فقط.

(2) مقدمة ك: قال الشيخ الإمام العلامة أُوحد دهره وفريد عصره، جمال الدنيا والدين، حسين بن إياز، أدام الله تأييده وقهيده وتسديده، ورفع في الأنام... كما سير في الآفاق ذكره، بمحمد وآله الطاهرين.

(3) في ك: (ويمري). ويمري: يستخرج.

(4) في ك: (بصدري).

(5) (مع قَلَّة) مطموس في ك.

(6) في ك: (وجود).

(7) سقطت: (به) من ك.

المُقدِّمةُ الأولى

[أقسام الكلمة]

اعلم أن الكلمات ثلاث: اسم وفعل وحرف؛ لأن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له، أو لا تستقل. وغير المستقلة الحرف. والمستقلة⁽¹⁾: إما أن تُشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل، أو لا تُشعر. فإن لم تُشعر فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل. وهذا الوجه أقوى من غيره؛ لاشتماله على التقسيم المتردد بين التفي والإثبات.

* * * * *

[أقسام الكلمة]

[الاسم]

فالاسم: ما دلّ على معنى في نفسه، غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة⁽²⁾، وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه⁽³⁾:

— الأول للبصريين: وهو مُشتقٌّ من سَمَوْتُ؛ لِظهور المُسمّى به بعد خفائه، أو لعلّوه على قسيمه، وأصله (سَمَوْتُ) كـ "عَدَلٍ"، أو (سَمَوْتُ) كـ "قُفْلٍ". ولو قيل إنّه محذوف من "سَمَى" كـ "هَدَى"، أو سَمَى⁽⁴⁾ كـ "رَضَى"، وهما لغتان مُستعملتان فيه لكانَ جيّدًا عندي.

فإن قلت: قصدُهم من ذلك سُكُونُ العَيْنِ، ليقال نُقِلَ إلى الفاءِ فاحتجَّ إلى همزة الوصل، أجبْتُ: يبطلُ بـ "ابنٍ"؛ إذ أصله "بَنَوُ"، بدليل "أبناء"، كـ: "قَلَمٍ

(1) هنا ينتهي طمس طولي مغروطي، ابتداءً من أول الصفحة في النسخة س.

(2) انظر هذا الحد في الكافية في النحو لابن الحاجب 59.

(3) انظر آراء النحاة في هذه المسألة في التبيين 132، واللباب 46/1، والتبعية 118/1، والإنصاف في مسائل الخلاف 6/1، وأسرار العربية 29/1، وابن يعيش 23/1، واتلاف التصرة 27، وجمع الهوامع 3/466،

(4) في ك: (وسمى).

وأقلام". كذلك "است"، فأسكنت الفاء، والعين متحركة، ووزنه على هذا "افْع"؛
لأنه محذوف اللام.

— والثاني للكوفيين، وهو أنه من "الوسم"، وهو محذوف الفاء، فوزنه
"اغْل"، وأبطل بـ"أسماء" و"سمي" و"سميت"، و"سميك"، دون "أوسام" و"وسيم"
و"وسمت" و"وسيمك". ويقوي الأول كثرة حذف اللام، وقلة حذف الفاء في غير
المصادر، و"اسم" ليس منها.

— والثالث: أنه من السيماء، وهي العلامة، فهو محذوف العين، فوزنه
"افل"، ويطل بما ذكر⁽¹⁾.

وعلاماته: لفظية⁽²⁾ ومعنوية.

فاللفظية في أوله وأوسطه وآخره؛ ففي أوله: الألف واللام، وحروف الجر،
وحروف النداء⁽³⁾. وفي أوسطه: ياء التصغير، وألف التكسير. وفي آخره: التنوين،
وياء النسب، وألف التثنية ونونها، وواو الجمع ونونها.
والمعنوية: كونه مخبراً عنه، ومعرفاً، وظرفاً، ومضافاً، وغير ذلك.

* * * * *

(1) في ك وس: (ويطله ما ذكر).

(2) من هنا يبدأ طمس طولي في النسخة س.

(3) في ك: (وحرف الجر، وحرف النداء).

[الفعل]

والفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه، مُقْتَرَنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ⁽¹⁾، وَسُمِّيَ بِاسْمِ أَصْلِهِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ؛ وَالْمَصْدَرُ فِعْلٌ حَقِيقَةٌ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْجَزُولِيِّ⁽²⁾: الْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَعَلَى الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ⁽³⁾، وَذَلِكَ أَعْمٌ مِنَ الْعَمَلِ⁽⁴⁾ لاختصاصه بما يَكُونُ بِالْجَوَارِحِ فَقَطْ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوهُ مِيزَانًا دُونَ غَيْرِهِ. وَعَلَامَاتُهُ: لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ.

فاللفظية: في أوله وآخره دُونَ أَوْسَطِهِ، خَطًّا لَهُ عَنِ الْأَسْمَاءِ؛ لَفَرَعِيَّتِهِ عَلَيْهَا، كَمَا انْحَطَّ عَنْهَا⁽⁵⁾ فِي الْأَبْنِيَةِ. وَلِي فِيهِ نَظَرٌ: وَهُوَ أَنَّ هَذَا يَصِحُّ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّ فَيَمْنَعُهُ. وَلَعَلَّهُ يَقُولُ: الْعَلَامَةُ فِي وَسْطِ الْأِسْمِ: يَاءُ التَّصْغِيرِ، وَالْفُ التَّكْسِيرِ، وَكِلَاهُمَا [و2] لَا يَصِحُّ فِي الْفِعْلِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: هَلَا كَانَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فِي وَسْطِهِ يَصِحُّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَتْ عَلَامَاتُ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَوَّلِ عَلَامَاتُ⁽⁶⁾ الْأَفْعَالِ، وَكَذَلِكَ فِي الْآخِرِ، فَهَلَا كَانَ حُكْمُ الْوَسْطِ كَذَلِكَ. فَقِي أَوَّلُهُ: قَدْ، وَسَوَفَ، وَالسِّينَ، وَخُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ، وَخُرُوفُ التَّنْصِبِ، وَخُرُوفُ الْجَزْمِ. وَفِي آخِرِهِ: تَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ، وَالضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ، وَالثُّنُونُ الثَّقِيلَةُ أَوِ الْخَفِيفَةُ⁽⁷⁾. وَالْمَعْنَوِيَّةُ: كَوْنُهُ مُتَصَرِّفًا إِلَى الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَأَمْرًا غَيْرَ تَائِبٍ⁽⁸⁾، وَنَهْيًا كَذَلِكَ.

* * * * *

(1) انظر الكافية في النحو لابن الحاجب 189.

(2) هو أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، من مراكش، وهو من أصل بربري، له المقدمة المشهورة، أخذ العربية عن ابن برّي، كان بارعاً في الأصول والقراءات، تولى خطابة مراكش مدة، توفي بأزمور في ناحية مراكش سنة سبع وستمئة. (انظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلاة 17/4، البلغة للفيروزآبادي 166، وبغية الوعاة 236/2).

(3) انظر المقدمة الجزولية 6، وقد تصرّف المؤلف في ألفاظه.

(4) قوله: (العمل) من س، وك. وفي الأصل: (الفعل).

(5) هنا ينتهي الطمس الطولي في النسخة س.

(6) في ك: (كعلامات).

(7) في ك: (والخفيفة).

(8) يقابلها حاشية في الأصل جاء فيها: (احتراز عن أسماء الأفعال، مثل: صه ونزال؛ لأنهما تابا عن الاسم).

[الحرف]

والحرف: ما لا يدلُّ على معنى إلا في غيره⁽¹⁾، وسمي بذلك لأنه لا يكونُ
أحدَ الجزئينِ المفيدَيْنِ. وعلامتهُ ألا تحسنَ فيه علاماتُ الأسماءِ والأفعالِ، كذا قالوا،
وفيه نظرٌ.

* * * * *

(1) انظر الكافية في النحو لابن الحاجب 215.

[المُعَرَّبُ والمُبْنِيُّ]

ولا تَخْلُو⁽¹⁾ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُعَرَّبَةً أَوْ مَبْنِيَّةً.

[المُعَرَّب]

فالمُعَرَّبُ: مَا تَحَرَّكَ آخِرُهُ بِحَرَكَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ، أَوْ تَغَيَّرَ كَذَلِكَ، أَوْ حُذِفَ⁽²⁾ بِالْعَوَامِلِ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ، وَفِعْلٍ مُضَارِعٍ.

[الاسم المتمكن]

— فالأوَّلُ: صَحِيحٌ، وَمَعْتَلٌّ، وَمَا بَيْنَهُمَا.

فَالصَّحِيحُ مَا لَيْسَ آخِرُهُ أَلِفًا⁽³⁾، وَلَا يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً⁽⁴⁾، نَحْوُ: "زَيْدٌ"، وَتَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ ظَاهِرَةً.
وَالْمَعْتَلُّ مَا آخِرُهُ أَحَدُهُمَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ أَهْمَلْتَ الْوَاوَ، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْعَلَّةِ؟ أَجَبْتُ: بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ آخِرُهُ وَآوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ وَصَلًا. وَفِي هَذَا اخْتِرَازَاتٌ عَنْ "خِسْرُو"، وَ"يَغْزُو"، وَ"هُوَ"، وَ"أَبُوكَ"، وَ"دَلُّو"، وَ"زَيْدُو" فِي لُغَةِ أَزْدِ السَّرَّاءِ⁽⁵⁾.
وَلَهُ قِسْمَانِ:

(1) يقصد المصنف: (الكلمة).

(2) في النسخ الثلاث (حذفًا)، والصواب ما أثبتناه.

(3) هذه الكلمة مطموسة في س.

(4) قوله: (قبلها كسرة) مطموسة في س.

(5) انظر سيبويه 167/4، والأصول لابن السراج 372/2-373، وسر صناعة الإعراب 522/2.

– الأول: المقصور

وهو كل اسم مغرب آخره ألف⁽¹⁾؛ فـ "اسم" اختراز من "يخشى"⁽²⁾، و"مغرب" اختراز من "ذا" وشبهه، و"آخره ألف" اختراز من قسيمه⁽³⁾. وقول أبي الفتح⁽⁴⁾: "ألف مفردة"⁽⁵⁾، لا حاجة إليه؛ لاستحالة اجتماع ألفين⁽⁶⁾، اللهم إلا أن ينظر الأصل.

وإعرابه تقديري؛ فإذا قلت: "هذه العصا" فعلامه الرفع ضمة مقدرة في الألف، وكذلك الفتحة في "كسرت العصا"، والكسرة في "ضربت بالعصا". وحيث قدرت ولم تظهر صارت كأنها محبوسة فيه، والقصر الحبس؛ ولذا أطلق هذا اللقب عليه.

قال عبد القاهر⁽⁷⁾: وتحقيق ذلك أنك تقدر انقلاب الألف في الرفع عن واو مضمومة، وفي التصب عن واو مفتوحة، وفي الجر عن واو مكسورة. وكذلك حكم الألف المنقلبة عن ياء في "الفتى"⁽⁸⁾. ويشكل عندي بألف "أرطى"⁽⁹⁾ وألف

(1) قوله: (آخره ألف) مطموسة في س.

(2) قوله: (يخشى) مطموسة في س.

(3) في ك: قسيمه.

(4) هو ابن جني، تلميذ أبي علي الفارسي، صاحب المصنفات المشهورة، منها: الخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب، وغيرها، أخذ عنه خلق كثير، توفي سنة الثنتين وتسعين وثلثمائة. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 244، وإباه الرواة 352/2، وبغية الوعاة 132/2).

(5) انظر اللمع لابن جني 16.

(6) كذا من ك، وفي الأصل، وس: (الألفين).

(7) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الإمام المشهور، أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسي، ولم يأخذ عن غيره. من مصنفاته المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، تسولي سنة إحدى، أو أربع وسبعين وأربعمائة. (انظر ترجمته في البلغة 134، وبغية الوعاة 106/2).

(8) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 106/1، والمحصل لابن إياز 140/1.

(9) شجر له نور صغير، وثمره مرّ، وعروقه حمّر، تأكله الإبل، واحده أرتاة.

"قَبْعَرَى" ⁽¹⁾ وألف "حُبَلَى"، فإنها بأسرها تُقدَّرُ فيها الحركات، وهي غير مُنْقَلِبَةٍ. نَعَمْ، له أن يقول: إنما جاريةٌ مَجْرَى المُنْقَلِبَةِ، ألا تَرَى أن ألف "أرطى" مُلْحَقَةٌ بالأصل في "جَعْفَر"، ويُقال: "أرطيان"، و"قَبْعَرَيان"، و"حُبَلَيان"؛ وبهذا يَطلُّ قولُ الأصفهاني ⁽²⁾: إن المقصُورَ واويٌّ أو يائي ⁽³⁾، ولعلَّه أرادَ الأصليَّةَ.

وإن لِحَقَّةَ التَّنوينِ حُذِفَتْ ⁽⁴⁾ أَلْفُهُ لالتقاء الساكنين، وَخُصَّتْ بِذلكِ دُوْنُهُ، لا غِتْلَالِهَا وَصَحَّتِ، ودَلِيلَتُهُ على التَمَكُّنِ دُوْنَهَا، وبقاء دَلِيلِهَا بِخِلَافِهِ.

* * * * *

والثاني: المُنْقُوصُ

وهو كُلُّ اسمٍ مُتَمَكِّنٍ، آخِرُهُ ياءٌ قَبْلَها كَسْرَةٌ. فـ "اسمٌ" احتِرازٌ من "يرمي"، و"مُتَمَكِّنٌ" احتِرازٌ من "ذي"، و"قَبْلَها كَسْرَةٌ" احتِرازٌ من "ظني"؛ وذلكَ لِحَوٍّ: "رامٌ" وأصلُهُ "رامي"، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياءِ، وكذلكِ الكسرةُ، فأُسْكِنَتِ الياءُ، فالتَقَى ساكِنانِ: الياءُ ⁽⁵⁾ والتَّنوينُ؛ فَحُذِفَتْ دُوْنُهُ لِمَا ذُكِرَ. وتُفْتَحُ في التَّصْبِغِ لِحِفَّةِ الفَتْحَةِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ رَامِيًا)، وَلِمَنْعِهِ حَرَكَتَيْنِ وهو يَسْتَحِقُّهُمَا بِتَمَكُّنِهِ ⁽⁶⁾؛ أُطْلِقَ عليه ذلكَ.

(1) القَبْعَرَى، كَسَفَرَجَلٍ: العظيم الخَلْق. والقَبْعَرَى: الجَمَل الضخم، أو الفصيل المَهْزول، أو دابةٌ في الأرض.
(2) هو علي بن الحسين الضريير أبو الحسن، يُلقَّب بِجامع العلوم، والأصفهاني، والباقولي، قيل فيه: هو في النحو والإعراب كعبه لها أفاضل العصر سَدَنَة. له مجموعة من المصنفات، منها: شرح اللمع، وشرح جُلِّ عبد القاهر، وكشف المشكلات، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمئة. (انظر ترجمته في البلغة 151-152، وبغية الوعاة 160/2-161).

(3) انظر شرح اللمع للأصفهاني الباقي 1/233.

(4) في ك: (حُذِفَ).

(5) في ك: (هي).

(6) في ك: (بتمكينه).

وهنا تنبيهان:

الأول: أن فيه ما يؤوله أصليّة، غير مُنقلبة كما ذكر. وفيه ما يؤوله مُنقلبة، كـ "الغازي"، وأصله "الغازو"؛ لأنّه من "غزو"؛ لكن سكّنت الواو في الرّفْع والجُرّ، فانقلبت ياءً لذلك⁽¹⁾؛ ولانكسار ما قبلها. وحمل عليهما: (رأيتُ الغازي). قال عبدُ القاهر: وهذا أقيسُ من حمل "أعد"، و"تعد"، و"تعد" على "يعد"⁽²⁾.

وبيان ذلك عندي [ظ2] من ثلاثة أوجه:

– الأول: أن ذلك حمل فيه شيء على شيئين، وذا حمل فيه ثلاثة أشياء على شيء. وإذا كثّر المحمول عليه، وقلّ المحمول كان أولى من العكس.

– والثاني: أن الحمل المؤدّي إلى إعلال اللام أولى من الحمل المؤدّي إلى إعلال الفاء؛ لأن اللام محلّ التغيير، ولذا كثّر الحذف فيه.

– والثالث: أن الحمل علّة ضعيفة، نصّ عليه أبو الفتح في "سرّ الصناعة"، وقال: لا يُحمل عليه مع وجود غيره⁽³⁾، فإذا كان مُقتضاه القلب كان أقيس من الحذف.

والثاني⁽⁴⁾: أنّه يجوز في الضرورة إسكان الياء في التصب. وقال المبرّد⁽⁵⁾: إنّه من أحسن الضرورات⁽⁶⁾.

(1) في ك: (كذلك).

(2) انظر المقتصد لعبد القاهر 163/1، 164. وانظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني 544.

(3) سر الصناعة 473 – 476.

(4) يعني التنبيه الثاني.

(5) المبرّد هو أبو العباس، محمد بن يزيد، إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عن الجرّميّ والمازنيّ، وأخذ عنه الزبيديّ والجاحظ والسجستانيّ والتوزي، من أشهر مؤلفاته: المقتضب، والكامل، توفي في بغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين 101–110، وبغية الوعاة 1/296–271).

(6) المقتضب 21/4.

قَالَ الْفَرَزْدَقُ⁽¹⁾:

[الطويل]

[1] يَقْلَبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءُ بَادٍ غَيُوبُهَا⁽²⁾

أَرَادَ "بَادِيًا". فَإِنْ قُلْتَ: "غَيُوبُهَا" مُبْتَدَأٌ، وَ"بَادٍ" خَبَرُهُ، أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ؛
لأنَّ الْمُفْرَدَ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْمَجْمُوعِ، فَلَا يُقَالُ: (الزَّيْدُونَ قَائِمٌ).

وَيَجُوزُ ضَمُّ الْيَاءِ فِي الضَّرُورَةِ أَيْضًا. أَنشَدَ ابْنُ الدَّهَّانِ⁽³⁾: [الطويل]

[2] لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ⁽⁴⁾

وَكَذَلِكَ كَسَرُهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

[المنسرح]

[3] لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ⁽⁵⁾

وَمَا بَيْنَهُمَا⁽⁶⁾: إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كـ "ظَنِي"، وَ"حَقْوِي"؛ لِأَنَّكَ لَوْ
أَسَكَنْتَهُمَا لَأَلْتَقَى ثَلَاثَةُ سَوَاكِنَ وَصَلًا، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

* * * * *

(1) هو همام بن غالب بن صعصعة الجاشعِي، لُقِّبَ بالفَرَزْدَق؛ لأنه كان جهم الوجه، توفي سنة عشر ومئة. (ترجمته في طبقات فحول الشعراء 298/2، والبداية والنهاية 265/9).

(2) البيت في ديوانه 47/1، وانظره في الأغاني 380/10، 317/15، وأما ابن الشجري 158/1، 433، والأشباه والظائر 112/8، وخزانة الأدب 172/11.

(3) هو أبو محمد، سعيد بن المبارك البغدادي، كان من أعيان النحاة واللغويين، وأخذ عن الرماني. من مصنفاته: تفسير القرآن في أربع مجلدات، وشرح الإيضاح للفارسي، في أربعين مجلدًا، والفرقة في شرح اللمع لابن جني، توفي سنة تسع وستين وخمسة. (انظر ترجمته في البلغة 104، معجم الأدباء 379-380، وفيات الأعيان 382/2).

(4) البيت بلا نسبة في الإنصاف 729/2، والنكت في القرآن للمجاشعِي 180/1، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس 246/1، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس 111/1، والمساعد 215/4، وتذكرة النحاة 637، وشرح الأشموني 78/1. وقد ورد بروايات مختلفة في الصدر والعجز، أكثرها يخرجه عن المعنى البليغ.

(5) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 3، برواية: "فما يصبحن..."، وهو من شواهد سيويه 314/3، والمقتضب 142/1، 354/3، وما ينصرف وما لا ينصرف 149، والأصول 442/3، والحجة للفارسي 378/4، وإعراب القرآن للنحاس 249/1، والخصائص 262/1.

(6) يعني: الصحيح والمعتل. وهذا التفسير في الأصل.

[الاسم المنصرف وغير المنصرف]

ولهُ أيضاً انقسام إلى المنصرف وغيره.

فالمُنْصَرَفُ: هو ما لم يُشابه الفعل من وجهين، وهو الأصل؛ لتعاقب الحركات الدالة على معانيه على آخره، وتثنيته. ولذلك جاز إجماعاً صرف غير المنصرف. وغير المنصرف ما شابههُ من وجهين يَحْصُلان فيه من وجوه تسعة، وهي شعر⁽¹⁾:

اثنان من تسع أَلَمَّا بِلَفْظَةٍ قَدَغَ صَرْفُهَا وَهِيَ الزِّيَادَةُ وَالصَّفَةُ

وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ وَعُجْمَةٌ وَوزنٌ وَتَرْكِيبٌ وَوُجْدَانٌ مَعْرِفَةٌ

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ فَرَّغَ عَلَى الْاسْمِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَالْآخَرُ تَوَقَّفُ فائِدَتِهِ عَلَيْهِ.

فإذا حَصَلَ فِيهِ اثنان منها، أو ما يَقُومُ مَقَامَهُمَا فَقَدْ⁽²⁾ شَابَهُهُ، فَمُنِعَ مِنْهُ مَا لَا يَكُونُ فِيهِ، وَهُوَ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ مَعًا.

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ⁽³⁾: الْمَقْصُودُ بِالْمُنْعِ: التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ الْخَفَةَ. وَإِنَّمَا مُنِعَ الْجَرُّ تَبَعًا لِمُنْعِهِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْاِخْتِصَاصِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي مُنْعَهُ مِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ وَحَرَفِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ.

وَأَجُودُ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ: مُنِعَ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ لَا تُكُونُ إِعْرَابًا إِلَّا بِالتَّنْوِينِ أَوْ مَا يُعَاقِبُهَا، فَلَمَّا تَجَرَّدَتْ مِنْ ذَلِكَ أُنِيبَتْ عَنْهَا أُخْتُهَا، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَسَأَشِيرُ إِلَى شَرْحِ الْوُجُوهِ الْمَانِعَةِ، مُخْتَصِرًا عَلَى تَرْتِيبِ الْبَيِّنَاتِ.

(1) قوله: (شعر) ساقط من ك.

(2) قوله: (فقد) ساقط من ك.

(3) انظر المقتصد في شرح الإيضاح 972.

[1- الزيادة]

أما الزيادة فهي زيادة الألف والتون؛ فإن⁽¹⁾ كائت في وصف على "فعلان" ومؤنثه "فعلى"، نحو: "غضبان" و"غضبي"، و"سكران" و"سكرى"، و"حمران" و"حمرى". وفي الحديث النبوي⁽²⁾: "في كل⁽³⁾ كبد حمرى أجر"، وقال الشاعر:

[الخفيف]

[4] هاشم جدنا فإن كنت غضبي فاملني وجهك الجميل خموشاً⁽⁴⁾

فذلك⁽⁵⁾ لا ينصرف؛ لأنه ضارع "حمرأ" من أربعة أوجه:

- الأول: أن تاء التانيث لا تدخل على⁽⁶⁾ "غضبان"، كما لا تدخل على⁽⁷⁾ "حمرأ".

- الثاني: أن بناء مذكره مخالف لبناء مؤنثه، كما أن "أحمر"، و"حمرأ" كذلك.

- الثالث: ألهمما في كل منهما أخيرتان.

- الرابع: ألهمما زيدا معاً، ولم يزد أحدهما بعد الآخر، وإن كائت في ما ليس كذلك فتمنع⁽⁸⁾ مع التعريف، نحو: "سلطان" و"سرحان" و"ندمان"⁽⁹⁾.

(1) لم يرد (إن) في ك.

(2) الحديث في سنن ابن ماجه/2، 1215، برقم 3686، وسنن البيهقي الكبرى/4، 186.

(3) قوله: (النبي في كل) مطموس في س.

(4) البيت من شواهد جهرة اللغة/1، 602، ومقاييس اللغة/2، 219، وأساس البلاغة/175، تاج العروس (خش).

وينسب البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في طبقات فحول الشعراء/1، 75، والنتيجه لابن

بري/2، 317، والتاج (خش).

(5) في ك: فلذلك.

(6) لم ترد 'على' في ك.

(7) قوله: (على) ليس في ك.

(8) في ك: (لمنع).

(9) في س: (سلطان وغضبان وندمان).

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽¹⁾: لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَمْنَعُ دُخُولَ تَاءِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهِ، فَأَشْبَهَ "سَكْرَانًا"⁽²⁾.

وَهُنَا تَنْبِيْهُ، وَهُوَ أَتَاهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- الْأَوَّلُ: أَنْ تَقُومَ الدَّلَالَةُ عَلَى زِيَادَتِهِمَا⁽³⁾؛ إِمَّا بِالِاشْتِقَاقِ كـ "سَكْرَانٍ" مِنْ السُّكْرِ، وَإِمَّا بِعَدَمِ التَّظْيِيرِ، كـ "مَرْجَانٍ"؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ النُّونُ أَصْلًا لَكَانَ الْوَزْنُ "فَعْلَلًا"، وَهُوَ مَعْدُومٌ [و3] إِلَّا فِي الْمُضَاعَفِ، نَحْوُ: "قَلْقَالٍ"، وَ"نَاقَةٌ خَزْعَالٍ"⁽⁴⁾ نَادِرٌ.

- الثَّانِي: أَنْ تَقُومَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَصَالَةِ التَّوْنِ، كـ "مَتَانٍ"؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَنِّ.

- وَالثَّالِثُ: أَنْ تَحْتَمِلَ الْأَمْرَيْنِ، كـ "شَيْطَانٍ"؛ إِنْ أَخَذْتُهُ مِنْ "شَاطِئٍ" "يَشِيطُ"، فَهِيَ مَعَ الْأَلْفِ زَائِدَتَانِ. وَإِنْ أَخَذْتُهُ مِنَ "الشَّطَنِ" وَهُوَ الْبُعْدُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ أَصْلٌ، وَهَذَا أَوْلَى؛ لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ "شَاطِئٌ".

[2- الصِّفَةُ]

وَأَمَّا الصِّفَةُ: فَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ، نَحْوُ: "أَحْمَرٌ"؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلصِّفَةِ وَوَزْنُ الْفِعْلِ. وَلَوْ لَا اعْتِبَارُ الْأَصْلِ لَوَجَبَ أَلَّا يَنْصَرِفَ "أَرْبَعٌ" مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ)؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَصْفِ وَالْوَزْنِ، لَكِنْ حَيْثُ كَانَ أَصْلُهُ الْأَسْمِيَّةَ لُمِحَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعْتَدَ بِوَصْفِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ، وَعَكْسُهُ "أَسْوَدٌ" لِلْقَيْدِ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ

(1) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ، نَحْوِيٌّ بَغْدَادِيٌّ تَلَمَّذَ عَلَى الزَّجَّاجِ وَالْأَخْفَشِ الْأَصْفَرِ وَابْنِ السَّرَاجِ وَغَيْرِهِمْ. وَمِنْ أَشْهُرِ تَلَامِيذِهِ: ابْنُ جَنِّي وَالرَّبَّيعِيُّ، كَانَ أَوْحَدَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، نَسَبَ إِلَيْهِ مَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ كِتَابًا، مِنْ أَشْهُرِهَا الْحُجَّةُ، وَالْإِيضَاحُ وَالتَّكْمِلَةُ وَالْمَسَائِلُ...، تَوَفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةً. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ 232، وَبَغِيَةِ الْوَعَاةِ 496/1).

(2) انْظُرْ قَوْلَهُ هَذَا فِي الْإِيضَاحِ الْعُسْطُودِيِّ 308.

(3) فِي ك: (زِيَادَتُهُ).

(4) الْقَلْقَالُ: الرَّجُلُ صَاحِبُ الْأَسْفَارِ، وَالْخَزْعَالُ: النَّاقَةُ الَّتِي تَنْبِثُ التَّرَابَ بِرَجْلَيْهَا إِذَا مَشَتْ.

اسم. فكانَ يَجِبُ صَرْفُهُ؛ لَكِنَّ أَصْلَهُ الْوَصْفِيَّةُ فَلَمْ يَحْتَ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِاسْمِيَّتِهِ الْعَارِضَةِ، فَلَمْ يُصَرَفْ.

[3- الْعَدْلُ]

وَأَمَّا الْعَدْلُ: فَهُوَ الْإِنْصِرَافُ مِنْ صِيغَةٍ إِلَى أُخْرَى مُشَارِكَةٍ لَهَا فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ لِرَفْعِ التَّوَهُّمِ، أَوْ لِلْمُبَالَغَةِ وَالِاخْتِصَارِ.

— فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: عُمَرَ وَزُفَرَ، فـ "عُمَرَ" مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ، فَلَا يَنْصَرَفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدْلِ. وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا تَوَهُّمَ فِي "عَامِرٍ" الْوَصْفِيَّةُ، بِخِلَافِ "عُمَرَ"، وَكَذَلِكَ حُكْمُ "زُفَرَ".

وَهُنَا تَنْبِيْهُ، وَهُوَ أَنَّ "زُفَرَ" قَدْ جَاءَ فِي التَّكْرَارِ، قَالَ الْأَعَشَى⁽¹⁾: [البسيط]

[5] يَأْتِي الظُّلَامَةُ مِنْهُ التَّنَوُّلُ الزُّفَرُ⁽²⁾

وَنَظَرَ إِلَى هَذَا صَدْرُ الْأَفَاضِلِ الْخَوَارِزْمِيِّ⁽³⁾، فَصَرَفَ "زُفَرَ"، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَنَقُولٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ تَكْرَرٌ⁽⁴⁾.

(1) هو أعشى باهلة، واسمه عامر بن الخارث، أحد بني عامر بن عوف، وباهلة امرأة من همدان. انظر الخزانة 192/1.

(2) صدر البيت:

أخو رغائب يعطيها ويسألها

والبيت لأعشى باهلة في الأصمعيات 90، وانظره في الاشتقاق 53، 214، وجهرة اللغة 706/2، 971، ومقذّب اللغة 257/15، والزاهر 17/1، ومعاني القرآن للنحاس 246/6، والمخصّص 146/4، والتخميم 214/1.

(3) هو القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل، تتلمذ على المطرزيّ والفخر الرازيّ، وغيرهما. له عدة مؤلفات في اللغة والأدب، أشهرها في النحو كتابه "التخميم في شرح المفصل"، وترشيح العلل في شرح الجمل للجرجاني، وتوفي سنة سبع عشرة وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة 141، وبغية الوعاة 252/2).

(4) انظر التخميم 214/1.

وقال أشياخنا العراقيون: هذا اتفاق وَقَعَ بين اللفظين، والتقدير مُخْتَلَفٌ؛ فـ"الرُّقْرُ" التَّكْرَةُ بِمَعْنَى السَّيِّدِ، و"رُقْرُ" المَعْدُولُ عن "رَافِرٍ" بِمَعْنَى نَاصِرٍ، أو بِمَعْنَى حَامِلٍ، أو فاعِلٍ من الرِّفْرِ. ولا تُنْكَرَنَ ذاك؛ إذ قد أتى في اللغة العَرَبِيَّةِ، نحو: "هَجَانٍ" لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، و"يا مَنْصُ" في الترخيم على اللَّغَتَيْنِ. وما أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي "التَّنْبِيهِ": من عَرَفَ أَنَسَ، وَمَنْ جَهِلَ اسْتَوْحَشَ⁽¹⁾.

— والثاني في الأعداد، وله صِيغَتَانِ: "فَعَالٌ"، و"مَفْعَلٌ" كـ أَحَادٍ وَمَوْحَدٍ، وَثَنَاءٍ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٍ وَمَثَلثٍ، وَرُبَاعٍ وَمَرْبَعٍ. قال الشاعرُ: [الطويل]

[6] وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ ذَنَابٌ تَبَقَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدًا⁽²⁾

وَاخْتَلَفَ فِيهَا⁽³⁾، فَقِيلَ: لَمْ يُسْمَعْ مِنْهَا غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا، وَقِيلَ: يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَى الْعَشْرَةِ، فَتَقُولُ: "عُشَارٌ" و"مَعْشَرٌ"، فـ"أَحَادٌ" مَعْدُولٌ عن "وَاحِدٍ وَاحِدٍ"، وَالْمَبَالِغَةُ فِيهِ أَنَّ وَاحِدًا مَدْلُولُهُ الْفَرْدُ. وَإِذَا قُلْتَ: (جَاؤُوا أَحَادًا) فَلَا يُغْلَمُ عَدْدُهُمْ، وَالْمَعْنَى: جَاؤُوا مُتَفَرِّقِينَ؛ وَالِاخْتِصَارُ أَنَّكَ عَدَلْتَ عن "وَاحِدٍ وَاحِدٍ" إِلَى أَحَادٍ، وَلَا يَنْصَرِفُ هَذَا لِلْوَصْفِ وَالْعَدْلِ.

(1) ذكره ابن جني في الخصائص، وقد أسنده إلى ابن السراج. (انظر الأصول 336/3، والخصائص 12/1).
 (2) البيت ينسب إلى ساعدة بن جؤبة. انظر الكتاب 226/3، وأدب الكاتب 458، والمقتضب 181/3، واللمع لابن جني 156، والمخصص 207/5، والمحور الوجيز 27، ومغني اللبيب 458.
 (3) في المسألة خلاف، فذهب البصريون إلى الاختصار على السماع، وهو إلى الأربعة. وأجاز الكوفيون والرجاج قياس ذلك إلى العشرة. (انظر ما ينصرف وما لا ينصرف 59، وشرح المفصل لابن يعيش 62/1، وشرح الرضي 114/1، وارتشاف الضرب 874/2).

[4- التَّائِيث]

وأما التَّائِيثُ فعلى قِسْمَيْنِ: مَعْنَوِيٌّ وَلَفْظِيٌّ؛ فالْمَعْنَوِيُّ ما كَانَ مُسَمَّاهُ مُؤَثَّرًا حَقِيقِيًّا، أَوْ يَقْصِدُ⁽¹⁾ الْمُسَمَّى إِلَى تَأْنِيثِهِ، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ. فَالْثَلَاثِيُّ نَوْعَانِ: سَاكِنُ الْوَسْطِ وَمُتَحَرِّكُهُ. وَفِي السَّاكِنِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الأولى: أَنَّ الْأَسْمَ الْعَرَبِيَّ الْمَوْضُوعَ عَلَى التَّائِيثِ، نَحْوُ: "هِنْدٍ" فِيهِ مَذْهَبَانِ: الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ، فَمَنْ صَرَفَ اعْتَبَرَ قَلَّةَ الْحُرُوفِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ وَحَرَكَةٌ إِلَّا لِلْحَاجَةِ؛ فَخَفَّ لَذَلِكَ، فَصَرَفَهُ. وَمَنْ عَكَسَ فَلِلتَّائِيثِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمُبَرِّدُ⁽²⁾، وَقَدَحَ فِي الصَّرْفِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ⁽³⁾ بِصَرْفِ "نُوحٍ" وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ مَعْرِفَةً. قَالَ ابْنُ الْحَبَّازِ⁽⁴⁾ فِي شَرْحِ الْجُزُولِيَّةِ: وَيَحْتَاجُ أَبُو عَلِيٍّ فِي هَذَا الْإِبْطَالِ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ نُوحًا أَعْجَمِيٌّ، وَسُبْحَانَ مَنْ يَعْلَمُ حَالَ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ.

أَقُولُ: أَحَدُ الدَّلَائِلِ [ظ3] عَلَى الْعُجْمَةِ نَقْلُ أَئِمَّةِ اللَّغَةِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ "نُوحًا" أَعْجَمِيٌّ. وَفَسَادُ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتُوحِهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَتَهُ بِذَلِكَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- اسْمٌ غَيْرُ ذَلِكَ⁽⁵⁾.

(1) فِي ك: (وَيَقْصِدُ).

(2) انظر: المقتضب 3/350.

(3) انظر الإيضاح العضدي 307.

(4) ابن الحباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد، عُرف بابن الحباز الأربلي الموصلِي، وَلِدَ فِي أَرْبِلَ، وَنَشَأَ فِي الْمَوْصِلِ، كَانَ ضَرِيرًا، وَبَارِعًا فِي النُّحُو. مِنْ شُيُوخِهِ الشَّرِيشِي، وَمِنْ تَلَامِيذِهِ الزُّنْجَانِي. لَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: شَرْحُ اللَّعْمِ (مَطْبُوع)، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ، وَشَرْحُ الْجُزُولِيَّةِ، وَغَيْرَهَا. تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسِتْمِئَةَ. (انظر ترجمته فِي شَذَرَاتِ الذَّهَبِ 5/202، وَبَغِيَّةُ الرُّعَاةِ 1/304).

(5) قَالَ الْعَمِّيُّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِئِ 15/217 فِي (نُوح): ".... وَقَالَ مِقَاتِلُ: اسْمُهُ السَّكَنُ، وَقِيلَ: السَّاكِنُ. وَقَالَ السَّدِّي: إِنَّمَا سُمِّيَ سَكَنًا لِأَنَّ الْأَرْضَ سَكَنَتْ بِهِ. وَقِيلَ اسْمُهُ عَبْدُ الْغِفَارِ، ذَكَرَهُ الطَّيْرِيُّ. وَسُمِّيَ نُوحًا لِكَثْرَةِ نُوحِهِ وَبِكَائِهِ".

الثانية: إذا كان ذلك الاسم أعجمياً نحو: "مأة" و"جوز" لبلدتين لم ينصرف البتة؛ لأن فيه ثلاثة أسباب: العلمية والتأنيث والعجمة، فقاومت الحقة أحدهما فبقي سببان سألما عن المعارض. وإذا نُكِرَ انصرف.

الثالثة: إذا سميت بـ "زيد" أو شبهه مؤنثاً؛ فجمهور النحاة يمنعونه الصرف، ويفرقون بينه وبين "هند"؛ بأن ذلك نقلته من التذكير، وهو الأصل، إلى التأنيث الذي هو الفرع فنقل، و"هند" ليس كذلك. وعيسى بن عمر⁽¹⁾ لا يفرق بينهما⁽²⁾.

والتحريك الوسط نحو: "قدم" لا ينصرف إجماعاً؛ لتنزل الحركة مَرَلَةً الحرف؛ بدليل "جمزى"⁽³⁾؛ ولأجله ترجح "شاهي" على "شوهي"، ذكره عبد القاهر⁽⁴⁾ فاعرفه. وأما ما زاد عليه فلا ينصرف للعملية، وتنزل الزائد مَرَلَةً تاء التأنيث، وسواء في ذلك المرتجل كـ "زينب"، والمنقول من الجنس كـ "عقرب"، والمنقول من التذكير⁽⁵⁾ كـ "جعفر"، أنشد المبرد في الكامل⁽⁶⁾:

[الرجز]

(1) هو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي، بينه وبين أبي عمرو بن العلاء معاصرة وصحبة، أخذ القراءة عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأخذ عنه الخليل بن أحمد والأصمعي وغيرهما، وأخذ سيويه عنه النحو، له كتابا الجامع والإكمال في النحو، توفي سنة تسع وأربعين ومئة. (انظر ترجمته في إنباه الرواة 374/2، ووفيات الأعيان 486/3، وبغية الوعاة 237/2).

(2) انظر رأي عيسى بن عمر في سيويه 242/3، وما ينصرف وما لا ينصرف 51.

(3) الجمزى: السزيع أو السريعة.

(4) نقل عبد القاهر هذا الرأي عن أبي علي الفارسي. (انظر التكملة 256).

(5) قوله: (والمنقول من التذكير) ساقط من ك.

(6) انظر الكامل 125/1.

[7] يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ يا جَعْفَرُ إِنَّ أَلْكَ دَحْدَاحًا فَأَنْتَ أَقْصَرُ

غَرَّكَ سِرْبَالٌ عَلَيْكَ أَهْمَرُ وَمَقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرُ⁽¹⁾

واللفظي ما كَانَ بالتاء أو بِالْأَلِفِ⁽²⁾ أو بِالْهَمْزَةِ، فذو التاء لَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً؛ مُذَكَّرًا كَانَ أو مَوْثًا، نَحْوُ: "حَمْزَةٌ"، و"فَاطِمَةٌ"، وَإِنْ تُكْرَرُ انْصَرَفَ. وذو الْآخِرِينَ، نَحْوُ: "حُبْلَى"، و"صَحْرَاءَ"، لَا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّاءِ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ: - الْأَوَّلُ: أَنَّهُمَا لَازِمَتَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: "حُبْلٌ" و"صَحْرٌ"، ثُمَّ قَالُوا: حُبْلَى وَصَحْرَاءَ، كَمَا قَالُوا: قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ.

- الثَّانِي: أَنَّكَ تُثَبِّتُهُمَا فِي النَّسَبِ مُبْدَأَتَيْنِ، كَقَوْلِكَ: "حُبْلَوِيٌّ"، و"صَحْرَاوِيٌّ"، وَالتَّاءُ تُحَذَفُ كَقَوْلِكَ: "مَكِّيٌّ" فِي "مَكَّةَ".

- وَالثَّالِثُ: إِبْتِائُهُمَا كَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: "حُبْلَيَاتٍ" و"صَحْرَاوَاتٍ". وَحَذَفُ التَّاءِ فِي "مُسْلِمَاتٍ"، وَإِنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ مُذَكَّرٌ لَمْ يَنْصَرِفْ أَيْضًا؛ لِوُجُودِ مَانِعِ الصَّرْفِ.

[5- الجمع]

وَأَمَّا الْجَمْعُ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثُ حُرُوفِهِ أَلْفًا، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ، نَحْوُ: "مَسَاجِدَ"، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطُّهَا يَاءٌ، نَحْوُ: "مَحَارِيبَ"، أَوْ شِدَّةٌ، نَحْوُ: "دَوَابٌ"؛ فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا.

أَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَهُوَ جَمْعٌ فِي غَايَةِ الثَّقَلِ؛ لِعَدَمِ تَطْيِيرِ لَهُ فِي الْإِفْرَادِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْحِفَّةِ مَدْخَلٌ أَصْلًا، فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ سَبَبٍ آخَرَ.

(1) وَرَدَتْ أَشْطَارُ سِتَّةٍ فِي الْكَامِلِ 125/1، وَوَرَدَ الشَّطْرُ الْأَوَّلُ فَقَطْ فِي شَرْحِ السِّيَرَاءِ عَلَى سَيَبَوِيهِ (مَخْطُوطٌ) 80/1. وَوَرَدَتْ الْأَشْطَارُ كُلُّهَا فِي إِصْلَاحِ الْخُلَلِ لِابْنِ السَّيِّدِ 51-52. وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ 93/5، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ 287/1، وَالْمَغْنِي لِابْنِ فُلَاحٍ 152/2، وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ 481/1، وَشَرْحَ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْقَوَاسِ 433/2. (2) فِي ك: (وَبِالْأَلِفِ).

فإن قيل: فَـ"سَراويل" مُفْرَدٌ، وكذلك "حَصَاجِرُ"⁽¹⁾ للضَّبْعِ، و"طَفَانِ"⁽²⁾،
وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ⁽³⁾:

[الكامل]

[8] بِسِيرٍ لَيْسَ فِيهِ طَفَانٍ⁽⁴⁾

أي: فَتُورٌ، فَلِهَٰذَيْنِ إِذَا نَظِيرٌ فِي الْإِفْرَادِ. أُجِبْتُ: بِأَنَّ "سَراويل" أَعْجَمِيَّةٌ،
وَأَصْلُهُ: "سَراويل"، بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ جَمْعُ "سِرْوَالَةٍ"، قَالَ الشَّاعِرُ:

[المقارب]

[9] عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفٍ⁽⁵⁾

وَبِأَنَّ "حَصَاجِرَ" جَمْعٌ سُمِّيَ بِهِ الضَّبْعُ، كَمَا يُسَمَّى بِـ"فَضَائِلَ"، و"مَكَارِمَ"،
وَبِأَنَّ "طَفَانِ" جَمْعٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ، كَقَوْلِهِمْ: (بَعِيرٌ ذُو عَثَانِينَ)⁽⁶⁾، و(شَابَتَ
مَفَارِقُهُ)، قَالَهُ الزَّعْفَرَانِيُّ⁽⁷⁾. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهِ "طَفَانٌ"
كَـ"عِبَالَةٍ"، لَكِنْ كَرِهَ هَذَا الشَّاعِرُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَا كَرِهَهُ مِنْ هَمْزٍ، فَقَالَ:

(1) اسم للضَّبْعِ أو ولدها، وهو جمع حَصَجَرٍ: العظيم البطنِ الواسعِ.

(2) الطَفَانُ: التمهّل والثَّوْدَةُ للسير.

(3) ابن الأعرابي هو محمد بن زياد عالم باللغة والشعر، وراوية للأشعار، حافظٌ لها، كوفي النُهج، قريب في الرواية من صفات البصريين. من كتبه: النواذر، والأنواء. ومن شيوخه الكسائي والقاسم بن معن. توفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمئة. (انظر ترجمته في البلغة 196، وبغية الوعاة 105/1).

(4) جزء بيت من الكامل، وهو في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس 455/1، وقد ورد في جهرة اللغة لابن دريد 921/2، بقوله: "ويقال سِيرٌ ما فيه طَفَانٌ"، وهمز "طَفَانِ" قد يكون تحريفاً.

(5) البيت من شواهد المقتضب 346/3، واخكم 472/8، وشرح الجمل لابن عصفور 217/2، وشرح المفصل لابن يعيش 64/1، وشرح الرضي 151/1، وشرح الشافعية للرضي 270/1، وشرح الكافية الشافعية 1501/3، وخزانة الأدب 232/1، ولسان العرب (سرل) وتاج العروس (سرو)، وهو فيها جميعاً بلا نسبة.

(6) عثانين مفرد عُثْنُون: اللحية، أو ما بُت على الذقن وتحت سِفْلا، وعتانين البعير: شُعيرات طَوال تحت حنكه (القاموس المحيط "عثن").

(7) ليس في ذلك: (قاله الزعفراني). والزعفراني هو محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري، أحد تلاميذ الربيعي، أثنى عليه الربيعي، لقي الفارسي. (انظر ترجمته في بغية الوعاة 268/1، والوالي بالوفيات 122/5).

"دَابَّةٌ" فحَرَكَ، فأنفَكَ الإدغام. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَنَى مِنَ الْفَنِّ "تَفَاعِلًا"، كَمَا ذَكَرَ أَبُو زَيْد⁽¹⁾: (تَفَاوَتْ الْأُمُورُ تَفَاوُتًا)⁽²⁾، فَقَالَ: "تَفَانِنٌ"، وَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ طَاءً، فَهُوَ عَلَى هَذَا مُفْرَدٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: فـ"أَجْمَالٌ" و"أَكْعَبٌ" جَمْعَانِ، وَلَيْسَ فِي الْأَفْرَادِ لَهُمَا نَظِيرٌ، وَهَما مَصْرُوفَانِ، أَجِبْتُ: بَأَنَّهُمَا جَارِيَانِ مَجْرَى الْآحَادِ لَوْجَهَيْنِ:

– الْأَوَّلُ: تَصْغِيرُهُمَا، نَحْوُ: "أَجِيمَالٌ" و"أَكِيعَبٌ".

– وَالثَّانِي: جَمْعُهُمَا نَحْوُ: "أَكْلَبٌ" و"أَكَالِبٌ"، و"أَعْرَابٌ" و"أَعَارِيبٌ".

وَصَرَّحَ الزَّمْخَشَرِيُّ⁽³⁾ فِي مُفَصَّلِهِ بِأَنَّ ذَلِكَ قِيَاسٌ⁽⁴⁾، وَهَذَانِ مُتَمَعَّعَانِ فِي

الْأَوَّلِ⁽⁵⁾، وَهَذَا جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْمَسَائِلِ الشِّيرَازِيَّةِ⁽⁶⁾. [و4] فَاعْرِفْهُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَا يَنْصَرِفُ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَشَبَهِ الْأَعْجَمِيِّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهَا، وَلِمُرَاعَاةِ أَصْلِهِ.

وَمَتَى دَخَلَتْهُ التَّاءُ أَنْصَرَفَ، نَحْوُ: "مَلَايِكَةٌ"؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزَانٍ: (حِمَارٍ

حَزَابِيَّةٍ)⁽⁷⁾، وَهُوَ الْغَلِيظُ، وَ"زَلَابِيَّةٌ".

(1) هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، كَانَ إِمَامًا لُحُوثًا، صَاحِبَ تَصَانِيفٍ أَدَبِيَّةٍ وَلُغَوِيَّةٍ، غَلِبَتْ عَلَيْهِ اللُّغَةُ وَالنُّوَادِرُ. رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَرُؤْيَةَ وَغَيْرِهَا. مِنْ تَصَانِيفِهِ كِتَابُ النُّوَادِرِ، وَلُغَاتُ الْقُرْآنِ، وَالْإِبْلُ، وَكَثِيرٌ غَيْرُهَا. تَوَلَّى سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةِ وَمِائَتَيْنِ، وَعَمَرَهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً، (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: الْبُلْغَةِ 103، وَوُفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ 2/378، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 1/582).

(2) انْظُرْ رِوَايَةَ أَبِي زَيْدٍ فِي أدَبِ الْكَاتِبِ 510، وَهُوَ لُغَةُ الْكَلَالِيِّينَ. وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْمُنْطَقِ 122.

(3) هُوَ جَارُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو أَبِي الْقَاسِمِ، أَحَدُ أُنَمَةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ وَالتَّفْسِيرِ، لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ: الْكُشَافُ، وَالْمُفَصَّلُ، وَالْفَاتِي، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، وَغَيْرُهَا. جَاوَرَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، وَتَوَلَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ 391، وَبُلْغَةِ 256، وَبَغِيَّةِ الْوَعَاةِ 2/279).

(4) الْمَفَصَّلُ 243.

(5) يَعْنِي يَمْتَنِعُ التَّصْغِيرَ وَالْجَمْعَ فِي: "طَفَانِنٌ"، وَ"حَضَاجِرٌ" وَ"سِرَاوِيلٌ".

(6) الْمَسَائِلُ الشِّيرَازِيَّةَاتُ 1/303 – 304.

(7) انْظُرْ رَأْيَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ الْعُضْدِيِّ 312.

قالت امرأة⁽¹⁾:

[الخفيف]

[10] إِنَّ حِرِّيَّ حَزَوْرَ حَزَابِيَّةَ كَالْقَدَحِ الْمَكْبُوبِ تَحْتَ الرَّابِيَةِ⁽²⁾

[ظ4] إِذَا عَلَوْتَ فَوْقَهُ نَبَايَةَ بَاطِنُهُ أَحْلَى مِنَ الزَّلَابِيَةِ⁽³⁾

[6- العجمة]

وَأَمَّا الْعُجْمَةُ فَمَعْنَاهَا أَلَّا تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَرَبِيَّةً، وَتَعْرِفُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

— الأوّل: كَوْنُ الْأَسْمِ عَلَى وَزَانٍ مَعْدُومٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، نَحْوُ: "فِي شَاغُورَسْ" و"أَرِسْطُوطَالِيسْ".

— والثاني: أَنْ تَجْتَمَعَ فِيهِ حُرُوفٌ لَا تَجْتَمِعُ فِيهَا، نَحْوُ: "بَكَجْ" و"قَلَجْ"⁽⁴⁾.

— والثالث: التَّثْقُلُ.

وهي⁽⁵⁾ عَلَى ضَرَبَتَيْنِ: جَنَسِيَّةٌ وَعَلَمِيَّةٌ.

فَالْجَنَسِيَّةُ لَا تُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ صَرَفَتْهَا تَصْرِيفَ كَلَامِهَا، مِنْ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا، وَإِضَافَتِهَا وَتَغْيِيرِهَا. أَلَّا تَرَى أَنَّ أَصْلَ "إِبْرِيْسَمَ": "أَوْبَرِيْشَمَ"، وَ"نِيرُوزَ":

(1) بعده في س: (شعراً).

(2) انتقل الناسخ في نسخة الأصل بعد هذا البيت إلى موضوع آخر، وموقعه في اللوحة السادسة، فبعد هذا البيت في النسخة الأصل: "فكلا وربي لا تعودني لثله....".

(3) في المحكم واللسان والتاج: "قال بعض نساء العرب"، والرواية فيها:

إِنَّ حِرِّيَّ حَزَوْرَ حَزَابِيَّةَ كَوَاطَةُ الظُّبْيَةِ فَوْقَ الرَّابِيَةِ

قَدْ جَاءَ مِنْهُ غَلْمَةٌ ثَمَانِيَةٌ وَبَقِيَتْ ثَقْبَتُهُ كَمَا هِيَ

(انظر: المحكم 221/3، ولسان العرب (حزر)، والتاج (حزر)، وانظر رواية ابن بري عن أبي منصور الأزهري في كتابه في التعريب والمعرّب 10).

(4) في ك، وس: (بكج وقلج). و"بكج" قد يكون علماً أعجمياً، وقلج علم رومي، وهي في الأصل محرّفة "قلج"، و"قلج" علم رومي أيضاً.

(5) في الأصل: (وهو) وكذا في ك، وس.

"نُورُوز"، و"لِجَام": "لِكَام". ومن طَرِيقِهِ: "جَوَرَب"، وأصلُهُ: "كُورَبَاي"؛ أي قَبْرُ الرَّجُلِ.

فإذا سَمَّيتَ بذلك مؤنثاً لم يَنْصَرِفْ لِلْعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ لا لِلْعُجْمَةِ، وإن سَمَّيتَ بِهِ مُذَكَّرًا نَظَرْتَ، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنٍ يُمْنَعُ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ الْعَرَبِيُّ مِنَ الصَّرْفِ لم يَنْصَرِفْ، وإلا انصَرَفَ، فالأوَّلُ: كـ "تَرْجِس"؛ لأن نَظِيرَهُ "يَضْرِبُ". والثاني: "لِجَام" لأن نَظِيرَهُ "كِتَاب".

والْعَلَمِيَّةُ: إِنْ كَانَ الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا مُؤنثاً لم يَنْصَرِفْ، سَاكِنِ الْوَسْطِ كَانَ أَوْ مُتَحَرِّكًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا كَذَلِكَ فَبِعَكْسِهِ، خِلَافًا لِابْنِ الْحَاجِبِ⁽¹⁾ فِي الْمُتَحَرِّكِ الْوَسْطِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْرِفُهُ؛ لِكُونَ الْحَرَكَةِ⁽²⁾ بِمَرَاتِلَةِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ كـ "إِبْرَاهِيمَ"، وَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ إِجْمَاعًا، مُذَكَّرًا وَمُؤنثًا⁽³⁾. وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُجِيزَ تَرْخِيمَ "عَمَرَ"، وَهُوَ لَا يُجِيزُهُ.

[7- الوزن]

وَأَمَّا الْوَزْنُ: فَالَّذِي يُمْنَعُ مِنْهُ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُخْتَصُّ، وَهُوَ أَنْ يُنْقَلَ الْفِعْلُ الَّذِي وَزْنُهُ لَا تُشَارِكُهُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ، فَيُسَمَّى بِهِ، نَحْوُ: "يَشْكُرُ" و"تَغْلِبُ"، وَوَزْنُهُمَا "يَفْعُلُ" و"تَفْعِلُ"، وَهَذَانِ الْمِثَالَانِ لَا يَكُونَانِ فِي الْأَسْمَاءِ.

(1) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي، كان أبوه حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي، تتلمذ على الشاطبي وابن البتاء. له تصانيف عديدة في النحو والصرف، منها: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، وشرحهما، وله الإيضاح في شرح المفصل، والأمل، وله في أصول الفقه: المنتهى. توفي سنة ست وأربعين وستمئة. (انظر ترجمته في وفيات الأعيان 248/3، والبعية 134/2).

(2) في النسخ الثلاث المخطوطة "لكونه الحركة".

(3) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 289-290، وانظر شرح الرضي على الكافية 143/1.

والآخر: الغالب، وهو أن يكون الاسم على وزن يَغْلِبُ وجُودُهُ في الأفعال، ويشركُهُ في الأسماء، وذلك نحو: "يَرْمَعُ"⁽¹⁾، ومثاله: "يَفْعَلُ". وهذا في الأفعال أكثر منه في الأسماء. وقول ابن الحاجب: "إنه يؤدي إلى جهالة"⁽²⁾ ضعيف⁽³⁾؛ لأنَّ ثَقُلَ أئمة اللغة يُقْبَلُ ولا يُرَدُّ، وإذا ثَقُلُوا عَدَمَ البناء، كما قالوا: ليس في الكلام "فَعْلِلَ"، ولا في الصحيح "فَعِلِلَ" بكسر العين، وقَبِلَ ذلك، وكذلك يُقْبَلُ في ادعاء الكثرة. وهذا ظاهر مع الانصراف⁽⁴⁾.

ولو سَمِيَتْ بـ "ضَرَبَ" أو "ظَرَفَ" أو "عَلِمَ" أو "دَحَرَجَ" لانصرف ذلك أَجْمَعُ؛ لأنه ليسَ مِنْهُمَا. وعيسى بنُ عُمَرَ لا يَصْرِفُهُ⁽⁵⁾، تَمَسَّكَ⁽⁶⁾ بقول سَحِيم بنِ وَثِيل الرِّياحِي⁽⁷⁾:

[الوافر]

[11] أنا ابنُ جَلا وطَلاعُ الشَّيا مَتى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي⁽⁸⁾

والجوابُ من وَجْهَيْنِ:

(1) اليرمَعُ حجارةٌ بيضٌ تُفْتُ باليد.

(2) انظر قوله في شرح المقدمة الكافية 311/1.

(3) في ك: (إنه يؤدي إلى جهالة، فغلبت) وقوله: (ضعيف) ليس في ك...

(4) في ك وس: (الاتصاف).

(5) انظر رأيه في سيويه 206/3، وما ينصرف وما لا ينصرف 20-21، والإيضاح في شرح المفصل 92/1،

وابن يعيش 61/1.

(6) في ك: (وتمسك).

(7) شاعرٌ مخضرم، عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين. له أخبار مع زياد ابن أبيه. (انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة 252/3).

(8) البيت لسحيم في سيويه 207/3، والحماسة البصرية 102/1، ومجمع الأمثال 31/1، وخزانة

الأدب 252/1، وغيرها. وهو بلا نسبة في العين 181/6، والكمال 291/1، ومجالس ثعلب 176/1، وما

ينصرف وما لا ينصرف 20، وشرح الرضي 167/1، وغيرها.

أحدهما: أَنْ يَكُونَ "جَلَا" وَصَفًا لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: ابْنُ رَجُلٍ جَلَا،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرْفِ﴾ [الصفات ٤٨] ^(١)؛ أَي: حُورٌ قَاصِرَاتُ
الطَّرْفِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ، فَحُكِيَ، كَقَوْلِهِ: [الكامل]
[12] عَارِي الْأَشَاجِعِ مِنْ ثَقِيفٍ أَصْلُهُ عَبْدٌ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ يَقْدُمٍ ^(٢)

8- التركيب

وَأَمَّا التَّرَكِيبُ فَحَقِيقَتُهُ ضَمُّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْإِضَافَةِ وَالْإِسْنَادِ،
وَهُوَ ضَرْبَانِ:

الأوّل: أَنْ يُبْنَى الشَّطْرُ الْأَوَّلُ، نَحْوُ: "بَغْلَبُكَ" و"حَضْرَمَوْتُ"، فَلَا يُصَرَّفُ
لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّرَكِيبِ، تَقُولُ: (هَذَا بَغْلَبُكَ)، وَ(رَأَيْتُ بَغْلَبُكَ)، وَ(مَرَرْتُ بِبَغْلَبُكَ).
فَإِنْ تَكَرَّرَتْ صَرَفَتُهُ.

والثاني: أَنْ يُبْنَى الشَّطْرَانِ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

- أَحَدُهُمَا: الْأَعْدَادُ، وَهُوَ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، عَدَا اثْنَيْ عَشَرَ؛ فَإِنَّهُ
مُعَرَّبٌ، خِلَافًا لِابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ ^(٣).

(1) وانظر سورة (ص) 52.

(2) البيت لحسان بن ثابت في الأغاني 4/160، 16/95، ومعاهد التنخيص 1/212.

(3) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ - بضم الدال والراء - أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر عمله، صاحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صنف جملة من الكتب؛ منها شرح الفصح، وغيره، ولد سنة مئتين وثمان وخمسين، وتوفي سنة ثلاثمائة وسبع وأربعين. (ترجمته في: البلغة 121، وبغية الوعاة 36/2، وشذرات الذهب 375/2).

وانظر رأيه هذا في الارتشاف 2/759، والمجمع 3/257.

- والآخر: ألفاظٌ جاءتَ فضلةً؛ إمّا حالاً وإمّا ظرفاً، كَقَوْلِهِ⁽¹⁾: (هو)⁽²⁾ جاري
يَيْتَ يَيْتَ؛ أي مُلاصِقاً. وَمَنَعَ أَبُو سَعِيدٍ⁽³⁾ من تَقْدِيمِهِ؛ لأنَّ عَامِلَهُ⁽⁴⁾ "جاري"،
وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ⁽⁵⁾. فَإِنْ قُلْتَ: "مُجَاوِرٍ"، جازَ التَّقْدِيمُ؛ لأنَّه جَارٍ عَلَى
"يُجَاوِرُ". (وَهُوَ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ)، قال الشاعرُ:
[الوافر]
[13] وَمَنْ لَمْ يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَنْغُوهُ خَبَالاً⁽⁶⁾

9- المعرفة

وأما المعرفةُ فالمرادُ بها الْعِلْمِيَّةُ، دُونَ باقِي ضُرُوبِهَا، وَعِلَّتُهُ أَنْ تَعْرِيفَ الْإِضْمَارِ
والإشارةُ يُبْنَى مَعَهُمَا الْاسْمُ. وَغَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مُعَرَّبٌ، وَتَعْرِيفُ الْأَلْفِ
وَاللَّامِ [و5] وَالْإِضَافَةُ يُرْجَّحَانِ جَانِبَ الْأَسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ خَصَائِصِهَا، فَتَعَيَّنَتْ
الْعِلْمِيَّةُ.

(1) قوله: (كقوله) ليس في ك

(2) في الأصل: (وهو).

(3) هو الحسن بن عبد الله بن مرزبان، أخذ اللغة عن ابن دريد وابن السراج ومبرمان، قيل فيه: هو شيخ
الشيوخ، وإمام الأئمة في أكثر العلوم، كان زاهداً ورعاً دينياً، شرح كتاب سيبويه، لم يسبق إلى مثله، وحسده
عليه أبو علي الفارسي، وله غيره من المصنفات. توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وقد عاش أربعاً وعشرين سنة. (انظر
ترجمته في البلغة 86، ووفيات الأعيان 78/2، والبلغة 507/1).

(4) في ك: (أصله).

(5) انظر رأيه في شرح كتاب سيبويه 217/2، مخطوط.

(6) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه 73 برواية: (ومن لا يفتأ الواشين....)، وهو من شواهد شرح الكافية
الشافعية 1698/3، وشرح شذور الذهب 95، وتهييد القواعد 1906/4، وجمع الموامع 141/2، والدرر
الروامع 167/1.

وهنا تنبيهان:

الأول: أن السيد ابن الشجري⁽¹⁾ وابن يعيش⁽²⁾ ذهبَا إلى أن "أَجْعَ" لا ينصرف للوزن وتعريف الإضافة المقدرة⁽³⁾، والظاهر أنه علّم للتوكيد، والعلّم كما يكون للأشخاص يكون للمعاني، والأول أكثر.

والثاني: أن العَلَمِيَّة سبب قوي؛ أولاً⁽⁴⁾ ترى أن "أذْرَبِيحَان" فيه خَمْسَةُ أسباب: التركيب والعَلَمِيَّة والألف والتون والعُجْمَةُ والتأنيث، فإذا نُكِّرَ الصَّرْفُ وإن بقيت فيه أربعة، وعلته أن للعَلَمِيَّة فضلاً على غيرها؛ لأن كل واحد من الأناسي والبلاد وكثيراً من الحيوان المتخذ المألوف كالإبل والخيل والغنم والكلاب والحمير لا يخلو من علّم يوضع عليه، وليس من ضرورته غيره كالتأنيث والألف والتون، وغير ذلك. فلما كان له فضل على غيره أخلّ فقده بمنع الصَّرْفِ.

* * * * *

(1) هو أبو السعادات، الشريف ضياء الدين هبة الله بن علي بن محمد، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما، تتلمذ على ابن فضال المجاشعي، والخطيب التبريزي وغيرهما. وأخذ عنه ابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري، وغيرهما. له مجموعة من المصنفات، منها: الأمالي، والحماسة وغيرهما، وتوفي سنة الثنتين وأربعين وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة 235، ووفيات الأعيان 45/6، وبغية الوعاة 324/2).

(2) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد، بن أبي السرايا النحوي الحلبي، موثق الدين، أبو البقاء، من أئمة النحو والتصريف، تتلمذ على كبار علماء الشام، ثم رحل من حلب إلى بغداد طلباً لأبي البركات الأنباري، فجماعه خبر وفاته قبل لقائه، ثم رحل إلى الموصل، وتلمذ على شيوخها. له جملة من المصنفات، منها: شرح المفصل، وشرح الملوكي، مات في حلب سنة ثلاث وأربعين وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة 243، ووفيات الأعيان 46/7، وبغية الوعاة 351/2).

(3) انظر رأيهما في: أمالي ابن الشجري 350/2، وابن يعيش 46/3.

(4) في ك: (ألاً).

[أقسام الاسم]

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مُفْرَدٍ وَمُثْنَى وَمَجْمُوعٍ جَمَعَ السَّلَامَةَ؛ فَالْأَوَّلُ قَدْ ذُكِرَ.

[المثنى]

وَالثَّانِي: يَكُونُ بِالْأَلِفِ وَالثُّونِ فِي الرَّفْعِ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ الزَّيْدَانِ)، وَالْيَاءِ وَالثُّونِ فِي الْجَرِّ وَالتَّصْبِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ)، وَ(رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ).

وهنا سؤالان:

الأوّل: مَا حَرْفُ إِعْرَابِهِ؟ وَالْجَوَابُ: إِنَّهُ الْأَلِفُ وَالْيَاءُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ⁽¹⁾، وَاخْتِيارُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي التَّرْخِيمِ. فَإِذَا رَخَّمتَ "زَيْدَانِ" بَعْدَ التَّسْمِيَةِ حُذِفَتِ الْأَلِفُ وَالثُّونُ. وَالثُّونُ لَيْسَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ لِحَذْفِهَا فِي الْإِضَافَةِ، وَأَنَّهَا مَعَ صَحَّتِهَا لَمْ يَجْرِ عَلَيْهَا الْإِعْرَابُ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ مَا قَبْلَهَا، وَهَذَا أَقْوَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ وَقَعَتْ قَبْلَهُ التَّاءُ فِي "ضَارِبَتَانِ"؟ أَجِبْتُ: بَأَنَّ الْأَلِفَ لَمَّا جَرَتْ فِي الدَّلَالَةِ⁽²⁾ عَلَى الْإِعْرَابِ مَجْرَى الْحَرَكَةِ، اسْتُجِيزَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تَتَغَيَّرْ، قِيَاسًا عَلَى أَلِفِ "فَتَى"، أَجِبْتُ: أَلِفُ "فَتَى" يُغْنِي عَنْ تَغْيِيرِهَا تَغْيِيرُ التَّوَابِعِ. وَلَوْ سَلِمَتْ أَلِفُ الْمُثْنَى وَتَابَعَهُ مُثْنَى مِثْلُهُ، لَمْ تُتَبَيَّنْ حَالُهُ،

(1) هُوَ أَبُو بَشَرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ، تَلْمِيزُ الْخَلِيلِ فِي النُّحُوِّ وَعِمْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، أَخَذَ اللُّغَةَ عَنِ الْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ، صَاحِبِ الْكِتَابِ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِئَةً، عَلَى أَقْوَالٍ. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين 66، وإنباه الرواة 346/2، وفيات الأعيان 463/3).

وَانظُرْ رَأْيَهُ فِي الْكِتَابِ 17/1.

(2) سَقَطَ مِنْ س: (الدَّلَالَةُ).

وَاسْتَضَعَفَهُ الشَّلَوِينِي⁽¹⁾.

والثاني: ما هذه التَّوْنُ؟ والجواب: فِيهَا تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِي⁽²⁾ وَالزَّعْفَرَانِي⁽³⁾، وَهُوَ أَنَّهَا تَارَةٌ تَكُونُ بَدَلًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ، كَقَوْلِكَ: "زَيْدٌ" وَ"زَيْدَانِ"، وَتَارَةٌ تَكُونُ بَدَلًا مِنَ الْحَرَكَةِ لَا غَيْرُ، كَقَوْلِكَ: "الرَّجُلُ" وَ"الرَّجُلَانِ"، وَ"أَحْمَدُ" وَ"أَحْمَدَانِ"، وَ(بَا زَيْدَانِ). وَتَارَةٌ تَكُونُ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ لَا غَيْرُ، وَذَلِكَ فِي الْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: (قَامَ غُلَامًا زَيْدٌ)، أَلَا تَرَاهَا حُذِفَتْ كَحَذْفِ التَّنْوِينِ.

وهنا تَنْبِيْهٌ: وَهُوَ أَنَّهَا فِي "هَذَا" وَ"الَّذِي" عِوَضٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ الْيَاءُ مِنْ "الَّذِي"، وَالْأَلْفُ مِنْ "هَذَا".

وَالْمَقْصُورُ الثَّلَاثِيُّ الْمَعْلُومُ أَصْلُهُ، يُرَدُّ إِلَيْهِ⁽⁴⁾، كَقَوْلِكَ فِي "عَصَا": "عَصَوَانِ"، وَفِي "رَحَى": "رَحِيَانِ". وَالْمَجْهُولُ إِنْ أَمِيلَ فَبِالْيَاءِ، كَمَا لَوْ سُمِّيَ بِـ "مَتَّى". وَإِنْ لَزِمَهُ التَّفْخِيمُ فَبِالْوَاوِ، كـ "إِذَا". وَمَا زَادَ فَبِالْيَاءِ، كَقَوْلِكَ: "مِعْزِيَانِ"، وَ"مُسْتَرَشِيَانِ". وَالْمَنْقُوصُ لَا تَتَغَيَّرُ يَأْوُهُ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ: "قَاضِيَانِ" وَ"مُسْتَرَشِيَانِ".

* * * * *

(1) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْبِيلِيُّ، نَحْوِيٌّ أُنْدَلُسِيٌّ، تَلَمَّذَ عَلَى ابْنِ مَلِكُونِ الْحَضْرَمِيِّ، وَابْنِ مِضَاءٍ، وَابْنِ خُرُوفٍ، وَالْجَزُولِيِّ، وَغَيْرِهِمْ. وَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ التَّلَامِيذِ؛ كَانَ إِمَامَ عَصْرِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَا مُدَافِعٍ، مِنْ مَصْتَفَاتِهِ التَّوْطُنَةُ، وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ، وَغَيْرُهُمَا. تَوَفَّى سَنَةَ حَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَمْتَةً. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ 185/1، وَالْبَلَاغَةِ 162، وَبَغِيَّةِ الْوَعَاةِ 224/2). وَانْظُرْ رَأْيَهُ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ 401/1 - 402).

(2) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ 449/2 - 463.

(3) نَسَبَ الْمَصْنُفَ هَذَا الرَّأْيِ فِي الْمَحْصُولِ 175/1 إِلَى ابْنِ جَنِيٍّ، وَابْنِ دُرُسْتِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا النِّسْبَةَ إِلَيْهِمَا فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ لِلشَّلَوِينِ 407/1، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْقُلُ عَنِ الشَّلَوِينِيِّ.

(4) فِي ك: (يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ).

[الجمع]

والثالث: إما أن يكونَ في اسمٍ جامدٍ صحيحٍ، أوصِفَةً.

فالأوّلُ لَهُ شُرُوطٌ: وهو أن يكونَ عِلْمًا، لِمُذَكِّرٍ، يَعْقِلُ، خَالِيًا مِنَ التَّاءِ؛ فَـ"عَلَّمَ" احْتِرَازٌ مِنْ (رَجُلٍ)، و"لَمَذَكَّرَ" احْتِرَازٌ مِنْ (هِنْدٍ)، و"يَعْقِلُ" احْتِرَازٌ مِنْ (أَعْوَجَ) و(لاحق)؛ فَإِنَّهُمَا عِلْمَانِ عَلَى فَحْلَيْنِ مِنَ الْحَيْلِ، و"خَالِيًا..." احْتِرَازٌ مِنْ (حَمَزَةٍ)؛ وَأَجَازَةُ الْكُوفِيِّينَ⁽¹⁾، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي "شرح الفصول"⁽²⁾.

والثاني: شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلذَّكَاءِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ "فَعْلَانٌ" "فَعْلَى"، وَلَا "أَفْعَلٌ" "فَعْلَاءٌ"، فَلَا يَجُوزُ: "عَطَشَانُونَ" وَلَا "عَطَشِيَّاتٌ"، وَلَا "أَحْمَرُونَ" وَلَا "حَمَرَاوَاتٌ"؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ "فَعْلَانٍ" وَلَهُ "فَعْلَى" وَبَيْنَهُ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: [ظ5] "تَدْمَانٌ". وَبَيْنَ "أَفْعَلٍ" مُؤَنَّثُهُ "فَعْلَاءٌ"، وَبَيْنَ "أَفْعَلٍ" الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ، وَمُؤَنَّثُهُ "فَعْلَى".

والمُعْتَلُّ إِنْ كَانَ مَقْصُورًا، نَحْوُ: "مُوسَى" حُذِفَتْ أَلْفُهُ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَبَقِيَتْ الْفَتْحَةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: "مُوسَوْنٌ" و"مُوسَيْنٌ". وَأَجَازَ الْكُوفِيُّ ضَمًّا مَا قَبْلَ الْوَائِ، وَكَسَرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ⁽³⁾، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي الْخِلَافِ⁽⁴⁾.

وَإِنْ كَانَ مَنْقُوصًا قُلْتَ: "قَاضُونَ" فِي الرَّفْعِ، وَأَصْلُهُ: "قَاضِيُونَ"، فَتَقْلَتُ ضَمَّةً الْيَاءِ⁽⁵⁾ إِلَى الضَّادِ، اسْتِثْقَالًا لَهَا عَلَيْهَا، وَحُذِفَتْ الْيَاءُ⁽⁶⁾ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَ"قَاضِيْنَ" فِي الْجَرِّ وَالتَّنْصِبِ، وَأَصْلُهُ: "قَاضِيَيْنِ"، فَحُذِفَتِ الْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالًا، وَفَعِلَ مَا ذَكَرْنَا.

* * * * *

(1) انظر رأي الكوفيين في المذكر والمؤنث لابن الأباري 160/2، والإنصاف 40/1-44، والتبيين للعكبري 219-223.

(2) انظر المحصول في شرح الفصول 198/1.

(3) انظر رأي الكوفيين في المسألة في المحصول 196/1، والمغني لابن فلاح 78/2، وشرح الرضي 371/3، والمساعد لابن عقيل 63/1.

(4) "الخلافا" كتاب للمصنف، اسمه الكامل: "الإسعاف في علم الخلاف"، وهو مفقود في ما نعلم.

(5) كذا في ك. وس. وفي الأصل: (الضمة الياء).

(6) في ك: (الياء) مطموسة.

[الفعل المضارع]

والثاني من قسمي المَعْرَبِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ، وَأَصْلُ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ لِعَدَمِ مُقْتَضَى الْإِعْرَابِ فِيهِ، لَكِنْ أُعْرِبَ⁽¹⁾ هَذَا التَّوَعُّلُ لَشَبْهِهِ بِالاسْمِ. فَإِنْ قُلْتَ: وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ⁽²⁾ حَصَلَ ذَلِكَ؟ أَجَبْتُ: قَالَ الْعَبْدِيُّ⁽³⁾: حَصَلَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- الْأَوَّلُ لَفْظِيٌّ: وَهُوَ أَنَّ "يَضْرِبُ" عَلَى وَزْنِ "ضَارِبٍ".
- وَالثَّانِي مَعْنَوِيٌّ: وَهُوَ أَنَّهُ مُبْهَمٌ يَتَخَصَّصُ، كَمَا أَنَّ "ضَارِبًا" كَذَلِكَ⁽⁴⁾. وَيُشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَاضِيَّ يَتَخَصَّصُ أَيْضًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "أَكْرَمَ" فَهُوَ مُبْهَمٌ بَيْنَ الْقَرِيبِ مِنَ الْحَالِ، وَالْبَعِيدِ مِنْهُ، فَإِذَا أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ "قَدْ" تَعَيَّنَ لِلْقَرِيبِ. وَ"أَكْرَمَ" مُوَازِنٌ لِقَوْلِكَ: "مُكْرَمٌ"، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ مُوَازِنًا لَهُ فِي التَّحْقِيقِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْلَ "مُكْرَمٍ": "مُؤَكْرَمٌ"، كَمَا "مُدْحَرَجٌ". وَأَيْضًا فَالْمَضَارِعُ مُوَازِنٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَلَيْسَ الْمَاضِي كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوَازِنُهُ فِي الثَّلَاثِيَّ، بَلْ فِي الزَّائِدِ عَلَيْهِ لَفْظًا فَقَطْ.

وَقَالَ الْجَزُولِيُّ: وَضَارَعَهُ أَيْضًا فِي دُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ⁽⁵⁾. كَقَوْلِكَ: (إِنْ زَيْدًا لَيَضْرِبُ)، كَمَا تَقُولُ: (إِنْ زَيْدًا لَضَارِبٌ)، وَامْتَنَعَ: (إِنْ زَيْدًا لَضَرْبٌ)، فَإِنْ جَاءَ

(1) فِي ك: (إِعْرَابِ).

(2) فِي ك: (جَهَةِ).

(3) هُوَ أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ بَقِيَّةِ الْعَبْدِيُّ النَّحْوِيُّ، كَانَ فَاضِلًا مَاهِرًا، قَرَأَ النُّحُوَّ عَلَى السَّيْرَاوِيِّ وَالْفَارَسِيِّ وَالرَّمَايَ، شَرَحَ الْإِبْرَاقَ وَالتَّكْمِلَةَ لِلْفَارَسِيِّ. تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِمِئَةٍ. (انظر ترجمته في البلغة 54، ووفيات الأعيان 101/1).

(4) انظر المقدمة الجزولية 8.

(5) نَسَبَهُ فِي الْخَصُولِ 214/1 لِلْعَبْدِيِّ.

ذَلِكَ حُمِلَ عَلَى أَتْهَا "لَا مُقَسِّمٌ"، و"قَدْ" مُقَدَّرَةٌ، وَزَيْفُهُ بَعْضُهُمْ، بِأَنَّ اللَّامَ صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْمُشَابَهَةِ، فَلَا نَجْعَلُ ذَلِكَ وَجْهًا فِيهَا.

وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ فِي "الْفَرَّةِ": وَالْمُضَارِعُ يَلْحَقُهُ الْوَاوُ وَالتَّوْنُ، وَالْيَاءُ وَالتَّوْنُ، نَحْوُ: "تَضَرَّبُونَ"، وَ"تَضَرَّبِينَ"، كَمَا تَقُولُ: "ضَارِبُونَ" وَ"ضَارِبِينَ"، بِخِلَافِ الْمَاضِي. فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا ضُمَّ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ، وَفُتِحَ فِي النَّصْبِ، وَسُكِّنَ فِي الْجَزْمِ.

وَأِنْ كَانَ مُعْتَلًّا بِالْأَلْفِ، نَحْوُ: "يَخْشَى" قَدَّرْتَ فِيهِ الضَّمَّةَ فِي الرَّفْعِ، وَالْفَتْحَةَ فِي النَّصْبِ؛ لِتَعْدُرَ تَحْرُكُهَا⁽¹⁾، وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ تَغْيِيرٍ⁽²⁾، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ حَرَكَةٌ، وَحَرَفُ الْعِلَّةِ جَارٍ مَجْرَى الْحَرَكَاتِ، حُذِفَ كَحَذْفِهَا.

وَأِنْ كَانَ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: "يَغْزُو" وَ"يَرْمِي" سَكَّنَا فِي الرَّفْعِ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَيْهِمَا وَقَدَّرْتَ، وَفُتِحَتْ فِي النَّصْبِ، لِحِفَّتِهَا عَلَيْهِمَا، وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ أَيْضًا.

وَهُنَا تَنْبِيْهَانِ:

الأوَّلُ: أَنَّ بَعْضَهُمْ يُسَكِّنُهُمَا فِي النَّصْبِ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

[14] فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنِ وِرَاثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ⁽³⁾

(1) فِي س: (لِتَقْدُمَ حَرَكَتُهَا)، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَتْ.

(2) فِي الْأَصْلِ وَكَ: (تَغْيِيرٌ).

(3) الْبَيْتُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ لِعَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ فِي دِيْوَانِهِ 114، وَانْظُرِ الْحَمَاسَةَ الْبَصْرِيَّةَ 72/1، وَالْمَقَاصِدَ النُّحَوِيَّةَ 142/1، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ لِلْسَّيْوِيِّ 953/2، وَخَزَانَةَ الْأَدَبِ 345/8. وَهُوَ بِلَا لِسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ 342/2، وَالْمُخْتَصَبِ 127/1، وَالْقَوَائِدَ وَالْقَوَاعِدَ 507، وَالْمَقْصَلَ 534، وَضَرَائِرَ الشُّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ 90، وَشَرَحَ الْمَقْدِمَةَ الْجَزُولِيَّةَ 425/1، وَشَرَحَ الرُّضِيَّ 25/4، وَمَغْنِي اللَّيْبِ 887. وَجَاءَتِ الرِّوَايَةُ فِي س:

(وَهَلْ لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنًا

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنِ وِرَاثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ). وَجَاءَ فِي الْأَصْلِ وَ "ك":

(وَهَلْ لِي أُمَّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ)

وَالْمَشْهُورُ فِي رِوَايَةِ الْبَيْتِ مَا أَثَبَتْ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي جُمْلَةِ الْمَوَاصِرِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وقال آخر:

[الطويل]

[15] فَالَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَقَى حَتَّى ثُلَاثِي مُحَمَّدًا⁽¹⁾
والأصل: "حتى ثُلَاثِي" بفتح الياء، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: "ثُلَاثَيْنِ"، فَحَذَفَ
الثَّوْنُ، وَفِيهِ عَلَى هَذَا انْتِقَالٌ مِنَ الْقِيَةِ إِلَى الْخَطَابِ، وَيُسَمِّيهِ أَرْبَابُ الْبَلَاغَةِ
الثَّلَوَيْنِ⁽²⁾. وَمُسَوِّغٌ⁽³⁾ ذَلِكَ حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَأَرَى أَنَّ ذَلِكَ فِي
الاسم، كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

[16] فَتَى لَوْ يُبَارِي الشَّمْسَ أَلَقَتْ قِنَاعَهَا أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي لَأَلْقَى الْمَقَالِدَا⁽⁴⁾
أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْفِعْلِ لِحَمْلِهِ هُنَاكَ عَلَى حَالَتَيْنِ: الرَّفْعُ وَالْجَرُّ، وَهُنَا عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ،
وَهِيَ الرَّفْعُ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْخِلَافِ غَيْرَ هَذَا.

والثاني: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُثَبِّتُ حُرُوفَ الْعِلَّةِ فِي الْجَزْمِ، كَقَوْلِهِ:

[الوافر]

[17] أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ⁽⁵⁾

(1) الشاهد لأعشى ميمون بن قيس في ديوانه 46، برواية ".... حتى ترور محمدا". وهو من شواهد الحجة للفرسي 95/1، والمفصل 535، وشرح ابن يعيش 100/10، 102، وتوجيه اللمع لابن الحجاز 353، والتخميم للخوازمي 419/4، والبدیع لابن الجزري 695/2، ولباب الإعراب للإسفرايني 157، وشرح ألفية ابن معط للقواس 358/1.

(2) الطلويين هو الالتفات عند بعض أهل البلاغة. (الإتقان للسيوطي 92/3).

(3) طمس في س: (أرباب البلاغة الثلويين، ومُسَوِّغٌ).

(4) أليت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه 44، وانظره في الحماسة البصرية 299/2، والحماسة المغربية 147/1، وغريب الحديث للحري 893/2، وديوان المعاني للعسكري 24/1، ومقاييس اللغة 412/5، وورد أليت في جملة من المصادر برواية: "فتى لو ينادي...."، وقد جاء البيت في س وك: (خمارها).

(5) أليت لقيس بن زهير، وهو منسوب له في الحماسة البصرية 48/1، وابن السرياني 340/1، والخليل 411، وشرح الكافية الشافية 578/2، وغيرها. وهو بلا نسبة في سيبويه 316/3، ومعاني القرآن للفراء 161/1، والأصول 433/3، والجمل للزجاجي 407، والإغفال 289/2، والحجة للفرسي 93/1، والخصائص 333/1، 336، والمفصل 538، والإنصاف 30/1، وشرح ابن يعيش 24/8، 104/10، وشرح التسهيل لابن مالك 43/1، 59، وشرح الرضي 26/4، وغيرها.

[البسيط]

وَقَوْلُهُ:

[18] هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ⁽¹⁾

[الرجز]

وَقَوْلُهُ:

[19] إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِ⁽²⁾

واعلم أن هذا في الواو والياء أحسن منه في الألف؛ لأنَّ تحريكهما ليس مُتَعَذِّرًا كَتَعَذُّرِهِ فِي الْأَلِفِ، [و6] فَهُمَا قَرِيبَانِ مِنَ الصَّحِيحِ. ثُمَّ هُوَ فِي الْوَاوِ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْيَاءِ؛ لِقُرْبِ الْيَاءِ مِنَ الْأَلِفِ، وَلِهَذَا كَثُرَ انْقِلَابُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ أَلْفًا، وَقَلَّ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ السَّاكِنَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ فِي "الْمُنْصِفِ"⁽³⁾، وَلَهُ تَرْجِعُ قَوْلُ الْخَلِيلِ⁽⁴⁾ فِي "حَاحِيَّتِ"⁽⁵⁾ وَشَبَّهَهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ⁽⁶⁾.

(1) البيت ينسب لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء 31، ومعجم الأدباء 185/11. ومناسبتة أنه قاله للفرزدق الذي هجاه قبلاً، ثم جاءه معتذراً. والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء 162/1، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري 78، والمسائل العضديات 34، والمنصف 115/2، والمفصل 537، والإنصاف 24/1، وضرائر الشعر لابن عصفور 45، وشرح التسهيل 59/1، وشرح ابن يعيش 104/10، والمساعد 35/1، وغيرها. وجاء في الأصل: (تَدْعِي) وهو تحريف، والصواب في س وك.

(2) الشاهد بلا نسبة في الخصائص 307/1، وسر الصناعة 78/1، والمفصل 539، والحلل 171، والإنصاف 26/1، واللباب 109/2، واللسان (رضي)، وتفسير البحر المحيط 245/6، وخزانة الأدب 362/8. (3) المنصف 169/2-170.

(4) الخليل هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، سيد أهل الأدب قاطبة، فهو من استخرج علم العروض، وضبط اللغة، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيويه والكسائي، وغيرهما خلق كثير، نسب له معجم العين، توفي سنة ستين ومئة (على خلاف). (انظر ترجمته في نزهة الألباء 45، وإنباه الرواة 341/1، وطبقات اللغويين والنحويين 47، وبغية الوعاة 557/1).

(5) انظر قول الخليل في سيويه 393/4، والمنصف 169/2-170.

(6) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، قرأ كتاب سيويه على الأخفش والجرمي، وأخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه الميرد وغيره، وهو من كبار علماء البصرة، له كتاب التصريف، وما يلحق فيه العامة، والقوافي، وكتاب العروض. توفي في البصرة سنة سبع وأربعين ومائتين (على خلاف). (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين 87، نزهة الألباء 140، وبغية الوعاة 463/1). وانظر قوله في المنصف 169/2-170.

وهذا التفضيل إنما يتجه على قول من قال: حذفت الحركة المقدرة للجزم.
وأما من قال: إن اللام محذوفة، وإن الموجود في اللفظ إشباع، فلا فرق.
وفي الأفعال خمسة أمثلة، وهي: "تفعّلان"، و"تفعّلان"، و"تفعّلون"،
و"تفعّلون"، و"تفعّلين"، علامة رفعها ثبوت الثون، وعلامة نصبها وجزمها⁽¹⁾ حذفها،
كقولك: (هُمَا يَضْرِبَانِ)، و(لَمْ يَضْرِبَا)، و(لَنْ يَضْرِبَا).

وهنا تنبيه: وهو أنه قد جاء حذف الثون في الرفع، أنشد أبو الفتح في

"التمام"⁽²⁾: [الرجز]

[20] أَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي⁽³⁾

وقال الآخر: [الطويل]

[21] فَكَلَّا وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِمِثْلِهِ عَشِيَّةً لَاقَتْهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدْمِ⁽⁴⁾

وهذه "لا" نافية لا ناهية، ألا تراها جواباً للقسم؛ فلذلك كان الفعل مرفوعاً.

وأجاز أبو الفتح أن تكون ناهية⁽⁵⁾، وحذف التون للجزم، وسدت الجملة التهئية
مسدّد جواب القسم.

(1) في ك: (جزمها ونصبها).

(2) لم نعتز على هذا الرجز في "التمام".

(3) قاله مجهول، وهو من شواهد الخصائص 388/1، واختسب 22/2، وضائر الشعر لابن عصفور 110،

وشرح الكافية الشافية 210/1، وشرح التسهيل 57/1، وشواهد التوضيح 173، وشرح الرضي 34/4،

ورصف المباني 423، والفاخر للبعلي 102/1، وتفسير البحر المحيط 516/2، 60/6، والمقاصد الشافية 221/1.

(4) هذه رواية الأخفش للبيت منسوباً إلى خراش في الخزانة 78/5. والبيت رواية أخرى منسوبة إلى أبي خراش

الهلذلي، وهي:

كَلَّا وَرَبِّي لَا تَحْيِيْنِ مِثْلَهُ غَدَاةً أَصَابَتْهُ الْمَنِيَّةُ بِالرَّدْمِ

ولا شاهد على هذه الرواية. والبيت في شرح أشعار الهلذليين برواية السكري 1227/3، منسوباً لأبي خراش،

وانظر المحكم 328/9، واللسان، وتاج العروس "ردم".

(5) لم نجد رأي أبي الفتح بن جني في كتابه التمام.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ حُذِفَتِ التَّوْنُ تَخْفِيفًا وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ؟ أَجَبْتُ: أَصْلُهَا
السَّكُونُ، وَحَرَكَتُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ لَهَا
الْمَحْذُوفُ، فِي: ﴿قُرْآنًا لِّلَّذِينَ﴾ [المزمل ٢]، وَ(بِعِ الثَّوْبِ). وَأَيْضًا فَلَمَّا قَامَتْ مَقَامَ الضَّمَّةِ
حُذِفَتْ حَذْفُهَا فِي قَوْلِهِ: [البسيط]

[22] سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازَ مَرَلُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَى، وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ⁽¹⁾
وَجَاءَ إِبْتَائُهَا فِي الْجَزْمِ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

[23] لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نَعَمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ⁽²⁾
وَفِي التَّنْصِبِ كَقَوْلِهِ: [الطويل]

[24] وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوهُ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَأْوَةٌ بِمَكَانٍ⁽³⁾
وَأَرَى أَنَّ إِبْتَائَهَا فِي التَّنْصِبِ أَقْرَبُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَهَا فِيهِ لَيْسَ بِأَصْلٍ، بَلْ
بِالْحَمْلِ عَلَى الْجَزْمِ. أَلَا تَرَى أَنَّ التَّنْصِبَ فِي الْأَسْمَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى جَرِّهَا، وَالْجَزْمُ هُنَا
نَظِيرُهُ هُنَاكَ⁽⁴⁾، فَحُمِلَ النَّصْبُ عَلَيْهِ، وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) البيت لجرير في ديوانه 48، برواية ".... فلم تعرفكم العرب". وانظر البيت منسوبًا إليه في جهرة
اللغة 962/2، وما يحتمل الشعر للسراي 141، والحجة للفارسي 6، 80/2، 32/6، والخصائص 74/1،
317، 340/2، واختسب 110/1، والمحكم 26/2، 612/7، والمختص 84/4، 482، وشرح الجمل لابن
عصفور 583/2، والمقاصد الشافية 699/5، وغيرها. وعجز البيت ليس في ك.

(2) البيت بلا نسبة في الخصائص 388/1، وسر الصناعة 48/2، والمحكم 328/8، وشرح المفصل لابن
يعيش 8/7، وشرح الكافية الشافية 1574/3، وشرح الرضي 2/4، والجمع 543/2، وخزانة الأدب 3/9.

(3) البيت لابن مقبل في ديوانه 170 برواية ".... أن يشربوا به". وهو من شواهد التنبيه لابن بري 83/2، و
اللسان (بحر)، والتاج (بحر).

(4) يعني نظير الجر في الأسماء.

[المبني]

[بناء الأسماء]

والمَبْنِي ضدُّ المَعْرَبِ، والبناءُ⁽¹⁾ في الأسماءِ طَارِئٌ عَلَى الإِعْرَابِ لِعِلَلٍ:
الأولى: تَضْمُنُ الاسمَ مَعْنَى الحَرْفِ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ أَنَّ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ. أَلَا تَرَى
أَنَّ "أَيْنَ" تَفِيدُ الاستفْهَامَ كَالْهَمْزَةِ؟

نَعَمْ، الاستفْهَامُ بِهَا شَامِلٌ، وَبِالْهَمْزَةِ مَخْصُوصٌ، وَلِذَا أُنِيبَتْ عَنْهَا.
الثَّانِيَّةُ: افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهُ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: "أَشْبَهَ الحَرْفَ".
وَيَقَعُ فِي الْمَوْصُولَاتِ وَالْعَايَاتِ الْمَقْطُوعَةِ، وَ"حَيْثُ"، وَ"لَدُنْ"، وَمَا جَرَى ذَلِكَ
الْمَجْرَى.

الثَّالِثَةُ: وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ فِي التَّدَايِ كَقَوْلِكَ: "يَا زَيْدُ"، وَفِي أَسْمَاءِ
الْفِعْلِ كـ "نَزَالَ".

وَالرَّابِعَةُ⁽²⁾: مُشَابَهَتُهُ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ، وَذَلِكَ نَحْوُ: "حَذَامٌ" فِي اللُّغَةِ
الْحِجَازِيَّةِ، وَ"فَجَارٍ"، وَ"فَسَاقٍ".

وَالْخَامِسَةُ: إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ؛ وَذَلِكَ كِإِضَافَةِ "مِثْلٍ" إِلَى "أَنْتُمْ"، فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذَّارِيَاتُ ٢٣]، وَ"مَا" زَائِدَةٌ. وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ
الْمَازِنِيُّ: رُكِبَتْ "مِثْلٌ" وَ"مَا"⁽³⁾، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
[الرمل]

(1) قوله: (فَحْمِلَ النصب.... إلى هذا الموضع) لم يرد في ك.

(2) في ك: (والرابع).

(3) انظر رأي المازني في الأصول 275/1، والمسائل المنثورة 69،

[25] وتَدَاعَى مَنْخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ⁽¹⁾
 وقال أبو عَمَرَ الجَرْمِيُّ⁽²⁾: هو مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ "حَقَّ"⁽³⁾، وَزَيْفَةُ السَّيِّدِ
 ابْنُ الشَّجَرِيِّ بَأَنَّهُ لَا عَامِلٌ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "حَقَّ"،
 وَ"حَقَّ" هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا.
 وَأَقُولُ: أَجَازَ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ "التَّمَامِ"⁽⁴⁾ عَمَلَ "إِنَّ" فِي الْحَالِ، فَلَعَلَّ
 الْجَرْمِيَّ ذَهَبَ إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَى الْفَعْلِ الْمَاضِي كَقَوْلِهِ: [الطويل]
 [26] وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئِي⁽⁵⁾

(1) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه 115، وجاء فيه الصدر برواية مختلفة، هي:
 فجري من منخره زبدٌ

وهو بلا نسبة في الأصول 275/1، والمسائل المتورة 69، والبغداديات 339، وشرح ابن يعيش 135/8، وأما
 ابن الشجري 604/2، والمقرب 158. ولسان العرب (حض)، والتاج (حض).

(2) هو صالح بن إسحاق الجرمي، كان صادقاً ورعاً فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، بصري المذهب، أخذ النحو عن
 الأخفش الأوسط، ولقي يونس بن حبيب وأبا عبيدة، شَرَحَ كتاب سيويه، سماه "الفرخ"، وله كتاب الأنبياء
 والعروض، قال فيه المبرد: "كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيويه". توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. (انظر
 ترجمته في طبقات النحويين واللغويين 74، إنباه الرواة 80/2، وبغية الوعاة 8/2-9).

(3) انظر رأي الجرمي في المسائل المتورة 69، وشرح ابن يعيش 135/8، وهو في الأصول 275/1، منسوب إلى
 أبي عمرو، وهو تحريف.

(4) لم نعر عليه في التمام، وذكر نحواً من هذا في الخصائص 275/2-276.

(5) هذا صدر بيت لامرئ القيس، من معلقته في ديوانه 166، وعجزه:

..... ليا عجباً من كورها المنحئل

وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس 238/4، وغريب الحديث للحري 998/3، ومقاييس اللغة 90/4،
 وتذيب اللغة 147/1، وتفسير البحر المحيط 318/4، واللسان (عقر)، ومغني اللبيب 275، وأوضح
 المسالك 379/4.

وإضافته [ظ6] إلى المضارع، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة ١١٩]، فِيمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ مِنْ "يَوْمَ"⁽¹⁾. وإضافته إلى اسمٍ مَبْنِيٍّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [المعارج ١١]، فِيمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ أَيْضًا⁽²⁾.
وهنا تنبيهان:

الأول: أَنَّ عَبْدَ الْقَاهِرِ صَرَّحَ فِي "الْمِفْتَاحِ" بِأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ لَا تُجَوِّزُ الْبِنَاءَ، فَلَا تَقُولُ: (هذا يومٌ زيدٌ قائمٌ)، بفتح الميم، بَلْ تَرْفَعُ، وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ⁽³⁾.

والثاني: أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ⁽⁴⁾ قَوَّى الْبِنَاءَ مَعَ الْمَاضِي، وَضَعَّفَهُ مَعَ الْمُضَارِعِ⁽⁵⁾.

(1) فَتَحَ الْمِيمَ قِرَاءَةً نَافِعَةً. انظر السبعة في القراءات 250، وحجة القراءات 242، وتفسير البحر المحيط 67/4، وذكر أبو حيان أَنَّ الكوفيين ذكروا إضافته إلى الجملة الفعلية، وخالفهم البصريون وأوجبوا الإعراب إذا كان المضاف إليه جملة اسمية، أو فعلية فعلها معرب، ورجَّح ابن هشام جواز البناء (معنى اللبيب 672).
(2) فَتَحَ الْمِيمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قِرَاءَةً نَافِعَةً وَالْكَسَائِيُّ. انظر حجة القراءات 723، وإبراز المعاني 515/2.
(3) قِيلَ: الْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلِ الظَّرْفُ فِعْلًا مَبْنِيًّا الْإِعْرَابُ، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَ بَعْدَ الظَّرْفِ فِعْلٌ مَعْرَبٌ أَوْ اسْمٌ مُبْتَدَأٌ، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ، وَقِيلَ: هُوَ وَاجِبٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْبِنَاءَ، وَالْإِعْرَابُ عَنْدهُمْ أَرْجَحُ، وَقِيلَ: الْبِنَاءُ جَارٍ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، فَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ الْبِنَاءُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى الْبِنَاءِ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرْ مِنْ سُنَيْمَى عَلَى حِينِ التَّرَاجُعِ غَيْرُ دَانٍ
وغيره من الشواهد. انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك 256/3، والمقاصد الشافية 80/4-82، والنصريح 163/3-165.

(4) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ الْبَصْرِيُّ الْمَذْهَبُ، مِنْ أُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي زَمَانِهِ، أَخَذَ النُّحُوَّ عَنِ الْمُبَرِّدِ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْفَارِسِيُّ وَالزَّجَاجِيُّ وَالرَّمَاثِيُّ. مِنْ كُتُبِهِ: الْأَصُولُ فِي النُّحُوِّ، وَجَمَلُ الْأَصُولِ، وَالْمَوْجِزُ، وَنُسِبَ لَهُ شَرْحُ كِتَابِ سَيُوه. تَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِئَةٍ. (انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين 112، وإنباه الرواة 145/3، وروفيات الأعيان 339/4).

(5) الْأَصُولُ 275/1.

وَنَقَلَ الْمَرَاغِي⁽¹⁾ عَنِ الْكُوفِيِّينَ عَكْسَ ذَلِكَ، وَهُوَ نَقَلَ غَرِيبٌ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.
وَأُصُولُهُمْ تُنَاقِضُهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ عِنْدَهُمْ مُعَرَّبٌ بِالْأَصَالَةِ كَالْأَسْمَاءِ، وَالْبَصْرِيُّ
مَعَ أَنَّهُ يَرَى ضَعْفَ بِنَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، لَكِنْ جَوَزَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْبِنَاءُ. وَالْكُوفِيُّ لَا
أَصْلَ لَهُ عِنْدَهُ فِي الْبِنَاءِ، فَكَيْفَ يُرَجِّحُ الْبِنَاءَ مَعَهُ؟

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ السَّكُونُ، لَوْجَهَيْنِ:

— أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَرَكَتَهُ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا.

— وَالْآخَرُ أَنَّهُ ضِدُّ الْإِعْرَابِ الَّذِي أَصْلُهُ الْحَرَكَةُ، وَضِدُّ الْحَرَكَةِ السَّكُونُ، وَإِنَّمَا

يُعَدَّلُ إِلَى الْحَرَكَةِ لِأَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ:

الأولُ: التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْلَا الْحَرَكَةُ لَالْتَقَيَا. وَقِيلَ: قُدِّرَ

السَّكُونُ، ثُمَّ وَقَعَ الْفِرَارُ إِلَى الْحَرَكَةِ. وَهَذَا مُشْتَرَكٌ، نَحْوُ: "أَيْنَ"، وَ"عَضَّ"، وَ"إِنَّ".

والثاني: أَنْ يَكُونَ مُعَرِّضًا لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، نَحْوُ: (كَزَيْدٍ أَنْتَ)،

و(أَكْرَمْتُكَ).

والثالثُ: عُرُوضُ الْبِنَاءِ، وَذَلِكَ فِي الْمَنَادَى، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ). وَالغَايَاتِ، نَحْوُ:

"قَبْلُ"، وَالتَّكْرَرُ مَعَ "لَا"، نَحْوُ: (لَا رَجُلَ). وَالْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ، نَحْوُ: "غُلَامِي"، عَلَى
رَأْيِ⁽²⁾. وَالْمُرَكَّبُ، نَحْوُ: "خَمْسَةَ عَشَرَ".

(1) المِراغِي هو عز الدين أبو قُرَيْشَت، الحسن بن عبد المجيد بن الحسن، ويُعرف بِسَفْقَصِ الْمَرَاغِي النحوي، له شرح على ألفية ابن معط. توفي سنة ستين وستمئة. (انظر ترجمته في تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي 73/4-74) وذكر السيوطي في البغية علمًا يحمل الاسم نفسه، لكنه لم يُشِرْ إلى كنيته أو لقبه، أو كتبه، وأشار إلى اسمه فقط، وبعض شعره، قال: هو الحسن بن عبد المجيد بن الحسن بن بدل بن خطاب بن فهد، أبو أحمد المِراغِي النحوي، فلعله هو. (بغية الوعاة 511/1).

(2) هو رأي الجرجاني وابن الخشاب والخوارزمي والمطرزي، ونُسِبَ إلى الجمهور. (انظر الجمل للجرجاني 57، والمرئجل 107، وترشيح العلل 69، والارتشاف 1874/4).

والرابع: أن يُضَارَعَ ما ضَارَعَ الْمُتَمَكِّن، نحو المَاضِي؛ وذلك لأنه ضَارَعَ المضَارِعَ في الصِّفَةِ والخَبَرِ والشَّرْطِ والجزَاءِ. فالأوليان للاسم، والأخريان للفعل المضَارِعِ.

* * * * *

ولِكُلِّ واحدٍ مِنَ الضَّمَّةِ والكُسْرَةِ والْفَتْحَةِ مُنْخَصِّصٌ.
فَلِلضَّمَّةِ تِسْعَةٌ:

الأول: الإِتْبَاعُ نحو: "مُنْذُ"، و"رُذُ"، و"لَمْ يَرُذُ" فِيمَنْ ضَمَّهَا.

والثاني: الرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ، نحو: "مُنْذُ" إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ تُضَمُّ ذَالُهَا، نحو: (مُنْذُ الْيَوْمِ)⁽¹⁾؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا "مُنْذُ". وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا وَالْخِلَافَ فِيهِ فِي "التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ الْمُتَّبِعِ"⁽²⁾. وَكَذَلِكَ مِثُّ (أَكْرَمْتُمْ) نحو: (أَكْرَمْتُمْ الْقَوْمَ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَكْرَمْتُمُو.

والثالث: جَعْلُ الضَّمَّةِ كَالْوَاوِ فِي نَظِيرِ الْكَلِمَةِ، نحو: "نَحْنُ"؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؛ حَيْثُ كَانَ ضَمِيرًا لِلْجَمْعِ، كَالْوَاوِ فِي (فَعَلُوا).

والرابع: تَشْبِيهُ الْوَاوِ بِـ"نَحْنُ"، فَتَحْرُكُ بِالضَّمِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة ٢٣٧].

(1) لي ك: (مُنْذُو الْيَوْمِ)، وهو تحريف.

(2) كتاب التعليق على كتاب المتبع في شرح اللمع، لابن إياز يعلّق فيه على كتاب المتبع لأبي البقاء العكبري.

والخامس: ألا تكون الضمة إعراباً لما حرك بها، وذلك نحو: "قُلْ" و"بعد"، وباقي الغايات⁽¹⁾.

والسادس: شبهها نحو: (يا زيد)؛ وذلك لأنه يمتنع من الإضافة كإمتناعها.

والسابع: تشبيهه وإو الجمع بإو الضمير، نحو: (هؤلاء مُصْطَفَوُ اللَّهِ).

والثامن: تشبيهه وإو "لو" بهذه⁽²⁾، نحو قوله تعالى:

﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة ٢٤]⁽³⁾.

والتاسع: "حيث"، فإنه شبه بـ "قُلْ" يلزوم الإضافة.

* * * * *

وللكسرة ستة:

الأول: ألها الأصل في حركة التقاء الساكنين، وتعليقه ما قال الجزولي⁽⁴⁾:

وهو ألها⁽⁵⁾ حركة لا تؤهم إعراباً، انتهى كلامه. ومعنى ذلك أن الضمة والفتحة تكونان إعراباً⁽⁶⁾ بتنوين وغير تنوين. والكسرة لا تكون إعراباً إلا بالتنوين، أو ما

(1) في ك: (وفي الغايات).

(2) قوله: (هذه) مطموس في س. وانظر هذا الرأي لابن السراج في الأصول 370/2، ويعني بقوله: (هذه)

الإشارة إلى وإو الضمير في الموضع السابق السابع. (انظر في ذلك سيويه 155/4).

(3) ضم وإو (لو) في هذه الآية الكريمة قراءة الأعمش، وزيد بن علي، وقرأ الحسن بفتحها. (انظر تفسير البحر المحيط 47/5).

(4) المقدمة الجزولية 243.

(5) قوله: (وهو ألها) مطموس في س.

(6) قوله: (تكونان إعراباً) مطموس في س.

عَاقِبَةُ مِنْ لَامٍ أَوْ (1) إِضَافَةٌ. فَلَوْ حُرِّكَ السَّاكِنُ بِهِمَا لَتَوَّهُمُ الْإِعْرَابُ، وَإِذَا حُرِّكَ بِهَا انْتَفَى ذَلِكَ الْوَهْمُ لِعَدَمِ التَّنْوِينِ وَمُعَاقِبَتِهِ.

وَقِيلَ: يُرِيدُ أَنْ أَكْثَرَ مَا يَلْتَقِي السَّاكِنَانِ فِي الْفِعْلِ، أَلَا تَرَاهُ مُعَرَّضًا لِلْجَازِمِ وَالْأَمْرِ، وَذَانِكَ يُسَكِّنُ آخِرُهُ مَعَهُمَا.

وَقَدْ يَكُونُ مَا بَعْدَهُ (2) سَاكِنًا فَيَلْتَقِيَانِ (3)، فَإِذَا حُرِّكَ السَّاكِنُ فِيهِ بِالْكَسْرِ، لَا تَوَّهُمُ الْإِعْرَابُ؛ إِذْ لَيْسَتْ مِنْ إِعْرَابِهِ، ثُمَّ حُمِلَ الْأِسْمُ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: التَّائِيثُ، وَذَلِكَ فِي "فَعَلْتُ"، وَ"بِكَ"، وَ"نَزَالَ".

وَالثَّالِثُ: الْإِتْبَاعُ، نَحْوُ: "بِهِ"، وَ"فِيهِ"؛ إِذْ (4) أَصْلُ هَآءِ الْإِضْمَارِ الضَّمُّ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ لِأَجْلِ كَسْرِ الْبَاءِ وَالْيَاءِ.

وَالرَّابِعُ: مُجَانَسَةُ الْعَمَلِ، نَحْوُ مَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ (5) مِنْ أَنَّ الْبَاءَ وَاللَّامَ كُسِرَتَا؛ لِأَنَّ عَمَلَهُمَا ذَلِكَ. [و7] وَأُورِدَ عَلَيْهِ الْكَافُ، وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْكَافَ لَا تَلَزُمُ الْحَرْفِيَّةَ، فَإِنَّهَا تَكُونُ اسْمًا، وَهُمَا لَا زِمَانٌ لِلْحَرْفِيَّةِ.

وَالْخَامِسُ: مُقَابِلُ مُجَانَسَةِ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ فِي لَامِ الْأَمْرِ خَاصَّةً، نَحْوُ: (لِيَقُمْ)، فَإِنَّهَا كُسِرَتْ حَمَلًا عَلَى لَامِ الْجَرِّ، وَالْجَرُّ مُقَابِلٌ لِلْجَزْمِ.

وَالسَّادِسُ: الْفَرْقُ بَيْنَ أَدَاتَيْنِ، نَحْوُ: "إِنْ"، وَ"أَنَّ" الْخَفِيفَتَيْنِ.

* * * * *

(1) قوله: (من لام أو) مطموس من س.

(2) في الأصل و س: (ما قبله).

(3) في ك: (فيلتقيان).

(4) في ك: (إذا).

(5) المقتضب 1/255.

وللفتحة عَشْرَةٌ:

الأوّل: طَلَبُ التَّخْفِيفِ، والدَّاعِي إِلَيْهِ كَثْرَةُ الاسْتِعْمَالِ، نَحْوُ: "أَيْنَ".

والثاني: الإِتْبَاعُ، نَحْوُ: "عَضُّ"، و"لَمْ يَعَضُّ".

والثالث: أَنْ تَكُونَ الْفَتْحَةُ أَقْرَبَ الْمُتَحَرِّكَاتِ مِنَ السَّاكِنِ، نَحْوُ: "انْطَلَقَ"، والأَصْلُ: "انْطَلَقَ"، فَأُسْكِنْتَ اللَّامُ؛ لِأَنَّ "طَلَقَ" عَلَى مِثَالِ: "فَخَذَ"، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: اللَّامُ وَالْقَافُ، فَفُتِحَتِ الْقَافُ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ الْمُتَحَرِّكَاتِ إِلَيْهَا الطَّاءُ، وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ⁽¹⁾، وَهَذِهِ لُغَةٌ بَكْرِيَّةٌ⁽²⁾ وَتَغْلِييَّةٌ.

والرابع: أَنْ يُجَاوِرَ السَّاكِنُ الْأَلِفَ، فَيَفْتَحَ بِمُجَاوِرَتِهِ أَخَا الْفَتْحَةِ. وَفِي تَمَثِيلِهِ غَمُوضٌ، وَهُوَ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِـ"اسْحَارَ" اسْمَ نَبْتٍ، ثُمَّ رَخَّمْتَهُ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ قَالَ: "يَا حَارَ" بِكَسْرِ الرَّاءِ، فَحَذَفْتَ الرَّاءَ الْأَخِيرَةَ⁽³⁾، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الرَّاءُ السَّاكِنَةُ وَالْأَلِفُ، فَاخْتَارَ سَبِيْبُهُ فَتَحَ الرَّاءَ، فَقَالَ: "يَا اسْحَارَ"⁽⁴⁾؛ لِمُجَاوِرَتِهَا الْأَلِفَ، فَاعْرِفْهُ.

والخامس: شَبَهُ الْمُتَحَرِّكَ بِمَا قَبْلَ تَاءِ الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: "بَغْلَبَكَ"، و"خَمْسَةَ عَشَرَ".

والسادس: كَوْنُ الْفَتْحَةِ الْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَذَلِكَ فِي لَامِ الْجَرِّ، فَأَصْلُهَا الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ أَحَادِيٌّ، فَكُسِرَتْ مَعَ الظَّاهِرِ؛ لِثَلَاثَلْتَيْسَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ. وَحَيْثُ أَمِنَ ذَلِكَ مَعَ الْمُضْمَرِ أَعِيدَ الْفَتْحُ، فَقِيلَ: "لَنَا"، و"لَكَ"، و"لَهُ".

(1) انظر سيوبه 2/164-266، والأصول 3/158، والمخصص 4/335.

(2) الأصول 3/158، والمخصص 4/335.

(3) سقط قوله: (فَحَذَفْتَ الرَّاءَ الْأَخِيرَةَ) مِنْ ك.

(4) انظر سيوبه 2/265، 4/115.

والسابع: أن يُجَاوَرَ السَّاكِنُ مُجَاوَرَ الْأَلِفِ، وذلك نَحْوُ: "يُضَارُّ" في الجَزْمِ والوَقْفِ، وقرئ: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة ٢٨٢]، فَفُتِحَتِ الرَّاءُ الْأَخِيرَةُ^(١)، حَيْثُ جَاوَرَتِ الرَّاءَ السَّاكِنَةَ الْمُجَاوِرَةَ لِلْأَلِفِ.

والثامن: الهَرَبُ مِنْ تَوَالِي ضَمَّتَيْنِ، أَوْ كَسَرَتَيْنِ، أَوْ ضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ، أَوْ كَسْرَةٍ وَضَمَّةٍ، نَحْوُ: "إِنْ"^(٢)، و"ثُمَّ".

والتاسع: الفرق بين موضعَي حَرْفَيْنِ مُشَبَّهَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وذلك نَحْوُ: "أَنْ"، و"إِنْ"، أَلَا تَرَاهُمَا لَمَّا اتَّفَقَا فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى وَالتَّرَكِيبِ، وَقُصِدَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مَقْرَدَةٌ وَالْأُخْرَى جُمْلَةٌ، فَتَحُوا الْأَوَّلَى وَكَسَرُوا الثَّانِيَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا عَكَسُوا؟ أَجِبْتُ^(٣): بَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ حَيْثُ طَالَتْ بِصِلَتِهَا كَانَتْ بِالْفَتْحَةِ الْخَفِيفَةِ أَوَّلَى.

والعاشر: الْفَرْقُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُخْتَلَفِي الْمَعْنَيْنِ، نَحْوُ: "إِنْ"، و"أَنْ"، كَذَا قِيلَ، وَهُوَ تَسْمِيحٌ؛ لِأَنَّ مُرَادَ التَّخْوِيِّ أَنْ يَكُونَ الْآخِرُ مَفْتُوحًا، لَا أَوَّلَ الْكَلِمَةِ.

* * * * *

[بناء الأفعال]

وَالْبِنَاءُ فِي الْأَفْعَالِ أَصِيلٌ^(٤)، وَهُوَ فِيهَا عَلَى ضَرَبَيْنِ:

(١) قراءة الجمهور، وفي "يضارُّ" قراءات أخرى. (تفسير البحر المحيط 370/2). وفيه قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأبان عن عاصم يرفع الراء المشددة، وقرأ باقي السبعة بفتح الراء. (تفسير البحر المحيط 225/2).

(٢) سقط من الأصل الكلام ابتداء من هذا الموضع حتى قوله: (وإنَّ، ألا تراهما....).
(٣) في ك: (أجيب).

(٤) في ك: (والبناء في الأفعال أصل، وهو فيه).

الأوّل: السَّكُونُ، وهو في فعلِ الأمرِ لِلوَاحِدِ، نحوُ: "أَكْرَمَ" عندَ البَصْرِيِّينَ⁽¹⁾،

ودليلُ بِنائِهِ وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّ⁽²⁾ إِغْرَابَ الْأَفْعَالِ بِشَرْطٍ، وهو وُجُودُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ أَوَّلَهُ.

وقد انتفى الشَّرْطُ فَيَنْتَفِي الْمَشْرُوطُ.

- وَالْآخَرُ: أَنَّ الْاسْمَ إِذَا وَقَعَ مَوْقَعَهُ بُنِيَ، نحوُ: "نَزَلَ"، و"صَدَّ". كَذَا قَالُوا،

وفيهما نَظَرٌ:

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: الشَّرْطُ قَدْ انْتَفَى لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا، وَإِذَا قُدِّرَ صَارَ فِي

الْيَدِ، وَجَرَى مَجْرَى الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَأَيْضًا فَالْخَصْمُ لَا يُسَلِّمُ فَرَعِيَّةَ إِعْرَابِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا بُنِيَ "صَدَّ" وَشِبْهُهُ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ⁽³⁾، لَا

لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمُنْبِيِّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي "التَّمَامِ"⁽⁴⁾، وَاخْتَارَهُ.

والثاني، الْفَتْحُ، وَهُوَ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِي الْمَجْرَدِ مِنْ "تَاءِ" الضَّمِيرِ وَوَاوِهِ، وَحُرْكَ

لِأَنَّهُ ضَارِعٌ الْأَسْمَاءِ مُضَارَعَةً نَاقِصَةً، وَالْأَفْعَالُ.

- فَالْأَوَّلُ: حَيْثُ وَقَعَ صِفَةً، كَقَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ زَيْدًا)؛ أَيْ: مُكْرَمَ

زَيْدًا.

وَالثَّانِي: حَيْثُ وَقَعَ مَوْقَعَهُ فِي الشَّرْطِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ تَبِعَهُ أَخُوهُ).

وَفَتْحُ لِقَصْدِ أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُهُ أَقْرَبَ الْحَرَكَاتِ إِلَى السَّكُونِ؛ وَذَلِكَ الْفَتْحُ، أَلَا

تَرَاهُمْ قَلَبُوا الْهَمْزَةَ الْمَفْتُوحَةَ الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا وَوَاوًا، نَحْوُ: "جُونُ"؛ لِقَلْبِ السَّاكِنَةِ نَحْوُ:

"جُوْنَةُ" [ظ7]، وَكَذَلِكَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: "بِنِرٍ" لِقَلْبِهَا فِي "بِيرٍ".

(1) انظر رأيهم في الإنصاف 524/2، والتبيين للعكري 176، وشرح ابن يعيش 61/7، والرضي 125/4،
واخصول 259/1-260.

(2) قوله: (أَنْ) ليست في ك.

(3) سقطت كلمة (الأمر) من الأصل.

(4) جاء هذا الرأي لابن جني في التمام 15، والخصائص 49/3، وانظر اخصول 243/1.

وقيل: بعضهم يَحْذِفُ واوَ الضَّمِيرِ وَيُبْقِي الضَّمَّةَ دَلَالَةً عَلَيْهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الوافر]

[27] وَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأُسَاءُ⁽¹⁾

[الرجز]

وَتُحْذَفُ الضَّمَّةُ فِي الْوَقْفِ، كَقَوْلِهِ:

[28] لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ عَلَى الْجِبَالِ الصُّمُّ لَا رَفْضُ الْجَبَلِ⁽²⁾

فَلَوْ بُنِيَ عَلَى الصُّمِّ لَا تَبَسَّ بِهَذِهِ اللِّغَةِ، وَالْكَسْرَةُ أَخْشَعُهَا، فَمُنِعَتْ كَمَنْعِهَا، فَتَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ، وَهُوَ مُزَيَّفٌ عِنْدِي لَوْ جَهَنِينَ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقُرَّائِينَ الْمَذْكُورَةَ مَعَهُ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

- وَالثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ لُغَةٌ نَادِرَةٌ جَدًّا، فَلَا يَتَّفَقُ الْكُلُّ عَلَى خَوْفِ الْإِلْتِبَاسِ بِهَا.

وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ فِي "الْفَرَّةِ": "بُنِيَ" ضَرْبٌ عَلَى الْفَتْحِ حَمَلًا لَهُ عَلَى "ضَرَبْتِ"⁽³⁾، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدِي؛ لِحَمْلِهِ الْمَذْكُورَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ. كَمَا ضَعُفَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ⁽⁴⁾ حَيْثُ حَمَلَهُ عَلَى "ضَرَبَا"⁽⁵⁾.

* * * * *

(1) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 91/1، ومجالس ثعلب 88، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسراي 112، 131، وعلل النحو للوراق 149، وأسرار العربية 280، واللباب للعكبري 111/2، وشرح الجمل لابن عصفور 333/2، 582، 585، وشرح الكافية الشافية 1572/3، وشرح ابن يعيش 5/7، 80/9، وشرح الرضي 413/2، والمخصول 1132/2، وغيرها. والبيت رواية أخرى، وهي: (..... الشُّفَاة).

(2) الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد ما يحتمل الشعر من الضرورة 131، واللباب 111/2، وضرائر الشعر لابن عصفور 128، وشرح ابن يعيش 80/9، وشرح الملوكي 387، وشرح التسهيل لابن مالك 123/1، والارتشاف 2423/5، والمخصول 271/1، 1133/2، وللشاهد رواية أخرى، وهي: (..... لَانْهَدُ الْجَبَل).

(3) انظر رأي ابن الدهان في المخصول 272/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس 308/1.

(4) هو يحيى بن زياد، أبو عبد الله بن زكريا، إمام العربية، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ العلم عن الكسائي ويونس، له: معاني القرآن، والمقصود والممدود، والنوادر، والمذكر والمؤنث، وغيرها، مات في طريقه إلى مكة سنة سبع ومائتين. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 81، وطبقات النحويين واللغويين 31، وبغية الوعاة 333/2).

(5) انظر توجيه الفراء في النصف 129/2، وسر الصناعة 94-96، وشرح ألفية ابن معط للقواس 308/1.

[بناء الحروف]

وكذلك البناء في الحروف أصيل، وهو فيها إما على السكون، نحو: "هل"،
 و"قد"، وإما على الفتح، نحو: "إن"، و"ثم". وحركتهما لالتقاء الساكنين، وفتحهما
 طلباً للخفة، وقد تقدم. بيان ذلك⁽¹⁾ أنهما لو ضُمَّتا لتوالت في "ثم" ضَمَتَانِ، وفي
 "إن" كسرة وضمة، ولو كُسِرَتَا لتوالت في "إن" كَسْرَتَانِ، وفي "ثم" ضمة وكسرة.
 وإما على الكسر نحو: "جَيْر" بمعنى "نعم"، وحُرِكتْ لالتقاء الساكنين، وكُسِرَتْ
 على الأصل في ذلك. حيث قلَّتْ، بخلاف "أين". وإما على الضم نحو: "منذ" فيمن
 جَرَّهَا، وحُرِكتْ لالتقاء الساكنين، وضُمَّتْ إِبَاعًا، وكذلك "رُبَّ" في إحدى⁽²⁾
 لغاتها.

* * * * *

(1) من هنا إلى قوله: (وفي "ثم" ضمة وكسرة) سقط من الأصل، وهو في ك، وس.

(2) في التسع الثلاث: (أحد).

المَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ

في العَوَامِلِ

[حدّ العامل]

اختلف النحاة في تعريف العامل:

فقال المطرزي⁽¹⁾: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب⁽²⁾.

وقال ابن الخباز: هو ما أحدث في آخر الكلمة رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما⁽³⁾.

وقال ابن الحاجب: هو ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب⁽⁴⁾. ومعناه أن المقتضي له الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ لئلا تلتبس، ولا يتقوم كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب؛ فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي⁽⁵⁾ يسمى عاملا. ألا ترى أن المقتضي للرفع الفاعلية، ولا يتقوم إلا بفعل أو شبهه، نحو: (جاء عمرو)، و(زيد قائم علامة). ولو قطعت النظر عن ذلك لم تتصور الفاعلية؛ فهو إذا الرفع.

(1) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي، أبو الفتح بن أبي المكارم، عالم في النحو واللغة، حنفي المذهب، ولد في جرجانية خوارزم، تتلمذ على المؤيد المكي. ومن تصانيفه: المصباح في النحو، المغرب في شرح المغرب، وشرح المقامات الحريية. توفي سنة عشر وستمئة. (انظر ترجمته في البلغة 231)، وتاج التراجم في طبقات الحنفية 309/1.

(2) انظر تعريفه للعامل في "الافتاح في شرح المصباح" لحسن باشا علاء الدين الأسود، ص 102، وهو شرح لمصباح المطرزي، رسالة ماجستير للطالب معن يحيى العبادي، جامعة الموصل 2003م.

(3) انظر تعريفه في توجيه اللمع 66.

(4) بعده في ك: (انتهى كلامه). وانظر تعريفه في الكافية 61.

(5) قوله: (الذي) سقط من ك.

وإن وقع اختلاف في العاملِ فليس ذلك⁽¹⁾ باختلاف في هذه القاعدة، بل هو اختلاف في المعنى المقتضى⁽²⁾، وذلك نحو قولك: (غلامٌ زيدٌ)، فمنهم من يقول: الجارُّ هو المضاف؛ إذ لا تتقوم الإضافة إلا باسْمَيْنِ، فالأول هو العامل⁽³⁾. ومنهم من يقول: لا تتقوم إلا بتقدير حرف جرٍّ، فذلك الحرف هو العاملُ.

وكذلك: (ضربتُ زيدًا)؛ إذ المفعولية لا تتقوم إلا بفعلٍ أو شبهه، فهو التائبُ، ومن قال: لا تتقوم إلا بالفعلِ والفاعلِ جعلَ العملَ لهما⁽⁴⁾.

واعلم أن العاملَ على ضربَيْنِ: لفظيٍّ ومعنويٍّ.

* * * * *

(1) في لك: (ذاك).

(2) في الأصل: (في المقوم).

(3) للتحوين ثلاثة مذاهب في عامل جرِّ المضاف إليه: فسيبويه وجمعه الرضوي، وبعضهم يرى أن العامل هو المضاف. وذهب الأخفش، وجمعه السهيلي وأبو حيان وغيرهما أن العامل هو الإضافة. والرأي الثالث للزجاج، وهو أن العامل حرف جرٍّ مقدَّر. انظر المسألة في الكتاب 1/177، وشرح الرضي 1/72، والتصريح 3/99-100، والنكت الحسان 117، والمحصل 2/769.

(4) هذه مسألة خلافية فيها نحو ستة آراء في عامل نصب المفعول به، انظر تفصيل ذلك في مجالس العلماء للزجاجي 43، والإنصاف 1/53، وأسرار العربية 93، وشرح الرضي 1/335، والمقاصد الشافية 3/131-132، والمساعد 1/426.

[العوامل اللفظية]

وبدأت باللفظي لكثيرته وقوته، وعدم الخلاف فيه. وهو على ثلاثة أضرُب: عامل بحق الأصل، وعامل بحق الشبه، وعامل بحق النِّيابة.

[العامل بحق الأصل]

فالأوّل: ضربان؛ فعل وحرف.

[عمل الأفعال]

فالفعل مطلقاً عامل بالأصالة، ما عدا الأفعال الناقصة، ورفعته مُطَرِّد لعدم انفكاكه عن الفاعل، نعم، ربّما كُفَّ عنه بـ"ما"، كقول الشاعر: [الطويل]

[29] صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ⁽¹⁾

ذَكَرَ الْعَبْدِيُّ أَنَّ "ما" كَافَّةٌ لـ"قَلَّ" عَنْ طَلَبِ الْفَاعِلِ، وَ"وَصَالَ" مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ "يَدُومُ". وَقِيلَ: إِنَّ "ما" زَائِدَةٌ، وَ"وَصَالَ" فَاعِلٌ "قَلَّ"⁽²⁾. وَقِيلَ: إِنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْمَصْدَرُ الْفَاعِلُ؛ أَي: (وَقَلَّ دَوَامٌ وَصَالَ).

وَنَصْبُهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ؛ إِذْ يَكُونُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًا؛ فَاللَّازِمُ مَا يُعْقَلُ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ بِغَيْرٍ مَنْ قَامَ بِهِ، نَحْوُ: "قَعَدَ"، وَ"احْمَرَّ". وَالْمَتَعَدِّي بِخِلَافِهِ؛ [و8] وَهُوَ مَا لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِتَعَلُّقٍ بِغَيْرِ الْقَائِمِ بِهِ، نَحْوُ: "ضَرَبَ". ثُمَّ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ كَمَا ذُكِرَ، وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، وَهُوَ⁽³⁾ قِسْمَانِ:

(1) البيت للمرار الفقعسي في الخزانة 249/10، ومعنى الليب 403، وموصل الطلاب 154. وهو لعمر ابن أبي

ربيعة في شرح ابن عقيل 290/4. وهو بلا نسبة في سيبويه 31/1، 115/3، والمقتضب 84/1،

والأصول 234/2، 466/3 وإعراب النحاس 376/2، والخصائص 143/1، 257.

(2) الكلام من قوله: (وقيل: إن "ما" زائدة) إلى هذا الموضع لم يرد في ك.

(3) في الأصل: (وهما).

[الأفعال المتعدية إلى مفعولين]

— أَحَدُهُمَا: مَا يَجُوزُ فِيهَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولَيْهِ، نَحْوُ: "أُعْطِيتُ". أَمَّا تَعْدِيهِ إِلَيْهِمَا فَلِتَوَقُّفِ عَقْلِيَّتِهِ عَلَيْهِمَا، وَهُمَا: "المُعْطَى"، وَالشَّيْءُ الَّذِي يُعْطَاهُ، وَلَوْ رَفَعَتْ عَنِ الذَّهْنِ ذَلِكَ لَمْ يُعْقَلِ الْإِعْطَاءُ. وَأَمَّا جَوَازُ الْاِقْتِصَارِ فَلِعَدَمِ النَّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ بَيْنَ مَفْعُولَيْهِ؛ وَالْكُوفِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ نَاصِبَ الثَّانِي فِعْلٌ مَقْدَرٌ⁽¹⁾، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَاقِيَّةِ".

— وَالْآخَرُ: سَبْعَةُ أَفْعَالٍ تُسَمَّى أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ، لِإِفَادَتِهَا ذَيْنِكَ، وَهِيَ: "ظَنَنْتُ"، وَ"حَسِبْتُ"، وَ"خِلْتُ"، وَ"عَلِمْتُ"، وَ"رَأَيْتُ"، وَ"وَجَدْتُ"، وَ"زَعَمْتُ"، وَلَهَا مَصَادِرُ.

فَأَمَّا تَعْدِيهَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَلِتَوَقُّفِ عَقْلِيَّتِهَا عَلَى مَنْسُوبٍ وَمَنْسُوبٍ إِلَيْهِ. وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْاِقْتِصَارِ فَلِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَأَحَدُهُمَا لَا يَسْتَغْنِي عَنِ الْآخَرِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)، لَمْ يُعْلَمْ مُتَعَلِّقُ الظَّنِّ، وَلَوْ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ قَائِمًا)، لَمْ يُعْلَمْ صَاحِبُهُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ. وَنَقَلَ الْمَرَاغِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ جَوَازَ الْاِقْتِصَارِ، وَكَانَ مَتَّهِمًا فِي نَقْلِهِ.

وهنا تنبيهٌ، وهو قولك: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)؛ فَرَأَيْ سِبْيَوِيَه أَلَهُ⁽²⁾ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْمَخْبَرِ عَنْهُ وَالْخَبَرِ اسْتُغْنِيَ عَنْ تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ آخَرَ.

(1) يرى البصريون أن عامل نصب المفعول به الثاني هو الفعل نفسه، ويذهب الكوفيون إلى أن ناصبه فعل مضمَر مقدَّر، تقديره: "أعطيت زيدا فأخذ درهما". (انظر هذه المسألة في توجيه اللمع لابن الحَبَّاز 178، وقد نقل رأي الكوفيين عن الفراء، وانظر الحصول 321/1، وشرح ألفية ابن معطٍ للقسَّاس 503، وشرح الكافية للقسَّاس 548/2).

(2) سقط من ك: (أنه).

وَرَأَيْ الْأَخْفَشَ⁽¹⁾ أَنْ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مُقَدَّرٌ حُذِفَ لَطُولُ الْكَلَامِ، وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ⁽²⁾. فَسَيَبُوهُ نَظَرَ إِلَى الَّلَفْظِ، وَكَوْنِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ وَالْخَبَرِ. وَالْأَخْفَشُ نَظَرَ إِلَى أَتْلُهُمَا مَعَ "أَنْ" مَصْدَرٌ تَقْدِيرًا، فَاحْتِجَاجٌ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ.

وَلَا يَغْرِيَانِ مِنْ ضَعْفٍ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ مُنَافٍ لِمَوْضِعِ "أَنْ". وَأَمَّا الثَّانِي فَلِنَصِّهِمْ عَلَى امْتِنَاعِ حَذْفِ⁽³⁾ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ هُنَا إِذَا كَانَ جَائِزَ الظُّهُورِ، فَكَيْفَ بِهِ مَعَ الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ؟

وَأَخْبَرَنِي⁽⁴⁾ شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيِّ⁽⁵⁾ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَتَ الْقِرَاءَةِ بِأَنْ بَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْهَا كَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، فِي الْإِفْرَادِ وَالْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ.

فَالْمُفْرَدُ يَسْتَبِينُ نَصْبُهُ، وَالْجُمْلَةُ وَالظَّرْفُ يُحَكِّمُ عَلَى مَحَلِّهِمَا، أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ⁽⁶⁾:

[الطويل]

[30] فَإِنْ تَرَعَمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ⁽⁷⁾

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي، الأخفش الأوسط، وأحد أبرز أئمة العربية القدماء، وأحد علماء البصرة، أخذ النحو عن سيويه، قرأ الكسائي عليه كتاب سيويه. له من المصنفات: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس، وغيرها، توفي سنة 215هـ. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 107، وطبقات النحويين واللغويين 72، وإنباه الرواة 36/2، وبغية الوعاة 590/1).

(2) انظر المسألة وتفصيلها في اللباب للعكبري 253/1، وشرح الرضي 171/4.

(3) سقط قوله: (حذف) من ك.

(4) في ك: (وأخبرنا).

(5) هو سعد بن أحمد أبو عثمان الجذامي الأندلسي؛ روى عنه شرف الدماطي، قرأ عليه ابن إياز في بغداد، ونقل عنه في شرح الفصول في مواضع. وذكر أنه شرح الجزولية. (انظر ترجمته في بغية الوعاة 577/1، وكشف الظنون 1800/2).

(6) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد، كان مقدمًا على جميع شعراء قُذِيل، عاش في الجاهلية دهرًا، وأدرك الإسلام فأسلم، مات بمصر، وقيل بإفريقيا سنة سبع وعشرين. (انظر ترجمته في الإصابة 731، وأسد الغابة 109/6).

(7) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين للسكري 90/1، وهو من شواهد العين 365/1، وسيويه 121/1، وقذيب اللغة 94/2، وغريب الحديث للحري 30/1، والحكم 535/1، والمختص 261/1، والمغني 543، والجمع 538/1، وقد ذكره أبو علي في الإيضاح العضدي 167، والشرائيات 593.

وهذه الأفعالُ إنْ تقدّمتْ وَجَبَ إعمالُها فِيهما غالبًا، ما لم تُصادِفْ مُعلَقًا؛
وذلك لِقوّتها، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا).

وإنْ تَوَسَّطَتْ جازَ الإعمالُ لِتَقَدُّمِها تَقْدِيرًا، وهو الأَوَّلُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا
ظَنَنْتُ قائمًا)، والإلغاءُ لِضَعْفِها، كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا ظَنَنْتُ قائمًا).
وإنْ تَأَخَّرَتْ اخْتِيارَ الإلغاءِ وَجازَ الإعمالُ، وهذا بَيِّنٌ.

[الأفعال المتعدية إلى ثلاثة]

وقد يَتَعَدَّى إلى ثَلَاثَةٍ، وهو قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: كَانَ فِي الأَصْلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَثَقُلَ بِالْهَمْزَةِ، فَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ،
وذلك: "أَعْلَمَ" و"أَرَى"، تقول: (أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا قائمًا).

الثَّانِي: أَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ، وَإِلَى آخَرَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وهو:
"أَنْبَأْتُ"، و"نَبَّأْتُ"، و"أَخْبَرْتُ"، و"خَبَّرْتُ"، و"حَدَّثْتُ"، قال تَعَالَى:

﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ [التوبة ٩٤]، ثُمَّ شُبِّهَ بِـ"أَعْلَمْتُ"، فَتَعَدَّى إِلَى
ثَلَاثَةٍ، كَقَوْلِكَ: (أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا كَرِيمًا).

وهنا تنبيه: وهو أن هذه إذا بُنيت لِمَا لم يُسمَّ فاعِلُهُ صَارَتْ مُتَعَدِّيةً إلى اثنين، كَقَوْلِكَ : (أَعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا كَرِيْمًا)، ولا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ على أحدهما؛ لأنَّهما في الأصل مَفْعُولَا "عَلِمْتُ". ولا يَجُوزُ إلغَاءُ الفِعْلِ لِتَعَدِّيهِ في الأصل إلى ثلاثة، ذِكْرُهُ الْوَرَّاقُ⁽¹⁾ في "عِلَلِهِ"⁽²⁾.

[الحروف العاملة]

والحرفُ: إمَّا جَارٌّ لِلأَسْمَاءِ، وإمَّا جَازِمٌ لِلأَفْعَالِ، وإمَّا نَاصِبٌ، وَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [ظ8]

* * * * *

(1) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورَّاق، لحويَّ له شرح كتاب سييويه، وعلل النحو، والفصول في نكت الأصول، وغيرها. توفي سنة إحدى وثمانين وثلثمائة. (انظر ترجمته في البهجة 227، وإنباه الرواة 165/3، وبغية الوعاة 130/1).
(2) انظر علل النحو 289.

[الْعَامِلُ بِالشَّبَه]

والثاني من تقسيم العامل: هو ما يعمل بالشبه، وهو: فعل، واسم، وحرف.

[الفعل العامل بالشبه]

[كان وأخواتها]

فالفعل: "كان" وأخواتها، ألا تراهـم يقولون: (كان زيد أخاك)، مشبهة بـ(ضرب زيد أخاك) من جهة الفعلية. ولهذا قال الفراء: يجوز (كين أخوك)⁽¹⁾، كما يجوز (ضرب أخوك)، نقله البطليوسي⁽²⁾.

وتسمى "أفعالا ناقصة" لعدم استغنائها بالرفوع، وقيل: لدلائلها على الزمان المجرد من الحدث؛ لكون⁽³⁾ خبرها عوضا عن حدثها، وهو اختيار أبي الفتح في "اللمع"، ألا تراه قال: تدل على الزمان المجرد من الحدث⁽⁴⁾، ولهذا استقبح حذفه؛ أعني الخبر.

وفائدة دخولها على الجملة تضمنتها معانيها التي تدل عليها:
فـ"كان" لمضي مضمون الجملة.

(1) انظر رأي الفراء في الارتشاف 1327/3، ومع الهوامع 589/1، ونسبه ابن السراج إلى قوم من العرب في الأصول 81/1.

(2) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، نسبة إلى بطليوس مدينة في الأندلس، كان ثقة ضابطا، له مجموعة من المؤلفات، منها: الاقتضاب، شرح سقط الزند، والحلل في شرح شواهد الجمل، توفي سنة إحدى وعشرين وخمسة. (انظر ترجمته في شذرات الذهب 64/4، والديباج المذهب 140، وبغية الوعاة 56/2).

(3) في ك: (لكن) وهو تحريف.

(4) اللمع 63.

و"صَارَ" للانتقال⁽¹⁾.

و"أَصْبَحَ" لاقتِرَانِ⁽²⁾ المضمون بالصباح.

و"أَمْسَى" لاقتِرَانِهِ بالمساء.

و"أَضْحَى" لاقتِرَانِهِ بالضحى.

و"ظَلَّ" لاقتِرَانِهِ بالنهار.

و"بَاتَ" لاقتِرَانِهِ بالليل.

و"ما زال"، و"ما فتى"، و"ما برح"، و"ما انفك"؛ لاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما زال زيد كريماً)، فمعناه: استمرار الكرم لزيد، لكنه لم يتصف به في أول وجوده، بل مُدَّ كَانَ قابلاً له في المعتاد. ويلزمها حرف نفى؛ لأن تجرُّدها منه ينقض المعنى؛ لأنها للتفي⁽³⁾، فلما دخلها التفي صار المعنى الإثبات. فلو تجرَّدت منه لفظاً وتقديراً لصارت نفياً. نعم، قد حذف وهو مُراد، كقول الله تعالى: ﴿تَأْتِيهِ تَفْتَاتُ تَذْكُرُ يُونُسَ﴾ [يوسف ٨٥]، وكقول

الشاعر:

[الوافر]

[31] وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيداً⁽⁴⁾

المعنى: لا أبرح.

"وما دام" لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها؛ فإذا قلت:

(1) في ك: (الانتقال) وهو تحريف.

(2) في ك: (الاقتران)، وهو تحريف أيضاً.

(3) قوله: (للتفي) ساقط من ك.

(4) البيت لخداش بن زهير في قذيب اللغة 25/9، وأساس البلاغة 640، والفاوق 347/2، ولسان العرب (نطق)،

والتاج (نطق)، وهو بلا نسبة في جهرة اللغة 1/275، وشرح ابن عقيل 1/265، والممع 1/411. وقد جاء في

نسختي الأصل وك (منطلقاً) بدلاً من (منطقاً).

(أَحْسَنُ إِلَيْكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ)، فَاَلْمَعْنَى: تَوَقَّيْتُ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمُخَاطَبِ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ^(١) صَدَاقَةِ زَيْدٍ لَهُ، وَ"مَا" مَعَهَا مَصْدَرِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ؛ وَلِذَلِكَ احْتِجَّتْ إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهَا ظَرَفٌ، وَالظَّرَفُ فَضْلَةٌ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

و"لَيْسَ" لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ فِي الْحَالِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ^(٢)، وَقِيلَ: "مُطْلَقًا"^(٣)، وَفِيهِ خِلَافٌ^(٤): فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ فِعْلٌ لَا تَصَالِ الضَّمِيرُ بِهِ، نَحْوُ: "لَسْتُ"، وَالسَّاءُ السَّاكِنَةُ، نَحْوُ: "لَيْسَتْ"، وَلِجَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهِ عَلَى اسْمِهِ إِجْمَاعًا؛ وَأَبُو عَلِيٍّ صَرَّحَ فِي "الْحَلِيَّاتِ"^(٥) بِحَرْفِيَّتِهِ. قَالَ الْعَبْدِيُّ: وَأَقْوَى تَمَسُّكَاتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم ٣٩]، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ "أَنْ" الْخَفِيفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا يَلِيهَا الْفِعْلُ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [الزمل ٢٠]، وَقَدْ وَلَيْتَ "أَنْ" "لَيْسَ"، فَلَوْ كَانَتْ فِعْلًا لَمْ تَتَجَرَّدْ عَنِ الْحَاجِزِ، وَقَدْ تَجَرَّدَتْ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ حَرْفِيَّتَهَا. وَهَذَا عِنْدِي غَيْرُ لَازِمٍ لِأَمْرَيْنِ:

الأول: أَنَّ هَذَا الْحَاجِزَ إِثْمًا يَلْزَمُ مَعَ الْأَفْعَالِ الرَّاسِخَةِ الْقَدَمِ فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَ"لَيْسَ" ضَعِيفَةٌ.

الثاني: أَنَّ الْحَاجِزَ^(٦) الْمُعْتَبَرَ عِنْدَ الْوَاضِعِ هُوَ فِي الْإِيجَابِ: "السَّيْنُ" وَ"سَوْفَ" وَ"قَدْ"، وَفِي التَّنْفِي: "لَا" وَ"لَنْ". وَلَا يَصِحُّ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى "لَيْسَ".

(١) لم يرد في ك: (ثبوت).

(٢) في الأصل: (أكثر).

(٣) في دلالة زمن نفيها خلاف بين النحويين. انظر شرح الرضي 198/4، والارتشاف 1157/3.

(٤) انظر الخلاف في كونها فعلاً أو حرفاً في المسائل الحليّات 210، شرح ابن يعش 90/7، والتبع

للعسكري 256/1، وشرح الجمل لابن عصفور 378/1، والمغني لابن للاح 10/3، وشرح الرضي 199/4.

(٥) الحليّات 210.

(٦) في ك، س: (العوض).

ووزنه "فعل"، كـ "علم"؛ ثم ألزمت عينه السكون، ولا يكون كـ "ضرب"
لعدم إسكان المفتوح إلا نادراً، كقوله:

[الطويل]

[32] وقالوا ثراي، فقلت صدقتُم أبي من ثراب خلقه الله آدمًا⁽¹⁾

ولا يكون كـ "ظرف"؛ لانفتاحه في ما عينه ياء، لإفضائه في المستقبل إلى قلب
الياء واواً، وهو قلب الأخف إلى الأثقل في الفعل الثقيل، وذلك مبين للأصول.
ويجوز عندي أن يكون "فعل" كـ "ضرب"، وإنما سکن صوتاً له عن
القلب، مع جموده، وجريه مجرى الحروف، وأيضاً ليكون على وزن الحرف، [و9]
وهو "ليت".

فإن قلت: التسيكين تصرف أيضاً، أجب: بأنه دون القلب على كل حال.
فإن قلت: فالمسموع "لست"، ويلزمك أن تكون "ليست" كـ "منعت"،
أجب: بأن هذا لازم أيضاً لمن قال: هو كـ "علم"، لكن منع من ذلك على القولين
أن حركة العين هجرت رأساً، ولم يبق إليها التفات، وجرت العين مجرى الساكن؛
ولأن هذا من خواص الأفعال المكنية المتصرفة⁽²⁾، و"ليس" خارجة منها، ومنعت من
التصرف، لشبهها بـ "ما" من جهة التنفي في الحال.
فإن قلت: فهلاً منع بصرف⁽³⁾ "شبه"، و"استدرك" لشبههما بـ "كان"،
و"لكن"، قلت: لا يلزم ذلك؛ لأن الحكم قد يتوقف على شيئين، فلا يكفي أحدهما،
كما لا ينصرف⁽⁴⁾.

(1) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رسالة الغفران 139، والمحصل 1022/2، وشرح التعريف بضروري
التصريف، لابن إياز 37، وضرائر الشعر للقرائز 109، وشرح ألفية ابن معط 1387/2، والارتشاف 2406/5،
والهمع 283/3، وشرح شواهد الشافية للبغدادى 18/4، والدرر اللوامع 217/2. وجاءت روايته في بعض
المصادر: ".... خلقه الله آدم" بالرفع.

(2) في ك: (المكنية) وهو تحريف.

(3) قوله: (فهلاً منع بصرف) مطموسة في س.

(4) من هنا طمس طولي يؤول إلى أسفل الصفحة في س.

وكذلك حذف الواو في "عدة"، فإنه متوقف على كسرة، وآله في مصدر
لفعل مُعتَل؛ ولذلك صحَّ "وَعَدَ". والمراغيُّ وهم فجعلَ كلاَّ منهما علَّةً كافيةً.
وكذلك قلبُ الواوِ ياءً في "قيام" لانكسار ما قبلها، وإعلالها في الفعل؛
ولذلك صحَّت في "قوام"، مصدر "قاوم".

فلما شابَّهت "ليس" "ما" من وجهين: التفي وكونه في الحال، جمَدت، بخلاف
ما اعترض به.

وهنا تنبيه: وهو أن بعضهم قال: بُني "مَنْ" ⁽¹⁾، و"كَمْ"، لمُشابهته "قَدْ"،
و"هَلْ"، ولا يَرِدُ "أَخْ"، و"أَبْ" لتقدير المحذوف. وإذا ثبت ذلك جازَ لآخر أن يُعلَّلَ
جمود "ليس" لمُشابهتها "ليت" لفظاً.

فإن قيل: فبالحرَكة المقدرة في عَيْنِها تَخْرُجُ عَنْ ذلك، كما خَرَجَ "أَب" ⁽²⁾
و"أَخْ" بتقدير المحذوف. أجبت: بأن المحذوفَ مِنْهُمَا يُرَدُّ في التثنية والجمع
والتصغير ⁽³⁾. وليست حَرَكَةُ عَيْنِ "ليس" كذلك؛ إذ لم تظهر في مَوْضِعٍ، ولا وَرَدَ بها
استعمال أصلاً، فافهمه.

وقد أَلْحَقُوا بها سِتَّةَ أفعالٍ، وهي: "آضَ"، و"عَادَ"، و"غَدَا"، و"رَاحَ"،
و"جاءَ"، و"قَعَدَ"، وكلُّها بِمعنى "صارَ"، قال تعالى:

﴿فَنَقَعَدُ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء ٢٢]، وقال المِرْقَشُ الأكبر ⁽⁴⁾:

[الطويل]

(1) سقطت من ك: (مَنْ).

(2) سقطت من ك: (أَب).

(3) بعدها في النسخ الثلاث "والفعل"، ولا نرى لها وجهاً.

(4) المِرْقَشُ لقب لأحد الشعراء، اختلفوا في تعيين اسمه، وفي جمهرة أنساب العرب 319/2: هو عمرو بن سعد
ابن مالك، وقيل هو عوف بن سعد بن مالك. (الخرزانه 313/8-314).

[33] قَاضٍ بِهَا جَذْلَانِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ كَمَا آضَ بِالنَّهْبِ الْكَمِيُّ الْمَخَالِسُ⁽¹⁾
 وقال ربيعةُ بنُ مقَرُومٍ الضَّبِّيُّ⁽²⁾:
 [المقارب]

[34] فَدَارَتْ رَحَاً بِفَرَسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَن لَّمْ يَكُونُوا رَمِيمًا⁽³⁾
 فـ "رَمِيمًا" خَبَرُ قَوْلِهِ: "عَادَ"، و"يَكُونُوا" تَامَّةٌ، والمعنى: فَعَادُوا رَمِيمًا كَأَن لَّمْ
 يُوجَدُوا.

وقال⁽⁴⁾ الخوارِجُ لابنِ عَبَّاسٍ: (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ)، تَقْدِيرُهُ: آيَةُ حَاجَةٍ صَارَتْ
 حَاجَتَكَ⁽⁵⁾.

وقَالُوا: (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ)، أَي: صَارَتْ⁽⁶⁾.
 وَلَكِنَّ "جَاءَ" و"قَعَدَ" لَا يَتَجَاوَزَانِ مَا وَرَدَا فِيهِ.
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ)،
 (وَبَاتَ مَسْرُورًا عَلِيٌّ)،

(1) للبيت روايات مختلفة، ففي المضليات 226:

قَاضٍ كَمَا آبُ الْمَخَالِسُ

وفي الزاهر 27/2:

فَوَلَّى كَمَا آبُ الْمَخَالِسُ

وفي فصل المقال 55/1، ومجمع الأمثال 100/2، وتاج العروس (ربع):

فَوَلَّى كَمَا آضُ الْمَخَالِسُ

(2) هو ربيعة بن مقروم بن قيس الضبي، أحد شعراء مضر في الجاهلية والإسلام، أسلم وحسن إسلامه، شهد
 القادسية، وعاش مئة سنة. (ترجمته في الإصابة 513/2، والأغاني 102/22).

(3) البيت لربيعة في المضليات 184، وانظر البيت في أمالي القالي 10/1، وسقط اللآلي 37/1، واللسان (رحى).

(4) في ك وس : (قالت).

(5) انظر سيبويه 50/1، والأصول 351/2.

(6) انظر المفصل 349، وتفسير البحر المحيط 49/3، والممع 415/1.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم ٤٧]؛ وذلك لأنها أفعال، وأخبارها مُشَبَّهَةٌ بالمفعول، وتقدِّمُ المفعول على الفاعل جائزٌ، فكذا يجوزُ تقدُّمُ أخبارها على الأسماء.

وفي تقدُّمِها عليها أنْفُسُهَا تَفْصِيلٌ، وكُلُّ فِعْلٍ ^(١) مُجَرَّدٌ عَنْ "ما" يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ^(٢)،

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء ٩٤]،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف ١٧٧]، فـ"أَنْفُسُهُمْ" مَنْصُوبٌ بِالْخَبَرِ، وَهُوَ "يَظْلِمُونَ"، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى "كَانَ". وَالْمَعْمُولُ إِنَّمَا يَقَعُ فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْعَامِلُ فِيهِ.

و"مَا زَالَ" وَأَخَوَاتُهَا الثَّلَاثَةُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أَخْبَارُهَا؛ لِأَنَّ فِي أَوَائِلِهَا "ما"، وَهِيَ لِلنَّفْيِ، وَمَا فِي حَيْزِهَا لَا يَتَقَدَّمُهَا، وَيَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ^(٣)؛ لِأَنَّ النَّفْيَ لَمَّا انْتَقَضَ صَارَ إِيْجَابًا، فَجَرَتْ مَجْرَى "كَانَ"، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ ^(٤).

و"مَا دَامَ" لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا تَقُولُ: [ظ9] (أَزُورُكَ مُقِيمًا مَا دَامَ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ "ما" مَصْدَرِيَّةٌ، وَمَا فِي حَيْزِ الْمَصْدَرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ.

(١) سقطت كلمة (فعل) من الأصل، وهي في لك، س.

(٢) انظر تفصيل المسألة عند البصريين والكوفيين في شرح اللمع للباقولي 341/1، والمغني لابن فلاح 68/3، وشرح الجمل لابن عصفور 394/1، والارتشاف 1168/3، 1170.

(٣) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف 155/1، وابن يعيش 113/7، والإيضاح في شرح المفصل لابن

الحاجب 81/2، وشرح الكافية الشافية 398/1، والمغني لابن فلاح 72/3، وشرح الرضي 200/4.

(٤) هو أبو الحسن محمد بن أحمد، ابن كيسان النحوي، أخذ عن الميرد وتعلب. له: المَهْدَبُ في النحو، وشرح الطوال، وغير ذلك، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. (ترجمته في نزهة الألباء 208، وإنباه الرواة 57/3).

وفي "ليس" خلاف⁽¹⁾: فالتقدمون من البصريين يجيزون ذلك، فيقولون: قائماً ليس زيداً، وتمسكوا بقوله تعالى:

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود ٨]. والكوفيون منعوا ذلك لضعفها، وهو اختيار عبد القاهر، وقال⁽²⁾: إنها ترتفع عن "ما" بسبب الفعلية، فيتقدم خبرها على اسمها، وتنخفض عن "كان" بسبب الجمود، فيمتنع تقديمه عليها. ويجاب عن الآية: بأن "يوم" مبنية لإضافته إلى ما أصله البناء، وهذا واضح.

وتستعمل "كان، و"أصبح"، و"أمسى" تأمات مستغنيات بالرفوع، قال تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ [البقرة ٢٨٠]؛ أي: وإن وجد. وقال الربيع بن ضبع الفزاري⁽³⁾:

[الوافر]

[35] إذا كان الشتاء فأذفوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء
فأما حين يذهب كل قر فسر بال خفيف أو رداء⁽⁴⁾

وقال تعالى: ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسَوِّتُ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم ١٧]. وتزاد مطردة ذواتهما بشرطين:

- أحدهما: أن تكون ماضية؛ لشبهها بالحرف، فلا تزاد مضارعة لشبهها بالاسم.

(1) انظر مسألة الخلاف في تقدم خبرها عليها في الإيضاح العضدي 138، والإنصاف 160/1، وشرح المقدمة المحسنة 355، وتوجيه اللمع 139، وشرح التسهيل لابن مالك 351/1، وشرح الرضي 201/4.

(2) انظر المقتصد في شرح الإيضاح 408/1.

(3) شاعر معمر عاش ثلاثئة وأربعين سنة، أدرك الإسلام ولم يسلم. (سمط الآلي 2/802).

(4) البيت من شواهد الجمل المنسوب للخليل 149، وقذيب اللغة 205/10، واللمع 38، سمط الآلي 2/803، والخلل 45، وأسرار العربية 132، وخزانة الأدب 356/7.

وَتَسْمَحُ الْآمِدِيُّ⁽¹⁾ وَأَبُو الْبَقَاءِ⁽²⁾ فِي إِجَارَةِ زِيَادَةِ الْمُضَارِعِ⁽³⁾، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي "مَأْخِذِ الْمُتَّبِعِ".

- وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمًا)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا كَانَ).

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽⁴⁾: لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ تَحْمَلَتْهُ لَكَانَتْ مَعَهُ جُمْلَةً، وَالْجُمْلَةُ لَا تُزَادُ. وَقَالَ السَّيْرَافِيُّ⁽⁵⁾: فِيهَا ضَمِيرٌ لِعَدَمِ خُلُوفِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ، وَاسْتَحْسَنَ الْقَوْلَيْنِ بَعْضُ الْأَشْيَاخِ.

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا)، وَ(مَا أَمْسَى أَذْفَاها) لِزِيَادَتِهِمَا.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ: وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ الشَّانِ، فَيَنْتَقِلُ مِنَ الْبُرُوزِ إِلَى الْاسْتِكْنَانِ، وَالْجُمْلَةُ الْمُفْسَّرَةُ - وَهِيَ الْخَبَرُ - فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، كَقَوْلِ هِشَامِ أَخِي ذِي الرُّمَّةِ:

[البسيط]

[36] هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ⁽⁶⁾ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا هُنَا، لِكُونَ الْجُمْلَةِ مُفْسَّرَةً لِضَمِيرِ الشَّانِ، وَكَذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِهَا.

(1) الْآمِدِيُّ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ بَشَرَ بْنِ يَحْيَى النُّحَوِيِّ، صَاحِبُ كِتَابِ "الْمَوَازَنَةِ بَيْنَ الطَّائِفَيْنِ" تَتَلَمَّذَ عَلَى الْأَخْفَشِ الْأَصْفَرِ، وَالزَّجَّاجِ، وَغَيْرِهِمَا، تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِمِئَةً. (انظر ترجمته في البلغة 82، وبغية الوعاة 500/1).

(2) هُوَ أَبُو الْبَقَاءِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعُكْبَرِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى عُكْبَرٍ، فِي شَمَالِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ، أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ الْحِشَابِ، أَدِيبٌ عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَعُلُومِ الْقُرْآنِ، صَنَّفَ كَثِيرًا مِنَ الْكُتُبِ، مِنْهَا: التَّيْيَانُ، وَالْمُتَّبِعُ، وَاللِّبَابُ، وَشَرَحَ الْإِيضَاحَ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةٍ وَسَمِئَةً. (انظر ترجمته في البلغة 122، ووفيات الأعيان 100/3).

(3) انظر رأي أبي البقاء في زيادتها مضارعة في المتبع 293/1، وشرح الرضي 193/4. وقد نُسِبَ هَذَا الرَّأْيُ إِلَى الْفَرَاءِ فِي تَهْيِيدِ الْقَوَاعِدِ لِنَظَرِ الْجَيْشِ 1162/3، وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْمَع 432/1.

(4) انظر رأي أبي علي في الإيضاح 135 (في حاشية الأصل)، والمغني لابن فلاح 32/3.

(5) انظر رأي السيرافي في شرح الكتاب 1/لوحه 153، والمتبع 1269.

(6) الْبَيْتُ لِهَشَامٍ فِي سَبِيهِ 71/1، 147، وَالنَّكْتُ لِلْأَعْلَمِ 209/1، وَإِصْلَاحُ الْخُلُلِ 131، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ 141، وَشَرَحَ اللَّمَعَ لِلْبَاقُولِيِّ 347/1. وَنُسِبَ لَكَعْبِ بْنِ زَهْرٍ فِي الْخُلُلِ 55 (وليس في ديوانه). وَهُوَ بِلا نَسَبَةٍ فِي

الْمُقْتَضَبِ 101/4، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَّاجِيِّ 50، وَالْخَلِيَّاتِ 220 وَغَيْرِهِ.

وَيَجُوزُ تَأْنِيثُ هَذَا الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مُؤَنَّثٌ، كَقَوْلِكَ: (كَانَتْ هُنَا مُنْطَلَقَةً)، وَيُسَمَّى ضَمِيرَ الْقِصَّةِ. وَأَجَازَ السِّيرَافِيُّ التَّأْنِيثَ مَعَ الْمَذْكَرِ⁽¹⁾، كَقَوْلِكَ: (كَانَتْ عَمَرُو ذَاهِبٌ)، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

[أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ]

وَمِنْ أَخَوَاتِ "كَانَ" أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ مَعْنَاهَا مِنْ مُقَارَبَةٍ مَخْصُوصَةٍ. وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا النِّحَاةَ بِالذَّكَرِ لِاتِّزَامِهِمْ فِي خَبَرِهَا الْفِعْلَ، وَقَدْ جَاءَ اسْمًا نَادِرًا، كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

[37] قَأْبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ⁽²⁾

[الرجز]

وَكَذَا قَوْلُ الْآخَرِ:

[38] أَصْبَحْتَ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِلَيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا⁽³⁾

(1) انظر شرح السيرافي 179/1 (مخطوط)، والمحصل 799/2.

(2) البيت لتأبط شراً في ديوانه 91، وانظر الأغاني 152/10، والخصائص 391/1، والفوائد والقواعد 499، وشرح شواهد الإيضاح 629، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف 837/2، وشرح الكافية الشافعية 452/1، والبيان في شرح اللمع 485، ولسان العرب (كيد) 383/3، والمقاصد التحوية 5/2، وخزانة الأدب 377/8، والتصريح 676/1، والذرر اللوامع 107/1.

وهو بلا نسبة في المقتصد 1048/2، والإنصاف 544/2، والحكم 105/7، والمفصل 323، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 130/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 82/1، والتوطئة 298، والبدیع في علم العربية 34/1، وابن يعيش 119/7، وشرح المقدمة الكافية 918/3، وشرح اللمع للأصفهاني 639/2، والتمهيد 302/3-303، وشرح عمدة الحفاظ 822/2، وشرح الرضي 27/4، 221، ولباب الإعراب 274، 426، وشرح ألفية ابن معط للقواس 903/2، والصفوة الصفية 47/2، وابن الناطم 111، والفاخر 261/1، ورفض المباني 190، والارتشاف 1226/3، وتوضيح المقاصد 516/1، والمساعد 297/1، وشرح ابن عقيل 325/1، وتعليق الفرائد 292/3، والهمع 478/1، وجاء في ك برواية: (... ولم أذكر آيها).

(3) الشطران من الرجز، وهما لرؤية في ملحقات ديوانه 185، وفيه روايات متعددة. وهو من شواهد العضديات 65، والخصائص 98/1، وتوجيه اللمع 395، واللباب 192/1، والمتبع 558/2، وشرح التسهيل لابن مالك 393/1، والمقرب 154، والمحصل 396/1، وشرح الرضي 215/4، وشرح ابن عقيل 324/1، وتفسير البحر المحيط 264/2، ومعني الليب 203، والهمع 477/1.

وفي مثل: "عَسَى الْغَوِيرُ أَبْوَسًا"⁽¹⁾.

وهي ثلاثة أقسام:

الأول: "عَسَى"، وهو فعل لاتصال الضمائر به، نحو "عَسَيْتُ" بكسر

السين وفتحها، ولحاق التاء الساكنة.

ولكن لا يتصرف لتضمنه معنى الإنشاء، فأشبهه الحُرُوف التي هي موضوعة

لذلك، وقيل: معناها الطمع والإشفاق، فشابهت⁽²⁾ "لعل" فجمدت.

وتكون ناقصة وتامة:

فالناقصة: ترفع وتنصب، لكن خبرها يكون "أن" مع الفعل، نحو: (عَسَى

زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، وَوَجِبَ ذَلِكَ تَقْرِيراً لِمَعْنَاهَا فِي الطَّمَعِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ،

فَعَبَّرُوا عَنْهُ بِمَا يُطَابِقُهُ.

فإن قيل: "زَيْدٌ" مفهومة شخص، و"أَنْ يَقُومَ" حَدَثٌ، فَكَيْفَ أَخْبَرَ بِهِ⁽³⁾ عَنْهُ؟

أَجِبْتُ: بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ نَصَّ فِي قَصْرِيَّاتِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ مِنْهُ⁽⁴⁾، كَأَنَّهُ "عَسَى زَيْدٌ ذَا

الْقِيَامِ"، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ [10] فاعلاً ومفعولاً، وَقَدَّرَهُ بِـ "قَارَبَ زَيْدٌ الْقِيَامَ".

وَحَكَى لِي شَيْخُنَا⁽⁵⁾ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الشَّيْخِ التَّقِيِّ أَنَّهُ زَائِدَةٌ، وَقَدْ ذَكَرْتُ

ذَلِكَ فِي "شرح الفصول"⁽⁶⁾.

وقد تُحذف "أَنْ" في الضَّرُورَةِ تَشْبِيْهًا بِـ "كَأَنَّ".

(1) الملل في جهرة الأمثال 50/2، وفصل المقال 424/1، ومجمع الأمثال 17/2.

(2) في ك: (وشاهت).

(3) قوله: (به) ساقط من ك.

(4) انظر رأي أبي علي في المحصول 397/1.

(5) هو سعد الدين الجذامي، وقد سبق ذكره.

(6) انظر المحصول في شرح الفصول 397/1.

والتَّامَّةُ: تَرَفَّعَ فَقَط، نَحْوُ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ⁽¹⁾: لَكِنْ لَا يُقَالُ: (عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ)⁽²⁾.

وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الْمَنْصُوبِ لِاشْتِمَالِ الْكَلَامِ عَلَى مَنْصُوبٍ وَمَنْصُوبٍ إِلَيْهِ، وَمِنْ قَدَّرَ مَحْذُوفًا فِي: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فَلَعَلَّهُ يُقَدَّرُهُ هُنَا أَيْضًا. لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا كَوْنُهَا نَاقِصَةً أَبَدًا، اَللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ بِذَلِكَ اَللَّفْظُ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ: وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ)، فَسَيُؤْنِسُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ"لَعَلَّ"⁽³⁾، فَتَنْصِبُ وَتَرَفَّعُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ شُبَّهَ الْفِعْلُ بِالْحَرْفِ فِي الْعَمَلِ، وَالْمَعْرُوفُ الْعَكْسُ؟ أَجَبْتُ: جَاَزَ ذَلِكَ لِضَعْفِهَا بِالْجُمُودِ، وَعَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ.

وَالْأَخْفَشُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا عَلَى حَالِهَا، وَلَكِنْ أُتِيبَ الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ عَنِ الْمَرْفُوعِ⁽⁴⁾. وَالْمِيرَدُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ اسْمَهَا مُضْمَرٌ، وَالْكَافُ خَبَرُهَا⁽⁵⁾، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَالثَّانِي: "كَادَ"، وَلَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ، غَيْرَ أَنَّ خَبَرَهَا فِعْلٌ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِـ"أَنَّ"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْإِشْرَافُ عَلَى الْفِعْلِ، وَ"أَنَّ" تُفِيدُ بُعْدَهُ؛ وَلِذَلِكَ شَذَّتْ مَعَهَا، كَقَوْلِهِ:

[الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا⁽⁶⁾

[39]

(1) انظر قول عبد القاهر في المقتصد 361/1.

(2) في ك: (عَسَى لَا يَقُومُ زَيْدٌ).

(3) انظر سيبويه 374/2-375. وانظر المغني لابن فلاح 352/3-353.

(4) انظر رأي الأخفش في المفضل 177، والمغني لابن فلاح 352/3، وشرح الرضي 447/2.

(5) رأي الميرد في المقتضب 72/3.

(6) الرجز لرؤية (ملحقات ديوانه) 172. وهو من شواهد سيبويه 160/3، والمقتضب 75، وأدب

الكاتب 323، وإعراب القرآن للنحاس 195/1، وحروف المعاني 67.

وفي الحديث النبوي: "كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا"⁽¹⁾.

فإن دَخَلَ حَرْفُ النفي عليها فَقِيلَ: إنها كالأفعال، وهو الحق. وقيل: تَكُونُ في الماضي للإثبات، وفي المُستقبل كالأفعال، وقيل: تَكُونُ للإثبات في الحالين⁽²⁾.

والثالث: "جَعَلَ"، و"أَخَذَ"، و"أَنْشَأَ"، و"طَفِقَ"، و"كَرَبَ"،

و"أَوْشَكَ". كَقَوْلِكَ: (جَعَلَ زَيْدٌ يَتَحَدَّثُ)، وَخَبَرُهَا الْفِعْلُ بِغَيْرِ "أَنْ؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ

الْأَخْذُ فِي الْفِعْلِ.

وَتَنْفَرِدُ "أَوْشَكَ" بِجَوَازِ اسْتِعْمَالِ "أَنْ" مَعَهَا كـ "عَسَى"، كَقَوْلِكَ: (يُوشِكُ)⁽³⁾

زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) انظر شعب الإيمان 5/267، مرويًا عن أنس بن مالك، وهو في كتاب الدعاء للطبراني 1/320.

(2) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/87، وشرح التسهيل 1/399، وشرح

الرضي 4/225.

(3) في ك: (أَوْشَكَ).

[الاسمُ العاملُ بالشَّبهِ]

والاسمُ العاملُ بِحَقِّ الشَّبهِ:

اسمُ الفاعلِ: وهو وَصَفٌ لِمَنْ أَوْقَعَ الْفِعْلَ، فَقَوْلُنَا: "وَصَفٌ" يَدْخُلُ فِيهِ الْمَحْدُودُ وَغَيْرُهُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ. وَقَوْلُنَا "لِمَنْ أَوْقَعَ الْفِعْلَ" يَفْصِلُهُ عَنْهُمَا. وَصِغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرُودِ عَلَى "فَاعِلٍ"، وَبِهِ سُمِّيَ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ وَخِفَتِهِ. وَهِيَ مِمَّا عَدَاهُ عَلَى صِغَةِ الْمُضَارِعِ، بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ، وَكُسْرٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، نَحْوُ: "مُدْخِرَجٍ"، و"مُكْرِمٍ"، و"مُضَارِبٍ". وَيَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ بِشَرْطَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا أَوْ حَالًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُشَابِهًا لِلْفِعْلِ لَفْظًا، وَمُوَافِقًا لَهُ مَعْنَى، وَإِذَا كَانَ مَاضِيًا تَنْتَفِي الْمُشَابَهَةُ الَّلَفْظِيَّةُ، فَيَضَعُفُ الشَّبهُ.

- وَالْآخَرُ: اعْتِمَادُهُ عَلَى صَاحِبِهِ، أَوْ عَلَى حَرْفِيَّ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّنْفِي. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُحْكُومٍ عَلَيْهِ بِهِ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا)، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا)، أَوْ حَالًا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبًا عَمْرًا).

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الصِّفَةَ قَائِمَةً مَقَامَ الْفِعْلِ إِلَّا كَذَلِكَ، نَحْوُ: (أَقَاتِمُ⁽¹⁾ الزَّيْدَانَ؟) وَ(مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ؟) وَلِذَلِكَ⁽²⁾ يَسْتَقِلُّ مَعَ مَرْفُوعِهِ كَلَامًا. وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ إِعْمَالَهُ مُجَرَّدًا عَنْ ذَلِكَ⁽³⁾، وَهُوَ ضَعِيفٌ قِيَاسًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَسَمَاعًا لِعَدَمِهِ مِنْ فَصِيحٍ.

(1) فِي ك: (قَاتِمٌ).

(2) فِي ك: (كَذَلِكَ).

(3) انظر رأيه في شرح ابن يعيش 79/6، وشرح الجمل لابن عصفور 554/1، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 832/3.

وخالَفَ الكَسَائِي⁽¹⁾ فَأَجَازَ إِعْمَالَهُ مَاضِيًا، وَتَمَسَّكَ بِقَوْلِهِمْ: (هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ)⁽²⁾؛ وَذَلِكَ لِأَن دِرْهَمًا مَنصُوبٌ بِهِ. وَأَجَابَ الْبَصْرِيُّونَ بِوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: "أَعْطَاهُ دِرْهَمًا"، وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ بَطَلَ التَّمَسُّكُ بِهِ. وَزَيْفُهُ الشَّلُوبِيُّ الْمَغْرِبِيُّ بِقَوْلِهِمْ: [ظ10] (هَذَا ظَانٌ زَيْدٌ قَائِمًا أَمْسٍ)⁽³⁾، وَلَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ: "ظَنَّهُ قَائِمًا" لَوَقَعَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولِي "ظَنَنْتُ"، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَهُ شَبَّةٌ مَا بِالْأَسْمِ؛ وَلِذَلِكَ حُرِّكَ آخِرُهُ، فَجُعِلَ لِمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَأَعْمِلَ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَهَذَا اخْتِيَارُ الْوَرَّاقِ، ذَكَرَهُ فِي "عِلَلِهِ"⁽⁴⁾.

وَلِي فِيهِ نَظَرٌ، وَهُوَ إِنْ قِيلَ: فَلِمَ عَمِلَ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، أَجِبْتُ: بِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ لَامْتَنَعَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي، لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ حِينَئِذٍ يُسَاوِي مَا هُوَ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؟ أَجِبْتُ: لَمْ أَجِدْ لَهُمْ نَصًّا. وَإِذَا كَانَ الْقَرْضُ مِنْ ذَلِكَ حُصُولُ الْمَزِيَّةِ، وَقَدْ حَصَلَتْ بِالْمَنصُوبِ، اكْتَفَى بِهِ. نَعَمْ، لَمْ تَرَ اسْمًا يَنْصِبُ وَلَا يَرْفَعُ، بَلْ عَكْسُ ذَلِكَ مَوْجُودٌ.

(1) هو أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي، إمام نحوي الكوفة، أحد القراء السبعة، أخذ عن الرُّوَاسِيِّ وَالْخَلِيلِ، وَقَرَأَ عَلَى حَمزة الزيات، له: معاني القرآن، ومختصر النحو، وغيرهما. توفي سنة تسع وثمانين ومئة. (انظر ترجمته في طبقات النحويين 127، وإنباه الرواة/256).

(2) هذا رأي الكسائي وهشام وابن مضاء، انظر المسألة في ابن يعيش 77/6، وشرح السهيل لابن مالك 75/3، وشرح الجمل لابن عصفور 550/1، واخصول 733، وشرح الرضي 417/3.

(3) التوطئة 262.

(4) انظر علل النحو 302.

فإن قُدِّرَ فيه ضَمِيرٌ لذلك أَمَكَنَ، لَكُنْ على هذا التَّقْدِيرِ لَا يَصِحُّ الإِطْلَاقُ فِي
عَدَمِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَاضِي، فَاعْلَمَهُ.

وَتَشْبِيهُهُ وَجْمَعُهُ مُطْلَقًا كَمُفْرَدِهِ فِي ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ عَمْرًا)
و(الزَّيْدُونِ ضَارِبُونَ عَمْرًا)، و(ضَوَّارِبٌ عَمْرًا)، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرَّجَزُ]

[40] أَوَالِفا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي⁽¹⁾

وَيَجُوزُ حَذْفُ التَّوْنِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[المنسرح]

[41] الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ⁽²⁾

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا نُصِبَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ طَالَتِ الصَّلَةُ، فَخَفِفَتْ بِحَذْفِ التَّوْنِ،

[الطويل]

تَشْبِيهَا بِحَذْفِ تُونِ "الَّذِينَ" فِي قَوْلِهِ:

[42] وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ⁽³⁾

فَإِذَا خَفِضَ الْمَعْمُولُ فَحَذْفُ التَّوْنِ لِلِإِضَافَةِ.

(1) هو للعجاج في ديوانه 282، وقد ورد منسوبًا في سيويه 26/1، 110، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسراي 106، والصاحح (قطن)، (حم)، والمفصل 287، وشرح ابن يعش 75/6، وشرح الجمل لابن عصفور 551/2، 573، وهو بلا نسبة في العين 336/8، والأصول 458/3، والخصائص 473/2، 135/3، والإنصاف 519/2، وضرائر الشعر لابن عصفور 143، وشرح التسهيل لابن مالك 431/3.

(2) ينسب إلى قيس بن الخطيم الأنصاري (ملحق ديوانه 172)، وانظر الحلال 77، وشرح الجمل لابن خروف 544/1، واللسان (وكف). وينسب إلى عمرو بن أمريئ القيس الخزرجي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري 127، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 167. وينسب إلى شريح بن عمران من بني قريظة في خزانة الأدب 262/4، وفيها أيضًا لمالك بن العجلان الخزرجي 262/4، وهو لرجل من الأنصار في سيويه 202/1، 186، والمقتضب 145/4، والإفصاح 299. وبلا نسبة في الإيضاح العضدي 175، وجمل الزجاجي 89، وسر الصناعة 538/2، والمقتصد للجرجاني 529/1، وغيرها كثير.

(3) البيت للأشهب بن رميلة، انظر سيويه 187/1، والمقتضب 146/4، وسر الصناعة الإعراب 537/2. وهو من شواهد العين 209/8، ومغني اللبيب 256، والهمع 192/1.

وهنا تَنْبِيئة: وهو أَنَّ حَذْفَ التَّوْنِ يَكُونُ لِلإِضَافَةِ وَالتَّخْفِيفِ فِي الْمَوْصُولِ
كَمَا ذَكَرْنَا، وَيَكُونُ لِتَقْدِيرِهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[المنسرح]

[43] يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ⁽¹⁾

فـ "ذِرَاعِي" مُضَافٌ تَقْدِيرًا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَحذُوفٌ، وَ"الْجَهَّةُ" مُضَافَةٌ إِلَى
الْأَسَدِ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ⁽²⁾، خِلَافًا لِسَيِّوِيهِ⁽³⁾.

وَيَكُونُ لِلْمُعَاقَبَةِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ⁽⁴⁾ فِي قَوْلِكَ: "الضَّارِبَاكَ"، وَ"الضَّارِبُوكَ"؛ أَيِ:
أَنَّ الضَّمِيرَ يُعَاقِبُ التَّوْنَ فَلَا يَجْتَمِعَانِ، وَالضَّمِيرُ مَنْصُوبٌ لَا مَجْرُورٌ لِعُذْمِ نَتِيجَةِ
الإِضَافَةِ، وَهِيَ إِمَّا التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْفِيفُ⁽⁵⁾. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ حَذْفَهَا تَخْفِيفًا فِي غَيْرِ
الْمَوْصُولِ⁽⁶⁾، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

يَا حَبْدَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا⁽⁷⁾

[44]

قَالُوا: الْأَصْلُ "وَالْفَمَانِ"، وَهُوَ تَنْبِيئةٌ لِلْفَمِ وَالْأَنْفِ حَيْثُ تَجَاوَرَا، فَغَلَبَ الْفَمُ
عَلَى الْأَنْفِ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَا عُكِّسَتْ الْحَالُ؟ أَجَبْتُ: بَأَنَّ الْفَمَ ثُنَائِي لَفْظًا، فَغَلَبَ عَلَى
الْأَنْفِ خِفَّتِهِ، وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ "وَالْفَمَا" مَفْعُولًا مَعَهُ، أَوْ يَكُونَ

(1) البيت للفرزدق في سيبويه 180/1، والمقتضب 229/4، وليس في ديوانه (طبعة صادر)، وانظر البيت في سر الصناعة 297/1، والخصائص 407/2، والخلل 113، وتذيب اللغة 481/15، والحكم 33/2، والمفصل 132، ومغني اللبيب 498.

(2) المقتضب 229/4.

(3) مذهب سيبويه أنه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه. (سيبويه 179/1-181).

(4) وافقه هشام. انظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل للمراي/القسم النحوي 672، وشرح الرضي 232/2.

(5) في س: (إمّا للتعريف أو للتخفيف).

(6) انظر رأي الكوفيين في سر الصناعة 484/2، والحكم 434/4.

(7) هذا الرجز بلا نسبة في جهرة اللغة 1307/3، والخصائص 170/1، وسر الصناعة 484/2،

والحكم 434/4، 290/5، واللسان (فوه)، (خطا)، والممع 142/1، والخزاعة 421/4.

منصوبًا بفعلٍ مُضمرٍ تَقْدِيرُهُ: "وَأَحِبُّ الْفَمَا"، أَوْ يَكُونُ مَقْصُورًا، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى "عَيْنَا سُلَيْمَى".

[صَيْغُ الْمُبَالَغَةِ]

وَيَلْحَقُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَا وُضِعَ لِلْمُبَالَغَةِ، وَهُوَ: "ضَرَابٌ"، وَ"مِضْرَابٌ"، وَ"ضُرُوبٌ"، وَ"حَذَرٌ"، وَ"عَلِيمٌ"، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الكامل]

[45] حَذَرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ⁽¹⁾

[الطويل]

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ:

[46] ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدُمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ⁽²⁾

وَحُكْمِي: (أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ)⁽³⁾، وَإِنَّمَا عَمِلَ مَعَ قَوَاتِ الشَّبهِ لَفْظًا لِقِيَامِ الْمُبَالَغَةِ مَقَامَهُ. وَشَرْطُهُ فِي الْعَمَلِ كَمَا ذَكَرَ.

[اسْمُ الْمَفْعُولِ]

وَمِنْ ذَلِكَ اسْمُ الْمَفْعُولِ: وَهُوَ وَصَفٌ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ عَلَى "مَفْعُولٍ"، وَبِهِ سُمِّيَ لِكَثْرَتِهِ. وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ فَاعِلٍ، [11] لَكِنْ يَفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا؛ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَشَرْطُهُ فِي الْعَمَلِ أَيْضًا كَذَلِكَ.

(1) قِيلَ الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوه 1/113، وَالْمَقْتَضِبُ 2/116، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلْنَّحَاسِ 2/225، 25، وَالْحُلَلُ 81، وَاللِّبَابُ 1/442، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (حَذَرٌ)، (فَزَعٌ)، وَتَقْسِيرُ الْبَحْرِ الْغَيْطُ 5/67، 17/7، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ 3/114.

(2) الْبَيْتُ لِأَيِّ طَالِبٍ فِي دِيَوَانِهِ 49، بِرَوَايَةٍ: (إِذَا أُرْمِلُوا زَادًا....)، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوه 1/111، وَالْمَقْتَضِبُ 2/114، وَالْأَصُولُ 1/124، وَالْمَفْصَلُ 286، وَالْحُلَلُ 80، وَاللِّبَابُ 1/441، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ 505، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ 3/221، وَالْمَعْمَعُ 3/74، وَالْخِرَاطَةُ 4/225.

(3) انْظُرْ هَذَا الْقَوْلَ فِي سَيُوه 1/111، وَالْمَفْصَلُ 286، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ 504، وَالْمَعْمَعُ 3/74.

[الصفة المشبهة]

ومن ذلك الصفة المشبهة: وهي تابع لا يتقدم عليه منصوبة. فقولنا: "تابع" يدخل فيه المحدود وغيره من اسم الفاعل والمفعول، وقولنا: "لا يتقدم عليه منصوبة"، يفصله عنهما؛ ألا تراك لا تجيز: (مررت برجل وجهها حسن)، تريد⁽¹⁾: "حسن وجهها". وتجزئ: (مررت برجل زيدا ضارب)، و(برجل درهما معطى أخوه). ووجه شبهها باسم الفاعل أنها تذكر وتؤكث وتثنى وتجمع، كما يفعل ذلك باسم الفاعل، فتقول: "حسن"، و"حسنة"، و"حسان"، و"حسانات"، و"حسنون"، و"حسانات"، كما تقول: "ضارب"، و"ضاربة"، و"ضاربان"، و"ضاربين"، و"ضاربون"، و"ضاربات". وبينها وبين اسم الفاعل ستة فروق:

- الأول: أنها لا توجد إلا حالا ثابتة، كالحسن والشديد، واسم الفاعل يكون مستقبلا وحالا وماضيا.

- الثاني: أنها لا تعمل إلا في السببي، وحقبة ذلك أن يكون معمولها مضافا إلى ضمير من هي له، لفظا أو تقديرا. فاللفظي قولك⁽²⁾: (مررت برجل حسن وجهه). والتقديري قولك: (مررت برجل حسن وجهها). ولو قلت: (مررت برجل حسن وجه⁽³⁾ امرأة) لم يجز، إلا أن تريد: "امرأة له".

- الثالث: أنه لا يتقدم منصوبها عليها كما سبق.

- والرابع: أنها لا تنصب المفعول به، وهذا يدل على أنها لا تصاغ من المتعدي، ولهذا قيل: إن "عليما" و"سميعا" وما أشبههما أسماء فاعلين.

(1) قوله: (حسن تريد) مطموس في س.

(2) سقط من الأصل من هنا، إلى قوله: (مررت برجل حسن وجهها). ولو قلت: وهو من ك و س.

(3) في ك: (وجهه).

- والخامس: أنه إذا عُرِفَت باللام ومعمولها كذلك، فالوجه الإضافي، كقولك: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ)، و"الوجه" في اسم الفاعل كذلك التَّصَبُّ، كقولك: (مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلَ)؛ وذلك لأنَّ "الضَّارِبَ" أَوْقَعَ فِعْلاً بِـ "الرَّجُلِ"، بخلاف "الحسن".

- والسادس: أن مَجْرُورَهَا لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا مَجْرُورٌ، كقولك: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، وَالْقَامَةَ)، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ "القَامَةِ". ومَجْرُورُ اسمِ الفاعِلِ يُعْطَفُ عَلَى مَجْرُورِهِ⁽¹⁾ بالتَّصَبُّ، كقولك: (مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ وَالْغُلَامَ)، وهذا جَلِيٌّ.

* . * * * *

(1) في ك: (مفعوله).

[الحرفُ العاملُ بالمشابهة]

[إنَّ وأخواتها]

والحرفُ العاملُ بالمشابهة: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"كأنَّ"، و"لكنَّ"، و"ليتَّ"، و"لعلَّ".
ووجهُ شبهها بالفعل أنَّها مُركَّبةٌ من ثلاثة أحرفٍ فصاعداً، كما أنَّ الأفعالَ كذلك.
وأنَّها مفتوحةٌ الأواخرِ كالأفعالِ الماضيةِ. وأنَّها تتصلُّ بها الضمائرُ وتُؤنُّ الوقايةُ،
كإتصالِ ذينكَ به. وأنَّها تقتضي اسمين كإقتضاء المتعدِّي لهما.

ولمَّا كَانَ لَهَا مَعْمُولَانِ امْتَنَعَ أَنْ تَرْفَعَهُمَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْفَعُ فَاعِلَيْنِ إِلَّا
بِحَرْفِ عَطْفٍ، وَامْتَنَعَ أَنْ تَنْصِبَهُمَا لِخُلُوعِ الْكَلَامِ مِنْ مَرْفُوعٍ، وَهُوَ خِلَافُ وَضْعِهِمْ،
فَتَعَيَّنَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ الْآخَرِ، فَكَانَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ أَوَّلَى تَنْبِيْهِهَا عَلَى قُوَّتِهَا،
بِخِلَافِ "مَا" الْحِجَازِيَّةِ؛ أَوْ لَا تَرَاهَا يُفَصَّلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، بِخِلَافِ
"مَا"، وَأَنَّهَا عَامِلَةٌ إِجْمَاعاً، وَ"مَا" فِيهَا خِلَافٌ. هَذَا تَعْلِيلُ الْخَوَازِمِيِّ فِي "التَّخْمِيرِ" (1).
وقيل: لَمَّا كَانَ عَمَلُهَا فَرَعًا عَلَى الْفِعْلِ، جُعِلَ كَعَمَلِهِ الْفَرَعِيُّ، وَهُوَ تَقْدِيمُ
الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ.

وَمَعْنَى "إِنَّ"، وَ"أَنَّ" التَّوَكِيدُ، تَقُولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فَإِذَا أَكَّدْتَهُ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا
قَائِمٌ)، وَصَارَ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ).
وَ"كَأَنَّ" لِلتَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: (كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدَ). وَقَالَ الرَّجَاجِيُّ (2): تَكُونُ
لِلشَّكِّ، كَقَوْلِكَ: (كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

(1) التخمير 1/282.

(2) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي نسبة إلى شيخه الزجاج، أصله من "صيمرة"، نزل بغداد،
ولزم الزجاج حتى برع في النحو، ثم سكن طبرية، وأملى وحديث بدمشق عن الزجاج، وأملى عن الزجاج
والأخفش الصغير وابن الأنباري وابن دريد وغيرهم. صنف "الجمال" في مكة على طهارة، وكان إذا فرغ من
باب طاف بالحرم سبعاً. له مصنفات كثيرة، منها: الجمل، واللامات، والأمالى. توفي في طبرية سنة تسع وثلاثين
وثلاثمئة على خلاف. (انظر ترجمته في البلغة 131، وفيات الأعيان 3/136، والبلغة 2/77).

وقال البستي⁽¹⁾: تَكُونُ لِلتَّحْقِيقِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[البسيط]

[47] كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مُتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ دَوْجُودًا⁽²⁾
المعنى: أَلَّهُ عَلَى ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

و"لكن" [ظ11] للاستدراك، وَحَقُّهَا أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةٌ، وَالْأُخْرَى مَنفِيَّةٌ. وَيَتَوَارَدُ التَّفْيُّ وَالْإثْبَاتُ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا لَمْ يَقُمْ)، وَ(مَا قَامَ جَعْفَرٌ لَكِنْ زَيْدًا قَامَ). وَغَيْرُ جَائِزٍ: (مَا قَامَ خَالِدٌ لَكِنْ زَيْدًا تَحَدَّثَ) لَمَّا ذَكَرْنَا.

وهي مُفْرَدَةٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ تَمْسُكًا بِالْأَصَالَةِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَا" وَ"الْكَافِ"، وَ"إِنْ"، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَكُسِرَتِ الْكَافُ⁽³⁾. وَهَذَا ادِّعَاءٌ لَا يَنْهَضُ بِهِ صَاحِبُهُ، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ يَعِيشَ الْحَلَبِيُّ لِعُذْمِ التَّظْيِيرِ وَنُدْرَةِ الْبِنَاءِ⁽⁴⁾.

وَمَعْنَى "لَيْتَ" التَّمَنِّي، وَمَعْنَى "لَعَلَّ" التَّرَجُّي. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ أَجَبْتُ: التَّرَجُّي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمُمْكِنِ⁽⁵⁾، وَالتَّمَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلِلْمُسْتَحِيلِ، كَقَوْلِكَ: (لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ)،

(1) هو الخارازنجي البستي، أبو حامد محمد بن أحمد، إمام الأدب في خراسان في عصره، دخل بغداد، ولقي الزجاج وغيره، وكان الزجاج يفضلّه ويقدمه على غيره. صنفَ تكملة كتاب العين، وشرح أبيات أدب الكاتب، وغيرهما. مات في رجب سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. (انظر ترجمته في معجم الأدباء 603/1).

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 100، برواية:

كَأَنِّي يَوْمَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي ذُو بَغْيَةٍ يَتَفِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

وهو من شواهد الاحتساب 155/2، والخصائص 170/3، شرح ابن عيش 77/4، والدرر المصونة 697/8، ومعنى الليب 483، واللباب في علوم الكتاب 298/15.

(3) المسألة خلافية في اللباب 206/1، وشرح ابن عيش 79/8.

(4) شرح المفصل لابن عيش 79/8.

(5) في ك: (لا يكون للممكن) والصواب ما أثبتناه.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوَدُّكَ لِيَتَنِيَ لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان ٢٨].

ولا يجوزُ تقدُّمُ أَحْبَابِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا لِمَا ذُكِرَ. نَعَمْ، إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا^(١) جَارَ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا)، و(إِنَّ عِنْدَكَ عَمْرًا)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَتَسَعُّ فِيهِمَا، أَلَا تَرَاهُمَا يُفَصِّلُ بِهِمَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وَاللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ مُخْتَصَّةٌ بِـ"إِنَّ" عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ تَلِيَهَا "أَنَّ" أَوْ بِالْعَكْسِ^(٢)؛ لِاجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُتَّفَقِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ مُبَايِنٌ لِمَوْضِعِ الْحُرُوفِ، فَأُخِّرَتْ اللَّامُ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي، وَكَانَتْ أَوَّلَى بِذَلِكَ لِعَدَمِ عَمَلِهَا. وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل ١٨]،

وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ [النحل ١٢] لِمُضَارَعَتِهِ الْاسْمَ^(٣)، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَامٌ) لِعَدَمِهَا. وَعَلَى اسْمِهَا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة 248]^(٤). وَعَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ الْمَقْدَّمِ، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر ٧٢]، وَلَا يَجُوزُ: (إِنَّ زَيْدًا أَكَلٌ لَطَعَامَكَ).

(١) فِي النسخ الثلاث (أَوْ مَجْرُورًا)، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبَتَا.

(٢) نُسِبَ إِلَى الْمَبْدُودِ إِجَازَةُ دُخُولِ اللَّامِ فِي خَيْرِ "أَنَّ" مُسْتَدًّا إِلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ"، انظر شرح ابن عقيل 1/367، وَمَعْنَى اللَّيِّيبِ 307، وَالْمَع 1/506.

(٣) سَقَطَ مِنْ ك: (الاسم).

(٤) وَاَنْظُرْ آلَ عِمْرَانَ 49، وَهُودَ 103، وَالْحَجَرَ 77، وَالنَّحْلَ 11، 13، 65، 67، 69، وَالشُّعْرَاءَ 8، 67، 103، 121، 139، 158، 174، 190، وَالنَّمْلَ 52، وَالْعَنَكِبُوتَ 44، وَسَبَأَ 9.

واعلم أن المكسورة وما بعدها في موضع الجملة، والمفتوحة وما بعدها في موضع المفرد، ومواضعهما^(١) ثلاثة:

- الأول: موضع لا يقع فيه إلا المكسورة، وذلك خمسة أقسام غالباً:
منها الابتداء، قال الله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء ١٠١].
ومنها دخول اللام، كقوله:

﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ﴾
[العدايات ٩، ١٠، ١١].

ومنها وقوعها بعد القول المجرد من معنى الظن، قال تعالى:

﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم ٤].

ومنها جواب اليمين، قال تعالى:

﴿لَعَنَكَ إِتْمَمَ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْهَدُونَ﴾ [الحجر ٧٢].

ومنها وقوعها صلة، قال تعالى:

﴿وَأَنبِئْتُهُ مِنَّا الْكُتُورِ مَا إِن مَفَاحِهِ، لَنَسُوا بِالْعَصْبَةِ﴾ [القصص ٧٦].

- والثاني: مقابله، وهو ما اختص بالمفرد، ويكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوراً، كقولك: (بلغني أن زيداً منطلقاً)، و(عرفت أن زيداً منطلقاً)، و(عجبت من أن زيداً منطلقاً).

- الثالث: أن تحتملهما، كقولك: (عندي ألك فقية وألك أديب)، فيجوز في الثانية الكسر؛ لعطف على جملة^(٢)، والفتح لعطف مفرد على مفرد، وقرئ:

(١) في ك: (مواضعها).

(٢) قوله: (على جملة) من ك و س، وليس في الأصل.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال ١٩] بِهِمَا^(١).

وهنا تنبيه: وهو أن شيخنا الثقة^(٢) أخبرني عن الأندلسي^(٣)، صاحب أبي علي^(٤) "الله يفتح" إن "بعد" حيث، كقولك: (جلست حيث أتت جلست)، وإن كانت تُضاف إلى الجمل^(٥)؛ لأن الجملة واقعة موقع المفرد، ونائبة عنه، ولذلك فُحِتَ بعد "مذ"، كقولك: (ما رأيته مذ أن الله خلقني)؛ لأن التقدير: "مذ زمن أن الله خلقني". والمختار عند أكثرين الكسر بعدها - أعني "حيث" - اعتباراً للجملة، وهذا القائل اعتبر اللفظ، وذاك [12] اعتبر المعنى، وكلاهما جيد، فلم يبق إلا اتباع اعتبار الواضع. فاعرفه.

وهي مشتركة في جواز العطف بالنصب على الاسم، قبل الخبر وبعده، وبالرفع إذا عطف على الضمير في الخبر بعد تأكيده، أو على أنه مبتدأ، والخبر محذوف.

وتنفرد "إن" بجواز العطف بالرفع على موضع اسمها بعد الخبر عند البصريين، ومطلقاً عند الكوفيين، والفرأء إن ظهر فيه الإعراب فكلاً أول، وإلا فكاً ثانياً^(٦)، والتشثيل ظاهر.

(1) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالفتح، والباقرن بالكسر. (الحجة للفارسي 128/4، وحجة القراءات 310).

(2) هو الشيخ سعد الدين الجذامي الأندلسي، وقد سبق التعريف به.

(3) هو علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر علم الدين اللوزي، نسبة إلى "لوزة" بلدة في الأندلس، مقرئ، عالم، شيخ القراء في الشام، غمر، وشرح الشاطبية، والمفصل، والجزولية، وغيرها، ولد سنة خمس وسبعين وخمسة، وتوفي سنة إحدى وستين وستمئة. (انظر ترجمته في شذرات الذهب 307/5، ونفع الطيب 50/2).

(4) هو الشلوين، والله أعلم؛ إذ عاش في الفترة نفسها، وتوفي سنة خمس وأربعين وستمئة.

(5) في ك: (الجملة).

(6) انظر المسألة الخلافية في التبيين 341، والإنصاف 185، وشرح الكافية الشافية 512/1،

والارتشاف 1288/3، وشرح الرضي 355/4، واتلاف التصرة 167، والتصريح 70/2-72.

[لا النافية للجنس]

وَتَشْبَهُ "لا" بـ "إنَّ" فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا، كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلَ أَفْضَلَ مِنْكَ)؛ لِأَنَّ كِلَاهُمَا يُتَلَقَّى ⁽¹⁾ بِهِ الْقَسَمُ، وَيَقَعُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَيُنَاقِضُ الْآخَرَ. وَقَدْ لَمَحَ وَاضِعُ اللَّغَةِ ذَلِكَ. وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا ⁽²⁾، فَالْأَشْهُرُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَفِيهِ وَجُوهٌ:

قِيلَ: وَقَعَ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى "مَنْ" الدَّالَّةُ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِسَائِلٍ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟) فَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ: (لا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)، فَحُذِفَتْ لَذِكْرِهَا فِي السُّؤَالِ، وَتَضَمَّنَ الْاسْمُ مَعْنَاهَا فُتُبِي.

وَيُشْكَلُ ذَلِكَ بِالْمُمَيِّزِ الَّذِي تُقَدَّرُ مَعَهُ "مَنْ" فَإِنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ، وَالْجَوَابُ: أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْبِنَاءَ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ فَالسُّؤَالُ سَاقِطٌ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ فَهُوَ كَمَا قِيلَ فِي الْاعْتِذَارِ عَنْ بِنَاءِ الْمُتَنَّى وَالظَّرْفِ. وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقِيلَ: رُكِبَتْ "لا" مَعَ اسْمِهَا، وَالتَّرْكِيْبُ مُوجِبٌ لِلْبِنَاءِ، وَقِيلَ: بَلْ ذَلِكَ لِشَبْهِهِ بِإِلَامِ الاسْتِغْرَاقِ، وَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ لَعْرُوضِ الْبِنَاءِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً لِأَجْلِ التَّرْكِيْبِ.

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ ⁽³⁾ وَالسِّيَرَاْفِيُّ ⁽⁴⁾ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ ⁽⁵⁾، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيَبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: هَذَا بَابُ النَّفْيِ بِـ "لا"، وَ"لا" تَعْمَلُ فِي مَا بَعْدَهَا، فَتَنْصِبُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ⁽⁶⁾.

(1) فِي ك: (يَتَلَقَّى).

(2) انظر الخلاف مفصلاً في الإنصاف 366/1، وأسرار العريضة 223-224، وشرح الجمل لابن عصفور 271/1، واللباب 227/1-229، والحصول 603.

(3) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّرِيِّ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ وَالِدِينِ، أَخَذَ الْأَدَبَ عَنِ الْمُرِّدِ وَتَعَلَّبَ، بِصَرِيِّ الْمَذْهَبِ، أَخَذَ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، وَالزَّجَّاجِيُّ، وَالسِّيَرَاْفِيُّ. لَهُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ، وَالْأَمَالِيُّ، وَغَيْرُهَا، تَوَفِيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِئَةً. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 183، وإنباه الرواة 159/1، والبغية 413/1).

(4) فِي ك: (السِّيَرَاْفِيُّ وَالزَّجَّاجُ).

(5) هُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، وَتَابِعُهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ مِنْهُمْ الْجَرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمُرِّدُ وَالزَّجَّاجُ وَالسِّيَرَاْفِيُّ. انظر المسألة في الإنصاف 366/1، وأسرار العريضة 223-224، وشرح الجمل لابن عصفور 271/1، واللباب 227/1-229، وشرح التسهيل 58/2، وشرح الرضي 155/2، ومغني اللبيب 314، والمغني لابن فلاح 243/3، والارتشاف 1296/3، والمساعد 342/1، والجنى الداني 291.

(6) سَيَبَوَيْهِ 274/2.

وإِذَا تَرَكْتَ لثَلَاثَةَ أَوْجُهُ:

- الأول: أَنَّهُ ⁽¹⁾ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا جَرْتًا مَجْرَى الْمَرْكَبِ؛ فَحُذِفَ

التَّنْوِينُ لِدَلَالَةٍ.

- الثاني: أَنَّ "لَا" ضَعِيفَةٌ؛ لِأَنَّهَا فَرْعُ "إِنْ"، الَّتِي هِيَ فَرْعُ "كَانَ"، الَّتِي هِيَ فَرْعُ

الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ، فَلَمْ يُنَوَّنْ اسْمُهَا.

- الثالث: أَنَّهُ لَوْ نَوَّنَ لَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، كَقَوْلِكَ: (وَعَدْتَنِي

بِدَرَاهِمٍ وَدِينَارٍ فَلَا دَرَاهِمًا وَدِينَارًا)، تُرِيدُ: فَلَا أُعْطِيْتَنِي، فَحُذِفَ التَّنْوِينُ رَفْعًا لِدَلَالَةٍ.

وَعَكْسُهُ تَنْوِينُ "عُدُوَّةٍ" فِي قَوْلِكَ: "لَدُنْ عُدُوَّةٍ"؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا نَصَبُوا بِـ "لَدُنْ" تَشْبِيهًا لَهَا بِـ "ضَارِبٍ"، فَلَوْ لَمْ يُنَوَّنُوا لَمْ يَعْلَمُوا هُوَ ⁽²⁾ مَنْصُوبٌ أَمْ مَجْرُورٌ، فَاعْرِفْهُ.

وَأَنَّ كَانَ مُضَافًا كَقَوْلِكَ: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا)، أَوْ مُشَابِهًا لَهُ، كَقَوْلِكَ: (لَا

ضَارِبًا زَيْدًا فِي الدَّارِ)، فَهُوَ مُعْرَبٌ. وَيُشْتَقَّى وَيُجْمَعُ بِالتَّوْنِ، كَقَوْلِكَ: (لَا غُلَامِينَ لَكَ)، وَ(لَا مُسْلِمِينَ فِي الْبَلَدِ).

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ أَثَبِّتِ التَّوْنَ وَحَذَفْتُ التَّنْوِينَ؟ أَجَبْتُ: التَّوْنُ قُوَّةٌ بِتَحْرِيكِهَا،

وَالْتَّنْوِينُ ضَعِيفٌ بِسُكُونِهِ؛ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ "جَدُولٌ"

و"جَدِيلٌ" وَ"جَدْيُولٌ"، وَلَا يَجُوزُ فِي "عَجُوزٍ" إِلَّا "عَجِيزٌ" بِالْقَلْبِ فَقَطْ، وَالْفَرْقُ مَا

(1) فِي لِكَ: (إِذَا).

(2) فِي الْأَصْلِ: (أَنَّهُ).

ذَكَرْنَا مِنْ قُوَّةِ الْمُتَحَرِّكِ وَضَعْفِ السَّاكِنِ. وَكَذَلِكَ قَلَبُوا الْوَاوَ يَاءَ فِي "مِيقَاتٍ"، وَلَمْ يَقْلَبُوهَا فِي "عَوَضٍ".

نَعَمْ، فِيهِمَا خِلَافٌ، فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيِّوِيهِ⁽¹⁾ بِنَاؤُهُمَا لِقِيَامِ الْمُقْتَضِي لَهُ. وَمَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ⁽²⁾ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُرَكَّبٌ شَطْرُهُ الثَّانِي مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعٌ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ فِي رَافِعِ الْخَبَرِ، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ⁽³⁾، وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽⁴⁾ إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بـ"لَا"، كَمَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بـ"إِنْ"، فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَنْ لَا يَظْهَرُ أَثَرُ الْفَرْعِيَّةِ، أَجَبْتُ: قَدْ ظَهَرَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ؛ وَهُوَ اخْتِصَاصُ عَمَلِهَا فِي التَّكْرَارِ، وَعَدَمِ جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا.

وَذَهَبَ سَيِّوِيهِ⁽⁵⁾ إِلَى أَنَّ "لَا" مَعَ اسْمِهَا فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ هُوَ الْخَبَرُ، وَهَذَا بَيِّنٌ.

[لَا الْعَامِلَةُ عَمَلُ لَيْسَ]

وَتَشْبَهُ "لَا" أَيْضًا بـ"لَيْسَ"، فَتَرْفَعُ وَتَنْصِبُ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّكْرَارِ [ظ12]، كَقَوْلِكَ: (لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)؛ حَمَلًا لِأَقْلَلِ الْوَجْهَيْنِ عَلَى أَكْثَرِهِمَا، وَهَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ. وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَعَارِفِ⁽⁶⁾، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

(1) سيبويه 2/281، وانظر الأصول 1/383.

(2) المقتضب 4/366، وانظر الأصول 1/383.

(3) انظر رأيه في اللباب 1/234، والمغني لابن فلاح 3/278، والارتشاف 3/1297.

(4) المفصل 52.

(5) سيبويه 2/275.

(6) نُسِبَ الْقَوْلُ بِعَمَلِ "لَا" فِي الْمَعَارِفِ لَابْنِ الشَّجَرِيِّ، وَابْنُ جَنِّي (أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 1/432، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ 320). وَذَكَرَ السُّيُوطِيُّ أَنَّهُ لَابْنُ جَنِّي وَطَائِفَةُ (الهمع 1/475).

[48] وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَعٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا⁽¹⁾
وَالْتَقْدِيرُ: "لَا أَنَا مُبْتَعِيًا"، فَسَكَنَ الْبَاءَ فِي النَّصْبِ، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَطْفُ
"مُتْرَاخِيًا" عَلَيْهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي شِعْرِ الْمُتَنَبِّي⁽²⁾، وَهُوَ:
[49] إِذَا الْعَرِضُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا⁽³⁾
وَقَدْ اسْتَفْصَيْتُ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ".

[ما العاملة عمل ليس]

وَمِنْ ذَلِكَ "مَا" التَّافِيَّةُ، وَهِيَ تَعْمَلُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ؛ لِمِشَابَهَتِهَا "لَيْسَ" فِي النَّفْيِ
وَنَفْيِ الْحَالِ. وَدُخُولُ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ، فَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وَيَبْطُلُ عَمَلُهَا بِأَرْبَعَةِ
أَشْيَاءَ:

الأوّل: انْتِقَاضُ النَّفْيِ بِـ"إِلَّا"، كَقَوْلِكَ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ). وَلَا يَجُوزُ:
"قَائِمًا"، وَحَكَى ابْنُ خَرُوفٍ⁽⁴⁾ أَنَّ الْإِعْمَالَ لُغَةً قَلِيلَةٌ⁽⁵⁾.

والثاني: تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَا
قَائِمًا زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ تَصَرُّفٌ، فَلَيْسَ لـ"مَا" فِيهِ نَصِيبٌ.

(1) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه 186، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري 432/1، وشرح التسهيل لابن مالك 325/1، والمساعد لابن عقيل 282/1، والارتشاف 1209/3، ومغني اللبيب 316.

(2) هو أبو الطيب، أحد بن الحسين بن الحسن الكوفي المتني، الشاعر المشهور، قيل له ذلك لأنه ادعى النبوة في بادية السماوة، اتصل بسيف الدولة فأجزل له العطاء. قُتِلَ بالقرب من النعمانية سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. (انظر ترجمته في لسان الميزان 159/1، واللباب في تذيب الأنساب 162/3).

(3) البيت للمتنبّي في ديوانه 419/4، وقد ورد في تفسير البحر المحيط 323/1، ومغني اللبيب 316، وشرح التسهيل للمرادي 320.

(4) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، إمام النحو، محقق مدقق، مشارك في الأصول، تخرّج على ابن طاهر الخدب. له: تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل، وغيرهما. وهو من نظراء الجرولي. مات سنة تسع أو عشر وستمئة. (انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 26/22، والبيغة 203/2).

(5) انظر شرح الجمل لابن خروف 588/2، ولم يذكر أنها لغة قليلة، وانظر المحصول 648.

والثالث: تقديم المَعْمُولِ، كَقَوْلِكَ: (ما طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ)، ولا يَجُوزُ:
"أَكَلًا".

وهنا تنبيه: وهو أن هذا المَعْمُولَ لو كَانَ ظَرْفًا أو جَارًا ومَجْرورًا وتَقَدَّمَ جَارَ
الإِعْمَالِ، كَقَوْلِكَ: (ما فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا)، لِمَا سَلَفَ مِنَ اتِّسَاعِ فِيهِمَا.

والرابع: زيادة "إن"، كَقَوْلِكَ: (ما إن زَيْدٌ قَاتِمٌ)؛ وذلك لِحَصُولِ الْفَصْلِ⁽¹⁾،
وَنَقْلَ الْفَارِسِيِّ عَنِ الْمُرَدِّ جَوَازَ الإِعْمَالِ⁽²⁾.

* * * * *

(1) في الأصل (الفعل) والصواب ما أثبتناه، وهو من ك و س.

(2) انظر البغداديات للفراسي (329) نقلاً عن كتاب "الغلط" للميرد.

[الْعَامِلُ بِحَقِّ النَّيَابَةِ]

والثالث من تقسيم العامل، وهو ما يَعْمَلُ بِالْخَلْفِ والنِّيَابَةِ، وهو أربعة أقسام:
اسمٌ غيرٌ ظَرْفٍ، واسمٌ هو ظَرْفٌ، وجُمْلَةٌ، وحَرْفٌ.

[1- الأسماء العاملة من غير الظروف]

[أسماء الإشارة]

فالأوّل: أسماء الإشارة، نحو قولك: (هَذَا زَيْدٌ قائمًا)، فالعامل في قائمٍ "ذا"
لِنَيَابَتِهِ عَنْ "أَشِيرُ".

[أسماء الأفعال]

ومن ذلك أسماء الأفعال، وهي ما كان بمعنى الأمرِ والماضِي؛ ولذلك قيل:
أسماء الأفعال، لِمُوَافَقَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى. فالأوّل، نحو: "صَة" بمعنى "اسْكُتْ"،
والثاني، نحو: "أَفْ" بمعنى "تَضَجَّرْتُ"⁽¹⁾.

(1) في هذه المسألة خلاف، فالمشهور في كتب النحو أنها بمعنى المضارع (تَضَجَّرَ)، ويرى ابن إيساز هنا وفي
المحصل أن هذه الأسماء مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني، والمضارع ليس مبنيًا، قال في المحصول 754/2: "بِنَاءُهَا
إِمَّا لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ، أَوْ الْمَاضِي، فَسُ (أَفْ) إِذْنٌ بِمَعْنَى: (تَضَجَّرْتُ) ذَوْنُ (تَضَجَّرَ)، وهذا أيضًا مذهب
الرّضوي، قال في شرحه 83/2: "وكذا لا نقول: إن (أَفْ) بمعنى أَتَضَجَّرُ، و(أَوْه) بمعنى أَتَوَجَّعُ، إذ لو كانا كذلك
لأُغْرِبَا كِمَسْمَا، بل هما بمعنى: تَضَجَّرْتُ، وتَوَجَّعْتُ، الْإِنْشَائِيَّيْنِ". وانظر الخلاف في بيان معنى (أَفْ) في
الارتشاف 2297/5 فقد ذكر أنهم يفسرونها بـ(تَضَجَّرْتُ)، و(أَتَضَجَّرُ)، و(التَضَجَّرَ)، و(الضَجْرَ)، وقد رأيت
أن أَوْضَحَ ما قيل في هذا الموضوع ما ذكره ابن هطيل اليميني في العمدة، قال عن (أَفْ): "هذا مثال الَّذِي بمعنى
الماضي، لأن (أَفْ) بمعنى تَضَجَّرْتُ، وإن كَانَ قد يُفسَّرُ بالمضارع" انظر عمدة ذوي المهمم 142، وقد ذهب ابن
مالك وغيره إلى أن هذه الأسماء بمعنى المضارع، وذكر من ذلك (أَفْ)، و(أَوْه)، و(وَاهَا)، وغيرها. انظر شرح
الكافية الشافية 3/1384-1385، والمقاصد الشافية 5/498.

فإن قيل: فما فائدة التسمية، أتكثير الألفاظ أم غير ذلك؟ أجبت: بأن ابن السراج قال: المقصود من ذلك المبالغة⁽¹⁾، فإذا قلت: "أف"، فكأنك قلت: كثر تضجّري جدًا. وإذا قلت: "صه" فكأنك قلت: اسكُت سكوتًا⁽²⁾ تامًا، ولولا هذه المبالغة لم يكن في العدول عن الأفعال إليها فائدة. نعم، قال أبو الفتح في "الخصائص"⁽³⁾: الفائدة منها الاتساع أيضًا.

فإن قيل: ما الدليل على اسميتها؟ أجبت: يدل على ذلك وجوه:

— منها أن فيها ما هو على حرفين كـ "صه"، و"مه"، وليس في الأفعال ما هو على حرفين، وليس له أصل في الثلاثة.

— ومنها أن فيها ما يتوّن، كـ "صه"، و"مه"، و"يهّا"، و"هيهات".

— ومنها أن فيها ما ليس وزنه وزن الأفعال، نحو: "شتان"، و"قرقار"⁽⁴⁾،

و"نزال".

— ومنها أن الضمائر لا تتصل بأكثرها.

فإن قيل: فإذا كانت أسماء فكيف دلت على الزمان المحصل؟ أجبت: حصل ذلك لها بالثبابة، لا باسميتها المطلقة.

فإن قيل: فما الأكثر فيها هل الأمر أو الخبر؟ أجبت: بأن الأمر هو الكثير؛ وذلك لأنهم يستغنون فيه عن الفعل الصريح فيسقطونه بغير عوض، كقولك: لمن أشال⁽⁵⁾ السوط: (زيدًا)، ولمن وضع يده على ما تريد: (يذك)، تريد: "اضرب"، و"ارفع". والخبر ليس كذلك.

(1) انظر الأصول 134/2.

(2) من هنا تبدأ صفحتين في النسخة (س) تعسر فيهما القراءة عسرًا شديدًا.

(3) الخصائص 47-46/3.

(4) حكاية صوت الريح.

(5) ك: (شال).

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ بُنِيَ؟ أَجِبْتُ: لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "أَف" نَابَتْ عَنِ "أَتَضَجَّرُ"، فَيَقْدَرُ الْمُسْتَقْبَلُ. فَتَكُونُ عَلَّةُ بِنَائِهِ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ مَا أَصْلُهُ الْبِنَاءُ، وَلَأنَّ ذَلِكَ خُرُوجٌ لِلْإِسْمِ عَنْ أَصْلِهِ وَوَضْعُهُ، وَخُرُوجُ الشَّيْءِ عَلَّةٌ كَافِيَةٌ فِي الْبِنَاءِ.

وهذه الأسماء على قسمين: مُتَعَدَّةٌ وَلَازِمَةٌ.

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (رُوَيْدٌ زَيْدًا)، بِمَعْنَى "أَمْهَلُ"، قَالَ الشَّاعِرُ: [الطويل]

[50] رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَّيْنٌ⁽¹⁾

وَيُسْتَعْمَلُ مُعَرَّبًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: [13] مَصْدَرًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَمْهَلَهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق ١٧]، وَحَالًا، كَقَوْلِكَ، (سَارُوا رُوَيْدًا)؛ أَيْ مُرَوِّدِينَ. وَصِفَةً، كَقَوْلِكَ: (ضَعَهُ وَضْعًا رُوَيْدًا).

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ: وَهُوَ أَنَّهُ تَصْغِيرُ "إِرْوَادٍ"، بِحَذْفِ زَائِدَتَيْهِ، وَهُمَا الْهَمْزَةُ وَالْأَلِفُ، وَيُسَمَّى تَصْغِيرَ التَّرْنِيمِ، وَهَذَا يُبْطِلُ زَعْمَ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ⁽²⁾. وَكَذَلِكَ: "حُمَيْقٌ" تَصْغِيرُ أَحْمَقَ، وَ"كُمَيْتٌ". وَلَوْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ⁽³⁾ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ لَأَصَابَ.

(1) البيت لمالك بن خالد الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري 447/1، وابن السرياني 100/1، وهو للمعطل الهذلي في معجم ما استعجم 738/3، ونُسِبَ (الهذلي) بلا تحديد للإسم في سيبويه 243/1، والحجة للفارسي 196/1، واخحكم 492/10، وتهديب اللغة 248/10. وهو بلا نسبة في المقتضب 208/3، وإيضاح الشعر 28، والشيرازيات 548/2، ومنازل الحروف للرماني 51، وشرح ابن يعين 40/4.

(2) نُسِبَ هذا الرأي للفراء وثعلب، وقيل للكوفيين عامة، والبصريون أجازوه في غير العلم. (انظر المسألة في شرح الشافعية للرضي 283/1، وتوضيح المقاصد 1437/3، وشرح الأشموني 427/3، والهمع 392/3).

(3) يعني: العلم.

ومنه "تَيْدٌ" وهو بِمَعْنَى "أَمِهْلْ". وَبِنَاؤُهُ لِمَا ذُكِرَ؛ وَحُرُوكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ:
إِلْيَاءِ وَالدَّالِ، وَفُتِحَتْ تَخْفِيفًا. وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ: (تَيْدَكَ زَيْدًا)⁽¹⁾، فَتَحْتَمِلُ الْكَافُ
وَجْهَيْنِ⁽²⁾:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَخْفُوضَةً بِإِضَافَةِ "تَيْدٌ" إِلَيْهَا، وَ"تَيْدٌ" عَلَى هَذَا مَصْدَرٌ
بِمَرَلَةٍ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا).

- وَالْآخَرُ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلْخِطَابِ⁽³⁾.

وَالْأَقْرَبُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مِنَ "التَّوْدَةِ"، الْفَاءُ وَآوُ أُبْدِلَ مِنْهَا التَّاءُ، وَلَزِمَ عَلَى
حَدِّ "تَيْقُورٍ"⁽⁴⁾، وَ"تَوْرَاةٍ". وَالْعَيْنُ هَمْزَةٌ لَكِنْ أُبْدِلَتْ يَاءٌ؛ لِضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى
غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا قَالُوا فِي "قَرَأْتُ": "قَرَيْتُ"، وَفِي "بَدَأْتُ": "بَدَيْتُ".

ومنه: (هَاتِ الشَّيْءَ) أَيِ اعْطِنِيهِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ "هَيْتَ" وَمَعْنَاهُ. وَقَالَ
الْخَلِيلُ⁽⁵⁾: هُوَ مِنْ "آتَى"، "يُؤَاتِي"، وَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ
بِتَنْصُرْفِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

[الرجز]

لِلَّهِ مَا يُعْطَى وَمَا يُهَاتَى⁽⁶⁾

[51]

(1) هذا في لسان العرب (تيد) عن ابن كيسان، وهو للبغداديين في شرح الرضي 94/3.

(2) في ك: (تَحْتَمِلُ الْكَافُ لَوْجَهَيْنِ).

(3) تُسَبِّحُ لَابِنُ بَابِشَادٍ أَنَّ الْكَافَ حَرْفُ خِطَابٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ. وَتَقُلُّ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ اسْمُ (ضَمِيرٍ) فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَذَهَبَ الْكَسَاوِيُّ أَنَّهُ اسْمٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ. وَقِيلَ: مَحَلُّ الْكَافِ جَرٌّ بِالإِضَافَةِ، وَهُوَ
نَفْسُهُ الْخِلَافُ فِي الْكَافِ فِي (إِلَيْكَ) وَ(عَلَيْكَ)، وَنَصَرَ الرُّضِيُّ أَنَّ آرَاءَهُمْ كَانَتْ فِي الْكَافِ فِي جَمِيعِ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ.
انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ 90/3، وَالْبَابَ 460/1، وَابْنَ يَعِيشَ 75/4، وَالْمُسَاعَدَ 675/2،
وَالْأَرْتَشَافَ 2310/5، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ 1165/3، وَالْجَنِّيَ الدَّانِيَّ 93، وَالْمَعْمَ 109/3.

(4) أَصْلُهُ: وَيَقُورُ مِنَ الْوَقَارِ. التَّاجُ (وَقْر).

(5) انْظُرْ قَوْلَ الْخَلِيلِ فِي الْعَيْنِ 80/4.

(6) هَذَا شَطْرُ مِنَ الرِّجْزِ لَمْ يَحْتَزْ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْعَيْنِ 80/4، وَسَرِّ الصَّنَاعَةِ 553/2،
وَالْحَاكِمِ 377/4 بِرَوَايَةِ: "وَاللَّهُ...."، وَاللِّسَانُ (هَتَا)، وَالتَّاجُ (هَقِي).

وقولهم في المصدر "المهاتاة". ويدل على قوة هذا إلحاق الضمير له، قال تعالى:

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة ١١١] ^(١)، وفي الحديث: "هاتوا ربع عشر أموالكم" ^(٢). وليس باب هذه الأسماء لحاق الضمائر لها.

والثاني: نحو: "صه" وهو بمعنى "اسكت"، و"مه" بمعنى "اكفف"، و"إيه" بمعنى "زد".

فإن قيل: فـ "اكفف" و"زد" يتعديان، كقولك: (كف الله شره)، و(زاد الله)، وحكم الاسم في ذلك حكم الفعل المنوب عنه، فلم ذكر في قسم اللازم؟ أجبت: فعل ذلك نظراً إلى الاستعمال، ألا ترى أنه لا يقال: (مه زيدا)، ولا (إيه الحديث)، وإن كان القياس لا ياباه، فأعرفه ^(٣).

[المصدر النائب عن فعله]

ومن ذلك المصدر النائب عن الفعل، كقولك: (ضرباً زيدا)، تريد: "اضرب زيدا"، وفيه ضمير مستكن، انتقل من الفعل إليه، وهو الناصب لزيد. ويعمل أيضاً إذا كان مقدراً بـ "أن" والفعل، كقولك: (رجاؤك زيدا خيراً لك)، والتقدير: "أن ترجو زيدا خيراً لك".

فإن قيل: فلم قدر بـ "أن" دون غيرها؟ أجبت: الحروف المصدريات أربع:

— أولها: "ما"، وليست بقوة في ذلك لوجهين:

(1) وانظر الأنبياء 24، والنمل 64.

(2) انظر الحديث في البحر الرائق 230/2، والتفسير الكبير للرازي 42/6، 38/16، والبسوط للسرخسي 15/3.

(3) في معنى (مه) خلاف، هل هي بمعنى "اكفف" متعدية، أو بمعنى "انكفف" لازمة. (انظر المحصول 763).

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا قَدْ تُوَصَّلَ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (سَرَّنِي مَا أَنْتَ صَانِعٌ)،
قَالَ الشَّاعِرُ:

[الكامل]

[52] أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلَسِ⁽¹⁾

وَالْآخَرُ: أَنَّ الْأَخْفَشَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَصْدَرِيَّةٍ⁽²⁾.

— وَثَانِيَهُمَا: "أَنَّ" الْمَشْدَدَةُ، وَهَذِهِ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ، وَالْعَمَلُ هُنَا لِمَا شُبِّهَ

بِالْفِعْلِ، فَكَيْفَ تُقَدَّرُهُ بِمَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ؟!

— وَثَالِثُهَا: "كَي" وَهِيَ لِلتَّعْلِيلِ، وَلَا مَعْنَى لَهَا فِي قَوْلِكَ: (ضَرْبُكَ زَيْدًا شَدِيدًا).

وَلَمَّا بَطَلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَعَيَّنَتْ "أَنَّ"⁽³⁾.

وَهُنَا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ أَنَّ ابْنَ الدَّهَّانِ قَالَ: الْمَصْدَرُ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ، كَقَوْلِكَ:

(ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ حَسَنًا) لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بـ "أَنَّ"، لِأَنَّهَا لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَقَدْ فَرَضْنَاهُ

لِلْحَالِ، بَلْ تُقَدَّرُهُ هُنَا بـ "مَا"؛ لِأَنَّ "مَا" لِلْحَالِ. قَالَ ابْنُ الْحَبَّازِ الْمُوَصِّلِيُّ: وَهَذَا لَا

يُجْدِي عَلَيْهِ نَفْعًا؛ لِأَنَّ "مَا" لِلْحَالِ إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً، فَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنَّ "مَا" لِلْحَالِ إِذَا

كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً⁽⁴⁾. وَأَقُولُ: الْغَرَضُ [ظ13] أَنَّ يُقَدَّرَ الْمَصْدَرُ الْعَامِلُ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ

لَا يُنَاقِضُ حَالِيَّتَهُ، كَمُنَاقِضَةٍ⁽⁵⁾ "أَنَّ". وَ"مَا" غَيْرُ مُنَاقِضَةٍ، لَكِنْ قَوْلُهُ: إِنَّ "مَا"

الْمَصْدَرِيَّةُ لِلْحَالِ عَجَبٌ.

وَيَعْمَلُ مُنَوَّنًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) البيت للمرّار الأسدي، وهو من شواهد سيويه 139/2، والمقتضب 54/2، ومنازل الحروف للرمّاني 38،

وجهرة اللغة 598/1، والزاهر 311/2، وتذيب اللغة 335/15، ومغني اللبيب 409، والهمع 195/2.

(2) انظر رأيه في شرح الفصل 142/8، وتوجيه اللمع 515، ومغني اللبيب 402، والهمع 316/1.

(3) هذا هو الحرف المصدري الرابع.

(4) انظر ردّ ابن الحَبَّاز على ابن الدَّهَّانِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْخَصُولِ 744.

(5) ك: (كمناقضته).

﴿أَوْ إِنْ طَعِمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلدء ١ - ١٥]، وهو الأقوى. ومُضَافًا إِمَّا إلى الفاعل، وهو الأكثر، كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي ذَقُّ الْقَصَارِ الثَّوبِ)، وإِمَّا إلى المفعول، كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي ذَقُّ الثَّوبِ الْقَصَارِ)، وإِمَّا إلى الظرف، كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا)، ومُعَرَّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وهو الأضعف، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَلَا أَعْلَمُ مَصْدَرًا مُعَرَّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مُعْمَلًا فِي التَّزْيِيلِ^(١). وَوَجْهٌ ضَعْفُهُ أَنَّهُ فِي عَمَلِهِ مُقَدَّرٌ بِـ"أَنْ" وَالْفِعْلِ، وَإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ تَعَدَّرَ تَقْدِيرُهُ بِهَا؛ لَامِتَانِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْحَرْفِ، قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ لَا يُقَدَّرُ انْفِصَالُهَا عَنِ الْمَصْدَرِ، بَلْ يُجْعَلُ مَكَانَهُ "أَنْ" وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا كَالْجُزْءِ مِمَّا تُعَرَّفُهُ. وَهُوَ يُبْنَى عَلَى أَنَّهَا تُتَرَعَّ مِنْهُ، ثُمَّ يُقَدَّرُ الْمَصْدَرُ وَحْدَهُ بِـ"أَنْ" وَالْفِعْلِ^(٣). وَتَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى "أَنْ"، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ.

وَمِنْ خَصَائِصِهِ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنْ مَعْمُولَاتِهِ عَلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرٍ)، وَجَعَلْتَ الظَّرْفَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْمَصْدَرِ، لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُمَا^(٤) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَوْصُولِ. وَإِنْ جَعَلْتَهُمَا^(٥) مُتَعَلِّقَيْنِ بِـ"أَعْجَبَنِي" جَازَ تَقْدِيمُهُمَا^(٦)، وَإِنْ جَعَلْتَ الْأَوَّلَ لـ"أَعْجَبَنِي" وَالثَّانِي لِلْمَصْدَرِ امْتَنَعَ؛ لِحُصُولِ الْفَصْلِ بِالْأَجَنَبِيِّ، بَلِ الْعَكْسُ جَائِزٌ.

(١) الإيضاح العضدي 186.

(٢) شرح المقدمة الكافية 828/3.

(٣) هنا تنهي الصفحتان العسرتان المشار إليهما آنفاً في س.

(٤) في ك: (تقديمها).

(٥) في ك: (جعلتها).

(٦) في ك: (تقديمها).

وهُنَا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ جَارَ تَقْدِيمٍ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ،

كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[البسيط]

[53] كُلُّ مَنْ الْمَنْظَرِ الْأَعْلَى لَهُ شَبَّةٌ هَذَا وَهَذَا قَدْ الْجِسْمِ وَالتَّقَبُّ⁽¹⁾

فَقَوْلُهُ: "لَهُ" مُتَعَلِّقٌ بِـ"شَبَّةٍ"، وَالتَّقْدِيرُ: "لَهُ مُشَبَّهٌ". وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَتَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ، فَاعْرِفْهُ.

* * * * *

[2- الاسم العامل من الظروف]

وَالاسْمُ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا)⁽²⁾ فـ"قَائِمًا" نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّمْرِ الَّذِي فِي الظَّرْفِ، وَالظَّرْفُ هُوَ النَّاصِبُ، هَذَا اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي الْفَتْحِ⁽³⁾. وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَى قَوْلِهِ: "عِنْدَكَ" فِي الْأَشْهُرِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَخْفَشَ أَجَازَ التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ⁽⁴⁾. وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ هُوَ الْمُقَدَّرُ، وَامْتَنَعَ التَّقْدِيمُ لِلزُّرُومِ حَذْفِهِ، وَكَوْنِهِ غَيْرَ مَذْكُورٍ لَفْظًا.

نَعَمْ، ذَهَبَ ابْنُ بَرَهَانَ⁽⁵⁾ إِلَى إِجَازَةِ تَقْدِيمِ الْحَالِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ⁽⁶⁾، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ خَلْفَكَ) إِذَا جَعَلْتَ "فِي الدَّارِ" خَبَرَ "زَيْدٍ"،

(1) الشاهد لذي الرمة من بانيته في ديوانه 52، وانظر الييت في جهرة اللغة 374/1، وجهرة أشعار العرب 287.

(2) في س: (عندك زيد قائمًا).

(3) انظر رأيهما في المسائل المنشورة 33، واللمع 28، والمغني لابن فلاح 323/2.

(4) انظر رأي الأخفش في توجيه اللمع لابن الجباز 206، وشرح الرضي 24/2-25، وانظر شرح الأشموني 24/2.

(5) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان العكبري الأسدي، كان مضطلعًا في علوم كثيرة، من شيوخه ابن بطّة العكبري، وأبو القاسم الدقيقي، ومن تلاميذه: الخطيب التبريزي، والنقار الحميري، لم يعرف له إلا كتابان، هما: شرح اللمع، وأصول اللغة. توفي سنة ست وثمانين وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة 138، وشذرات الذهب 297/3، ومروءة الجنان 78/3).

(6) انظر شرح اللمع لابن برهان 134/1.

وَعَلَّقْتَهُ بِمَحذُوفٍ، وَجَعَلْتَ "خَلْفَكَ" مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ، مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ خَلَفَكَ فِي الدَّارِ)، وَحَسُنَ ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِلْفِظِ الظَّرْفِ، كَمَا رُوِيَ فِي بَابِ "إِنْ" حَيْثُ قِيلَ: (إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا).

وَقَالَ لِي شَيْخِي سَعْدُ الْمَغْرِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا تَعَلَّقَ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِمَحذُوفٍ عَمِلَ فِي الْحَالِ، وَالظَّرْفَيْنِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالتَّمْيِيزُ عَلَى ضَعْفٍ.

فَالْحَالُ سَبَقَ.

وَالظَّرْفُ الزَّمَانِي⁽¹⁾، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ الْيَوْمَ). وَالْمَكَانِيُّ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ خَلْفَكَ).

وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ).

وَالْمَفْعُولُ لَهُ، كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

[الكامل]

[54] فِي الْخَدِّ أَنْ عَزَمَ الْخَلِيطُ رَحِيلًا مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الْخُدُودُ مُحُولًا⁽²⁾

فـ"مَطَرٌ" مُبْتَدَأٌ، وَ"فِي الْخَدِّ" خَبَرٌ، وَ"أَنْ" وَمَعْمُولُهَا مَصْدَرٌ، هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ،

وَالْمَعْنَى فِي الْخَدِّ مَطَرٌ؛ لِعَزَمِ الْخَلِيطِ عَلَى الرَّحِيلِ. وَهَذَا تَمَثِيلٌ لَا شَاهِدَ.

وَالتَّمْيِيزُ [14] كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا). ذَهَبَ بَعْضُهُمْ فِيمَا نَقَلَهُ

ابْنُ الدَّهَّانِ إِلَى أَنْ نَاصَبَهُ الظَّرْفُ⁽³⁾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِجْمَاعًا، فَكَذَلِكَ فِي

هَذَا، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمِثَالَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

* * * * *

(1) فِي ك: (وَالزَّمَانِي).

(2) الْبَيْتُ لِأَبِي الطَّيِّبِ فِي دِيْوَانِهِ 349/3، وَهُوَ فِي الْمَثَلِ السَّائِرِ 366/1، وَالْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ 388/1.

(3) انْظُرْ كَلَامَ ابْنِ الدَّهَّانِ فِي الْغَصُولِ 473/1.

[3- الجملة العاملة بالنيابة]

والجملة كقولك: (هو زيدٌ معروفًا)، كقول الشاعر: [البسيط]

[55] أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسيي فهل بداراةٍ يا للناسِ من عارٍ⁽¹⁾
 كذا قال ابنُ برِّي المصري⁽²⁾ في أماليه وفيه تسمُّحٌ؛ وذلك لأنَّ هذا القسمَ
 يُسمَّى الحالَ المؤكَّدة، وناصبُها فعلٌ مُقدَّر⁽³⁾، وهو "أحقُّه". ويَجِبُ حذفُها؛ لأنَّ في
 الجملة إشعارًا به.

* * * * *

[4- الحرف العامل بالنيابة]

والحرف كقولك: (ها قائمًا ذا زيدٍ). ألا تَرى أنَّ العاملَ في الحالِ "ها"
 لنيابته عن "أئبته".

وكذلك حرفُ النداء، كقولك: (يا عبدَ الله) و(يا طالعًا جبارًا)؛ لأنَّه تابَ عن
 "أنادي"، وقيل: العاملُ الفعلُ المُقدَّر، وقيل: هو اسمُ فعلٍ، نقله العبدِيُّ عن الفارسيِّ.

* * * * *

(1) البيت لسالم بن دارة اليربوعي؛ وهو من شواهد سيويه 79/2، والخصائص 268/2، 60/3،
 والحكم 311/9، والخرر الوجيز 179/1، 398، واللباب للعكبري 288/1، وشرح الكافية الشافية 756/2،
 وشرح الرضي 50/2، وتفسير البحر المحيط 393/2، وشرح شذور الذهب 316، وشرح ابن عقيل 277/2،
 والمجمع 318/2.

(2) هو عبد الله ابن برِّي بن عبد الجبار بن برِّي، اللغوي الإمام، شيخ النحويين في مصر، كان قيميًا في النحو
 واللغة والشواهد، قرأ على الجزولي، وأجاز لأهل عصره، كان يُشرف على ديوان الإنشاء بمصر، صنَّف اللباب
 في الرد على ابن الخشاب، والخواشي على الصحاح، والأمالي، وشرح أبيات الإيضاح، وغيرها. توفي سنة اثنين
 وخمسين وخمسة. (انظر ترجمته في البلغة 121، ومعجم الأدباء 448/3، والبلغة 34/2).

(3) في ك: (مضمر).

[العواملُ المعنويّةُ]

والمعنويُّ ضربان:

الأوّل: رافعُ المبتدأ والخبر، وهو الابتداء، ومعناه كونُ الاسمِ أولاً مُقتَضياً ثانياً، كذا قال الجزولي⁽¹⁾، وقال عبدُ القاهر نقلاً عن شيخه⁽²⁾: هو مجموعُ تعريّة وإسناد⁽³⁾. وقال بعضُ المتأخّرين⁽⁴⁾: الأوّلُ أحسن؛ لأنَّ وصفه⁽⁵⁾ وجوديان بخلاف الثاني؛ فإنَّ أوّلَ وصفه عَدَميٌّ، والآخرُ وجوديٌّ.

والثاني: رافعُ المضارع، وهو وقوعه موقعَ الاسمِ، كقولك: (مررتُ برجلٍ يضربُ)، ألا تراه وقعَ موقعَ "ضاربٍ" ونابَ عنه، فذلك الوقوعُ هو رافعه. وسواءُ نابَ عن مجرورٍ كما ذُكِرَ، أو عن مرفوعٍ، كقولك: (زيدٌ يضربُ)، أو عن منصوبٍ كقولك: (رأيتُ رجلاً يضربُ).

فإن قيل: يبطلُ بالماضي، كقولك: (زيدٌ ضربَ)، فإنه وقعَ موقعَ الاسمِ ولم يُرفع، أجبتُ من وجهين:

- أحدهما: أنَّ العبدِيَّ نصُّ على أنَّ الماضي نابٌ عن المضارع لاشتراكهما في الفعلية، والمضارعُ نابٌ عن الاسمِ لما بينهما من المضارعة؛ وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقعَ الاسمِ.

(1) انظر المقدمة الجزولية 93. والظاهر أن رأي الجزولي هذا ذكره ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة 345.
(2) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، أبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي. توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمئة. (انظر بغية الوعاة 94/1).

(3) المقتصد 256/1-257.

(4) هم بعض المغاربة، كذا في المحصول 559/1.

(5) في ك: (وصفه).

- والآخر: أن الوقوع إنما يؤثر بعد حصول المشابهة الموجبة لمجموع الإعراب، والماضي لم يشابه الاسم، فامتنع تأثير الوقوع لانتفاء شرطه.

وقال الفراء: رافعه خلوة من التاصب والجازم⁽¹⁾.

فإن قيل: هذا عديم، أجبت: بأن عوامل التحولات أمارات. وقد تكون الأمانة عديمًا، كما يكون الوجود كذلك. وأيضًا فقد قال البصريون بذلك في المبتدأ.

وأفسده بعضهم بأن ذلك يقتضي تقدم المنصوب والمجرور على المرفوع. وهو مقدّم عليهما، وهو غير لازم؛ لأن الخلو لا يقتضي أنهما كانا موجودين، ثم عديمًا.

وأيضًا فإنه لازم للبصريين في المبتدأ، واختاره ابن الحاجب، وقال: إنه أقرب إلى المتعلم من الأول؛ إذ ترد عليه اعتراضات مشككة، وتحتاج إلى جواب عنها، مثل قولهم: (كاذب زيد يقوم)، و(أوشك يجيء)، وأشباهها. وإذا عرفت بتجرده وضح، ولم يرد عليه إشكال، انتهى كلامه⁽²⁾. والجواب: أن الأصل أن يكون خبر "كاذب"

وأخواتها اسمًا، لكن هجر ذلك لما تقدم. والأصول ثراعى، وإن عارض في بعض الأحوال ما يوجب الغدول عنها، ألا ترى أن المجرور فضلة مستغنى عنها، وهو محتاج إليه في قولك: (زيد عمرو منطلق في أمره)، وكذلك المنصوب بعد المرفوع. ثم هو مقدم عليه وجوبًا في قولك: (إن زيدا قائم).

وقال بعضهم يفسد بقولك: "زيد سيقوم"، و"سوف يقوم"، و"قد يقوم"، وامتناع وقوع الاسم بعد هذه الأحرف⁽³⁾. والجواب أن هذه الحروف تجري من

(1) انظر رأي الفراء في الباب 25/2، وعلل النحو 188، وشرح الرضي 27/4، والجمع 591/1. وهو مذهب الأكثرين من الكوفيين في الأنصاف 551.

(2) شرح المقدمة الكافية 866/3.

(3) هو اختيار ابن مالك. (شرح الكافية الشافية 1519/3)، وانظر المحصول 216.

الفعل مَجْرَى أَحَدِ حُرُوفِهِ⁽¹⁾؛ ولذا لم تَعْمَلْ فِيهِ [ظ14] وإن اِخْتَصَّتْ بِهِ، فَيُقَدَّرُ
 الفعلُ مَعَهَا واقِعًا مَوْقِعَ الاسمِ؛ لأنَّ الفعلَ وَحْدَهُ ذُوْنُهَا واقِعٌ مَوْقِعُهُ، وهذا يَبِينُ.
 وزَادَ الْأَخْفَشُ عَامِلًا ثَالِثًا مَعْنَوِيًّا وَهُوَ عَامِلُ الصِّفَةِ⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ قَالَ
 : عَامِلُهَا كَوْنُهَا تَابِعَةٌ لِمَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ. وَسَيَبُويهِ يَرَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا
 هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ⁽³⁾، وَهُوَ الْأَجُودُ.

* * * * *

(1) هذا جواب يُنسَب لابن عصفور. (المقرب 337)، وانظر المصطلح 216.
 (2) انظر رأي الأخفش في هذا العامل المعنوي في توجيه اللمع 266، وشرح الرضي 279/2.
 (3) انظر رأي سيبويه في الكتاب 421/1-422.

المَقْدَمَةُ الثَّالِثَةُ

فِي الْمَعْمُولَاتِ

[أقسامها]

وهي تنقسم قسمين: أحدهما الأسماء، والآخر الأفعال المضارعة.
فالأول: مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة:

[المرفوعات]

فالمرفوعة: أصلي وفعلي.

[الفاعل]

فالأصلي الفاعل عند الأكثرين⁽¹⁾، وحده: ما أسند الفعل التام بالأصالة، أو شبهه إليه، مقدماً عليه، وفيه قيود:
فـ"التام" احتراز من "كان وأخواتها"، فإنها ناقصة، ومرفوعة لا يسمي فاعلاً.

و"بالأصالة" احتراز من⁽²⁾ الفعل المبني للمفعول أو شبهه⁽³⁾، مما أسند إليه شبه الفعل، كاسم الفاعل والصفة واسم الفعل.
و"مقدماً عليه" احتراز من المبتدأ، وأصله أن يلاصق فعله، ولذلك جاز:
(ضرب علامة زيد)، وامتنع: (ضرب علامة زيداً). وأجازه أبو الفتح في الخصائص⁽⁴⁾، واستدل بالسماع والقياس، فالسماع قول الشاعر:

[البسيط]

(1) في هذا خلاف، انظره في شرح ابن يعيش 73/1، وشرح الرضي 183/1، والتخمي 227/1، والجمع 359/1.

(2) سقط من ك: من قوله: "التام احتراز.... إلى هذا الموضع".

(3) ك: (أو شبهه).

(4) سبق إلى تجويز هذا الأخفش وأبو عبد الله الطوال. وانظر هذه المسألة في الخصائص 294/1، وشرح الرضي 188/1، والفاخر 216/1، وتوضيح المقاصد 597/2.

[56] جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسَيْنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجَزَى سِنِمَارٌ⁽¹⁾

وَكَذَا قَوْلُ الْآخَرِ: [الطويل]

[57] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ ابْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ⁽²⁾

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَلِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ تَقَدُّمُ الْمَفْعُولِ أَيْضًا عَلَى الْفَاعِلِ، بَلْ لَزِمَ فِي أَمَاكِنَ يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَقَدْ أُجْرِيَ مُجْرَى جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ، بِدِلَالَةِ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: "وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ"⁽³⁾؛ لِأَنَّهُ أُجْرِيَ "تَّقَهُ" عَلَى نَحْوِ "كَبَدٍ"، فَسَكَّنَتْهُ، فَالْهَاءُ وَهِيَ⁽⁴⁾ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ كَالدَّالِ مِنَ "كَبَدٍ". وَمَعَ هَذَا فَلَا مُرَّ كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَشَّابِ⁽⁵⁾ فِي "مُعْتَمَدِهِ": وَهَذَا اشْتِطَاطٌ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ فِي الْقِيَاسِ⁽⁶⁾.

وَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي مَوَاضِعَ:

- مِنْهَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا لِحَوْ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا).

(1) يُنسَبُ الْبَيْتُ لِلشَّاعِرِ سُلَيْطِ بْنِ سَعْدٍ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَغَانِي 138/2، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ 516/2، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ 587/2، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ 109/2، وَالذَّرُّ الْمَصُونُ 96/2، وَالتَّاجُ (سَم).

(2) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذِّيَابِيِّ فِي دِيْوَانِهِ 191، بِرَوَايَةٍ:

جَزَى اللَّهُ عَبَسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْخَصَائِصِ 294/1، وَالْحُلُلِ 91، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 188/1، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ 108/2، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ 175، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ 125/2، وَالْخَزَانَةُ 273/1.

(3) الْآيَةُ فِي سُورَةِ التَّوْرَةِ 52، وَالْقِرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ قِرَاءَةُ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ. (انْظُرْ حُجَّةَ الْقِرَاءَاتِ 503، وَالسَّبْعَةَ لَابْنِ مَجَاهِدٍ 458).

(4) لَيْسَ فِي لِكَ: (وَهِيَ).

(5) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَصْرِ، كَانَ عَلَامَةً عَصْرِهِ فِي عِدَدٍ مِنَ الْعُلُومِ، فَاقَ أَهْلَ زَمَانِهِ فِي عِلْمِ اللِّسَانِ. أَخَذَ عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ وَالْجَوَالِيقِيِّ. وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ: شَرْحُ اللَّمْعِ (إِلَى بَابِ الْبَدَلِ)، فِي ثَلَاثَةِ أَسْفَارٍ كِبَارٍ، وَكِتَابُ الْمُرْتَجَلِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ، وَالزَّوْدُ عَلَى ابْنِ بَابِشَاذٍ فِي شَرْحِ جَهْلِ الزَّجَّاجِيِّ، وَلَهُ كِتَابُ الْمُعْتَمَدِ. تَوَلَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَخَمْسَمِئَةٍ. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْبَلْغَةِ 102، وَالْبَغِيَّةِ 29/2).

(6) انْظُرْ قَوْلَهُ فِي الْخَصُولِ لَابْنِ إِيَّازٍ 310/1.

- ومنها انتفاء الإعراب والقرينة، نحو: (أكرم موسى عيسى)، فلو وجدت القرينة المعنوية أو اللفظية جاز التصرف، فالمعنوية كقولك: (أكل الباقي يحيى)، واللفظية: (أكرم موسى الكريم عيسى).

- ومنها قصد الحصر في المفعولية، كقولك: (ما أكرم زيداً إلا عمراً).
وعكسه في مواضع:

- منها أن يكون المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل ليس كذلك، نحو: (أكرمني زيداً).

وهنا تنبيه: وهو أنه لو كان الفاعل مضمراً متصلاً لما وجب تقدم المفعول عليه، نحو: (أكرمته). وهذا يدل على إجراء الفاعل⁽¹⁾ عندهم مجرى الجزء من الفعل.

- ومنها أن يتصل بالفاعل ضمير راجع إلى المفعول، كقوله تعالى:

﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة ١٢٤]، و﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام ١٥٨]. وهذا⁽²⁾ يقوي قول أبي الفتح، وذلك لأنه - أعني الفاعل - حيث اتصل بضمير المفعول أوجب له التقديم لفظاً هنا؛ وكذلك أوجب له في المسألة التقديم تقديرًا. وإذا قدر تقديمه لم يتقدم المضمرة على المظهر لفظاً أو تقديرًا، وهو الممنوع منه.
- ومنها حصر الفاعلية، كقولك: (ما أكرم زيداً إلا عمرو). وفيه نظر، بـ عليه عبد القاهر⁽³⁾.

فإن كان الفاعل مؤنثاً فلا يخلو من أن يكون حقيقياً أو غير حقيقياً.

(1) في ك: (الفعل).

(2) ليس في الأصل: (هذا).

(3) انظر المقتصد 331.

فَالأَوَّلُ هُوَ مَا كَانَ بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، نَحْوُ: "امْرَأَةٍ"، و"ثَاقَةٍ"، وَهَذَا يَلْحَقُ فِعْلُهُ⁽¹⁾ الثَّاءُ غَالِبًا؛ إِنْ كَانَ مَاضِيًّا فِي آخِرِهِ، نَحْوُ: (قَامَتِ هِنْدُ)، وَفِي أَوَّلِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ: (تَقُومُ هِنْدُ).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ إِحَاقِهَا؟ أَجِبْتُ: الدَّلَالَةُ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ، وَلَوْلَاهَا لَوَقَعَ لَبْسٌ؛ [و15] لِأَنَّهُمْ قَدْ سَمَوْا رَجُلًا بِـ"هِنْدٍ"، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الطويل]

[58] تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ مَالِكٍ⁽²⁾

وَسَمَّوْا امْرَأَةً بِـ"جَعْفَرٍ"، أَنْشَدَ الْمُبَرِّدُ فِي "الكَامِلِ": [الرجز]

[59] يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنْ أَلْكُ دَحْدَاحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ⁽³⁾

فَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ جَازٌ حَذَفُهَا، كَقَوْلِكَ: (قَامَ الْيَوْمَ هِنْدُ)، وَحَكَى سِيبَوِيه: (حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً)، قَالَ: وَطَوَّلُ الْكَلَامِ صَارَ كَالْعَوَاضِ مِنْهَا⁽⁴⁾؛ يَعْنِي أَنَّ الطَّوْلَ هُوَ الْمَسْوُوعُ لِلْحَذَفِ، وَهَذَا حَقٌّ. أَلَا تَرَى إِلَى حَذْفِهِمُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ الْمَنْصُوبَ بِالْفِعْلِ مِنَ الصَّلَةِ حَيْثُ طَالَتْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان ٤١]، وَكَذَلِكَ حَذَفُ الْجَارِ مِنْ "أَنْ" وَ"أَنْ"،

(1) فِي الْأَصْلِ: (فَعْلِيهِ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(2) الشَّعْرُ لِأَبِي عَمْرٍو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَدَلِ الطَّعْنَانِ فِي الْأَنْوَارِ وَمَحَاسِنِ الْأَشْعَارِ 62/1، وَاللِّسَانُ (هَلَكُ)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ 343/4، بِرَوَايَةٍ:

..... إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ.

وَلِي الْعَقْدُ الْفَرِيدُ 152/5 بِرَوَايَةٍ مُحَرَّكَةٍ فِي الصَّدْرِ.

(3) سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا الشَّاهِدِ بِالرَّقْمِ (7).

(4) سِيبَوِيه 38/2.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا

وَتَتَّقُوا﴾ [البقرة ٢٢٤]، والمعنى: في أن تبرُّوا وتتَّقوا^(١)، ولو صرح بالمصدر لامتنع الحذف.

وهنا تنبيه: وذلك أنه كلما كثّر الفاصل حسن الحذف، فقولك: (أعطى زيدًا درهمًا هندًا)، أحسن من: (أعطى زيدًا هندًا درهمًا)، وهذا أحسن من: (أعطى اليوم هندًا زيدًا درهمًا)؛ لضعف الفصل بالظرف. ولو قلت: (قام هندًا) جاز عند سيويهِ^(٢)، وأنكرهُ المبرد^(٣)، وصوبهُ الأخفش والرماني^(٤)، وقالوا: التذكير هو الأصل، فلا بأس بالرجوع إليه^(٥). ونقل الأصفهاني يخالف هذا^(٦)، وحكم المثني كذلك.

والثاني: إلحاق العلامة فيه أحسن، كقولك: (حسنّت دارك)؛ لأن تاء التانيث فيه مقدّرة؛ ولذلك تُردّ إليه في التصغير. وقال تعالى:

(١) قوله: (والمعنى في أن تبرُّوا وتتَّقوا) ليس في الأصل.

(٢) سيويهِ 38/2.

(٣) المقتضب 338/2.

(٤) هو علي بن عيسى بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، كان إمامًا في العربية في طبقة الفارسي والسيرافي، معترفًا، أخذ عن الزجاج، وابن السراج، وابن دريد. صنف كتبًا كثيرة، منها: التفسير، والحدود، وشرح الموجز، وشرح المقتضب، ومعاني الحروف، وشرح سيويهِ، وغيرها. توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. (انظر ترجمته في البلغة 154، ومعجم الأدباء 191/4، والبلغة 180/2).

(٥) انظر رأي الأخفش والرماني في المنهاج الجلي للأربلي (رسالة) 366، والبديع في علم العربية 104/1، وشرح ألفية ابن معيط للقواس 480/1.

(٦) نقل الأصفهاني عن سيويهِ أنه لا يجوز: (قام هند)، خلافًا لبعضهم إلا في الشاذ. (انظر شرح اللمع للأصفهاني الباقر 320/1).

﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج ٧٢]. وَيَجُوزُ حَذْفُهَا، فَتَقُولُ: (حَسُنَ دَارُكَ)، وذلك مع الفصل أحسن، كقولك: (حَسُنَ الْيَوْمَ دَارُكَ).
فإن كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُؤَنَّثًا وَجَبَتِ الْعَلَامَةُ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ: (هِنْدٌ قَامَتْ)،
(وَدَارُكَ حَسُنَتْ):

فَقِيلَ: إِنَّ الْمُضْمَرَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمُظْهَرِ؛ إِذْ لَهُ اتِّصَالَانِ: اتِّصَالٌ فَاعِلِيَّةٌ⁽¹⁾،
وَاتِّصَالٌ إِضْمَارِيٌّ، بِخِلَافِ الْمُظْهَرِ، فَإِنَّ لَهُ اتِّصَالَ وَاحِدًا، وَهُوَ الْفَاعِلِيَّةُ فَقَطْ.
وَقِيلَ: لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ يُطَابِقُ الْمُخْبَرَ عَنْهُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَكَمَا لَا
يَجُوزُ: (هِنْدٌ قَائِمٌ)، وَ(الدَّارُ حَسَنٌ)، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: (هِنْدٌ قَامَ)، وَ(الدَّارُ حَسُنَ).
فإن قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ، أَنَشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ⁽²⁾: [الوافر]

[60] تَجُوبُ بِنَا الْفَلَاةَ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الْأَرْطَاةِ قَالَا⁽³⁾

أَجَبْتُ: بَأَنَّهُ عَنَى بِالشَّاةِ الثَّوْرَ الْوَحْشِيَّ، وَقَالَ "من القَائِلَةِ".

وإن كَانَ الْفَاعِلُ جَمْعَ الْمَذْكَرِ بِالْوَاوِ وَالثَّنُونِ لَمْ تَلْحَقْ فِعْلُهُ التَّاءُ، تَقُولُ: (قَامَ
الزَّيْدُونَ)، وَلَا يَجُوزُ: (قَامَتِ الزَّيْدُونَ)؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْمَذْكَرِ بَاقٍ. وَذَهَبَ ابْنُ بَابِشَاذٍ
الْمِصْرِيُّ⁽⁴⁾ إِلَى جَوَازِهِ⁽⁵⁾. وَهُوَ الْقِيَاسُ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ جَمَاعَةٌ. وَأَمَّا سَلَامَةُ لَفْظِ الْوَاحِدِ

(1) في الأصل: (الفاعلية).

(2) ليس في ك: (أنشده أبو علي). وانظر إنشاده في "إيضاح الشعر" لأبي علي الفارسي 395.

(3) البيت للفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ 70/1، بِرَوَايَةٍ:

فَرَوَحْتُ الْقُلُوصَ إِلَى سَعِيدٍ

ووردَ بِلا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرَاءِ 209/1، وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ لَا بِنِ الْأَنْبَارِيِّ 15/2، وَإِضْاحُ الشَّعْرِ 395،
وَالْمَخْصَصُ 77/5، وَاللَّسَانُ (شَوْه)، وَالتَّاجُ (شَوْه).

(4) قَوْلُهُ: (الْمِصْرِيُّ) لَيْسَ فِي ك. وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَابِشَاذٍ الْجَوْهَرِيُّ الْمِصْرِيُّ، مِنْ أَشْهُرِ نَحْوَةِ
مِصْرَ فِي عَصْرِهِ، أَخَذَ النُّحُوَّ عَنْ نَحْوَةِ بَغْدَادَ، مِنْهُمْ الْوَاسِطِيُّ، وَالْحَوِيُّ وَالْخَطِيبُ الْبَرِيزِيُّ. لَهُ مَجْمُوعَةٌ مِنْ
الْمُصَنَّفَاتِ مِنْهَا: الْمَقْدَمَةُ الْخُصْبَةُ، وَشَرْحُهَا، وَشَرْحُ جَهْلِ الرَّجَاحِيِّ، وَشَرْحُ أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَالتَّعْلِيقَةُ. تَوَلَّى
سَنَةَ ثَمَنٍ وَثَمَنِينَ وَأَرْبَعِمِئَةِ. (انظر ترجمته في البلغة 116، وشذرات الذهب 333/3، وبغية الوعاة 17/2).

(5) انظر رأي ابن بابشاذ في توجيه اللمع 126، واخصول 315/1، وشرح ألفية ابن معيط للقواس 484/1.

فِيهِ فَمُعَارَضَةٌ بِسَلَامَتِهَا فِي "الْهِنْدَاتِ". وَيَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ الْهِنْدَاتُ)؛
لَأَنَّهُ جَمْعٌ، وَالتَّائِيثُ لِأَنَّهُ جَمَاعَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ سَلَامَةٌ لَفَظَ الْوَاحِدَ مُعْتَبَرَةً لَوَجَبَتْ
التَّاءُ، وَأَيْضًا فَيَجُوزُ: (قَامَتِ الطَّلَحَاتُ)، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ: (قَامَتِ طَلْحَةٌ)، وَهَذَا وَاضِحٌ.
وَإِنْ كَانَ جَمْعٌ تَكْسِيرِ جَازَتْ فِي فِعْلِهِ التَّاءُ، وَجَازَ حَذْفُهَا مُطْلَقًا.

* * * * *

[الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ]

وَالْفَرَعِيُّ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، فَالْمُبْتَدَأُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْاسْمُ الْمَجْرُودُ عَنِ الْعَوَامِلِ
الْلَفْظِيَّةِ وَالْبَاءِ، مُسْتَدًا إِلَيْهِ، وَفِيهِ قِيُودٌ:

الْأَوَّلُ: "الْاسْمُ"، وَلَزِمَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخَبَّرٌ عَنْهُ، وَالْإِخْبَارُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ؛
وَلَأَنَّهُ يَكُونُ ⁽¹⁾ مُضْمَرًا، وَذَلِكَ مُخْتَصٌّ ⁽²⁾ بِهَا، ثُمَّ قَدْ يَجِيءُ فِعْلًا لَفْظًا؛ كَقَوْلِهِمْ:
"تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" ⁽³⁾، لَكِنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْاسْمِ، إِمَّا بِتَقْدِيرِ "أَنْ"، وَإِمَّا
بِإِقَاعِهِ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ الْفَرَاءَ حَكَى فِيهِ التَّنْصِبَ ⁽⁴⁾ [ظ15]،
وَلِأَنَّ تَقْدِيرَ "أَنْ" أَكْثَرُ مِنْ إِقَاعِ الْفِعْلِ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ، وَكِلَاهُمَا مَجَازٌ، فَيَحْمَلُ عَلَى
الْأَكْثَرِ مِنْهُمَا.

وَالثَّانِي: الْمَجْرُودُ عَنِ الْعَوَامِلِ الْلَفْظِيَّةِ، وَهِيَ "كَانَ" وَأَخَوَاتُهَا، وَ"إِنْ"
وَأَخَوَاتُهَا، وَ"ظَنَنْتَ" وَأَخَوَاتُهَا.

(1) وَقَعَ هُنَا طَمَسٌ فِي س.

(2) لَك: (يَخْتَصُّ).

(3) انْظُرِ الْمَثَلَ فِي الْمُسْتَقْصَى 370/1، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ 129/1.

(4) نَسَبَهُ فِي الْاِخْصُولِ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، فَهَمَّ يَرَوُونَهُ بِالنَّصْبِ، (الْاِخْصُولُ 557/4، وَانْظُرْ شَرْحَ الرُّضِيِّ 80/4،

وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ 227/3-228).

وأما "الباء"، فَكَقَوْلِكَ: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)، وَ(بِشَرْعِكَ زَيْدٌ)، وَالْمَعْنَى: حَسْبُكَ، وَشَرْعُكَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ طَرْفَةٍ⁽¹⁾:

[الطويل]

[61] فَطَوَّرًا بِهِ خَلْفَ الرَّدِيفِ وَتَارَةً عَلَى حَشْفٍ كَالشَّنِّ ذَاوِ مُجَدِّدٍ⁽²⁾

والتقديرُ: "طَوَّرًا هُوَ خَلْفَ الرَّدِيفِ"، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿يَأْتِيَكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم ٦]، وَالتقديرُ: "أَيْكُمُ الْمَفْتُونُ"⁽³⁾ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: مُسْنَدًا إِلَيْهِ، لِتَخْرُجَ أَلْفَاظُ الْعَدَدِ وَحُرُوفُ التَّهَجِّي، فَإِنَّمَا مُجَرَّدَةٌ وَغَيْرُ مُعَرَّبَةٍ، لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْاِحْتِرَازِ عَنْ قَوْلِهِمْ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ)؛ لِأَنَّ "أَقَائِمَ" فِي الْمَعْنَى خَيْرٌ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ لَفْظًا، فَلَيْسَ بِمُبْتَدَأٍ حَقِيقِيٍّ، وَالْبَيَانُ إِنَّمَا كَانَ لَهُ؛ وَمَنْ تَعَرَّضَ لِبَيَانِ الْمُبْتَدَأِ مُطْلَقًا احْتَرَزَ عَنْهُ.

وَأَصْلُهُ التَّقْدِيمُ، لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مَعْمُولًا لِحُكْمِهِ، وَلِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْخَبَرِ مَعْنَى؛ وَلِذَلِكَ جَازَ: (فِي دَارِهِ زَيْدٌ)، وَامْتَنَعَ: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)، وَقِيَاسُ أَبِي الْفَتْحِ يُجَبِّزُهَا⁽⁴⁾.

وَحَقُّهُ⁽⁵⁾ التَّعْرِيفُ؛ لِثَبِيْثِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

* * * * *

(1) هُوَ طَرْفَةُ بَنِ الْعَبْدِ بَنِ سَفْيَانَ بَنِ سَعْدِ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، أَحَدِ شُعَرَاءِ الْمَعْلَقَاتِ السَّيْعِ، وَطَرْفَةُ مُحَرِّكَةُ الرَّاءِ وَاحِدَةُ الطَّرَفَاءِ، وَلَقَّبَ بِهِ لَيْتُ قَالَهُ، وَاسْمُهُ فِي الْأَصْلِ عَمْرُو. (انظر ترجمته في خزانة الأدب 370/2، والأعلام 225/2).

(2) الْبَيْتُ لَطْرَفَةٌ فِي دِيَوَانِهِ 55. وَانظر العين 96/3، والزاهر 396/2، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ 111/4، وَاللِّسَانُ (حَشْفٍ)، وَالتَّاجُ (حَشْفٍ).

(3) قَوْلُهُ: (وَالْتَقْدِيرُ أَيْكُمُ الْمَفْتُونُ) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ فِي سِوَاكَ.

(4) انظر قِيَاسُ أَبِي الْفَتْحِ فِي إِجَازَتِهِ: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا) فِي الْخَصَائِصِ 294/1.

(5) فِي ك: (حَقُّهَا).

[مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ]

وَيُتَبَدَأُ بِهِ نِكْرَةً فِي اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَضَابِطُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ: إِذَا صَحَّتِ الْفَائِدَةُ فَأَخْبِرْ عَنْ أَيِّ مُخْبِرٍ شِئْتَ^(١)، وَقَالَ ابْنُ الْحَشَّابِ: هَذَا كَلَامٌ مِنْهُ عَالٍ سَلِيدٌ^(٢).

وَالْمَوَاضِعُ:

- كَوْنُهَا بَعْدَ التَّنْفِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ).
- وَبَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِكَ: (هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟)
- وَتَقْدُّمُ خَبَرِهَا وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ، عَلَيْهَا، كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي رَجُلٌ)، وَ(فِيهِ مَنَفَعَةٌ).

- وَكَوْنُهَا جَوَابًا لِلْإِسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ جَاءَنِي)، فِي جَوَابِ: (مَنْ جَاءَكَ؟).

- وَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿سَلِّمْ عَلَيَّ يَا يَسِينَ﴾ [الصَّافَاتُ ١٣].

- وَنَعْتُهَا، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ:

﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البَقَرَةُ ٢٢١].

- وَإِفَادَتُهَا الْعُمُومَ، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ خَيْرٍ مِنَ اللَّهِ).
- وَوَصْلُهَا بِحَرْفِ جَرٍّ، كَقَوْلِكَ: (خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ جَاءَنِي).
- وَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الكامل]

(١) الأصول 59/1.

(٢) انظر قول ابن الحشَّاب في الحصول 564/1.

[62] عَجَبَ لِيْلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي مَعَكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ⁽¹⁾

- وَكَوْنُهَا فِي مَعْنَى نَفِي يَتَّبَعُهُ إِجْبَابٌ، كَقَوْلِهِمْ: (شَيْءٌ جَاءَ بِكَ)، الْمَعْنَى: مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ.

- وَكَوْنُهَا جَوَابًا لِلتَّقْيِي، كَقَوْلِكَ: (إِبِلٌ لَنَا) فِي جَوَابِ الْقَائِلِ: (لَا إِبِلَ لَكُمْ).

* * * * *

[الخبر]

وَالْخَبَرُ الْحَقِيقِيُّ: هُوَ الْمُسْنَدُ مَعْنَى وَلَفْظًا.

وَأَصْلُهُ الْإِفْرَادُ. وَيَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً وَفِعْلِيَّةً، وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الضَّمِيرِ لِيَحْصُلَ الرِّبْطُ؛ أَلَلَّهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ؛ فَيُسْتَعْنَى عَنْهُ وَيُحَذَفُ، ذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[البسيط]

[63] الْخُبْرُ كَالْعَنْبَرِ الْهِنْدِيِّ عِنْدَهُمْ وَالْقَمْحُ سَبْعُونَ إِرْدَبًا بِدَيْنَارٍ⁽²⁾

فَالْقَمْحُ مُبْتَدَأٌ، وَسَبْعُونَ مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ"بِدَيْنَارٍ" خَبَرٌ عَنْ "سبعون"، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنْ "الْقَمْحِ"، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ "مِنْهُ"، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ "سَبْعُونَ"، وَلِذَلِكَ ابْتَدِئَ بِهِ تَكْرِيرًا⁽³⁾.

وَهُنَا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ أَنْ حَذَفَ هَذَا الضَّمِيرُ بَابُهُ الصَّلَةُ، وَشَبَّهَتْ بِهِ فِي ذَلِكَ الصِّفَةُ. وَشُبَّةٌ بِالصِّفَةِ الْخَبَرُ، فَلِذَا قُلَّ الْحَذَفُ فِيهِ.

(1) نُسِبَ الْبَيْتُ لِغَيْرِ شَاعِرٍ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَوِيهِ 319/1، وَابْنُ السَّرَافِيِّ 231/1، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ لَابْنُ بَرِّي 210، وَشَرَحَ ابْنُ يَعْمِشَ 411/1، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ 191/2، وَالتَّخْمِيرُ 513/1، وَشَرَحَ الرُّضِّي 316/1.

(2) الشَّاهِدُ فِي الصَّحَاحِ (رَدَّبٌ)، وَالْفَائِقُ 53/2، وَالتَّنْبِيْهُ لَابْنِ بَرِّي 82/1، وَاللِّسَانُ (رَدَّبٌ)، وَالْمُزْهَرُ 95/1، وَالتَّاجُ (رَدَّبٌ)، وَرَوَاتِهِ فِي جَمِيعِ مَصَادِرِهِ: "وَالْخُبْرُ.....".

(3) فِي ك: (ابْتَدِئَ بِهِ مَعَ تَكْرِيرِهِ).

وإذا أُخْبِرَ عن المبتدأ بالظرفِ أو المجرور، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(زَيْدٌ مِنْ الكِرَامِ)، فالأكثرُونَ ذهبوا إلى أنه في تقديرِ الجملة، نَظَرًا إلى أنه مَعْمُولٌ، والعَامِلُ الأصليُّ: الفِعْلُ. وقيلَ: إله في تقديرِ المفردِ، نَظَرًا إلى أصالةِ الخبرِ، والحقُّ الأولُ⁽¹⁾؛ [16] لِيُجَوِّهَ أَرْبَعَةٌ:

– الأوّلُ: وقُوعُهُما في الصَّلَةِ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ)، و(الَّذِي مِنَ الكِرَامِ)، ولا خِلَافَ في أَنَّهُمَا مُقَدَّرَانِ بِالْجُمْلَةِ هُنَا، فَكَذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ.

– والثاني: قَوْلُهُم: (كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ)، وَلَوْ كَانَ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ لَامْتَنَعَ دُخُولُ الْفَاءِ، كَامْتِنَاعِ دُخُولِهَا فِي قَوْلِهِم: (كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ).

– والثالثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِئَلَّاهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل ٣٠]⁽²⁾ والهاءُ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَهُوَ لَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ⁽³⁾.

– والرَّابِعُ: عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَخَرَجَ أَبُوهُ)، وَهَذَا وَاضِحٌ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا أَصَالَةُ الْخَبَرِ فَمُعَارَضَةٌ بِأَصَالَةِ الْعَمَلِ.

وَقَدْ انْتَصَرَ لِهَذَا الرَّأْيِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، بِقَوْلِهِم: (أَمَّا خَلْفَكَ فَزَيْدٌ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ "أَمَّا" و"الفاءِ" بِجُمْلَةٍ.

(1) الرَّأْيُ الْأَوَّلُ لِلْفَارِسِيِّ وَالزُّخْرِيِّ، وَيُنْسَبُ إِلَى سَيُوبَةَ، أَمَّا الرَّأْيُ الثَّانِي فَهُوَ رَأْيُ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَقِيلَ: هُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ. (الإيضاح العُصْدِي 87-90، والمفصل 44، والأصول 63/1، واللمع 28). (وانظر المسألة بتفصيلها في شرح ابن يعيش 90/1، وشرح التسهيل لابن مالك 318/1، وشرح الرضوي 245/1).

(2) آيَةُ الْكَرِيمَةِ فِي الْأَصْلِ، وَجَاءَ فِي س: (إِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وَفِي ك: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). وَهِيَ فِي الْمَصْحَفِ كَمَا أُثْبِتَاهُ.

(3) فِي ك: (بِالْجُمْلَةِ).

(4) فِي ك: (وَهَذَا أَوْضَحُ).

ولهذا قال الصِّمَرِيُّ⁽¹⁾ في "التَّبَصُّرَةِ": مَنْ قَرَأَ: "أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ"⁽²⁾ بالنَّصْبِ⁽³⁾، فَتَقْدِيرُهُ: وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَا هَدَيْنَاهُمْ⁽⁴⁾، وَلَا يَجُوزُ: وَأَمَّا هَدَيْنَا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ "خَلْفَكَ" مُقَدَّرٌ بِالْمُفْرَدِ لَا بِالْجُمْلَةِ. وَعِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُقَدَّرَ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ إِلَى اللَّفْظِ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ اعْتِدَادًا مَا هُوَ فِيهِ؛ فَسَاغَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ "أَمَّا" و"الفاء".

وَنَظِيرُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مَا حَكَاهُ الرَّعْفَرَانِيُّ فِي تَعْلِيلِهِ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِمْ: (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو)، فَقَالَ: أَتَجِزُّ نَصْبَ زَيْدٍ؟، فَقَالَ لَهُ: نَعَمْ، وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْهُ فَأَجَازَهُ، فَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: الْقِيَاسُ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ "إِذَا" كـ "الفاء"، و"الفاء" لَا يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا يَنْتَقِضُ الْقَرَضُ فِي مَجِيئِهَا، إِذَا كَانَ إِنَّمَا جِئَ بِهَا لِيَقَعَ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ أَوِ الْخَبَرُ، فَيَجَازَى بِهَا كَمَا يُجَازَى بِالْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ. فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الْفَاءِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ أَيْضًا فِي "إِذَا"؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِهَا، فَقَالَ الرَّعْفَرَانِيُّ: ذَلِكَ الْفِعْلُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَلِذَلِكَ⁽⁵⁾ أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: (لَزِيدًا ضَرْبَتُهُ)، فَأَدْخَلَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالتَّاصِبُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ فَعَلَ مَاضٍ، يُقْسَرُ الظَّاهِرُ⁽⁶⁾، فَافْهَمْتُ.

* * * * *

(1) هو عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي أبو محمد، أخذ عن السيرافي، والرَّمَانِي، له التبصرة والتذكرة؛ وهو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، وكان أبو حيان ينكر وجوده. لم تُعرف سنة وفاته. (انظر ترجمته في إنباه الرواة/2/123، والبلغة/125، والبلغة/2/49).

(2) فصلت 17.

(3) تُقرأ بفتح الدال من غير تنوين، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي (مختصر ابن خالويه/133)، وقرأ الأعمش، وغيره بالنصب والتنوين. (تفسير الطبري/4/104-105، وتفسير البحر المحيط/7/470).

(4) التبصرة والتذكرة/1/326-327.

(5) في ك: (وكذلك).

(6) ذكر الكفوي هذا الرأي، والمثال بلا نسبة للأخفش (الكليات/1/1044) ونُسِبَ هذا الرأي أيضًا - بالمعنى - للأخفش في شرح الكافية الشافية/1/491، وشرح الرضي/4/359.

[تقديم المبتدأ وجوباً]

واعلم أن المبتدأ متى تضمن معنى الاستفهام أو الشرط، أو كان ضمير الشأن وجب تقديمه⁽¹⁾:

أما الأولان فليعلم المعنى من أول وهلة.

وأما الثالث فلو تأخر فيما أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو يتأخر عنهما. فتوسطه يحدث فيه لبساً بضمير الفصل، كقولك: (زيد هو المتكلم). وتأخيرُهُ ينقض الغرض به؛ وذلك أن وضعه أن يُبهم على السامع أولاً، ثم يُفسره ثانياً؛ لما في ذلك من المبالغة، فإذا ذكرته آخرًا بعد مضي تفسيره بطل ذلك الغرض أصلاً، ومن هنا منع أهل العربية من الإخبار عنه، ولهُ خصائص كثيرة، ذكرتها في "التعليق على المتبع".

وكذلك إذا كانا معرفتين، كقولك: (زيد القائم)؛ لأن في تقدير الأول خبراً مخالفة الأصل من غير فائدة، فالبقاء عليه أولى. أو كانا كرتين متساويتين، كقولك: (خير منك خير مني)، أو كان الخبر فعلاً له، كقولك: (زيد قام)؛ إذ لو تقدم الخبر لانتبس بالفاعل، بخلاف ما إذا كان فعلاً لغيره، كقولك: (زيد قام أبوه)، فإنه يجوز: (قام أبوه زيد)، ولا يكون "زيد"⁽²⁾ بدلاً من الأب؛ لعدم مذكور يعود إليه الضمير.

ولقائل أن⁽³⁾ يدعي أن الضمير عائد إلى معلوم فيقع اللبس [ظ16]، فالأجود أن يُمثل⁽⁴⁾ بنحو: (زيد أكرمته) وشبهه.

(1) ك: (تقدمه).

(2) لي ك: (زيداً) وهو تحريف.

(3) قوله: (أن) سقط من ك.

(4) ك: (يمثل).

فإن قيل: فلا يلتبس في قولك: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا) لو قدمت،
أجبت: المراد الإفراد؛ على أنه يلتبس بلغة من قال: "أكلوني البراغيث"، وهي
مشهورة. واللبس يجتنب في ما هو أقل منها.

* * * * *

[تقديم الخبر وجوباً]

وإذا تضمن الخبر ما له صدر الكلام، تصدر وجوباً، كقولك: (أين زيد؟)،
وبعضهم يقيده بالإفراد، ولا حاجة إليه؛ لأن قولك: (زيد أين أبوه؟)، فـ"أين"⁽¹⁾
ليس خبراً وحده، بل جزء من الخبر وما الكلام فيه.
أو كان مصححاً، كقولك: (في الدار رجل)؛ إذ لو تأخر لزال المصحح
للابتداء بالنكرة، ولا تلبس الخبر بالصفة.

أو كان المبتدأ مشتقاً على ضمير يعود إلى معمول الخبر، كقولك: (في الدار
صاحبها)؛ إذ لو قلت: (صاحبها في الدار) لقدمت المضمرة على المظهر لفظاً ومعنى؛
على أن ذلك لو ورد لم يكن بعيداً، وكان من المضمرة الذي يفسره ما بعده، وقياس
أبي الفتح يُجيزه⁽²⁾.

أو كان المبتدأ "أن"، كقولك: (عندي أنك ذاهب)⁽³⁾، فقيل: لزم الخبر
التقديم حذراً من دخول "إن" المكسورة، واجتماع حرفين مؤكدين، كذا قالوا، وقيل
لئلا يشتبه بموضع المكسورة، وقيل: لئلا يشتبه بـ"إن" التي بمعنى "لعل".

* * * * *

(1) في الأصل: (فإنه) وهو تحريف.

(2) قياس أبي الفتح هو: "ضرب غلامه زيدا" (الخصائص 294/1)، وقد سبق ذكرها.

(3) في ك: (قالم).

[تَعَدُّدُ الْخَبَرِ]

والخبر قد يتعدّد، كقولك: (زَيْدٌ كَاتِبٌ فَفِيهِ أَدِيبٌ)؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ، وَقَدْ يُجْمَعُ⁽¹⁾ لِلشَّيْءِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ.

وَهُنَا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ أَنَّ النَّقِيبَ ابْنَ الشَّجَرِيِّ صَرَّحَ فِي أَمَالِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ خَبَرَانِ، أَحَدُهُمَا مُفْرَدٌ وَالْآخَرُ جُمْلَةٌ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الْمُقَارَبِ]

[64] كَانَ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خُضَيْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ

حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسَيْنَ طِلَاءٍ مِنَ الطُّحْلُبِ⁽²⁾

فَمَنْعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ "خُضَيْنَ"، وَ"حِجَارَةُ غَيْلٍ" خَبَرَيْنِ، بَلْ قَالَ: "خُضَيْنَ" الْخَبَرُ، وَ"حِجَارَةُ غَيْلٍ" خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ؛ أَي: هِيَ حِجَارَةُ غَيْلٍ، وَغَيْرُهُ أَطْلَقَ وَلَمْ يُخْصَّصْ⁽³⁾.

* * * * *

[دخول الفاء في الخبر]

وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَوْصُولًا بِفِعْلٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي يَأْتِينِي)، وَ(الَّذِي فِي الدَّارِ). أَوْ كَانَ لِكِرَّةٍ مَوْصُوفَةً بِهِمَا، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي)، أَوْ (كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)، فَيَصِحُّ دُخُولُ "الْفَاءِ" فِي الْخَبَرِ، إِشْعَارًا بِأَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي، فَتَقُولُ: (الَّذِي يَأْتِي فَلَهُ دِرْهَمٌ).

(1) ك: (يُجْتَمَعُ).

(2) البتان للنايفة الجعدي في ديوانه 35-36، وهو من شواهد أمالي ابن الشجري 238/1، وشرح ديوان المتنبّي للعكبري 238/3، وخزانة الأدب 153/3. والحوامي مفردها حامية: وهي ناحية الحافر عن يمين أو شمال، وقيل: الحامية: أعلى الحافر. والفيل: الماء الجاري على وجه الأرض. والرضراضة: الأرض الصلبة.

(3) انظر أمالي ابن الشجري 293/1.

ولا يجوزُ دخولُها معَ "ليت" و"لعل" و"كأن"؛ لِمَا في ذَلِكَ مِنَ التَّنَاقُضِ
الْمَعْنَوِيِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ خَبَرَ هَذِهِ غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ. وَمَا يُذَكِّرُ بَعْدَ
الْفَاءِ خَبَرٌ مَخْضٌ.

وَاحْتَلَفُوا فِي "إِنَّ"، فَأَجَازَهُ سَبِيوِيهِ، وَمَنَعَهُ الْأَخْفَشُ⁽¹⁾، فَوَجَّهَ الْأَوَّلَ السَّمَاعُ
وَالْقِيَاسُ، فَالسَّمَاعُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَنَؤُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَا يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾
[البُورِج ١٠]، وَأَبْلَغُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ
مُتَلَقِّيكُمْ﴾ [الْجُمُعَةُ ٨]. وَالْقِيَاسُ هُوَ عَدَمُ تَعْيِينِ "إِنَّ" لِمَعْنَى الْإِخْبَارِ، وَذَكَرَ الْمُبَرِّدُ
فِي "الْمُقْتَضَبِ" أَنَّ حُكْمَ "لَكِنْ" فِي ذَلِكَ كَحُكْمِ "إِنَّ"⁽²⁾.

وَوَجَّهَ الثَّانِي أَنَّ الشَّرْطَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ "إِنَّ" فَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛
لَأَنَّهُ لَا يُجْرِي الْمِثَابَةَ مُجْرَى مَا شَابَهَهُ مُطْلَقًا.

وَهَذَا هُوَ النِّقْلُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "مُخْتَلِفِ"⁽³⁾ الْأَصْفَهَانِيِّ.
وَابْنُ الْحَاجِبِ أوردَهُ بِالْعَكْسِ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ⁽⁴⁾.

* * * * *

(1) ذَكَرَ هَذَا ابْنُ يَعِيشَ مُوَافِقًا رَأْيَ الْمُصَنِّفِ فِي نِسْبَةِ الرَّائِي (شرح ابن يعيش 1/101). وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ
هَذَا الْخِلَافَ، وَلَكِنَّهُمْ عَكَسُوا الْمَوْقِفِينَ، وَنِسْبَةُ كُلِّ رَأْيٍ مِنْهُمَا. (انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/171-172،
وشرح المقدمة الكافية 2/372). وَانظر رَأْيَ مَبِيوِيهِ فِي الْكِتَابِ 3/103.

(2) قَالَ فِي الْمُقْتَضَبِ 1/51: "وَقَوْلُكَ (لَكِنْ) بِمَزَلَةٍ إِنَّ فِي تَخْفِيفِهَا وَتَقِيلِهَا فِي النِّصْبِ وَالرَّفْعِ وَمَا يَخْتَارُ فِيهِمَا
لَأَنَّهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ دَاخِلَةٌ".

(3) هُوَ كِتَابُ الْأَصْفَهَانِيِّ. (انظر آثار الأصفهاني في كتابه شرح اللمع 1/68).

(4) شرح المقدمة الكافية 2/372-374.

[حذف المبتدأ والخبر]

واعلم أن المبتدأ قد يُحذف تارة، ويُحذف خبره أخرى.

وهنا تنبيهان:

— الأول: إذا احتمل أن يكون المحذوف مبتدأ على تقدير، وخبراً على تقدير آخر، فجعله خبراً أولى. قال العبدى في "البرهان": لأن الحذف اتساع، والاتساع في الخبر كثير⁽¹⁾، ألا تراه مفرداً مُشتقاً وجامداً [و17] أو جملة اسمية وفعلية وظرفية. وكان شيخنا ابن جعفر⁽²⁾ يقول: الحذف بالأواخر أشبه منه بالأوائل⁽³⁾. وقال آخرون: حذف المبتدأ أولى؛ لأن الخبر معتمد الفائدة، يريدون أنه الجزء المستفاد⁽⁴⁾. وفيه تسميح؛ لأن المستفاد في التحقيق النسبة الواقعة بين المسند والمسند إليه.

— والثاني: المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ خمسة:

أولها: أن يدل على أحد الحواس الخمس، كقولك عند رؤية⁽⁵⁾ الهلال: (الهلال والله)، أي: "هذا الهلال"، وكقولك إذا سمعت صوتاً: (زيد)، أي: "هو زيد"، وكقولك إذا شممت رائحة: (المسك): أي "هو المسك"، وكذا الباقي.

وثانيها: أن تدل عليه صفة من صفاته، كقولك: (رأيت رجلاً كريماً شجاعاً)، فيقول بعضهم: (زيد)؛ أي: "هو زيد".

(1) انظر قول العبدى في المحصول 576/1.

(2) هو رضي الدين بن جعفر الأربلي، شيخ ابن إياز، له شرح على المقدمة الجزولية، وهو من علماء القرن السابع الهجري. (كشف الظنون 1800/2)

(3) انظر المنهاج الجلي 663 (رسالة جامعية)، والمحصول 576/1.

(4) نقله المصنف في المحصول عن الواسطي (المحصول 576/1)، وما في شرح اللمع للواسطي يؤكد ذلك (شرح اللمع للواسطي 33).

(5) كذا في ك و س. وفي الأصل: (ترقب).

وَاللَّهِ: أَنْ يَجِيءَ لِلتَّبَيُّنِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ؛ صَالِحٍ وَطَالِحٍ)؛ أَي: أَحَدُهُمَا صَالِحٌ وَالْآخَرُ طَالِحٌ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ اتَّخَذْتُمُ اثْنَتَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآخَرَتَيْنِ كَافِرَتَيْنِ﴾ [آل عمران ١٣].
 وَرَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ جَوَابَ اسْتِغْهَامٍ، كَقَوْلِكَ: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) فَتَقُولُ: (صَالِحٌ)؛ أَي: هُوَ صَالِحٌ.

وَخَامِسُهَا: أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ:

﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف ١٨]؛ أَي: فَصَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ.

وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي يُحَدَفُ فِيهَا الْخَبَرُ اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعًا:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ سَادًّا مَسَدَّهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (لَعَمْرُ اللَّهِ لِأَقْوَمَنِّ)، وَ"أَيْمَنُ اللَّهُ"، وَ"عَهْدُ اللَّهِ"، وَ"أَمَانَةُ اللَّهِ".

وِثَانِيهَا: أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ جَوَابُ "لَوْلَا"، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي شَرْحِ "الْفُصُولِ" (١).

وِثَالِثُهَا: أَنْ يَسُدَّ الْمَصْدَرُ مَسَدَّهُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا)؛ وَالْمَعْنَى: تَسِيرٌ سَيْرًا.

وِرَابِعُهَا: أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّهُ، كَقَوْلِكَ: (شَرِبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا)؛ أَي: إِذَا كَانَ أَوْ: إِذَا كَانَ. وَفِيهِ خِلَافٌ (٢)، شَرَحْتُهُ فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ".

وَخَامِسُهَا: أَنْ يَسُدَّ الشَّرْطُ مَسَدَّهُ، كَقَوْلِكَ: (سُرُورِي بِزَيْدٍ إِنْ أَطَاعَنِي)؛ أَي: ثَابِتٌ بِهِ إِذَا أَطَاعَنِي.

(١) المحصول 1/577-578.

(٢) انظر خلافهم في الخبر وتقديره على أربعة مذاهب، في شرح ابن يعيش 1/96، والإيضاح في شرح المفصل 1/162-163، والمغني لابن فلاح 2/256-258، وشرح الجمل لابن عصفور 1/352، وشرح التسهيل لابن مالك 1/280-281، وشرح الرضي 1/277.

وسادسُها: أَنْ تُكَوْنَ الواوُ العاطِفةُ بِمعنى "مع"، كَقَوْلِهِمْ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ)،
والتقديرُ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ.

وسابعُها: أَنْ يَسُدَّ الفاعِلُ مَسَدَ الخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ)، و(ما ذاهِبٌ⁽¹⁾)
غَلَامَاكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وثامِنُها: أَنْ تَسُدَّ الصِّفَةُ مَسَدَهُ، كَقَوْلِهِمْ: (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ⁽²⁾) إِلَّا زَيْدٌ).

وهنا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ أَنَّ أبا الفَتْحِ سَأَلَ أبا عَلِيٍّ عَنْ رَفْعِ "زَيْدٍ"، وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ
مُبْدَلٌ؟ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ "أَقَلُّ"، قَالَ لَهُ أَبُو الفَتْحِ: وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَقَدْ
قُلْتَ فِي "الشِّيرَازِيَّةِ"⁽³⁾: إِنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "أَقَلُّ" دُونَ غَيْرِهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الَّذِي يَقْوَى فِي
نَفْسِي السَّاعَةَ هَذَا؛ لِأَنَّ "أَقَلُّ" جَارِ مَجْرَى حَرْفِ التَّنْفِيْهِ، فَقَالَ أَبُو الفَتْحِ: فَمَا لَزِمَ لَكَ
فِي قَوْلِهِمْ: (ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)؛ أَنْ يَكُونَ "زَيْدٌ" بَدَلًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، فَقَالَ
أَبُو عَلِيٍّ: لَا يَلْزِمُ ذَلِكَ لِفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ⁽⁴⁾ لَمَّا لَمْ يَجْزِ البَدَلُ مِنْ لَفْظِ
"أَقَلُّ" لِمَا ذَكَرْنَا، أُبْدِلَ مِنَ الْمَعْنَى. وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ، فَلَفْظُ "أَقَلُّ"
قَدْ صَارَ كَالْعَوَضِ مِنْهُ. فَحِينَئِذٍ هُوَ كَالْمَوْجُودِ لَفْظًا، وَلَيْسَ كَذَا: (ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ)؛
إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يُبْدَلُ مِنْهُ، وَلَا يَتَوَبُّ عَنْهُ، فَاعْرِفْهُ.

وتاسِعُها: أَنْ يُسْتَفْتَى بِخَبَرِ المَعْطُوفِ عَنْ خَبَرِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ:

﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة ٦٢]، وَقَالَ الشَّاعِرُ: [ظ 17]

[المنسرح]

(1) يِ ك: (وأذهب).

(2) يِ ك: (كذا).

(3) الشيرازيات 2/404-405، وقريب منه ما جاء في الخصائص 2/124.

(4) يِ ك: (لأنهما) وهو تحريف.

[65] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ⁽¹⁾

وعاشِرُهَا: أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ، كَقَوْلِكَ: (مَنْ عِنْدَكَ؟) فَتَقُولُ: (زَيْدٌ)،
أَيُّ: زَيْدٌ عِنْدِي.

وَحَادِي عَشْرُهَا: أَنْ تَسْتَفْهِمَ عَلَى طَرِيقِ الْعُمُومِ، فَتَقُولُ: (هَلْ طَعَامٌ؟)،
وَالْتَّقْدِيرُ: هَلْ عِنْدَكَ طَعَامٌ؟

وِثْنِي عَشْرُهَا: أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ التَّنْفِيهِ بِمَا يَنْقُضُهُ. كَقَوْلِ الْقَائِلِ: (مَا عِنْدِي أَحَدٌ)،
فَتَقُولُ: (بَلَى، زَيْدٌ)؛ أَيُّ: عِنْدَكَ زَيْدٌ، وَهَذَا ظَاهِرٌ⁽²⁾.

* * * * *

(1) ينسب إلى قيس بن الخطيم في سيبويه 75/1، وهو في ملحقات ديوانه 239، ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف 95/1، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه 337، واستشهد به المبرد في المقتضب 112/3، 73/4، وإعراب القرآن للنحاس 212/2، 351/3، والبيان للعكبري 648، واللباب 213/1، وتفسير البحر المحيط 336/2، ومعنى اللبيب 810.

(2) في س: ظاهره.

[المنصوبات]

والمنصوبة كذلك. فالأصلي خمسة:

[المصدر]

الأوّل: المَصْدَرُ، ويُسمّى مفعولاً مطلقاً، لأنه لا يُقيّد بحرف جرٍّ. وتعرّيفه: ما دلّ على حدثٍ وضعاً، وعلى زمانٍ مجهولٍ ضمناً. قال تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب ٥٦]،

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء ١٦٤]، وإنما يُنصبُ إذا كان فضلةً، ألا تراه يُرفعُ في قولك: (سيرَ سِرٍّ شديدٍ)؛ حيثُ قامَ مقامُ الفاعِلِ. وفائدةُ ذكره مع الفعلِ أحدُ ثلاثةِ أشياء:

— توكيدهُ، وقد تقدّمَ تمثيله، وهو توكيدُ لفظيٍّ؛ لأنَّ لفظَ الفعلِ يدلُّ على المَصْدَرِ، وكذلك المَصْدَرُ يدلُّ على الفعلِ^(١). كقولك: (ضربتُ ضرباً) بمترلةٍ تكريرِ الفعلِ.

— وبيانُ نوعه، وذلك حاصلٌ بصفته، كقولك: (قمتُ قياماً طويلاً)، قال تعالى:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة ٢٤٥]. ولا شبهة في أنَّ المَصْدَرَ الموصوفَ يُفيدُ ما لم يُفِدهُ الفعلُ؛ وذلك لأنه خرجَ بالصفة من الجنسِ العامِّ إلى النوعِ الخاصِّ، ولا يُفهمُ من الفعلِ إلا المَصْدَرُ المطلقُ.

— وعددُ مراتبه، وذلك حاصلٌ بثلاثةِ أشياء:

(١) قوله: (يدل على الفعل) سقط من الأصل.

الأوّل: إدخالُ التاءِ عليه، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً)، فـ "ضَرْبَةً" من "ضَرْبٍ"، كـ "تَمْرَةٍ" من "تَمَرٍ".

والثاني: التَّشْبِيهُ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ).

والثالث: تَمْيِيزُ الْعَدَدِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]،

وقال تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [التور: ٢]. وأضافَ بَعْضُهُمْ إلى ذلكَ فائِدَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ (1):

إحداهما: بَيَانُ الْهَيْئَةِ كـ (الرَّكْبَةِ) و(الْجُلُوسَةِ).

والأخرى: وَقُوعُهُ حَالًا، كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتُهُ رَكْعَةً).

ولا يَجُوزُ تَنْبِيَةُ الْمَصْدَرِ وَلَا جَمْعُهُ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنْهُمَا التَّكْثِيرُ فِي الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِدُونِهِمَا؛ إِذْ يَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى (2) الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قُمْتُ قِيَامًا)، صَحَّ أَنْ تُرِيدَ بِهِ مَرَّةً وَأَلْفَ مَرَّةٍ وَأَكْثَرَ. نَعَمْ، إِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَارًا (3) فِيهِ، تَقُولُ: (قُمْتُ قِيَامَيْنِ)؛ أَيْ: قِيَامًا فِي الدَّارِ، وَآخَرَ فِي الْمَسْجِدِ.

وَعَقْلٌ وَعُقُولٌ، وَجِلْمٌ وَحُلُومٌ (4). قال الهذليُّ:

[الكامل]

[66] وَلَقَدْ نُقِيمُ إِذَا الْخُصُومُ تَنَافَدُوا أَحْلَامَهُمْ صَعَرَ الْخَصِيمِ الْمُجَنَّفِ (5)

(1) ك: (أُخْرَتَيْنِ).

(2) سقط من ك: (فِي الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِدُونِهِمَا؛ إِذْ يَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى).

(3) لي ك: (جَارَ).

(4) يتحدث هنا عن جمع المصادر، ويرى أنه قليل، ويوضح المعنى والسياق ما جاء في توجيه اللمع لابن الحياز 170، يقول: "وجع المصادر قليل جدًا، قالوا: عقل، وعقول، وعلم وعلوم، وجلم وحلوم وأحلام".

(5) الهذلي هو أبو كبير، بحسب نسبة بعض المصادر. وأثبت الزبيدي في الكلمة الأخيرة روايتين، هما: (مُجَنَّف) و(مُجَنَّف)، وسبَّقه في ذلك الصاغاني في العباب الزاخر (جنف). وهو من شواهد الصحاح (جنف)، وجمهرة اللغة 1/489، وقهذب اللغة 4/61، وتوجيه اللمع 170، والعياب الزاخر (جنف)، واللسان (ركج)، و(جنف) والتاج (جنف).

وهو قليلٌ.

وأسماءُ الأجناسِ كذلك، قُرئ: "فالتقى الماءان"⁽¹⁾، وقالَ الرَّاجِزُ:

[الرجز]

وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَؤَاهَا⁽²⁾

[67]

ولا فرقَ بينَ مُعَرَّفَةٍ وَمُنْكَرَةٍ في نَصْبِ الفِعْلِ لَهُ، تَقُولُ: (قُمْتُ قِيَامًا)، و(الْقِيَامُ

[الطويل]

الذي تَعْلَمُ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

[68] لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتُكَ الْحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكَ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ⁽³⁾

وَإِذَا أَضَفْتَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِلَى الْمَصْدَرِ انْتَصَبَ انْتِصَابُهُ، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ أَشَدَّ

السَّيْرِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ لِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَأَشَدُّ السَّيْرِ سَيْرٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُقْتَرِنًا

بـ"مِنْ"، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ أَشَدَّ مِنْ سَيْرِكَ)؛ لِأَنَّكَ تُفَاضِلُ بَيْنَ سَيْرَيْنِ، وَفِي التَّثْنِيطِ:

﴿وَعَمَرُوهُمَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهُمَا﴾ [الروم ٩].

وَمَتَى كَانَ الْفِعْلَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ جَازَ تَعَدِّي أَحَدِهِمَا إِلَى مَصْدَرِ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ:

(أَحْبَبْتُهُ إِعْجَابًا)، وَ(أَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً).

(1) جزء من آية من سورة القمر 12. ونسب القرطبي هذه القراءة إلى الجحلي في تفسيره (132/17)، واخبر الوجيز 214/5، وذكر قراءة أخرى فيها للحسن البصري، وهي: "فالتقى الماوان" وذكرها الرازي بلا نسبة في التفسير الكبير (34/29).

(2) لم ينسب هذا الرجز إلى أحدٍ في المصادر التي ذكرته، وبعده شطر آخر، هو:
ما صِحَّةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَمْيَاؤَهَا

وهو من شواهد الاشتقاق لابن دريد 316، وجمهرة اللغة 248/1، والخلييات 40، وسر الصناعة 100/1، والمنصف 151/2، والمحكم 445/4، والمفصل 705، وشرح ابن عيش 15/10، وتوجيه اللمع 170، واللمع 348، واللسان (موه). في الأصل، وس: (أَمْوَاهَا).

(3) البيت لابن المعتز في ديوانه 476، وقد ورد بلا نسبة في الخصائص 448/2، وتوجيه اللمع 171، والنزهة 284/1. وانظر خبره في تاريخ مدينة دمشق 263/68.

أَنشَدَ الْجَوْهَرِيُّ⁽¹⁾ فِي الصَّحَاحِ⁽²⁾:

[69] يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدٌ⁽³⁾

السَّخُونُ مَا يَسْخُنُ [و18] مِنَ الطَّعَامِ، وَالْبُرُودُ الْبَارِدُ.

وهذا رَأْيُ الْخَلِيلِ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقَّ مِنْهُ. وَذَهَبَ سَيِّبُوهُ إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظٍ حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ⁽⁴⁾. لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (أَبْغَضْتُهُ) دَلَّ عَلَى أَنَّكَ تَكْرَهُهُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَقْوَى هَذَا قَوْلُ الْمُتَخَلِّلِ الْهَذَلِيِّ⁽⁵⁾: [الْبَسِيطُ]

[70] السَّالِكُ الثُّغْرَةَ يَقْطُظُنْ كَالْتِهَا مَشَى أَهْلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ⁽⁶⁾

(1) هو إسماعيل بن حماد، الإمام أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنة وعِلْمًا، قرأ على أبي عليّ الفارسيّ والسيّريّ، صنف في العروض، وفي النحو، وله "الصّحاح" المشهور في اللغة، مات سنة ثلاث أو ثمان وتسعين وثلاثمائة. (انظر ترجمته في البلغة 66، ومعجم الأدباء 2/205، والبلغة 1/466).

(2) انظر الصحاح (سخن).

(3) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه 172، وهو من شواهد الصحاح (سخن) برواية: (... السخون والقصيد)، وانظر البيت في اللمع 50، وتوجيه اللمع 172، وشرح المفصل لابن يعيش 1/112، وتفسير الطبري 89/15، واللسان (سخن)، والتاج (سخن).

(4) انظر رأي سيبويه في الكتاب 1/357. وانظر تفصيل المسألة - بلا نسبة إلى الخليل - في شرح السيراني 2/105 (مخطوط)، والنكت للأعلم 1/389، وما بعدها، وشرح ابن يعيش 1/112، ونسبوا رأي الخليل إلى المازني والمبرد والسيّري. وذكر ابن الجباز المسألة، وقد نسب الرأيين إلى الخليل وسيبويه، كما ذكر، على ما ذكر المصنف. (توجيه اللمع 173).

(5) اسمه مالك بن عويمر بن عثمان، ويكنى أبا أئيلة؛ من شعراء هذيل، قيل فيه هو صاحب أجود طائية قالتها العرب. (انظر ترجمته في الأغاني 24/92، والأعلام 5/264).

(6) البيت للمتخَلِّل في شرح أشعار الهذليين 3/1281، وانظر إيضاح الشعر للفارسي 474، والخصائص 2/167، وسر صناعة الإعراب 2/611، والحماسة البصرية 1/239، واخكم 138، وأُمالي ابن الشجري 2/220، وتوجيه اللمع 173، ولسان العرب (خعل)، والمقاصد النحوية 3/16، وخزانة الأدب 5/11. وهو منسوب لتأبط شرًّا في تهذيب اللغة 1/116، وهو في ملحق ديوانه 246 مما ينسب له ولغيره.

وهو بلا نسبة في العين 1/120، وجمهرة اللغة 2/613، والمخصص 5/110، وشرح عمدة الحافظ 701، وشرح الكافية الشافية 2/116، 1023، 1049، وشرح التسهيل 3/120، واغصول 1/426، وابن الناطم 300، وشرح الأشتوني 2/211، وتذكرة النحاة 346، وتحرير الخصاصة 2/419، والفاخر 2/721، وتعليق الفرائد 5/80، 69/8، واللمع 2/99. وروي: (سالكها)، والثغرة بضم التاء: كل موضع فيه خوف من العدو، وكالتها: حافظها، وأهلوك: المرأة الفاجرة، والخيعل: ثوب يخاط أحد شقيه، ويترك الآخر.

فاليقظان: صفة للسالك، فلو نُصِبَ "مَشْيَ الهلوك" به لكان الموصول موصوفاً قبل تمامه، وهو مُمتنع؛ قالوا لا يجوز: (مررت بالضاريين الظريفيين زيداً)، وإنما الجائز: (مررت بالضاريين زيداً الظريفيين)⁽¹⁾ وأقول يجوز أن يكون "اليقظان" صفة "للشجرة"، و"كأنها" مرفوع به؛ ووُصِفَت بذلك لوقوع التيقظ فيها، كما قالوا: (نهار صائم وليل قائم)؛ لوقوع ذنك فيهما، فيكون حينئذٍ "مَشْيَ الهلوك" منصوباً بالسالك، ويتنفي المحذور، وأما "الفضل" فهو صفة "للهلوك" على الموضع، وقال البستي في تعليقه: هو مرفوع بالمجاورة؛ يعني أنه مجرور لأنه صفة "الهلوك"، ولكن لما جاور "الخيل"، وهو مرفوع رُفِعَ بمجاورته⁽²⁾، وهذا غريب وقد مرّ في⁽³⁾ في إعراب القرآن المجيد، مثل ذلك.

وهنا تنبيه: قال الربيعي⁽⁴⁾: المصدر إذا كان مطلقاً أو مقدرًا بـ "أن" والفعل، فإنه لا يتحمل الضمير؛ وذلك أنه لا يوصف به، فلو⁽⁵⁾ أضمير فيه لكان إضماراً قبل الذكر. وإذا كان حالاً أو صفة أضمير⁽⁶⁾ فيه، كقولك: (فعلته جهنم) (وطاقتك)، و(جاء زيد ركضاً)، انتهى كلامه.

(1) الكلام من: قوله: (وإنما الجائز إلى هذا الموضع) سقط من الأصل، وهو في ك، وس.

(2) انظر توجيه الرفع بالمجاورة في تذكرة النحاة 346، والهمع 592/1.

(3) قوله: (بي) ليس في الأصل.

(4) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي، أبو الحسن، أحد أئمة النحو، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي مدة طويلة؛ صنف شرحاً لـ "إيضاح الفارسي"، وشرحاً لـ "فرخ" الجرمي، ومقدمة في النحو؛ قيل إنه شرح كتاب سيويه وغسله. توفي سنة عشرين وأربعمئة. انظر ترجمته في نزهة الألباء 296، والبلغة 154، والبلغة 181/2.

(5) في ك: (إذا) وهو تحريف.

(6) في ك: (فيضم).

وأقول: نَقَلَ الزُّعْفَرَانِيُّ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ يُضْمَرُ فِي: (سَقِيًّا لَكَ) ضَمِيرًا، حَيْثُ قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَهُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ وَإِنْ لَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَضْمَرَ فِي الظَّرْفِ، فِي قَوْلِهِمْ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، بَلْ الْإِضْمَارُ فِي الْمَصْدَرِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا التَّاصِبُ لِقَوْلِهِ: (لَكَ)؟. أَجَبْتُ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَا يَكُونُ صِفَةً لـ "سَقِيًّا"، وَإِنْ كَانَ تَكْرَرًا مِثْلَهُ، لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ، فَهُوَ تَبَيَّنَ لَهُ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ. وَذَكَرَ الْأَنْدَلِسِيُّ - صَاحِبُ أَبِي عَلِيٍّ - أَنَّ بَعْضَهُمْ يُعَلِّقُهُ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: "أَعْنِي لَكَ". وَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ التَّقْدِيرِ مَعَ وُجُودِ الْمَصْدَرِ وَتَنَاوُلِهِ إِيَّاهُ.

فَأَمَّا قَوْلُ سَيِّبَوِيهِ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ التَّنْفِيهِ⁽¹⁾: تَقْدِيرُهُ: إِرَادَتِي بِهَذَا لَكَ⁽²⁾، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذَا تَفْسِيرٌ لِلْمَعْنَى لَا لِلْعَمَلِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَتَبْقِيَةُ صِلَتِهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ. وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ "لَكَ" مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ التَّاصِبِ، لِقَوْلِهِ⁽³⁾: "سَقِيًّا"، وَلَا ضَمِيرَ فِيهِ عَلَى هَذَا. وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا⁽⁴⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * * *

[المفعول به]

وَالثَّانِي: الْمَفْعُولُ بِهِ⁽⁵⁾، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَقَدْ مَضَى تَمَثُّلُهُ، وَأَنَّهُ يَنْتَهِي إِلَى ثَلَاثَةٍ لَا غَيْرُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ.

* * * * *

(1) انظر سيويه 246/1.

(2) سقط من ك: (لك).

(3) ك: (كقولك) وهو تحريف.

(4) وردت المسألة بتفصيلها ونسبتها في المحصول 540/1-541.

(5) في ك: (للمفعول به).

[المنادى]

وَمِنْهُ الْمَنَادَى: وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ حَرْفِ (1) التَّنَادِ، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿يَنْمَرِيْمُ﴾ [آل عمران 27] (2)،

و: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف 29].

وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، أَوْ مُضَافًا، أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ.
فَالْمُفْرَدُ: مَقْصُودٌ، وَمُقَابِلُهُ (3).

فَالْأَوَّلُ: مَعْرِفَةٌ قَبْلَ التَّنَادِ كَالْأَعْلَامِ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ)، وَاخْتِلَافٌ فِي عِلْمِيَّتِهِ [ظ18]، فَقِيلَ: لَمْ تَزَلْ، لِأَنَّا تُنَادِي مَنْ لَا شِرْكَةَ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا فَرْزَدَقُ)، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْفَتْحِ (4) وَابْنِ بَسْتِي. وَقِيلَ: زَالَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ تَعْرِيفَانِ فِي الْاسْمِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عَبْدِ الْقَاهِرِ (5).

وَالثَّانِي: مَعْرِفَةٌ فِي حَالِ التَّنَادِ، كَقَوْلِكَ: (يَا رَجُلُ)، وَتَعْرِيفُهُ بِالْقَصْدِ الْمَشْرُوطِ بِحَرْفِ التَّنَادِ، لَا بِحَرْفِ التَّنَادِ؛ إِذْ تُنَادِي التَّكْرَرُ، وَهِيَ عَلَى حَالِهَا.
وَهَذَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا زَيْدَانُ) (6)، وَ(يَا رَجُلُ) وَ(يَا رَجُلَانِ)، وَهَذَا مِنْ فَوَائِدِ ابْنِ الْحَاجِبِ (7)، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الثُّحَاةِ: يُبْنَى ذَلِكَ عَلَى الضَّمِّ، لِغُمُومِهِ، وَاخْتِصَاصِ قَوْلِهِمْ بِالْمُفْرَدِ.

(1) فِي ك: (حُرُوف).

(2) وَانْظُرْ آلَ عِمْرَانَ 42، 43، 45، وَمَرْيَمَ 27.

(3) أَيْ: غَيْرُ مَقْصُودٍ.

(4) اللَّعْمُ 106، وَتَوْجِيهُ اللَّعْمِ (وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا الْفَتْحِ) 319.

(5) انْظُرْ اخْتِيَارَهُ فِي الْمَقْتَصَدِ 755/2.

(6) بَعْدَهَا فِي ك وَس: (وَيَا زَيْدُونَ).

(7) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ 412/2-413.

فإن قيل: فما عِلَّةُ البناءِ والتَّحريكِ والضمِّ؟ أجبتُ:

عِلَّةُ الأوَّلِ: لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ أَسمَاءِ الحِطَابِ الَّتِي تَغْلِبُ عَلَيْهَا مَعَانِي الحُرُوفِ، وَحَكَى سَبِيوِيهِ: (يا أنتَ)، و(يا إِيَّاكَ)⁽¹⁾. وقِيلَ: لِشَبْهِهِ بِالْمُضْمَرِ لَفْظًا وَمَعْنَى. فاللفظُ كَوْنُهُ مُفْرَدًا، والمَعْنَى كَوْنُهُ مُخَاطَبًا. وقِيلَ: شَبُّهُ بِالْأَصْوَاتِ.

وعِلَّةُ الثَّانِي: عُرُوضُ البناءِ، وقِيلَ فِيهِ: مَا قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ. فَحُرْكَ هَرَبًا مِنْ التِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ حُمِلَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَيْهِ. وَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ: إِنَّمَا تُنَادِي لِتَقْبَلَ عَلَيْكَ الْمُنَادَى، فَتَأْمُرُهُ أَوْ تَنْهَاهُ، أَوْ تُخَبِّرُهُ؛ فَحُرْكَ لِيَذُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا بَعْدَهُ⁽²⁾.

وعِلَّةُ الثَّالِثِ: أَنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَتُهُ إِذَا أُعْرِبَ، فَلَوْ حُرْكَ بِهَا لَاتَّبَسَ الْمَقْصُودُ بغيرِهِ فِي مَا لَا يَنْصَرَفُ، كَقَوْلِكَ: (يا أَسْمُرُ)⁽³⁾. وَالْكَسْرَةُ تُحَدِّثُ فِيهِ لَبْسًا بِالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وقِيلَ: قُصِدَ بِذَلِكَ تَكْمِيلُ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ لِلْمُنَادَى.

وَالْمُقَابِلُ⁽⁴⁾، كَقَوْلِ الْأَعْمَى: (يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، و(يا غُلَامًا أَجْرِنِي)، وَإِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنْ لِبَقَائِهِ عَلَى شَيْعَائِهِ.

وَفِي نَاصِيهِ خِلَافٌ⁽⁵⁾؛ فَقِيلَ: إِنَّهُ الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ، وَهُوَ "أَدْعُو"، و"أُنَادِي"؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ. وقِيلَ: الْحَرْفُ لِنِيَّاتِهِ عَنْهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا عَمِلَ "أُنَادِي"، الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ "يَا"، فَعَمَلُهَا أَوْلَى.

(1) سَبِيوِيهِ 291/1.

(2) التَّخْمِيرُ 334/1.

(3) فِي الْأَصْلِ: (يَا أَسْمَ).

(4) أَي: الْمُنَادَى النُّكْرَةَ غَيْرَ الْمَقْصُودَةِ.

(5) انْظُرِ الْآرَاءَ الْوَارِدَةَ فِي عَامِلِ النَّصْبِ بِتَفْصِيلِهَا فِي الْإِنْصَافِ 236/1، وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ 127/1، وَالتَّخْمِيرَ 325/1، وَالْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 217/1 - 218، وَالْإِرْتِشَافَ 2179/4 وَالْجَنَى الدَّائِي 355.

والمُضَافُ، كَقَوْلِكَ: (يَا رَبَّ الْعِبَادِ)، وإِعْرَابُهُ لِفَوَاتِ أَحَدٍ وَصَفِي شَبِّهِ
المُضْمَرِ، أَوْ لِقِيَامِ الْمُعَارِضِ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَوْنُهُ مَقْصُودًا يَقْتَضِي الْبِنَاءَ، وَإِضَافَتُهُ تَقْتَضِي الْإِعْرَابَ، فَمَا مُرْجِعُ
الْإِضَافَةِ؟ أَجِبْتُ: تَرَجَّحْتُ؛ لِأَنَّهَا تَرُدُّ الْأَسْمَ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ الْإِعْرَابُ بِخِلَافِ
مُعَارِضِهَا، فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ إِلَى الْبِنَاءِ، وَلَيْسَ بِأَصْلِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَـ "لَدُنْ" وَ"كَمْ" مُضَافَتَانِ وَهُمَا مَبْنِيَّتَانِ. أَجِبْتُ: بِنَاؤُهُمَا لَا يَزِمُ.
وَ"كَمْ" وَأَحَدُ لُغَاتِ "لَدُنْ" وَهُوَ "لَدُ" مَوْضُوعَتَانِ وَضَعَ الْحُرُوفِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ
مُعَارِضَةِ الْإِضَافَةِ الْبِنَاءَ الْعَارِضَ⁽¹⁾ مُعَارِضَتُهَا الْبِنَاءَ الْإِلَازِمَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَـ "أَيُّهُمْ" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم ٦٩] مُضَافَةٌ، وَبِنَاؤُهَا
عَارِضٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ تُعَارِضِ الْإِضَافَةُ غُرُوضَ الْبِنَاءِ عِنْدَ سَيِّوِيَةٍ. أَجِبْتُ: لِأَجْلِ
ذَلِكَ فَرَّ ابْنُ السَّرَاجِ⁽²⁾، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ⁽³⁾.

نَعَمْ، هَهُنَا سَبَبَانِ لِلْبِنَاءِ؛ أَحَدُهُمَا كَوْنُهَا مَوْصُولَةٌ، وَالْآخَرُ حَذْفُ صَدْرِ
صَلَتِهَا، وَالْإِضَافَةُ تُعَارِضُ مُقْتَضَى الْبِنَاءِ الْوَاحِدِ، لَا الْمُقْتَضَيْنِ، وَهَذَا الْبَسْطُ لِي،
فَتَأَمَّلْهُ.

وَالْمُشَابَهَةُ لِلْمُضَافِ: هُوَ مَا عَمِلَ فِي مَا بَعْدَهُ رَفْعًا أَوْ نَصَبًا:

فَالأَوَّلُ: لَفْظِيٌّ، وَمَحَلِّيٌّ⁽⁴⁾، كَقَوْلِكَ: (يَا حَسَنًا وَجْهَهُ)، وَ(يَا مَسِيرًا بِهِ).

(1) ك: (المعارض).

(2) الأصول 324/2.

(3) انظر قول الخليل في الكتاب 399/2.

(4) في ك: (محكي) وهو تحريف.

وَالثَّانِي: كَذَلِكَ؛ كَقَوْلِكَ: (يَا ضَارِبًا زَيْدًا)، و(يَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ).

وهنا تَنْبِيْهُ: وهو أَنَّ مِنَ الْمُشَابِهَةِ لِلْمُضَافِ الْمَعْطُوفِ [و19] وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ؛ إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا، فَلَوْ سَمَّيْتَ بِـ "زَيْدٍ وَعَمْرٍو" لَقُلْتَ فِي التَّدَاءِ: (يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ طَالَ بِالْعَطْفِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ بَقَاءُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَعْضُ الْعَلَمِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ "ضَارِبَةٍ زَيْدًا" لَصَرَفْتَ، وَقُلْتَ: (جَاءَنِي ضَارِبَةٌ زَيْدًا)؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَيْسَ "ضَارِبَةٌ" وَحْدَهُ.

وَحَقُّ حَرْفِ التَّدَاءِ أَلَّا يُحْدَفَ؛ لِأَنَّ الْقَرَضَ مِنْهُ إِفَادَةٌ مَعْنَاهُ، وَقَدْ حُذِفَ تَشْبِيْهًا لَهُ بِالْفِعْلِ. وَالْأَسْمَاءُ الْمُتَادَاةُ فِي ذَلِكَ عَلَى ضَرِيْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يُحْدَفُ فِيهِ، وَهُوَ الْعَلَمُ، وَالْمُضَافُ، وَ"أَيُّ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف ٢٩]،

﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران ٨]، وَكَقَوْلِ عَدِيٍّ بْنِ زَيْدٍ^(١):

[الرَّمْلُ]

[71] أَيُّهَا الْقَلْبُ تَمَتَّعْ بِدَدَنْ إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَذَنْ^(٢)

وَالْآخَرُ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا، لـ "أَيُّ"، فَلَا تَقُولُ: (رَجُلٌ أَقْبَلُ)؛ لِحُجُوزِ قَوْلِكَ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) وَكَذَا: (هَذَا أَقْبَلُ)؛ لِحُجُوزِ: (يَا أَيُّهَا هَذَا أَقْبَلُ)،

(1) هو عدي بن زيد العبادي النخعي، شاعر من ذهابة الجاهليين، كان قرويًا من أهل الحيرة، فصيحًا. وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، تزوج هندًا بنت النعمان بن المنذر، ووشى به أعداؤه لدى النعمان فقتله في سجنه في الحيرة. (تاج العروس "عبد"، والأعلام 4/220).

(2) البيت لعدي بن زيد في غريب الحديث لابن سلام 40/1، 139/2، والصُّحاح (ددن)، والزاهر 1/242، 5/2، وتهذيب اللغة 14/49، 15/15، ورسالة الغفران 78، ومقاييس اللغة 1/76، 2/266، 336، والمحرر الوجيز 3/52، واللسان (ددن)، (أذن)، والتاج (ددن). وقد جاء في ك صدر البيت فقط، ولم يرد عجزه. والدَّدن: اللهو، وأذن: الاستماع.

وَشَذَّ قَوْلُ الْأَعَشَى⁽¹⁾:

[الطويل]

[72] وَحَتَّى يَبِيَّتَ الْقَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوَزَ صُبْحُ وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ⁽²⁾

وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَى ذِي اللَّامِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ⁽³⁾، هَرَبًا مِنْ تَوَالِي حَرْفِي تَعْرِيفٍ، لَكِنْ يَتَوَصَّلُونَ إِلَى نِدَائِهِ بِـ "أَيَّ"، وَيَبْنُوهُ عَلَى الضَّمِّ؛ لِكُونِهِ مُنَادَى فِي اللَّفْظِ، وَذَلِكَ مَرْعِيٌّ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: (أَلَسْتُ بِقَائِمٍ)، فَيَأْتُونَ بِـ "الْبَاءِ"، وَإِنْ زَالَ التَّفْئِي؛ لِيُجُودَ لَفْظُ "لَيْسَ".

وَأَمَّا "هَا" فَقِيلَ: هِيَ عِوَضٌ مِنْ مُبَاشَرَةِ "يَا" لِذِي اللَّامِ. وَقِيلَ: هِيَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّنْبِيهِ. وَقِيلَ: هِيَ عِوَضٌ مِمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ "أَيَّ"، وَذُو اللَّامِ صِفَتُهُ⁽⁴⁾.

وَيَلْزَمُ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ، وَلَيْسَ كـ "الظَّرِيفِ" فِي قَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ). وَكَذَا صِفَتُهُ نَحْوُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ)؛ وَأَجَازُ الْمَازِنِيِّ⁽⁵⁾ وَالزَّجَّاجُ⁽⁶⁾: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) بِالنَّصَبِ، عَلَى الْمَوْضِعِ، وَقُرِئَ شَاذًا: "يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ"⁽⁷⁾.

(1) هو ميمون بن قيس، يكنى أبا بصير. أحد فحول شعراء الجاهلية، يلقب بصنّاجة العرب لجودة شعره. كان يقيّد على الملوك، ولا سيّما ملوك فارس، أدرك الإسلام، وتوجّه نحو الرسول "صلى الله عليه وسلم"، ولكن كفّار قريش ممنوعه، وعاد ولم يسلم، ومات في اليمامة. (انظر ترجمته في الأغاني/9/127، ومعاهد التنصيص/1/196، والخزانة/1/181).

(2) البيت في ديوانه 178، وانظر أمالي الشجري/1/419، وتوجيه اللع 322، واغصول/2/680، وشرح شواهد شرح التحفة 372. وهو بلا نسبة في انجم/10/319، وشرح الجمل لابن عصفور/2/88، ولسان العرب (نور)، والتاج (نور). ورواية الديوان: (في الصفّ) بدلاً من (في الصيف).

(3) هذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فيجيزونه. انظر الإنصاف/1/335، والبيان/444، واغصول/2/684.

(4) انظر تفصيل الآراء في هذه المسألة في شرح المفصل لابن يعش/2/7، واغصول/2/685، وشرح الرضي/1/375-276، والارتشاف/4/2195.

(5) انظر رأي المازني في معاني القرآن وإعرابه للزجاج/1/98، وعلل النحو/345، وأسرار العريّة/208، واللباب/1/337.

(6) ذكره ولم يأخذ به، وعدّه قياساً في غير (يا أيها الرجل). وانظر معاني القرآن وإعرابه/1/98.

(7) الكافرون/1، وذكر الجاحظ أنه سَمِعَ هذه القراءة من ابن ضحيان الأسديّ (البيان والتبيين/1/567).

وانظر قراءتها الشاذة في روح المعاني للألوسي/2/111، وأسندها إلى عليّ بن أبي طالب. وشرح شذور الذهب/584 بتحقيق محمد عبد الغني الدقر.

واعلم أن في المضاف إلى الياء إذا كان مفردًا صحيحًا خمس لغات:

- حذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، كقولك: (يا غلام).

- وإثباتها ساكنة، كقولك: (يا غلامي).

- وإثباتها مفتوحة، كقولك: (يا غلامي).

- وفتح الميم وقلب الياء ألفًا كقولك: (يا غلامًا).

- وحذف الياء وضم الميم، كقولك: (يا غلام).

وإنما يفعل هذا في كل اسم تغلب عليه الإضافة.

وفي "اللهم" خلاف⁽¹⁾، فقال البصريون: الميم في آخره عوض من "يا" في أوله؛

ولذلك لا يجمعون بينهما إلا في الضرورة، كقول الشاعر: [الرجز]

[73] إني إذا ما حدثت أَلَمًا أقول يا أَلَلهم يا أَلَلهما⁽²⁾

فإن قيل: فما الداعي إلى العوض؟ أجبت: كره دخول⁽³⁾ "يا" على اسم الله

تعالى، وفيه الألف واللام، وإن كانتا للعوض، فحذف الحرف وعوض منه الميم،

وشددت لتكون مقابلة لـ "يا" في العدة.

فإن قيل: فلم كان العوض الميم؟ أجبت: قال السيرافي: قد كثرت زيادتها

آخرًا، نحو: "زرّقم"، و"ستهم"، و"حلكم"؛ لأنها من الزرقة والأستة والحلقة،

ووزنها "فَعْلَم"⁽⁴⁾.

(1) في المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين؛ وانظر تفصيله في اللامات 85، والإنصاف 341/1، وأسرار العربية 209، وشرح ابن عيش 16/2، وتوجيه اللمع 329، واخصول 681/2.

(2) ينسب إلى أبي خراش الهذلي في الحماسة البصرية 431/2، وهو له في شرح أشعار المذليين 1346/3. وقيل: هو لأمية بن أبي الصلت. انظر الخزانة 258/2. وهو من شواهد المقتضب 242/4، واللمع 113، وسر الصناعة 419/1، 430، والمخصص 122/1، والمحكم 359/4، والإنصاف 341/1، وأسرار العربية 212، والجمع 63/2.

(3) في الأصل: (كثرة إدخال). وفي س: (كره إدخال). وما أثبتاه من ك.

(4) انظر رأي السيرافي في المخصص 681/2، والتصريح 39/4.

فإن قيل أيجوز وصفه؟ أجبت: منع منه سيوييه⁽¹⁾؛ لأنه جرى مجرى الأصوات التي لا توصف، وأجازه المبرد⁽²⁾، قال تعالى:

﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ارْحِمْنِي﴾ [الزمر ٤٦] [ظ19].

* * * * *

[الترخيم]

ومن خصائصه: الترخيم: وهو عبارة عن حذف أواخر الأعلام المناداة المفردة المضمومة، وفيه قيود:

— الأول: الأواخر، وكان فيها؛ لأنها محل التغيير، ولذلك كثر الحذف فيها، وصنفت فيه كتب. وقل في العين، حتى لم يجر إلا في "مذ"، و"سه"، و"تبه"⁽³⁾ عند الزجاء⁽⁴⁾. وأيضاً فإن صدر الاسم إذا سلم كان أدل على المحذوف.

— والثاني: الأعلام؛ لأنها كثر استعمالها، فعرفت، وقصد فيها التخفيف.

— والثالث: المناداة؛ لأن النداء موضع تغيير. وقد شد في غيره، كقول

[الوافر]

الشاعر:

[74] ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أمماً⁽⁵⁾

[البسيط]

وقال آخر:

(1) انظر سيوييه 196/2، والمخصول 683/2.

(2) المقتضب 239/4.

(3) "مذ" قبل حذف عينها: "مذ"، و"سه" قبل حذف عينها: "سه"، و"تبه" قبل حذف عينها: "تبه"، وهو وسط الحوض. انظر الخصائص 1/226، وسر الصناعة 2/602، واللباب 2/371.

(4) انظر رأيه في (تبه) فقط في سر الصناعة 2/602.

(5) هذا الشاهد لجري في سيوييه 2/270، والحل 129، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 4/12، والجزانة 2/320، وليس في ديوانه، وانظر البيت في الإنصاف 1/353، وأسرار العريضة 215، وأوضح المسالك 4/70، والجزانة 2/320.

[75] إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِخَهُ فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ عَلِمُوا⁽¹⁾

— والرابع: المفردة؛ لأن المضاف والمضاف إليه لا يُرْخَمَانِ. أمّا المضاف

فَلَيْتَلَا يَكُونُ الحَذْفُ فِي الحَشْوِ، وَأَمَّا المضافُ إِلَيْهِ فَلَيْتَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِ المُنَادَى.

— والخامس: المضمومة، وفي ذلك احترازٌ عَنِ النِّكَرَةِ المَنْصُوبَةِ، وَلَمْ تُرْخَمْ؛

لأنَّ النَّدَاءَ لَمْ يُؤْثَرِ فِيهَا البِنَاءُ. وَمِنْ أَلْفَاظِهِم: التَّغْيِيرُ يُؤْنِسُ بِالتَّغْيِيرِ⁽²⁾، أَلَا تَرَى إِلَى "حَتْفِي" وَحَذْفِهِمُ الياءَ مِنْ "حَنِيفَةً"؛ حَيْثُ حَذَفُوا تَاءَ التَّائِيثِ، وَاثْبَاتِهِمْ إِيَّاهَا فِي "كَرِيمِي" إِذَا نَسَبَتْ إِلَى "كَرِيمٍ".

وفيه لُغَتَانِ:

الكثيرة: أَنْ تَحْذِفَ الآخِرَ، وَتَدَعِ مَا قَبْلَهُ عَلَى حَالِهِ مُطْلَقًا، وَكَثُرَتْ هَذِهِ؛

لأنَّهَا أَذَلُّ عَلَى المَحْذُوفِ.

والقليلة: أَنْ تَضُمَّ المُرْخَمَ كَأَنَّهُ تَامٌ.

فَعَلَى الْأَوَّلَى ضَمَّةٌ يَا "بُرْتُ" هِيَ الضَّمَّةُ الْأَصْلِيَّةُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ضَمَّةٌ مُجْتَلَبَةٌ.

وَقَدْ يَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ مَعَ اتِّفَاقِ اللَّفْظِ، نَحْوُ: "بُيُوتٌ" بِضَمِّ التَّاءِ، وَ"دِلَاصٍ"⁽³⁾. قَالَ

عَبْدُ الْقَاهِرِ: الْعَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ عَلَى الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَقَاصِدَهُمْ⁽⁴⁾.

والمحذوف هنا قِسْمَانِ:

الأوّل: حَذْفُ حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا حَارِ).

والثاني: حَذْفُ حَرْفَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

(1) الشاهد لابن حبان التميمي، وانظر سيويه 272/2، والأصول 458/3، ورسالة الغفران 145، والإنصاف 354/1، وأسرار العربية 215، والجمع 76/2.

(2) ينظر الإنصاف 350/1، أسرار العربية 217، 339، واللباب 117، 154، 404.

(3) بُيُوتٌ جمع بُيْة، وهي الجماعة. ودِلَاص: الدَّرْعُ الدَّلَاصُ البِرَاقَةُ اللَّيْثَةُ. (التاج: وثب)، (دلص).

(4) نقل المصنّف قول عبد القاهر الجرجاني عن ابن الحُبَّاز في توجيه اللمع 333.

— أَعَدُّهُمَا: أَنْ يَكُونَا زَائِدَيْنِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ:

— فِي الْمُؤَثَّثِ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ، نَحْوُ: "أَسْمَاءُ"، تَقُولُ: (يَا أَسْمَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

[البسيط]

[76] يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ⁽¹⁾

— وَفِي فَعْلَانٍ؛ كـ "مَرْوَانَ" وَشَبِيهَهُ، تَقُولُ: (يَا مَرْوَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الكامل]

[77] يَا مَرْوَا إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرُبُّهَا لَمْ يَنَاسِ⁽²⁾

وَأَنْشَدَ سَبْيَوِيهِ⁽³⁾:

[الرجز]

[78] يَا نَعْمُ هَلْ تَخْلِفُ لَا تَدِينُهَا⁽⁴⁾

— وَفِي "زَيْدِي" وَبَابِهِ تَقُولُ: (يَا زَيْدَ).

— وَفِي "عِلْبَاءَ" وَشَبِيهَهُ مِمَّا فِيهِ زِيَادَتَانِ⁽⁵⁾ لِلْإِلْحَاقِ تَقُولُ: "يَا عِلْبَ".

(1) البيت لأبي زيد الطائي في ملحق ديوانه 151، وانظر ابن السرياني 435/1، والمقاصد النحوية للعين 271/3. وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه 233. وانظر سيويه 258/2، والنكت للأعلم 585/1، وأما ابن الشجري 314/2، وتوجيه اللمع 333. وهو بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان 289/1، والفوائد والقواعد 474، والمغصول 674/2.

(2) البيت للفرزدق في ديوانه 384/1، وهو من شواهد اللمع 115، والفوائد والقواعد للثمانيني 474، وشرح اللمع لابن برهان 288/1، وتوجيه اللمع 333، وشرح ابن يعش 22/2، والمغصول 674/2، والمساعد 550/2.

(3) سيويه 257/2.

(4) البيت بلا نسبة في سيويه 257/2، ونكت الأعلم 585/1، وتوجيه اللمع لابن الجاز 334، وخزانة الأدب 409/11، برواية: (هل تَخْلِفُنْ). وجاءت الرواية في ك: (لا تَخْلِفُ).

(5) في ك: (زائدتان).

- وفي "هِنْدَاتٍ" وبابه، تقول: (يا هِنْدُ).

- وفي "زَيْدَانٍ" وبابه، تقول: (يا زَيْد).

- وفي "زَيْدُونٍ" وبابه تقول: (يا زَيْدُ).

- والآخر: أن يَكُونَ ما قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفًا زَائِدًا ساكنًا، وَقَبْلَهُ حَرَكَةٌ من

جِنْسِهِ، وهو زَائِدٌ على الأَرْبَعَةِ، وفيهِ قِيُودٌ:

- الأوّل: قوله: "زَائِدًا" يُحْتَرَزُ بِهِ من الأصليِّ، نَحْوُ: "مُنْقَادٍ"، تَقُولُ في

تَرْخِيمِهِ: (يا مُنْقَا⁽¹⁾)، ولا يَجُوزُ حَذْفُ الألفِ لأَصَالَتِهَا. وَتَقُلُ الزَّعْفَرَانِيُّ عَنِ الأَخْفَشِ جَوَازَ حَذْفِهَا، وَقَدْ عَلَّلْتُهُ في "شرح الفُصُولِ"⁽²⁾.

- والثاني: "ساكنًا" يُحْتَرَزُ بِهِ من "قَتَوٍ" لِلسَّيِّ الخُلُقِ، و"هَبِيخٍ"⁽³⁾

لِلجارية، ولِلوادي. فإذا رَخِمْتَهَا قلت: (يا قَنَوُ)، و(يا هَبِيَّ)، فَلَمْ تَحْذِفِ الزَّائِدَ لِتَحَرُّكِهِ، بِخِلَافِ السَّاكِنِ؛ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ الحَذْفُ⁽⁴⁾. [و20]

- والثالث: "قَبْلَهُ حَرَكَةٌ من جِنْسِهِ"، يُحْتَرَزُ بِهِ من "عُرْتَيْقٍ"⁽⁵⁾،

و"فِرْدَوْسٍ"، وَتَقُولُ على الكَثِيرَةِ: (يا عُرْتَيْ)، و(فِرْدَوُ). وعلى القَلِيلَةِ: (يا عُرْتَا)، و(يا فِرْدَا)، فَتَقْلِبُ الياءَ والواوَ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَما، وَاِنْفِتَاحَ ما قَبْلَهُمَا.

(1) ليس في لك: (يا).

(2) انظر المحصول 675/2، ورأي الأخفش في الارتشاف 2234/5 عن الزعفراني، والهمع 83/2.

(3) من معانيها: المُنْخَصِبَةُ والمُنْخَصِبُ في بَدَنِهِ.

(4) ثمة طمس في مواضع متفرقة من هذه الصفحة في س.

(5) العُرْتَيْقُ، والعُرْتَوُكُ: الكُرْكِيُّ أو طائرٌ يُشْبِهُهُ، وهو من نوع من طير الماء.

– والرابعُ: قَوْلُهُ: "وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعَةِ" يُحْتَرَزُ بِهِ مِنْ ⁽¹⁾ "عَمَادٍ" و"سَعِيدٍ" و"ثُمُودٍ"، تَقُولُ: (يَا عِمَا)، و(يَا سَعِي)، و(يَا ثُمُو)، أو (يَا ثَمِي) ⁽²⁾، قَالَ الشَّاعِرُ:

[79] تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ ⁽³⁾
يُرِيدُ: "لَمِيسَ" ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا لَمْ يُحَذَفِ الزَّائِدُ لِثَلَاثَةِ يَقَى عَلَى حَرْفَيْنِ، وَذَلِكَ إِجْحَافٌ، لَا تَخْفِيفٌ. وَهُنَا تَنْبِيْةٌ: وَهُوَ أَنَّ مَا فِيهِ التَّاءُ يَمْتَازُ عَنِ الْمَرْخَمَاتِ بِأَمْرَيْنِ:

– أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُرَخِّمُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ: [الطويل]

[80] أَعَاذِلْ إِنْ الرُّزَّاءَ مِثْلَ ابْنِ مَالِكٍ زُهَيْرٍ وَأَمثالُ ابْنِ نَضْلَةَ وَإِقْدِ ⁽⁵⁾

– وَالْآخَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ كَثَرَةُ

نَدَائِهِ، وَأَنَّهُ بِمَثَرَلَةٍ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (يَا شَا أُذْجُنِي) ⁽⁶⁾؛ أَيْ: أَقِيمِي. قَالَ الْأَعَشَى:

[المقارب]

[81] وَأَذْجُنُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَالَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ دَجَنَ ⁽⁷⁾

(1) فِي لُك: (عَم).

(2) سَقَطَ قَوْلُهُ: (يَا) مِنْ لُك.

(3) الْبَيْتُ لِأَرْسِ بْنِ حَجَرٍ فِي دِيَوَانِهِ 17، وَانْظُرْ سَيُوه 254/2، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ 335، وَالْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ 264/1، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 304/2، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ 335، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ 424/5. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْصَدِ 797/2، وَالْحَصُولُ 676/2، وَشَرْحُ قَطْرِ الْإِنْدَى 217.

(4) فِي لُك: (يَا لَمِيس).

(5) الْبَيْتُ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ 24/1، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُحَكَّمِ 75/9، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ 337، وَاللِّسَانُ (رِزْأُ)، وَالتَّاجُ (رِزْأُ).

(6) انْظُرْ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْأَصُولِ 362/1، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ 337، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ 289/3، وَقَدْ تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ فَائِثَةً بِالرَّاءِ لَا بِالذَّالِ، فَقَالَ: (أَرْجُنِي) وَهَذَا تَحْرِيفٌ. انْظُرْ سَيُوه 241/2، وَالْمَقْصَلُ 71، وَالْمَع 71/2.

(7) الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى فِي دِيَوَانِهِ 206، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ رِسَالَةِ الْغَفْرَانِ 86، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ 337.

وَنَصَّوْا عَلَى أَنْ تَرْخِيْمَ "شَاةٍ" عَلَى الْكَثِيرَةِ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الْقَلِيلَةِ؛ لِكُونِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ وَالثَّانِي حَرْفُ عِلَّةٍ. وَأَرَى أَنْ تَرْخِيْمَةَ عَلَى الْقَلِيلَةِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَارُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، إِذَا لَحِقَهُ التَّنْوِينُ، وَفِي التَّدَاءِ لَا يَلْحَقُهُ ذَلِكَ. وَنُظِرُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ⁽¹⁾: إِنَّمَا جَازَ لِلْعَجَاجِ⁽²⁾ أَنْ يَقُولَ:

[الرَّجَز]

[82]وَفَا⁽³⁾

لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِ تَنْوِينُ الْقَوَافِي، فَلَمَّا أَمِنَ لِحَاقَهُ جَازَ ذَلِكَ عِنْدَهُ. وَقِيلَ:
لَأَنَّهُ مُضَافٌ تَقْدِيرًا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

* * * * *

[المفعول فيه]

وَالثَّالِثُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ، يُقَدَّرُ فِيهِ "فِي"، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُ الْيَوْمَ)، وَ(جَلَسْتُ خَلْفَكَ). نَعَمْ، قَدْ جَاءَتْ كَلِمَاتٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَلَيْسَتْ مِنْهُمَا، قَالُوا: (حَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ)، وَ(جَهْدَ رَأْيِي إِنَّكَ ذَاهِبٌ)؛ أَي: فِي حَقِّ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْآخَرُ. قَالَ الشَّاعِرُ:

[الطويل]

(1) انظر القولين الآتين في بيت العجاج في اللباب للعكبري 330/2.

(2) هو الرّاجز المشهور عبد الله بن ربيعة بن لبيد التميمي السعدي، ويكنى أبا الشعثاء، وهو والد رؤية الراجز المشهور أيضًا. وَلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَعَاشَ إِلَى خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، تَوَلَّى سَنَةَ تِسْعِينَ. (انظر ترجمته في الإصابة 87/5، والأعلام 86/4-87).

(3) الشاهد من مشطور الرّجَز، وهو بتمامه:

"خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَفَا". أَرَادَ: "وَلَهَا"، أَي: وَفَمَهَا، أَوْ "وَفَمًا".

وهو في ديوان العجاج 424، ومن شواهد المقتضب 240/1، وإصلاح المنطق 84، وقهذيب اللغة 33/15، 413، واللباب 330/2، والمحكم 434/4، والمخصّص 122/1، والهمع 143/1.

[83] أَيْبَى الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكِ وَلَا خَمَرٌ⁽¹⁾

[ظرف الزمان]

وَقَدْ مَ ظَرَفُ الزَّمانِ عَلَى قَسَمِهِ لِوَجْهَيْنِ:

– الأوّل: أَنْ كُلَّ أَسْمَاءِ الزَّمانِ تَكُونُ ظُرُوفًا⁽²⁾، وَلَيْسَتْ أَسْمَاءُ الْمَكَانِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُخْتَصَّهَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ.

– والثاني: أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمانِ بِلَفْظِهِ.

والمؤقت: مَا عُلِمَ مِقْدَارُهُ، كـ(يَوْمٍ)، وَ(لَيْلَةٍ)، وَ(شَهْرٍ)، وَ(سَنَةٍ).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْعَامِ؟ أَجَبْتُ: الْعَامُ مِنْ أَوَّلِ الْحَرَمِ إِلَى آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَالسَّنَةُ هِيَ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْقَابِلِ، ذِكْرُهُ أَبُو مَنْصُورٍ فِي التَّهْذِيبِ⁽³⁾.

والمبهم: مَا لَمْ يُعْلَمْ مِقْدَارُهُ؛ كـ"الدَّهْرِ"، وَ"الْحَيْنِ"، عِنْدَ مَنْ لَمْ يَحُدَّهُ، وَ"الزَّمانِ"، وَ"الَّيْلِ"، وَ"التَّهَارِ".

وهنا تنبيهان:

– الأوّل: أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمانِ أَرْبَعَةٌ أَقْسَام:

(1) البيت يُنسَبُ لِفَائِدِ بْنِ الْمُنْذَرِ الْقَشِيرِيِّ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ 322/2، وَهُوَ لِعَابِدِ بْنِ الْمُنْذَرِ فِي شَرْحِ أَبِياتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ 356/1، وَهُوَ مَجْنُونٌ لَيْلَى فِي دِيوانِهِ، وَهُوَ لِأَبِي الطَّمْحَانِ الْقَيْسِيِّ فِي مُحَاضَرَاتِ الْأَدْبَاءِ 57/2، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ تَوْجِيهِ اللَّعْمِ 186، وَالْمُسْتَقْصَى 326/2، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ 232/2، وَمَغْنِي اللَّيْبِ 79.

(2) قَوْلُهُ: (ظُرُوفًا) مِنْ ك، وَفِي الْأَصْلِ: (ظُرُفًا).

(3) ذَكَرَ هَذِهِ الْمَعْلُومَةَ ابْنُ الْحَبَّازِ فِي تَوْجِيهِ اللَّعْمِ، وَعَزَاهَا إِلَى أَبِي مَنْصُورٍ فِي تَهْذِيبِ أَدَبِ الْكَاتِبِ. (تَوْجِيهِ اللَّعْمِ 189).

مُتَصَرِّفٌ مُنْصَرِفٌ: فَاَلْتَصَرَّفُ مَا جَارَ ثَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ. وَالْمُنْصَرِفُ مَا
نُونٌ؛ وَذَلِكَ كـ "يَوْمٍ"، وَ"لَيْلَةٍ".

وَمُقَابِلُهُ: وَذَلِكَ "سَحَرَ"؛ إِذَا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، تَقُولُ: (جِئْتُكَ الْيَوْمَ
سَحَرَ)، فَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ؛ [ظ20] إِذْ أَصْلُهُ أَنْ تُرِيدَ
بِهِ كُلَّ سَحَرَ. وَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَفِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ؛
لِأَنَّ الْعَلَمَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ⁽¹⁾ كـ "الْعَبَّاسِ"،
وَالْحَارِثِ"، أَوْ مُصَدَّرًا كـ "الْفَضْلِ". وَ"سَحَرَ" لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا. فَالْجَوْدُ إِذَا
قَوْلُ ثَعْلَبٍ⁽²⁾: مُنْعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ عَنَى بِهِ
قِطْعَةً مِنَ اللَّيْلِ⁽³⁾، فَمَجْرَاةٌ إِذَا مَجْرَى "قَدَمٍ" إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُؤَثَّثٌ، وَقَدْ شَرَحْتُ
هَذَا فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ".

وَمُتَصَرِّفٌ لَا مُنْصَرِفٌ: وَهُوَ "غُدُوَّةٌ"، فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ
وَالتَّائِيثِ، وَيَكُونُ مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا. وَمِنْهُ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ⁽⁴⁾: (صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمُ
الْجُمُعَةِ غُدُوَّةً)، فَ"غُدُوَّةٌ" بَدَلٌ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛
لِأَنَّ بَدَلُ الْبَعْضِ يَكُونُ مُشْتَمِلًا عَلَى ضَمِيمٍ يَعُودُ إِلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ.

(1) فِي لُك: (بِالْأَصْلِ).

(2) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ يَسَارِ الشَّيْبَانِي، الْمَوْلَى الْبَغْدَادِيّ، أَبُو الْعَبَّاسِ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي اللُّغَةِ، حَفِظَ كُتُبَ الْقُرْآنِ،
وَأَخَذَ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَالْأَخْفَشِ الْأَصْغَرِ وَنَفْطُووِيهِ، وَأَبِي عَمْرِو الزَّاهِدِ. كَانَ مُعَاصِرًا لِلْمَبْرَدِ، وَبَيْنَهُمَا مَنَافِرَاتٌ.
مِنْ كُتُبِهِ: الْمَصُونُ فِي النُّحُو، وَالْمَجَالِسُ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ، وَمَعَانِي الشُّعْرِ، وَالْفَصِيحُ، وَغَيْرُهَا، مَاتَ سَنَةَ تِسْعِينَ أَوْ
إِحْدَى وَتِسْعِينَ. (تَرْجَمَتْهُ فِي الْبُلْغَةِ 65-66، وَابْلِغِيَّةُ 396-397).

(3) انْظُرْ رَأْيَ ثَعْلَبٍ بِلا عَزْوٍ فِي شَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطَرٍ لِلْقَوَاسِ 541/1، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلْقَوَاسِ 218/1.

(4) سَبِيوِيَّةُ 223/1.

وَمُقَابِلُهُ، كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتَكَ عَتَمَةً)، و"مساءً"، إذا أردتَ عَتَمَةً لَيْلَتِكَ
وَمَسَاءَهَا.

— والثاني: لا يَجُوزُ تَعَدِّي الْفِعْلِ إِلَى زَمَانَيْنِ لاسْتِحَالَةِ حُدُوثِهِ فِيهِمَا.
نَعَمْ، إِنْ كَانَ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتَكَ الْيَوْمَ ظَهْرَهُ) جَازَ أَنْ يَعْمَلَ
فِيهِمَا.

* * * * *

[ظرف المكان]

وَأَمَّا الْمَكَانُ فَهُوَ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ الْجِسْمُ. وقد أَطَالَ الطَّبِيعِيُّونَ الْقَوْلَ فِيهِ،
وَقَدْ أَنْكَرَهُ بَعْضُ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ أَسْمَاؤُهُ فِي الظَّرْفِيَّةِ كَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ. وَفِيهَا تَقْسِيمٌ،
وَهِيَ أَلْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

— الأوّل: مَا كَانَ مَجْهُولَ الْمِقْدَارِ وَالصُّورَةِ، كَالْجِهَاتِ السَّتِّ، الْمَفْتَقِرِ
إِلَيْهَا كُلُّ مُتَحَيِّزٍ، وَهِيَ "خَلْفٌ"، و"أَمَامٌ"، و"فَوْقٌ"، و"تَحْتَ"، و"يَمِينٌ"،
و"شِمَالٌ". فَهَذِهِ تَنْتَصِبُ ظُرُوفًا؛ وَذَلِكَ لَشَبْهِهَا بِأَسْمَاءِ الزَّمَانِ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أحدهما: أَلْهَا⁽¹⁾ تَنْتَقِلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ "خَلْفَكَ" يَكُونُ أَمَامَكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ
خَلْفَكَ حِينَ اسْتَدْبَرْتَهُ، فَصَارَ أَمَامَكَ حِينَ اسْتَقْبَلْتَهُ، كَمَا أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ يَصِيرُ حَالًا،
وَالْحَالُ يَصِيرُ مَاضِيًا.

والثاني: أَلْهَا عَامَّةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "خَلْفَكَ"، تَنَاولَ مَا يُقَابِلُ ظَهْرَ
الْمُخَاطَبِ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ) تَنَاولَ الزَّمَانَ الْمَاضِيَّ
مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ الدُّنْيَا إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ، كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

(1) فِي ك: (أَنَّهُ).

— والثاني: ما كَانَ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ، مَجْهُولَ الصُّورَةِ، نَحْوُ: "الْفَرَسَخُ"، و"المِيلُ"، و"الْبَرِيدُ". فَهَذَا يَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِ لِأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِلْجِهَاتِ السَّتِّ فِي التَّنْقِلِ.

والثالثُ: ما كَانَ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ وَالصُّورَةِ، كـ"الدَّارِ"، و"المَسْجِدِ". وَهَذَا لَا يَكُونُ ظَرْفًا لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَكَانٍ مَخْصُوصٍ، فَصَارَ كـ"زَيْدٍ"، و"عَمْرٍو"، فَكَمَا لَا يَجُوزُ: (جَلَسْتُ زَيْدًا)، لَا يَجُوزُ: (جَلَسْتُ الدَّارَ). نَعَمْ، يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ، قَالَ سَاعِدَةُ الْهَذَلِيِّ⁽¹⁾:

[الكامِل]

[84] لَدُنَّ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَلُ⁽²⁾

وَهُنَا تَنْبِيْةٌ: وَهُوَ أَنَّ نَاصِبَ الظَّرْفِ مُطْلَقًا، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا أَوْ مَحْذُوفًا. فَالثَّابِتُ الْأَصْلُ، كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ خَلْفَكَ)، وَ(تَبِعْتُكَ فَرَسَخًا). وَالْمَحْذُوفُ نَوَعَانِ:

— أَحَدُهُمَا جَرَى⁽³⁾ ذِكْرُهُ فِي السُّؤَالِ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ فِي الْجَوَابِ، كَقَوْلِكَ: (كَمْ سِرْتُ؟) فَتَقُولُ: (فَرَسَخًا)؛ أَيْ: سِرْتُ فَرَسَخًا [و21]، وَ(مَتَى جِئْتُ؟) فَتَقُولُ: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ)؛ أَيْ: جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَيَجُوزُ إِظْهَارُهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ:

(1) هُوَ سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَّةَ، وَيُقَالُ: سَاعِدَةُ بْنُ جَوَيْنَ، أَحَدُ بَنِي كَعْبٍ مِنْ هَذِيلٍ، شَاعِرٌ مُحْسِنٌ جَاهِلِيٌّ، تَمَيَّزَ شَعْرُهُ بِالْغَرِيبِ، أَسْلَمَ وَلَيْسَ لَهُ صُحْبَةٌ. (انظر ترجمته في الإصابة 246/3، والخزانة 85/3).
(2) الْبَيْتُ لِسَاعِدَةِ بْنِ جَوْيَّةَ فِي سَيَرِهِ 36/1، 214، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ جَمَلِ الْخَلِيلِ 71، وَجَهْرَةُ اللَّغَةِ 842/2، وَالْخَصَائِصُ 319/3، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلتَّحَاسِ 117/2، 315، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 380/1، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ 169، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْخَاطِطِ 276/4، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ 179/2، وَمَغْنِي الْيَلْبِيبِ 15، 681، 750، وَالْمَعْمُوعُ 152/2، 10/3.
(3) فِي لُكْ: (أَجْرِي).

﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾
[البقرة ٢٥٩] ^(١).

- والثاني: ما لم يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ، وَذَلِكَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وَ(الْخُرُوجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ). وَأَخْبَارُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ أَمَامَكَ)، وَ(كَانَ الْاجْتِمَاعُ يَوْمَ السَّبْتِ). وَأَخْبَارُ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)، وَ(إِنَّ الْخُرُوجَ السَّاعَةَ). وَثَانِي مَفْعُولِي "ظَنَنْتُ" وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا أَمَامَكَ)، وَ(ظَنَنْتُ السَّيْرَ غَدًا). وَثَالِثُ مَفَاعِيلِ "أَعْلَمْتُ" وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِكَ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عِنْدَكَ)، وَ(أَعْلَمْتُ زَيْدًا السَّيْرَ بَعْدَ غَدٍ). وَالْحَالُ كَقَوْلِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا عِنْدَكَ)، وَ(مَا أَحْسَنَ السَّيْرَ غَدًا)، إِذَا جَعَلْتَهُ حَالًا. وَالصِّفَةُ كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي رَجُلٌ عِنْدَكَ)، وَ(أَعْجَبَنِي قُودٌ عِنْدَكَ). وَالصِّلَةُ، كَقَوْلِكَ: (الَّذِي خَلَقَكَ زَيْدٌ)، وَ(الَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ اجْتِمَاعُنَا)، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

[المفعول له]

والرَّابِعُ: الْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ عِلَّةُ الْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَتَيْتَكَ تَعْظِيمًا لَكَ)، فَالْتَعْظِيمُ هُوَ الَّذِي دَعَاكَ إِلَى الْإِيْيَانِ، وَلَهُ شُرُوطٌ:
- منها: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كِمِثَالِنَا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْجَوْهَرِ لَا يُعْلَلُ بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ: الْأَحْكَامُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء ٢٣]، وَالْمَقْصُودُ النِّكَاحُ.

(١) في ك: (قال تعالى: بل لبثت).

- ومنها: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَل، فالإتيان مُعْلَلٌ⁽¹⁾ بالتعظيم،
والتعظيم فعلٌ لك، كما أن الإتيان كذلك.

- ومنها: أن يكون مقارناً له في الوجود، فالإتيان قارَنُ التعظيم؛ وذلك
لأنه علة، فلا يتأخرُ المَعْلَلُ عنها.

- ومنها: أن يكون التاصِبُ له من غير لفظه؛ لأمرين؛ أحدهما: لو كان
من لفظه لكان مُطلقاً. والآخر: كنت مُعللاً للشئ بنفسه.
وهو جواب "لم".

ويكونُ مُعرِّفاً ومُنكراً كسائرِ المفاعيل، قال حاتم⁽²⁾: [الطويل]

[85] وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارُهُ وأعرضُ عن شتمِ اللئيمِ تَكْرُمًا⁽³⁾
وادِّعاءً⁽⁴⁾ الجرميَّ أنه لازمٌ للتَّكْيِيرِ⁽⁵⁾ باطلٌ بما ذكرنا.

ويَجُوزُ تَقْدِيمُهُ⁽⁶⁾ على الفاعِلِ، وعلى الفعلِ، كَقَوْلِكَ: (زَارَكَ رَجَاءَ الْخَيْرِ
زَيْدٌ)، و(رَجَاءَ الْخَيْرِ زَارَكَ زَيْدٌ).

وهنا تنبيهٌ: وهو أن بعضهم ذهبَ إلى أنه يَنْتَصِبُ انتصابُ المَصَادِرِ التي
لا تُلَاقِيهِ في اشتقاقِهِ، كَقَوْلِهِمْ: (حُبِسْتُ مَنَعًا)، و(قعدتُ جُلوسًا)، وحُجَّتُهُ أَنَّكَ

(1) في ك: (يتعلل).

(2) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، الجواد المشهور، أحد شعراء الجاهلية، ويكنى أبا عدي، وأبا سفانة.
تزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض، وهو جبل أسود في طى. (انظر ترجمته في الخزانة 121/3،
والأعلام 151/2).

(3) البيت في ديوانه 224، وهو من شواهد سيويه 368/1، 126/3، ومعاني القرآن للفراء 5/2، ومعاني
القرآن الأخفش 167، والمقتضب 348/2، والأصول 207/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 97/1،
والجمل 319، والشيرازيات 246، وغيرها.

(4) في ك: (وإذا).

(5) انظر رأيه في أسرار العربية 174، وشرح ابن يعيش 54/2، واللباب 277/1، والخصول 516/1.

(6) في ك: (تقدم).

إِذَا قُلْتَ: "أَتَيْتَكَ" فَهُمْ مِنْهُ التَّعْظِيمُ. وَالْأَوَّلُ هُوَ⁽¹⁾ الصَّوَابُ؛ لِجَوَازِ ظُهُورِ اللَّامِ مَعَهُ، كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتَكَ لِلتَّعْظِيمِ)، وَلَوْ كَانَ مَصْدَرًا لَامْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهِ.

* * * * *

[المفعول معه]

والخامسُ: المفعولُ معه، وهو المذكورُ بعدَ الواوِ غالبًا لمصاحبةِ

معمولٍ فعلٍ لفظًا أو معنى. وفيهِ قِيودٌ:

قَوْلُهُ: "بعدَ الواوِ" احتِرَازٌ مِنْ أَخَوَاتِهَا.

وقَوْلُهُ: "غالبًا" لِأَنَّهَا قَدْ تُحْذَفُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [البسيط]

[86] فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ⁽²⁾

وَقَالَ ابْنُ أَسَدٍ⁽³⁾ [ظ21] فِي "الإفصاح": التَّقْدِيرُ: "تَبْكِي عَلَيْكَ وَنُجُومَ اللَّيْلِ"، فَحُذِفَ الْوَاوُ. وَمُسَوِّغٌ ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ الْعَاطِفَةُ، وَالْعَاطِفَةُ قَدْ حُذِفَتْ، قَالَ تَعَالَى:

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف ٢٢]، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(1) ليس في ك: (هو).

(2) البيت لجرير في ديوانه 304، برواية: "كاسفة ليست بطالعة". وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش 302، والكمال 833/2، وجهرة اللغة 597/1، 847/2، والزاهر 184/1، والإفصاح للفارقي 192، والصاحح (بكي)، (كسف)، وانحكم 522/7، 5/8، والحصول 526/1.

(3) ابن أسد: هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، أبو نصر الميافارقي، كان غويًا شاعرًا، تولى ديوان 'أميد' أيام الوزير نظام الملك، فأساء التدبير، فصودر ماله، فتحوّل إلى ميافارقين، فخلت من أمير، فقام أبو نصر بها، ونزل القصر وتولى الإمارة، ثم خاف وهرب، ثم أُلقيَ عليه القبض، وشُتقَ سنة سبع وثمانين وأربعمئة، له مصنفات، منها شرح اللمع، والإفصاح. (انظر ترجمته في البلغة 81، وسير أعلام النبلاء 80/19-81، وبغية الوعاة 500/1).

"رَابِعُهُمْ" صِفَةً لـ "ثَلَاثَةٍ"، وَكَلْبُهُمْ مُرْتَفَعٌ بِهِ^(١)؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، فَلَا يَعْمَلُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ" مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فِي مَوْضِعِ حَالٍ لِعَدَمِ الْعَامِلِ.
فَإِنْ قِيلَ: التَّقْدِيرُ: "هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ"، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَاسِمُ الْإِشَارَةِ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ، أَجَبْتُ: بِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَخْتَصُّ بِالْحَاضِرِ^(٢)، وَكَوْنُ رَابِعِهِمْ لَمَّا مَضَى يُتَنَافَى ذَلِكَ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: "وَرَابِعُهُمْ"^(٣) كَلْبُهُمْ، ثُمَّ حَذَفَ الْوَاوَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف ٢٢]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[البسيط]

[87] إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَتَرْلُهُ بِرَمَلٍ يَبْرِينِ جَارٌ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا^(٤)

أَيُّ: وَمَتَرْلُهُ بِرَمَلٍ يَبْرِينِ.

وَقَوْلُهُ: "لِمَصَاحِبَةٍ"^(٥) مَعْمُولٌ فِعْلٌ "احْتِرَازٌ" لِمَا لَيْسَ كَذَلِكَ، نَحْوُ: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو أَخَوَاكَ).

وَهُنَا تَنْبِيَةٌ: وَهِيَ أَنَّ الْمَعْمُولَ أَعْمٌ مِنَ الْفَاعِلِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ^(٦)

الْمَصَاحِبُ فَاعِلًا، وَهِيَ الْأَكْثَرُ، أَوْ مَفْعُولًا، نَحْوُ: (حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ)، وَالْمَعْنَى يَكْفِيكَ مَعَ زَيْدٍ دِرْهَمٌ.

(١) سَقَطَ مِنْ كَ قَوْلُهُ: (بِهِ).

(٢) سَقَطَ مِنْ كَ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (يَعْمَلُ فِي الْحَالِ... تَخْتَصُّ بِالْحَاضِرِ).

(٣) فِي كَ: (وَأَرْبَعُهُمْ).

(٤) الْبَيْتُ لِلْخَطِيبَةِ فِي دِيوَانِهِ ١١، وَهُوَ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١١٨/١، ١٤٥/٢، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ ١٤٨٧/٤،

وَأَخْصُولُ ٨٨٠/٢، وَمَغْنِي اللَّيْلِ ٨٣١، وَشَرْحُ أَيْمَاتِ الْمَغْنِيِّ ١٥٤/٢، ٣٢٦/٧.

(٥) فِي كَ: (الْمَصَاحِبَةُ).

(٦) فِي كَ: (كَذَلِكَ).

وقوله: "لفظاً أو معنى" تفصيل للفعل. فاللفظي: (جئتُكَ وزَيْداً)،
والمعنوي: (ما لك وزَيْداً؟ أي: ما تصنع وزَيْداً).
واختلَفَ في ناصبه⁽¹⁾:

فالْمُخْتَارُ رأيُ سيبويه، وهو أنه الفعلُ بِتَوْسُطِ الواوِ، فهي إِذَا كَحَرَفِ
الاستِثْنَاءِ في ذلك.

وقال الأَخْفَشُ: الأصلُ جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ، فَحُذِفَتْ "مَعَ" وأُقيِمَت الواوُ
مُقَامَهَا، فانتَقَلَ إعرابُ "مَعَ" إلى ما بَعْدَ الواوِ. وأفسدوه بِأنَّ "مَعَ" ظَرْفٌ،
و"زَيْدٌ" لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَا يَلزَمُ ذَلِكَ؛ لأنَّ الْوَاقِعَ مَوْقِعَ شَيْءٍ يُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ، وَلَا
يَسْتَوْفِي سَائِرَ أَحْكَامِهِ.

وقال الزَّجَّاجُ: ناصبه فعلٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ، تَقْدِيرُهُ: جِئْتُكَ وصاحبتُ
زَيْداً، فعَلَى هَذَا يَسْقُطُ مِنْ عِدَّةِ الْمَفْعُولَاتِ.

وقال الكُوفِيُّونَ: هو مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ؛ لأنَّ قَوْلَكَ: (اسْتَوَى الْمَاءُ
وَالْخَشَبَةَ) يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ؛ لأنَّ "الْخَشَبَةَ" لَمْ تَكُنْ مُعْجَزةً فَتَسْتَوِي. وقد تَكَلَّمْتُ
عَلَى قَوْلِهِمْ فِي "التَّعْلِيقِ عَلَى الْمُتَّبَعِ".

وههنا تقسيمٌ، وهو:

إِنْ كَانَ الْفِعْلُ ظَاهِرًا وَجَازَ الْعَطْفُ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو) جَازَ
الْعَطْفُ وَالتَّصْبُّ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

(1) انظر خلافهم في ناصب المفعول معه في شرح المقدمة الخسبية 310، والإِنْصَافُ 248، وشرح ابن
يعيش 49/2، وتوجيه اللع 200، وشرح التسهيل لابن مالك 248/2، والحصول 518/1 - 521، وشرح
الرضي 517/1، والارتشاف 1483/3.

وإن امتنع العطفُ تَعَيَّنَ الآخَرُ، كَقَوْلِكَ: (قُمْتُ وَزَيْدًا)؛ لامتِنَاعِ عَطْفِ
الاسمِ على جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ.

وإن كَانَ مُقَدَّرًا وَجَازَ الْعَطْفُ، تَعَيَّنَ، كَقَوْلِكَ: (مَا لِيْزِيْدٍ وَعَمْرٍو)، وَإِلَّا
تَعَيَّنَ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا).

وهذا الْمَفْعُولُ قَلِيْلٌ فِي الْكَلَامِ، وَالِاسْتِقْرَاءُ يُعْطِيكَ ذَلِكَ. وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ
قَصْرَهُ عَلَى الثَّقَلِ، وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

وَالْفَرْعِيُّ سِتَّةٌ:

[الحال]

الأوّلُ: الحالُ، وهي ⁽¹⁾ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.
وَشُرُوطُهَا خَمْسَةٌ:

الأوّلُ: أَنْ تَكُونَ تَكْرِيرًا أَوْ فِي حُكْمِهَا، كَقَوْلِهِمْ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ) ⁽²⁾،
(وَمَرَّتْ بِهِ وَحْدَهُ)، وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ:

— أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي اللفظِ مَعْرِفَةً فَهُوَ فِي مَعْنَى التَّكْرِيرِ، [و22]
والتَّقْدِيرُ: "أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً"، و"مَرَّتْ بِهِ مُنْفَرِدًا".

(1) فِي ك: (فَهْي).

(2) قَوْلُهُ: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ) جُزْءٌ مِنْ بَيْتِ شَعْرِ اللَّيْلِ، وَتَمَامُهُ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَنْدُذْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدَّخَالِ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ 108، وَمِنْ شَوَاهِدِ سَيَوِيهِ 372/1، وَالْإِنْصَافُ 822/2، وَاللِّبَابُ 285/1.

– والآخر: أن "العراك"، و"وحدة" مصدران منصوبان بفعل محذوف،
 ذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ، فالتقدير: "أرسلها تَعَرَّكَ الْعِرَاكُ"، و: "مَرَّتْ بِهِ يَنْفَرْدُ
 وحدة"، وهو اختيار الفارسي⁽¹⁾.

والثاني⁽²⁾: أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً أَوْ فِي حُكْمِهِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَّتْ بِزَيْدٍ
 أَسَدًا)؛ أي: جريئًا شديدًا، ومنه ما أنشدَه ابنُ الحشَّابِ في "المُعْتَمَدِ":

[المُتْقَارِبُ]

[88] فَمَا بَالُنَا أَمْسَ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ⁽³⁾

أي: فَمَا بَالُنَا أَمْسَ شُجْعَانًا، وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ جُبْنَاءَ؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء ٨٨]؛ أي: مُنْقَسِمِينَ. وَخَالَفَ ابْنُ
 الْحَاجِبِ فِي ذَلِكَ⁽⁴⁾.

والثالثُ: أَنْ تَكُونَ بَعْدَ⁽⁵⁾ مَعْرِفَةٍ، أَوْ فِي حُكْمِهَا، كَقَوْلِكَ: (مَرَّتْ
 بِمِثْلِكَ قَائِمًا)، و(هَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ وَاقِفًا)، فـ "مِثْلِكَ" بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ، و"أَفْضَلُ"
 تَخْصِصٌ بِـ "مِنْكَ"، وَلِهَذَا جَازَ أَنْ يَقَعَ الْفَصْلُ مَعَهُمَا، كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ
 مِثْلُكَ)، و(كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ). وَمِنْهُ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ:

(1) انظر اختياره في الإيضاح العضدي 221، والمسائل المنشورة 18، ويُعزى إليه وإلى الكوفيين في
 الحصول 450/1.

(2) قوله: (الثاني) ليس في ك.

(3) البيت منسوب لأحد أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه في شرح الرضي 22/2، 33،
 والخزانة 191/3، وهو بلا نسبة في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 3/187، وشرح ألفية ابن معطر للقواس
 الموصل 1/570، وتاج علوم الأدب 2/744. (وروايته في بعضها: فما بالنا الأمس....).

(4) خالف ابن الحاجب في شرط الاشتقاق في الحال. (الكافية 104، وشرح المقدمة الكافية 2/509).

(5) ليس في ك: (بعد).

﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا فَوَلَدًا﴾ [الكهف ٣٩]، وقيل: الضمير تأكيد،
وضمير الفصل مخصوص بالوقوع بين معرفتين.

ومن ذلك التكررة إذا تخصصت بالتعكك قولك: (هذا رجل عاقل متكلماً)، وقال تعالى: "ولما جاءهم رسول من عند الله مصدقاً" [البقرة 101]^(١).

والرابع: أن تكون بعد كلام تام، أو في حكمه، كقولك: (ضربي زيداً قائماً)، والمعنى: إذا كان قائماً.

والخامس: أن تكون منصوبة في اللفظ أو في الموضع، كقولك: (جاء زيدٌ يضحك)؛ أي: ضاحكاً، و(هذا زيدٌ في الدار)؛ أي: مستقراً فيها. ولها^(٢) أحكام خمسة:

- أن لا تكون خِلقة لازمة، فلا تقول: (مررتُ بزيدٍ أعرج)؛ فإن أردتَ أنه متعارج^(٣) في الوقتِ جاز.

- وأن لا تكون لونا، فلا تقول: (مررتُ بالأسيرِ أحر)، إلا إذا أردتَ احمراره في ذلك الوقت.

- وأن يكون لها عاملٌ لكونها مَعْرَبَةً.

- وأن يكون لها صاحبٌ؛ لكونها صِفَةً في المعنى.

- وأن يكون فيها رابطٌ؛ لكونها مُشْتَقَّةً.

ولها أقسام خمسة:

(١) هي قراءة عبد الله بن مسعود، وهي بنصب "مصدقاً" على الحال، وصاحبها تكرة "رسول". (تفسير البحر المحيط 535/2).

(٢) في الأصل: (له)، والسياق يرجح (لها).

(٣) في ك: (متعارض) وهو تحريف.

– الأول: أَنْ تَكُونَ مُتَنَقِّلَةً، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ
عنها، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ حَالًا.

– والثاني: أَنْ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً، وَهِيَ الَّتِي لَوْ ⁽¹⁾ لَمْ تَذْكُرْ لَأَسْتَفِيدَ مَعْنَاهَا

مِنَ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة ٩١]، وَقَوْلُهُمْ:
(زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا). وَاشْتِرَاطُ الزَّمْخَشَرِيِّ ⁽²⁾ وَابْنِ الْحَاجِبِ ⁽³⁾ أَنْ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً

لِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ يَظُلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة ٢٥]، وَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿فَنَبَسَرْ ضَاحِكًا﴾ [النمل ١٩].

– والثالث: أَنْ تَكُونَ مُوْطِنَةً، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا)،

فـ"رَجُلًا" نَصَبٌ عَلَى ⁽⁴⁾ الْحَالِ، وَ"صَالِحًا" نَعْتُهُ، وَهُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ. وَالْأَصْلُ
أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَالِحًا)، لَكِنْ ذَكَرْتُ "رَجُلًا" تَوْطِنَةً لِلْحَالِ؛ إِذَا الْحَالُ
صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالصِّفَةِ الَّلَفْظِيَّةِ، وَلَمَّا كَانَ حُكْمُ الصِّفَةِ الَّلَفْظِيَّةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا
مَوْصُوفٌ فِي الَّلَفْظِ تَجْرِي عَلَيْهِ، فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْحَالِ قَلِيلًا، إِعْلَامًا بِكَوْنِهَا صِفَةً.

– والرابع: أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَتَ﴾ [الفتح ٢٧]، وَقَوْلُهُمْ:
(مَرَرْتُ [ظ 22] بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا).

(1) قوله: (لو) سقط من الأصل، وهي في ك.

(2) انظر: المفصل 92.

(3) الكافية 106.

(4) سقط قوله: (على) من ك.

- والخامس: أن تكون محكيّة، وهي الحالُ الماضيّة كقولك: (مَرَرْتُ
بزيد أمس قائماً).

والعاملُ فيها خمسةُ أشياء:

الأوّل: أن يكون فعلاً، كقولك: (جاء زيدٌ راكباً)، ويجوزُ فيه عند
البصريّين⁽¹⁾: (جاء راكباً زيداً)، و(راكباً جاء زيداً)، وهي وإن تحملت الضميرَ
الراجعَ إلى "زيد"، لكن هي مؤخّرة في التقدير، ومنه قولُ الشاعر:

[الرمّل]

[89] مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعَ⁽²⁾
ومن كلامهم: "شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَبَةِ"⁽³⁾.

والثاني: اسمُ الفاعِلِ، ويجري في ذلك مجرى الفعل، كقولك:
(أضاحِكِينَ قائِمٌ أخواك)، واسمُ المفعول، نحو قولك: (وما باكِيتَيْنِ مَضْرُوبَةٌ
جاريتاك)⁽⁴⁾، والصفة كقولك: (أقائمِينَ حَسَنٌ أخواك).

نعم، إن كان اسمُ الفاعِلِ أو المفعول في صلة الألف واللام، كقولك:
(زيدُ القادِمُ مسروراً)، و(عمروُ المعطى درهمًا سائلاً) امتنع التقدير؛ لِعَدَمِ جَوَازِ
تقديم بعض الصلة على الموصول.

(1) هي مسألة خلافة بين البصريين والقرّاء من الكوفيين. (انظر أسرار العربية 177-178، والإنصاف 251).

(2) البيت لسويد بن أبي كاهل في توجيه اللمع 204، وهو من شواهد المقتضب 170/4، والأصول 217/1،
وشرح الكافية الشافية 748/2، برواية:

..... وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَنَعَ

(3) انظر جهرة الأمثال 541/1، والمستقصى 127/2، وتذيب اللغة 57/5، والإنصاف 251/1، وأوضح

المسالك 327/2، وتفسير البحر المحيط 248/8. أصله أن يُورِدَ القومُ إليهم الشريعة مُجتمعين، ثم صدروا
فافترقوا، فيحلب كُلُّ في بيته؛ يُضْرَبُ في الفراقِ الناس.

(4) في ك: (ما مسرعتين ذاهبة جاريتاك).

والثالث: الاسم الذي في ⁽¹⁾ معنى الفعل كَقَوْلِكَ: (ذا زَيْدٌ قائِمًا) ⁽²⁾،
فالتأصبُّ للحال "ذا"؛ لأنه في معنى "أشِيرُ"، وكذا ⁽³⁾: (زَيْدٌ مثلُ عَمْرٍو مُتَكَلِّمًا)،
فالتأصبُّ لها "مِثْلٌ"؛ لأنه ⁽⁴⁾ في معنى يُشَبِّهُ، ولا يجوزُ التَّقْدِيمُ.

والرابع: الحرف الذي فيه معنى الفعل، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[البسيط]

[90] كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقَوْدُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ ⁽⁵⁾
فناصبٌ "خَارِجًا" "كَانَ"، ومِثْلُهَا فِي ذَلِكَ: "لَعَلَّ"، و"لَيْتَ"، دُونَ
الْأَخْرِيَّاتِ ⁽⁶⁾، قَالَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي "التَّعَاقُبِ". وَالْفَرْقُ قُوَّةُ تِلْكَ فِي التَّغْيِيرِ الَّلَفْظِيِّ
وَالْمَعْنَوِيِّ، بِخِلَافِ هَذِهِ.

وَكَذَلِكَ "هَا" كَقَوْلِكَ: (هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى "أَنَّهُ"، وَكَذَلِكَ
"يَا" عِنْدَ بَعْضِهِمْ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ ضَاحِكًا)، وَمِنْهُ يَبْتُ الْكِتَابُ ⁽⁷⁾.

[الطويل]

[91] أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ ⁽⁸⁾

(1) فِي ك وَس: (فِيهِ).

(2) فِي ك: (ذَاهِبًا).

(3) فِي ك: (كَذَلِكَ).

(4) فِي ك: (لَأَنَّهَا).

(5) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي فِي دِيَوَانِهِ 19، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ جَمَلِ الْخَلِيلِ 103، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 295/3،

وَالْخَصَائِصُ 275/2، وَمَقَائِيسُ اللَّغَةِ 82/3، 469/4، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 10/2، 13، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ 176/3.

(6) فِي ك: (الْأَخْوَاتِ).

(7) سَيُوه 237/2.

(8) الْبَيْتُ لِلصُّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ 303/2، وَالْخَزَانَةُ 153/2. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوه 237/2،

وَالْمُقْتَضَبُ 215/4، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 355/1، وَالْمُسْتَقْصَى 341/2 (بِرَوَايَةٍ مُخْتَلَفَةٍ فِي الصَّدْرِ)، وَجَمْعُ

الْأَمْثَالِ 282/2، وَاللِّسَانُ (كَرْب)، وَالتَّاجُ (كَرْب).

والخامسُ: ما في الجملة من معنى الفعل، كقولهم: (هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا)،
وكقول الشاعر:

[البسيط]

[92] أنا ابنُ ذَا رَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِذَا رَةٍ يَا لِنَاسٍ مِنْ عَارٍ⁽¹⁾
إِذْ مَعْنَى ذَلِكَ: "ثَبِينَةٌ" و"ثَبْتُهُ".

واعلم أنه يقع في موضع الحال خمسة أشياء:

— الأولُ: المصدرُ، كقولك: (جاءَ زَيْدٌ رَكْضًا)، والتقديرُ: "رَاكِضًا"،

وفيه حينئذٍ ضميرٌ لِنِيَابَتِهِ عن اسمِ الفاعِلِ.

فإن قيل: فما الفائدةُ في هذه النِّيابة؟ أجبتُ: فائدتها المُبالغةُ؛ وذلك لأنه
جُعِلَ عبارةً عن الحدَثِ، لا مُتَصِفًا به.

وقال المُبرِّدُ: هو مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، أي: "جاءَ يَرَكُضُ
رَكْضًا"⁽²⁾. والأولُ أَوْلَى لِسَلَامَتِهِ مِنَ الحَذَفِ، وإفادته المُبالغةَ. وقال السُّيرافيُّ:
هو مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وناصبيُّه "جاءَ"، وهو عِنْدَهُ من بابِ (قَعَدَ القَرْفُصَاءُ)⁽³⁾.

— والثاني: الجامدُ، كقولك: (جاءَ زَيْدٌ أَسَدًا)⁽⁴⁾، وقد مَضَى.

— والثالثُ: الظرفُ، كقولك: (جاءَ زَيْدٌ عِنْدَكَ)⁽⁵⁾.

— والرابعُ: الجارُّ والمجرورُ، كقولك: (جاءَ زَيْدٌ بِسِلَاحِهِ).

(1) انظر تفريغ هذا الشاهد في الشاهد رقم (55).

(2) المقتضب 269/3، وانظر شرح السيراني 112/2 (مخطوط).

(3) انظر في هذا شرح السيراني 112/2 (مخطوط). والقرفصاء أن يجلس الرجل مُنْصَرِّقاً فَجَذَبَهُ بِبَطْنِهِ، وَيَجْمَعُ
يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ.

(4) ليس في الأصل: (جاءَ).

(5) في الأصل: (هَذَا زَيْدٌ عِنْدَكَ).

— والخامسُ: الجُمْلَةُ: وَهِيَ إِمَّا اسْمِيَّةٌ، وَإِمَّا فِعْلِيَّةٌ.

فَالْأَسْمِيَّةُ⁽¹⁾ إِمَّا بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ)،
(وَهِيَ بِهِ حَسَنَةٌ). وَأَبَى الزَّمْخَشَرِيُّ إِلَّا الْوَأَوْ مَعَهَا⁽²⁾؛ لِتَدُلَّ عَلَى التَّوْقِيتِ.
وَاسْتَضَعَفُوهُ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ وَالسَّمَاعَ.

وَإِمَّا بِالْوَاوِ وَحْدَهَا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً).
فَإِنْ قِيلَ⁽³⁾: فَلِمَ جَاَزَتْ الْوَأَوْ فِي الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ دُونَ الْوَصْفِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ؟
أَجَبْتُ: جَاَزَتْ الْوَأَوْ فِي الْحَالِيَةِ⁽⁴⁾؛ لِذَلَالَتِهَا عَلَى التَّوْقِيتِ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ هُنَا،
بِخِلَافِ الْوَصْفِ وَالْخَبَرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَالُ فَضْلَةٌ بِخِلَافِهِمَا.
فَإِنْ قِيلَ: فَالْحَالُ [و23] وَصَفُ الْهَيْئَةِ، وَ"طُلُوعُ الشَّمْسِ" لَا يَكُونُ هَيْئَةً
لِزَيْدٍ، أَجَبْتُ: بَأَنَّ التَّقْدِيرَ: جَاءَ زَيْدٌ مُوَافِقًا طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَالْمُوَافَقَةُ هَيْئَةٌ مَجِيئِهِ.
وَإِمَّا بِهِمَا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوهُ مَعَهُ).

وَالْفِعْلِيَّةُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلُهَا⁽⁵⁾ مُسْتَقْبَلًا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، لَا يَجُوزُ: (جَاءَ
زَيْدٌ سَوْفَ يَقُومُ)؛ لِمُنَافَاةِ مَعْنَاهُ لِلْحَالِ⁽⁶⁾.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ جَاَزَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقَرٌ صَالِدًا بِهِ غَدَا؟) أَجَبْتُ: قَالَ
أَبُو عَلِيٍّ: الْأَسْمُ هُوَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الْحَالِ، فَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ⁽⁷⁾. وَأَيْضًا
فَهَذَا⁽⁸⁾ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يُحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ.

(1) فِي ك: (وَالْأَسْمِيَّةُ).

(2) الْمَفْصَلُ 92.

(3) فِي ك: (قُلْتُ).

(4) فِي ك: (جَاءَتْ فِي الْحَالِيَةِ).

(5) مِنْ ك وَ س. وَفِي الْأَصْلِ: (تَكُونُ لَعْلًا).

(6) فِي ك: (الْحَال).

(7) الْإِغْفَالُ 2/54-55.

(8) سَقَطَ: (فَهَذَا) مِنْ ك.

وعندي أن اسم الفاعل مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى من غير زَمَانٍ في أَصْلٍ وَضَعِهِ.
وأما إذا دَلَّ على الزَمَانِ فَبِقَرِينَةٍ، نحو: "عَدِ" وشِبْهِهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ) فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى زَمَنِ الْبَيِّنَةِ. وَلَوْ كَانَ دَلَالَةً عَلَيْهِ لَن يَنفَكُّ عَنْهُ الْبَيِّنَةُ. والفعلُ وَضِعٌ لِلزَّمَانِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْأُمُورَ الْعَارِضَةَ لَا يُعْتَدُّ بِهَا فِي الْعَرِيسَةِ؛ بِدَلِيلِ صِحَّةِ: "رُويَا"، و"ضَوَّ"، و"شَيَّ".

وأما أن يكونَ حالاً، وهو جَائِزٌ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ).
وأما أن يكونَ ماضياً، وَيُشْتَرَطُ مَعَهُ "قَدْ"، لِتَقَرُّبِهِ مِنَ الْحَالِ. وَقَدْ تَكُونُ ظَاهِرَةً⁽¹⁾، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ قَدْ أَكْرَمَ أَخَاهُ)، وَمُقَدَّرَةً، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمَ أَخَاهُ)، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء 90]،

﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء 111]، قَالَ الشَّاعِرُ: [الطويل]
[93] وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ نَفْصَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَةُ الْقَطْرِ⁽²⁾
نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْمَاضِي مَنفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ "قَدْ"، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ غَلَامُهُ)؛ وَذَلِكَ لِأَن فِيهَا ضَرْبًا مِنَ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلنَّفْيِ.

وهنا تَفْصِيلٌ، وَهُوَ أَنَّ الْمُضَارِعَ الْمُثْبِتَ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَائِ فِيهِ، فَلَا تَقُولُ:
(جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ غَلَامُهُ)؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْمَنفِيُّ فِي جَوَازِهَا مَعَهُ خِلَافٌ⁽³⁾، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَتَجِبُ الْوَائُ، مَعَ الْخُلُوعِ مِنَ الضَّمِيرِ، وَتَجُوزُ مَعَ وَجُودِهِ.

* * * * *

(1) في ك: (ظاهراً).
(2) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 2/957، وانظره في الإنصاف 1/253، والخزانة 3/236، وتاج العروس (بلل). وهو في ديوان مجنون ليلي 94، ونسبه صاحب الأغاني إلى نُصَيْبٍ 24/107. وهو من شواهد العين 7/298، وتفسير البحر المحيط 1/364، 657، وأوضح المسالك 2/227، وشرح شذور الذهب 298، والجمع 2/132.
(3) انظر تفصيل الخلاف في شرح الرضي 2/44، وارتشاف الضرب 3/1607-1608، وتوضيح المقاصد 2/721، والجمع 2/325.

[التمييز]

والثاني: التمييز، وهو ما يرفع الإهتام عن مفرد أو جملة، بالنص على أحد محتملاته. وقال أبو علي في الإيضاح: جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً، فتبينه بأحدها⁽¹⁾.

والمميز لا يكون إلا اسماً لوجهين:

- أحدهما أنه شابة المفعول، وذلك تلزمه الاسمية، وهذا ضعيف عندي؛ لأن الشيء إذا شابة الشيء لا يجري مجراه، ولأن خبر "كان" مشابه له أيضاً، ولا تلزم فيه الاسمية.

- والأجود أن يقال: لزم ذلك لأنه إما أن يكون فاعلاً، نحو: (طاب زيد

نفساً)، أو مفعولاً، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر ١٢]، أو مفعلاً لدخول "من" عليه كقولك: (عندي عشرون ثوباً)، وهذا بأسره مختص بالأسماء. وهو إما أن يكون بعد عدد، أو لا يكون:

= فالأول: يلزم فيه ثلاثة أشياء: التنكير، والإفراد، وتقدير "من"، كقولك: (لي ثلاثون غلاماً) و(أربعون جارية).

(1) الإيضاح العضدي 223.

فَلزُومُ الْإِفْرَادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَدَدَ يَبَيِّنُ الْكَمِّيَّةَ.
وَلزُومُ التَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ فِي الَّلَفْظِ، وَهُوَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ
بَيَانُ الْجِنْسِ. وَالتَّكْرَرُ أَخْفُ وَهِيَ الْأَصْلُ.
وَلزُومُ تَقْدِيرِ "مِنْ"؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْمُمَيِّزِ الْبَيَانُ، وَالتَّبَيُّنُ أَحَدُ مَعَانِي "مِنْ".
— وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُ فِيهِ الْإِفْرَادُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [الكهف ١٠٣].

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُمَيِّزَ إِذَا أَنْ يَكُونُ [ظ23] بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ، أَوْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.
وَمُرَادُهُمْ بِتَمَامِ الْاسْمِ أَنْ تَمْتَنِعَ إِضَافَتُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ثَوْنِ التَّثْنِيَةِ أَوْ^(١) الْجَمْعِ
وَشَبْهِهِ، أَوْ التَّنْوِينِ، أَوْ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ (عِنْدِي مَتَوَانٍ عَسَلًا)، وَ(الزَّيْدُونَ حَسَنُونَ
وَجُوهًا)، وَ(لِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا)، وَ(لِي جَرِيبٌ نَخْلًا)، وَ(عِنْدِي مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا).

وَههنا تنبيهان:

أَحَدُهُمَا أَنَّ مَا كَانَ بَعْدَ التَّنْوِينِ، أَوْ ثَوْنِ التَّثْنِيَةِ، أَوْ ثَوْنِ الْجَمْعِ، جَازَ نَصْبُهُ
وَجَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ، كَقَوْلِكَ: (عِنْدِي مَتَوَانٍ سَمْنًا)^(٢)، وَ(الزَّيْدُونَ حَسَنُونَ)^(٣)، وَ(جُوهًا)، وَ(لِي
جَرِيبٌ نَخْلًا)، وَالْبَاقِي يَلْزَمُ نَصْبُهُ.

[وَالْآخَرُ]^(٤) أَمَّا شِبْهُ الْجَمْعِ فَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ ذَلِكَ:

(١) فِي ك: (وَالْجَمْعِ)

(٢) سَقَطَ قَوْلُهُ: (عِنْدِي) مِنَ الْأَصْلِ

(٣) فِي ك: (حَسَنُونَ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

فَقَالَ السِّيرَافِيُّ⁽¹⁾: "عِشْرُونَ" مُشَبَّهٌ بـ "ضَارِبُونَ"، و"عِشْرِينَ" مُشَبَّهٌ
بـ "ضَارِبِينَ". وَالْفَرْعُ يَنْحَطُّ عَنِ الْأَصْلِ، فَجَازَ فِي الْأَصْلِ الْوَجْهَانِ، وَاقْتَصَرَ فِي
الْفَرْعِ عَلَى أَحَدِهِمَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ظَهَرَ أَثَرُ الْفَرَعِيَّةِ بِأَنْ خُصَّ عَمَلُهُ⁽²⁾ بِالتَّكْرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ، أَجَبْتُ:
بِأَنْ اخْتِصَّاصَ مَعْمُولِهِ⁽³⁾ بِذَلِكَ؛ لَكُونِهِ ضَمِيرًا⁽⁴⁾، وَمِنْ خَصَائِصِ الْمُمَيِّزِ التَّكْيِيرُ.

فَإِنْ قِيلَ: "حَسَنُونَ" مُشَبَّهٌ بـ "ضَارِبُونَ"، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّنْصِبُ وَالْإِضَافَةُ.
أَجَبْتُ: بِأَنْ الصِّفَةُ أَقْوَى⁽⁵⁾ شَبَّهًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْعَدَدِ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَشْبِيهِ
وَجَمْعِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽⁶⁾: لَا تَجُوزُ الْإِضَافَةُ مَعَ بَقَاءِ التَّوْنِ؛ لِأَنَّكَ أَثَبْتَ فِيهَا مَا
هُوَ مُشَابِهٌ لِتَوْنِ الْجَمْعِ، وَلَا تَجُوزُ الْإِضَافَةُ مَعَ حَذْفِهَا؛ لِأَنَّكَ حِينَئِذٍ حَذَفْتَ مَا لَيْسَ
بِتَوْنٍ جَمْعٍ.

وَقِيلَ: "عِشْرُونَ" صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْمَعْنَى فِي (عِشْرُونَ دِرْهَمًا): دَرَاهِمُ
عِشْرُونَ، فَلَوْ أُضِيفَتْ لَكَانَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ. وَأَمَّا
الْإِضَافَةُ فَلَا سِتْحَالَهَ إِضَافَةُ "مِلءٍ" إِلَى "الْعَسَلِ"، مَعَ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى الْإِنَاءِ.

وَقِيلَ: هُوَ يَقْتَضِي مَعْدُودًا كَمَا أَنَّ "ضَارِبُونَ" يَقْتَضِي مَضْرُوبًا.

وَقِيلَ: التَّاصِبُ لَهُ الظَّرْفُ، وَقِيلَ: التَّاصِبُ لَهُ مُقَدَّرٌ ذَكَرَهُ الْوَاسِطِيُّ⁽⁷⁾، وَهُوَ

ضَعِيفٌ جَدًّا.

(1) انظر: شرح السيرافي للكتاب 2/22، 34 (بتصرف).

(2) سقط قوله: (عمله) من الأصل.

(3) في الأصل: (معمول).

(4) في س: (لكونه تمييزاً).

(5) سقط من ك ابتداء من قوله: "بأن اختصاص معموله أجبت: بأن الصفة أقوى".

(6) انظر قوله في: الإيضاح في شرح المفصل 1/19 (بتصرف)، وانظر المحصول 1/471.

(7) شرح اللمع للواسطي الضريور 76. والواسطي هو القاسم بن محمد بن مباشر، أبو نصر النحوي، تنقل في
البلاد، وقرأ عليه ابن بابشاذ. له من المصنفات: شرح اللمع، وشرح الحماسة، وغيرهما. ومات بمصر، ولم يحدد
لوفاته تاريخ. (انظر ترجمته في معجم الأدباء 5/2، والبيغة 2/262).

و"مَنَوَانٍ" مُشَبَّهٌ بـ"ضَارِبَانٍ"، و"جَرِيبٌ" نَخْلًا" مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ: (أَعَجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدًا). و"مِلءُ الإِنَاءِ عَسَلًا" مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ: (أَعَجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا)، وهذا ظاهرٌ. ومُرَادُهُمْ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَمَيِّزُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، أَوْ مَفْعُولًا، كَقَوْلِكَ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر ١٢]. وَالْأَصْلُ: طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ؛ وَلِذَلِكَ ذَهَبَ سَيِّوِيهِ^(١) إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ)؛ إِذِ الْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلِأَنَّهُ مُقَسَّرٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُقَسَّرِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ تُجَوَّزُ فِيهِ بِالتَّنْقِيلِ، فَلَا يُتَجَوَّزُ فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ؛ كَرَاهَةِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ مَجَازَيْنِ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَا الْبَابِ الْأَعْدَادُ وَشَبْهُهَا. وَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ فِيهِ التَّمْيِيزُ، فَحُمِلَ هَذَا عَلَيْهِ. وَمِنْ أُصُولِهِمُ الْمَشْهُورَةِ اخْتِيَارُ إِجْرَاءِ الْبَابِ عَلَى كَمَطٍ وَاحِدٍ. نَعَمْ، ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ^(٢)؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مُتَصَرَّفًا، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ قِيَاسًا عَلَى الْحَالِ.

وَأَمَّا: (رُبُّهُ رَجُلًا) فَقَالَ الزَّجَّاجُ: مَعْنَاهُ: أَقْلِلْ بِهِ فِي الرُّجَالِ، وَ"رَجُلًا" نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَنَاصِبُهُ الضَّمِيرُ^(٣)؛ لِإِبْهَامِهِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ شَرَحْتُهُ فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ".

* * * * *

(١) سَيَّوِيهِ 205/2.

(٢) وَوَأَفْقَهُمُ الْكِسَائِيُّ وَالْجَرْمِيُّ، وَتَابِعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانٍ. (انظر الإنصاف 828، وشرح الجمل لابن عُصْفُور 2/283، وَابْنُ يَعِيشَ 2/74، وَالتَّخْمِيرُ 1/451، وَالْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ 1/321، وَشرح التسهيل لابن مَالِكٍ 2/389، وَالْإِرْتِشَافُ 4/1634).

(٣) انظر هذا الرَّأْيَ بِلَا نِسْبَةٍ إِلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ 61/2.

[الاستثناء]

والثالث: الاستثناء [24] وهو استفعالٌ من "تَبَيَّنْتُ" بِمَعْنَى: عَطَفْتُ؛
لأنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمُسْتَثْنَى فَقَدْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي لِيْغِيْرِهِ.
وَحَدُّهُ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِمَّا دَخَلَ فِيْهِ غَيْرُهُ بِـ"إِلَّا" وَأَخْوَاتِهَا.
وَلَهُ أَدَوَاتٌ مِنَ الْحُرُوفِ، وَالْأَسْمَاءِ، وَالْأَفْعَالِ. وَأَصْلُهَا "إِلَّا" لِوَجْهَيْنِ:
- الأوّل: أَنَّهَا حَرَفٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا تُفِيدُ الْمَعَانِيَ الْإِنْشَائِيَّةَ الْحُرُوفِ، وَغَيْرُهَا
يُفِيدُ ذَلِكَ بِالنِّيَابَةِ.
- والثاني: أَنَّهَا تَقَعُ حَيْثُ لَا يَقَعُ غَيْرُهَا، فَتَقَعُ فِي الْمَتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ وَالْمُفْرَغِ،
وغيرُها لَيْسَ كَذَلِكَ.
فَإِذَا اسْتَشْنَيْتَ بِـ"إِلَّا"، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مُحْتَاجًا إِلَى مَا بَعْدَهَا،
أَوْ غَيْرَ مُحْتَاجٍ.

* * * * *

[الاستثناء المفرغ]

فالأول: هُوَ الْمَفْرَغُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَامِلَ قَبْلَ "إِلَّا" عَمِلَ فِي مَا بَعْدَهَا، كَمَا يَعْمَلُ مَعَ عَدَمِهَا، وَكَذَلِكَ تَوَسُّطُهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَأَحَدُهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِالْآخِرِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلَّتِجَ بِالبَصْرِ﴾ [القمر ٥٠] فَوَقَعَتْ بَيْنَ الْمُبْدَأِ وَخَبَرِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجن ٢٥] فَوَقَعَتْ بَيْنَ اسْمٍ كَانَ وَخَبَرِهَا، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام ٤٨] فَوَقَعَتْ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا، وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(١):
[البسيط]

[94] كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا التَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ^(٢)

فَوَقَعَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) فـ"زَيْدٌ" فَاعِلٌ "قَامَ"، (وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا) فـ"زَيْدًا" مَفْعُولٌ "رَأَيْتُ". (وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ) فـ"بِزَيْدٍ" مُتَعَلِّقٌ^(٣) بِـ"مَرَرْتُ". وَلَا يَجُوزُ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا) بِالتَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَأْخُذْ فَاعِلَهُ، وَقَدْ شَذَّ مَجِيئُهُ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
[البسيط]

[95] يُطَائِلُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا^(٤)

وَأَجَازُهُ الْفَرَاءُ^(٥)، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَاقِيَّةِ".

(1) هُوَ غِيلَانُ بْنُ عَقْبَةَ، يَكْنَى أَبَا الْحَارِثِ، وَذُو الرَّمَّةِ لِقَبِّهِ، وَهُوَ صَاحِبُ مِثَّةٍ، وَلَهُ مَدَائِحُ بِلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: فَُحَّحَ الشَّعْرُ بِأَمْرِ الْقَيْسِ وَخُتِمَ بِذِي الرَّمَّةِ. وَتَوَفَّى فِي أَصْبَهَانَ عَنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَذَلِكَ سَنَةَ مِثَّةٍ وَسَبْعَ عَشْرَةٍ. (انظر ترجمته في الأغاني 5/17، وتاريخ الإسلام 357/7).

(2) الْبَيْتُ فِي دِيوَانِ ذِي الرَّمَّةِ 29، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ 100/4، وَجَهْرَةُ اللَّغَةِ 994/2، وَقَتْلِيبُ اللَّغَةِ 245/6، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ 221، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ 598/1، وَالْحَزْرُ الْوَجِيزِ 103/5، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ اغِيْطَ 65/8، وَاللِّسَانُ (وَهُم)، وَالتَّاجُ (وَهُم).

(3) فِي ك: (مَفْعُول).

(4) الْبَيْتُ لَعْرُوةَ بْنِ حَزَامٍ فِي دِيْوَانِهِ 53، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ تَوْجِيهِ اللَّمَعِ 222، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ 599/1، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ 105/2.

(5) انظر شرح الرضي 105/2، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس 598/1.

والثاني: لا يخلو من أن يكون بعد كلام موجب أو غير موجب. فالموجب الخبر الثابت، كقولك: (قام القوم)، و(انطلق الناس)، فإذا استثنيت من هذا اسماً، لم يكن إلا منصوباً مطلقاً، كقولك: (قام القوم إلا جعفرًا)، و(أقبل إخوانك إلا إبلهم).

* * * * *

[العامل في المستثنى]

وفي ناصبه خلاف⁽¹⁾، وأجود ذلك أنه الفعل أو معناه بتوسط الحرف؛ ولذلك لو أسقطته لما تعلق ذاك به.

فإن قيل: لو كان معدياً لفعل الجر، ولجاز تقديمه⁽²⁾ على الفعل، ولما جاز دخوله عليه؛ ولأن حرف الجر يعدّي معنى الفعل إلى الاسم، نحو قولك: (مررت بزيد)، فالباء أضافت المورر إلى "زيد"، و(إلا) بعكس ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) فإن القيام غير مضاف إليه؟

أجبت عن الأول: بأنه مشترك؛ يدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل أخرى. وعن الثاني: أنه عند الكوفيين جائز، كقولك: (إلا زيداً قام القوم). وأما البصريون فامتنعوا منه؛ لوجوه⁽³⁾:

— الأول: أن العامل ضعيف، والتقديم من خصائص العامل القوي، كذا قالوا. وفيه نظر؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل، وهو الأمكن فيه، فكيف يقال هو

(1) انظر هذا الخلاف في الإنصاف 1/260، وشرح ابن يعيش 2/76، وشرح التسهيل لابن مالك 2/271، وشرح الرضي 2/80-82، والمساعد 1/555.

(2) ك: (تقدمه).

(3) الجمهور على منع تقديم المستثنى، وقد جوز الكوفيون والزجاج ذلك. انظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك 2/285، وشرح الرضي 2/84، والارتشاف 3/1517، والجمع 2/260.

ضَعِيفٌ؟ وَلَعَلَّ هَذَا الْقَائِلَ عَنَى الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ، كَقَوْلِكَ: (الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا)،
ثُمَّ طَرِدَ الْبَابُ، وَهُوَ عِنْدِي ضَعِيفٌ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا [ظ24] أَنَّ الْكَثِيرَ هُوَ الْفِعْلُ، وَالْقَلِيلُ هُوَ الْآخَرُ، وَالِاسْتِقْرَاءُ يُقَرَّرُ
ذَلِكَ، وَقِيَاسُهُمْ حَمْلُ الْقَلِيلِ⁽¹⁾ عَلَى الْكَثِيرِ دُونَ الْعَكْسِ.

وَالْآخَرُ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حَمْلِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ، وَلَوْ قِيلَ بِالتَّفْصِيلِ فَيَقْدَمُ
الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْفِعْلِ دُونَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ لَكَانَ جَيِّدًا.

— وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُسْتَشْنَى مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا نَصَبُهُ الْفِعْلُ، أَوْ
مَعْنَاهُ بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يَقْدَمُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ وَآوِهِ الْعَطْفُ.

— وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ يَقَعُ بَدَلًا، وَالبَدَلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَهَذَا عِنْدِي
ضَعِيفٌ⁽²⁾ لَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْبَدَلَ مُمْتَنِعٌ فِي الْإِيجَابِ، فَكَانَ يَقْتَضِي هَذَا أَنْ يَجُوزَ التَّقْدِيمُ فِي
الْمُوجِبِ لَامْتِنَاعِ الْبَدَلِيَّةِ، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِ⁽³⁾ لِحُجُوزِهَا.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُمْ أَجَازُوا تَقْدِيمَ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا
زَيْدًا أَحَدٌ)، وَلَوْ اعْتَبِرَتْ حَالَةُ الْبَدَلِيَّةِ لَامْتَنَعَ ذَلِكَ.

وَعَنِ الثَّالِثِ⁽⁴⁾ أَنَّ وَضْعَهَا أَنْ تُخْرِجَ الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ. فَإِنْ
وَلَّيْتُ إِيجَابًا نَفَتَ الْحُكْمُ عَنْ مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)⁽⁵⁾، وَإِنْ
وَلَّيْتُ غَيْرَهُ أَثْبَتَهُ لَهُ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، وَ(لَا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ).

وَهُنَا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي الْإِيجَابِ عَلَى التَّعْتِ، كَقَوْلِ

[الوافر]

الشاعر:

(1) قوله: (حمل القليل) مكرّر في ك.

(2) في ك و س: (مُرْتَفٍ).

(3) في ك: (غيرها).

(4) هذا جواب للسؤال السابق، وهو قوله: "فإن قيل: لو كان معدّيًا لعمل الجرّ، ولجازّ تقدّمه على الفعلي،
ولما جازّ دخولُه عليه". وهذا الجواب عن (جواز دخوله عليه).

(5) في ك: (ما قام) وهو خطأ.

[96] فَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ⁽¹⁾

* * * * *

وغيرُ الموجِبِ يَنْقَسِمُ إلى اسْتِفْهَامٍ وَنَفْيٍ وَنَهْيٍ. وَلَا يَخْلُو الْمُسْتَشْنَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ أَوْ لَا.

[الاستثناء المتصل]

فالأوّلُ هو المتصل، وَيَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ) وَهُوَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ⁽²⁾: وَلَا يُفْتَقَرُ فِيهِ إِلَى الْعَائِدِ كَبَاقِي الْأَبْدَالِ الْبَعْضِيَّةِ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْقَرَاءُ: كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا وَالْفِعْلُ مَنْفِيٌّ عَنِ الْأَوَّلِ وَمُثَبَّتٌ لِلثَّانِي؟⁽³⁾ وَأُجِيبُ⁽⁴⁾ بِأَنَّهُ يَجُوزُ اخْتِلَافُ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ فِي ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شُجَاعٍ). وَيَجُوزُ التَّصْبُّ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا)، وَالْأَوَّلُ رَاجِحٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدَةٌ. وَفِي الْأَبْدَالِ تَحْصُلُ الْمُشَاكَلَةُ بَيْنَ إِعْرَابِي الْمُسْتَشْنَى وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ؛ وَلِأَنَّ سِتَّةً مِنَ الْقُرَاءِ قَرَأُوا:

﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء ٦٦] بِالرَّفْعِ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالتَّصْبِ إِلَّا ابْنُ عَامِرٍ⁽⁵⁾ وَحَدَّثَهُ⁽⁶⁾.

* * * * *

(1) يُنْسَبُ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ (سَيُوه 334/2، وَتَبِعَهُ كَثِيرُونَ)، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ 181. وَنَسَبُهُ فِي الْجَمَلِ الْمُنْسُوبِ لِلْخَلِيلِ 177 إِلَى الْأَعَشَى. وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ 418/2 لِحُضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ، وَقَدْ يُنْسَبُ لغيرِهِمْ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ 904/4، وَالزَّاهِرِ 392/2، وَتَهْدِيبِ اللُّغَةِ 305/15، وَالْمُقَصَّلِ 99، وَشَرْحِ الرِّضِيِّ 129/2، 131، وَتَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْخَاطِطِ 455/1، وَمَغْنِيِّ اللَّيْلِ 101، 739، وَالْمَجْمَعِ 270/2.

(2) فِي س: (ابْنُ الدَّقَّانِ). وَلَمْ نَعثرْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ صَرِيحًا. وَانْظُرْ فِي شَرْحِ الْقَوَاسِ لِأَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطَرٍ 597/1.

(3) انْظُرِ الْقَوْلَ فِي تَوْجِيهِ اللَّعْنِ لِابْنِ الْحُبَّازِ 217، وَذَكَرَ الْأَشْهُوِي هَذَا التَّسَاوُلَ نَاسِبًا إِيَّاهُ إِلَى ثَعْلَبٍ 504/1.

(4) فِي ك: (وَأَجَبْنَا).

(5) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، أَبُو عِمْرَانَ الْبَحْصِيُّ، إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ مَشِيخَةُ الْإِقْرَاءِ فِيهَا، أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، تَوَلَّى قَضَاءَ دِمَشْقَ، وَإِمَامَةَ الْجَامِعِ، وَاتَّمَّ بِهِ الْخَلِيفَةُ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَرَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ، تَوَفَّى ابْنُ عَامِرٍ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِئَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْقُرَاءِ الْكِبَارِ 82-86، وَتَارِيخِ الْإِسْلَامِ 399-400، وَسِيرِ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ 292/5.

(6) انْظُرِ الْقِرَاءَةَ فِي الْحِجَّةِ لِلْفَارَسِيِّ 168/3، وَحِجَّةِ الْقِرَاءَاتِ 206-207.

[الاستثناء المنقطع]

والثاني: هو المنفصل، وفيه لغتان:

— حجازية، وهي لزوم النصب، كقولك: (ما بالدار أحدًا إلا وتدًا)⁽¹⁾، قال

التابع:

[البسيط]

[97] وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لِأَيَّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالتَّوْيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ⁽²⁾

"أَصِيلًا"⁽³⁾ جَمْعُ "أَصِيلٍ"، وَالْأَصِيلُ بَعْدَ الْعَشِيِّ، وَأَصْلُ "عَيْتَ": "عَيْتَ"،

فَادْغَمَتْ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ، وَ"جَوَابًا" نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيَّ عَنْ جَوَابِ، وَ"الرَّيْعُ" مَتَرٌ الْقَوْمِ فِي الرَّيْعِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ. وَالْأَوَارِيَّ⁽⁴⁾: الْحَابِسُ، وَاحِداً آرِيٌّ، وَ"الْأَلْيُ" الْبُطْءُ، وَيُقَالُ: انْتَأَى أَمْرُهُ، أَيَّ: أَبْطَأَ، وَ"مَا" زَائِدَةٌ، وَ"التَّوْيُّ": حُفِيرَةٌ تُحْفَرُ حَوْلَ الْبَيْتِ تَمْنَعُ الْمَطَرَ مِنْهُ، وَ"الْمَظْلُومَةُ": الْأَرْضُ الْمُحْفُورَةُ، وَالْجَلْدُ الصُّلْبَةُ. وَالشَّاهِدُ: نَصَبُ الْأَوَارِيَّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ "أَحَدٍ".

فإن قيل: فما الفائدة في ذلك؟ [و25] أجبت: هي إثبات معنى تذهب نفس

السامع إلى تجويزه، ألا ترى أنه إذا قال: (ما مررت بأحدٍ) جاز أن يكون قد مرَّ بِحِمَارٍ؛ إذ لا يلزم من نفي المرور عن الأحدين نفيه عن الأخيرة. وقال عبد القاهر:

(1) في الأصل: (زيدًا)، وهو تحريف.

(2) ديوان النابغة الذبياني 14، وهو من شواهد سيبويه 321/2 برواية: (أوارى) ومعاني الفراء 288/1، والمقتضب 414/4، والأصول 275/3، واللمع 67، وتوجيه اللمع 218، وشرح المفصل لابن يعيش 8/2، والخلل 160، وتهذيب اللغة 306/15، والإنصاف 269/1.

(3) ك: (أصيل).

(4) في الأصل: (الأواري).

شُبِّهَتْ "إِلَّا" بـ "لَا" لِكَوْنِ الاستِثْنَاءِ وَالتَّنْفِي مُتَقَارِبَيْنِ⁽¹⁾. وَيَجُوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا حِمَارَ)، فَكَذَلِكَ جَازَ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِمَارًا).

– وَتَمِيمِيَّةٌ⁽²⁾، وَهِيَ جَوَارُ الإِبْدَالِ، قَالَ الرَّاجِزُ: [الرَّجَزُ]
[98] وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأُيَيْسُ⁽³⁾

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مُسَوِّغٌ ذَلِكَ؟ أَجَبْتُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:
– أَحَدُهُمَا: قَالَهُ الْمَازِنِيُّ⁽⁴⁾ وَهُوَ التَّغْلِيْبُ؛ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ) قَصَدَ نَفْيَ الْمُرُورِ عَنِ التَّوَعَيْنِ؛ فَغَلَبَ الْعُقْلَاءُ، فَعَبَّرَ بِلَفْظِهِمْ عَنْهُمَا.
– وَالْآخَرُ: أَنَّ الْحِمَارَ بِالتَّسْبِيَةِ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ كَالْأَدْمِيِّ إِلَى غَيْرِهِ، يُبَيِّنُهُ قَوْلُهُمْ:

(عِتَابُكَ السَّيْفُ)⁽⁵⁾، وَقَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ:

[99] فَإِنْ تُمَسِّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيَا أُنَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ⁽⁶⁾

جَعَلَ الْأَصْدَاءَ أُنَيْسَةً؛ لِأَنََّّهُنَّ أُنَيْسُ الْمَوْتَى، كَمَا أَنَّ الْأَحْيَاءَ أُنَيْسُ الْأَحْيَاءِ⁽⁷⁾.

* * * * *

(1) انظر هذا القول في المقتصد 720/2، وتوجيه اللمع 218، واخصول 481/1-482.

(2) اللغة الثانية، بعد الحجازية.

(3) الراجز مجهول، وهو من شواهد سيويه 322/2، ومعاني الفراء 479/1، والمقتضب 414/4، ومشكل إعراب القرآن 354/1، 376، والزاهر 392/2، وعلل النحو 196، والإنصاف 271/1، وشرح الرضي 296/4، وغيرها.

(4) انظره في توجيه اللمع 219.

(5) انظر المقتضب 413/4، ودلائل الإعجاز 280.

(6) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين 150/1، وهو من شواهد سيويه 320/2، واخكم 420 وتوجيه اللمع 219، وشرح الرضي 85/2، وشرح ألفية ابن معطٍ للقوا س 604/1، واللسان (رهم)، والخزانة 296/3.

(7) في ك: (أُنَيْسُ الْأَحْيَاءِ).

[الاستثناء المقدم]

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْمُسْتَشْنَى عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ: إِمَّا تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمَفْعُولِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الْفَاعِلِ، وَإِمَّا طَلَبًا لِإِقَامَةِ الْأَوْزَانِ وَالْأَسْجَاعِ وَالْقَوَافِي، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ)، قَالَ الْكُمَيْتُ⁽¹⁾:

[الطويل]

[100] فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ⁽²⁾

[الطويل]

وَقَالَ آخَرُ:

[101] بِقَبْرِ امْرِئٍ تَقْرِي الْمِثْنَ عِظَامُهُ وَلَمْ يُرَ إِلَّا غَالِبًا مَيِّتٌ يَقْرِي⁽³⁾

وَيَلْزَمُ نَصْبُهُ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لِأَنَّ الْبَدَلَ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ، قَدْ بَطَلَ بِتَقْدُمِهِ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ⁽⁴⁾.

وَهُنَا تَنْبِيْهُ: وَهُوَ قَوْلُكَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا إِلَّا أَخُوكَ)، فَتَنْصِبُ "زَيْدًا"

لِتَقْدُمِهِ، وَتُجِيزُ فِي "أَخُوكَ" الرَّفْعَ وَالتَّنْصِبَ؛ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَإِنْ قَدَّمْتَهُ - أَعْنِي "أَخُوكَ" - نَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا أَخَاكَ أَحَدًا)، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى هَذَا؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَجَبَ نَصْبُهُ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا وَبِشْرًا أَحَدًا)، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ جَاَزَ الْوَجْهَانِ، كَقَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا وَبِشْرًا) (وَبِشْرًا)،

(1) هو الكميت بن زيد بن حنيس الأسدي الشاعر، من أهل الكوفة، روى عن الفرزدق، ولد سنة ستين؛ شاعرٌ مُقَدَّمٌ، يقال: إِنَّ شعره زاد على خمسة آلاف بيت، اشتهر بتشيعه لآل البيت، وله قصائده المشهورة بالهاشميات. (انظر ترجمته في الأغاني 3/17، والوافي بالوفيات 276/24).

(2) البيت في شرح هاشميات الكميت 50، برواية: (مشعب)، وهو من شواهد المقتضب 398/4، ومجالس نعلب 62، وجل الزجاجي 234، واللمع 68، والإنصاف 275/1، وشرح ابن يعيش 78/2، وشرح الجمل لابن عصفور 265/2، وتوجيه اللمع 220، واخصول 489/1، وغيرهما.

(3) ينسب البيت إلى لُحْظٍ في الكامل 612/2، وهو في توجيه اللمع 220. وجاءت روايته في ك: (ولم يك).

(4) الإيضاح العضدي 227.

فَنَصَبُهُ^(١) لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَرَفَعُهُ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ لَوْ كَانَ فِيهِ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ^(٢) لَرُفِعَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

* * * * *

[الاستثناء بغير]

وَإِذَا اسْتَنْتَبِتَ^(٣) بـ "غَيْرٍ" جَرَرْتَ الْمُسْتَنْتَبِتَ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَكَانَ إِعْرَابُهَا إِعْرَابَ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ "إِلَّا".

فَيَجِبُ نَصَبُهَا فِي قَوْلِكَ: (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، وَ(مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ)، وَ(مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ) عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ.

وَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا وَنَصَبُهَا فِي قَوْلِكَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ)؛ وَ(مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ) عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ نَصَبُهَا الْفِعْلُ بِغَيْرِ مُعَدٍّ؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالظُرُوفِ لِإِهْمَامِهَا، فَلِذَلِكَ نَصَبُهَا مِنْ غَيْرِ مُعَدٍّ كَمَا يَنْصَبُهَا وَهِيَ تُفَارِقُ الْإِسْتِثْنَاءَ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ).

* * * * *

(١) ي: لك: (فتنصبه).

(٢) ليس ي: لك: (عليه).

(٣) بعدها ي: لك: (عليه).

[الاستثناء بسوى]

وفي "سوى" أربع لغات: "فَعَلَ" كـ "مَعَى"، و"فَعَالَ" كـ "جَدَّار"، و"فَعَالَ" كـ "بَقَاء"، و"فَعَلَ" كـ "هَدَى".

وهي منصوبة على الظرف؛ ولذلك يُوصَلُ بها الموصول، كَقَوْلِكَ: (الذي سِوَى زَيْدٍ عِنْدَكَ). وناصبها ما قبلها. [ظ25]

ولا⁽¹⁾ تَنْتَقِلُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

[102] تَجَانَّفُ عَنْ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا⁽²⁾

وقال الكوفيون: يَجُوزُ ذَلِكَ فِي السَّعَةِ⁽³⁾.

* * * * *

[الاستثناء بالأفعال]

وأما "ليس"، و"لا يَكُونُ"، و"عَدَا" فالمستثنى بعدها منصوب، لكن هو بعد "ليس" و"لا يَكُونُ" خبر، والاسم مضمّر، كَقَوْلِكَ: (قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا)، و(جَاءُوا لَا يَكُونُ مُحَمَّدًا)؛ أي: ليس بعضهم زيدا، ولا يَكُونُ بعضهم مُحَمَّدًا. وهذا الضمير لا يُشَيِّ ولا يُجْمَعُ، ولا يُؤَنَّثُ؛ لأنه كِنَايَةٌ عَنْ "بعض"، وهو مفرد مذكر. والمنصوب بعد "عَدَا" مفعول به، وقد حَكَى الْأَخْفَشُ الْجَرَّ بِهَا⁽⁴⁾.

* * * * *

(1) كذا من لك، وس: وفي الأصل: (ما).

(2) البيت لأعشى قيس في ديوانه 131، وهو من شواهد سيبويه 32/1، 408، والمقتضب 349/4، والحجة للفارسي 250/6، وشرح الأبيات المشككة 492، والإنصاف 295/1، وشرح ابن يعيش 84/2، وتوجيه اللمع 224، والحصول 441/1، وشرح الرضي 333/2، والارتشاف 2451/5، وغيرها. والشاهد فيه انتقال سواء عن الظرفية في الشعر.

(3) ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز انتقالها عن الظرفية في السعة، وقصر البصريون ذلك على الشعر، وتلزم النصب فقط. (انظر المسألة في الإنصاف 1/294، وشرح ابن يعيش 83/2، وشرح الجمل لابن عصفور 259/2، وتوجيه اللمع 224، وشرح الرضي 132/2-133، والارتشاف 3/1546-1547).

(4) انظر رأيه في شرح الكتاب للسرياني 3/130 (مخطوط)، والحصول 501.

[الاستثناء بـ "حاشا"]

وأما "حاشي" فقال الكوفيون⁽¹⁾: هي فعلٌ قَطَطٌ؛ لِتَصْرِفُهَا نَحْوُ:
 "حَاشِي"، "يُحَاشِي"، فهذا كـ "رَامِي"، "يُرَامِي"، قال النَّابِغَةُ: [البسيط]
 [103] ولا أَرَى فاعِلاً في الناسِ يُشَبِّهُهُ ولا أَحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ⁽²⁾

وَلِحَذَفِ أَلِفِهَا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْتُ كُنْ لِلَّهِ﴾ [يوسف ٥١]، والحرف لا
 يُحذفُ مِنْهُ إلا مُضَعَّفًا. وَلَوْ قُوعَ الأَلَامِ بَعْدَهَا، فَيَلَزَمُ حِينَئِذٍ نَصْبُ ما بَعْدَهَا.
 وَحَكَى الزَّجَّاجُ في المَعَانِي⁽³⁾: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ، حَاشَا الشَّيْطَانَ
 وَأَبَا الإصْبَعِ".

وقال البصريون⁽⁴⁾: هي حَرْفٌ فَقَطٌ؛ لِمَجِيءِ الجَرِّ بِهَا، وَلِقَوْلِهِمْ: "حَاشاي"⁽⁵⁾
 دُونَ "حَاشَانِي"، أَنشَدَ الجَوْهَرِيُّ:
 [104] في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلا هَمَّهُمْ حَاشاي إني مُسَلِّمٌ مَعذُورٌ⁽⁶⁾
 [الكامل]

(1) انظر رأيهم في الإنصاف 278/1، والارتشاف 1533/3، والحصول 501/1.

(2) البيت للنايعة في ديوانه 20، وهو من شواهد العين 362/3، والأصول 289/1، والزاهر 513/1، 287/2، وإعراب النحاس 327/2، وعلل النحو 397، وأسرار العريفة 189، والإنصاف 278/1، وشرح الرضي 124/2، وغيرها.

(3) لم نعر على هذا القول في المعاني. وهو موجود في توجيه اللمع 225، الذي ذكر أنه في المعاني أيضًا. وانظره في الأصول 288/1 عن أبي زيد، والمفصل 387 عن أبي عمرو الشيباني برواية: "الإصبع" الغين، وشرح الرضي 123/2.

(4) هذا قول سيويه، وتابعه أكثر البصريين. (سيويه 349/2)، وتوجيه اللمع 226، والحصول 497/1، والارتشاف 1532/3.

(5) في ك: (حاشا).

(6) البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه 73، وهو من شواهد الصحاح (عذر)، والبيان في غريب القرآن للأنباري 39/2، والتخمير 467/1، وتوجيه اللمع 226، وشرح التسهيل 307/2، وشرح الكافية للقراس 635/2، والارتشاف 1533/3، وأوضح المسالك 119/1، والجنى الداني 566.

وَيَقْوِي ذَلِكَ عَدَمَ إِمَالِيَّهَا، ثَقَلَهُ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ⁽¹⁾، فَيَلَزِمُ عِنْدَهُمُ الْجَرُّ بِهَا.
وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: هِيَ مُشْتَرَكَةٌ، فَيَجُوزُ النَّصْبُ بِهَا وَالْجَرُّ⁽²⁾.

فَإِنْ⁽³⁾ قُلْتَ: (قَامَ الْقَوْمُ حَاشَى زَيْدٍ)، فَمَوْضِعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ، وَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ. وَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا) فَفَاعِلٌ "حَاشَى" مُضْمَرٌ، وَ"زَيْدًا" مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْكَلَامُ جُمْلَتَانِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

* * * * *

[الاستثناء بـ "خلا"]

وَأَمَّا "خَلَا" فَالْمَشْهُورُ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ النَّصْبُ بِهَا، وَحَكَى فِيهَا الْجَرَّ عَنْ بَعْضِهِمْ⁽⁴⁾. فَإِذَا دَخَلَتْ "مَا" عَلَى "خَلَا"، وَ"عَدَا" تَمَحَّضَتْ فِعْلِيَّتُهُمَا؛ لِأَنَّ "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ فِعْلٍ يَكُونُ صِلَتَهَا.

قَالَ الرَّيِّعِيُّ⁽⁵⁾: يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ "مَا". وَأَقُولُ: لَيْسَ هَذَا بِضَعِيفٍ؛ لِأَنَّ الْأَخْفَشَ حَكَاهُ، وَحَسْبُكَ بِهِ ثِقَّةٌ.

وَقَوْلُ الرُّمَانِيِّ "الْحَرْفُ لَا يُزَادُ أَوْلَا" مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمُسْتَنَى مِنْ تَتَمَّةِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ، فَمَا زِيدَتْ حِينَئِذٍ إِلَّا حَشْوًا.

* * * * *

(1) انظر رأيه في كتابه "الكتاب" 48، واخمسول 497/1.

(2) المقتضب 391/4.

(3) في ك وس: (فإذا).

(4) سيبويه 309/2، 349-350.

(5) سبق إليه الأخفش والفارسي والكسائي والجرمي، وانظر: شرح الرضي 90/2، وشرح الكافية الشافية 722/2، واخمسول 485/1.

[الاستثناء المكرر]

وهنا مسألتان:

— الأولى: أن الاستثناء المكرر يُمكنُ مَجِيئُهُ على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

أحدها: أن تُكَرَّرَ المُسْتَثْنَى ولا تَأْتِي بِالمُسْتَثْنَى ⁽¹⁾ مِنْهُ، ولا بِحَرْفِ العَطْفِ، كَقَوْلِكَ: (ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو)، فَيَلْزَمُ رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ الْآخَرِ؛ لَامْتِنَاعِ رَفْعِهِمَا؛ إِذِ الْفَاعِلُ وَاحِدٌ لَيْسَ إِلَّا. وَامْتِنَاعُ نَصْبِهِمَا لِبَقَاءِ الْفِعْلِ بِلا فاعِلٍ.

نَعَمْ، أَجَازَ الصَّقْلِيِّ ⁽²⁾ فِي الْخَوَاشِيِّ رَفْعُهُمَا ⁽³⁾ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْعَاطِفِ ⁽⁴⁾؛ فَإِذَا قُلْتُ: (ما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو) فَأَصْلُهُ "وَالَا عَمْرُو"، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ نِيَابَةِ "إِلَّا" عَنْ "الوَاوِ"، وَهَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ ⁽⁵⁾. أَوْ عَلَى بَدَلِ الْغَلَطِ، أَوْ عَلَى أُنْكَ وَضَعْتَ الْخَاصَّ مُوَضِّعَ الْعَامِّ ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ: (ما جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا عَمْرُو)، وَعَكْسُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

[105] فَلَمَّا بَلَّغْنَا الْأَمْهَاتِ وَجَدْتُمُ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمُضَاجِعِ ⁽⁷⁾

أَرَادَ: وَجَدْتُمُونَا.

(1) فِي ك: (المستثنى).

(2) هُوَ عِشْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِو السَّرْقُوسِيِّ الصَّقْلِيِّ، أَبُو عَمْرِو النَّحْوِيِّ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ، كَانَ مُتَصَلِّيًا لِلْإِقْرَاءِ بِجَمَاعِ عَمْرُو فِي مِصْرَ. مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ حَوَاشِي الْإِيضَاحِ، وَهُوَ شَرْحٌ لِإِيضَاحِ الْفَارَسِيِّ، وَلَهُ آثَارٌ أُخْرَى فِي الْقِرَاءَاتِ وَالنَّحْوِ، وَالْعُرُوضِ. تَوَفَّى فِي حُدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَخَمْسِمِئَةٍ. (انظر ترجمته في البليغة/142، ومعجم الأدباء/488/3).

(3) انظر رأي الصَّقْلِيِّ فِي الْمَحْصُولِ 486/1، وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَرٍ لِلْقَوَاسِ 600/1.

(4) فِي ك: (العطف).

(5) انظر رأيهم فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَرٍ لِلْقَوَاسِ 600/1، وَذَكَرَ هَذَا الرَّأْيَ فِي الْمَحْصُولِ 489/1، عَنْ الصَّقْلِيِّ.

(6) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَحْصُولِ هَذَا الْوَجْهَ، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ. (المحصول 489/1).

(7) يَنْسَبُ الْبَيْتُ لِزَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ الْكِلَابِيِّ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ 18/1، وَدِيوانِ الْحِمَاسَةِ بِشَرْحِ التِّرْيَازِيِّ 78/1، وَالتَّذَكُّرَةِ الْحَمْدُونِيَّةِ فِي مَوْضِعَيْنِ، بِنِسْبَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَنَسَبَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ لِزَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ، وَنَسَبَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي لِلْمَسُورِ بْنِ زِيَادَةَ الْعُدْرِيِّ (انظر 125/2، 192/3)، وَشَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَرٍ لِلْقَوَاسِ 600/1.

وثانيها: أن تذكرَ الرابطة دونَ المستثنى منه، فيجبُ رفعُهُما، كقولك: (ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو) وعلى قياس قول الفراء يجوزُ نصبُهُما⁽¹⁾.

وثالثها: أن تذكرَ المستثنى منه دونَ الرابطة، كقولك: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا وإلا عمرًا). وحكى أبو علي أن ابن السراج استشكله⁽²⁾؛ لأنه لا يجتمعُ معدَّيانِ مع الاختلاف⁽³⁾، فكيفَ مع الاتفاق؟ فينبغي أن يُحملَ ذلكَ على حذفِ حرفِ العطفِ [و26]. نعم، قد أُجيزَ رفعُ أحدهما على البَدَل.

ورابعها: أن تذكرهُما⁽⁴⁾، كقولك: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا وإلا عمرًا)، فيجوزُ نصبُهُما ورفعهُما. فافهمه.

* * * * *

[لا سيما]

— والثانية: قولهم: (قامَ القومُ لا سيَّما زيدٌ)، فأصلُ "سي" : "سوي" كـ "عَدل"، فقلبتِ الواوُ ياءً لأمرين: أحدهما: سُكُونُها مُفْرَدَةً، وانكِسارُ ما قبلها.

(1) انظر شرح ألفية ابن معطي للقواس 601/1.

(2) لم يذكر ابن السراج نصب الاسمين بعد "إلا" معًا، وأجاز الفارسي ذلك. (انظر الأصول 283/1، والمسائل المنشورة 67-68).

(3) في ك: (خلاف).

(4) يعني أن تذكرَ الرابطة والمستثنى منه.

والآخر: اجتماعُهُما، وسُكُونُ سابِقِهِما، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الياءُ فِي الياءِ، وَهُوَ اسْمُ "لا".
 و"ما" - إِنْ جَرَرَتِ الْمُسْتَنَى بِإِضَافَةِ "سَيِّ" إِلَيْهِ - زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: "لا مِثْلَ
 زَيْدٍ"، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، أَيْ: لَنَا. وَإِنْ رَفَعْتَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ فَهِيَ
 بِمَعْنَى: (الذي)، وَالتَّقْدِيرُ: "لا مِثْلَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ"، وَالْمُخْتَارُ الْجَرُّ تَجَنُّبًا لِلْحَذْفِ.

فَإِنْ قِيلَ: كِلَا الْوَجْهَيْنِ لَا يَغْرَى مِنْ تَجَوُّزٍ؛ إِمَّا بِزِيَادَةِ "ما" وَإِمَّا بِحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ،
 فَمَا الْمُرْجَحُ؟ أَجِبْتُ: زِيَادَةُ "ما" كَثِيرَةٌ، وَتَطَرُّدُ زِيَادَتِهَا فِي مَوَاضِعَ: كَوُقُوعِهَا⁽¹⁾ بَعْدَ
 "إِذَا"، وَ"أَيْنَ" وَ"مَتَى". وَبَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ مُؤَكَّدًا، وَلَيْسَ حَذْفُ
 الْمُبْتَدَأِ مِنَ الصَّلَةِ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْفَتْحِ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ
 الْحَذْفِ⁽²⁾؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ الْهَاءِ فِي "أُمَّهُةٍ" أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ بِأَصَالَتِهَا، وَقَدْ
 بَيَّنَّتهُ فِي "شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ"⁽³⁾.

فَإِنْ قُلْتَ أَيْجُوزُ نَصْبُ الْمُسْتَنَى؟ أَجِبْتُ: أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ عَلَى جَعْلِ
 "لا سِيَّما" نَائِبَةً عَنْ "إِلا"⁽⁴⁾.

وهُنَا تَنْبِيْةٌ: وَهُوَ أَنَّ هَذَا⁽⁵⁾ يُلْمَحُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي "الْخَصَائِصِ"، فِي
 غَلَبَةِ الْفُرُوعِ لِلْأَصُولِ⁽⁶⁾، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْحَرْفُ نَائِبٌ عَنِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ اخْتِصَارًا
 وَإِيجَازًا، ثُمَّ عَادُوا فَأَنَابُوا عَنْهُ الْجُمْلَةَ. وَالْأَكْثَرُ إِنَابَةُ الْفِعْلِيَّةِ دُونَ الْأَسْمِيَّةِ، لِمُقَارَبَةِ

(1) فِي ك: (لَوْ قُوعِهَا).

(2) انْظُرْ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ 566/2.

(3) شَرْحُ التَّعْرِيفِ بِضُرُورِيِّ التَّصْرِيفِ لَابْنِ إِيَّازٍ 96.

(4) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمَحْصُولِ 495/1. وَتَفْصِيلُهَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ 795/2، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ لَابْنِ

مَالِكٍ 318/2، وَشَرْحِ الرِّضِيِّ 135/2، وَالْإِرْتِشَافَ 1551/3.

(5) قَوْلُهُ: (هَذَا) سَقَطَ مِنْ ك.

(6) الْخَصَائِصُ (بَابُ غَلَبَةِ الْفُرُوعِ لِلْأَصُولِ 300/1).

الْحَرْفُ لِلْفِعْلِ وَنِيَايَتِهِ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْاسْمِ. وَابْنُ الدَّهَّانِ مَنَعَ نَصْبَهُ⁽¹⁾، وَزَعَمَ أَنَّ مَنْ أَجَارَ ذَلِكَ غَرَّهُ قَوْلُهُ:

[الطويل]

[106] وَلَا سِيَّما يَوْمًا.....⁽²⁾

وَلَيْسَ مِثْلُهُ لَا نِصَابِهِ عَلَى الظَّرْفِ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ.

* * * * *

[خبر "كان" وأخواتها]

وَالرَّابِعُ: أَخْبَارُ "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهَا، وَخَبَرُ "مَا" الْحِجَازِيَّةِ، وَ"لَا" الْعَامِلَةُ عَمَلُهَا.

* * * * *

[اسم "إن" وأخواتها، و"لا" النافية]

وَالْخَامِسُ: أَسْمَاءُ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا، وَ"لَا" الْمُسَبَّهَةُ بِهَا.

* * * * *

(1) انظر المحصل 1/495-496.

(2) جزء من عجز بيت لامرئ القيس، وقامه:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ

وَلَا سِيَّما يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

وهو في ديوانه 166، وموطن الشاهد "يوم"، إذ يُروى بالرفع والنصب والجر؛ وأراد المصنف رواية النصب. وهو من شواهد البغداديات 317، والمفصل 98، والفصول الخمسون لابن معطٍ 191، وشرح ابن يعيش 2/86، وشرح الكافية الشافية 2/725، وشرح الرضي 2/135، وغيرها.

[المشبة بالمفعول]

والسادس: قولهم: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ)، أو "وجهه". ونصبه
عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ بِالشَّيْءِ لِلْمَفْعُولِ، ولم يُلْحَقْهُ بِمَا شَبَّهَ بِهِ، وما ذَاكَ إِلَّا لِقِلَّتِهِ⁽¹⁾.
وَنَقَلَ الْعَبْدِيُّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ⁽²⁾ جَوَازَ كَوْنِهِ تَمْيِيزًا، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ زِيَادَةً. وَالْكُوفِيُّونَ
جَعَلُوهُ تَمْيِيزًا⁽³⁾؛ لِجَوَازِ تَعْرِيفِهِ عِنْدَهُمْ.

* * * * *

(1) قال هذا الرأي الكسائي (الارتشاف 193/2، 384). وينسب إلى البصريين (المحصل 508/1،
والارتشاف 193/2، 384، وتفسير البحر المحيط 565/1).

(2) المحصول 509/1.

(3) هو رأيهم ورأي الفراء على رأسهم، ووافقهم ابن الطراوة. (معاني الفراء 79/1، وتفسير البحر
المحيط 565/1، وتوضيح المقاصد 175/2).

[المجرورات]

[المجورور بالحرف]

والمَجْرُورَةُ كَذَلِكَ، فالأَصْلِيُّ: هُوَ الْمَجْرُورُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ، وَهِيَ مَا وُضِعَ لِإِصْطِلَاقِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ مُطْلَقًا، وَالتَّعْدِي مُقَدِّمًا عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ أَوْ مَعْنَاهُ. فَالْأَزْمُ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وَ(بِزَيْدٍ مَرَرْتُ). وَالتَّعْدِي إِذَا تَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ ضَعْفَ تَعَلُّقِهِ بِهِ، بِدَلِيلِ جَوَازِ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ)، وَامْتِنَاعِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فَقَوِيَّ بِالْحَرْفِ، كَقَوْلِكَ: (لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ)، وَلَا يَجُوزُ: (ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ) إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَتِهِ، كَقَوْلِهِ:

[الكامل]

[107] وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ⁽¹⁾

أَي أَجَارَ مُسْلِمًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة ١٩٥]، أَي: أَيْدِيكُمْ. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ⁽²⁾: الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: لَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ، وَمَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ: (هَذَا فِي الدَّارِ أَبُوكَ)، فَالْعَامِلُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا فِي "هَا"⁽³⁾ مِنَ التَّنْبِيهِ، أَوْ "ذَا" مِنَ الْإِشَارَةِ.

* * * * *

(1) البيت لابن ميادة في الأغاني 320/2-322، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 343/3، وانظر البيت في الريحان للزركشي 85/3، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس 393/1، وأوضح المسالك 29/3، ومغني اللبيب 285، والمجمع 455/2.

(2) هو محمود بن حمزة الكرماني النحوي، تاج القراء، عاش في حدود الخمسمئة، وتوفي بعدها، صنف لباب التفسير، وكتبًا في النحو. (انظر ترجمته في معجم الأدباء 488/5، والبغية 277).

(3) من ك، وس، وفي الأصل: (هذا).

[حروف الجر]

وهي ثمانية عشر حرفاً؛ فعشرة منها تلزم الحرفية، وخمسة تكون أسماء تارة، وحروفاً أخرى [ظ26]، وثلاثة تكون أفعالاً وحروفاً.

* * * * *

فالأول⁽¹⁾: "مِنْ" ولها أقسام:

- ابتداء الغاية في المكان، كقولك: (سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ)، وقيل: مُطْلَقاً في المكان والزمان.

- والتبيين، كقوله تعالى:

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج ٣٠]، وعلامتها أَنْ يَصِحَّ وَضْعُ "الذي" موضعها، كقولك: فَاجْتَنِبُوا⁽²⁾ الرِّجْسَ الذي هُوَ وَثْنٌ.

- والتبيين، كقولك: (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، ولها علامتان: أَنْ يَصِحَّ وَضْعُ "بعض" موضعها، كقولك: (أَخَذْتُ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ). وَأَنْ يُعْمَّ مَا قَبْلَهَا مَا بَعْدَهَا عِنْدَ حَذْفِكَ إِيَّاهَا.

- والتعليل، وتقدَّرُ بِاللَّامِ، كقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ مَلَاقِي﴾ [الأنعام ١٥١]؛ أي: لإملاقٍ.

- والبدلية، كقوله تعالى:

(1) يقصد حروف الجر التي تلزم الحرفية.

(2) في ك: (اجتنبوا).

﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [الزخرف ٦٠]؛ أي: بَدَلَكُمْ. وقال بعضهم: تَكُونُ بِمَعْنَى الْبَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد ١١]؛ أي: بِأَمْرِ اللَّهِ.

- وَالزِّيَادَةُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ دَاخِلَةٌ عَلَى التَّكْوِينِ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وَ(هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَتَعْرِفُهَا ^(١) بِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَهَا لَبَقِيَ أَصْلُ الْمَعْنَى عَلَى حَالِهِ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ) ^(٢). وَأَقُولُ: هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التُّحَاةَ قَسَمُوا الزِّيَادَةَ ^(٣) إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[البسيط]

[108]..... وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ^(٤)

فَلَوْ أَسْقَطْتَ "مِنْ" لَبَقِيَ الْعُمُومُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ "أَحَدًا" هَذِهِ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلْعُمُومِ فِي التَّنْفِيهِ؛ وَلِذَلِكَ ^(٥) صَرَّحَ أَبُو الْفَتْحِ بِأَنَّهَا لَا تُشْتَى وَلَا تُجْمَعُ، وَأَنَّ هَمْزَهَا لَيْسَتْ مُبْدَلَةً مِنْ وَاوٍ، كَمَا كَانَتْ فِي "أَحَدَ عَشَرَ" كَذَلِكَ؛ لِتَبَايُنِ الْمَعْنَيْنِ ^(٦).

وَالْآخَرُ: أَنْ يَزُولَ الْعُمُومُ بِحَذْفِهَا ^(٧)، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، إِذَا نَفَيْتَ الْجِنْسَ، فَلَوْ أَسْقَطْتَهَا لَكَانَ نَفْيًا لِلوَاحِدِ، يَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ بَلْ

(١) فِي الْأَصْلِ: (وَتَعْرِيفُهَا).

(٢) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ ٩٤١/٣.

(٣) كَذَا مِنْ ك وَ س. وَفِي الْأَصْلِ: (الزِّيَادَةُ).

(٤) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا، انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (٩٧).

(٥) فِي ك: (ذَلِكَ).

(٦) انْظُرِ تَوْجِيهَ ابْنِ جَنِّي لِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْخَصَائِصِ ٢٦٢/٣.

(٧) فِي ك: (لَحْذَفُهَا).

رَجُلَانِ)، وَلَا يَجُوزُ: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ بِلِ رَجُلَانِ). وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ:
التَّكْرَرُ فِي سِيَاقِ التَّنْفِي تَعْمٌ، فَجَرَى عَلَى مِنْهَا جِهَهُمْ فِي ذَلِكَ وَأَلْقَى الشَّرْطَيْنِ الْأَخْفَشُ
وَالْكُوفِيُّونَ⁽¹⁾، تَمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف ٣١]؛
أَيِ ذُنُوبِكُمْ، وَيَقُولُهُمْ: "قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَخَلَ عَنِّي"⁽²⁾ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ أَيِ: كَانَ
مَطَرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مُبْعَضَةً فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ؛ أَيِ: بَعْضُ ذُنُوبِكُمْ.

وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر ٥٣]؛ لِأَنَّهُ يَغْفِرُ
بَعْضَهَا لِقَوْمٍ، وَجَمِيعَهَا⁽³⁾ لِآخَرِينَ. أَوْ لِأَنَّ آيَةَ الْعُمُومِ خِطَابٌ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ
الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَالْأُخْرَى لِأُمَّةٍ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ خُصَّتِ الْأُولَى بِخَصَائِصَ
لَيْسَتْ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأُمَمِ فَهَذِهِ جُمْلَتُهَا، وَلِجَوَازِ⁽⁴⁾ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ
مَطَرٍ، فَهِيَ لِلتَّبَيُّنِ إِذَا.

فَإِنْ قِيلَ: حَذَفُ الْمَوْصُوفِ مُجَارٌ، وَكَذَلِكَ زِيَادَتُهَا، فَلِمَ يُرْجَحُ الْقَوْلُ⁽⁵⁾
بِالْحَذْفِ؟ أَجِبْتُ بِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ قَدْ وَرَدَ، قَالَ تَعَالَى:

﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبْعِينَ﴾ [سبا ١١]؛ أَيِ: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ،

و: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ [الإنسان ١٤]؛ أَيِ: وَجَنَّةً دَانِيَةً،

و: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء ٤٦]؛ أَيِ: قَوْمٌ
يُحَرِّفُونَ. قَالَ الشَّاعِرُ:

[الرجز]

(1) انظر رأي الأخفش والكوفيين والمسألة بكاملها في البغداديات 242، 405، واغتساب 164/1، وابن
يعيش 13/8، وشرح التسهيل 138/3، والارتشاف 1723/4.

(2) انظر القول في الخصائص 106/3، واخكم 5/6، وتفسير البحر المحيط 326/2.

(3) من ك، وس. وفي الأصل: (جميعاً).

(4) من ك، وس. وفي الأصل: (ويجوز).

(5) في ك: (ترجح القول).

[109] لو قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَشِمَّ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ⁽¹⁾
 أَي: أَحَدٌ يَفْضُلُهَا، وَهَذَا كَثِيرٌ. نَعَمْ، فِي الْمَوْصُوفَاتِ مَا هَجَرَتِ اللَّغَةُ اسْتِعْمَالَهَا
 بِالْكَلِيَّةِ.

* * * * *

و"إِلَى": لِلانْتِهَاءِ وَهِيَ مُعَارِضَةٌ لـ"مِنْ"، وَاخْتِلَافٌ فِي مَا بَعْدَهَا، وَهَلْ يَدْخُلُ
 فِي مَا قَبْلَهَا أَوْ لَا يَدْخُلُ؟⁽²⁾ فَقِيلَ: لَا يَدْخُلُ إِلَّا مَجَازًا. وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ، وَقِيلَ: هِيَ
 مُشْتَرَكَةٌ فِيهِمَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ دَخَلَ وَإِلَّا فَلَا [و27].
 وَقِيلَ: تَكُونُ بِمَعْنَى مَعَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة 188]؛ أَي مَعَ أَمْوَالِكُمْ،

و: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران ٥٢]⁽³⁾؛ أَي: مَعَ اللَّهِ.

وَبِمَعْنَى "فِي"، كَقَوْلِ التَّابِغَةِ:

[الطويل]

[110] فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ⁽⁴⁾

(1) نسبته البغدادى إلى حكيم بن معية الربيعي (الخرائفة 61/5، 63)، وهو من شواهد سيويه 345/2، ومعاني القرآن للنحاس 101/2، وإعراب القرآن للنحاس 349/4، والإنباع للقيالي 74/1، والخصائص 370/2، والمفصل 154، وأحكام 58/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 351/3، وشرح الرضي 325/2، وسمط الآتي 205/1، 830/2، وتوضيح المقاصد 965/2، وأوضح المسالك 320/3، والجمع 157/3.

(2) اختلفوا في دخول الحدة في المحدود، ولهم في ذلك جملة من الآراء، انظر المسألة في المتبع في شرح اللع 373/1، وشرح الرضي 271/4، وشرح ألفية ابن معط للقواس 387/1، والجنى الداني 385 والارتشاف 1730/4 ومغني اللبيب 104.

(3) وانظر الصف 14.

(4) للتأني في ديوانه 73. وهو من شواهد الزاهر 32، وحروف المعاني 79، وجهرة اللغزة 798/2، وأحكام 444/10، والمخصص 238/4، وشرح الرضي 272/4، رصف المباني 169، والجنى الداني 387، ومغني اللبيب 105، والجمع 414/2.

أي: في التاس⁽¹⁾.

وَأَلْفُهَا مَعَ الْمُظْهَرِ سَالِمَةً، وَمَعَ الْمُضْمَرِ مُنْقَلِبَةً يَاءً، كَقَوْلِكَ: "إِلَيْكَ".

* * * * *

و"حَتَّى": فِي الْمَعْنَى كـ"إِلَى"، لَكِنَّهَا تُفَارِقُهَا فِي دُخُولِ مَا بَعْدَهَا فِي مَا قَبْلَهَا ظَاهِرًا، كَقَوْلِكَ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، فَالرَّأْسُ مَأْكُولٌ.

وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ لِقَرَعِيَّتِهَا عَلَى "إِلَى". وَقِيلَ: لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِيمَا أَنَّ تَبَقَّى أَلْفُهَا غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ، وَهُوَ مُخَالَفَةٌ لِבَابِ الْأَلِفَاتِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا فِي "وَاوٍ" وَلَا "يَاءٍ"؛ وَإِنَّمَا أَنَّ تُقَلِّبَ؛ وَهُوَ مُخَالَفَةٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ فِي أَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُغَيِّرُ الْكَلِمَةَ، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَأَجَازُهُ الْمُبْرَدُ⁽²⁾ تَمَسُّكًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الوافر]

[111] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِي أَنَاسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ⁽³⁾

* * * * *

و"فِي": لِلْوِعَاءِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ: (جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ)، وَ"فِي الْيَوْمِ"، وَدُخُولُهَا

عَلَى⁽⁴⁾ الْمَعَانِي يَجُوزُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [الشورى ٨]⁽⁵⁾.

(1) انظر تفصيل هذا الخلاف في شرح ألفية ابن معطر للمقواس 387/1، ومعنى الليب 104.

(2) أجازه المبرّد، ونسب المذهب إلى الكوفيين أيضًا، انظر شرح ابن يعش 16/8، وشرح ألفية ابن معطر للمقواس 383/1، والارتشاف 1755/4.

(3) هو مجهول القائل. وهو من شواهد شرح الرضي 277/4، وشرح ألفية ابن معطر للمقواس 381/1، والمقرب 265، والجنى الداني 544، وشرح ابن عقيل 11/3، والهمع 424/2، والخزانة 475/9. وجاء في الأصل: (يزيد) وهي رواية المقرب 265. وفي البيت روايات في المصادر التي ذكرناها، وهي: لَا يَلْقَى، لَا يُلْقَى، لَا يُلْقِي أَنَاسٌ، لَا يَلْقَاهُ نَاسٌ.

(4) كذا في ك، وس، وفي الأصل: (لي).

(5) وانظر الإنسان 31.

- وتكون بمعنى "على"، كقوله: ﴿وَلَأُصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه ٧١]؛

[الطويل]

أي: على جذوعها، وقال الشاعر:

[112] هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعًا^(١)

وقال الزمخشري: هي على بابها؛ لِتَمَكَّنِ الْمَصْلُوبِ فِي الْجِذْعِ تَمَكَّنَ الْمَطْرُوفِ فِي الظَّرْفِ^(٢).

- وَتَكُونُ بِمَعْنَى "إِلَى"، كقوله تعالى:

﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم ٩]؛ أي: إلى أفواههم. وإذا دَخَلَتْ عَلَى

يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَانَتْ يَأُوهُ مَفْتُوحَةً، وَهِيَ إِحْدَى لُغَتَيْهَا، وَلَا تَجُوزُ الْأُخْرَى فِرَارًا مِنْ

السَّاكِنِينَ. وَحَكَى الزَّجَّاجُ فِيهَا الْكُسْرَ^(٣)، وَأَنْشَدَ:

[113] قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فَيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ^(٤)

* * * * *

و"رُبَّ": مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ، وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ^(٥) يَجِيءُ لِلتَّكْثِيرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) البيت منسوب لقُرَادِ بْنِ حَنْشَلٍ الصَّارِدِيِّ (الحماسة البصرية 80/1)، ولسويد بن أبي كاهل (أمالي ابن السجري 606/2، والمقاصد الشافية 525/7، وللشيباني (مجاز القرآن 234/2)، ولامرأة من العرب (الخصائص 313/2، وشرح ابن يعيش 21/8). وهو أيضًا من شواهد المقتضب 319/2، وحروف المعاني 12، والأزهية 268، والمحصل 697/2، وشرح ألفية ابن معطر للقواس 418/1، وتفسير البحر المحيط 243/6.

(٢) الكشف 78/3، والمفصل 381.

(٣) انظر رأي الزجّاج في معاني القرآن وإعرابه 159/3، وفيه: "وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر"، وتوجيه اللمع لابن الحُبَّاز 231.

(٤) هذا الرَّجَزُ لِلْأَغْلَبِ الْعَجَلِيِّ؛ وهو من شواهد معاني الفراء 76/2، والحجة لابن خالويه 203، ومشكل إعراب القرآن 404، ومعاني القرآن وإعرابه 159/3، ورسالة الغفران 213، والكشاف 278/3، وشرح الرضي 829/2، وتفسير البحر المحيط 409/5، وشرح الكافية الشافية 1007/2، والدرر المصون 90/7.

(٥) المقتصد 829/2.

[الطويل]

[114] فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهَا بَعْدَ الْوُقُودِ وَوُقُودٌ⁽¹⁾

وقال آخر:

[المديد]

[115] رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ⁽²⁾

وأشهرُ لغاتها ثلاث: "رُبَّ" بَصَمَ الرَّاءِ وَفَتَحَ الْبَاءَ وَتَشْدِيدِهَا. و"رُبَّ" بَصَمَ

الرَّاءِ وَفَتَحَ الْبَاءَ وَتَخْفِيفِهَا. و"رُبَّتْ"، قال الشاعر:

[السريع]

[116] مَاوِيَّ يَا رُبَّتْمَا غَارِقَ شَعَوَاءَ كَاللَّدْعَةِ بِالْمَيْسَمِ⁽³⁾

ولها خمسُ خصائص:

- الأولى: أَنَّ مَجْرُورَهَا يَلْزِمُهُ التَّنْكِيرُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّقْلِيلُ، وَالْمَعْرِفَةُ قَلِيلَةٌ

لِتَعْيِنِهَا فَاسْتَغْنَتْ عَنْهَا، وَقِيلَ: الْقَرَضُ يَحْصُلُ بِهَا، فَلَوْ عُرِفَتْ لَكَانَ التَّعْرِيفُ مُجَرَّدًا عَنِ الْفَائِدَةِ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ.

- والثانية: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا وَفِي مَجْرُورِهَا يَكُونُ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ يَقَارِبُ

التَّفْيِ الَّذِي لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَأَجْرِي مُجَرَّاهُ. وَقِيلَ: إِنَّهَا بِمَعْنَى إِنْشَاءِ التَّقْلِيلِ، وَمَا أَفَادَ الْمَعَانِي الْإِنْشَائِيَّةَ وَجَبَتْ لَهُ الصَّدْرِيَّةُ.

(1) البيت لأبي العطاء السَّنبُغِيّ فِي الزَّاهِرِ 163/1، وَشَرَحَ اللَّمْعُ لَا بِنِ بَرَهَانَ 170/1، وَتَوَجَّهَ اللَّمْعُ 231، وَشَرَحَ أَلْفِيَةُ ابْنِ مَعْطَرٍ لِلْقَوَاسِ 401/1، 406. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَصَدِ 829/2، وَالْكَشَافُ 265/3، وَالتَّخْمِيرُ 23/4، وَشَرَحَ الرُّضْيُ 288/4. وَقَدْ جَاءَ فِي ك: (أَقَامَ بِهِ).

(2) يُنْسَبُ إِلَى جَذِيْمَةِ الْأَبْرَشِ (سَيُوبِيَّةُ 518/3). وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ 15/3، وَالْأَصُولِ 453/3، وَاللَّامَاتِ 111، وَالْمُحْكَمُ 244/5، 71/8، وَالْمِفْصَلُ 458، وَاللِّسَانُ (شَيْخ)، (شَمْل)، وَمَغْنِي اللَّيْبِ 180، 183، 408، وَالْمَجْمَعُ 474/2، 615، وَشَرَحَ الرُّضْيُ 486/4، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ 1406/3، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِي 266.

(3) الْبَيْتُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ قَذِيبِ الْلُغَةِ 157/6، 134/15، وَالْأَزْهِيَّةُ 262، وَالْمُخَصَّصُ 80/5، وَالْإِنْصَافُ 105، وَشَرَحَ ابْنُ يَمِيشَ 31/8، وَشَرَحَ الرُّضْيُ 241/4، 288، 294، 424، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ 817/2، وَاللِّسَانُ (رَبِّ)، (شَعَا)، وَالْمَجْمَعُ 475/2.

— والثالثة: أن هذا العامل يكون ماضيًا؛ وذلك لأن قولك⁽¹⁾: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأَيْتُ) جوابٌ لِمَنْ قَالَ: (هل رَأَيْتَ رَجُلًا كَرِيمًا؟) وقيل: لأن المعنى على تَقْلِيلٍ⁽²⁾ مُحَقِّقٍ لا غَيْرُ.

— والرابعة: أنه يُحذفُ غالبًا، كَقَوْلِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمَنِي)، والمعنى أدركتُ، ومُسَوِّغُهُ استعمَالُهَا جَوَابًا، فاستُغْنِيَ بِذِكْرِهِ فِي السُّؤَالِ عَنْ ذِكْرِهِ فِي الْجَوَابِ.

— والخامسة: أن مَجْرُورَهَا يُوصَفُ على الأصح⁽³⁾؛ لأنها لِتَقْلِيلٍ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ، فإذا ذَكَرْتَهُ مَوْصُوفًا وَقَرْتَ مُقْتَضَاهَا، ولأن ذلك جُعِلَ عِوَضًا مِنْ حَذْفِ عَامِلِهَا. وَأَجَازَ الصَّقْلِيُّ أَنَّ يَقُومَ المَعْمُولُ مَقَامَ الوَصْفِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

[الخفيف]

[117] رُبَّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ / وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ⁽⁴⁾ [ظ27]

(1) سقط: (قولك) من الأصل.

(2) في الأصل: (تعلي)، وهو تحريف.

(3) انظر الخلاف في الارتشاف 1741/4، وشرح التسهيل لابن مالك 183/3، والمساعد لابن عقيل 286/2.

(4) البيت للأعشى في ديوانه 169، والعين 127/5، والإيضاح العضدي 266، والمسائل الشيرازيات 608/2،

والزاهر في معاني كلمات الناس 209/2، والمفصل 282، وشرح اللمع لابن برهان 168/1، والمصباح لابن

يسعون 513/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 215، وإيضاح شواهد الإيضاح 284/1، والإيضاح في

شرح المفصل 145/2، وابن يعيش 28/8، والتخميم 21/4، وشرح اللمع للأصفهاني 512/2، وشرح ألفية ابن

معطٍ للقواس 404/1، والفاخر 619/2، والإقليد 1695/4، ومغني اللبيب 764، وتعليق الفرائد 119/1،

والفصول المفيدة في الواو المزيدة 256، وخزانة الأدب 561/9

ونسب في المقاصد التحوية 433/2 إلى أعشى همدان.

وهو بلا نسبة في المتبع في شرح اللمع 379/1، وشرح الرضي 291/4، وابن التاظم 258، والمساعد 18/1،

والارتشاف 2034/4، وتاج علوم الأدب 508/1، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 559، وجمع الهوامع 44/1.

وروي في بعض المصادر برواية: (أقيال) بالياء، و(رقد): العطاء واللبن، والإناء هرقته: أرقته، وأسرى: جمع أسير،

وأقتال: جمع قتل، وهو العدو.

وَأَرَاهُ حَسَنًا، أَلَا تَرَاهُمْ أَجَازُوا الْإِبْتِدَاءَ بِقَوْلِهِمْ: (أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي)
إِجْرَاءً لِلْمَعْمُولِ مُجَرًى الْوَصْفِ.

وهنا تنبيه: وَهُوَ أَنَّ "مَا" تَدْخُلُ عَلَى "رُبَّ"، وهي:

إِمَّا لِكِرَّةٍ مَوْصُوفَةٍ، كَقَوْلِهِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ: [الخفيف]

[118] رُبَّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ — رِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ⁽¹⁾
أَي: رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ الثُّفُوسُ.

وَأَمَّا زَائِدَةٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الخفيف]

[119] رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ تَجْلَاءُ⁽²⁾
وَأَمَّا كَافَّةٌ، كَقَوْلِكَ: (رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ)، وَلَا يَجُوزُ: (رُبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ) لِمَا ذُكِرَ.

وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر ٢] عَلَى تَقْدِيرِ "كَانَ"، أَوْ عَلَى

(1) اختلف في نسبه إلى كلٍّ من أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلْت، وحنيف بن عمير اليشكري، وهما ابن أخت مسيلمة الكذاب. (انظر في نسبه سيبويه 2/109، والحماسة البصرية 2/78، والمقاصد النحوية 1/296). وهو من شواهد المقتضب 1/42، والأصول 2/169، وجهرة اللغة 1/463، والأغفال 1/349، والحجة 5/36، والزاهر 2/240، برواية: (ربما تجزع....)، والفوائد والقواعد للثمانيني 46، والتنبيه لابن بري 1/215، والمرئجل 307، وشرح الرضي 3/51، وغيرها.

(2) البيت لعدي بن الرِّعَاء في الاشتقاق 486، والأزهية 82، 94، وأمالى ابن الشجري 2/566، وغيرها. وهو من شواهد جهرة اللغة 1/492، وشرح الجمل لابن خروف 1/322، 486، وشرح الجمل لابن عصفور 1/206، وشرح الرضي 4/294، وشرح ألفية ابن معطر للقواس 1/408، والارتشاف 4/1748.

نِيبَاةِ الْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْمَاضِي، وَالْمَعْنَى: "رُبَّمَا وَدَّ"، أَوْ لِأَنَّ خَبْرَهُ تَعَالَى لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ، فَكَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ وَقُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَ "رُبَّمَا"، أَمْ تَخْتَصُّ⁽¹⁾ بِأَحَدَاهُمَا؟ أَجَبْتُ: نَقَلَ الشَّلَوِينِيُّ فِي شَرْحِ الْجُزُوءِ أَنَّ سَيَوِيَهُ لَا يُجِزُّ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ "رُبَّمَا" إِلَّا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، وَحَمَلَ وَقُوعُ الْأَسْمِيَّةِ بَعْدَهَا عَلَى الشُّذُودِ⁽²⁾، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الخفيف]

[120] رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ⁽³⁾

وَأَمَّا السَّيِّدُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ⁽⁴⁾، فَأَجَازَا ذَلِكَ، وَلَمْ يُتْبِعْهَا عَلَى شَيْءٍ. وَتَنَوَّبُ عَنْهَا الْوَاوُ، كَقَوْلِهِ:

[البسيط]

[121] وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْعَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا⁽⁵⁾

وَمَذْهَبُ سَيَوِيَهُ أَنَّ الْجَارَّ هِيَ⁽⁶⁾، وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ⁽⁷⁾. وَأُورِدَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَاطِفَةَ لَا تَقَعُ مُصَدَّرَةً، وَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَعْمَلُ مَحذُوفًا. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْوَاوَ

(1) فِي الْأَصْلِ: (مُخْتَصَّصٌ).

(2) انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْجُزُوءِ 2/825، وَانْظُرْ سَيَوِيَهُ 1/459.

(3) الْبَيْتُ لِأَبِي دَوَادٍ الْإِيَادِي فِي مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ. وَهُوَ مَنْسُوبٌ فِي الْأُزْهِيَّةِ 94، 266، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 2/565، وَالْمَفْصَلُ 383، وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ 8/29، وَالتَّخْمِيرُ 4/23، 24، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ 3/172، 174. وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي جَهْرَةِ اللَّغَةِ 2/804، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ 1/505، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 4/295، وَشَرْحُ الْفَتَايَةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ 1/406، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ 3/699، وَغَيْرُهَا.

(4) انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 2/566-567، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 2/146.

(5) الْبَيْتُ لِبُلْعَاءِ بْنِ قَيْسٍ الْكِنَانِيِّ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ 1/13، وَدِيْوَانِ الْمُعَانِي لِلْعَسْكَرِيِّ 1/114. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُحْكَمِ 4/137، 5/520، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ 456، وَاللِّمَحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ 1/275، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (غَمَر) وَ(كَرِه)، وَالتَّاجُ (غَمَر) وَ(كَرِه).

(6) فِي ك: (هِيَ الْجَرَّ هِيَ).

(7) انْظُرْ مَذْهَبَ سَيَوِيَهُ فِي الْكِتَابِ 1/106.

عاطفة ما بعدها على جملة مقدرة، وحرف الجر لا يعمل محذوفاً⁽¹⁾ إذا لم يكن له نائب، وأما إذا وجد ذلك فلا يمتنع. ومذهب المبرد أن الجار الواو قياساً على واو القسم⁽²⁾. وقد ينوب عنها "الفاء"، "وبل" كقوله: [الوافر]

[122] فحور قد كهوت بهن عين نواعم في البرود وفي الرياط⁽³⁾
وكقوله: [الرجز]

[123] بل بلبد ملء الفجاج قتمة لا يشتري كتائمه وجهرمة⁽⁴⁾

* * * * *

و"الباء":

- للإلصاق، كقولك: (مررت بزيد)؛ أي: التصق مُروري بالمكان الذي فيه زيد.

- وللإستعانة، كقولك: (قطعت بالمدينة).

- وللمصاحبة، وهي باء الحال، كقولك: (خرج زيد بذرعه).

(1) قوله: (محذوفاً) ساقط من الأصل.

(2) انظر رأي المبرد في شرح ألفية ابن معيط للقواس 410/1، والارتشاف 1746/4، وانظر المسألة الخلافية وتفصيلها في الباب للعكبري 365-366، والإنصاف 376/1، وشرح الرضي 298/4، والمصدرين السابقين.

(3) يُنسب إلى المتنخل الهذلي، في شرح أشعار الهذليين 1267/3، برواية: (.... بمن وحدي)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 385، والمقاصد النحوية 496/2. ويُنسب إلى تابط شراً في أمالي ابن الشجري 217/1، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر للفارسي 61، وشرح المقدمة الحسية 247، والإنصاف 380/1، والباب 366/1، والمحصل 712/2، والارتشاف 2419/5. وله رواية أخرى في جملة من المصادر، وهي: في المروط وفي الرياط

(4) الرجز لرؤبة في ديوانه 150. وهو من شواهد التكملة 373، والمقتصد 836/2، وأمالي ابن الشجري 218/1، وشرح ابن يعيش 105/8، وشرح الجمل لابن خروف 479/1، والباب 366/1، وشرح التسهيل لابن مالك 189/3، 135/2، والمحصل 713/2، وشرح ألفية ابن معيط للقواس 411/1، ومغني اللبيب 152، والمجموع 469/2.

- وَلِلظَّرْفِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ بِمَكَّةَ).
- وَلِلْمُقَابَلَةِ، كَقَوْلِكَ: (بَعْتُ هَذَا بِهَذَا).
- وَلِلتَّعْدِيَةِ، كَقَوْلِكَ: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ).
- وَلِلسَّبَبِ، كَقَوْلِكَ: (بِتَوْفِيقِ اللَّهِ حَجَّجْتُ).
- وَبِمَعْنَى "عَنْ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَتَلِمُ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان ٥٩]؛
أَي: عَنْهُ.

- وَبِمَعْنَى "مِنْ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين ٢٨]؛ أَي: مِنْهَا.

- وَبِمَعْنَى: "عَلَى"، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

[124] أَرَبٌ يَبُولُ الثُّعْلَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ^(١)

- وَتَزَادُ قِيَاسًا فِي الثَّنْفِيِّ وَالْأَسِيغْهَامِ، كَقَوْلِكَ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، وَ(هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ)؛ وَفِي غَيْرِهِمَا سَمَاعًا، كَقَوْلِكَ^(٢): (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)، وَالتَّقْدِيرُ "حَسْبُكَ زَيْدٌ"، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

[125] نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَتَرْجُو بِالْفَرَجِ^(٣)

أَي: تَرْجُو الْفَرَجَ.

(١) يُنسَبُ لَغَيْرِ شَاعِرٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ 151، وَيُنْسَبُ لِرَاشِدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، وَلِغَاوِي بْنِ ظَالِمٍ، وَلَأَبِي ذَرِّ الْغَفَارِيِّ. وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي الْخِيَوَانِ 304/6، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ 82، 228، وَالزَّاهِرُ 368/2، وَجَهْرَةُ الْأَمْثَالِ 466/1، وَالتَّيِّهَ لَا بِنَ بَرِي 46/1، وَاللِّسَانُ (تُعْلَبُ)، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ 142، وَالْمَعْمَعُ 420/2.

(٢) فِي ك: (كَقَوْلِهِمْ).

(٣) الرَّجَزُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَخْصُصِ 243/4، وَالْإِنْصَافِ 248/1، وَشَرْحُ الْأَفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَاسِ 397/1، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ 147، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ 282/4، وَالْخِرَازَةُ 521/9.

وَالْعَلَمُ فِي ذَلِكَ "كَفَى بِاللَّهِ"؛ أَي: كَفَى اللَّهُ. وَلَا بِنِ السَّرَاجِ قَوْلٌ هُنَا
شَرَحْتُهُ فِي "شَرْحِ الْفُصُولِ"^(١).

- وَيُقَسَّمُ بِهَا، وَهِيَ الْأَصْلُ، وَالْوَاوُ بَدَلٌ مِنْهَا، وَالتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ.

* * * * *

و"اللام":

- لِلَاخْتِصَاصِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا صَدِيقٌ لَهُ).

- وَلِلتَّمْلِيكِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا كِتَابٌ^(٢) لِأَخِيكَ).

- وَلِلتَّعْلِيلِ، كَقَوْلِكَ: (أَكْرَمْتُكَ لِإِحْسَانِكَ إِلَى زَيْدٍ).

- وَبِمَعْنَى "عَلَى"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ إِذِ اللَّجَيْنِ﴾

[الصافات ١٠٣]؛ أَي: عَلَى الْجَيْنِ.

- وَبِمَعْنَى "بَعْدَ"، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ [و28]: "صُومُوا لِرُؤُوتِهِ، وَأَفْطِرُوا

لِرُؤُوتِهِ"^(٣)؛ أَي بَعْدَ ذَلِكَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلتَّعْلِيلِ.

- وَبِمَعْنَى: "عَنْ" مَعَ الْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف ١١]،

أَي: عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا^(٤)، وَلَيْسَ الْمَعْنَى خِطَابُهُمْ بِذَلِكَ؛ إِذْ^(٥) كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ

سَبَقْتُمُونَا.

(١) انظر المحصول في شرح الفصول للمصنف 696/2، ولم يذكر ابن السراج.

(٢) في ك: (هذا وكتاب)، وهو تحريف.

(٣) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في سنن البيهقي الكبرى 4/205 (رقم 7721، 7722) وسنن

الترمذي 3/68، (برقم 684)، وسنن النسائي 4/133 (رقم 2117، 2118).

(٤) قوله: (أَي عن الذين آمنوا) سقط من الأصل.

(٥) في ك: (إذ).

- وتُرَادُّ، كَقَوْلِهِ:

[الكامل]

[126] وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ⁽¹⁾

- وَتَنُوبُ عَنْ حَرْفِ الْقَسَمِ فِي التَّعَجُّبِ، كَقَوْلِكَ: (لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ).

* * * * *

وَالثَّانِي (2): "عَنْ"، وَهِيَ:

- لِلْمُجَاوِزَةِ، كَقَوْلِكَ: (صَرَفَ اللَّهُ عَنْكَ الْأَذَى)؛ أَيِ جَعَلَهُ مُجَاوِزَكَ.

وَتَكُونُ اسْمًا، كَقَوْلِهِمْ: (جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ)؛ أَيِ: مِنْ جَانِبِ يَمِينِهِ،

قَالَ الشَّاعِرُ:

[الكامل]

[127] وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ ذَرِيَّةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي⁽³⁾

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا أُعْرِبَتْ؟ أَجِبْتُ: بِنَاوِهَا لِأَنَّهَا مُشَابِهَةٌ لِلْحَرْفَةِ لَفْظًا،

وَإِضَافَتُهَا لَا تُوجِبُ ذَلِكَ لَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ "لَدُنَّ"، وَ"كَمْ" يُضَافَانِ وَهُمَا مَبْنِيَانِ.

- وَتَجِيءُ بِمَعْنَى: "بَعْدَ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]،

أَيِ: بَعْدَ قَلِيلٍ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[الرَّمْل]

[128] قَرَبًا مَرَبُطَ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحتْ حَرْبٌ وَائِلٌ عَنْ حِيَالٍ⁽⁴⁾

(1) مر البيت سابقاً، انظر الشاهد رقم 107.

(2) أي: لما يكون اسماً وحرفاً، وهو القسم الثاني من حروف الجر.

(3) البيت لقطري بن الفجاءة. وهو منسوب في أمالي ابن الشجري 537/2، وشرح اللمع لابن برهان 166/1، وتوجيه اللمع 235، وتعليق الفرائد 188/4، 110/5، والمقاصد النحوية 468/2. وهو بلا نسبة في شرح ابن يعيش 40/8، وأسرار العربية 230، واللباب 358/1، وشرح التسهيل لابن مالك 93/2، وشرح الرضي 323/4، وشرح الكافية للقواس 631/2.

(4) ينسب للحارث بن عباد (الأصمعيات 71) وغيرها. من شواهد أدب الكاتب 405، وحروف المعاني 80، وجمهرة اللغة 315، والزاهر 218/2، والحكم 200/2، ومجمع الأمثال 376/1، وأساس البلاغة 149، والخلل 128، وشرح ألفية ابن معطي للقواس 414/1.

أي: بَعْدَ حَيَالٍ، وَالتَّعَامَةُ اسْمُ فَرَسِهِ.

[البسيط]

- وَبِمَعْنَى: "على"، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[129] لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي⁽¹⁾

أَي: عَلَيَّ، وَمَعْنَى تَخْزُونِي: تَقْهَرُونِي.

* * * * *

و"على"، وَهِيَ:

- لِلْإِسْتِعْلَاءِ، كَقَوْلِكَ: (رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ) لِإِسْتِعْلَائِكَ إِيَّاهَا.

[الطويل]

- وَتَكُونُ بِمَعْنَى: "فوق"، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[130] غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٍ⁽²⁾

وَيَذَلُّكَ عَلَى تَمَكُّنِ الْحَرْفَةِ فِيهَا قَلْبُ أَلْفِهَا هُنَا يَاءٌ عَلَى بَابِهَا.

* * * * *

والكاف:

- لِلتَّشْبِيهِ، وَهِيَ تَكُونُ حَرْفِيَّةً، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الَّذِي كَرَيْدِ).

(1) البيت لذي الأصبع العدواني، وهو من شواهد أدب الكاتب 404، وإصلاح النطق 373، وحروف المعاني 79، والجمهرة 596/1، وقذيب اللغة 137/3، وأساس البلاغة 162، وشرح ابن عيش 53/8، وشرح الكافية الشافية 809/2، وشرح الرضي 231/3، 320/4، وشرح ألفية ابن معطر للقواس 415/1، وتفسير البحر المحيط 136/1، واللسان (دين)، ومعني اللبيب 196، والممع 443/2، والخزانة 136/10.

(2) ينسب لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب 392، والأزهية 194، وشرح ابن عيش 38/8، وينسب إلى كعب ابن زهير في التكت للأعلم 1133/2، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيويه 231/4، والأصول 216/2، والإيضاح للفارسي 272، والشرازيات 108/1، وشرح اللمع لابن الدهان 167/1، والمفصل 384، وأسرار العربية 231، والمتبع في شرح اللمع للمعري 375/1، والتخمير 27/4، والمغصول 724/2، وشرح ألفية ابن معطر للقواس 416/1، والارتشاف 1722/4.

- وَتَكُونُ زَائِدَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
[الشورى ١١]؛ أي: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ.

- واسمًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[131] يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمُ^(١)

أي: عَن مِثْلِ الْبَرْدِ، وَ"الْمُنْهَمُ": الذَّائِبُ.

* * * * *

و"مُذَّ"، وَ"مُنْذُ":

- لِإِبْتِدَاءِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، كَقَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ سَنَةٍ كَذَا)؛ أي:
إِبْتِدَاءَ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ مِنْ تِلْكَ السَّنَةِ.

- وَلِلظَّرْفِيَّةِ فِي الْحَاضِرِ، كَقَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ يَوْمِنَا)؛ أي: انْتِفَاءَ الرُّؤْيَةِ
فِي يَوْمِنَا.

وَيَكُونَانِ اسْمَيْنِ: إِذَا رُفِعَ مَا بَعْدَهُمَا؛ وَلَهُمَا^(٢) مَعْنَيَانِ:

- أَحَدُهُمَا: بَيَانُ أَوَّلِ الْمُدَّةِ، فَيَلْزَمُهُمَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ، كَقَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ يَوْمُ
الْجُمُعَةِ)، وَالْمَعْنَى أَوَّلُ الْمُدَّةِ الَّتِي انْتَفَتْ فِيهَا الرُّؤْيَةُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ؛ وَإِنَّمَا لَزِمَهُمَا
ذَلِكَ؛ لِتَعَيُّنِ^(٣) الْأَوَّلِيَّةِ الْمَقْصُودَةِ؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ عِشْرُونَ)، أَوْ (يَوْمُ)
لَمْ يُفَيِّدْ ذَلِكَ.

- وَثَانِيهِمَا: بَيَانُ جَمِيعِ الْمُدَّةِ، فَيَلْزَمُهُمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ، كَقَوْلِكَ:

(١) يُنسَبُ لِلْعَبَّاسِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسِّيُوطِيِّ 503/2، وَالتَّصْرِيحِ 71/3، وَهُوَ بِإِلَاءِ نِسْبَةٍ فِي
الْعَيْنِ 461/8، وَإِصْلَاحِ النُّطْقِ 255، وَالْمَفْصَلِ 385، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ 233، وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ 42/8، 44،
وَاللِّبَابِ لِلْعَكْرِيِّ 362/1، وَالتَّخْمِيرِ 222/3، وَالْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ 150/2، وَالتَّوْطِئَةِ 243،
وَالْمَحْصُولِ 727/2، بِرَوَايَةٍ: (.... النُّهْلُ)، وَشَرْحِ الْفَيْهِ ابْنِ مَعْطٍ لِلْقَوَّاسِ 389/1.

(٢) فِي ك: (وَلَهَا).

(٣) فِي ك: (لَتَعَيَّنَ).

(ما رأيته مَدَّ عِشْرُونَ يَوْمًا)، وهما مُبْتَدَأَانِ، وما بعدهما الخبر؛ لأنَّ المعنى: أولُّ المدة يوم الجمعة، وجميع المدة عِشْرُونَ يَوْمًا. وهذا اختيارُ أبي علي⁽¹⁾.
وقال أبو الفتح والزجاجي: هما خبران وما بعدهما هو المبتدأ⁽²⁾. قال ابن الحاجب: هو وهم؛ لأنَّ المعنى واللفظ يابأه. أما المعنى فلائِكَ مُخْبِرٌ عَنْ جَمِيعِ المدة بأنَّها يومان، وذلك خبرٌ مُحَقَّقٌ⁽³⁾. وأما اللفظُ فلائِكَ "يومان" تَكْرَرًا، لا مُصَحَّحَ لهما، فلا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً. وَكَوْنَ خَبَرِهِ اسْمَ زَمَانٍ مُقَدِّمًا عَلَى رَأْيِهِ، لا يُسِيغُ ذَلِكَ، وإنما يُسِيغُهُ أَنْ لو كَانَ ظَرْفًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ: (جَمِيعُ المدة يومان) لم يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ "يومان" مُبْتَدَأً، وما تَقَدَّمَ⁽⁴⁾ خَبْرُهُ. [ظ28]. وإن كَانَ اسْمَ زَمَانٍ لَمَا لم يَكُنْ ظَرْفًا. انتهى كَلَامُهُ في شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ⁽⁵⁾.

وفيه نظر؛ وذلك لأنَّهما قَدَرَاهُ بما "يومان" فيه مُبْتَدَأٌ، وما قَبْلَهُ خَبْرُهُ، وهو "بيني وبين رؤيته يومان"، وأنتَ لو صرَّحتَ بهذا لم يَكُنْ الأَمْرُ إِلَّا كَمَا قَالَا. ومُسَوِّغُ الابتداءِ لهما في تأويلِ الظرفِ عندهما، وتَقَدُّمًا على التَّكْرَرِ.
وقال بعضهم: إنَّهما ضَعِيفَتَانِ في الاسمية، فَجَعَلَ الاسمَ الصَّرِيحَ - وهو ما بَعَثَهُمَا - مُبْتَدَأً أَوَّلَى، وهذا مُعَارَضٌ بَأَن بَعْضَهُمَا ذَهَبَ إِلَى اسْمِيَّتِهِمَا مُطْلَقًا في حالِ الرَّفْعِ والجَرِّ، وجَعَلَ الجَرَّ بِالإِضَافَةِ.

* * * * *

والثالثُ (6): حَاشَى، وَعَدَا، وَخَلَا، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا مَا هُوَ كَافٍ.

* * * * *

(1) الإيضاح العُصْدِي 274-275.

(2) انظر اللمع لابن جني 75-76، وتوجيه اللمع لابن الحُبَّاز 240، ورأي الزجاجي في الجمل 139، وشرح الجمل لابن عصفور 60/2.

(3) قوله: (خبر) سقط من الأصل.

(4) في ك وس: (تقدمه).

(5) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 3/779-780.

(6) يعني القسم الثالث من أقسام حروف الجرِّ، وهو الذي يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَلَعْلًا.

[الجرور بالإضافة]

والفرعي:

المُضافُ إليه: وهو ما نُسبَ إليه الأولُ مَحذُوفًا تَنْوِيئُهُ أو نَائِيئُهُ⁽¹⁾ لذلك.

فَقَوْلُنَا: "ما نُسبَ إليه الأولُ": يَشْمَلُ المُضافَ إليه، نحو: (غلامُ زَيْدٍ)، وغيره، نحو: (قائمُ زَيْدٍ).

وقَوْلُنَا: "مَحذُوفًا تَنْوِيئُهُ" يُخْرِجُ ذلكَ.

وقَوْلُنَا: "أو نَائِيئُهُ"؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ نحو⁽²⁾: (غلاما زَيْدٍ).

وقَوْلُنَا: "لذلك" لِنَلَّا يَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُكَ: (القائمُ زَيْدٍ)، و"القائمُ" وإنْ كَانَ

مَنْسُوبًا إِلَى "زَيْدٍ"، وَهُوَ أَوَّلُ لِثَانٍ، وَتَنْوِيئُهُ مَحذُوفٌ، لَكِنْ لَمْ يُحَذَفْ لِذَلِكَ، بَلْ لِدُخُولِ اللَّامِ.

والإضافةُ عَلَى نَوْعَيْنِ: مَحْصَنَةٌ وَغَيْرُ مَحْصَنَةٍ.

* * * * *

(1) سقط من الأصل: (أو نائيه)، وفي النسخين س، و ك. ويعني بنائيه نون المنى وجمع المذكر السالم.

(2) في ك: (نحو قولك).

[الإضافة المحضة]

فالأولى: ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً.

فالتعريف كقولك: "غلامي"، و"غلام هذا"، و"غلام زيد"، و"غلام الرجل"، ولا يضاف المضمَر، ولا المشارُ به، ولا العلمُ إلا إن نُكِرَ، ولا ذو اللام. والتخصيص كقولك: "غلام رجل"، وهو⁽¹⁾ أخصُّ من قولك: "غلام" مطلقاً.

وتقدَّرُ إمَّا بـ "اللام"، أو بـ "من"، أو بـ "في"، فنشأ من ذلك سِتُّ شُعَبٍ:

- إضافة إلى المعرفة أو التَّكْرَةِ⁽²⁾ بمعنى اللام، كقولك: "غلام زيد"، و"غلام رجل"⁽³⁾.

- وإضافة بمعنى "من" إليهما، كقولك: "باب السَّاج"، و"باب سَاج".

- وإضافة بمعنى "في" إليهما، كقولك: (أعجَبَنِي زيارةُ يومِ الجمعةِ)، و(أعجَبَنِي زيارةُ يومِ).

فإن قيل: فما الفرقُ بينهما؟ أجبتُ: اللَّامِيَّةُ لا يُعْبَرُ عن الأوَّلِ بالثَّاني، فلا يُقالُ عن "غلام زيد": إنَّه زيدٌ. والَّتِي بـ "من" يَصِحُّ ذلكُ فيها، كقولك في: "باب سَاج"، إنه سَاجٌ.

وقيل: إن جازَ جعلُ الثَّاني وصفاً للأوَّلِ، أو خبراً لهُ، أو حالاً مِنْهُ، فالإضافةُ بمعنى "من"، وإلاَّ فَهِيَ بمعنى اللام. ألا تراك إذا قلتُ: "باب سَاج"؟

(1) سقط من ك: (هو).

(2) في ك: (والنكرة).

(3) في الأصل و من: (الرجل).

جَازَ أَنْ تَقُولَ: (هذا بابٌ ساجٌّ)، و(البابُ ساجٌّ)، و(هذا البابُ ساجًّا)، وذلك مُمتنعٌ في "غلام زيد".

وقيل: التي بمعنى "من" شرطها أَنْ يَكُونَ المضافُ نوعَ المضافِ إليه، كَقَوْلِكَ: "خاتَمُ فضةٍ". والتي بمعنى "في" شرطها أَنْ يَكُونَ الاسمُ مضافاً إلى ظرفه، كَقَوْلِكَ: "ضَرَبَ اليومُ"⁽¹⁾، وما عداهما فهَيَّ بمعنى اللام.

* * * * *

[الإضافة غير المحضة]

والثانية ما أفادت تخفيفاً: وهي⁽²⁾ عِنْدَ الأكثرين أربعة أقسام:

الأول: إضافة⁽³⁾ الصفة إلى فاعليها، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ

الوجه)، أو ما هو كالفاعل، كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشِيرٍ⁽⁴⁾: [الكامل]

[132] سَهَّلَ الفِئَاءَ إِذَا حَلَلَتْ بِبَابِهِ طَلَّقُ الْيَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الْخُدَامِ⁽⁵⁾

والمعنى: مُؤَدَّبُ خُدَامِهِ.

— والثاني: إضافتها إلى مفعوليها، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ غداً)، أو "الآن"، وقيل: مُطلقاً.

(1) كذا في ك و س، وفي الأصل: (ضربت اليوم).

(2) سقط قوله: (هي) من ك. وفي الأصل و س: (وهي).

(3) في ك: (هي إضافة).

(4) هو محمد بن بشير بن عبد الله الخارجي، من بني خازجة بن عدوان، شاعر حجازي فصيح، من شعراء عصر بني أمية، وكان يقيم في بوادي المدينة. (انظر ترجمته في الأغاني 112/16).

(5) ينسب إلى محمد بن بشير في أكثر المصادر التي ذكرته، وروي لأبي البلهاء في الحماسة البصرية 244/1، ووفيات الأعيان 340/6. وهو من شواهد الحماسة المغربية 830/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 335/1، والجزالة 406/9.

– والثالث: إضافة "أفعل" إلى ما هو جزء منه، كقولك: (مررت برجل أفضل الناس)؛ ولذلك وصِفَ به التكررة، وهو اختيار عبد القاهر⁽¹⁾.

وقال بعضهم: هي محضة لإفادتها البغضية؛ لأنك إذا قلت: (زيد أفضل من القوم) لم يجب أن يكون منهم، وإذا قلت: "أفضل القوم" وجب كونه منهم؛ [و29] ولذلك جاز: (الملائكة أفضل من البشر)، ولم يجز "أفضل البشر".

– والرابع: إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف، كقولهم: "بقلة الحمقاء"، والتقدير: بقلة الحجة الحمقاء، وكذا "صلاة الأولى"، والتقدير: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، وهذا رأي البصريين. وأما الكوفيون فيحيلونه على إضافة الموصوف إلى صفته⁽²⁾.

* * * * *

وهنا ثلاث مسائل:

[المضاف إلى ياء المتكلم]

– الأولى: أن المضاف باقٍ على إعرابه إذا أضيف إلى مظهر متمكن أو مضمَر عدا الياء، كقولك: (هذا غلامي)، وفيه خلاف⁽³⁾.

قال عبد القاهر والأكثرُونَ: إنه مبني بناءً عارضاً عند إضافته إلى الياء، وكان قبل ذلك مُعرَّباً⁽⁴⁾. وأحد ما يكتسب المضاف من المضاف إليه البناء.

(1) المقتصد 884/2.

(2) انظر تفصيل الخلاف في معاني القرآن للفراء 55-56، والإنصاف 436، وشرح الرضي 243/2، وشرح الكافية للقواس 276/1، والارتشاف 1806/4، وائتلاف النصره 54.

(3) في هذا الخلاف عدة آراء، انظر تفصيله في التبيين 150، والمتبع 135/1، واللباب 67/1، وشرح ابن يعيش 32/3، والفاخر 152/1، والارتشاف 1847/4، وشرح ابن الناطم 294، والمساعد 373/2.

(4) الجمل لعبد القاهر 57، وهو رأي ابن الخشاب والخوازمي والمطرزي، ونسب أيضاً إلى الجمهور. (انظر المرتجل 107، وترشيح العلل 69، والمصادر المذكورة في الحاشية السابقة).

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا بُنِيَ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِي⁽¹⁾ الْمُخَاطَبِ وَالْعَائِبِ، كَقَوْلِكَ: "غَلَامُكَ" و"غَلَامُهُ"؟ أَجِبْتُ: هَذَا السَّبَبُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْبِنَاءِ، عَدَا بَاقِيَ الْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا مُوجِبَةٌ. نَعَمْ، عَبْدُ الْقَاهِرِ أَطْلَقَ عَدَمَ الْوُجُوبِ عَلَى الْجَمِيعِ. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْمُخَصَّصُ؟ أَجِبْتُ: بَأَنَّ الْيَاءَ فِيهَا لُغَتَانِ: السُّكُونُ وَالْفَتْحُ، فَلَوْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا مُعْرَبًا لَانْقَلَبَتْ فِي الرَّفْعِ وَأَوَّاءَ لِسُكُونِهَا، غَيْرَ مُدْغَمَةٍ، وَانْضِمَامٍ⁽²⁾ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ اللَّفْظُ "غَلَامُو" فَيَتَغَيَّرُ لَفْظُهَا، وَلَا تَقْلِبْتُ⁽³⁾ فِي التَّصْبِ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَا يَرُدُّ بَابُ "يَا غَلَامًا"؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالتَّذْءِ، وَهُوَ بَابُ تَغْيِيرٍ⁽⁴⁾، وَلِذَا اخْتَصَّ بِهِ التَّرْخِيمُ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: هُوَ مُعْرَبٌ تَقْدِيرًا، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا أَوْجَبُوا أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَسْرَةً لِنَتَنَاسِبِهَا تَعْدَرُ إِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ؛ لِمَا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالتَّصْبِ مِنْ مُضَادَّتَيْهِمَا لِلْكَسْرِ، وَأَمَّا فِي الْجَرِّ فَلِمُضَادَّتِهِ مِثْلُهُ؛ إِذِ الْكَسْرَتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ بَابَ "غَلَامِي" مَبْنِيٌّ، وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمُضْمَرِ لَا تُوجِبُ بِنَاءً، بِدَلِيلِ: "غَلَامِكَ" و"غَلَامِهِ"، فَلَا وَجْهَ لِجَعْلِهِ مُبْنِيًّا مَعَ صِحَّةِ كَوْنِهِ مُعْرَبًا. انْتَهَى كَلَامُهُ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَتِهِ⁽⁵⁾.

قَوْلُهُ: "لِنَتَنَاسِبِ الْيَاءَ" إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ إِرَادَةِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْيَاءِ؛ إِذِ الْحَرَكَةُ الَّتِي قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسِهَا ثَبَتَتْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ غَضِبَتْهَا الْقَرَارَ.

(1) فِي ك: (ضَمِيرِ).

(2) فِي ك: (وَلَا انْضِمَامَ).

(3) فِي ك: (وَلَا تَقْلِبَ).

(4) فِي الْأَصْلِ: (تَغْيِيرِ).

(5) انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْكَلَامِيَّةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ 1/254-256.

لَكِنَّ قَوْلَهُ: "وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ" عَجَبٌ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عِنْدَ التَّحَاةِ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْكُتُبِ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ هُوَ الَّذِي يَعِزُّ نَقْلَهُ بِالْمَرَّةِ. وَقَوْلُهُ: "وَهُوَ وَهْمٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمُضْمَرِ لَا تُوجِبُ بِنَاءً" لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ مَا ادَّعَوْا الْإِطْلَاقَ فِي ذَلِكَ، بَلْ خَصُّوهُ⁽¹⁾ بِهَذَا الضَّرْبِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ الْمَخْصَصَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ⁽²⁾: وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّهُ مُعَرَّبٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُحَرَّكٌ، وَحَقُّ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْحَرَكَةِ إِذَا كَانَ اسْمًا أَنْ تُعْقَلَ عِلَّةُ بِنَائِهِ، ثُمَّ حَرَكَتُهُ مِنْ حَيْثُ هِيَ حَرَكَةٌ، ثُمَّ حَرَكَتُهُ الْمَخْصُوصَةُ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ. أَقُولُ: عِلَّةُ الْبِنَاءِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَبْنِيِّ الْمَخْصُوصِ، وَعِلَّةُ الْحَرَكَةِ عُرُوضُ الْبِنَاءِ، وَأَنَّ الْاسْمَ لَهُ أَصْلٌ فِي التَّمَكُّنِ، وَعِلَّةُ الْخُصُوصِيَّةِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الضَّمِيرِ. فَاعْرِفْهُ.

* * * * *

[مَا يَكْتَسِيهِ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ]

— الثَّانِيَّةُ: اَعْلَمْ أَنَّ الْمُضَافَ يَكْتَسِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَحْكَامًا:
— مِنْهَا: التَّخْصِيسُ، كَقَوْلِكَ: "غُلَامٌ رَجُلٌ"؛ إِذْ هُوَ أَخْصَصْتُ مِنْ قَوْلِكَ "غُلَامٌ" مُطْلَقًا.

(1) لِي ك: (خَصُّوهُ).

(2) انظر رأيهم في العين 150، والفتح 135/1، والارتشاف 1847/4.

- ومنها: التّعريف: "غلامٌ زيدٌ"؛ [ظ29] ولذلك تصفه بالمعرفة، كقولك: (جاءني غلامٌ في الظريف)، وتصف المعرفة به كقولك: (مررت بعمرو غلامٌ زيد).

- ومنها: العموم، كقولك: (كل رجل يأتيني فله درهم)؛ فإذا قلت: (غلامٌ كل رجل يأتيني فله درهم) اكتسب العموم من "كل".
- ومنها: التأنيث، كقراءة بعضهم: "تلتقطه بعض السيارة" (1)،

و﴿لَوْ أَنَّهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾ [البقرة ٦٩]، بتأنيث "تلتقطه"، و"تسر". ومنه قول الشاعر:

[البسيط]

[133] كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (2)

[البسيط]

وعليه وَجْهٌ يَبْتَ الحِمَاسَةِ:

[134] لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهَلٍ بِنِ شَيْبَانَا (3)

وهنا تنبيه: وهو أنهم نصُّوا على أن هذا شرطه أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، فلا يقال: (جاءتني غلامٌ هندي).

(1) سورة يوسف 10. وهي قراءة الحسن (إعراب القرآن للنحاس 60/2، وتفسير الطبري 157/12).

(2) عجز بيت للأعشى في ديوانه 183، وصلده:

وتشَرَّقَ بالقول الذي قد أذَعَتْهُ

وهو من شواهد سيوبه 52/1، والمقتضب 197/4، والأصول 478/3، وإعراب القرآن للنحاس 60/2، 316، 285/3، والجمل لابن شقير 294، والجمهرة 723/2، والتهذيب 250/8، 79/9، والخصائص 417/2، ومغني اللبيب 167، والجمع 511/2.

(3) يُنسب الشاهد إلى قُرَيْط بن أنيف العبدي. وهو من شواهد شرح ديوان الحماسة للتبريزي 4/1، العقد الفريد 314/2، والحكم 278/6، والثل السائر 94/1، 100/2، وشرح الرضي 343/3، واللسان (لقط)، ومغني اللبيب 30، 338، والجزاة 413/7، والتاج (لقط)، (شق)، (ذهل).

- ومنها المَصْدَرِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: (صُمْتُ أَحْسَنَ الصَّيَامِ)، و(ضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ، وَبَعْضُهُ).

- ومنها: الظَّرْفِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ يَوْمٍ أَرَاكَ تُكْرِمُنِي فِيهِ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:
[الوافر]

[135] كِلَا يَوْمِي طَوَالَهُ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَرَحُ الظَّنُونِ⁽¹⁾

- ومنها: الاستِفْهَامُ، كَقَوْلِكَ: (غُلَامٌ مَن عِنْدَكَ؟).

- ومنها: الشَّرْطُ، كَقَوْلِكَ: (غُلَامٌ مَن تَضْرِبُ أَضْرِبَ) وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ بِحَرْفِ الشَّرْطِ لَوَقَعَ هَذَا الْاسْمُ بَعْدَ فِعْلِهِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَضْرِبُ غُلَامَ زَيْدٍ أَضْرِبَ).

- ومنها البناءُ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ⁽²⁾:
[البسيط]

[136] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ أَحَدٌ⁽³⁾

قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ⁽⁴⁾ فِي "مَقَرَّبِهِ": "مِثْلٌ" مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِينَ⁽⁵⁾.

(1) البيت للشَّمَاخ فِي دِيَوَانِهِ 319، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الزَّاهِرِ 280/2، وَالبَلُغَةُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْأَنْبَارِيِّ 76/1، وَالْمَحْكَمُ 237/9، وَالْفَائِقُ 347/1، وَالْإِنْصَافُ 67/1، وَالْبَابُ 144/1، وَالتَّاجُ (طُول).

(2) الْفَرَزْدَقُ هُوَ هَمَامٌ بَنَ غَالِبَ بَنِ صَعْصَعَةَ ابْنِ نَاجِيَةِ الْجَاشَعِيِّ، سُمِّيَ بِالْفَرَزْدَقِ لِشَبْهِهِ بِالْفَرَزْدَقَةِ، وَهِيَ قِطْعَةُ الْعَجِينِ. قِيلَ: كَانَ هَبَاءً هَتَاكًا لِلْحُرُمَاتِ، مَاتَ هُوَ وَجَرِيرٌ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ سَنَةُ عَشْرِ وَمِئَةٍ. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ 298/2، وَالْمَجْرُوحِينَ 204/2، وَالبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ 265/9).

(3) الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ 257/1، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَرِهِ 60/1، وَالْمَقْتَضِبُ 191/4، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ لِلزَّجَاجِيِّ 89، وَالْمَسَائِلُ الْمُنَوَّرَةُ 194، وَالْمَقْتَصِدُ 433/1، وَالْحُلَلُ 159، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ 141، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عُصْفُورٍ 593/1، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 188/2، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ 373/1، وَتَوْجِيهِ اللَّعْمِ 146.

(4) هُوَ عَلِيُّ بْنُ مَوْزُنَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عُصْفُورِ النُّحَوِيِّ الْحَضْرَمِيِّ الْإِسْطِيلِيَّ، حَامِلُ لُؤَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي زَمَانِهِ بِالْأَنْدَلُسِ، تَلَمَّذَ عَلَى ابْنِ الدَّبَاجِ ثُمَّ عَلَى الشُّلُوبِيِّ، وَصَنَّفَ الْمَتَعَ فِي التَّصْرِيفِ، وَالْمَقْرَبِ، وَشَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ، وَمَخْتَصَرِ الْمُحْتَسِبِ، وَثَلَاثَةَ شُرُوحَ عَلَى الْجَمَلِ، وَشَرْحَ الْأَشْعَارِ الْمُسْتَعَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ -

وَقِيلَ تِسْعٌ - وَسِتِّينَ وَسَمِئَةً انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْبَلُغَةِ 160، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ 236، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 210/2.

(5) الْمَقْرَبُ 158.

- ومنها: التَّنْكِيرُ، كَقَوْلِكَ: "زَيْدُ امْرَأَةٍ" فهو قَبْلَ الإِضَافَةِ مَعْرِفَةٌ، وَلَمَّا أَضَفْتَهُ مَيَّرْتَهُ عَنْ "زَيْدٍ رَجُلٍ"، وفي هذا نَظَرٌ.

- وقال المَرَاغِيُّ: ومنها الاشتِاقُ كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ)، وهذا وَهْمٌ؛ لَأَنَّ الاشتِاقَ إِنَّمَا أَتَى مِنْ حَيْثُ وُصِفَ بِهِ، والمُرَادُ: الكَامِلُ في⁽¹⁾ الرَّجُولِيَّةِ.

وَبِمَا ذَكَرْتُهُ تَعْلَمُ أَنَّ حَصْرَ ابْنِ خُبَّازٍ لِلأَحْكَامِ فِي سَبْعَةٍ⁽²⁾ لَيْسَ بِجَيِّدٍ.

* * * * *

[العامل في المضاف إليه]

- الثالثة: اختلفوا في جَرِّ المضافِ إليه⁽³⁾:

فَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ⁽⁴⁾: إِنَّهُ بِالْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ فُهِمَ مِنْهُ مَعْنَى الحَرْفِ الَّذِي جِيءَ بِالإِضَافَةِ مَبْنِيَّةً⁽⁵⁾ عَلَى مَعْنَاهُ، فَلَمَّا قَامَ مَقَامُهُ جَرٌّ⁽⁶⁾ المضافِ إِلَيْهِ. وقالَ غَيْرُهُ: جَرُّهُ بِالْحَرْفِ الْمُقَدَّرِ بَيْنَهُمَا؛ إِذْ أَصْلُ عَمَلِ الجَرِّ لِلْحُرُوفِ⁽⁷⁾. وَأَفْسَدَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَجِبُ حِينَئِذٍ تَنْوِينُ المضافِ، كَمَا لَوْ ظَهَرَ الحَرْفُ، وَبِأَنَّ عَمَلَ حَرْفِ الجَرِّ مَحْذُوفًا ضَعِيفٌ عَلَى خِلَافِ الأَصْلِ، وَبِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَلَّا يَتَعَرَّفَ المضافُ، وَلَا يَكْتَسِي شَيْئًا مِنَ الأحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ.

(1) في ك: (من).

(2) توجيه اللمع 235. إذ ذكر أن أحكام الإضافة سبعة، وذكر المصنف أنها أحد عشر.

(3) انظر خلافهم في شرح ابن عيش 117/2، وشرح الرضي 73/1، والارتشاف 1799/4، والتصريح 99/3، واللمع 501/2.

(4) المقتصد 870/2-871.

(5) في ك: (ومبنيّة).

(6) في الأصل: (جرّهُ)، وهو تحريف.

(7) في ك: (بالحروف).

وقال أبو الفتح في "اللمع": الجرُّ بالإضافة⁽¹⁾. وهو تجوُّزٌ، ويكثرُ ذلك في
عِبارَةِ المُطَارِحِينَ.

* * * * *

(1) اللمع لابن جني 12.

[المجزومات]

[الشَّرْطُ]

والمَجْزُومُ كَذَلِكَ⁽¹⁾:

* فَالْأَصْلِيُّ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ حَرْفَهُ وَمَا تَضُمَّنَ مَعْنَاهُ حَيْثُ طَالَ مُقْتَضَاهُ اقْتَضَى الْقِيَاسُ أَنْ يُخَفَّفَ، وَاجْتِزَمَ حَذْفُ لِلْحَرْكَةِ أَوْ لِلْحَرْفِ⁽²⁾ الْمُعْتَلِّ، وَالْمُشَابِهَ لَهُ.

وَأَمَّا الْجَازِمُ لِلْجَوَابِ فَفِيهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ⁽³⁾:

الْأَوَّلُ: جَازِمُهُ حَرْفُ الشَّرْطِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ اقْتَضَاهُ كَمَا اقْتَضَى فِعْلُ الشَّرْطِ، فَعَمِلَ فِيهِمَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجُزُولِيِّ⁽⁴⁾.

وَالثَّانِي: أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَجْزِمُهُ⁽⁵⁾، ثُمَّ إِنَّهُمَا مَعًا يَجْزِمَانِ الْجَوَابَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَرْفَ ضَعِيفٌ، فَلَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولَيْنِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ يَجْزِمُ فِعْلَ الشَّرْطِ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ يَجْزِمُ الْجَوَابَ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ يَجْزِمُ فِعْلَ الشَّرْطِ، وَالْجَوَابُ مُجْزُومٌ بِالْمُجَاوِرَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ⁽⁶⁾.

(1) أي: أصلي وفعلي.

(2) ك: والحرف.

(3) انظر الأقوال في الإنصاف 602/2، والتمتع 531/2-532، وتوجيه اللمع 375، وشرح اللمع للباقولي الإصفهاني 664/2، وشرح التسهيل لابن مالك 79/4-81، وشرح الرضي 92/4، والارتشاف 1877/4.

(4) المقدمة الجزئية 40، 43.

(5) يعني: يجزم فعل الشرط.

(6) انظر توجيه اللمع 375، والإنصاف 602/2، والتمتع 531/2-532، وشرح اللمع للباقولي الإصفهاني 664/2، وشرح التسهيل لابن مالك 79/4-81، وشرح الرضي 92/4، والارتشاف 1877/4.

والخامس: أَنَّهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى السُّكُونِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ يَخْتَصُّ
بِالْأَفْعَالِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَازِنِيِّ⁽¹⁾.

وَهُنَا ثَلَاثُ تَنْبِيهَاتٍ:

— الأوَّلُ [و30]: إِذَا كَانَ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ فِعْلَيْنِ فَلَهُمَا أَرْبَعُ صُورٍ:

الأوَّلَى: أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ⁽²⁾، فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُمَا مُعْرَبَانِ،
وَالْعَامِلُ مَعَهُمَا، وَأَجَازَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ رَفَعَ الْجَوَابَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَا مَاضِيَيْنِ، فَيُحَكَّمُ عَلَى مَوْضِعَيْهِمَا بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَانِ
عَلَى الْفَتْحِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرُو).

الثَّالِثَةُ⁽³⁾: أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ مَاضِيًّا وَالْجَوَابُ مُضَارِعًا، كَقَوْلِكَ: (إِنْ
أَكْرَمَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فَفِي الثَّانِي الْجَزْمُ، وَالرَّفْعُ عَلَى التَّقْدِيمِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ
الْفَاءِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ لَا إِعْرَابَ لَهُ لَفْظًا⁽⁴⁾.

الرَّابِعَةُ: عَكْسُ هَذِهِ، وَهِيَ رَدِيئَةٌ لَمْ تَأْتِ فِي الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَلْ فِي الشَّعْرِ

[الطويل]

كَقَوْلِهِ:

[137] فَإِنْ تَقَطَّعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلَادَةٍ قَطَّعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قِلَادَةٍ⁽⁵⁾

[الخفيف]

وَقَالَ آخَرُ:

(1) انظر رأيه في توجيه اللمع 375.

(2) بعده في الأصل و س: (كمثاله).

(3) ك: (والثالث).

(4) قوله: (لفظًا) ليس في الأصل.

(5) الشاهد لخلف بن خليفة. (العقد الفريد 4/428، وتاريخ مدينة دمشق 349/63). وهو أيضًا من شواهد

توجيه اللمع 377، وشرح ألفية بن معطٍ للقراس 331/1.

[138] مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ⁽¹⁾

— والثاني⁽²⁾: في الجواب، وهو ثلاثة أقسام:
الأول: الفعل، كما ذكر.

والثاني: الفاء وما بعدها، وحكمها أن تدخل على كل شيء لا يصح أن يلي حرف الشرط، كالمبتدأ والخبر، والأمر والنهي والاستفهام والماضي الصريح، كقولك: (إن تزرنني فأنا مكرم لك).
واعلم أن موضعها مع ما بعدها الجزم، بدليل قوله تعالى:

﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ١٨٦]، ألا ترى أن ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ معطوف على قوله: ﴿فَمَا لَهُ هَادٍ﴾ وإعراب المعطوف فرغ على إعراب المعطوف عليه.
والثالث: "إذا"، كقوله تعالى:

﴿وَلَنْ تُصْبِتَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم ٣٦]، وموضع "إذا" مع ما بعدها الجزم أيضاً.

(1) الشاهد لأبي زيد الطائي في ديوانه 52، وانظر شرح المقدمة الجزولية للشلوين 519/2، والمقاصد النحوية 390/3، والجزالة 79/9. وهو بلا نسبة في المقضب 59/2، والشيروازات 492/2، والمقرب 352، وشرح الجمل لابن عصفور 614/1، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1585/3، وشرح الرضي 106/4، وشرح ابن الناظم 496، وتفسير البحر المحيط 370/4، 482.
(2) يقصد الثاني من التبيهاات الثلاثة.

– والثالث^(١): في إعراب الأسماء الجارمة:

اعلم أن ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ بفعل الشرط، كقولك: (متى تزرنني أكرمك). ولا تُجرُّ "متى" إلا بـ "إلى" خاصة. و"آيان" و"إذما" لازمتان للظرفية. و"أينما" و"حيثما" يُجرَّان بـ "من" و"إلى"، ومتى جرَّت فتعلّق به أيضاً^(٢).

وما كان منها غير ظرف؛ فإن كان مرفوعاً فهو مبتدأ لا غير، وعادَ إليه العائد من^(٣) فعل الشرط، كقولك: (من يزرنني أكرمهُ). وإن كان منصوباً انتصب بفعل الشرط، مفعولاً به، كقولك: (من تُكرم أكرم) ^(٤)، أو خبراً لـ "كان" وأخواتها، كقولك: (من يَكُن أخوك فهو أخي).
* * * * *

[مَجْزُومٌ "لَمْ" وَأَخَوَاتُهَا]

* والفرعي: مجزومٌ "لم" وأخواتها؛ وذلك لأنها مُشَبَّهَةٌ بـ "إن"، ألا ترى أنها تنقلُ المُستَقْبَل إلى الماضي، و"إن" تنقلُ الماضي إلى المُستَقْبَل، وكذلك "لما".
فإن قلت: فما الفرقُ بينهما؟ أجبت: من ثلاثة أوجه:

– أحدها^(٥): أن "لم" جوابُ "فعل"، يقول: (ضرب زيد)، فتقول^(٦): (لم يضرب).
و"لما" جوابُ "قد فعل"، يقول: (قد ضرب)، فتقول: (لما يضرب).

(١) يعني الثالث من التنبيهات الثلاثة.

(٢) يعني أن أسماء الشرط "متى"، و"أينما"، و"حيثما" متى جرَّت فلها تعلّق بفعل الشرط.

(٣) سقط من الأصل: (من).

(٤) كنا من ك. وفي الأصل و س: (من يُكرمني أكرم).

(٥) قوله: (من) مكرر في ك.

(٦) في ك: (أحدهما) وهو تحريف.

(٧) في س: (فتقول له).

- وثانيها: أَنَّ زَمَانَ "لَمَّا" مُتَّصِلٌ إِلَى حِينِ إِخْبَارِكَ، وَزَمَانُ "لَمْ" مُنْقَطِعٌ؛
ولِذَلِكَ⁽¹⁾ تَقُولُ: (لَيْمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ نَدْمُهُ)، وَتَقُولُ: (لَيْمَ آدَمُ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ - وَلَمْ يَنْفَعَهُ نَدْمُهُ)، وَلَوْ جِئْتَ بِـ "لَمَّا" هُنَا أَحَلَّتْ.

- وثالثُها: جَوَازُ الْوَقْفِ عَلَى "لَمَّا" دُونَ "لَمْ"، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُكَ وَلَمَّا)،
تُرِيدُ: وَلَمَّا⁽²⁾ أَكْرَمَكَ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي "لَمْ" إِلَّا شَاذًّا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
[الرَّجَزُ]

[139] يَا رَبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطُ، وَقَدْ كَادَ وَلَمْ⁽³⁾
وَجَزَمْتَ لَامَ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى الصَّبِيغَةِ الْمَوْقُوفَةِ، فَقَوْلُكَ: (اضْرِبْ)
كَقَوْلِكَ: (لِيَضْرِبَ زَيْدٌ).

وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا "لَا" التَّاهِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّاهِيَّ أَمْرٌ فِي الْحَقِيقَةِ؛ وَلِذَلِكَ يَقُولُ
بَعْضُهُمْ: التَّاهِيُّ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ، وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَمْرَيْنِ:
- الْأَوَّلُ [ظ30] أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حَمَلِ الْإِعْرَابِ عَلَى الْبِنَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ
الْقَائِلَ بِذَلِكَ زَعَمَ أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الصَّبِيغَةِ الْمَوْقُوفَةِ، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ،
وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ الْحَيَّاطِ⁽⁴⁾: رَفَعَ الْفَاعِلُ الْمُظْهَرُ؛ لِأَنَّ لَهُ الضَّمَّ فِي قَوْلِكَ:
"ضَرَبْتُ"⁽⁵⁾.

(1) فِي ك: (وَكَذَلِكَ).

(2) فِي ك: (وَلَا)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(3) الرَّجَزُ فِي الْخِزَانَةِ 10/9، وَلَمْ يَنْسِبْهُ، وَذَكَرَ شَطْرًا زَالِدًا بَيْنَ الشَّطْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ هُنَا، وَهُوَ:
فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي الْقَمِّ قَقَمٌ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ 111/8، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْتِزٍ لِلْقَوَّاسِ 316/1.

(4) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ، أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَيَّاطِ، كَانَ مَذْهَبُهُ يَقُومُ عَلَى الْخُلُوطِ بَيْنَ آرَاءِ الْبَصَرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ، نَاطِرَ الزُّجَاجِ، وَأَخَذَ عَنْهُ الزُّجَاجِيُّ وَالْفَارَسِيُّ. وَصَتَفَ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ، وَالنَّحْوَ الْكَبِيرَ، وَالْمَقْنَعُ فِي
النَّحْوِ، وَالْمَوْجِزُ فِي النَّحْوِ، تَوَلَّى سِتَّةَ عَشْرِينَ وَثَلَاثُمِئَةً. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ 96/5، وَالْوَالِي
بِالْوَفَايَاتِ 63/2-64، وَابْتِغَاءُ 48/1).

(5) انْظُرْ قَوْلَ ابْنِ الْحَيَّاطِ هَذَا فِي الْخُصُولِ 631/2.

- والثاني: أن هذا الحمل ضعيف، صرّح به أبو الفتح في "سرّ الصناعة"⁽¹⁾، فالأجود ما قاله الجزولي من أن الحرف إذا اختصّ بشيء عمل الإعراب الذي يختصّ به، كحروف الجرّ في الأسماء، وهذه في الأفعال⁽²⁾. نعم، قد يعرض لبعضها شبه الفعل فيخرج عن ذلك، كـ"إن" وأخواتها، وهذا جليّ.

* * * * *

[جواب الطلب]

وكذلك الفعل المذكور بعد فعل الأمر، أو الاستفهام، أو التمني، أو الدعاء، أو العرض، أو التخصيص عمومًا، والتهني خصوصًا، خلافًا للكسائي⁽³⁾، كقولك: (أكرمني أكرمك)، و(اللهم ارزقني مالا أتصدق به)، و(لولا تسافر تغنم)⁽⁴⁾، وكذا الباقي.

وإنما جاز ذلك لأنه جواب شرط محذوف، والتقدير: أكرمني فإلك إن تكرمني أكرمك؛ وجاز الحذف لدلالة الأول على المقدّر؛ إذ هو ضمّان له. والرفع جائز من وجوه ثلاثة:

- الأول: أن يكون حالًا، كقولك: (اقصد الأمير ينعّم على الناس)؛ أي: اقصدّه في هذه الحال، وهي الإنعام.

(1) انظر سرّ الصناعة 330/1.

(2) المقدمة الجزولية 109.

(3) انظر شرح ألفية ابن معطر للقواس 335/1، وأوضح المسالك 189/4، وشرح ابن عقيل 19/4، وشرح شذور الذهب 449، ومغني اللبيب 789.

(4) سقط قوله: (تغنم) من الأصل، والجملة في ك: (لم لا تسافر تغنم) وهو تحريف.

- والثاني: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِنَكِيرَةٍ كَقَوْلِكَ: (اشْكُرْ رَجُلًا يُسَاعِدُكَ)، ومنه

قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم ٥-٦]؛ أي: وَلِيًّا وَارِثًا.

- والثالث: أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا، كَقَوْلِكَ: (أَعْطِ زَيْدًا يَشْكُرُكَ)، كَأَنَّكَ بَعْدَ

ذِكْرِ فِعْلِ الْأَمْرِ اسْتَأْنَفْتَ الْإِخْبَارَ بِأَنَّهُ يَشْكُرُهُ.

* * * * *

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ

[الجمال التي لها محلٌّ من الإعراب]

اعلم أن الجملة إنما يحكم عليها بالإعراب تقديرًا في مواضع:

[جملة الخبر]

منها إذا كانت خبرًا للمبتدأ، كقولك: (زيدٌ أبوه مُنطلقٌ) فـ(أبوه مُنطلقٌ) في موضع رفع؛ لكونه خبرًا عن "زيد"، وكذلك: (زيدٌ انطلق أبوه).

* * * * *

[جملة خبر كان]

ومنها أن تكون خبرًا لـ"كان" وأخواتها، كقولك: (كان زيدٌ أبوه مُنطلقٌ)، و(كان زيدٌ قد انطلق أبوه)، أو "انطلق" بغير "قد" تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْبُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف ٢٦]، وبقول الشاعر:

[البسيط]

[140] أَمَسَتْ خَلَاءَ وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ⁽¹⁾
وَمَوْضِعُهَا هُنَا النَّصْبُ.

* * * * *

[جملة خبر إن وأخواتها]

ومنها أن تكون خبرَ "إن" وأخواتها، كقولك: (إن زيدًا أبوه مُنطلقٌ)، و(إن زيدًا انطلق أبوه)، وموضعها الرفع.

* * * * *

(1) الشاعر هو النابغة الذبياني في ديوانه 16، وفي البيت رواية أخرى، هي: (أضحت)، و(أضحى)، ورواية الديوان توافق ما في الكتاب. والبيت في جهرة اللغة 1507/2، والصّاح (لبد)، (خوى)، والمخصص 334/2، ومجمع الأمثال 132/1، وشرح الكافية الشافية 395/1، وشرح الرّضي 143/2، ولسان العرب (لبد)، (خنا)، (خوى)، وشرح قطر الندى 134، والحزانة 4/4، والتاج (خنا).

[جُمْلَةٌ مَفْعُولٌ ظَنٌّ]

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ "ظَنَنْتُ" وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبَوْهُ مُنْطَلِقًا)، وَ(ظَنَنْتُ زَيْدًا انْطَلَقَ أَبَوْهُ)، وَمَوْضِعُهَا التَّصْبُّ.

* * * * *

[جُمْلَةٌ مَفْعُولٌ أَعْلَمُ]

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا ثَالِثًا لِـ "أَعْلَمْتُ" وَأَخَوَاتِهَا، كَقَوْلِكَ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمَرًا أَبَوْهُ مُنْطَلِقًا)، وَ(أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمَرًا قَامَ أَبَوْهُ)، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ.

* * * * *

[جُمْلَةُ الصِّفَةِ]

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلتَّكْرِيرِ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبَوْهُ مُنْطَلِقًا)، وَ(بِرَجُلٍ انْطَلَقَ أَبَوْهُ)، وَمَوْضِعُهَا عَلَى حَسَبِ إِعْرَابِ مَوْصُوفِهَا فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ.

وَهُنَا تَنْبِيهَاتٌ:

— الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةٌ مُحْتَمِلَةٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، كَالثَّلَاثِ الْمَذْكُورِ، وَاحْتَرِزُ⁽¹⁾ بِذَلِكَ عَنِ الْأَمْرِ وَالتَّهْيِي وَالِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (قُمْ)، وَ(لَا تَقُمْ)، وَ(هَلْ تَقُومُ؟) وَامْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ الْإِيضَاحُ وَالْبَيَانُ بِذِكْرِ حَالٍ ثَابِتَةٍ لِلْمَوْصُوفِ، يَعْرِفُهَا الْمُخَاطَبُ لَهُ، لَيْسَتْ لِمُشَارَكَةٍ فِي اسْمِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ لَيْسَ بِحَالٍ ثَابِتَةٍ؛ إِذْ ائْتَانِ مِنْهَا طَلَبٌ، وَالْآخَرُ اسْتِعْلَامٌ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِوَاحِدٍ دُونَ آخَرَ. [و31]

(1) فِي ك: (احتمل)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ، أَنْشَدَهُ الْأَصَمِيُّ⁽¹⁾: [الرجز]

[141] حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ⁽²⁾

وَيُرَوَّى بِـ"ضَيْحٍ"، وَ"الصَّيْحُ" بِالْفَتْحِ: اللَّبَنُ الرَّقِيقُ الْمَزْجُجُ، يُقَالُ: ضَيَّحْتُ اللَّبَنَ؛ أَي: مَزَجْتُهُ، وَ"الْمَذْقُ" وَ"الْمَذِيقُ" مِثْلُهُ.

وَأَمَّا وَصِفَ بِهِ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى الْحِكَايَةِ وَإِضْمَارِ الْقَوْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ، شَبَّهَ لَوْنُهُ بِلَوْنِ الذَّنْبِ لَوْرَقَتِهِ، وَ"الْوُرْقَةُ": لَوْنٌ كَلَوْنِ الرَّمَادِ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ⁽³⁾، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "وَجَدْتُ النَّاسَ أُخْبِرُ ثَقَلَةً"⁽⁴⁾ بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِهَا عَلَى الَّلَفْتَيْنِ، وَهُمَا: "قَلَى، يَقْلِي"، كـ"رَمَى، يَرْمِي"، وَ"قَلَى، يَقْلَى" كـ"رَضِيَ، يَرْضَى"؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ "وَجَدْتُ" مِنْ أَخَوَاتِ "عَلِمْتُ"، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ لَا يَكُونُ أَمْرًا، وَالتَّعْدِيرُ: وَجَدْتُ النَّاسَ مَقُولًا فِيهِمْ ذَلِكَ.

(1) هو عبد الملك بن قُريب، يكنى أبا بكر بن عبد الله بن أصمغ، كان ذا علم بالرواية والشعر واللغة، أخذ عن عبد الله بن عوف، وحماد بن سلمة، والخليل. توفي سنة ست عشرة ومائتين. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 90، وطبقات النحويين واللغويين 167، وبغية الوعاة 2/112).

(2) نسب الرجز للعجاج في شرح شواهد المغني للسيوطي 1/89، 393، والتصريح للأزهري 3/479، والخزانة 2/95، 98، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الأزهية 260، والمقتصد 2/912، والمفصل 150، وشرح ابن يمش 3/53، وشرح الجمل لابن عصفور 1/193، والتخمير 2/92، وشرح التسهيل لابن مالك 3/311، وشرح الرضي 1/330، والارتشاف 4/1915، وغيرها.

(3) قيل: اسمه عامر بن ثعلبة، وقيل: هو عبيد بن قيس أبو الدرداء الأنصاري المازني مشهور بكنيته، وقيل: هو عويمر، صحابي أسلم يوم بدر، وشهد أحدًا، قيل: مات سنة اثنتين وثلاثين. انظر ترجمته في الإصابة 3/577، 357/4، 747/4.

(4) انظر القول في غريب الحديث لابن قتيبة 2/596، وغيره، وانظره في جهرة الأمثال 1/105، وجاء في الناج (خير) أنه حديثٌ للرسول صلى الله عليه وسلم، رواه أبو الدرداء، وأخرجه الطبراني، وهو في المفصل 151، ومغني اللبيب 762، والهمع 2/320، 3/147. والهاء هاء السكت. انظر تاج العروس (قلي).

– والثاني: أنه إذا اجتمع للنكرة وصفان: مفرد وجُملة، فالأولى تقديم

المفرد كقولك: (مررت برجل كريم أبوه تميمي)؛ لأصالة المفرد وفرعية المركب، ولظهور الإعراب فيه، وتقديره في الآخر. ويجوز العكس خلافًا للكوفي⁽¹⁾، قال

تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام ٩٢]، وهو في الشعر كثير.

وأما الظرف والجار والمجرور فمرتبتُهُما بينهما، كقولك: (مررت برجل كريم من بني تميم وجهه حسن)، ومنه قوله تعالى:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر ٢٨]، قال الصقلي: وهذا من أشرف الكلام وأعلاه.

ويقتضي النظر أن يكون تقديم الاسمية على الفعلية أولى، وكذلك تقديم ما فعلها مضارع أولى من تقديم ما فعلها ماضٍ.

– والثالث: أنه يجوز عطف المفرد على الجملة الوصفية، كقولك:

(مررت برجل يكتب وشاعر)، والمعنى: كاتب وشاعر، قال بعضهم:

[الرجز]

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا وَدَارِجٌ⁽²⁾

[142]

أي: حاب ودارج.

وأرى أن العطف على المضارع أحسن من العطف على الماضي لشبهه

بالاسم وإعرابه، بل العطف على فعل فاعله مستكين أحسن من العطف على فعل

(1) انظر المسألة في توجيه اللمع لابن الحُبَّاز 261، وشرح الرضي 327/2، والارتشاف 1929/4.

(2) قيل: هو جندب بن عمرو يعرض بزوجة الشماخ. (الخرائج 221/4، 222). وهو من شواهد الحجة لابن خالويه 146، وتقذيب اللغة 339/10، ورسر الصناعة 641/2، والمحكم 318/7، وشرح الكافية الشافية 1238/3، 1272، واللسان (درج)، والمقاصد النحوية 193/3. وقد روي برواية: (أو دارج).

بَرَزَ ضَمِيرُ فاعِلِهِ؛ إِذِ الْأَوَّلُ مُفْرَدٌ فِي الَّلَفْظِ، وَمُرَكَّبٌ فِي الْمَعْنَى، وَالثَّانِي مُرَكَّبٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَكَذَا إِنْ كَانَ ضَمِيرًا⁽¹⁾ مُتَّصِلًا فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا. وَإِذَا كَانَ ضَمِيرًا فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا.

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: لَا يُعْطَفُ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ مَا يُحَقِّقُ الْفِعْلِيَّةَ⁽²⁾، فَلَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ سَيَّحَدَّثُ وَضاحِكٌ)، وَهَذَا الْحُكْمُ⁽³⁾ يَبْطُلُ عِنْدِي بِمَا أوردته؛ لِأَنَّ "قَدْ" فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِيَّةِ كَالسَّيْنِ، وَهَذَا بَيِّنٌ.

— وَالرَّابِعُ: أَنَّ الزَّمَنْخَشَرِيَّ أَجَازَ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بـ "الْفَائِقِ" دُخُولَ الْوَاوِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَصْفِيَّةِ⁽⁴⁾، وَكَذَا مَكِّي⁽⁵⁾ فِي إِعْرَابِهِ⁽⁶⁾، تَشْبِيهًا لَهَا بِالْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

— وَالْخَامِسُ: أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ أَجَازَ فِي بَيْتِ الْحِمَاسَةِ، وَهُوَ:

[الوافر]

[143] سَلِيلَةُ سَابِقَيْنِ تَنَاجَلَاها إِذَا نُسِبَا يَضُمُّهُمَا الْكُرَاعُ⁽⁷⁾

(1) قوله: (ضميرا) زيادة من س.

(2) في ك وس: (تَحَقَّقُ فِيهِ الْفِعْلِيَّةُ).

(3) سقط من ك وس: (وهذا الحكم).

(4) انظر رأي الزمخشري في الفائق 61/1، والكتشاف 534/2.

(5) اسمه حموش بن محمد بن مختار القيسي، المقرئ، سمع بمكة، ورحل إلى المشرق مرات. له تصانيف، منها: المُشْكِلُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، والبصرة، والهداية. توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة 225، والبلغة 298/2).

(6) انظر مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 410/1.

(7) يُنسَبُ الْبَيْتُ لِلْحَقِيقِ الْعِجْلِيِّ (الحماسة البصرية 78/1)، ونسب في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (67/1) لرجل من قميم، وهو في الخزانة 293/5.

أَنْ يَكُونَ ظَرْفُ الزَّمَانِ وَهُوَ "إِذَا" صِفَةً لِلْجُثَّةِ، وَهُوَ "سَلِيلَةٌ"، وَهَذَا تَسْمُحٌ؛
لأنَّ "إِذَا" مَنْصُوبَةٌ بِجَوَابِهَا، وَهُوَ يَضُمُّهُمَا، وَهَذَا الْفِعْلُ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ صِفَةٌ
لـ "سَلِيلَةٌ".

* * * * *

[الجملة الحالية]

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ حَالًا، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَبُوهُ مُتَحَدِّثٌ)، وَ(مَرَرْتُ بِهِ
يَتَحَدَّثُ أَبُوهُ) وَقَدْ ذَكَرَ⁽¹⁾.

* * * * *

[الجملة المضاف إليها]

وَمِنْهَا أَنْ تُضَافَ إِلَيْهَا الظَّرُوفُ الزَّمَانِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُكَ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ)،
وَ(آتِيكَ حِينَ يَقْدَمُ سَعِيدٌ)، فَمَوْضِعُهَا جَرٌّ بِالْإِضَافَةِ.

وَقَالَ الثُّحَاةُ: الْقِيَاسُ أَلَّا يُضَافَ إِلَى الْفِعْلِ؛ [ظ31] لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنَ الْإِضَافَةِ
إِمَّا التَّعْرِيفُ أَوْ التَّخْصِصُ، وَالْفِعْلُ لَا يُعَرَّفُ وَلَا يُخَصَّصُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْضِي
إِلَى تَعْلِيلِ الْمُضَافِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ خَلْفُ حَرْفِ الْجَرِّ، وَنَائِبٌ عَنْهُ،
وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يُبَاشِرُ الْفِعْلَ، فَكَذَلِكَ خَلْفُهُ، وَكُلُّهُ ضَعِيفٌ عِنْدِي.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ صِلَةً، بِهَا يَتَعَرَّفُ⁽²⁾ الْمَوْصُولُ، وَقَدْ تَكُونُ
فِعْلِيَّةً. وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: "تَعَرُّفُهُ"⁽³⁾ بِالْعَائِدِ فَاسِدٌ، بَلْ هُوَ الرَّابِطُ. نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: الصَّلَةُ

(1) بعده في ك، س: (ذلك).

(2) في ك: (يُعرَّف).

(3) كذا في ك و س، وفي الأصل: (تعريفه).

تُعَرَّفُ لِكَوْنِهَا مَعْلُومَةٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا الظَّرْفُ^(١).

وَأَمَّا الثَّانِي والثَّالِثُ: فَلَأَنَّ الْمُضَافَ إِنْ سَلِمَ أَنَّهُ جَارٌّ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ بِالْأَصَالَةِ، بَلْ بِالنِّبَاةِ عَنِ الْحَرْفِ الْجَارِّ، فَلَا تَلَزَمُ مَسَاوَأُهُ لَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، لَكِنْ جَارٌّ ذَلِكَ فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ لِلْمُنَاسَبَةِ^(٢) الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَفْعَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّمَانَ حَرَكَةً الْفَلَكِ، وَالْفِعْلَ حَرَكَةً الْفَاعِلِ، وَأَيْضًا فَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانُ فَالزَّمَانُ أَحَدٌ مَدُلُّوئِهِ، فَسَاعَتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ، وَجَرَتْ مَجْرَى إِضَافَةِ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ.

وهنا تنبيهات:

— الأوّل: وهو أَنَّ الزَّمَانَ حَشَرِيٌّ قَالَ فِي "مُفَصَّلِهِ": وَتُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ إِلَى

الْفِعْلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة ١١٩]، انْتَهَى كَلَامُهُ^(٣). فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارُهُ أَنَّهُ يُضَافُ^(٤) إِلَى الْفِعْلِ نَفْسِهِ، لَا إِلَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ قَوْمٍ^(٥). وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ، لَكِنْ لَمْ يُذَكِّرِ الْفَاعِلَ لِلْعِلْمِ^(٦) بِهِ، وَيُؤَكِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: وَيُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ)^(٧).

(١) ي: ك: (تضاف إليها الظروف).

(٢) ي: ك: (المناسبة).

(٣) المفصل 128.

(٤) ي: ك: (مضاف).

(٥) انظر ذلك مفصلاً في شرح المفصل لابن يعيش 16/3.

(٦) انظر الرأي في شرح المفصل لابن يعيش 16/3.

(٧) المفصل 129.

وقيل: الإضافة إما وقعت إلى الفعل لفظاً، وهي واقعة إلى المصدر تقديرًا، وغير بذع وقوعه موقعة؛ لأن ذلك قد جاء عنهم، كقولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"⁽¹⁾، وكقوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس ١٠]، وكقول الشاعر:

[الوافر]

[144] وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَهْوُ إِلَى الْإِصْبَاحِ أَثَرِ ذِي أَثِيرٍ⁽²⁾

[الطويل]

وَكَقُولِ الْآخِرِ، أَشَدُّ الْعَبْدِي:

[145] فَدَمَعَتْهَا سَحٌّ وَسَكَبٌ وَدِيمَةٌ وَرَشٌّ وَتَوَكَّافٌ وَتَنَهَمِلَانِ⁽³⁾

— والثاني: في شروط إضافته إليه ثلاثة:

— مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مُبْهَمًا؛ وَلِلذَلِكَ امْتَنَعَ إِضَافَةُ "أَمْسٍ"، و"غَدٍ" إِلَيْهِ.

— وَمِنْهَا: أَلَا يَكُونَ الْفِعْلُ أَمْرًا وَلَا نَهْيًا، فَلَا يَجُوزُ: (هَذَا يَوْمٌ اضْرِبْ

زَيْدًا)، و(هَذَا يَوْمٌ لَا تَضْرِبْ عَمْرًا)، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي تَعَاقِبِهِ: لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ مِنَ الْإِضَافَةِ هُنَا التَّخْصِيسُ، وَهَذَانِ الْفِعْلَانِ مُبْهَمَانِ مُنَافِيَانِ لِذَلِكَ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ حُمِلَ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ.

(1) مجمع الأمثال 1/129. والمعيدي هو ضمرة بن ضمرة، وكان فارسًا وشاعرًا وخطيبًا، وقد قال هذا القول الذي ذهب مثلاً النعمان بن المنذر لما رأى دمامة ضمرة وقصره وقلته.

(2) البيت لعروة بن الورد في ديوانه 130، وانظر الأغاني 3/76، واللسان (أثر)، والتاج (أثر). وهو بلا نسبة الزاهر 1/286، وتذيب اللغة 15/88، والخصائص 2/434، وجهرة الأمثال 1/163، ومقاييس اللغة 1/54، والكشاف 3/480، والهمع 1/31.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه 235، وفي مخطوطات الكتاب (فَدَمَعَتْهَا). وفي ديوانه وبقية المصادر (فَدَمَعَتْهَا). وهو من شواهد الحماسة البصرية 2/120، وتفسير القرطبي 12/289، والصناعيتين 1/402، والخزانة 8/577.

— وَمِنْهَا: أَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ عَامِلًا فِي ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الظَّرْفِ، فَلَا يَجُوزُ:
(هَذَا يَوْمٌ ضُرِبَ فِيهِ زَيْدٌ) بِالْإِضَافَةِ، بَلْ يَجِبُ تَنْوِينُهُ، وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ صِفَةً لَهُ.
وَمِنْهُ⁽¹⁾ الدُّعَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ: "اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمًا تَبْيِضُ فِيهِ
الْوُجُوهُ"، وَإِنْ حَذَفَتْ "فِيهِ" أَضِفْتَ، فَقُلْتَ: "يَوْمَ تَبْيِضُ الْوُجُوهُ".

— وَالثَّالِثُ: إِنْ قِيلَ: هَلَا قَدَّرْتَ "أَنْ" فِي قَوْلِكَ: (هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ زَيْدٌ)،
فَيَكُونُ الظَّرْفُ مِضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ. أَجَبْتُ: يَبْطُلُ ذَلِكَ بِـ "إِذَا" وَ"إِذْ"؛ فَإِنَّهُمَا لَا
يُضَافَانِ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَبِأَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ⁽²⁾ تَقْدِيرُهُ عِنْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ،
كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتَكَ يَوْمَ [و32] زَيْدٌ حَاكِمٌ). وَأَيْضًا فَقَدْ وَرَدَ النَّصْبُ بِهَا مَحْذُوفَةً،
كَقَوْلِكَ⁽³⁾: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ". وَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّ قِيَاسٌ⁽⁴⁾، وَلَمْ يُسْمَعْ
النَّصْبُ فِي الْفِعْلِ بَعْدَ الظَّرْفِ أَصْلًا.

— الرَّابِعُ: أَنَّهُ قَدْ أَضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ غَيْرُ الزَّمَانِ، مِمَّا هُوَ جَارٍ
مَجْرَاهُ، وَمُشَبَّهٌ لَهُ، قَالُوا: (أَتَيْتَنِي بِآيَةٍ قَامَ زَيْدٌ)، فَأَضَافُوا "آيَةً" إِلَيْهِمَا، لِأَنَّهَا بِمَرَكَبَةٍ
الْوَقْتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ "الْآيَةَ" الْعَلَامَةَ، وَالْأَوْقَاتُ عِلَامَاتٌ لِمَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ وَتَرْتِيبِهَا⁽⁵⁾ فِي
الْمُقَدَّمِ مِنْهَا وَالْمُتَأَخِّرِ⁽⁶⁾، وَبِهَا يَتَبَيَّنُ مِقْدَارُ مَا بَيْنَهُمَا، أَلَا تَرَى أَنَّهَا عِلَامَاتٌ لِحُلُولِ
الدُّيُونِ وَغَيْرِهَا، فَصَحَّ إِضَافَةُ "الْآيَةِ" إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، كَمَا يُضَافُ الْوَقْتُ، قَالَ
الشَّاعِرُ:

[الوافر]

(1) فِي الْأَصْلِ: (وَمِنْهَا).

(2) فِي ك: (مَمْتَنِع).

(3) ك: (كَقَوْلِهِم).

(4) انظر رأي الكوفيين في المَحْصُولِ 557، وشرح الرضوي 80/4، والأشْمُونِي 227/3-228، والْمَعْمُومُ 344/1.

(5) قَوْلُهُ: (تَرْتِيبُهَا) مَطْمُوسٌ جُزْءٌ مِنْهَا فِي ك.

(6) فِي ك: (فِي التَّقَدُّمِ مِنْهَا وَالتَّأَخُّرِ).

[146] بآية يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ زُورًا كَانَ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا⁽¹⁾

والمعنى: أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعثًا، مُتَغَيَّرَةً مِنَ الْجُهْدِ، وَشَبَّهَ مَا يَنْصَبُ مِنَ الْعَرَقِ بِالْمُدَامِ⁽²⁾ لِحُمْرَتِهِ، وَالسَّنَابِكُ جَمْعُ سُنْبُكٍ، وَهُوَ مُقَدَّمُ الْخَوَافِرِ؛ يُرِيدُ: أَنَّهُ لَمَّا صَارَ ذَلِكَ عَادَةً لَهُمْ كَانَ عَلَامَةً عَلَيْهِمْ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ يَزِيدِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الصَّعِقِ⁽³⁾:
[الوافر]

[147] أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا بآية مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَ⁽⁴⁾

والمعنى: إِذَا⁽⁵⁾ رَأَيْتَ تَمِيمًا قَبْلَهُمْ رِسَالَتِي، فَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: وَمَا عَلَامَةُ تَمِيمٍ؟ فَاجَابَةُ: بآية مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: (أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ)⁽⁶⁾، وَمَعْنَاهُ: بِذِي سَلَامَتِكَ، وَهُوَ⁽⁷⁾ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْأِسْمِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَذْهَبَ بِسَلَامَتِكَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "ذِي" بِمَعْنَى "الَّذِي"، كَأَنَّهُ قَالَ: أَذْهَبَ بِالَّذِي تَسْلَمُ، وَالْهَاءُ مَحذُوفَةٌ، وَهُوَ وَصْفُ مُصَدَّرٍ؛ أَيِ أَذْهَبَ بِالسَّلَامَةِ الَّتِي تَسْلَمُ، وَذَكَرَ لِأَنَّهُ أَرَادَ السَّلَامَ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ، فَاعْرِفْهُ.

(1) البيت للأعشى في سيويه 118/3، والتاج (سلم)، وخزانة الأدب 463/6، وليس في ديوانه، وهو في جهرة اللغة 250/1، والصَّاح (سلم)، والمفصل 129 (برواية شعثًا)، وشرح الرضي 173/3، ومغني اللبيب 549 (برواية شعثًا) أيضًا.

(2) في ك: (المدامة).

(3) هو يزيد بن عمرو بن خويلد (الصعيق)، بن لُقَيْلٍ الْكَلَابِيِّ، مِنَ الشُّعْرَاءِ الْفُرْسَانِ. (جهرة أنساب العرب 286/2، والأعلام 185/8).

(4) البيت من شواهد الكامل 139/1، وجمهرة اللغة 250/1، والزاهر 77/1، وجمهرة الأمثال 122/1، والمفصل 130، وشرح الرضي 173/3، ومغني اللبيب 549، والخزانة 474/6.

(5) قوله: (إذا) مكرَّر في ك.

(6) سيويه 158/3، والأصول 15/2.

(7) قوله: (وهو) سقط من س.

– والخامس: أنه ليس في ظُرُوفِ المكانِ ما أُضيفَ إلى الجُمْلِ سِوَى "حَيْثُ"، و"لَذَنُ":

أما "حَيْثُ" فلَمَّا كَانَتْ مُبْهَمَةً تَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ ضَاهَتْ "إِذُ" الْمُبْهَمَةُ فِي الْأَزْمِنَةِ فَأُضِيفَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ كإِضَافَتِهَا، وَأَيْضًا فَلَمَّا خَالَفَتْ بَابَهَا أَلَزِمَتْ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ فِيهَا عِوَضًا مِمَّا مَنَعَ مِنْ أَخْوَاتِهَا.

وأما إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَفْرَدِ فَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ شَاذَّةٌ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّ مُطَرِدَةٌ⁽¹⁾، وَهَذَا مُسْتَقْصَى فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ".

وَإِذَا قُصِدَ أَنْ يُجَازَى بِـ "حَيْثُ" كُفْتُ بِـ "مَا"، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا، وَالْإِضَافَةُ مُخَصَّصَةٌ، وَالشَّرْطُ يَقْتَضِي الْإِهَامَ فَيَتَنَاقِيَانِ⁽²⁾.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا صَارَتْ بِاقْتِرَانِ "مَا" وَضُمِّهَا إِلَيْهَا حَرْفًا، كَمَا صَارَتْ "إِذُ" فِي قَوْلِكَ: (إِذَا مَا تَزُرُّنِي أَرْزُكْ). أَجَبْتُ: بَأَنَّ "حَيْثُ" أَقْوَى؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ مَكَانًا وَزَمَانًا⁽³⁾، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[المديد]

[148] لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ⁽⁴⁾

وَإِذُ تَلَزَمُ الزَّمَانُ، وَأَيْضًا فَكَثْرَةُ لُغَاتِ "حَيْثُ" وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ وَالْمَفْرَدِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا.

(1) انظر المسألة في شرح اللمع للواسطي الضرير 274، واخصول 264/1، وابن الناطم 279، والفاخر 743/2، وتوضيح المقاصد للمرادي 804/2.

(2) في ك: وس: (فتنافيا).

(3) في ك: زمانًا وكانًا.

(4) البيت لطرفه في ديوانه 175، وهو من شواهد الصحاح (هدي)، ومجالس نعلب 197/1، وشرح ابن عيش 92/4، واللباب للعكري 77/2، وشرح التسهيل لابن مالك 233/2، وشرح الرضي 183/3، والجمع 211/2.

وأما "لَدُنْ" فكَقُولِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

[149] صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ⁽¹⁾

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ، أَشَدُّهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي "الشِّيرَازِيَّاتِ"⁽²⁾: [الطويل]

[150] وَأَنْ لُكَيْزًا لَمْ يَكُنْ رَبٌّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ ضَرَّائِهَا فَتَفَرَّقُوا⁽³⁾

وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: "لَدُنْ أَنْ شَبَّ"، فَهُوَ مُضَافٌ عَلَى هَذَا إِلَى الْمَصْدَرِ.

* * * * *

[جملة مقول القول]

ومنها الجملة المحكية بعد القول، وموضعها التَّصَبُّ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (قُلْتُ: جَعَفَرٌ مُنْطَلِقٌ)، و(قُلْتُ: انْطَلَقَ جَعْفَرٌ). قَالَ ابْنُ الْحَشَابِ: وَلَمْ تَحْتَجْ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِلَى عَائِدٍ؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولَةٌ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ فِي الْمَفْعُولِ الْعَائِدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا فِي الْأَصْلِ. [ظ32]

* * * * *

[الجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء]

ومنها الجملة المصدرة بالفاء الواقعة جوابًا للشرط، إِذَا كَانَتْ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، أَمْرِيَّةً، أَوْ نَهْيِيَّةً، أَوْ مُقْتَرَلَةً بِـ"قَدْ"، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَأْتِنِي فَزَيْدٌ مُكْرَمٌ)، و(إِنْ تَأْتِنِي فَأَكْرَمٌ زَيْدًا)، و(إِنْ تَأْتِنِي فَلَا تُكْرِمُ زَيْدًا)، و(إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا).

(1) البيت للقطامي في ديوانه 90، وانظر الشاهد في شرح الرّضي 203/3، 220، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 240/2، وتفسير البحر المحيط 388/2، وتوضيح المقاصد 814/2، والخزاعة 79/7.

(2) الشيرازيات 67/1.

(3) يُنسَبُ لِلْمَمَزَقِ (لِلْمُفَضَّلِيَّاتِ 301)، وَلِبَعْضِ عَبْدِ الْقَيْسِ فِي الْحِجَّةِ لِلْفَارِسِيِّ 128/5، وَالتَّخْمِيرِ 281/2، وَرَوَايَتِهِ فِيهِ: (رُبَّ غَدْوَةٍ لَدُنْ ضَرَّجَتْ) وَهُوَ فِي الْحِجَّةِ لِلْفَارِسِيِّ 156/4، بِرَوَايَةٍ: "رُبَّ عَلَةٍ" وَالْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ 67/1، وَالبديع في علم العربية لابن الأثير الجزري 166/1، وَالحصول 262/1، بِرَوَايَةٍ: (رَلَدُنْ صَرَّحَتْ حَجَّاجَهُمْ فَتَفَرَّقُوا)، وَكَذَا فِي الشِّيرَازِيَّاتِ، وَالارتشاف 1835/4.

ومَوْضِعُ "الفاء" وما بَعْدَهَا جَزْمٌ، بِدَلِيلِ عَطْفِ المَجْزُومِ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ يُذَرُّهُمْ﴾ [الأعراف ١٨٦]، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَائِدَةٌ إِلَى مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ "الفاء" حَيْثُ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ لِلْعَطْفِ وَالتَّعْقِيبِ؛ وَلِذَلِكَ اسْتَعْمِلْتُ هُنَا، فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ الْعَائِدِ وَأَغْنَى عَنْهُ.

* * * * *

[الجملة الواقعة بعد حتى]

وَمِنْهَا الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ "حَتَّى" الَّتِي هِيَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، وَمِثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

[151] فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِيهِ كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(١)

[الطويل]

وَقَالَ آخَرُ:

[152] فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(٢)

فَإِنَّ^(٣) الزَّجَاجَ وَابْنَ دُرُسْتَوَيْهِ^(٤) ذَهَبَا إِلَى أَنَّ "حَتَّى" جَارَةٌ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرٌّ بِهَا، وَأَنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَعْلِيقِ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهِيَ لَا تُعْلَقُ^(٥).

(١) البيت للفرزدق في ديوانه 419/1، وهو من شواهد سيويه 18/3، والمقتضب 41/2، والأمسول 425/1، وجل ابن شقير 206، وإعراب القرآن للنحاس 305/1، وعلل النحو 319، وشرح ابن يعش 18/8، والتخميم 14/4، والمحصل 720/2، وشرح الرضي 278/4، وغيرها.

(٢) البيت لجبرير في ديوانه 457. وهو من شواهد العين 295/5، والمرتجل 344، وتوجيه اللمع 245، والتخميم 14/4، وشرح ابن يعش 18/8، والمحصل 719/2، وشرح الرضي 278/4، وغيرها.

(٣) في ذلك: (قال ابن).

(٤) انظر رأيهما في معاني القرآن وإعرابه 286/1، والمرتجل لابن الحشاش 345-346، وتوجيه اللمع 244.

(٥) انظر مذهب الفارسي في الإغفال 73/2.

وَيُرِيدُ بِالتَّعْلِيقِ هُنَا التَّعْلِيقَ الْمَذْكُورَ فِي بَابِ "ظَنَنْتُ" وَأَخَوَاتِهَا، لَا التَّعْلِيقَ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ⁽¹⁾ بِزَيْدٍ)، فَالْمُنْعُ عَنْهَا قَوْلُكَ: (عَلَّقْتُهَا عَنْ كَذَا)، وَالْمَجُوزُ فِيهَا: (عَلَّقْتُهَا بِكَذَا). وَفَاوَضْتُ فِي هَذَا بَعْضَ مَنْ تَصَدَّرَ، وَذَكَرْتُ لَهُ رَدَّ الْفَارِسِيِّ، فَقَالَ مُتَعَجِّبًا: مَنْ يُنْكِرُ أَنَّهَا تُعْلَقُ؟ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْمَعْنَى لِكَوْنِ التَّعْلِيقِ مُشْتَرَكًا، وَهَذَا الْقَسْدُ كَافٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * * * *

(1) قوله: (مررت) مكرر في ك.

المَقَدِّمَةُ الْخَامِسَةُ

[الحروف والأدوات]

اعلم أنه قد بقيت حُرُوفٌ لم تُذكر، لا غناء عن تفسيرها على سبيل الاختصار.

[الهمزة]

فَينها الهمزة، وهي مُهملة لا شِراًكِها، وتكون للاستفهام على وجوه:

- أحدها: الجهل، كقولك: أزيد عندك؟

- وثانيها: الإنكار، كقوله تعالى:

﴿هَآأَت قُلْتَ لِلنَّاسِ أَنُخْذُونِي وَأُنْجِي إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة ١١٦]، وهذا

إنكار على عيسى عليه السلام في اللفظ، وعلى قومه في المعنى.

- وثالثها: التعجب، كقولك: (أَيكون هذا من فلان؟).

- ورابعها: التقرير، وذلك عند دخولها على "لم"، أو "ما"^(١)، أو "ليس"،

كقولك: (ألم أحسن إليك؟)، قال جرير^(٢):

[الوافر]

[153] أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٍ رَاحٍ^(٣)

وهنا تنبيه؛ وهو أنها تأتي للتسوية في أربعة مواضع، وهي: (ما أبالي أقمت

أم قعدت)، و(ليت شعري أخرج أم دخل)، و(لا أدري أَرْضِي أم غَضِبَ)، و(سواء علي أشكر أم دم).

* * * * *

(1) قوله: (أو ما) في س، والأصل وك ليس واضحاً.

(2) هو جرير بن عطية الخطمي التميمي، الشاعر الأموي المشهور، من أصحاب النقائض، ويُعدّ أشهر من الفرزدق عند الكثيرين، توفي سنة عشر ومئة. (انظر ترجمته في الوالي بالوفيات 62/1، وسير أعلام النبلاء 590/4).

(3) هو لجرير في ديوانه 98، وانظره في المقتضب 292/3، وحروف المعاني 19، ومنازل الحروف للرماني 24، والخصائص 463/2، 271/3، ودلائل الإعجاز 150، وتفسير البحر المحيط 171/1، 290، ومغني اللبيب 25، وغيرها.

[الواو]

ومنها "الواو"، وهي مُهملةٌ غالباً لاشتراكها، وألفها مُتقلبةٌ عند الأَخْفَشِ عَنْ "واو"؛ لِكَوْنِهَا عَيْنًا، وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا الْوَاوُ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي تَصْغِيرِ "صَاب": "صَوَيْبٌ"، وَلِعَدَمِ الْإِمَالَةِ. وَعِنْدَ الْفَارِسِيِّ عَنْ "ياء" هَرَبًا مِنْ جَعْلِ حُرُوفِهَا وَاوَاتٍ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا نَظِيرَ لَهُ أَيْضًا؛ لِعَدَمِ "حَيَوَاتٍ" عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ⁽¹⁾. وَلَهَا مَعَانٍ:

- الْعَطْفُ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، وَهِيَ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر 16]⁽²⁾، وَالتَّنْذُرُ قَبْلَ الْعَذَابِ؛ لِقَوْلِهِ⁽³⁾ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء 105]، وَقَالَ حَسَّانُ⁽⁴⁾:

[الطويل]

[154] بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ⁽⁵⁾

(1) انظر رأي الأَخْفَشِ وَالْمَازِنِيِّ وَالْفَارِسِيِّ، وَتَفْصِيلَ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَنْصُفِ 213/2-214، وَسِرَّ الصَّنَاعَةِ 590.

(2) وَانْظُرِ الْقَمَرَ 18، 21، 30.

(3) فِي لُك: (كَقَوْلِهِ).

(4) هُوَ الشَّاعِرُ الْإِسْلَامِيُّ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ، شَاعِرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ بَنِي النَّجَّارِ مِنَ الْخَزْرَجِ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَقِيلَ غَيْرُهَا. وَقَدْ غَمَّرَ حَتَّى تَجَاوَزَ الْمِئَةَ. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْإِصَابَةِ 63/2-64)

(5) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ 237، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكَامِلِ 15/2، 137/3، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 317/5، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ 56، وَالْفُصُولُ الْمُقَيَّدَةُ فِي الْوَاوِ الْمَزِيدَةِ 75، وَالْخَزَانَةُ 283/6.

وَذَهَبَ قُطْرُبٌ⁽¹⁾ وَالرَّبْعِيُّ إِلَى جَوَازٍ كَوْنَهَا مُرْتَبَةً⁽²⁾، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ

تَعَالَى: [و33] ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾
[آل عمران 18]، وبقوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح ٢٤].
- والحال، كقوله تعالى:

﴿يَعْنَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران 154]،
وَسَيَبُوءُهُ يُمَثِّلُهَا بِـ "إِذَا"⁽³⁾.

- وقد تقدّم ذكرها قسماً.

- ونائبة عن "رُبَّ".

- وبمعنى "مَعَ".

- وأجاز الكوفي⁽⁴⁾ والمبرد⁽⁵⁾ زيادتها، كقوله تعالى:

﴿إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر ٧٣]، والتقدير: "فُتِحَتْ"؛ لأنه جوابُ
"إِذَا"، وكذا قولُ الشاعر:

[الطويل]

(1) هو محمد بن المستير أبو عليّ النحويّ المعروف، لازم سيويه، وكان يُدَلِّجُ عليه، فإذا خرجَ رآه على بابهِ،
حقى قال له: ما أنت إلا قُطْرُبٌ ليل، فلَقَّبَ به. وأخذ عن عيسى بن عمر. كان مُعْتَرِثًا. وله من التصانيف:
الملث، والعلل، والنوادر، والصفات، وغيرها. توفي سنة ست ومائتين. (انظر ترجمته في البلغة 214،
والبلغة 243/1).

(2) انظر هذا الرأي ونسبته في الارتشاف 1982/4، والمغني 464.

(3) سيويه 90/1.

(4) الإنصاف 456/2-457، وتفسير البحر المحيط 287/5، والخصائص 462/2.

(5) انظر المقتضب 80/2.

[155] فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنٌ وَإِذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٌ⁽¹⁾
والتقدير: فَلَمَّا أَجَزْنَا انْتَحَى؛ لَأَنَّهُ جَوَابُ "لَمَّا". وَأَبَى ذَلِكَ الْخَلِيلُ
وَمُتَابِعُوهُ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْجَوَابَ مَحذُوفٌ⁽²⁾، والتقدير: حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ
أَبْوَابُهَا وَجَدُوا مَا وَعَدَهُمْ رَبُّهُمْ حَقًّا. وَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ نَعِمْنَا.
فَإِنْ قِيلَ: كِلَاهُمَا لَا يَنْفَكُ عَنْ مَجَازٍ؛ إِمَّا الزِّيَادَةُ وَإِمَّا الْحَذْفُ، فَمَا
الرَّاجِحُ مِنْهُمَا؟ أَجِبْتُ: قَوْلُ الْخَلِيلِ أَرْجَحُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُرُوفَ زِيَادَتُهَا مُنَاقِضَةٌ
لِوَضْعِهَا، أَلَا تَرَاهَا⁽³⁾ مُتَوَبِّةً عَنِ الْأَفْعَالِ لِلَاخْتِصَارِ؛ وَلِذَلِكَ ضَعُفَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ فِي
إِعْمَالِهِ "إِلَّا" عَمَلٌ أَسْتَشْنِي⁽⁴⁾. وَالْحَذْفُ هُنَا أَبْلَغُ مِنَ الذِّكْرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ لِعَبْدِكَ مُرْعَبًا: (لَئِنْ نَصَحْتَنِي) وَسَكَتَ، ذَهَبَ فِكْرُهُ إِلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ
الْإِحْسَانِ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ مُخَوِّفًا: (لَئِنْ خَالَفْتَنِي) وَسَكَتَ، ذَهَبَ فِكْرُهُ إِلَى جَمِيعِ
أَنْوَاعِ الْمَكْرُوهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

* * * * *

[الفاء]

وَمِنْهَا "الفاء"، وَهِيَ مُهْمَلَةٌ كَذَلِكَ، وَتَكُونُ:
- عَاطِفَةً مُرْتَبَةً بِغَيْرِ مُهْمَلَةٍ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا)⁽⁵⁾.
- وَجَوَابًا لِلشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه 170، وهو من شواهد أدب الكاتب 273، وجل خلیل 305، وإعراب القرآن للنحاس 80/3، ومقاييس اللغة 494/1، والإنصاف 460/2، وغيرها.

(2) سيبويه 103/3.

(3) في ك: (ألا ترى).

(4) المقتضب 390/4.

(5) في ك: (قام زيد وقعد وعمرو) وهو تحريف.

﴿ مَا يَقْضِي اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [فاطر ٢].

- وزائدة، كقوله تعالى:

﴿ قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَدَى تَقَرُّوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾ [الجمعة ٨]؛ وذلك لأنها تدخل في خبر الموصول أو التكررة الموصوفة. والمبتدأ في الأصل هنا ليس منهما، وليس في الكلام معنى شرط؛ لأن الموت ملاقيهم على كل حال.

وقيل: لما كان الوصف هو الموصوف^(١) معنى، وقد وُصف بالموصول جاءت الفاء في الخبر، ومن ذلك قول التميمي بن تولى^(٢): [الكامل]

[156] لا تجزعي إن متفصلاً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي^(٣)

والتقدير: فاجزعي عند ذلك.

- وقد ذكرت^(٤) نياتها عن "رُب".

* * * * *

[اللام]

ومنها اللام، ولها ثلاثة أقسام:

(١) في الأصل: (الموصول). وفي ك: (الوصف في الموصوف)، وهما تحريف، والصواب ما جاء في س، وهو ما أثبتناه.

(٢) هو التميمي بن تولى بن زهر العكلي، أسلم ووفد على الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان جواداً، وعمر طويلاً، حتى قيل إنه عاش مئتي سنة، حتى خرف. (انظر ترجمته في الإصابة 470/6).

(٣) البيت من شواهد سيويه 134/1، والمقتضب 76/2، وإعراب القرآن للنحاس 203/2، والمحكم 149/2، 527/8، واللباب للعكبري 422/1، وشرح الكافية الشافية 627/2.

(٤) في ك: (ذكرى).

— الأوّل: أن تكون ساكنة للتعريف، كقولك: "الرجُل"، والهمزة قبلها

في الابتداء تُوصِلُ إلى التَّنْقِصِ بها، وهذا رأيُ سيبويه⁽¹⁾ والأكثرين؛ لوجوه:

— أحدها: أن حرفَ الجرِّ يَنْفِذُ عَمَلَهُ إلى ما بعدها، كقولك: "بالرجُل"،

ولو كان المَعْرُوفُ مُركَّبًا من حرفين لامتنع ذلك.

— وثانيها: أنه في مُقَابَلَةِ التَّنْوِينِ الدَّالُّ على التَّكْثِيرِ، وهو أَحَادِي، فَكَذَا

قِيَاسُ اللَّامِ.

— وثالثها: أن المَعْرُوفَ امْتَزَجَ بِمَا عَرَّفَهُ أَشَدَّ امْتِزَاجٍ، بِدَلِيلِ أَنَّ قَوْلَكَ:

"الرجُل" و"رجُل" في قَافِيَتَيْنِ لَا يُعَدُّ إِيظَاءً⁽²⁾، وَبِدَلِيلِ عَدْلِهِمْ "سَحَر" عَنْ

"السَّحَرِ"، وَلَوْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ.

وهنا أَرْبَعُ سُؤَالَاتٍ⁽³⁾: لِمَ جُعِلَ أَحَادِيًّا؟ وَلِمَ كَانَ اللَّامُ دُونَ غَيْرِهَا؟

وَلِمَ كَانَ سَاكِتًا؟ وَلِمَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ؟

والجوابُ عن الأوّلِ ما ذَكَرْتُهُ مِنْ قَصْدِهِمْ امْتِزَاجَهُ بِمَا عَرَّفَهُ؛ إِذْ

الأَحَادِي يَضَعُفُ عَنْ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ، وَيَلْطَفُ⁽⁴⁾ [ظ33] عَنْ انْفِصَالِهِ⁽⁵⁾.

وعن الثَّانِي أَنَّ اللَّامَ تُجَاوِزُ أَكْثَرَ حُرُوفِ الْفَمِ⁽⁶⁾، وَأَصْلُ الإِدْغَامِ إِنَّمَا

هُوَ لَهَا وَلَمَّا قَارَبَهَا، فَاخْتِيرَتْ دُونَ غَيْرِهَا لِيَكْثَرَ إِدْغَامُهَا فِي مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ،

(1) سيبويه 226/4، واخصول 850/2-851.

(2) الإِيظَاءُ: اتِّفَاقُ الْقَافِيَتَيْنِ، وَهُوَ تَكَرُّرُ الْكَلِمَةِ وَإِعَادَتُهَا فِي قَافِيَتَيْنِ مُتَابِعَتَيْنِ. انظر جَهْرَةُ اللُّغَةِ 1088/2، والتَّاجُ (وَطًا).

(3) فِي ك: (سُؤَالَات).

(4) فِي الْأَصْلِ: (وَيَلْطَفُ).

(5) فِي الْخَصَائِصِ 330/2: "لأنَّ الْفَاءَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَيَلْطَفُ عَنْ انْفِصَالِهِ وَقِيَامِهِ بِرَأْسِهِ".

(6) فِي الْأَصْلِ: (الْقِسْم)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

فَيَشْتَدُّ اتِّصَالُهَا بِهِ؛ إِذْ اتِّصَالُ الْمُدْغَمِ بِمَا أُدْغِمَ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ اتِّصَالِ غَيْرِهِ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ.

وَعَنِ الثَّالِثِ: أَنَّ سُكُونَهُ أَتَمُّ فِي امْتِزَاجِهِ، وَلِيَصِحَّ إدْغَامُهُ مِنْ (1) غَيْرِ تَغْيِيرِ يَاسْكَانٍ.

وَعَنِ الرَّابِعِ: أَنَّ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ أَقْوَى مِنْ آخِرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَوَّاهِ لَا يُغَيِّرُهَا الْوَقْفُ، وَضُفِّ فِيهَا مِنَ التَّرْخِيمِ وَالْحَذُوفِ مَا لَا يَعْضُ فِي الْأَوَائِلِ، فَلَمَّا كَانَ لِمَعْنَى وَغْنِي بِهِ جُعِلَ (2) أَوَّلًا.

وَرَأَيْ (3) الْخَلِيلَ أَنَّ الْمَعْرَفَ "أَل"، وَهُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ: الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ، لَكِنَّ الْهَمْزَةَ وَصَلَتْ لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهَا تَثْبُتُ مَعَ هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، كَمَا تَثْبُتُ هَمْزَةُ الْقَطْعِ وَبِأَنَّهُمْ قَطَعُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: "يَا اللَّهُ"، وَبِأَنَّهَا فِي الْأَسْمَاءِ نَظِيرَةٌ "قَدْ" فِي الْأَفْعَالِ.
وَتَكُونُ:

- عَهْدِيَّةٌ، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي الرَّجُلُ)، لِمَعْهُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ، قَالَ

تَعَالَى: ﴿كَأَمْزَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل ١٥-١٦].

- وَجَنَسِيَّةٌ، كَقَوْلِكَ: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ)، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة ٢٢٠].

(1) في س: (من غير تغيير)، والأصل: (في غير تغيير).

(2) في الأصل: (جَعَلَهُ).

(3) في ك: (وَأَرَى).

- وبمعنى "الذي"، كقولك: (الضاربُ غلامك زيد)، وتختصُ باسم
الفاعلِ وشبهه. ولا تدخلُ على الفعلِ إلا شاذًّا، واختلِفَ في حرقَّتِها واسمِيتها⁽¹⁾.
- وعوضًا:

إِما مِنَ الهمزةِ في اسمِ الله سبحانه، والأصلُ: "إِلة"، واشتقاقه من "أله"
بمعنى: عبد، فحذفت الهمزة تخفيفًا، وعوضَ عنها اللامُ.
وإما من ياءِ التسبُّبِ، كقولك: "اليهودُ"، و"المجوسُ"، والأصلُ:
"يهوديتون"، و"مَجُوسِيون"، ثم حذفت الياءُ، وعوضت عنها اللامُ، ولا تكونُ
للتعريف؛ لأنَّهما معرفتانِ بدُونِها⁽²⁾، بدليل قول الشاعر: [الوافر]
[157] أَحَارَ تَرَى بَرِيْقًا هَبَّ وَهَنًا كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا⁽³⁾
وقال⁽⁴⁾ الآخرُ: [الكامل]

[158] فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِرَائِهَا صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامٍ⁽⁵⁾
- وزائدة، وهي على ضربين:

أحدهما: أن تكون لازمة كـ "الذي" و"التي"، والأصلُ فيهما "لذي"
و"لتي"، وإِما حُكِمَ بزيادتها ؛ لأنَّ تَعَرُّفَ المَوْصُولِ بالصَّلَةِ لا بها، يَدُلُّكَ على

(1) انظر الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك 1/196-203، وتعليق الفرائد للذمّاميني 2/213-215،
ورنائج التحصيل 2/740-742.

(2) في الأصل: (بدُونِهما).

(3) الصدر لامرئ القيس، والعجز للتوأم اليشكري، انظر ديوان امرئ القيس 123. وهو من شواهد
سيويه 3/254، وجل الخليل 203، والتكملة 71، وقذيب اللغة 10/318، وإيضاح شواهد الإيضاح
للقيسي 2/654. واللسان (مجم).

(4) في ك: (قول).

(5) البيت للأسود بن يعفر النهشلي في ديوانه 61، وهو من شواهد جل الخليل 202، والتكملة 371، وجهرة
اللغة 1/144، الصحاح (هود)، والمختص 5/69، والتنبيه لابن بري 2/64.

ذَلِكَ أَنَّ "مَنْ"، و"مَا"، و"أَيَّا" إذا كانت مَوْصُولَاتٍ مَعَارِفٌ، وليست اللَّامُ دَاخِلَةً عَلَيْهَا، وَقَدْ قُرئَ شَاذًا: "صِرَاطُ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"⁽¹⁾.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ غَيْرَ لَازِمَةٍ، نَحْوُ: "خَمْسَةَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ"، وَكَذَا قَوْلُ

[الطويل]

الْآخَرُ:

[159] أَمَا وَدِمَاءٍ مَا تَزَالُ كَانَهَا عَلَى قَتَّةِ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا⁽²⁾

وَإِنَّمَا هُوَ "نَسْرٌ"، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح ٢٣].

– وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ مَفْتُوحَةٌ، وَهِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا، وَتَوَكَّدُ الْمَبْدَأُ،

كَقَوْلِكَ: (لَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو)، كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

فَإِنْ دَخَلَتْ "إِنْ" زُحِلَتْ إِلَى الْخَبَرِ؛ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ حَرْفِي تَوْكِيدٍ،

وَكَانَتْ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ "إِنْ"⁽³⁾؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَدُخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ بَغَيْرِ "إِنْ"

[الرجز]

شَاذٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[160] أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرِّقَبَةِ⁽⁴⁾

وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ تَغْيِيرِ لَفْظِ "إِنْ" بِقَلْبِ هَمْزَيْهَا "هَاءٌ"، كَقَوْلِ

[الطويل]

الشَّاعِرِ:

(1) الفاتحة 8، وانظر هذه القراءة الشاذة في مختصر ابن خالويه 1، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري 99/1،

وتفسير البحر المحيط 144/1. وجاء في ك: (سراط)

(2) يُنسبُ الشاهد إلى عمرو بن عبد الجنّ (الخرزانه 199/7)، وبرواية للصدر مختلفة. وهو من شواهد سرّ

الصناعة 360/1، والمحكم 476/8، 457/10، والإنصاف 318، وشرح الرضي 242/3، واللسان (نسر)، (عز).

(3) قوله: (من إن) سقط من ك.

(4) نسبه الصاغاني إلى عنتر بن عروس (الخرزانه 349/1)، وهو لرزية في ملحقات ديوانه 170. وهو من

شواهد الأصول 214/1، وإعراب النحاس 46/3، وجل الخليل 279، وجهرة اللغة 1121/2، وسرّ

الصناعة 378/1، والصاح (شهر)، والمحكم 473/4، وشرح الرضي 359/4، وشرح الكافية

الشافعية 439/1، وغيرها.

[161] أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قَلْبِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ⁽¹⁾

وَقَوْلُ الْآخَرِ: [الطويل]

[162] لَهْنُكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيمَةً عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا⁽²⁾

وَمِثْلُ إِجَازَتِهِمْ "يَا أَبَتَا" دُونَ "أَبَتِي"، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرجز]

[163] يَا أَبَتَا وَيَا أَبَةَ حَسَنَتٌ إِلَّا الرَّقَبَةَ⁽³⁾

[و34] وَقَدْ يَقُولُونَ: (لَهْنُكَ لَقَائِمٌ)، قَالَ حَبِيبٌ⁽⁴⁾: [الكامل]

[164] أَرَبِعِينَ فِي خَمْسٍ عَشْرَةَ حِجَّةً حَقًّا لَهْنُكَ لِلرَّبِيعِ الْمُزْهِرِ⁽⁵⁾

وَقَدْ زِيدَتْ فِي خَبَرٍ "أَمْسَى"، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ: [البسيط]

[165] مَرُّوا عَجَالِي، وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ؟

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْ يَجْهُدَا⁽⁶⁾

(1) البيت محمد بن مسلمة في لسان العرب (لهن)، وناج العروس (لهن)، ونُسبَ لغيره في شرح أبيات مغني اللبيب 347/2، 350. وهو من شواهد حروف المعاني 42، والخصائص 315/1، 315/1، وسر الصناعة 371/1، وشرح ابن يعيش 63/8، وشرح الجمل لابن عصفور 438/1، والتخميم 283/1، والغصول 830/2، 976، 1033، وشرح الرضي 362/4، وغيرها.

(2) لم نعثر على نسبة للبيت، وأسندوا روايته إلى الكسائي. وهو من شواهد غريب الحديث لابن سلام 74/4، 225، والصَّحاح (لهن)، والغكم 629/8، وتذيب اللغة 223/6، 269/10، والإنصاف 129/1، ولسان العرب (لهن)، (وسم)، والمزهر 10/1.

(3) يُنسب إلى صبيّة تخاطب أباه. وهو من شواهد جمهرة اللغة 176/1، ومقاييس اللغة 27/2، والمحكم 227/7، واللسان (جيب)، والتاج (جيب). وفي الأصل، وك: (يا أبته)..

(4) هو الشاعر العباسي المعروف أبو تمام الطائي، كان أبوه نصرانياً، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من شعر العرب، غير القصائد والمقاطع، له الحماسة الكبرى، والحماسة الصغرى. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين في الموصل. (انظر ترجمته في البلغة 79، وتاريخ بغداد 248/8).

(5) انظر شرح ديوان أبي تمام للأعلم 51/2، والبيت في معاهد التنصيص 79/2. ورواية البيت في الديوان: "في تسع عشرة حجة"، و:الأزهر".

(6) البيت لم يُنسب لأحد، وهو في مجالس ثعلب 155، وسر الصناعة 379/1، والخصائص 316/1، وشرح ابن يعيش 64/8، وشرح الكافية الشافية 493/1، وشرح الرضي 360/4، والجمع 508/1.

وفي المفعول الثاني من "أَرَى"، حَكَى قُطْرُبٌ: (أَرَاكَ لَشَاتِمِي)، و(إِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمَحًا)⁽¹⁾.

وفي الخبر حَكَى يُوسُفُ: "زَيْدٌ وَاللَّهِ لَوَاتِقٌ بِكَ"⁽²⁾، وَقَالَ كَثِيرٌ⁽³⁾:

[الطويل]

[166] وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهَاتِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ⁽⁴⁾

وزِيدَتْ أَيْضًا فِي خَبَرِ "لَكِنْ"، كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

[167] وَلَكُنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعْمِيدٌ⁽⁵⁾

وهو عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ قِيَاسٌ⁽⁶⁾.

وَشَدَّتْ مَعَ "أَنْ" الْمَفْتُوحَةَ، وَأَنْشَدَ أَبُو الْفَتْحِ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ⁽⁷⁾:

(1) انظر حكايتي قطرب في سر الصناعة 379/1، والأولى في مغني اللبيب 809، والهمع 509/1.

(2) انظر حكاية يونس في سر الصناعة 379/1.

(3) هو كَثِيرٌ بن عبد الرحمن الخزاعي، المشهور بكثير عزة، شاعر متيم من أهل المدينة أكثر إقامته في مصر، ولد في آخر خلافة يزيد، توفي سنة خمس، أو سبع ومئة، (انظر ترجمته في المنتظم 103/7، وتزوين الأسواق 119/1، والخلل في شرح أبيات الجمل 301/1، وشرح أبيات المغني 82/1).

(4) البيت لكثير في ديوانه 443، برواية: (... بكل مذاد)، وفيه روايات عديدة مختلفة، فروي: (بكل مراد)، و(بكل بلاد)، و(بكل سبل)، و(بكل مكان)، و(بكل مذاد). انظر الشاهد في سر الصناعة 379/1، وأما ابن الشجري 339/1، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 240/2، وشرح الكافية الشافية 493/1، وشرح الرضي 360/4، ومغني اللبيب 308، والهمع 508/1، والخزاعة 352/10.

(5) هذا عجز بيت من الطويل، لم ينسب لأحد، ولم يُعرف قائله، وقيل مصنوع. وصدوره: يلوموني في حب ليلى عواذلي

ولهذا الشطر رواية أخرى، هي: "ولكنني من حبها لكُميد". وهو من شواهد اللامات 158، وإعراب القرآن للنحاس 256/2، وتهذيب اللغة 139/10، وسر الصناعة 380/1، والمفصل 392، والإنصاف 129/1، واللباب العكبري 217/1، وشرح الكافية الشافية 492/1، وشرح الرضي 363/4، ومغني اللبيب 307، 385، والهمع 506/1، وغيرها.

(6) انظر رأيهم في الإنصاف 208/1، واللباب 217/1، ومغني اللبيب 307.

(7) سر الصناعة 379/1.

[الرّجز]

[168] أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ⁽¹⁾
وَتَقَعُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ مُصَاحِبَةً لِأَحَدَى الثَّوْنَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (وَاللّهِ لَأَكْرَمَنْ
زَيْدًا).

وقد تَنَفَرَدُ إِحْدَاهُمَا، وَتَأْتِي مُوَطَّئَةً لِلْقَسَمِ وَإِنْذَارًا⁽²⁾ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَسِنَّ
أَكْرَمَتِي لِأَشْكُرُكَ).
وَتَكُونُ جَوَابَ "لَوْ"، و"لَوْلَا"، كَقَوْلِكَ: (لَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ)⁽³⁾، و(لَوْلَا
زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ).

— والثالثُ: الجارّةُ، وقد ذُكِرَتْ.

* * * * *

[ما]

ومنها "ما" وهي على ضَرَبَيْنِ؛ اسْمِيَّةٌ وَحَرْفِيَّةٌ:

— فالاسْمِيَّةُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ:

الأوّلُ: أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا عَمَّا لَا يَعْقِلُ، وَعَنْ صِفَاتٍ مَنِ يَعْقِلُ، فإِذَا
قال: (مَا عِنْدَكَ؟) قُلْتَ: (فَرَسٌ) أَوْ شِبْهُهُ، وَإِذَا قالَ: (مَا زَيْدٌ؟) قُلْتَ: (عَالِمٌ).
والثاني: أَنْ تَكُونَ شَرْطًا⁽⁴⁾، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(1) لم نعث على نسبة لهذا البيت، ولكن المصادر ذكرت أنه من إنشاد قُطْرِب والأخفش. وهو في سرّ
الصناعة 1/379، والخصائص 1/315، وانحكم 6/482، 9/248، 10/582، والتفسير الكبير
الرازي 22/67، واللسان (قضي)، (مأي)، (مطا)، والهمع 1/506، والتاج (مأي)، (مطا).

(2) كذا في س. ولي الأصل: (وإنذا به)، ولي ك: (وإنذارها).

(3) بعدها في ك: (ولولا، كقولك: لو جئتني لأكرمك).

(4) قوله: (شرطاً) سقط من الأصل.

﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر ٢].

والثالث: أن تكون تعجباً، كقولك: (ما أحسن زيداً!).

وهنا تنبيه: وهو أنها في هذه المواضع الثلاثة بغير صلة ولا صفة؛ لأنهما توضّحان^(١)، وهذه المواضع تقتضي الإبهام.

والرابع: أن تكون بمعنى "الذي" فتحتاج إلى صلة وعائد، كقوله تعالى:

﴿ فَأَصْدَعَ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر ٩٤]؛ أي: بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء، فاجتمعت الألف واللام والإضافة، فحذفنا فبقي "بصدعه"، ثم حذفت المضاف، فبقي "به"، ثم حذفت الجار، فبقي "تؤمره"، ثم حذفت الهاء العائدة، وهو كثير^(٢)، حتى قال الأصفهاني في "شرح اللمع"^(٣): لم يأت في القرآن إثبات العائد إلا

في ثلاث آيات، وهي: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ [البقرة ٢٧٥]،

و﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴾ [الأنعام ٧١]،

و﴿وَأَقْلَعَتْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَتْهُ ﴾ [الأعراف ١٧٥].

والخامس^(٤): التكررة الموصوفة، كقولك: (مررت بما مُعجِب لكَ)؛

[الخفيف]

أي: بشيء مُعجِب لكَ، ومنه قول الشاعر:

[169] رَبِّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ — رٍ لَهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٥)

أي: رَبُّ شَيْءٍ مَكْرُوهٍ، وقيل: هي كَافَّةٌ.

(١) كذا في س، وفي ك والأصل: (يُوضّحان).

(٢) في ك: (الكثير).

(٣) انظر قول الأصفهاني الباقولي في شرح اللمع 761/2-763.

(٤) قوله: (الخامس) ليس في الأصل.

(٥) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم 118.

— والحرفية، خمسة أيضاً:

— نافية للحال، وقيل: مُطلقاً، كقولك: (ما يقوم زيد). وللماضي، كقولك: (ما قام زيد)، وقد تقدّم الكلام على إعمالها عند الحجازيين.
— ومصدرية، كقولك: (يعجبني ما صنعت)؛ أي صنيعك، قال الله تعالى:

﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة 10]؛ أي: بتكذيبهم.

وعند سيبويه حرف لِعَدَمِ الْعَائِدِ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا⁽¹⁾، وَهُوَ بَاطِلٌ بِدُخُولِهِ عَلَى "أَنْ"، وَ"أَنَّ"، وَلَا خِلَافَ فِي حَرْفِيَّتِهِمَا.

— وزائدة، وهي على ضربين:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ كَافَةً، كَقَوْلِكَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَامَ)، قَالَ

الشَّاعِرُ: [ظ34]

[الطويل]

[170] تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ⁽²⁾

قال المَجَاشِعِيُّ⁽³⁾: وَمِنَ الْعَرَبِ مَن يَزِيدُ "مَا" وَلَا يَعْتَدُ بِهَا، فَيَقُولُ: (إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمًا)، وَهُوَ فِي "لَيْتَمَا" أَكْثَرُ⁽⁴⁾، قَالَ النَّابِغَةُ:

[البسيط]

(1) انظر رأييهما في التبيان 27/1، ومغني اللبيب 402.

(2) البيت منسوب لابن كراع (سيبويه 2/138)، وهو من شواهد الأصول 233/1، والمفصل 389.

(3) هو علي بن فضال المجاشعي القيرواني، أبو الحسن، كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير. من شيوخه مكي بن أبي طالب، ومن تلاميذه ابن السجري. من مصنفاته: شرح عيون الإعراب، والتكت في القرآن، وبرهان العميدي في التفسير في عشرين مجلداً، وكتب أخرى. مات سنة تسع وسبعين وأربعمئة. (انظر ترجمته في البلغة 155، ومعجم الأدباء 200/4-201، والبلغة 2/183).

(4) انظر الرأي في شرح عيون الإعراب 102-103.

[171] قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ⁽¹⁾ فَمَنْ نَصَبَ الْحَمَامَ جَعَلَ "مَا" زَائِدَةً، و"هَذَا" اسْمَ لَيْتٍ، و"الْحَمَامَ" صِفَةً لـ"هَذَا"، و"لَنَا" الْخَبَرُ. وَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهَا كَافَّةً، و"هَذَا" مُبْتَدَأٌ، و"لَنَا" خَبَرُهُ؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، و"هَذَا" خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَالْمَوْصُولَةُ اسْمُ "لَيْتٍ"، وَلَنَا "الْخَبَرُ".

وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ لَعْوًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِآيَةٍ﴾ [آل عمران 159]، ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِنْهَا﴾ [النساء 155]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ آتَى اللَّهُ بِآيَةٍ﴾ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴿[البقرة 26]﴾ كَذَلِكَ، وَيَجُوزُ⁽²⁾ أَنْ تَكُونَ "مَا" نَكِيرَةً، و"بَعُوضَةً" بَدَلٌ مِنْهَا، تُسَدُّ مَسَدَ الْوَصْفِ، وَجَوَازُ رَفْعِهَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ؛ أَي: هِيَ بَعُوضَةٌ. وَالْآخَرُ أَنْ تَكُونَ "مَا" بِمَعْنَى الَّذِي، و"بَعُوضَةً" خَبَرٌ لِمَحذُوفٍ⁽³⁾ أَيْضًا، وَالتَّقْدِيرُ: الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ.

- وَمُسَلَّطَةٌ، كَقَوْلِكَ: (رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ)، وَذَلِكَ أَنَّ "رُبَّ" تَدْخُلُ عَلَى التَّكْرَارِ⁽⁴⁾، وَبِاقْتِرَانِ "مَا" بِهَا تَسَلَّطَتْ عَلَى الْأَفْعَالِ. كَذَا قَالَهُ الْمُجَاشِعِيُّ. وَهَذِهِ هِيَ الْكَافَّةُ.

(1) الشاهد للناطقة في ديوانه 24، وهو من شواهد سيبويه 137/2، والأصول 233/1، وجل الخليل 120، 189، واللمع 233، والخصائص 460/2، والمفصل 390، والإنصاف 479، وشرح الكافية الشافية 480/1، وشرح الرضي 438/4، وتفسير البحر المحیط 99/3، ومغني اللبيب 89، 376، 406، وغيرها. وجاء في ك: (إلى حماماتنا).

(2) في ك: (يجوز).

(3) في ك: (خبر مبتدأ محذوف).

(4) في س وك: (الأسماء التكرات).

- ومُغَيَّرَةٌ، كَقَوْلِكَ: "لَوْ مَا"؛ لَأَنَّ "لو" تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعِ غَيْرِهِ،
وباقْتِرَانِ "ما" صَارَتْ لِلتَّحْضِيضِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ﴾ [الحجر ٧].

وهنا تنبية: وهو أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ "ما" لَوَجِبَ أَنْ تُدْخِلَهَا فِي حَيْزِ
الْأَسْمَاءِ، وَهِيَ ثَنَائِيَّةٌ، وَأَقْلُ الْأَسْمَاءِ الْمُعَرَّبَةِ الثَّلَاثِيَّةِ، فَتَعَيَّنَ زِيَادَةُ حَرْفٍ لِذَلِكَ؛ وَالْمَزِيدُ
مِنْ جَنْسِ الثَّانِي أَبَدًا، كَذَا قَالُوا؛ وَلَيْسَ ذَا مَوْضِعٍ تَقْرِيرِهِ، فَتَجَمَّعُ أَلْفَانِ تَقْدِيرًا،
وَاللَّفْظُ بِهِمَا مُحَالٌ، فَتَحْرُكُ الثَّانِيَّةُ، فَتَنْقَلِبُ هَمْزَةً، فَيَقَالُ: "هَذَا مَاءٌ".

نَعَمْ، يَجِبُ الْحُكْمُ عَلَى أَلْفِهِ بِأَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، لِكَوْنِهَا ^(١) عَيْنًا، وَالغَالِبُ
عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَعَلَى لَامِهِ بِأَنَّهَا يَاءٌ أَصْلًا؛ لِتَكُونَ مِنْ بَابِ "طَوَيْتُ"، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ
يُؤَدِّي إِلَى إِعْلَالِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي "شَاءَ"، وَ"مَاءَ"، وَأَصْلُهُمَا: "شَوَّةٌ"،
و"مَوَّةٌ"، وَقَدْ أَوْضَحْتُ هَذَا فِي "شرح تصريف ابن مالك" ^(٢).

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ: لَا أَقْدِرُ الْإِنْقِلَابَ فِي أَلْفِهِ مُرَاعَاةَ لِحَالِ الْحَرْفِيَّةِ ^(٣)، فَتَقُولُ فِي
جَمْعِهِ: "أَمْوَاءٌ" ^(٤)، وَفِي تَصْغِيرِهِ "مُويءٌ"، وَإِنْ خَفَّفْتَ الْهَمْزَةَ قُلْتَ: "مُوي" ^(٥)،
بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

(١) فِي ك: (وَلِكُونَهَا).

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز 140.

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز 140.

(٤) فِي ك: (أَمْوَاه).

(٥) كَذَا مِنْ ك. وَفِي الْأَصْلِ وَ س: (مُويء)، وَقَوْلُهُ: "وَإِنْ خَفَّفْتَ..... إِلَى مُوي" سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ س.

[ها]

ومنها "ها" ولها^(١) قِسْمَانِ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَنْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: (ها لحنُ)، و(ها^(٢) زيدُ)،

وَتَنْصِبُ الْحَالَ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

والآخرُ: أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ، بِمَعْنَى "خُذْ"، وَفِيهَا لُغَاتٌ:

- أَوَّلُهَا أَنْ يَتَّحِدَ لَفْظُهَا مُطْلَقًا.

- وَثَانِيهَا: أَنْ تَقُولَ: "هَآكْ"، و"هَآكُمَا"، و"هَآكُم".

- وَثَالِثُهَا: أَنْ تَقُولَ^(٣): "هَاءَ" بِهَمْزَةٍ مُفْتُوحَةٍ، وَتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَ الْكَافِ، وَفِي

التَّزْيِيلِ: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا﴾ [الحاقة ١٩].

- وَرَابِعُهَا: أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْكَافِ، تَقُولُ: "هَاءَكْ"، فَتَقَرَّ الْهَمْزَةُ عَلَى

الْفَتْحِ، وَتُصَرِّفُ الْكَافَ.

- وَخَامِسُهَا: أَنْ تَقُولَ: "هَاءِ" بِزِيَّةٍ "رَامِ"^(٤)، وَتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَهُ.

- وَسَادِسُهَا: أَنْ تَقُولَ: "هَأُ"، بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، وَتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَ "خَفَ".

- وَسَابِعُهَا: أَنْ تَقُولَ: "هَأُ" بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَتُصَرِّفُهَا تَصْرِيفَ "دَعَ".

- وَثَامِنُهَا: أَنْ تَجِيءَ بِالْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ فِي ذَلِكَ كَلَّةً^(٥).

* * * * *

(١) من الأصل، وس. وفي ك: (والها).

(٢) ك: (هذا).

(٣) من هنا سقوط من الأصل.... وثامنها أَنْ تَجِيءَ بِالْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ فِي ذَلِكَ كَلَّةً، وهو في ك وس.

(٤) في ك وس: (هاك)، وهو تحريف، صوابه ما أثبتناه، وهو في المحصول 759/2، وشرح ألفية ابن معطر للقواس 1019/2.

(٥) المراد من هذا أَنْ تَقُولَ: (هَأُ) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ فِي الْجَمِيعِ، وَالْمَعْنَى: هُوَ فِي تَصْرِيفِهَا لِلوَاحِدِ وَالْثَانِيْنِ وَالْجَمْعِ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا فِي الْمَحْصُولِ 759/2، وَهَذَا يَنْتَهِي النَّصُّ السَّاقِطُ مِنَ الْأَصْلِ.

[هَلْ]

وَمِنْهَا "هَلْ"، وَهِيَ مِنَ الْهَوَامِلِ؛ لِاشْتِرَاكِهَا، وَلَهَا مَوْضِعَانِ:
أَحَدُهُمَا: الِاسْتِفْهَامُ^(١)، كَقَوْلِكَ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟)، وَجَوَابُهَا: "نَعَمْ"، أَوْ "لَا".
وَالْآخَرُ: كَوْنُهَا بِمَعْنَى "قَدْ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضِمِ﴾ [ص ٢١]،

﴿وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان ١]^(٢).

* * * * *

[بَلْ]

وَمِنْهَا "بَلْ"، وَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ مِنَ الْهَوَامِلِ، وَمَعْنَاهَا الْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ
وَالِإِيجَابُ لِلثَّانِي، وَتُسْتَعْمَلُ بَعْدَ الْإِيجَابِ [و 35] وَالتَّفْيِ جَمِيعًا، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ
بَلْ عَمْرُو)، وَ(مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو).

وَنَقَلَ الْمُجَاشِعِيُّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ تَخْصِيصَهَا بِالتَّفْيِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ^(٣)، وَهِيَ فِي
الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ لِتَرْكِ شَيْءٍ وَالْأَخْذِ فِي غَيْرِهِ.
وَتَكْثُرُ^(٤) بَعْدَ الْإِنْكَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [النمل ٦٥-٦٦].

* * * * *

(١) فِي ك: (لِلِاسْتِفْهَامِ).

(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَهَلْ) سَقَطَتْ مِنْ ك.

(٣) شَرْحُ عِيُونِ الْإِعْرَابِ لِلْمَجَاشِعِيِّ 276.

(٤) فِي ك: (وَيَكْثُرُ).

[ثُمَّ]

ومِنْهَا "ثُمَّ"، وَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ مِنَ الْهَوَامِلِ، وَتَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي (1)، بِخِلَافِ الْفَاءِ. قَالَ الرُّمَانِي: لَمَّا كَثُرَتْ حُرُوفُهَا خُصِّتْ بِالتَّرَاخِي، وَنَظِيرُ ذَلِكَ السَّيْنُ وَسُوفَ، فَإِنَّ قُوَّةَ اللَّفْظِ مُشْعِرَةٌ بِقُوَّةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: (خَشَنَ الْمَكَانُ)، فَإِذَا بَالَعُوا فِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ، قَالُوا: (اخْشَوْشَنَ).

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف 11] (2)، وَالْأَمْرُ بِالسُّجُودِ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى خَلْقِكُمْ؟ أَجِبْتُ: بِوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى حَذْفِ الْمُصَافِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَقَدْ خَلَقْنَا آبَاءَكُمْ،

وَكَذَا قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآذَرْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة 72]؛ أَي: "وَإِذَا" (3) قَتَلَ آبَاؤُكُمْ....؛ "لَأَنَّ الَّذِينَ شَاهَدُوا النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ لَهُمْ، وَإِنَّمَا كَانَتْ لِمَنْ شَاهَدُوا" (4) مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

والثَّانِي: أَنَّ "ثُمَّ" هُنَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الْوَائِ، فَهِيَ غَيْرُ مُرْتَبَةِ، وَنَصُّ الزَّمَخْشَرِيِّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الْفُرُودَاتِ دُونَ الْجُمَلِ (5).

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: "فَم" بِالْفَاءِ، قَالَ الْمَجَاشِعِيُّ: فَالْفَاءُ بَدَلٌ مِنَ "الثَّاءِ"، كَقَوْلِهِمْ: "حَدَّثَ" وَ"حَذَفَ". وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُمَا لُغَتَانِ لَكَانَ عِنْدِي أَوْجَهُ (6)؛ لَأَنَّ الْإِبْدَالَ

(1) معاني الحروف للرماني 119، وانظر شرح ألفية ابن معطر للقواس 779/1.

(2) في الأصل جاءت الآية الكريمة: "ولقد خلقناكم.... ثم قيل للملائكة....".

(3) في ك: (وإذا).

(4) في ك: (شاهد).

(5) لم نعر على هذا القول للزمخشري. وذكر ابن القواس أنه لا بين الدهان. (شرح ألفية ابن معطر 779/1).

(6) انظر المحصول 884/2، ولم يُسند هذا القول هناك لأحد، وانظر الارتشاف 1989/4.

تَصْرُفٌ، وما أَبْعَدَ الحَرْفَ عَنْهُ! بِخِلَافِ "حَدَّثَ"، فَإِنَّهُ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ، قَالَ أَبُو الفَتْحِ:
وَإِنَّمَا حُكِمَ بِذَلِكَ فِيهِ لِقَوْلِهِمْ: "أَحْدَاثٌ"، وَلَمْ يُسْمَعْ "أَحْدَافٌ".
وَرُبَّمَا قِيلَ: تُمِتُّ (1).

* * * * *

[ألا]

وَمِنْهَا: "أَلَا"، وَلَهَا مَوَاضِعُ:

أَحَدُهَا: التَّنْبِيهُ وَالِافْتِتَاحُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود ١٨].

وِثَانِيهَا: العَرَضُ، كَقَوْلِكَ: (أَلَا تَقْصِدُنَا فَنُكْرِمَكَ).

وِثَالِثُهَا: التَّحْضِيضُ، كَقَوْلِكَ: (أَلَا تُكْرِمُ عَمْرًا).

وِرَابِعُهَا: التَّمْنَى، كَقَوْلِكَ: (أَلَا مَاءٌ بَارِدًا) وَإِنْ شِئْتَ: (أَلَا مَاءٌ بَارِدٌ).

* * * * *

[كلّا]

وَمِنْهَا "كَلَّا"، وَلَهَا مَعْنَيَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رَدْعًا وَزَجْرًا، كَمَا قَالَ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُورُونَ قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء ٦١ - ٦٢]، أَي: ارْتَدِعُوا عَنْ
هَذَا الْقَوْلِ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "حَقًّا"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ﴾ [العلق ٦]؛ أَي: حَقًّا ذَلِكَ مِنْهُ. لَكِنَّ "إِنَّ" تُكْسَرُ بَعْدَ "كَلَّا"؛ لِأَنَّهَا حَرَفٌ يُسْتَأْنَفُ بَعْدَهَا الْكَلَامُ، وَتُفْتَحُ بَعْدَ "حَقًّا"؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ فَيَعْمَلُ فِيهَا.

* * * * *

[لولا]

وَمِنْهَا "لَوْلَا"، وَهِيَ مِنَ الْهَوَائِلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَوْ" و"لَا"؛ وَمَا دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا مُجَرَّدُ لَفْظِهِمَا فِيهَا، وَإِلَّا فَلَأَصْلُ الْإِفْرَادِ، وَالْحُكْمُ بِهِ أَوَّلَى، وَلَهَا مَوْضِعَانِ:

الأوّل: أَنْ تَكُونَ تَحْضِيضًا، وَتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا تُكْرِمُ زَيْدًا)،

وَقَدْ يُحذفُ بَعْدَهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الطويل]

[172] لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَنَّا^(١)

أَي: لَوْلَا تَعْدُونَ الْكَمِيَّ الْمُقْتَنَّا.

والثاني: أَنْ تَكُونَ مُفِيدَةً امْتِنَاعَ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا زَيْدٌ

لَاكْرَمَتِكَ)، وَتَخْتَصُّ بِالْإِسْمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ.

(١) هذا جزء من عَجَزِ بَيْتٍ قَامَهُ:

تعدون عَفْرَ الثَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي صَوَّطَرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَنَّا

وهو لجرير في ديوانه 338، وهو ينسب للفرزدق في التاج (ضطر)، وليس في ديوانه، ويُنسب للشَّهْبِ بْنِ رُمَيْلَةَ في المخصص 130/4، وتفسير القرطبي 91/2، والخزانة 58/3. وهو من شواهد جُمْلِ الْخَلِيلِ 128، وحروف المعاني للزَّجَّاجِي 4، وإعراب النَّحَّاسِ 171/4، وتهذيب اللغة 337/11، والخصائص 45/2، والمفصل 432، وأسرار العربية 188، وشرح الكافية الشافية 1654/3، وشرح الرُّضِيِّ 470/1، ومغني اللبيب 361، وغيرها.

وحكى أبو جعفر ابن النحاس⁽¹⁾: أَلَهَا تَكُونُ نَفْيًا⁽²⁾، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾ [يونس ٩٨]؛ أي: ما كَانَتْ [ظ35] قرية⁽³⁾ آمَنَتْ، وَهِيَ عِنْدَ الْبَاقِينَ تَحْضِيضٌ⁽⁴⁾.

* * * * *

[لَوْ مَا]

ومنها: "لَوْ مَا"، وَهِيَ مِنَ الْهَوَائِلِ، مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَوْ" و"مَا"، كَذَا قَالُوا، وَالْأَجُودُ مَا قَدَّمْتَهُ⁽⁵⁾، وَمَعْنَاهَا التَّحْضِيضُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ﴾ [الحجر ٧]؛ أي: هَلَا.

* * * * *

[أَمَّا]

ومنها "أَمَّا"، وَهِيَ مِنَ الْهَوَائِلِ، وَمَعْنَاهَا تَفْصِيلُ مَا أُجْمِلَ مِنَ الْكَلَامِ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ؛ لِإِنِّيئِهَا عَنْ حَرْفِهِ، وَالْمَشْرُوطُ بِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقْدَرُونَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) بِـ "مَهْمَا يَكُنْ"⁽⁶⁾ مِنْ شَيْءٍ فَرَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَلِذَلِكَ اقْتَضَتْ جَوَابًا كَمَا تَقْتَضِيهِ "مَهْمَا"، غَيْرَ أَنَّ الْفَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلِيَهَا؛ لِامْتِنَاعِ أَنْ يَلِيَ حَرْفَ الشَّرْطِ جُمْلَةُ الْجَوَابِ.

(1) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي، أبو جعفر النحاس النحوي المصري، أخذ عن الأخفش الأصغر والبرّد والزجاج ونفطويه. صَنَفَ كِتَابًا كَثِيرَةً مِنْهَا: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالْكَالِي فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَغَيْرَهَا. تَوَلَّى سِتَّةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِينَ. (انظر ترجمته في البلغة 62، ووفيات الأعيان 99/1، وبيّة الرعاة 362/1).

(2) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 268/2

(3) ليس في الأصل: (قرية).

(4) ذكر النحاس أن الباقيين هم الأخفش والكسائي؛ كما ذكر أنها بمعنى "لم يؤمنوا.... المعنى: فلم تكن قرية آمنت". (إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 268/2).

(5) يقصد الأصل: الأفراد وعدم التركيب، وهو ما ذكره في "لولا" السابقة.

(6) في لك: (يكون).

وأيضاً فإنَّ حُكْمَ الفاءِ أَنْ تُكُونَ مُتَّبِعَةً، وَحَرْفُ الْإِتْبَاعِ لَا يَكُونُ مَبْدُوءاً بِهِ^(١)؛
فِلِذَلِكَ قُدِّمَ جُزْءٌ مِمَّا^(٢) بَعْدَ الْفَاءِ عَلَيْهَا إِصْلَاحًا لِلْفِظِ، وَتَعْوِضًا مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ.
وَالَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ "أَمَّا" وَالْفَاءِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

- الْأَوَّلُ: اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ^(٣) وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ فَضْلَةٍ، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ).

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيْدًا^(٤) فَأَنَا ضَارِبٌ).

- وَالثَّانِي: ظَرْفٌ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا كَقَوْلِكَ: (أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ).

وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ خَارِجٌ).

- وَالثَّالِثُ: حَرْفُ الشَّرْطِ مَعَ فِعْلِهِ^(٥)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَعْصَبِ الْيَمِينِ فَسَلِّمْ لَكَ مِنْ أَعْصَبِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة ٩٠-٩١]؛
وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ مَعَ فِعْلِهِ جَارٍ مَجْرَى^(٦) بَعْضِ الْجُمْلَةِ؛ إِذْ لَا يَسْتَمُ إِلَّا
بِالْجَوَابِ.

وَالظَّرْفُ الْوَاقِعُ بَعْدَ "أَمَّا" فَضْلَةٌ، لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ مَا فِي "أَمَّا" مِنْ مَعْنَى

الْفِعْلِ، وَلَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ خَارِجٌ).

(١) ليس في ك: (به).

(٢) في ك: (ما).

(٣) في الأصل: (غير ظرف). وما أثبتناه من ك، وس.

(٤) في ك: (زيد).

(٥) سقط من ك: (فعله).

(٦) في ك: (هجره).

فإذا أتيت بـ"إن" فقلت: (أما يوم الجمعة فإن زيدًا مُنطلقًا)، فمنهم من منع أن يعمل فيه ما بعد الفاء؛ لامتناع ما بعد "إن" من العمل في ما قبلها، ومنهم من أجازها، وقال: هذا مُمتنع مع عدم "أما"، وأما مع وجودها فجائز حسن⁽¹⁾. ألا ترى أن الفاء في جواب الشرط المحض⁽²⁾ لا يجوز تقديم ما بعدها عليها⁽³⁾؟ كقولك: (إن أكرمتني، زيدًا فأنا مُكرم)؛ أي: إن أكرمتني فأنا مُكرم زيدًا، وهذا جائز مع "أما" إجماعًا؛ لكون الكلام معها مبنياً على التقديم والتأخير، فكما جاز ذلك مع الفاء جاز مع "إن". وأيضًا فإن المفهوم من قول القائل: (أما يوم الخميس فإن زيدًا صائم)⁽⁴⁾ أن صومه يقع في ذلك اليوم، ولو علقت الظرف بما في "أما" من معنى الفعل لم يكن في اللفظ ما يشعر بذلك، كما إذا قلت: (مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإن زيدًا صائم). وهذا تقدير ابن بري في أماليه، واختيار ابن الحاجب⁽⁵⁾.

وأقول: لا يلزم من جواز ذلك مع الفاء جوازها مع "إن" لوجهين:

الأول: قوة "إن" وضعف الفاء، ألا تراها عاملة في شيئين وهي أم أخواتها؟ والفاء ليست كذلك، وأن وضعفها على التصدير وعدم التبعية والفاء بضد ذلك. والثاني: أنه قد يجب الحكم بحصول أمرين، وإن كان غير واجب مع أحدهما، كـ"باب ما لا يتصرف"، فامتنع ذلك مع الفاء و"إن"، وإن جاز مع الفاء وحدها.

(1) انظر تفصيل ذلك في الارتشاف 4/1895، والمساعد 3/236، والجنى الداني 526-527.

(2) في ك: (اغظ).

(3) ليس في الأصل: (عليها).

(4) في الأصل: (فريضة صائم).

(5) انظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 3/1006-1007، والإيضاح في شرح المفصل 2/255.

وقولهم: (أما يوم الخميس فإن زيدا صائماً) فيقتضي القياس أن يتعلّق الظرف فيه بشيء دلّ عليه "صائماً"، لا بما في "أما" من معنى الفعل فيدلّ ذلك على وقوع الصوم فيه، لكنهم [36] ما ذكروا هذا وليس بعيد، فتأمل.

وهنا تنبيه: وهو أن الزعفراني نقل في تعليقه عن المازني أن وزنها "فعلَى" كـ "سلمى"، ولم يجعل الهمزة زائدة ووزنها "أفعل"، فإِراداً من جعل فائها وعينها من حرف واحد، وهو الميم؛ وذلك لا يُصار إليه مع إمكان غيره، وأرى أنه يجوز أن تكون الهمزة زائدة؛ لأنه موضع زيادتها. وكون الفاء والعين من حرف واحد هنا سهل؛ لوجود الإدغام، وإنما يكره ذلك عند تعذره، واستشكال اجتماعهما، ألا ترى أن الفارسي جعل "أول": "أفعل"، واعتذر عن كون فائها وعينها واوين بذلك⁽¹⁾. ويقوي ما ذهب إليه جعلهم "أبنما" "أفعللاً" دون "فعلن" كـ "عققل"، مع سلامته من اتفاق الفاء والعين، وكثرته اعتباراً بموضع زيادة الهمزة. نعم، الحاجز الزائد هنا بين الفاء والعين يقوم مقام الإدغام هناك، وقد ذكرت هذا في شرح تصريف ابن مالك⁽²⁾.

وتظهر فائدة الخلاف في التصغير والجمع، فإنه على الأول "أَمِماً" كـ "سَلِمَى"، و"أَمِيمات" كـ "سَلِيمات". وعلى الثاني "أَمِيم" و"أَمِين"⁽³⁾، و"أَعِيم" كـ "أَعِمين"، وفي "عزويت" منه على القولين "إميت"⁽⁴⁾، و"ميميت"، وفيه إشكال. ولها موضع آخر، وهي فيه مركبة، نحو قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) والأصل: "أن ما" فأدغمت الثون في الميم، و"ما" عوض من الفعل المحذوف،

(1) المسائل الحليّات للفارسي 135-136.

(2) شرح التعريف بضروريّ التصريف 107-108.

(3) لي ك: (أمين).

(4) كذا من ك، وس، ولي الأصل: (امويت).

والتقدير: أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ، فَحُذِفَتْ "كَانَ" وَعُوِضَ عَنْهَا "مَا"⁽¹⁾،
وَصَارَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ مُنْفَصِلًا لِغَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ، وَ"مُنْطَلِقًا" نُصِبَ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنِ
التَّائِبِ أَوْ الْمُتَوْبِ عَنْهُ. وَمَوْضِعُ "أَنْ" نُصِبَ بِ"انْطَلَقْتُ"، وَحَرْفُ الْجَرِّ يُحَذَفُ مَعَهَا
مُطَرِّدًا، وَالتَّقديرُ: انْطَلَقْتُ لِأَجْلِ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[البسيط]

[173] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ⁽²⁾

* * * * *

(1) في ك: (وعوض ما).

(2) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه 128، وانظر العين 285/1، وسيبويه 293/1، وجهرة اللغة 353/1،
ومنازل الحروف 39، والخصائص 381/2، والفصل 103، والإنصاف 71/1، وشرح الكافية الشافية 418/1،
وشرح الرضي 149/2، 394/4، ومعنى اللبيب 54، 84، والجمع 443/1.

النَّيْجَةُ

اعْلَمَ أَنِّي أَذْكُرُ فِيهَا أَيْيَاتًا لِلْعَرَبِ، وَلَمَنْ جَرَى فِي غُلُوِّ الطَّبَقَةِ مَجْرَاهُمْ،
تَشْتَمِلُ عَلَى بَحْثٍ وَإِعْرَابٍ، إِذَا ضَبَّطَهَا السَّامِعُ كَانَ ذَلِكَ مِثَالًا لَهُ، يَقِيسُ غَيْرَهُ
عَلَيْهِ، وَيَرُدُّهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

[البسيط]

فَمِنْهَا:

[1/174] لَيْثٌ هِزْبَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ

بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسٌ⁽¹⁾

هَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ اللَّهْمِيِّ⁽²⁾ يَرْتِي قَوْمًا، مِنْهُمْ أَبُوهُ
عَبَّاسٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَغَيْرُهُ⁽³⁾.

وَفِي (لَيْثٌ) قَوْلَانِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنَ اللَّوْنَةِ، بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، قَالَتْ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةُ⁽⁴⁾ تَصِفُ نَاقَةً:

[الوافر]

[175] غَضُوبٌ لِمَهَامِهِ ذَاتُ لَوْثٍ أَمُونُ الْخَلْقِ سِيرَتُهَا غِلَابٌ⁽⁵⁾

(1) البيت من شواهد الإيضاح العضدي 65، والصحاح (عرس)، والحماسة البصرية 331/2، والمقتصد 164/1،
واغكم 478/1، والمخصص 358/1، والمصباح لابن يسعون 139/1، والتنبيه لابن بري 289/2، وشرح
شواهد الإيضاح لابن بري 69، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 51/1، وتوجيه اللمع لابن الجباز 79،
والعياب الزاخر (عرس)، ولسان العرب (عرس)، والتاج (دل).

(2) في ك: (الليشي).

وهو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، كان أحد شعراء بني هاشم وفصحائهم، هاشمي الأبوين، له أخبار مع
الفرزدق وغيره. (انظر أخباره في الأغاني 185/16).

(3) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ومالك بن خويلد الخناعي (انظر المصباح لابن يسعون 139/1، والتنبيه
لابن بري 289/2، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 51، وتوجيه اللمع 79)، وهو مالك بن جابر الهلالي في
الحماسة البصرية 331/2، ولم نثر على نسبه للهمي في المصادر التي عدنا إليها.

(4) هي ليلي بنت عبد الله بن الرخال بن كعب، من بني عامر بن صعصعة، شاعرة أدبية، لها أخبار مع الحجاج
وعبد الملك بن مروان، واشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير، وهي في طبقة بعد الخنساء. (الأعلام 249/5).

(5) ليس في ديوان ليلي الأخيلية، وانظر البيت منسوباً إليها في المصباح لابن يسعون 144 برواية: (عصوف).

فَأَصْلُهُ: (لَيُوتُ) فَقَلَبْتُ الْوَاوُ يَاءً لاجْتِمَاعِهِمَا، سَاكِنًا سَابِقُهُمَا، ثُمَّ حُذِفَتْ
الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا، كَمِيتٍ بِالسُّكُونِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات 12]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[الرجز]

[176] وَمَنْهَلٌ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْتٌ سَقَيْتُ مِنْهُ النَّاسَ وَاسْتَقَيْتُ⁽¹⁾

- وَالْآخَرُ: أَلَّهُ مِنَ اللَّيَالَةِ، بِمَعْنَى الشَّجَاعَةِ، وَقَالَ رُؤْبَةُ:

[الرجز]

[177] وَقَدْ بُلُّوا مِنْكَ بَلِيْثٌ أَلِيْثٌ⁽²⁾

فَوَزَنَ الْأَوَّلُ (فِيلٌ) [ظ36]، وَالثَّانِي (فَعْلٌ)، وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي؛ لِسَلَامَتِهِ
مِنَ الْحَذْفِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ التَّنْقِيلُ.

وَرَفَعُهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (مُجْتَرئ) فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ: [البسيط]

[178] يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ مُجْتَرئٌ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسٌ⁽³⁾

(1) البيتان لأبي محمد الجرمي الققعسي في سمط الآلي 869/2.

وهما بلا نسبة في الحجة للفارسي 27/3، 212/6، وأما في القالي 248/2، وغريب الحديث للخطاي 544/1،
وأما في ابن الشجري 232/1، وشرح اللمع للواسطي الضرير 117، وإسفار الفصح 342/1، وشرح الفصح
للزعمشري 34/1، ولسان العرب 271/9، والتذكرة الحمدونية 353/5. وجاء بين البيتين بيت ثالث في بعض

المصادر، فقد جاءت روايتها:

ومنهل فيه الغراب مَيْتٌ

كأله من الأجون الزيت

سقيت منه القوم واستقيت

والأجون: تغير لون الماء، والشاهد في البيت تسكين الياء في (ميت).

(2) البيت من الرجز، وهو في ديوان رؤبة 28، وانظره في المصباح لابن يسعون 145/1.

(3) رواية سيويه 67/2 :

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ

ورواية القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح 62/1 (مُتَرَلِّ)، ورواية المصباح لابن يسعون 140/1، واللسان

(عرس) توافق رواية ابن إياز.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ.

و(هَزَبَرٌ) نَعَتْ لَهُ، وَهُوَ الْغَلِيظُ، أَوْ الصَّخْمُ، وَ(هَزَبَرٌ) لِلْسَّيِّئِ الْخُلُقِ، وَهُوَ "فَعَنْلَلٌ"، لـ(هَزَبَرٌ)، وَلَوْ قُوعٌ ثُونُهُ ثَلَاثَةُ سَاكِنَةٍ.
و(مُدِلٌ) نَعَتْ آخَرُ، وَهُوَ الْمُتَبَسِّطُ.

و(عِنْدَ) ظَرْفُ مَكَانٍ، وَقَدْ لَزِمَ التَّصْبُّ، وَلَمْ يُجَرَّ إِلَّا بـ(مِنْ) خَاصَّةً، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: كَسَرُ الْعَيْنِ، وَضَمُّهَا، وَفَتْحُهَا⁽¹⁾، وَهُوَ مَتَعَلِّقٌ بـ(مُدِلٌ)، أَيْ: مُدِلٌ⁽²⁾ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ(مُدِلٌ)، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، أَيْ: مُدِلٌ كَائِنٌ عِنْدَ خَيْسَتِهِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

و(خَيْسَتِهِ) مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةٍ (عِنْدَ) إِلَيْهِ، وَهِيَ مَا التَفَّ مِنَ الشَّجَرِ أَوْ التَّخَلُّ، وَقِيلَ: الْمُجْتَمِعُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ: وَأَصْلُ الْخَيْسِ عِنْدِي الْكَثْرَةُ⁽³⁾، وَمِنْهُ الْخَيْسُ فِي الْعَدَدِ، يُقَالُ فِي الدَّعَاءِ عَلَى الشَّيْءِ: قَلَّ خَيْسُهُ⁽⁴⁾.
وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ الْمُتَقَدِّمُ⁽⁵⁾: هِيَ مَوْضِعُ لُزُومِ الْأَسَدِ⁽⁶⁾.

(1) انظر القاموس المحيط (عند)، والتاج (عند).

(2) في الأصل: (يدل).

(3) انظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 57/1.

(4) هو مثل، انظره في مجمع الأمثال 102/2، وانظر العين 288/4، وتقذيب اللغة 201/7، والحكم 246/5.

(5) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي على مذهب الكوفيين، الإمام المشهور كان أحفظ زمانه، وقيل: كان أبو بكر ابن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شواهد في القرآن، وكان من الصالحين، وله التصانيف المفيدة في النحو واللغة: منها كتاب الزاهر في اللغة، وكتاب هاءات القرآن، وكتاب الأمالي، وكتاب غريب الحديث، خمس وأربعون ألف ورقة، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس وغير ذلك، مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في البلغة 212-213، وسير أعلام النبلاء 274/15. يعني بالمتقدم أبا بكر صاحب الأضداد، وليس النحوي المتأخر، صاحب الإنصاف.

(6) انظر الزاهر 39/2.

و(بِالرَّقْمَتَيْنِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، والباءُ بِمَعْنَى (فِي)، وَلَا تَكُونُ ظَرْفًا لـ(مُدِلٌ)،
مَعَ كَوْنِ (عِنْدَ) ظَرْفًا لَهُ، لَا سِتِحَالَةً كَوْنِ ظَرْفَيْنِ لشيءٍ وَاحِدٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاجْعَلْهُ بَدَلًا، كَقَوْلِكَ: (قَعَدْتُ فِي مَكَانٍ زَيْدٍ فِي دَارِهِ). أَجَبْتُ:
يَمْتَنِعُ؛ لِأَنَّ الرَّقْمَتَيْنِ أَعْمُ مِنَ الْخِيَسَةِ، وَلَا يُبْدَلُ الْأَعْمُ مِنَ الْأَخْصِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ بَلْ
يَكُونُ مَنْصُوبَ الْمَوْضِعِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي (خِيَسَتِهِ)، أَيْ: كَأَنَّا بِالرَّقْمَتَيْنِ، وَقَدْ
جَاءَ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلٍ تَأَبَّطَ شَرًّا⁽¹⁾: [الطويل]

[179] سَلَبْتُ سِلَاحِي بَائِسًا وَتَرَكْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ⁽²⁾
فـ(بَائِسًا) حَالٌ مِنَ الْيَاءِ، وَقِيلَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ
الْآخِرِ:

[180] عَوِذْ وَبُهِتْهُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ⁽³⁾
فـ(مُضَاعَفًا) حَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَلَقِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي
(يَتَلَهَّبُ). وَالرَّقْمَتَانِ: رَوْضَتَانِ، إِحْدَاهُمَا قَرِيبٌ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَالْأُخْرَى بَنَجْدٍ، قَالَهُ ابْنُ
دُرَيْدٍ⁽⁴⁾. وَقِيلَ: بَلْ كُلُّ رَوْضَةٍ مُزَهَّرَةٌ رَقْمَةً.
وَقَالَ الْفَرَّاءُ: رَقْمَةُ الْوَادِي حَيْثُ يَجْتَمِعُ

-
- (1) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي من مضر، شاعرٌ عَدَاءٌ مِنْ قَتَاكِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ أَهْلِ
قَهْمَةِ، شَعْرُهُ فَحْلٌ، قُبِلَ فِي بِلَادِ هَذِيلَ، وَأُلْقِيَ فِي غَارٍ يُقَالُ لَهُ: (رَخْمَان). انظر ترجمته في الأعلام 97/2.
(2) جاء الشاهد بالروايات: (بائسًا، بالسًا، يالسًا)، وبرواية: (شمتني) بدلًا من (تركنتي)، انظر ديوان تأبَّط
شرا 62، وهو في الأغاني 162/10، 162/21، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 238/3.
(3) البيت لزيد الفوارس بن حصين الضبي في الخزائنة 167/3، وهو من شواهد الشيرازيات 284/1، وشرح
ديوان المتنبي للعكبري 238/3، وشرح الرضي 9/2، 10، والهمع 305/2 (الشطر الثاني فقط)،
والخزائنة 165/3. وجاء في (الحلق) لغات عدة، جمعها البغدادي في الخزائنة. انظر الخزائنة 165/3.
(4) هو محمد بن الحسن بن دريد، ينتهي نسبه إل يعرب بن قحطان، مولده بالبصرة سنة مائتين وثلاث
وعشرين، وارتحل إلى عُمان، وبقي فيها إلى أن مات، رَوَى عَنْ السَّجِسْتَانِيِّ وَالرِّيَاشِيِّ، وَأَخَذَ عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ
السَّرَافِيُّ وَالْمَرْزَبَانِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ، مِنْ مَوْلاَتِهِ: الْجُمَهْرَةُ، وَالْإِشْتِقَاقُ، وَالْمَلَّاحُنْ، وَالْمَقْصُورَةُ، وَغَيْرُهَا،
تُوفِيَ سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ لِلْهَجْرَةِ. (انظر ترجمته في البلغة 193، والبلغة 76/1).
وانظر قوله في الجمهرة 791/2، وورد في الاشتقاق 72/1 أَنَّ الرَقْمَةَ الْأُخْرَى بَقَاءٌ، قَرْيَةٌ مِنْ مَكَّةَ.

الماء⁽¹⁾.

و(أَجَرٍ) جَمْعُ (جِرٍ) بِكَسْرِ الْجِيمِ، وهي اللُّغَةُ الفَصِيحَةُ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ
الْفَارِسِيُّ فِي بَابِ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ، حَيْثُ قَالَ: وَرُبَّمَا كُسِرَ عَلَى (أَفْعَلٍ)، وَذَلِكَ
(ذَنْبٌ) وَ(أَذُوبٌ)، وَ(جِرٌّ)، وَ(أَجَرٌ)، وَ(رَجُلٌ) وَ(أَرْجُلٌ)⁽²⁾، وَكَذَا قَالَ الْجَرْمِيُّ،
وَتَغَلَّبَ⁽³⁾. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: وَيُجْمَعُ (فِعْلٌ) عَلَى (أَفْعَلٍ)، وَهُوَ لِـ (فَعْلٍ) فِي الْأَكْثَرِ،
مِنْ حَيْثُ كَانَا ثَلَاثَيْنِ سَاكِنِي الْعَيْنَيْنِ، وَقَدْ اعْتَقَبَا عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، فِي نَحْوِ:
(حَجٌّ)، وَ(حِجٌّ)، وَ(بِزْرٌ)، وَ(بِزْرٌ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ⁽⁴⁾.

وَأَصْلُهُ: (أَجْرُؤٌ)، فَأُبْدِلَتْ مِنْ ضَمَّةِ الرَّاءِ كَسْرَةً، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْوَاوُ يَاءً لَوْقُوعِهَا
طَرَفًا، وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ إِلَى (أَجْرِيٍّ)، ثُمَّ أُسْكِنَتْ الْيَاءُ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ
عَلَيْهَا، وَحُذِفَتْ لِاتِّعَاقِ السَّاكِنَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ كُرِهَ⁽⁵⁾ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: (يَغْزُو)، وَ(يَدْعُو)؟
أَجَبْتُ: كُرِهَ ذَلِكَ فِيهَا لِمَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا مِنَ الْجَرِّ فِي (أَجْرُؤٍ)، وَمِنَ الْكَسْرِ عَلَيْهَا بَعْدَ
ضَمَّةِ قَبْلِ يَائِنِ، فِي: (أَجْرُؤِيٍّ) مَنْسُوبًا، وَمِنَ الْكَسْرِ عَلَيْهَا [و37] بَعْدَ ضَمَّةِ قَبْلِ

(1) انظر قول الفراء في تهذيب اللغة 3/223، والحكم 6/407، والمصباح لابن يسعون 1/147، واللسان (رقم)،
والتاج (رقم).

(2) التكملة 419.

(3) انظر قول الجرمي وتغلب في المصباح لابن يسعون 1/143.

(4) انظر سر الصناعة 2/619.

(5) في ك: يكره.

يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي (أَجْرُوي)، الْأَفْعَالُ سَالِمَةٌ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ وَآوَهَا مُعَرَّضَةٌ لِلحَذْفِ فِي الْجَزْمِ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَسْمَاءِ كَذَلِكَ، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي شَرْحِ تَصْرِيْفِ ابْنِ مَالِكٍ⁽¹⁾.

وَالْأَحْسَنُ فِي رَفْعِهِ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ بِقَوْلِهِ: (لَهُ)، بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ سَيَبَوِيهِ⁽²⁾ وَالْأَخْفَشِ⁽³⁾؛ لِأَنَّ (لَهُ) نَعَتْ لِمَا قَبْلَهُ، أَوْ حَالٌ، وَالظَّرْفُ أَوْ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَذَا ارْتَفَعَ بِهِ الْأِسْمُ وَجُوبًا عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ⁽⁴⁾، وَأَجَارَ السِّيْرَافِيَّ فِي ذَلِكَ الْمُبْتَدِئِيَّةَ وَالْفَاعِلِيَّةَ⁽⁵⁾؛ لِاحْتِمَالِ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ عِنْدَهُ⁽⁶⁾ ذَلِكَ. وَلَكَّ أَنْ تَرَفَعَهُ أَيْضًا بِالرَّقْمَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ حَالٍ أَوْ صِفَةٍ. وَمَنْ رَفَعَ (أَجْرَ) بِالْإِيتِدَاءِ، فَـ(لَهُ) الْخَبَرُ، وَ(بِالرَّقْمَتَيْنِ) صِفَةٌ لـ(أَجْرَ) فِي الْأَصْلِ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: (لَهُ)، وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعَ آلِهِ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ؛ لِكَوْنِ مَعْمُولِهِ كَذَلِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (بِالرَّقْمَتَيْنِ) خَبَرَهُ، وَ(لَهُ) صِفَةٌ تَقَدَّمتْ فَصَارَتْ حَالًا، أَوْ مُتَعَلِّقًا بِهِ.

و(أَعْرَاسُ) عَطْفٌ عَلَى (أَجْرَ)، وَهُوَ جَمْعٌ، وَاحِدُهُ عَرَسٌ، وَهِيَ الزَّوْجَةُ، وَعَنَى بِذَلِكَ اللَّبَّاتِ. فَاعْرِفْهُ.

* * * * *

(1) شرح التعريف بضروري التصريف 158-159.

(2) سيويه 128/2.

(3) انظر المصباح لابن يسعون 152/1.

(4) الشيرازيات 282/1-283، والإيضاح العضدي (حاشية) 91، والمصباح لابن يسعون 152/1، وأما ابن الشجري 255/1.

(5) انظر المسألة في المصباح لابن يسعون 152/1، وتوجيه اللمع 117، وشرح الرضي 261/1، والارتشاف 1122/3، وانظر رد السهلي رأي السرياني في نتائج الفكر 423.

(6) في الأصل: (عند).

ومِنْهَا:

[الوافر]

[2/181] كِلَا يَوْمَي طُورَالَة وَصَلُ أَرَوَى

ظَنُون، آَن مُطَرَحُ الظَّنُون⁽¹⁾

هذا البَيْتُ لِلشَّمَاخ⁽²⁾، واسمُهُ الهَيْثُمُ.

و(كِلا)⁽³⁾ اسمٌ مُفْرَدُ اللَّفْظِ، مَصْوَغٌ لِلتَّشْبِيهِ، كَمَا صِيغَتْ (كُلٌّ) لِلجَمْعِ، إِلَّا أَنَّ الثَّانِي كَثِيرٌ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لِأَنَّ الْجَمْعَ أَشْبَهَ بِالوَاحِدِ⁽⁴⁾، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبَ الْبَغْدَادِيُّونَ - فِيمَا أَرَى - إِلَى أَنَّ قَالُوا: إِنَّ (كِلا) لَفْظُ تَشْبِيهِ⁽⁵⁾، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ صَوَابًا؛ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَحَدُهَا: إِضَافَتُهَا إِلَى ضَمِيرِ الْاِثْنَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (كِلاهُمَا)، وَلَوْ كَانَ مُثْنًى لَفُظًا وَمَعْنًى لَامْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَيَجْرِي فِي الْاِمْتِنَاعِ مَجْرَى (اِثْنَاهُمَا)، و(وَاحِدُهُ).

- وَثَانِيهَا: أَنَّهُ أُبْدِلَ التَّاءُ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي انْقَلَبَتْ عَنْهُ الْأَلْفُ، نَحْوُ: (كِلتا)، وَلَمْ يُنْقَلْ إِبْدَالُهَا مِنْ حَرْفِ التَّشْبِيهِ.

- وَثَالِثُهَا: الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِالْمُفْرَدِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الوافر]

(1) تَقَدَّمَ هَذَا الشَّاهِدُ، وَانْظُرْ تَحْرِيجَهُ بِرَقْمِ 135.

(2) هُوَ الشَّمَاخُ بْنُ ضَرَّارِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْغَطَفَانِي، يَكُنَى أَبَا سَعِيدٍ، وَأَبَا كَثِيرٍ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، قِيلَ: تَوَلَّى فِي غَزْوَةِ مَوْقَانَ، فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ. (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْإِصَابَةِ 3/353، وَالْأَغَانِي 9/148، وَالْأَعْلَامُ 3/175).

(3) فِي ك: (كِلا) بِلَا وَاو.

(4) التَّكْمَلَةُ 244، وَانْظُرِ الْمَصْبَاحَ لِابْنِ يَسْعُونَ 1/192، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ لِابْنِ بَرِّي 81، وَمَا بَعْدَهَا.

(5) انْظُرْ مَعَانِيَ الْفَرَاءِ 2/142، وَالْمَصْبَاحَ لِابْنِ يَسْعُونَ 1/192، وَالْإِنْصَافَ 2/439، وَشَرَحَ ابْنَ يَعِيشَ 1/54، وَتَوَجَّهَ اللَّمَعُ 271، وَانْظُرْ 1/134، وَغَيْرَهَا.

[182] كِلَا يَوْمَيِ أُمَامَةِ يَوْمٌ صَدَّ وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا⁽¹⁾

وَلَا يَجُوزُ: (الزَيْدَانِ قَائِمٌ).

وَأَلْفُهُ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ وَغُلَامِهِ الْعَبْدِيُّ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ⁽²⁾، لِيُوجِهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: الإِمَالَةُ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الْيَاءِ.

- وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ إِذَا كَانَتْ لَا مَا حُمِلَتْ عَلَى الْيَاءِ؛ لَغَلَبَتِهَا فِي

هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَعِنْدَ أَبِي الْفَتْحِ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ؛ لِإِبْدَالِ التَّاءِ⁽³⁾، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاوِ،

كـ (تُجَاهِ)، وَ(تُورَاقَ)، وَ(تُولُجَ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّ⁽⁴⁾.

وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ (يَوْمِي طُوَالَةَ)، كَمَا أَنَّ (كُلًّا)

كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن 29].

وَ(طُوَالَةَ) لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِنِثِ، قَالَ الْآمِدِيُّ: وَهِيَ مَاءٌ، وَقِيلَ: بِشَرِّ

قَلِيلَةِ الْمَاءِ، إِذَا اسْتَجَمَّتْ⁽⁵⁾ يَوْمَيْنِ، وَقُدِّرَ أَنَّهَا قَدْ كَثُرَتْ جَمَّتْهَا لَمْ تَرَوْا الشَّارِبَةَ⁽⁶⁾.

(1) البيت لجرير في ديوانه 539، برواية: (يوم صدق)، وهو من شواهد الصحاح (كلا)، والمصباح لابن يسعون 193/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 95/1، والإنصاف 444/2، وتفسير القرطبي 402/10، ولسان العرب (كلا)، والتاج (كلا).

(2) انظر نسبة هذا الرأي للفارسي والعبدي في المصباح لابن يسعون 198/1، واخصول 141/1، وتوضيح المقاصد 328/1، والهمع 151/1، والتصريح 232/1، ونسب هذا الرأي إلى السيرافي في المغني لابن فلاح 270/1، وشرح الرضي 92/1.

(3) انظر سر الصناعة 151/1، واخصول 141/1.

(4) ذهب الكوفيون إلى أن التاء في هذه الأمثلة زائدة، لا منقلبة عن واو. انظر المسألة في سر الصناعة 146/1، واخصول 287/1، وشرح الشافية للرضي 82/3، والارتشاف 321/1.

(5) استجمت: كثر ماؤها. القاموس (جم).

(6) انظر قول الآمدي في المصباح لابن يسعون 202/1.

(وَصَلُّ) مُبْتَدَأٌ، وهو مَصْصَفٌ إِلَى (أَرَوَى)، وَوَزَنُهُ (فَعْلَى) كـ (سَلِمَى)،
وَأَلْفُهُ لِلتَّائِيثِ، وَقِيلَ: (أَفْعَلُ)، فَتَصْغِيرُهُ عَلَى الْأَوَّلِ: (أَرَيَّا)، وَأَصْلُهُ: (أَرَيَوَى)
كـ (سَلِمَى)، فَقَلَبْتُ الْوَاوَ يَاءً؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا، سَاكِتًا سَابِقَهُمَا، وَأُدْغِمْتُ الْيَاءَ فِي
الْيَاءِ.

وَعَلَى الثَّانِي: (أَرَيَوَى) كـ (أَسْيُودَ)، أَوْ (أَرَيُّ) غَيْرُ مُتَوْنٍ عَلَى قَوْلِ يُوسُفَ
وَسَيِّبَوَيْهِ⁽¹⁾، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهُوَ كَلَامُ الْعَرَبِ⁽²⁾ [ط37]، وَمُنَوَّنًا فِي قَوْلِ عِيْسَى⁽³⁾.
وَعَلَامَةُ الْجَرِّ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ فِي الْأَلِفِ.

(ظَنُّونَ) خَبَرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ الْوَشَلُ، أَوْ الْبُئْرُ الْقَلِيلَةُ الْمَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الوافر]

[183] لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطِلَابَ حَبِّي لَكَالْمُتَبَرِّضِ الثَّمَدِ الظُّنُونَا
يُطَيِّفُ بِهِ وَيُعْجِبُهُ نَرَاهُ وَضَيْقُ مَجْمَعِهِ قَطَعَ الْعُيُونَا⁽⁴⁾

(وَكِلَا يَوْمَي) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْفَارِسِيُّ فِي الْإِيضَاحِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ
الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ⁽⁵⁾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ لِعَامِلِهِ أَنْ يَقَعَ فِيهِ.

(1) انظر هذا القول في المخصص 4/5، والمصباح لابن يسعون 202/1، وفي سيويه 469/3: (أحوى): (أَحْيَى) وهذا مماثل لـ (أروى)، ويقول: "وأما يونس فقولته: (هذا أحى) كما ترى، وهو القياس والصواب سيويه 472/3.

(2) الإغفال 56/1، وانظر قوله في المصباح لابن يسعون 203/1.

(3) انظر قوله في سيويه 472/3، والمصباح لابن يسعون 203/1.

(4) البيتان بلا نسبة في أمالي القالي 63/3، والمصباح لابن يسعون 200/1، وجاء البيت الأول فقط برواية:

لعمرك إني وطلاب سلمى

في تهذيب اللغة 65/14، ومقاييس اللغة 220/1، وأساس البلاغة 36، ولسان العرب (ثمد). وقوله: (المتبرض: المتشرف من الشراب يأخذ قليلاً قليلاً، والتمد: مكان اجتماع الماء، وضيق مجمة: ضيق موضعه، أو حوضه.

(5) الإيضاح العضدي 95.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: (وَصَلُّ أَرَوَى)؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ جُزْءٌ مِنْ مَعْمُولِهِ؛ إِذْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ. قَالَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (كِلَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِنْتِدَاءِ. (وَوَصَلُّ أَرَوَى) كَذَلِكَ، وَ(ظَنُّونَ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ خَبَرٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كِلَا يَوْمَي طُوَالَةَ وَصَلُّ أَرَوَى ظَنُّونَ فِيهِ، لَفْظًا، وَ"فِيهِمَا"⁽¹⁾ مَعْنَى.

وَأَظْهَرَ فِي الْحُجَّةِ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة 17]، إِذْ لَيْسَ هُنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ إِلَّا (خَالِدُونَ).

و(آنَ) فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى: حَانَ، وَكَذَلِكَ (أَتَى)، (يَأْتِي)، (أَتَيْتَ)، وَ(إِنِّي) عَلَى الْقَلْبِ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ⁽²⁾: (آنَ) هُوَ الْمَقْلُوبُ مِنْ (أَنِي) لِأَنَّ لِقَوْلِكَ: (أَنِي) مَصْدَرًا، وَهُوَ مَا ذُكِرَ. وَ(آنَ) لَا مَصْدَرَ لَهُ، وَالْأَصْلُ هُوَ الْمُتَصَرَّفُ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ أَيْضًا: وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ أَنَّ الْأَيْنَ مَصْدَرٌ (آنَ)، فَهِيَ إِذَا أَصْلَانِ لَتَسَاوِيَهُمَا⁽³⁾، وَالْأَصْمَعِيُّ جَعَلَ الْأَيْنَ التَّعَبَ⁽⁴⁾. وَأَلْفَ (آنَ) عَنْ يَاءٍ، وَقِيلَ: عَنْ وَاوٍ، أَخَذًا مِنَ الْأَوَانِ.

و(مُطَرَّحٌ) فَاعِلُهُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِطْرَاحِ، وَ(الظَّنُونِ) مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ.

* * * * *

(1) فِي ك: (أَوْ فِيهِمَا).

(2) انظر الإغفال 312/1، والخصائص 70/2، والمصباح لابن يسعون 203/1.

(3) انظر الخصائص 70/2، والمصباح لابن يسعون 203/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 95/1.

(4) انظر الخصائص 70/2، والمصباح لابن يسعون 203/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 95/1.

ومنها:

[الطويل]

[3/184] وقائلة خَوْلَانُ فَأُكْحَ فَتَاتَهُمْ

وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلَوْ كَمَا هَيَا⁽¹⁾

هذا الْبَيْتُ مِنْ أَيْتَاتِ الْكِتَابِ⁽²⁾، وَلَمْ يُنْسَبْ هُنَاكَ إِلَى أَحَدٍ.

الْوَاوُ وَآوُ (رُبَّ). و(قَائِلَةٌ) مَجْرُورٌ بِهِ، أَوْ بِ(رُبَّ) الْمُقَدَّرَةِ، عَلَى الْخِلَافِ

الْمَشْهُورِ⁽³⁾.

و(خَوْلَانُ) لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلِفِ وَالتَّوْنِ الزَّائِدَتَيْنِ، وَهُوَ عَلَمٌ عَلَى

قَبِيلَةٍ عَظِيمَةٍ، أَكْثَرُهَا بِالْيَمَنِ. وَرَفَعَهُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هَؤُلَاءِ خَوْلَانُ.

وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَأُكْحَ) عَاطِفَةٌ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، وَدَالَّةٌ عَلَى

الِاتِّصَالِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: (هَذَا الْهَلَالُ)، أَيْ: انْظُرْ إِلَيْهِ، وَفِيهِ⁽⁴⁾ مَعْنَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا⁽⁵⁾.

(1) قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه 139/1، 143، ومعاني الأخفش 76، 80، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 450/2، والإيضاح العضدي 96، والإغفال 531/2، وإيضاح الشعر 311، والمقتصد 311/1، والمصباح لابن يسعون 205/1، وإيضاح شواهد الإيضاح 95، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 86، وشرح اللمع للباقولي 379/1، وشرح ابن يعيش 100/1، 95/8، وشرح التسهيل لابن مالك 331/1، والبحر المحيط 490/3، 388/7، ومعني اللبيب 219، 628، والجمع 406/1، وغيرها.

(2) سيبويه 139/1، 143.

(3) انظر الارتشاف 1746/4.

(4) في الأصل وس: (ففيه).

(5) انظر إيضاح الشعر للفارسي 311.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ (خَوْلَانُ) مُبْتَدَأً، وَقَوْلُهُ: (فَالْكَحْ) خَبَرٌ لَهُ؟ أَجَبْتُ:
بَأَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي هَذَا النَّحْوِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ
الْأَعْلَمُ الْمَغْرِبِيُّ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ، فَلَا يَمْتَنِعُ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الرَّفْعِ⁽²⁾،
كَمَا لَا يَمْتَنِعُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدًا فَاضْرِبْهُ)، قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ⁽³⁾: وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ فِي
الْأَمْرِ يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَالْكَلَامُ جُمْلَتَانِ؛ وَالْكَلَامُ مَعَ الرَّفْعِ
جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، فَدُخُولُ الْفَاءِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ تَمَامِ الْفَائِدَةِ الَّتِي وَضِعَا لَهَا غَيْرُ
جَائِزٍ⁽⁴⁾.

وَالْأَخْفَشُ جَعَلَ الْفَاءَ زَائِدَةً⁽⁵⁾، وَالْجُمْلَةُ خَبَرًا، وَأَنْكَرَ ابْنُ بَابِشَادَ ذَلِكَ⁽⁶⁾،
وَقَوْلُهُ عِنْدَنَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَرَادَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَدْ أَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ،
أَشْهَرُهُمْ أَبُو عَلِيٍّ⁽⁷⁾، وَأَبُو الْفَتْحِ⁽⁸⁾. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ جَعَلَ الْفَاءَ زَائِدَةً أَجَازَ فِي

(1) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري النحوي، من شيوخه ابن الإفليلي، ومن أشهر تلاميذه ابن أبي العافية، وابن الطراوة، وابن الباذش، من مصنفاته: النكت، وتحصيل عين الذهب، والمختصر، وغيرها، توفي سنة ست وسبعين وأربعمئة. (ترجمته في البلغة/246، ومعجم الأدباء/649/5، والبيغة/256/2).

(2) انظر النكت للأعلم/265-266، والمصباح لابن يسعون/206/1.

(3) هو يوسف بن يقى بن يوسف.... ابن يسعون النحوي، كان أديباً نحويًا فقيهاً متقدماً، أقرأ بالمرية، وولي أحكامها، وروى عن أبي علي الغساني وغيره، ألف المصباح في شرح ما اغتم من شواهد الإيضاح، وغيره، توفي بحدود سنة أربعين، أو اثنتين وأربعين وخمسة. (ترجمته في البلغة/246، والبيغة/363/2).

(4) انظر كلام ابن يسعون في المصباح/206/1.

(5) انظر معاني القرآن للأخفش/76، 80.

(6) شرح المقدمة المحسبة/259 وقد نسب زيادتها إلى الأخفش فقط، ولم يعقب أو يعلق على ذلك. وانظر إنكار

ابن بابشاد في المصباح لابن يسعون/207/1.

(7) انظر الإيضاح العضدي/96، وإيضاح الشعر/311.

(8) الخصائص/132/1.

(خَوْلَان) التَّصَبُّبَ والرَّفْعَ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا اضْرِبْهُ)، و(زَيْدٌ اضْرِبْهُ)⁽¹⁾، وَأَشَدَّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى⁽²⁾:

[الرَّجَز]

[185] يَا رَبُّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ

[و38]

فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ⁽³⁾

الْمَعْنَى: أَظْلَمْنَا فَاصْبُبْ عَلَيْهِ⁽⁴⁾، كَقَوْلِهِمْ: أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْهُ، أَي: مِنَّا. قَالَ⁽⁵⁾: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ارْتِفَاعِ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ) إِذَا كَانَتْ الْفَاءُ زَائِدَةً عَلَى مَا يَرَاهُ أَبُو الْحَسَنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَضْمِرَ الْمُبْتَدَأُ كَمَا أَضْمَرَ فِي قَوْلِهِ: (خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ)، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْهُلُ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَكَمَا لَا يَتَّجِهُ: (هَذَا أَنَا) عَلَى إِرَادَةِ إِشَارَةِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْزَلَ مَنَزَلَةُ الْغَائِبِ، كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ إِضْمَارُ (ذَلِكَ) هُنَا.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ (أَظْلَمْنَا) عَلَى لَفْظِ⁽⁶⁾ الْغَيْبَةِ لَمْ يَمْتَنِعْ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: (يَا تَوَيْمُ كُلَّهُمْ)، فَأَعَادُوا إِلَيْهِ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ لَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِذَلِكَ، وَإِنْ حَدَّثَ بِالْإِنْدَاءِ فِيهِ الْخُطَابُ⁽⁷⁾.

(1) إيضاح الشعر 311.

(2) إيضاح الشعر للفارسي 326.

(3) صاحب الرّجز مجهول، وهو من شواهد إيضاح الشعر للفارسي 326، والمصباح لابن يسعون 208/1، وفصل المقال 211/1، وشرح الرّضي 253/2، والبحر المحيط 480/1، والدرّ المصون 11/2، والمهمع 406/1 والخزانة 339/4.

(4) جاء في اللسان (ظلم): "قال المورّج: سمعت أعرابياً يقول لصاحبه: أَظْلَمِي وَأَظْلَمْتُكَ فَعَلَ اللَّهُ بِهِ، أَي: الْأَظْلَمُ مِنَّا".

(5) ليس في ك: (قال).

(6) ليس في ك: (لفظ).

(7) الكلام من قوله: "أنشد أحمد بن يحيى... إلى هذا الموضع" منقول من كتاب إيضاح الشعر للفارسي 326-

و(فَتَاتُهُمْ) مَفْعُولُ (اُنْكَحْ)، وَالْأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ: (فَتِيَّةٌ)،
و(فَتِيَانٌ)، و(فَتِيَانٌ)، وَأُمِيتَ.

و(أَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَصْدَرٌ، كَالكَرَمِ، وَالْمُضَافُ⁽¹⁾ مُقَدَّرٌ، أَي:
وَذَاتُ أَكْرُومَةِ الْحَيِّينِ.

و(خِلْوُ الْحَبْرِ)، وَالْمَعْنَى أَلْهَا خَالِيَةً عَنْ⁽²⁾ الزَّوْجِ، وَيُقَالُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ أَيْضًا،
وَهُوَ مِثْلُ (الْخُطْبِ)⁽³⁾ فِي صَلَاحِيَّتِهِ لَهُمَا، وَرُبَّمَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: (خِلْوَةٌ) بِالتَّاءِ.

وَالْكَافُ فِي (كَمَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى التَّنْعِ لِـ(خِلْوِ)، سَوَاءٌ كَانَتْ اسْمِيَّةً
أَوْ حَرْفِيَّةً، أَي: خِلْوٌ مِثْلُ مَا هِيَ، وَالْمَعْنَى أَلْهَا خَالِيَةً مِنْ زَوْجٍ بِكَرٍ عَلَى مَا عَاهَدَتْ.

فَأَمَّا (مَا) مِنْ قَوْلِهِ: (كَمَا) فَالْوَجْهُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ، وَالْمَنَابِ عَنْ
الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: كَعَاهِدَهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا، أَي: كَمَا عَاهَدَتْ
مِنَ الْبَكَارَةِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، فَصَارَ: (كَهَا) فَعَوَّضَ الضَّمِيرُ
الْمُسْتَقِيلُ بِنَفْسِهِ لَا لِفَصَالِهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (هِيَ)، وَالْكَافُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ،
فَأُذْخِلَتْ (مَا)، فَقِيلَ: كَمَا هِيَ، وَمِثْلُهُ: (كُنْ كَمَا أَلْتِ)، أَي: كَعَاهِدِكَ وَحَالِكَ،
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى (الَّتِي)، فَتَرْتَفِعُ (هِيَ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْحَبْرُ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ
بِهِ، وَالْمَعْنَى: كَالَّتِي هِيَ مَعْلُومَةٌ. وَهَذَا ظَاهِرٌ.

* * * * *

(1) فِي الْأَصْلِ، س: (وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ).

(2) لَ: (مِنْ).

(3) الْخُطْبُ هُوَ الرَّجُلُ الْخَاطِبُ، وَهُوَ أَيْضًا الْمَرْأَةُ الْمَخْطُوبَةُ. انْظُرِ التَّاجَ (خُطْبَ)

ومنها:

[الوافر]

[4/186] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِهَدْبَةَ بْنِ خَشْرَمٍ بْنِ كُرْزٍ الْعُدْرِيِّ⁽²⁾.

(عَسَى) فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ؛ لِلزُّومِ (أَنْ) لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا، وَ(أَنْ) لِلتَّرَاخِي، وَكَانَ الْمَاضِي أَوَّلَى مِنَ الْحَاضِرِ وَالْآتِي لِخِفَتِهِ. وَأَلْفُهُ مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ بِدَلِيلِ: (عَسَيْتُ).

و(الْكَرْبُ) اسْمُهُ، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْغَمِّ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا أَخَذَ بِالنَّفْسِ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهَا، قَالَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ⁽³⁾.

و(الَّذِي) اسْمٌ مَوْصُولٌ. وَ(أُمْسِيَتْ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الدُّخُولِ فِي وَقْتِ الْإِمْسَاءِ، فَهِيَ تَامَةٌ. وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَهُوَ (فِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَالْجَمِيعُ صِلَةٌ الْمَوْصُولِ⁽⁴⁾، وَالْمَوْصُولُ وَصِلَتُهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةٍ لـ(الْكَرْبِ)⁽⁵⁾. وَيَجُوزُ أَنْ

(1) البيت لهديبة بن خشرم في سيبويه 3/159، والحماسة البصري 1/44، والخلل 140، وانظر البيت في المقتضب 3/70، والإيضاح العضدي 120، والمفصل 358، والمصباح لابن يسعون 1/239، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 97، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 113، وشرح الكافية الشافعية 1/455، وشرح الرضي 4/219، ومغني اللبيب 203، 754.

(2) هو هديبة بن خشرم، شاعر فصيح من بادية الحجاز، كان شاعراً راوية يروي للحطيئة، إخوانه ثلاثة شعراء، وأمه شاعرة أيضاً. (أخباره في الأغاني 10/257، والخزانة 9/335-336).

(3) الجمهرة 1/327، قال فيه: "كان الكرب أشد من الغم". وانظر المصباح لابن يسعون 1/240.

(4) لك: (صلة للموصول).

(5) في الأصل: (كرب).

يَكُونُ بِمَعْنَى (صِرَتْ)، فَـ(فِيهِ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعَ الْحَبْرِ الْمَحْذُوفِ،
وَالْتَفِيدُ: أَمْسَيْتُ كَأَنَّا فِيهِ، أَوْ ثَابَتَا فِيهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

و(يَكُونُ) تَامَّةٌ بِمَعْنَى: يَقَعُ وَيَحْدُثُ. وَهِيَ خَبَرٌ (عَسَى)، وَحُذِفَ مِنْهُ⁽¹⁾
(أَنْ)، وَذَلِكَ لِإِزْمٍ فِي خَبَرِ⁽²⁾ (عَسَى)، إِمَّا حَمَلًا [ظ38] عَلَى (كَادَ)، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
الْقُرْبِ.

و(فَرَجَ) فَأَعْلَاهَا، و(قَرِيبَ) وَصَفَ لَهُ.

فَأَمَّا (وَرَاءَهُ) فَهُوَ مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَضْعِهِ،
وَالْمَعْنَى: عَسَى الْكَرْبُ أَنْ يَكُونَ فِي طَيْهِ، وَفِي الْمُغِيبِ عَنِّي فَرَجٌ⁽³⁾؛ لِأَنَّ وَرَاءَ الشَّيْءِ
وَحَلْفَهُ مُتَوَارٍ مُغِيبٌ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ⁽⁴⁾: [الوافر]

[187] كَانَ هَزِيزُهُ بَوْرَاءَ غَيْبِ⁽⁵⁾

وَمِنْ هُنَا زَعَمَ⁽⁶⁾ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ أَنَّ هَمْزَةَ (وَرَاءَ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ
الْوَرَى، وَهُوَ التَّوَارِي، إِلَّا أَنَّ مَجِيءَ (وُرَيْثَةٍ) بِالْهَمْزِ⁽⁷⁾ فِي التَّصْغِيرِ يُقَوِّي كَوْنَهَا
أَصْلِيَّةً⁽⁸⁾.

(1) ك: (منها).

(2) ك: (خيرها).

(3) ك: (عني منه فرج).

(4) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو آكل المرار، ويكنى أبا الحارث وأبا زيد وأبا وهب، ويلقب
بذي القروح، والملك الضليل، أحد أصحاب المعلقات السبع. (ترجمته في الأغاني/93، والخزانة/321/1)

(5) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه 123، وعجز البيت للتوأم اليشكري، وهو في ديوان امرئ القيس:

عِشَارَ وَلَّةَ لَأَقَتَ عِشَارَا

وانظر البيت في المصباح لابن يسعون/241/1، والتذكرة الحمدونية/295/9، واللسان (مجم)، ورواية هذا

الصدر في الأصل: (لوراء)، وفي ك: (كوراء)، وفي المصادر الأخرى (بوراء).

(6) في ك: (زعم أن) زيادة.

(7) ك: (بالهمزة).

(8) انظر هذا القول في المصباح لابن يسعون/241/1.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (أَمَامُ)، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ⁽¹⁾:

﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف 79]: إِنَّ مَعْنَاهُ: كَانَ أَمَامَهُمْ.
وَفِي تَعْلِقِهِ وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: (يَكُونُ)، وَإِذَا جَارَ تَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ

بـ (كَانَ) التَّاقِصَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس 2]،
فَهَذَا أَوَّلَى. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (أَوْحَيْنَا)؟ أَجَبْتُ: (أَوْحَيْنَا) فِي
صِلَةٍ (أَنْ)، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ مَا تَعَلَّقَ بِالصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ.

- وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ صِفَةً لـ (فَرَجَ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ،
فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي
(قَرِيبُ)، وَالْوَصْفُ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ. ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ⁽²⁾، وَفِيهِ نَظَرٌ.

* * * * *

(1) لَك: (قول الله تعالى).

(2) انظر المصباح لابن يسعون 243/1.

وَمِنْهَا:

[البسيط]

[5/188] فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ⁽¹⁾

هذا البيتُ لكثير بن عبد الله التَّهَشَلِي⁽²⁾، وقيل: لحسان بن ثابت.

فـ (نِعْمَ) فِعْلٌ لَا تُصَالِ التَّاءُ، كَقَوْلِكَ: (نِعْمَتٌ)؛ وَلَا تُصَالِ الضَّمَاوِرُ، نَحْوُ: (نِعْمًا) و(نِعْمُوا)، حَكَاهُ الْكِسَائِيُّ⁽³⁾؛ وَلِكُونِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُوْنَ﴾ [الصافات 75]، لَكِنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ.

وَفَاعِلُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ. وَهَذَا الْبَيْتُ قَدْ جَاءَ فَاعِلُهُ، وَهُوَ (صَاحِبُ قَوْمٍ)، وَلَيْسَ مِنْ ذَيْنِكَ، وَحَسَنَ ذَلِكَ قَلِيلًا ثُبُوتُ اللَّامِ فِي الْمَعْطُوفِ، وَهُوَ شَرِيكَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: فَنِعْمَ الصَّاحِبُ صَاحِبُ قَوْمٍ، فَحَذَفَ الْمَرْفُوعَ بِهَا، وَفَسَّرَهُ بِالْمَنْصُوبِ، وَهُوَ (صَاحِبُ قَوْمٍ)، كَمَا تَقُولُ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، وَاسْتَضْعِيفُ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، أَوْ مُضَافًا، وَالْأَوَّلُ مُمْتَنِعٌ؛ إِذِ الْمُضَافُ⁽⁴⁾ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُفْرَدِ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ؛ إِذْ يُفْضِي إِلَى إِضْمَارِ شَيْئَيْنِ.

(1) نسبته الفارسي إلى حسان في البصريات 599، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 120/1، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الإيضاح العضدي 126، والبصريات 640، والمقتصد 365/1، والمصباح لابن يسعون 246/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 100، وشرح ابن يعيش 131/7، والمقرب 101، وشرح الرضي 253/4، وتوضيح المقاصد 906/2، والهمع 33/3.

(2) هو كثير بن عبد الله بن مالك، يعرف بابن الغريزة التميمي، أحد بني تهشل، أدرك الجاهلية والإسلام، وشارك في فتح بلاد فارس، بقي حيًّا إلى زمن الحجاج. (ترجمته في الأغاني 279/11، وخزانة الأدب 420/9).

(3) انظر حكاية الكسائي في البصريات 422/1، 423، والإنصاف 104/1.

(4) في ك: (المظاف).

قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ⁽¹⁾: وَهَذَا فَاسِدٌ، وَالرَّوَايَةُ مَقْبُولَةٌ إِذَا⁽²⁾ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ ثِقَةٍ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ هُوَ الرَّاوي، وَمَكَاتُهُ لَا تُجْهَلُ. وَلَمْ يُصَرِّحِ الْفَارِسِيُّ بِاسْمِهِ فِي "التَّذَكِيرَةِ"، حَيْثُ قَالَ: "قَالَ⁽³⁾ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ: اعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُ مَا أُضِيفَ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مَ، فَتَرْفَعُهُ كَمَا تَرْفَعُ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: (نَعَمْ أَخُو قَوْمٍ زَيْدٌ)، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَلَعَلَّهُ يُنْشَدُ: (صَاحِبُ قَوْمٍ)⁽⁴⁾ بِالتَّنْصِبِ"⁽⁵⁾. قُلْتُ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَعْطِفُ مَعْرِفَةً مَرْفُوعَةً، وَهِيَ قَوْلُهُ: (وَصَاحِبُ الرِّكْبِ) عَلَى نَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (صَاحِبُ قَوْمٍ)⁽⁶⁾.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي قَوْلِهِ: (فَنَعَمْ). قِيلَ: الْمُضْمَرُّ فِي (نَعَمْ) مُفَسَّرٌ لَا سَبِيلَ إِلَى إِظْهَارِهِ، وَلَا تَأْكِيدِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَتْنٍ [39] بِنَفْسِهِ لَا فِتْقَارَهُ إِلَى التَّفْسِيرِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ، وَالْعَطْفُ وَالتَّأْكِيدُ إِنَّمَا يَجُوزَانِ فِيمَا تَمَّ، وَإِذَا قُبِحَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ الذِّكْرِ، دُونَ تَأْكِيدِهِ حَتَّى لَا يُحْمَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ⁽⁷⁾، فَالْوَاجِبُ أَلَّا يَجُوزَ هُنَا أَلْبَتَّةَ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي "الْأُصُولِ"⁽⁸⁾، وَالْعَبْدِيُّ فِي "شَرْحِ الْإِيضَاحِ" عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ⁽⁹⁾.

(1) انظر المصباح لابن يسعون 249/1.

(2) ك: (إذ).

(3) في الأصل: (حيث قال بعض البصريين).

(4) ليس في ك: (زيد، ثم قال.... قوم).

(5) انظر قول الفارسي في البصريات 640/1-641، والمصباح لابن يسعون 249/1، وإيضاح شواهد الإيضاح لقيسي 121/1.

(6) هذا الكلام تابع لقول ابن يسعون، انظر المصباح 250/1.

(7) انظر المسألة في الارتشاف 2013/4، والمساعد 469/2، والإنصاف 474، وشرح ابن يعيش 76/3، وشرح التسهيل لابن مالك 373/3، وشرح الرضي 334/2.

(8) الأصول 120/1، وانظر المصباح لابن يسعون 250/1، وإيضاح شواهد الإيضاح لقيسي 122/1.

(9) هذا الكلام أيضًا تابع لقول ابن يسعون، انظر المصباح 250/1.

و(لا) نَافِيَةٌ جِنْسِيَّةٌ، و(سِلَاح) اسْمُهَا، وَإِغْرَابُهُ وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْخِلَافِ⁽¹⁾،
و(لَهُمْ) الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لـ(قَوْمٍ)، وَالْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُوفِ
الْمَجْرُورُ فِي (لَهُمْ)⁽²⁾.

و(صَاحِبُ الرِّكْبِ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (صَاحِبُ قَوْمٍ)⁽³⁾.

و(عُثْمَانُ) هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَذْحِ، وَفِي رَفْعِهِ وَجْهَانِ:

— أَحَدُهُمَا: اللَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ خَبَرُهُ.

— وَالثَّانِي: هُوَ⁽⁴⁾ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: هُوَ عُثْمَانُ.

وَالأَوَّلُ الْمَنْصُورُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ الْمَخْصُوصُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَنْعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص39]⁽⁵⁾، وَالتَّقْدِيرُ: نَعَمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ، فَلَوْ كَانَ خَبَرٌ
مُبْتَدَأً لَأَفْضَى إِلَى حَذْفِ الْجُمْلَةِ كُلِّهَا، وَحَذْفِ بَعْضِهَا أَسْهَلُ.

وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ الْمَغْرِبِيُّ: تَوَاسَخَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ تَدْخُلُ عَلَى هَذَا كَقَوْلِكَ:

(كَانَ زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ)، وَ(إِنَّ زَيْدًا نَعَمَ الرَّجُلُ)، وَ(ظَنَنْتُ زَيْدًا نَعَمَ الرَّجُلُ)⁽⁶⁾، فَذَلَّ
ذَلِكَ عَلَى كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ.

(1) ذهب أكثر البصريين إلى أنه مبني، بينما ذهب الكوفيون وبعض البصريين (الجرمي والزجاج والميراثي
والرمازي) إلى أنه معرب منصوب. (انظر الإنصاف 366/1، وشرح الجمل لابن عصفور 271/1،
واللباب 227/1-229، وشرح التسهيل لابن مالك 58/2، وشرح الرضي 155/2، والارتشاف 1296/3).

(2) ك: (قوهم).

(3) في الأصل: (صاحب).

(4) في س و ك: أنه.

(5) وانظر ص 44.

(6) شرح الجمل لابن خروف 595/2.

وَوَزْنُهُ (فُعْلَانٌ)، وَأَلْفُهُ وَثُوثُهُ زَائِدَتَانِ؛ لاشتقاقِهِ مِنَ الْعَثَمِ، وَهُوَ الْكَسْرُ، وَهُوَ
مِنَ الْأَعْلَامِ الْمَنْقُولَةِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ يُولَدُ الْحَيَّةُ.
(وَابْنُ) صِفَّةٌ لَهُ. وَ(عَفَّانٌ) مِنَ الْعِفَّةِ، فَلَا يَنْصَرِفُ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْأَلْفِ وَالْثَوْنِ
الزَّائِدَتَيْنِ، وَأَلْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ.

* * * * *

ومنها:

[الوافر]

[6/189] تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِحَرْبِرِ بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَطْفِيِّ.

(تَزَوَّدَ) فِعْلٌ أَمْرٌ⁽²⁾ مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ عَلَى السُّكُونِ، وَمُعْرَبٌ عِنْدَ

الْكُوفِيِّ⁽³⁾، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ.

و(مِثْلَ) مَنْصُوبٌ بِهِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (زَادِ).

و(زَادَ) مُضَافٌ إِلَى (أَبِيكَ).

و(فِينَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَزَوَّدَ). وَالْفَاءُ لِلْعَطْفِ.

و(نَعْمَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَ(الزَّادُ) فَاعِلُهُ.

و(زَادَ أَبِيكَ) مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَذْحِ، وَارْتِفَاعُهُ عَلَى

أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَ(زَادًا) نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ عَلَى جَوَازِ اجْتِمَاعِ التَّمْيِيزِ وَالْمُمَيِّزِ⁽⁴⁾، كَقَوْلِكَ:

(نَعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ)، وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِهِ ابْنِ السَّرَّاجِ⁽⁵⁾، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا

(1) البيت لحرير في ديوانه 135، وهو من شواهد المقتضب 150/2، والإيضاح العضدي 129، والخصائص 83/1، 396، والمقتصد 373/1، والحكم 98/9، والمفصل 362، والمصباح لابن يسعون 272/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 109، وإيضاح شواهد الإيضاح 132/1، وشرح ابن يعيش 132/7، وشرح الكافية الشافية 1107/2، وشرح الرضي 249/4، ومغني اللبيب 604، والخزانة 396/9.

(2) ليس في ك: (أمر).

(3) انظر المسألة في الأصول 174/2، والإنصاف 524/2، وشرح الجمل لابن عصفور 190/2، والبيان 176.

(4) الإيضاح العضدي 128-129.

(5) الأصول 117/1.

مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ⁽¹⁾، وَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي الْكَلَامِ، وَمَنَعَ السَّيْرَانِي مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا⁽²⁾،
وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَسْوَدِ⁽³⁾:
[الوافر]

[190] تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامُ⁽⁴⁾

فَقَوْلُهُ: (مِنْ رَجُلٍ) كَقَوْلِهِ⁽⁵⁾: (رَجُلًا)، وَ(مِنْ) تَدْخُلُ عَلَى التَّمْيِيزِ.

كَمَا احْتَجَّ أَبُو عَلِيٍّ لِمِثْلِهِ بِقَوْلِ الْآخَرِ: [السريع]

[191] يَا سَيِّدًا مَا أَتَتْ مِنْ سَيِّدٍ⁽⁶⁾

وُثِّلَ عَنِ الْجُرْمِيِّ⁽⁷⁾ جَوَازُ: (حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدًا)، وَ(حَبَّذَا زَيْدًا رَجُلًا)⁽⁸⁾، وَقَالَ

أَبُو عَلِيٍّ: الْوَجْهُ أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَ الْمُفَسِّرِ وَالْمُفَسَّرِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ:

..... فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا⁽⁹⁾

(1) انظر المصباح لابن يسعون 272/1-273، وإيضاح شواهد الإيضاح لقيسي 133/1.

(2) شرح الكتاب للسيراقي (م) 30-28/3، وانظر المصباح لابن يسعون 273/1.

(3) أبو بكر بن الأسود هو ابن شعوب، وهي أمه من خزاعة، واسمه شداد بن الأسود بن عبد شمس من كنانة، شاعر محضرم. (الإصابة 44/7).

(4) البيت من شواهد المصباح لابن يسعون 273/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 110، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 135/1، وشرح ابن عيش 133/7، ولسان العرب (قهم)، وأوضح المسالك 369/2، والتاج (قهم).

(5) ك: (كقولك).

(6) تمة الشاهد:

..... موطأ الأكناف رجب الدَّرَاع

يُرْوَى لِلْسَّقَاحِ بْنِ بَكْرِ الْيَرْبُوعِيِّ، وَقِيلَ: لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي قُرَيْعٍ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْفَرَاءِ 375/3، وَالْمُفَضَّلِيَّاتِ 322، وَالْأَصُولِ 376/1، وَالْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ 234، وَالْمَخْصَصِ 236/1، وَالْمَصْبَاحِ لِابْنِ يَسْعُونَ 274/1، 469، وَإِيضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لَلْقَيْسِيِّ 256/1، وَشَرْحِ قَطْرِ الْهَنْدِيِّ 320، وَشَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ 336، وَالْمَعْمُوعِ 41/2، 339، 48/3، وَالْخَزَائِنَةُ 91/6. وَهُوَ فِي نَسْخَةِ ك: (يَا سَيِّد) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(7) من ك: الجرمي، وفي حاشية س: بجانب الجرمي خ، وفي الأصل: (الخوارزمي). وانظر رأي الجرمي في البصريات 845/2، والمصباح لابن يسعون 274/1.

(8) في س: حبذا رجلاً زيد رجلاً.

(9) البصريات 846-845/2 (بإيجاز).

قال⁽¹⁾: أَمَا الْحَالُ فَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتَ⁽²⁾.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [ظ39] (زَادَا) مَفْعُولًا لِقَوْلِهِ: (تَزَوَّدَ).

(وَمِثْلَ) كَانَ نَعْتًا لـ (زَادَ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَهَذَا وَجْهٌ

حَسَنٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ (زَادَا) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَحذُوفُ الزَّوَائِدِ، أَيُّ: تَزَوَّدَ تَزَوُّدًا

مِثْلَ تَزَوَّدَ أَبِيكَ فِينَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا حَسَنٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْفَرَاءَ قَدْ قَالَ: الزَّادُ

مَصْدَرٌ⁽³⁾، فَحَمَلُهُ عَلَى هَذَا غَيْرُ مُنْكَرٍ؛ إِذْ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ مِنْ "مِثْلَ" فِي قَوْلِهِ:

... مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

أَيُّ: تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ زَادًا، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ: (مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ رَجُلًا)، أَيُّ: مِنْ

الرَّجَالِ.

* * * * *

(1) سقط من الأصل: (قال)، وهي في س وك.

(2) البصريات 848/2.

(3) انظر رأي الفراء في المصباح لابن يسعون 275/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 111.

ومِنْهَا:

[الطويل]

[7/192] لِيُكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ⁽¹⁾

هذا الْبَيْتُ لِلْحَارِثِ بْنِ نَهْيكٍ النَّهْشَلِيِّ⁽²⁾، وَقِيلَ: لِمُهْلَهْلٍ⁽³⁾، وَقِيلَ: لِمُرَزْدٍ⁽⁴⁾.

الْلَّامُ لَامُ الْأَمْرِ، وَ(يُكَّ) مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ

حَذْفُ الْيَاءِ. وَ(يَزِيدُ) قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْوَزْنِ الْمُخْتَصِّ.

وَ(ضَارِعٌ)، وَهُوَ الذَّلِيلُ الْخَاشِعُ، مُرْتَفِعٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، فَسَّرَهُ الْفِعْلُ

الْمَذْكُورُ، وَالْمَعْنَى: يَبْكِيهِ ضَارِعٌ.

وَقِيلَ أَنَّ النَّاشِيَّ⁽⁵⁾ رَدَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ تَحَامُلًا عَلَى الْأَشْيَاخِ الثَّقَاتِ، وَجَهْلًا بِمَا

فِي هَذِهِ اللَّغَةِ مِنَ الْإِتْسَاعِ الَّذِي يَعْرِفُهُ ذُو الْبَاعِ الْوَسَاعِ، أَمَا عَلِمَ -سَامَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى-

(1) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِهِ 288/1، 366، 398، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ 349/1، وَالْمَقْتَضِبُ 282/3، وَالْأَصُولُ 474/3، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 76/2، 98، وَالْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ 115، وَالْخِصَالُ 353/2، 424، وَالْمَصْبَاحُ لِابْنِ يَسْعُونَ 229/1، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِابْنِ بَرِي 94، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ 109/1، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلْقَيْسِيِّ 257، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ 395/2، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 197/1، 198، 418/3.

(2) لَمْ نَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً، وَلَمْ نَعثرْ عَلَى شَعْرِ يَنْسَبُ إِلَيْهِ غَيْرَ هَذَا الْبَيْتِ. وَانْظُرْ نِسْبَةَ الْبَيْتِ لَهُ فِي سَيُوبِهِ 288/1، وَالْفَاخِرُ 209/1، وَالْخَزَائِنَةُ 305/1.

(3) هُوَ الْمُهْلَهْلُ عَدِي بْنُ رَبِيعَةَ، أَبُو لَيْلَى، سَمِيَ مُهْلَهْلًا لِأَنَّهُ هَلَلُ الشَّعْرِ، وَهُوَ خَالَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ الشَّاعِرِ، وَأَخُو كَلِيبٍ، شَاعِرُ فَارَسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. (تَرْجُمَتُهُ فِي الْخَزَائِنَةِ 144-147، وَالْأَعْلَامُ 220/4). وَانْظُرْ نِسْبَةَ الْبَيْتِ إِلَيْهِ فِي الْمَصْبَاحِ لِابْنِ يَسْعُونَ 229/1، وَالْخَزَائِنَةُ 305/1.

(4) هُوَ مُرَزْدُ بْنُ ضَرَّارٍ بْنِ حَرْمَلَةَ الذُّبْيَانِيِّ الْغُطَفَانِيِّ، فَارَسُ شَاعِرِ جَاهِلِيٍّ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَأَسْلَمَ، وَيُقَالُ: اسْمُهُ "يَزِيدُ" وَغَلِبَ عَلَيْهِ لِقَبُهُ، وَهُوَ أَخُو الشَّمَّاحِ الْأَكْبَرِ، كَانَ هِجَاءً فِي الْجَاهِلِيَّةِ. (تَرْجُمَتُهُ فِي الْإِسَابَةِ 85/6، وَالْأَعْلَامُ 211-212). وَانْظُرْ نِسْبَةَ الْبَيْتِ إِلَيْهِ فِي الْمَصْبَاحِ لِابْنِ يَسْعُونَ 229/1، وَالْخَزَائِنَةُ 305/1.

(5) لُقِّبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالنَّاشِي، وَلَعَلَّهُ مِنْ أَخْذٍ عَنْ سَيُوبِيهِ وَالْأَخْفَشِ، وَوَضَعَ كِتَابًا فِي النُّحُوِّ لَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا، وَذَكَرَهُ أَبُو الطَّيِّبِ الْلُغَوِيُّ فِي مَرَاتِبِ النُّحَوِيِّينَ 85، وَيَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ 385/3، وَالسِّيُوطِيُّ فِي

أَلَّهُ قَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ اسْمُهُ⁽¹⁾، وَهُوَ فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ قَرَأَ: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ"⁽²⁾، أَيْ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ صِفَتُهُمْ مَا ذَكَرَ، وَكَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: "وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ"⁽³⁾، أَيْ: زَيْنَ الْقَتْلَ شُرَكَاءَهُمْ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: وَهَذَا الْبَيِّنُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ اخْتِزَالَ الْفَاعِلِ مِنَ اللَّفْظِ قَدْ لَا يَكُونُ عَنْ جَهْلٍ بِهِ، بَلْ لِإِثَارِ لَهُ⁽⁴⁾.

وَقَالَ ابْنُ يَسْعُونَ⁽⁵⁾: وَفِي الْإِنْهَامِ عَلَى الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ الْفَاعِلِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّحْوِ مَذْحٌ عَظِيمٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: "يُسَبِّحُ لَهُ" عَلَى بِنَاءٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَذْهَبُ فِي الْمَذْحِ وَالْتِعْظِيمِ؛ لِمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ مِنَ الْعُمُومِ؛ إِذْ يَقْتَضِي أَلَّهُ يُسَبِّحُهُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ، وَالْمَلَائِكَةُ⁽⁶⁾ وَسَائِرُ الْخَلْقِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿وَلَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44] عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ، ثُمَّ خَصَّ بِقَوْلِهِ: "رِجَالٌ" صِفَتَهُمْ كَذَا، مَذْحًا لَهُمْ وَتَشْرِيفًا، وَعِنَايَةً بِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْبَيِّنُ، لَمَّا قَالَ:

البغية/1:590، وقد يكون غيره. والعبارة في المصباح لابن يسعون/1:230: "وقد رد الناس" وفي نسخة من المصباح: "الناشي". وقد نسب رد هذه الرواية للأصمعي، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء/1:101: "وكان الأصمعي ينكر هذا، ويقول: ما اضطره إلى ذلك؟ وإنما الرواية: لِيَيْلِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ، ونسب إنكار الرواية أيضًا للعسكري في الخزانة، فلعل المقصود بالناشي أحدهم. والله أعلم.

(1) ك: (الكتاب العزيز).

(2) النور/36-37، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر والبحتري عن حفص، ومحبوب عن أبي عمرو، والمنهال عن يعقوب وغيره. (حجة القراءات/501، والبحر المحيط/6:421).

(3) الأنعام/137، وهي قراءة الحسن والسلمي وأبي عبد الملك قاضي الجند (تفسير البحر المحيط/2:461).

(4) انظر قول ابن جني في المصباح لابن يسعون/1:231.

(5) انظر قول ابن يسعون/1:231-232.

(6) في ك: (وسائر الملائكة).

(لِيُنْكَرَ يَزِيدُ) عَمَّ الْمَأْمُورِينَ بِالتَّفْجِيعِ عَلَى هَذَا الْمَيْتِ، وَالْبُكَاءِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ كَثْرَةِ
الْغَنَاءِ وَالِاضْطِلَاعِ بِالْأَعْبَاءِ، ثُمَّ خَصَّ هَذَيْنِ التَّوَعَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْبَاكِينَ عَلَيْهِ؛ لِشِدَّةِ
اِحْتِيَاجِهِمَا⁽¹⁾ إِلَيْهِ.

و(مُخْتَبِطٌ) عَطَفَ عَلَى (ضَارِعٍ)، وَهُوَ الَّذِي يَسْأَلُكَ⁽²⁾ عَنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ كَانَتْ
يَتَنَكَّمُ، وَلَا يَدَّ سَلَفَتْ مِنْهُ إِلَيْكَ، وَقَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ⁽³⁾: الْاِخْتِبَاطُ طَلَبُ الْمَعْرُوفِ
وَالْكَسْبِ، وَقَدْ اخْتَبَطْتُ فَلَانًا، وَاخْتَبَطْتُ مَعْرُوفَهُ، وَأُشْدَ قَوْلٌ عَلَقَمَةٌ⁽⁴⁾:

[الطويل]

[193] فِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَتْ بِنِعْمَةٍ⁽⁵⁾

وَقَوْلُهُ: (مِمَّا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى التَّنْعِ لِـ(مُخْتَبِطٍ)، أَوْ لَهُ وَلِـ(ضَارِعٍ)،
وَالْتَقْدِيرُ: كَائِنٌ، أَوْ كَائِنَانِ مِنْ جِنْسٍ تُطِيحُهُ الْمُطِيحَاتُ، أَيُّ: تُهْلِكُهُ الْمُهْلِكَاتُ،
فَتَكُونُ⁽⁶⁾ (مَا) لِلْجِنْسِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ رِوَايَةُ مَنْ رَوَى: (مِمَّنْ) [و40]. وَقَدْ
تَكُونُ (مَا) مَصْدَرِيَّةً، أَيُّ: مِنْ إِطَاحَةِ الْمُطِيحَاتِ إِيَّاهُ، فَيَكُونُ مَوْضِعُ (مِمَّا) عَلَى هَذَا
نَصْبًا عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ؛ إِذِ الْمَعْنَى: مِنْ أَجْلِ الْإِطَاحَةِ.

(1) فِي ك: (اِحْتِيَاجُهَا).

(2) فِي ك: (يَسْأَلُ).

(3) الْعَيْنُ 224/4.

(4) هُوَ عَلَقَمَةُ الْفَحْلِ، عَلَقَمَةُ بْنُ عَبْدِ نَاشِرَةَ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، شَاعِرُ جَاهِلِيٍّ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، كَانَ مُعَاصِرًا
لِأَمْرِ الْقَيْسِ. (تَرْجَمَتْهُ فِي الْأَعْلَامِ 247/4).

(5) الْبَيْتُ لِعَلَقَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْفَحْلِ فِي دِيْوَانِهِ 48، وَعَجَزَ الْبَيْتُ هُوَ:

..... فَحَقُّ لِسَانِي مِنْ كَذَلِكَ ذُكُوبُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ 224/4، وَالْمَفْضَلِيَّاتِ 396، وَالْجُمُهِرَةِ 306/1، وَتَهْذِيبِ اللَّغَةِ 113/7،
وَالنِّصْفِ 332/2، وَالْمَصْبَاحِ لِابْنِ يَسْعُونَ 233/1، وَإِيضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ 110/1، وَشَرْحِ ابْنِ
يَعِيشَ 48/5.

(6) ك: (فَكُونُ).

وَرَوَى أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذْكِرَةِ: قَدْ طَوَّحَتْهُ⁽¹⁾، وَهَذَا يُؤَكِّدُ كَوْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ نَعْتًا لِـ (مُخْتَبِطٍ) فَقَطْ؛ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُفْرَدًا.

وَقِيَاسُ (الطَّوَائِحِ) الْمَطَاوِحُ، لَكِنَّهُ جَاءَ بِهِ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ مِنْ فِعْلِهِ، وَرَدَّةً إِلَى الْأَصْلِ، كَأَنَّهُ مِنْ (طَاحَ)، فَهُوَ (طَائِحٌ)، ثُمَّ كُسِّرَ عَلَى (طَوَائِحَ)، كَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽²⁾.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ⁽³⁾: هُوَ عَلَى النَّسَبِ، كَقَوْلِهِمْ: (رَجُلٌ تَائِرٌ وَلَابِنٌ)⁽⁴⁾، أَيُّ: ذُو تَمَرٍ وَلَبَنٍ، أَيُّ: مِمَّا تُطَيِّحُهُ ذَوَاتُ الطَّوَائِحِ، أَيُّ: الْأُمُورِ الَّتِي تَقْتَرِنُ بِهَا الْمَهَالِكُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ الْهَرَّةِ﴾ [الحجر 22]، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: أَلْفَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ إِذَا جَمَعَتْهُ وَأَلْقَتْهُ⁽⁵⁾، وَالْقِيَاسُ (مَلَاقِحُ) وَ(مُلْقِحَاتٌ)، وَمِثْلُهُ: (أَعَقَّتِ الْفَرَسُ) فَهِيَ (عَقُوقٌ)، وَلَمْ يَقُولُوا: (مُعِيقٌ)⁽⁶⁾، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: الرِّيحُ تُلْقِحُ السَّحَابَ وَالشَّجَرَ، وَقِيلَ لَهَا: (لَوَاقِحُ) وَإِنْ أَلْفَحَتْ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا النَّسَبُ، وَجَازَ أَنْ يُقَالَ لِلرِّيحِ: (لَفَحَتْ) إِذَا أَتَتْ بِالْخَيْرِ، كَمَا قِيلَ لَهَا: (عَقِيمٌ) إِذَا أَتَتْ بِالْعَذَابِ⁽⁷⁾.

(1) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسهون 234/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 96، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 113/1.

(2) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسهون 235/1.

(3) هو إسحاق بن ميرا، أبو عمرو، صاحب كتاب الجيم، لغوي كوفي، راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر وكلام العرب، لازمه الإمام أحمد بن حنبل وروى عنه، وله: النوادر، والخیل، وغيرها، وقيل: إنه توفي سنة خمس، أو ست، أو ثلاث عشرة ومائتين، وقد زاد عمره على المئة. انظر ترجمته في البلغة 68، وبغية الوعاة 439/1-440.

(4) انظر قول الشيباني في المصباح لابن يسهون 235/1، والخراتنة 300/1.

(5) الجمهرة 559/1.

(6) في الأصل: (معقة).

(7) معاني القرآن وإعرابه 177/3 بتصرف.

وَأَلْفُ (طَاحَ) عَنِ الْوَاوِ، عِنْدَ مَنْ قَالَ: (طَاحَ طَوْحًا)، إِذَا هَلَكَ، وَعَنِ الْيَاءِ
عِنْدَ مَنْ قَالَ: (طَيَحًا)، وَعَلَيْهِمَا: (مَا أَطْوَحَهُ)، وَ(أَطْيَحَهُ)، وَقَالَ سَبْيَوِيَّةٌ: أَمَا (طَاحَ)،
(يَطِيحُ) فَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا (فَعِلٌ)، (يَفْعِلُ)، كـ(حَسَبَ)، (يَحْسِبُ)، وَهِيَ مِنَ الْوَاوِ،
يَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: (طَوَّحْتُ)، وَمَنْ قَالَ: (طَيَّحْتُ) فَقَدْ جَاءَ بِهَا عَلَى (بَاعَ)، (يَبِيعُ)
مُسْتَقِيمَةً⁽¹⁾. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: مَنْ قَالَ: (طَاحَ)، (يَطِيحُ) بِالْيَاءِ فَقِيَاسُهُ (الْمَطَايِحُ)،
بِتَصْنِيحِ الْيَاءِ⁽²⁾، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

* * * * *

(1) الكتاب 344/4.

(2) انظر قول ابن جني في المصباح لابن يسعون 238/1، وهو في الخزانة 301/1 نقلًا عن إعراب الحماسة لابن جني.

وَمِنْهَا:

[الطويل]

[8/194] قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ

وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِكَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَامِرِ الْخَزَاعِيِّ⁽²⁾.

(قَضَى) فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْفُهُ عَنْ الْيَاءِ، لِقَوْلِكَ: (قَضَيْتُ)، وَ(كُلُّ) فَاعِلُهُ.

و(ذِي) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةٍ (كُلُّ) إِلَيْهِ، وَأَصْلُهُ (ذَوِي). فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ كَانَتْ

الْعَيْنُ مُتَحَرِّكَةً مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ السُّكُونُ؟ وَلِمَ كَانَتْ اللَّامُ يَاءً؟ أَجَبْتُ عَنْ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ

جَمْعَهُ عَلَى (أَذْوَاء)، دَلِيلُ ذَلِكَ نَحْوُ: (جَمَلٌ)، وَ(أَجْمَالٌ)، وَ(قَتَبٌ)، وَ(أَقْتَابٌ).

وَعَنْ⁽³⁾ الثَّانِي: بِأَنَّ مَا عَيْنُهُ وَآوٌ، وَلَامُهُ يَاءٌ، نَحْوُ: (طَوَيْتُ) أَكْثَرُ مِمَّا عَيْنُهُ وَلَامُهُ

يَاءَانِ، نَحْوُ: (حَيَّيْتُ)، وَقِيَاسُهُمُ الْحَمْلُ عَلَى الْكَثِيرِ. وَنَقَلَ ابْنُ الدَّهَّانِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ

لَامَهَا وَآوٌ، فَهِيَ مِنْ بَابِ (قُوَّةٍ). وَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الظَّاهِرِ، وَأَجَازَ الْمُبَرَّدُ إِضَافَتَهَا إِلَى

الْمُضْمَرِ⁽⁴⁾، تَمَسُّكًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرمل]

[195] أَهْنَأُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ تُبَيِّنْ ذَلِكَ فِيهِ الْوُجُوهُ

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه 143، وهو من شواهد الإيضاح العضدي 109، والمسائل البصريات 524/1، والصاحح (غرم)، والمقتصد 340/1، والمصباح لابن يسعون 216/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 90، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 100/1، والإنصاف 90/1، وشرح التسهيل لابن مالك 166/2، وشرح الكافية الشافية 642/2، والمحصل 803/2، والارتشاف 2140/4.

(2) هو المعروف بكثير عزة، شاعر متيم مشهور من أهل المدينة، ولد في آخر خلافة يزيد، توفي والده وهو صغير السن، وتوفي سنة خمس، أو سبع ومئة للهجرة. (ترجمته في المنتظم 103/7، وشرح أبيات مغني اللبيب 82/1). (3) ك: (وعلى).

(4) لم نعر على هذا الرأي للمبرد في المقتضب، وقد جاء في كتب النحاة أن المبرد أجاز إضافة (ذو) إلى المضمّر، واحتج بعدة أبيات. انظر المحصول 162/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس 254/1، والنجم الثاقب 551.

إِذَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُّهُ⁽¹⁾

[الطويل]

وَبِقَوْلِ الْآخَرِ:

[196] وَإِنَّا لَنَرَجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قَدَمًا فِي ذَوِيكَ الْأَوَائِلِ⁽²⁾

و(الفَاءُ) حَرْفٌ عَطْفٍ.

و(وَقَى) فِعْلٌ مَاضٍ، وَعَيْنُهُ مُشَدَّدَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ، وَ(غَرِيمَةٌ) مَنْصُوبٌ بِهِ،

وَمَفْعُولٌ "قَضَى" مَحذُوفٌ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِمَعْمُولِ الثَّانِي. [40]

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا يَكُونُ "غَرِيمَةٌ" مَفْعُولًا لـ "قَضَى"، وَمَفْعُولٌ "وَقَى"

مَحذُوفٌ؟ أَجَبْتُ: كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ: (فَوَقَاهُ غَرِيمُهُ)، أَيْ: قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ غَرِيمَةَ فَوَقَاهُ، فَهَذَا شَاهِدٌ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

(1) البيتان من الرمل وهما ضمن مجموعة من الأبيات في المزهري في علوم اللغة والأدب 1/123، وهي منسوبة لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة، وجاء البيت الثاني فيه برواية: إنما يصطنع المعروف في الناس ذوره

وجاء البيت الأول فقط بلا نسبة في فصل المقال 1/368 برواية: (أحسن المعروف)، وجاء البيت الثاني في مصادر عدة برواية ابن إياز، وهو بلا نسبة في ابن يعيش 1/53، والبدیع في علم العربية 1/26، وشرح اللمع للأصفهاني 1/242، والتخمين 2/70، وشرح الكافية الشافية 2/928، وشرح ألفية ابن معطي للقواس الموصلي 1/254، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي 1/288، والمساعد 2/346، والارتشاف 4/1815، والفوائد الضيائية 2/28، وشفاء العليل 2/710، والنجم الثاقب 1/552، والإقليد 2/719، وجمع الهوامع 2/515، والدرر 5/27، وتاج العروس (ذو) 40/430. والشاهد فيه إضافة (ذو) إلى المضمير.

(2) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه 179 برواية:

ولكن رَجَوْنَا مِنْكَ مِثْلَ الَّذِي بِهِ صَرَفْنَا قَدِيمًا مِنْ ذَوِيكَ الْأَفَاضِلِ

وانظر الأغاني 9/298 وشرح الكافية الشافية 2/928 وشفاء العليل 2/711 ولسان العرب (ذا) 15/458 والدرر 5/28. وهو بلا نسبة في الحصول 1/163، وتفسير البحر الحيط 1/447، 1/506، والنجم الثاقب 1/552، وجمع الهوامع 2/515، وجاء في المصادر السابقة جميعها برواية: (الأفاضل) وجاء في تاج العروس (ذو) 40/429 برواية: (صرفنا قديمًا من ذويك الأوائل)، وهي رواية ابن إياز، والشاهد في البيت إضافة (ذو) إلى المضمير.

و(عَزَّةٌ) مُبْتَدَأٌ، و(غَرِيْمُهَا) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و(مَمْطُولٌ) و(مُعْنَى) خَبَرَانِ لِلغَرِيْمِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنِ "عَزَّةٍ"، وَالْعَائِدُ الْهَاءُ فِي "غَرِيْمُهَا". وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مُعْنَى) صِفَةً لِمِ "مَمْطُولٍ"، أَوْ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِيهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَرْتَفِعَ (عَزَّةٌ) بِالْإِبْتِدَاءِ، و(مَمْطُولٌ) خَبَرٌ عَنْهَا، و(غَرِيْمُهَا) مُرْتَفِعٌ بِأَلْفِهِ اسْمٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَصَحَّ أَنْ يَجْرِيَ اسْمُ الْمَفْعُولِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ لِلضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ مَرْفُوعُهُ، وَهُوَ الْهَاءُ فِي "غَرِيْمُهَا". وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ "غَرِيْمُهَا" بِـ "مُعْنَى" كَمَا جَازَ أَنْ يَرْتَفِعَ بِـ "مَمْطُولٍ"؛ إِذَا لَا يَكُونُ فِي "مَمْطُولٍ" مَا يَعُودُ عَلَى "عَزَّةٍ".

وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْمَذْهَبَ الْفَاسِدَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ جَهْلًا مِنْهُ بِمَوْضِعِهِ الْأَرْفَعِ، وَعَلِمِهِ الشَّائِعِ الْأَوْسَعِ، وَقَدْ نَصَّ فِي "التَّذْكِرَةِ" عَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ⁽¹⁾، فَقَالَ: لَا يَرْتَفِعُ "غَرِيْمُهَا" بِـ "مُعْنَى"؛ لِأَنَّ "مَمْطُولًا" يَبْقَى مُنْفَرِدًا⁽²⁾ غَيْرَ عَامِلٍ فِي شَيْءٍ، وَبِقَاؤُهُ مُنْفَرِدًا غَيْرَ مُحْتَمِلٍ لِلضَّمِيرِ⁽³⁾ لَا يَصِحُّ، فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ رَفْعُهُ⁽⁴⁾، وَأَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ؛ لِيَصِيرَ فِي "مُعْنَى" ذِكْرٌ مِنَ الْغَرِيْمِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَعْمَلْ "مُعْنَى" وَأَظْهَرَ الضَّمِيرَ فِي "مَمْطُولٍ" لِحَرْفِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، كَقَوْلِكَ: مَمْطُولٌ هُوَ مُعْنَى غَرِيْمُهَا. قِيلَ: لَا يَجُوزُ هَذَا؛ لِأَنَّ الْغَرِيْمَ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ هُنَا ذِكْرٌ يَتَضَمَّنُهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، فَيُبْرِزُهُ⁽⁵⁾، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ فِي "مَمْطُولٍ" إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ، كَمَا تُضْمِرُ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا) إِذَا

(1) انظر كلام أبي علي في المصباح لابن يسعون 218/1-219.

(2) ك: (مفردًا).

(3) ك: (الضمير).

(4) ك: (رفعه).

(5) الأصل: (ليبرزوه).

أَعْمَلْتَ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ لَا يَكُونُ فِي أَحْكَامِ الْجُمْلَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَصِلُ بِهِ الْمَوْصُولَ كَمَا تَصِلُ بِالْفِعْلِ وَضَمِيرِهِ.

قَالَ: وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا ذِكْرَ لِلأَوَّلِ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا)⁽¹⁾ أَجَازَ عَلَى مَذْهَبِهِ هُنَا أَنَّ يَرْتَفِعَ الْغَرِيمُ بِـ "مُعْنَى"، وَيَبْقَى "مَمْطُولٌ" غَيْرَ مُسْنَدٍ إِلَى شَيْءٍ، وَهُوَ مَذْهَبٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يُخَذَفُ فِيهَا الْمُبْتَدَأُ يُضْمَرُ فِيهَا الْفَاعِلُ وَلَا يُخَذَفُ، وَالْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ قَدْ جَاءَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْوَجْهَ مَرْفُوضًا وَالْآخَرَ مُسْتَعْمَلًا حَمَلْتُهُ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ، هَذَا طَرِيقُ الْقِيَاسِ، عَلَى أَنَّ السَّمَاعَ قَدْ وَرَدَ بِذَلِكَ، قَالُوا: (ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ).

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَرْتَفِعُ "غَرِيمُهَا" بِـ "مَمْطُولٌ" مَعَ كَوْنِ "مُعْنَى" نَعْتًا لَهُ؟ أَجَبْتُ: لَا يَكُونُ نَعْتًا، بَلْ حَالًا مِنَ الْغَرِيمِ مُقَدِّمَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا.

قَالَ ابْنُ يَسْعَوْنَ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ قِسْمِي التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ⁽²⁾. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَلَا نَحْتَاجُ هُنَا إِلَى إِظْهَارِ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي "مُعْنَى"؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى الْغَرِيمِ، وَهُوَ هُوَ⁽³⁾.

قَالَ ابْنُ يَسْعَوْنَ⁽⁴⁾: وَيَبْعُدُ عِنْدِي أَنْ يُجْعَلَ "مُعْنَى" خَبَرًا لـ "عِزَّة" بَعْدَ خَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْخَبَرَيْنِ وَاحِدًا فِي تَنَاوُلِ الْعَامِلِ لَهُمَا، وَالضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا، فَيَلْزَمُ [و41] عَلَى هَذَا أَنْ يُرَرَّزَ الْمُرْتَفِعُ بِـ "مُعْنَى" لِجَرِّهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ

(1) هو مذهب الكوفيين مع تفصيل لموقف كل من الكسانى والفراء. (معاني الفراء 276/2-277، والبصريات 527/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 104/1، والإنصاف 57 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية 642/2).

(2) المصباح لابن يسعون 220/1.

(3) المسائل البصريات 526/1.

(4) المصباح لابن يسعون 220/1-221.

لَهُ، أَوْ يُضَمَّرَ قَبْلَ الذَّكْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فِي التَّذْكِرَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَصَرِيَّاتِ: وَمَنْ أَجَازَ إِلَّا يُظْهِرَ هَذَا الضَّمِيرَ مَعَ جَرَيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الْأَعَشَى⁽¹⁾:
[الطويل]

[197] لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِمُصَوِّرِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقٌ⁽²⁾

فَيَنْبَغِي أَنْ يُجِيزَ ارْتِفَاعَ "غَرِيمُهَا" بِـ "مَعْنَى"، وَيُضْمِرَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ. وَقَدْ أَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ مَعَ ذَلِكَ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَوْصُوفِ⁽³⁾ فِي قَوْلِ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ⁽⁴⁾ عَلَى أَحَدِ مَذَاهِبِهِ فِيهِ:
[الطويل]

[198] إِذَا فَاقِدْتَ خُطْبَاءَ فَرَخَيْنِ رَجَعْتُ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ⁽⁵⁾

وَفِي قَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:
[الطويل]

[199] وَقَاتِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ⁽⁶⁾

فَإِنْ جَعَلْتَ (تَخْشَى) فِي مَوْضِعِ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الصِّفَةِ نَصَبْتَ الْجُمْلَةَ بِهَذَا الْقَوْلِ الظَّاهِرِ.

(1) المسائل البصريات 526/1 بتصرف.

(2) البيت للأعشى في ديوانه 120، وهو من شواهد العين 6/3، والبصريات 526/1، وتهذيب اللغة 241/3، ومقاييس اللغة 18/2، والحكم 473/2، والمصباح لابن يسعون 221/1، والإنصاف 58/1، وشرح الرضي 43/2، وقد جاء في نسخة من، قبل هذا:

وإن أفرأ أسرى إليك وذوئك من الأرض مومة وبيداء سملق

(3) إيضاح الشعر للفارسي 344، والمصباح لابن يسعون 221/1.

(4) من بني أسد، شاعر جاهلي، قال فيه أبو عمرو: إنه فحل هو والناغية. (ترجمته في الخزانة 402/4، والأعلام 54/2).

(5) البيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي 344، والحكم 320/6، والمخصص 84/5، والمصباح لابن يسعون 222/1، واللسان (فقد)، وشرح الكافية الشافية 1042/2 برواية: (الزرايل)، والمقاصد النحوية 39/3 برواية: (الزرايل)، والتاج (فقد). وليس في ديوان بشر بن أبي خازم.

(6) البيت في ديوانه 300، وهو من شواهد المصباح لابن يسعون 222/1، ومغني اللبيب 565 برواية: (وجعائه)، وشرح أبيات مغني اللبيب 314/6.

وَبَيْتٌ كَثِيرٌ هَذَا مِنْ قَصِيدَةٍ مُخْتَارَةٍ حَسَنَةٍ يَرْتِي بِهَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَرْوَانَ،
وَبَعْدَهُ: [الطويل]

[200] إِذَا سُمْتُ نَفْسِي هَجَرَهَا وَاجْتَنَبَهَا رَأَتْ غَمَرَاتِ الْمَوْتِ فِي مَا أَسُومُهَا
فَهَلْ تَجْزِيَنِي عَزَّةُ الْقَرَضِ بِأَهْوَى ثَوَابِ لِنَفْسٍ قَدْ أَصِيبَ صَمِيمُهَا
وَقَدْ عَلِمْتُ بِالْغَيْبِ أَنْ لَنْ أَوْدَّهَا إِذَا هِيَ لَمْ يَكُرِّمْ عَلَيَّ كَرِيمُهَا⁽¹⁾
وَفِي "زُهْرِ الْآدَابِ"⁽²⁾ أَنَّ عَزَّةَ⁽³⁾ دَخَلَتْ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهَا:
أَلْتِ عَزَّةٌ كَثِيرٌ؟ فَقَالَتْ: أَنَا أُمُّ بَكْرِ الضَّمْرِيَّةِ، فَقَالَ يَا عَزُّ، هَلْ تَرَوِينَ مِنْ شِعْرِ كَثِيرٍ
شَيْئًا؟ قَالَتْ: مَا أَعْرِفُهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ الرُّوَاةَ يُنْشِدُونَ لَهُ:
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ.....

قَالَ: أَفْتَرَوِينَ قَوْلَهُ: [الطويل]

[201] وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ⁽⁴⁾

قَالَتْ: مَا سَمِعْتُ هَذَا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُمْ يُنْشِدُونَ: [الطويل]

[202] كَأَنِّي أَنَادِي صَخْرَةً حِينَ أُعْرِضْتُ مِنَ الصَّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا الْعُصْمُ زَلَّتْ
غَضُوبًا فَمَا تَلْقَاكَ إِلَّا بِخَيْلَةٍ فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتْ⁽⁵⁾

* * * * *

(1) انظر الأبيات في ديوانه 143-144.

(2) انظر الحكاية في زهر الآداب 232/1.

(3) لك: (أن عزة) مكرر.

(4) ديوانه 461.

(5) ديوانه 97-98.

ومنها:

[الطويل]

[9/203] فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنٍ مَعِيشَةٍ

كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ⁽¹⁾

هذا البيت لامرئ القيس بن حُجر الكندي.

(الفَاءُ) للعطف. و(لَوْ) حرفٌ يمتنع به الشيءُ لامتناع غيره، وفيه معنى

الشرط، نعم، لا يُجزمُ به إلا لضرورة، وأشدُّ السيد ابنُ الشَّجَرِي⁽²⁾ في أماليِّه
لامرأة:

[الرملي]

[204] فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلَحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مِيعَةٍ لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ

غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ⁽³⁾

وموضع "أَنَّ" بعد "لَوْ" رفعٌ بفعلٍ مُضمرٍ؛ لأنها بالفعلِ أُولَى؛ لِتَضَمُّنِهَا معنى

الشرط، والتقدير: لو صحَّ أن ذلك.

و(مَا) منصوبةُ الموضعِ بـ"أَنَّ"، والأحسنُ فيها أن تكونَ مُصَدَّرِيَّةٌ مُقَدَّرَةٌ

بالسَّغْيِ، ويجوزُ أن تكونَ مَوْصُولَةٌ بِمعنى (الذي)، فَتَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى عَائِدٍ عَلَيْهَا،

بلا خلاف، [ظ41] إذ في المُصَدَّرِيَّةِ خلافٌ، والتقدير: فلو أنَّ الذي أسعى له،

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه 188، وهو من شواهد سيبويه 79/1، والمقتضب 76/4، وإعراب القرآن للنحاس 459/1، والإيضاح العضدي 110، والخصائص 387/2، والمقصد 343/1، والمفصل 40، والمصباح لابن يسعون 224/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 91، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 105/1، والإنصاف 84/1، وشرح ابن يعيش 78/1، وشرح الرضي 211/1، 275، وغيرها.

(2) قوله: (ابن الشجري) من ك، وفي الأصل: (السيد).

(3) أمالي ابن الشجري 288/1، وانظر الأبيات الثلاثة في الحماسة البصرية 243/1، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 463/1، وخزانة الأدب 320/11.

فَحُذِفَ ذَلِكَ عَلَى رَأْيِ سَيِّوِيهِ مِنْ غَيْرِ تَذْرِيجٍ⁽¹⁾، وَعَلَى رَأْيِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ حُذِفَ الْجَارُ، ثُمَّ وَصِلَ الْفِعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: أَسْعَاهُ، ثُمَّ حُذِفَ تَخْفِيفًا، وَلِلْعِلْمِ بِهِ⁽²⁾.

و(لَأَذْنِي) جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى آلِهِ⁽³⁾ خَبِرُ "أَنْ".

و(مَعِيشَةٍ) مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةِ "أَذْنِي" إِلَيْهَا⁽⁴⁾.

و(مَعِيشَةٍ) عِنْدَ الْحَلِيلِ وَسَيِّوِيهِ⁽⁵⁾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَفْعَلَةٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَهِيَ الْيَاءُ، فَتَقِلَّتْ إِلَى الْفَاءِ حَمَلًا عَلَى مَا اشْتَقَّ مِنْهَا، وَهُوَ (يَعِيشُ)؛ لَا تَفْقَاهُمَا فِي الْمُتَحَرِّكَاتِ وَالسَّوَاكِينِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَفْعَلَةٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، ثُمَّ ثَقُلَتِ الضَّمَّةُ لِمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْإِقْلَابِ إِلَى الْوَاوِ، حَيْثُ سَكَنْتْ مُفْرَدَةً، وَانْضَمَّ مَا قَبْلَهَا. وَلَا تَكُونُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ إِلَّا بِالْكَسْرِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ بِالضَّمِّ لَقِيلَ: (مَعُوشَةٌ) كـ "مَضُوفَةٌ"⁽⁶⁾، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا فِي "شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ"⁽⁷⁾.

(1) سيبويه 86/1-88، وانظر الإغفال 202/1، والخصائص 473/2، والمصباح لابن يسعون 227/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 93، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 108/1.

(2) انظر رأي الأخفش في الإغفال 202/1-203، والخصائص 473/2، والمصباح لابن يسعون 227/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 93، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 108/1.

(3) ليس في الأصل: (أنه).

(4) سقط من ك: (ومعيشة مجرورة بإضافة أذنى إليها).

(5) انظر سيبويه 349/4، والمصباح لابن يسعون 227/1-228، وشرح التعريف بضروري التصريف 224-226.

(6) انظر رأي الأخفش في المصباح لابن يسعون 228/1، وشرح التعريف بضروري التصريف 225-227.

(7) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 225-227.

و(كفاني): فِعْلٌ مَاضٍ، وَالتَّوْنُ وَقَايَةٌ لَهُ مِنَ الْكَسْرِ الْإِزْمَةُ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.
فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ دَخَلْتَ مَعَ الْمُعْتَلِّ، وَلَوْلَاهَا لَمْ يُكْسَرْ آخِرُهُ؟ أَجَبْتُ: لِتَطَرُّدِ الزِّيَادَةِ فِي
الْأَفْعَالِ، وَتَجَرِّي عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ.

و(لَمْ) حَرْفُ جَزْمٍ، مَعْنَاهُ⁽¹⁾ التَّنْفِي، وَاخْتِلَفَ فِيهِ: فَقِيلَ: يَنْتَقِلُ مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ
إِلَى الْمَاضِي، كَقَوْلِكَ: (لَمْ يَقُمْ أَمْسٍ). وَقِيلَ: يَنْتَقِلُ الْمَاضِي إِلَى لَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ
اخْتِيَارُ الْجُزْئِيِّ⁽²⁾.

و(أَطْلُبُ) مَجْزُومٌ بِهِ، وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ فِيهِ، وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ⁽³⁾.

و(قَلِيلٌ) مَرْتَفِعٌ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ "كفاني". و(مِنَ الْمَالِ) مَرْفُوعُ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ
لَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَارِسِيَّ اسْتَشْهَدَ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى إِعْمَالِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ عِنْدَ
التَّنَازُعِ⁽⁴⁾، أَلَا تَرَى الشَّاعِرَ كَيْفَ رَفَعَهُ بِـ"قَلِيلٌ"، وَلَمْ يَنْصِبْهُ بِقَوْلِهِ: "أَطْلُبُ"⁽⁵⁾.

وَقَالَ الْجَرْمِيُّ: أَرَادَ: كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ وَلَمْ أَطْلُبِ الْمُلْكَ⁽⁶⁾، وَلَوْ أَعْمَلَ "لَمْ
أَطْلُبُ" فِي "قَلِيلٌ" لَاسْتَحَالَ الْمَعْنَى⁽⁷⁾.

وَيَأْتِيهِ أَنْ قَوْلُهُ:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ

(1) في س، وك: (ومعناه).

(2) المقدمة الجزئية 40، وانظر توضيحًا في المحصول 631/2.

(3) ك: (للمتكلم).

(4) "عند التنازع" زيادة من س و ك.

(5) انظر الإيضاح العضدي 110.

(6) في ك: (المال).

(7) انظر رأي الجرمي في المصباح لابن يسعون 225/1.

فِيهِ نَفْيٌ لِلسَّعْيِ لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ، فَلَوْ وَجَّهَ "لَمْ أَطْلُبْ" إِلَى "قَلِيلٌ" لَوَجَبَ أَنْ
يَكُونَ فِيهِ إِنْبَاتٌ لِطَلَبِ الْقَلِيلِ؛ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ جَوَابِ "لَوْ"؛ فَيَكُونُ نَافِيًا لِلسَّعْيِ لِأَذْنَى
مَعِيشَةٍ، مُثَبِّتًا لِطَلَبِ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَالِ، وَهُوَ عَيْنُ مَا ثَبَتَ نَفْيُهُ، وَقَدْ أَبَانَ الشَّاعِرُ
غَرَضَهُ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَهُ:

[الطويل]

[205] وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي⁽¹⁾

وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

ومِنْهَا:

[الطويل]

[10/206] أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرَبَّعٍ وَمَصِيفُ

لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ⁽¹⁾

هذا البيتُ أَوَّلُ قَصِيدَةٍ لِلْحُطَيْئَةِ جَرُولَ بْنِ أَوْسٍ بْنِ مَالِكِ الْعَبْسِيِّ⁽²⁾، وَكَانَ
أَبَا مُلَيْكَةَ، وَلُقِّبَ بِالْحُطَيْئَةِ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ ضَرَطَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا هَذَا؟
فَقَالَ: حُطَيْئَةُ، فَسُمِّيَ بِذَلِكَ.

الْهَمْزَةُ لِلْإِسْفَهَامِ. (وَمِنْ) حَرْفُ جَرٍّ، وَمَعْنَاهَا التَّغْلِيلُ.

وَالرَّسْمُ مَصْدَرٌ (رَسَمَتِ الثَّاقَةُ رَسِيمًا) إِذَا أَثَرَتْ فِي الْأَرْضِ لَشِدَّةٍ وَطَيْهَا،
وَمِنْهُ سُمِّيَ الْعُودُ الَّذِي فِيهِ خُطُوطٌ يُخْتَمُ بِهِ الطَّعَامُ رَسْمًا؛ لِقُوَّةِ أَثَرِهِ فِي الْمَخْتُومِ بِهِ.
وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ (دَارٌ).

(وَمَرَبَّعٌ) فَاعِلُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَارًا [و42] مَرَبَّعٍ وَمَصِيفٌ، أَيِ:
غَيْرَ أَثَرِهَا لَشِدَّةِ الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهَا، وَالْمَرَبَّعُ عَلَى هَذَا زَمَنُ الرَّبِيعِ، وَكَذَلِكَ "الْمَصِيفُ"
هُنَا كَمَا قَالَ الذِّبْيَانِيُّ:

[الطويل]

[207] فَمَجْتَمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَسْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ⁽³⁾

(1) ديوان الحطينة 253، وهو في الأغاني 224/17، والإيضاح العضدي 184، والمقتصد 559/1، وأما ابن
الشجري 111/2، والمصباح لابن يسعون 324/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 130، وإيضاح شواهد
الإيضاح 171/1، وشرح المفصل لابن يعش 62/6، وشرح الكافية الشافية 871/2، وشرح الرضي 409/3،
واللسان (رسم)، والتاج (رسم).

(2) شاعر مخضرم هجاء، أسلم وارتد، ثم أسير وعاد إلى الإسلام، توفي قريباً من سنة خمس وأربعين للهجرة.
(ترجمته في الإصابة 176/2، والأغاني 149/2، والأعلام 118/2).

(3) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه 30، وهو في الأغاني 43/11، والمصباح لابن يسعون 325/1، ومعاهد
التنخيص 330/1.

و(لِعَيْنَيْكَ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

و(مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ. وَأَصْلُ "مَاءٍ" : (مَوَّةٌ)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَالْفَتْحُ مَا قَبْلَهَا، وَقُلِبَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ شَاذَةٌ؛ لِاعْتِلَالِ عَيْنِهَا وَلَا مِثْلَهَا (شَاءٌ). وَقَالَ بَعْضُ الْأَدَبَاءِ: إِنَّمَا قُلِبَتِ الْهَاءُ فِرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ الْهَاءَيْنِ فِي (مَأْوَةٌ)، وَاسْتُضْعِفَ لِقَوْلِهِمْ: (أَمْوَاهَةٌ)، وَ(مِيَاهَةٌ).
و(الشُّوْنِ) مَجَارِي الدَّمُوعِ إِلَى الْعَيْنِ، فِي مَا حَكَاهُ الْأَصْمَعِيُّ⁽¹⁾، وَاحِدُهَا "شُنٌّ".

و(الْوَكِيفُ) سِيلَانُ الدَّمْعِ، وَيُقَالُ فِيهِ⁽²⁾: (وَكُفٌّ) أَيْضًا، وَرَفَعُهُ بِالْأَيْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ "لِعَيْنَيْكَ".

و(مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لـ(وَكِيفُ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ اتَّصَبَ عَلَى ذَلِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: "لِعَيْنَيْكَ"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا آخَرَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ" الْخَبَرَ، وَ"لِعَيْنَيْكَ" إِمَّا حَالٌ حَيْثُ تَقَدَّمَتْ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ.

وَقَوْلُهُ: "أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ" مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "لِعَيْنَيْكَ" تَعَلُّقُ الْمَفْعُولِ لَهُ.
وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: الرِّسْمُ بِمَعْنَى الْمَرْسُومِ، فَهُوَ اسْمٌ لَا مَصْدَرٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَمِنْ أَجْلِ مَرْسُومٍ دَارٍ يَلُوحُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ وَكَيْفُ، فَلَا يَعْمَلُ عَلَى هَذَا

(1) عبد الملك بن قريب الأصمعي، ويكنى أبا بكر، كان صاحبَ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ فِي التَّحْوِيلِ وَاللُّغَةِ وَالْغَرِيبِ، أَخَذَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَالْحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. (انظر ترجمته في نزهة الألباء 90، وطبقات التحويين واللغويين 167، وبغية الرواة 112/2).

وانظر قوله في تهذيب اللغة 11/285، والمصباح لابن يسعون 1/327.

(2) ليس في ك: (فيه).

شَيْئًا. قَالَ: وَيَرْتَفِعُ "مَرَبَعٌ"، و"مَصِيفٌ" عَلَى إِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ، أَي: اللَّاحِظُ الْمَرْسُومُ
الْبَادِي مَرَبَعٌ وَمَصِيفٌ، فَالْمَرَبَعُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِلُّ فِي الرَّيْعِ،
وَالْمَصِيفُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِلُّ فِي الصَّيْفِ، كَذَا فَسَّرَهُمَا يَعْقُوبُ⁽¹⁾ وَغَيْرُهُ.
وَقَالَ ابْنُ يَسْعَوْنَ الْمَغْرِبِيُّ: وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا⁽²⁾ قَوْلُ الْحُطَيْئَةِ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ:

[الطويل]

[208] أَرْسَمَ دِيَارَ مَنْ هُنَيْدَةً تَعْرِفُ بِأَسْقَفٍ مِنْ عِرْقَانِهَا الْعَيْنُ تَذْرِفُ⁽³⁾
أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْرِفُ الْعَيْنُ الَّذِي هُوَ الْمَرْسُومُ لَا الْحَدَثُ⁽⁴⁾.
وَاعْلَمْ أَنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ⁽⁵⁾
أَقْبَسُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ حَمَلِ الْكَلَامِ عَلَى أَصْلِهِ، وَظَاهِرِهِ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ الرَّسْمَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ فِي
الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ كَثُرَ⁽⁷⁾ وَقُوعُهُ مَوْضِعَ الْمَرْسُومِ، كَالخَلْقِ وَنَحْوِهِ مِمَّا تُقْلَعُ عَنْ
مَوْضِعِهِ⁽⁸⁾، وَكَذَلِكَ إِغْرَابُهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارٍ، فَاعْرِفْهُ.
* * * * *

(1) هو ابن السكيت، وانظر كلامه بتصرف في تهذيب اللغة 12/176، والمصباح لابن يسعون 1/325.
وهو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، علم بنحو الكوفة، وعلوم القرآن واللغة والشعر، ثقة، أخذ عن البصريين
والكوفيين كالفراء والسيباني. له تصانيف كثيرة منها إصلاح المنطق، والقلب والإبدال، وغيرهما، توفي سنة أربع
وأربعين ومائتين. (ترجمته في البلغة 243، والبلغة 2/349).

(2) قوله: (هذا) ليس في الأصل.

(3) ديوان الخطيئة 382، وهو في المصباح لابن يسعون 1/326، ومعجم ما استعجم 1/149، والتاج (سقف).

(4) انظر المصباح لابن يسعون 1/326.

(5) انظر الإيضاح العضدي 184.

(6) ك: (ظاهرة).

(7) ك: (وإن كث).

(8) هذه من س و ك، والذي في الأصل "موضوعه"، وما أثبتاه أصوب.

ومنها:

[الرجز]

[11/209] قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا⁽¹⁾

هَذَا الشُّطْرَانِ لِزِيَادِ الْعَنْبَرِيِّ⁽²⁾، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽³⁾. وَنَسَبَهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى رُؤْبَةٍ⁽⁴⁾.

(قَدْ) حَرَفٌ يُقَرِّبُ الْمَاضِي، وَيَقَلِّلُ الْمُسْتَقْبَلَ غَالِبًا. (كُنْتُ) أَصْلُهُ قَبْلَ لَحَاقِ

ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ (كَوْنَ) بوزنٍ (ضَرَبَ).

فَإِنْ قُلْتَ: هَلَا كَانَ (فَعْلَ) بوزنٍ (ظَرْفَ)، أَوْ (فَعْلَ) بوزنٍ (عَلِمَ)؟ أَجَبْتُ عَنْ

الْأَوَّلِ: بِأَنَّ اسْمَ فَاعِلِهِ (كَائِنْ) بوزنٍ (فَاعِلٍ)، وَالْمَضْمُومُ الْعَيْنَ يَجِيءُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى

(فَعِيلٍ)، نَحْوُ: (كَرِيمٍ)، وَ(شَرِيفٍ). وَ(طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ) - (هِيَ طَاهِرٌ)، وَ(حَمَضَ

اللَّبَنَ) - (هُوَ حَامِضٌ) نَادِرٌ. وَعَنْ الثَّانِي: بِأَنَّ مُسْتَقْبَلَهُ (يَفْعُلُ)، نَحْوُ: (يَدْخُلُ)،

وَالْمَكْسُورُ الْعَيْنَ فِي الْمَاضِي يُفْتَحُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، [ظ42]، وَ(فَضِلَ) (يَفْضُلُ) نَادِرٌ.

فَلَمَّا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ نُقِلَ إِلَى (فَعْلَ) بِالضَّمِّ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ وَآوُ، ثُمَّ

اسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ، فَتَقَلَّتْ إِلَى الْفَاءِ، فَالْتَقَى⁽¹⁾ سَاكِنَانِ: الْوَاوُ وَالْثُونُ،

(1) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه 187، وهو لرؤبة في سبويه 191/1، وانظر البيت في معاني القرآن للنحاس 214/2، والإيضاح العضدي 185، والمقتصد 561/1، والمفصل 282، والمصباح لابن يسعون 329/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 131، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 173، وشرح ابن يعيش 65/6، وشرح الكافية الشافية 1022/2، ومغني اللبيب 619، وشرح ابن عقيل 105/3، والمقاصد النحوية 18/3، والجمع 242/3.

(2) شاعر مقلد راجز. (انظر المقاصد النحوية 18/3).

(3) انظر نسبة أبي علي في المصباح لابن يسعون 329/1، والمقاصد النحوية 18/3.

(4) انظر المصباح لابن يسعون 329/1، وشرح أبيات مغني اللبيب 48/7.

ورؤبة هو أبو الجحاف رؤبة بن العجاج، من شعراء بني أمية وبني العباس، شعره كله من الرجز، والده العجاج راجز أيضًا، أخذ عنه أهل اللغة، توفي سنة خمس وأربعين ومئة. وقال الخليل عند وفاته: دفنا الشعر واللغة والفصاحة اليوم. (ترجمته في تاريخ الإسلام 133/9، والمنظوم 188/8، وشرح أبيات مغني اللبيب 62/1).

فَحُذِفَتِ الْوَأُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مُعْتَلٌّ وَالتَّوْنُ حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَأَيْضًا فَالضَّمَّةُ دَلِيلٌ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحَذْفِ، بِخِلَافِ التَّوْنِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَذْفِهَا دَلِيلٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَأَ اعْتَلَّتْ اِعْتِلَالَيْنِ، أَحَدُهُمَا بِتَغْيِيرِ حَرَكَتِهَا مِنَ الْفَتْحِ إِلَى الضَّمِّ، وَالْآخَرُ بِاسْكَانِهَا، وَمِنْ أَلْفَاظِهِمُ التَّغْيِيرُ⁽²⁾ يُؤْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ⁽³⁾، وَلَيْسَتْ التَّوْنُ كَذَلِكَ، وَقَدْ اسْتَوْفِيَتْ نَظَائِرُ هَذَا فِي "شرح الفصول"⁽⁴⁾.

والتَّاءُ اسْمُهَا، وَهِيَ⁽⁵⁾ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ⁽⁶⁾ عَنِ الْفِعْلِ، وَخُصَّ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّ التَّكْلَمَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِخْبَارِ، فَاسْتَحَقَّ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ، وَخُصَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْمَفْعُولِ، وَخُصَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْيَاءِ الَّتِي يُؤْكُثُ بِهَا فِي (تَفْعَلَيْنِ)، وَ(هَذِي).

وَهُنَا تَنْبِيْهَانِ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهَذَا الضَّمِيرَ لَزِدْتَ عَلَيْهِ وَآوَيْنِ، الْأَوَّلَى مُدْغَمَةٌ فِي الثَّانِيَةِ، فَقُلْتَ: (هَذَا تَوٌّ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَقْلَ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ، وَكَانَ الْمَزِيدُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ، مُجَانِسَةً لِلْحَرَكَةِ، وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ الْمُجَانِسَ لِلضَّمَّةِ الْوَأُ. وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهَا مَفْتُوحَةً لَقُلْتَ: (هَذَا تَاءٌ)، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهَا مَكْسُورَةً لَقُلْتَ: (هَذَا تِيٌّ)، وَكَانَتْ الْعَيْنُ

(1) الأصل: (والتقى).

(2) ك: (التغير).

(3) انظر هذا القول في الإنصاف 350/1، وأسرار العريضة 338، واللباب 402/2، والمحصل في شرح الفصول 671/2، 979، 982.

(4) المحصول 979/2، 982.

(5) ك: (وهو).

(6) ك: (يفصل).

ساكنة؛ لأن أصلها ذلك، ولا يُعَدَلُ عَنْهُ إِلَّا لِذِلِّيلٍ⁽¹⁾؛ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: إِنَّ أَصْلَ (شَاةٍ) (شَوْهَةً) بِسُكُونِ الْوَاوِ.

- والثاني: أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِـ (كُنْتُ) لَحَكَيْتَهَا؛ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ، وَذَلِكَ⁽²⁾ شَأْنُ الْجُمْلِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلَوْ نَسَبْتَ إِلَيْهَا لَقُلْتَ: (كَوْنِي)، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

[210] فَأَصْبَحْتُ كُنْيَا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنَا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ⁽³⁾
فهو شاذٌّ.

و(دَايَنْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ)، وَ(قَدْ) مُقَدَّرَةٌ، أَيُّ: قَدْ دَايَنْتُ، لِأَنَّ الْمَاضِي لَا يَكُونُ خَبَرَ (كَانَ) إِلَّا مُقْتَرِنًا بِـ(قَدْ) ظَاهِرَةً، أَوْ مُقَدَّرَةً، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبُلٍ﴾ [يوسف ٢٦]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[البسيط]

[211] أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ⁽⁴⁾
وَبَعْضُهُمْ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ.

و(بِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "دَايَنْتُ". وَ(حَسَانًا) مَنْصُوبٌ بِهِ، وَفِي وَزْنِهِ قَوْلَانِ:

(1) ك: (الدليل).

(2) ك: (وذلك لأنها).

(3) البيت للأعشى في الهمع 3/395، وليس في ديوانه، وانظر البيت في الصحاح (عجن)، و(كون)، وقذيب اللغة 82/10، وسر صناعة الإعراب 1/224، وأساس البلاغة 552، وأسرار العربية 90، واللسان (عجن)، (كون)، والهمع 3/395. وقد روي البيت روايات مختلفة، منها:

وقد كُنْتُ كُنْيَا فَأَصْبَحْتُ عَاجِنَا
ومنها:

فَأَصْبَحْتُ كُنْيَا وَهَيَجْتُ عَاجِنَا

(4) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (140).

- أَحَدَهُمَا: أَنَّهُ فَعَّالٌ مِنَ الْحُسْنِ، فَاتُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وَهِيَ لَامٌ، وَالْأَلِفُ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنَ التَّوْنِ لِلْوَقْفِ.

- وَالْآخَرُ: أَنَّهُ (فَعْلَانُ) مِنَ الْحَسِّ، وَالْأَلِفُ وَالتَّوْنُ زَائِدَتَانِ، فَلَا يَنْصَرِفُ حِينَئِذٍ لِلْعَلَمِيَّةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِهِمَا، وَأَلْفَهُ عَلَى هَذَا لِلإِطْلَاقِ.

(وَمَخَافَةٌ) مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَأَصْلُهَا (مَخَوْفَةٌ)، وَهِيَ مَصْدَرٌ (خِفْتُ)، (خَوْفًا)، وَ(مَخَافَةٌ) هُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ خِفْتُ الْإِفْلَاسَ، فَالْإِفْلَاسُ مَجْرُورُ اللَّفْظِ مَنْصُوبُ الْمَوْضِعِ، وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفٌ أَوْ مُضْمَرٌ، وَ(الليَّانُ) عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ الْإِفْلَاسِ، وَيُرْوَى بِفَتْحِ اللامِ وَكَسْرِهَا، وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَالْكَسْرُ أَشَدُّ⁽¹⁾ قِيَاسًا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْمَصَادِرِ (فَعْلَانُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ [و43] إِلَّا هَذَا فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهِ⁽²⁾، وَ(الشَّتَانُ) فِيمَنْ أَسْكَنَ عَيْنَهُ، وَهُمَا نَادِرَانِ⁽³⁾، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: اللَّيَّانُ الَّذِي يَلْوِي بِالْحَقِّ⁽⁴⁾، يُرِيدُ أَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْفَاعِلِ، وَأَنْ ذَلِكَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ: الشَّتَانُ بِالسُّكُونِ صِفَةُ الْفَاعِلِ، وَبِالتَّخْرِيكِ مَصْدَرٌ كَالْفَلْيَانِ. وَيَجُوزُ فِي نَصَبِ (الليَّانِ) وَجْهَانِ آخَرَانِ:

- الْأَوَّلُ: أَنْ يُرِيدَ: وَمَخَافَةُ اللَّيَّانِ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي الْإِعْرَابِ مُقَامَهُ.

- وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ، أَيِ: مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ⁽⁵⁾ مَعَ اللَّيَّانِ⁽⁶⁾.

* * * * *

(1) ك: (وأشد). وفي المصباح لابن يسعون 330/1، وشرح الإيضاح لابن بري 132 أن الكسر أقيس.

(2) ذكر أبو بكر بن السراج أن هذا الرأي لأبي العباس المبرد، إذ نقل عنه أنه قال: "فَعْلَانُ لَا يَكُونُ مَصْدَرًا، وَلَكِنْ اسْتَقْبَلُوا الْكَسْرَةَ مَعَ الْيَاءِ" الأصول 87/3، وانظر اللسان (لوي).

(3) ذكر ابن يسعون وابن بري أنه ليس في المصادر "فَعْلَانُ" بِالْفَتْحِ إِلَّا (ليَّان) وَ(شَتَان) وَهُمَا نَادِرَانِ. انظر المصباح لابن يسعون 330/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 132.

(4) المصباح لابن يسعون 331/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 132.

(5) في الأصل: (الإلباس)، وهو تحريف.

(6) ك: (الليانة).

ومنها:

[الكامل]

[12/212] حتى تَهَجَّرَ في الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَقِيلٍ⁽²⁾.

(حَتَّى) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

و(تَهَجَّرَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هَجَّرَ) إِذَا ارْتَحَلَ فِي وَقْتِ الْهَاجِرَةِ، وَيُقَالُ لَهَا: الْهَجِيرُ، وَالْهَجْرُ، وَذَلِكَ نِصْفُ النَّهَارِ، وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ عَائِدٌ إِلَى الْمُسْحَلِ، وَهُوَ الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ.

و(هَاجَهَا) فِعْلٌ مَاضٍ، وَعَيْنُهُ يَاءٌ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي مُضَارِعِهِ: (يَهِيْجُ)، وَفِي مَصْدَرِهِ (الْهَيْجُ)، وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ: هِجْتُهُ، وَأَهَجْتُهُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽³⁾. وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُسْحَلِ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ مَفْعُولُهُ، وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى الْأَثْنِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْغَيْرَ هَاجَ الْأَثْنَ فِي وَقْتِ الرِّوَّاحِ لِطَلَبِ الْمَاءِ، وَمَنْ رَوَى "هَاجَةً" فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ⁽⁴⁾ إِلَى الْغَيْرِ.

(1) الشاهد للبيد في ديوانه 155، وهو من شواهد العين 178/1، ومعاني الفراء 66/2، والحماسة البصرية 331/2، والإيضاح العضدي 186، والبصريات 747، وجهرة اللغة 364/1، وقذيب اللغة 180/1، والمصباح لابن يسهون 332/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 133، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 174/1، وشرح ابن يعيش 66/6، والإنصاف 232/1، 331، وشرح الكافية الشافية 116/1، 1084/2، وشرح الرضي 379/1، 412/3، والبحر المحيط 390/5، وقد ورد في بعض المصادر: (وهاجه).
(2) الشاعر المشهور، من أصحاب المعلقة، وهو من كلاب، أدرك الإسلام وأسلم، وترك الشعر، عمر طويلاً، فبلغ منه خمسا وأربعين سنة، منها خمس وخمسون سنة في الإسلام. (انظر ترجمته في الإصابة 675/5، وأسد الغابة 538/4).

(3) انظر قول الأصمعي في المصباح لابن يسهون 336/1-337.

(4) قوله: "ومن روى.... عائدة" سقط من الأصل.

(وَطَلَبُ): يُرَوَى بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: يَطْلُبُ الْمَاءَ طَلَبًا مِثْلَ طَلَبِ الْمُعَقَّبِ، فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُتَنَصِّبَةِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِمَا فِي مُقَدِّمِ⁽¹⁾ الْكَلَامِ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ⁽²⁾، أَي: وَهَاجَهَا الْغَيْرُ لِأَجْلِ طَلَبِ الْمَاءِ. وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ (هَاجَهَا)⁽³⁾ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي (هَاجَهَا) بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، أَي: هَاجَهَا طَلَبُهُ لِلْمَاءِ⁽⁴⁾.

(وَالْمُعَقَّبُ): مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ الْمَصْدَرِ.

(وَالْمَظْلُومُ) صِفَتُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ.

(وَحَقُّهُ) مَنْصُوبٌ بِـ"طَلَبُ"، وَالْمُعَقَّبُ: الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى⁽⁵⁾، أَي: يَتَّبَعُ ذَلِكَ وَلَا يَسْأَمُهُ. وَقِيلَ: الْمُعَقَّبُ الْمَاطِلُ، يَقَالُ: (عَقَبَنِي حَقِّي)، أَي: مَطَّلَنِي. فَالْمَظْلُومُ عَلَى هَذَا فَاعِلٌ، وَالْمُعَقَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُعَقَّبُ الَّذِي أُغِيرَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَ مَالَهُ، ثُمَّ أَغَارَ عَلَى الْغَيْرِ عَلَيْهِ، فَأَخَذَ كَثِيرًا مِنْ مَالِهِ، فَالْمَظْلُومُ عَلَى هَذَا أَيْضًا فَاعِلٌ، وَالْمُعَقَّبُ مَفْعُولٌ، كَقَوْلِكَ: (طَلَبَ زَيْدٌ حَقَّهُ عَمْرًا). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁶⁾: الْمَظْلُومُ جَارٍ عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي

(1) ك: (مقدم).

(2) المصباح لابن يسعون 337/1.

(3) ك: (هاج).

(4) ك: (طلب الماء).

(5) في ك: (مرة واحدة أخرى).

(6) هو مهمل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، كان إمامًا في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ على سيبويه والأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، أخذ عنه ابن دريد وغيره، له من المصنفات لحن العامة، وإعراب القرآن، وفعلت وأفعلت، توفي سنة خمسين أو خمس وخمسين ومائتين. (ترجمته في البلغة 109، ومعجم الأدباء 403/3، والبلغة 606/1).

المُعْتَب، كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَكِنُ فِي الْمُعْتَب⁽¹⁾. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "التَّذَكُّرَةِ": وَقِيلَ: إِنَّ الْمَظْلُومَ فَاعِلٌ لِفِعْلِهِ الَّذِي هُوَ (حَقُّهُ)، وَالْهَاءُ مَفْعُولَةٌ لِلْفِعْلِ⁽²⁾، وَالْمَعْنَى: غَلَبَ الْمَظْلُومُ الْمَاطِلَ فِي الْمَحَاقَّةِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ تَقْدِيمِ الْمَظْلُومِ عَلَى "حَقُّهُ" عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى امْتِنَاعِهِ كَامِتْنَاعِ تَقْدِيمِ (كُلُّهُ)⁽³⁾ فِي قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ⁽⁴⁾: [الطويل]

[213] وَلَوْ أَنَّ حُبِّي أَمْ ذِي الْوَدْعِ كُلُّهُ لَأَهْلِكَ مَالٌ، لَمْ تَسْغُهُ الْمَسَارِحُ⁽⁵⁾

وذلك لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُوصَفُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ [ظ43] وَيَأْخُذَ جَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمَعْمُولَاتِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ: لَا يَجُوزُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ زَيْدًا)؛ لِأَنَّكَ وَصَفْتَ الضَّرْبَ، وَلَمْ يَأْخُذْ مَعْمُولُهُ الَّذِي هُوَ "زَيْدٌ"، بَلِ الْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الشَّدِيدِ)⁽⁶⁾؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ هُذَلِي:

[الطويل]

(1) انظر رأي أبي حاتم في المصباح لابن يسعون 333/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري (بلا نسبة) 135، والخزانة 214/2.

(2) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسعون 333/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 177/1.

(3) الشيرازيات 239/1، وانظر المصباح لابن يسعون 334/1.

(4) هو تميم بن مقبل بن عوف، شاعر محضرم، أدرك الإسلام وأسلم، كان يكي أهل الجاهلية، له خبر مع عمر ابن الخطاب حين استعداه على النجاشي الشاعر؛ لأَمَّا كَانَا يَتَهَايَا، وَعَمَّرَ مِئَةَ وَعِشْرِينَ سَنَةً. (الإصابة 377/1).

(5) البيت لابن مقبل، وهو في ديوانه 33، وينسب هذا البيت إلى كثير عزة أيضًا، وهو في ديوانه 184، ورواية ديوان كثير تنفق ورواية ابن إياز في هذا الكتاب، أما رواية ديوان ابن مقبل فمختلفة قليلًا، وهي: وَلَوْ كَانَ..... لَأَهْلِكَ مَالًا.....

وهو في البصريات 749 برواية: (لَأَهْلِكَ مَالًا)، و الشيرازيات 239/1، برواية ديوان ابن مقبل، وفي المصباح لابن يسعون 334/1، والانتخاب 30 برواية ابن إياز، وفي الجمع 506/2 الشطر الأول فقط برواية: (فلو كان.....).

(6) الخصائص 258/3 بتصرف يسير.

[214] أَرَقْتُ بِحُزْنٍ ضَافِنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ عَلَى خَالِدٍ وَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ⁽¹⁾
 فَإِنْ قَوْلُهُ: (عَلَى خَالِدٍ) لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِحُزْنٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
 يُقَالُ: (حَزَنْتُ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصِفَ بِقَوْلِهِ: (ضَافِنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ)، فَالْوَجْهُ أَنَّ يَكُونُ
 صِفَةً ثَانِيَةً لِحُزْنٍ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لِحُزْنٍ ضَائِفٍ بَعْدَ هَجْعَةٍ كَائِنٍ
 عَلَى خَالِدٍ، أَوْ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: (أَرَقْتُ)، أَوْ بِقَوْلِهِ: (ضَافِنِي).
 فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ(هَجْعَةٍ)؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌّ؟ أَجَبْتُ: يَفْسُدُ الْمَعْنَى،
 لِأَنَّهُ⁽²⁾ يَرْوُلُ إِلَى قَوْلِكَ: (بَعْدَ أَنْ هَجَعْتُ عَلَى خَالِدٍ)، وَالْمُرَادُ: أَرَقُّهُ⁽³⁾ عَلَى فَقْدِ
 خَالِدٍ، وَسَهَرُهُ لِمُصَابِهِ.

قَالَ ابْنُ يَسْعُونَ الْمَغْرِبِيُّ: وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي يَكُونُ "حَقُّهُ" أَيْضًا مِنْ صِلَةِ
 الْمُعْقَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: طَلَبَ الْمَظْلُومُ الْمَاطِلَ حَقُّهُ، فَتَكُونُ الْهَاءُ رَاجِعَةً إِلَى الْمَظْلُومِ، أَيْ:
 طَلَبَ الْمَدِينُ الْمَاطِلَ حَقُّهُ⁽⁴⁾، أَيْ: حَقَّ الْمَدِينِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَقَّ لَهُ لَا لِلْمُسْتَدِينِ،
 فَتَكُونُ الْهَاءُ رَاجِعَةً إِلَى الْمَظْلُومِ، أَيْ: طَلَبَ الْمَدِينُ الْمَاطِلَ حَقُّهُ.
 فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونُ الْهَاءُ كِنَايَةً عَنِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ لَمْ يُذَكَّرْ بَعْدُ؟
 أَجَبْتُ: هُوَ مِثْلُ: (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْهَاءَ مُتَّصِلَةٌ بِالْمَفْعُولِ، وَقَدْ يَجُوزُ

(1) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين 3/1223، وسمط الآلي 1/304، والخزانة (ضمن أبيات) 5/76، وهو للهذلي في المحكم 9/409، واللسان (دمي)، ورواية البيت في المصادر السابقة:
 فالعين دائمة السجم

ورواية المحكم واللسان: "أرقت لهم"، وفي سمط الآلي: "أرقت لحزن"، وفي الخزانة: "تذكرت شجوا"، وقد ورد البيت في الأصل وس: (بحزن).

(2) في الأصل: (لا) وهو تحريف.

(3) ك: (أرقته) وهو تحريف.

(4) انظر قول ابن يسعون في كتابه المصباح 1/334.

عَلَى هَذَا أَنْ تَجْعَلَ الْهَاءَ لِلْمُسْتَدِيرِينَ، تُرِيدُ: الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ،
فَأَضَفْتَهُ إِلَيْهِ عَلَى هَذَا كَقَوْلٍ لِيَبْدَ:

[الكامل]

[215] فاقطعُ لُبَّائَةً مَن تَعَرَّضَ وَصَلَهُ وَلَخَيْرُ وَاصِلٍ خُلَّةٍ صَرَّامُهَا⁽¹⁾

يُرِيدُ: لُبَّائَتِكَ مِنْهُ، وَكَذَا قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿وَلَيْسَ لِيُسُوا عَلَيْهِمْ دِينُهُمْ﴾ [الأنعام ١٣٧] فَأَضَافَ الدِّينَ إِلَيْهِمْ، لَمَّا كَانَ وَاجِبًا
الْأَخْذُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَدِينِينَ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ [الأنعام ١٠٨]⁽²⁾، أَي: عَمَلُهُمُ الَّذِي أُمِرُوا بِهِ،
وَلَدَّبُوا إِلَيْهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) ديوان لبید 167، بروایة: (ولشرُّ واصل....) وهو في الصحاح (عرض)، وجهرة الأمثال 49/1،
والحكم 396/1، 320/8 بالروایتین، وفصل المقال 163/1، واللسان (عرض) و(صرم) بالروایتین.
(2) في الأصل لك: (وكذلك زيناً....) بزيادة واو. وهو تحريف.

ومنها:

[الطويل]

[13/216] فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ مُوَاصِلُهُ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ.

(وَهَيْهَاتَ) اسْمُ فِعْلٍ فِي الْخَبَرِ، فَمَنْ فَتَحَ تَاءَهُ⁽²⁾، فَهُوَ عِنْدَهُ مُفْرَدٌ، وَيَحْتَمِلُ

أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ مُضَاعَفِ الْهَاءِ وَالْيَاءِ، وَأَصْلُهُ: (هَيْهَيْتَ)، فَقَلْبَتِ الْيَاءُ
أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَالْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا، فَكَأَنَّهُ مَعْكُوسٌ (يَهْيَاه) لِصَوْتِ الرَّاعِي، وَمِثْلُهُ فِي
تَكْرِيرِ الْيَاءِ: (الْحَاحَاةُ)⁽³⁾، وَ(الصَّيْصِيَّةُ)، فَالْوَزْنُ (فَعْلَلَّةُ).

- وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ (الْفَيْفَاءِ)⁽⁴⁾، وَأَلْفَهَا زَائِدَةٌ؛ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ:
(الْفَيْفُ)، فَالْوَزْنُ (فَعْلَلَّةُ). وَالْأَوَّلُ أَصَوْبٌ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّ بَابَ الْمُضَاعَفِ فِي الْكَلَامِ نَحْوُ:

(1) البيت لجريير في ديوانه 479 برواية (أيهات)، وانظر تفسير الطبري 20/18، والخصائص 42/3، ومقاييس
اللغة 6/4، والمصباح لابن يسعون 358/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 143، وإيضاح شواهد الإيضاح
للقيسي 192/1، وابن يعيش 35/4، ولسان العرب 553/13 (هيه)، والتصريح 158/4، وتاج العروس
557/36 (هيه)، والدرر 324/5.

وهو لقيس مجنون بني عامر في المصباح لابن يسعون 358/1.

وهو غير منسوب في المسائل الشترازيات 289/1، والمضديات 167، والإيضاح المضدي 191،
والجليات 241، والكشاف 189/3، والتخمير 250/2، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس 366/1،
والمستوفي 155/1، والفاخر 730/2، والمساعد 640/2، والارتشاف 2302/5، وأوضح
المسالك 193/2، 87/4، وشرح شذور الذهب 516، وشرح قطر الندى 256.

(2) ك: (التاء).

(3) في الأصل وك: (الحاجة).

(4) ك: (الفيفات).

(5) ك: (أهون).

(قُلُقَالَ) أَكْثَرُ مِمَّا فَارُوهُ وَلَائُهُ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (قَلِقَ). وَمَنْ كَسَرَ تَاءَهُ فَهُوَ عِنْدَهُ جَمْعُ الْمَفْتُوحِ، وَكَانَ⁽¹⁾ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: (هَيْهَاتَ) بِقَلْبٍ⁽²⁾ الْأَلْفِ يَاءٌ؛ لِأَجْلِ أَلْفِ الْجَمْعِ، لَكِنَّ الْكَلِمَةَ غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ، فَحُذِفَتْ أَلْفُهَا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا هُوَ كَذَلِكَ، نَحْوُ⁽³⁾: (قَوْقِيَاتٍ)، وَ(شَوْشِيَاتٍ). فَتَقُولُ⁽⁴⁾ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوَّلِ: (هَيْهَاهُ) بِالْهَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي: (هَيْهَاتَ) بِالتَّاءِ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَمَنْ أَفْرَدَهُ فَهُوَ الْأَوْجَهُ [و44]؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ فِي الْحَبْرِ، وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سُمِّيَ بِهَا الْفِعْلُ مُطْلَقًا عَلَى لَفْظِ الْإِفْرَادِ⁽⁵⁾. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا عَذْرُ مَنْ جَمَعَ؟ أَجِبْتُ: بِأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْفَاعِلَاتِ، فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى⁽⁶⁾: مَنْ قَالَ: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ) جَعَلَهُ مِثْلَ: (هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ). قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽⁷⁾: الْأَظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ تَكْرِيرًا، كَمَا قِيلَ: (إِلَى إِلَى)؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي سُمِّيَتْ بِهَا الْأَفْعَالُ لَمْ يَجِ فِيهَا اسْمَانِ أَحَدُهُمَا مَضْمُومٌ إِلَى الْآخَرِ.

(1) الأصل: (فكان).

(2) ك: (هيهات فقلبت).

(3) (نحو) مكررة في ك.

(4) ك: (تقول).

(5) العضديات 167-168 بتصرف، وانظر المصباح لابن يسعون 358/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 144.

(6) انظر قوله في المصباح لابن يسعون 361/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 144-145، وتهيئد القواعد لابن ناظر الجيش 373/8.

(7) انظر الإغفال 481/2، والمصباح لابن يسعون 361/1.

فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ جَاءَ: (حَيْهَلْ). أَجَبْتُ: هُمَا صَوْتَانِ، وَلَيْسَا بِاسْمَيْنِ،
 وَ(هَيْهَاتَ) أَشْبَهُ بِالْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مِنْ (حَيْهَلْ)، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ⁽¹⁾ تَصَرَّفَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ
 جُمِعَتْ، وَتُنْتِجُ، وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهَا. فَإِنْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِيهَا فَالضَّمِيرُ يَنْبَغِي
 أَنْ يَكُونَ فِي مَجْمُوعِ الْأَسْمَيْنِ، وَلَا يَكُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ، كَمَا يَكُونُ
 ذَلِكَ إِذَا ذَهَبَتْ إِلَى التَّكْرَارِ.

وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: (أَيْهَانِ)، مِثْلُ (رَجُلَانِ)، وَ(أَيْهَا) بِحَذْفِ الثَّوْنِ⁽²⁾.
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽³⁾: إِنَّمَا تُنْبِي إِرَادَةَ التَّأَكِيدِ الْبُعْدَ، وَجَازَ ذَلِكَ مَعَ تَضَمُّنِهِ لِلضَّمِيرِ لِحَوَازِ:
 (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ضَارِبَيْنِ)، وَمِثْلُ ذَلِكَ: (ذُهُدْرَيْنِ) بِمَعْنَى بَطْلَ، كَقَوْلِكَ: (ذُهُدْرَيْنِ
 سَاعِدُ الْقَيْنِ)⁽⁴⁾. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽⁵⁾: وَلَوْ قِيلَ: (أَيْهَيْنِ)⁽⁶⁾ بِالْيَاءِ، كـ(الضَّارِبَيْنِ) لَكَانَ
 قِيَاسًا، كَمَا قَالُوا: (هَيْهَاتَ) بِالْكَسْرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ كَرَاهَةً
 لَتَكْرِيرِ الْيَاءِ، كَمَا قَالُوا: (حَاحِيْتُ)، فَأَبْدَلُوهَا أَلْفًا كَرَاهَةً لذلِكَ.
 وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَيْضًا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: (هَيْهَاتَ) بِالضَّمِّ⁽⁷⁾، وَهُوَ
 ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ⁽⁸⁾ مِثْلَهُ، نَحْوُ: (شَتَّانَ)، وَ(سَرْعَانَ) لَمْ يَجِئِ فِيهِ ذَلِكَ⁽⁹⁾.

(1) ك: (يصرف).

(2) الخصائص 42/3، نقلاً عن أبي علي عن ثعلب، وانظر المصباح لابن يسعون 362/1.

(3) انظر قوله في المصباح لابن يسعون 362/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 146، وإيضاح شواهد
 الإيضاح للقيسي 195-196.

(4) مثل، انظره في الخصائص 40/3 بالروايتين: (ساعد، وسعد)، وجهرة الأمثال 448/1 (سعد القين). وقال في
 التاج (هدر): "قال ابن بري: والصحيح في هذا المثل ما رَوَاهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَهُوَ (ذُهُدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ)، مِنْ غَيْرِ وَآوِ
 عَطَفَ، وَكَوْنِ ذُهُدْرَيْنِ مُتَّصِلًا غَيْرَ مُتَفَصِّلٍ، أَيْ: بَطْلَ سَعْدِ الْحَدَّادِ بَأَنَّ لَا يُسْتَعْمَلُ، وَذلِكَ لِشَاغَلِهِمْ بِالْقَحْطِ
 وَالشَّدَّةِ. وَيَقَالُ: سَاعِدُ الْقَيْنِ، وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ذُهُدْرَيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ)، بِتَضَمُّنِ سَعْدٍ."

(5) انظر المصباح لابن يسعون 362/1.

(6) ك: (أيهين).

(7) انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري 146.

(8) في الأصل: (لا).

(9) انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري 146، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 197/1، وفي ك: (لم يجي فيه
 ذلك).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: فِي (هَيْهَاتَ) عَشْرُ لُغَاتٍ: (هَيْهَاتَ)، (هَيْهَاتَ)، (هَيْهَاتُ)، (أَيْهَاتَ)، (أَيْهَاتِ)، (أَيْهَاتُ)، (أَيْهَاتًا) ⁽¹⁾، (هَيْهَانِ)، (أَيْهَانِ)، (أَيْهَانُ) ⁽²⁾.

و(الْعَقِيقُ) مُرْتَفِعٌ بِالثَّانِيَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَفِي الْأُولَى ضَمِيرُهُ، وَهُوَ مُرْتَفِعٌ بِالْأُولَى عِنْدَ الْكُوفِيِّ، وَفِي الثَّانِيَةِ ضَمِيرُهُ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا ⁽³⁾ كَالْمُرْكَبِ فَالْعَقِيقُ مُرْتَفِعٌ بِمَا يَتَحَصَّلُ ⁽⁴⁾ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ فِي: (هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ) ⁽⁵⁾، وَفِيهِ إِشْكَالٌ:

و(أَهْلُهُ) عَطْفٌ عَلَى الْعَقِيقِ.

و(خِلٌ) مُرْتَفِعٌ بِـ"هَيْهَاتَ" الَّتِي تُلَاصِقُهُ.

و(بِالْعَقِيقِ) يَحْتَمِلُ وُجُوهًا:

— أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ"خِلٍ"، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، أَيْ: بَعْدَ خِلٍ مُسْتَقَرٌّ بِالْعَقِيقِ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي).

— وَثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي "تَوَاصِلُهُ"، وَيَتَعَلَّقُ ⁽⁶⁾ بِمَحذُوفٍ أَيْضًا.

و(تَوَاصِلُهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ"خِلٍ"، أَيْ: بَعْدَ خِلٍ مُوَاصِلٌ مُسْتَقَرًّا بِالْعَقِيقِ.

(1) مَا بَيْنَ الْمُعَرِّفِينَ زِيَادَةً مِنَ الْخَصَائِصِ 42/3، وَهِيَ تَمَتُّعُ اللُّغَاتِ.

(2) الْخَصَائِصِ 42/3، وَإِبْضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ 192/1.

(3) ك: (جَعَلَهَا).

(4) ك: (يَحْصُلُ).

(5) انْظُرِ الْمَصْبَاحَ لِابْنِ يَسْعُونَ 365/1، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ لِابْنِ بَرِي 145.

(6) فِي ك: (وَمَتَعَلَّقٌ).

- وثالثها: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِقَوْلِهِ: "هَيْهَاتَ"، فلا ضَمِيرَ فِيهِ إِذَنْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "تَوَاصُلُهُ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ "خِلٍّ"، لِأَنَّهُ وُصِفَ بِقَوْلِهِ: "بِالْعَقِيقِ"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

وَيُرْوَى: (العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ)، وَيُرْوَى: (وهَيْهَاتَ وَصَلٍّ)، قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ: كَذَا ثَبَتَ بِخَطِّ الْأَمْدِيِّ، وَأَجَازَ فِيهِ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَعَلَ الْخِلَّ وَصْلًا، مُبَالَغَةً مِنْهُ⁽¹⁾ فِي ذَلِكَ.

- وَالْآخَرُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيُّ: بَعْدَ ذُو وَصْلٍ. وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) ليس في ك: (منه).

ومنها:

[الوافر]

[14/217] وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ

يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا⁽¹⁾

[ظ44] الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ.

و(كَائِنْ) أَصْلُهُ: (كَأَيٌّ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿ وَكَائِنْ مِّنْ نَّجِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيضُونَ ﴾ [آل عمران ١٤٦]، وهذه الكاف حَرْفُ جَرٍّ، دَخَلَتْ عَلَى (أَيٍّ)، وَرُكِبَتْ مَعَهَا⁽²⁾، فَصَارَتْ كَالْكَلِمَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ (كَذَا)، إِذْ كَافُ الْجَرِّ دَخَلَتْ عَلَى الْإِشَارَةِ، وَجُعِلَتْ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ تَلَعَّبُوا بِهَا، فَقَدَّمُوا الْيَاءَيْنِ عَلَى الْهَمْزَةِ، فَصَارَتْ: إِلَى: "كَيَاء"⁽³⁾، وَكُسِرَتِ الْهَمْزَةُ، لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ اللَّامِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ "طَيٍّ" إِذَا نُسِبَ⁽⁴⁾ إِلَيْهِ، فَبَقِيَ: "كَيَاءٌ"، وَهِيَ لُغَةٌ فِيهَا، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ أَلْفًا، فَيَقُولُ: (كَاءٌ). وَمَنْ قَالَ: "كَيَاءٌ" فَإِنَّهُ قَدَّمَ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ فَقَطَّ، ثُمَّ انْقَلَبَتِ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ أَلْفًا، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

(1) البيت لجرير في ديوانه 17، وهو من شواهد الحماسة البصرية 191/1، وحروف المعاني للزجاجي 61، والإيضاح العضدي 243، وإيضاح الشعر 244، والبغداديات 42، والمقتصد 750/2، والمصباح لابن يسمون 480/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 200، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 262/1، والخرد الوجيز 518/1، وشرح ابن يعيش 110/3، 135/4، وشرح الرضي 456/2، ومعني اللبيب 643، والهمع 276/1، 605/2. وجاء في ك: (فكائن).

(2) سقطت من ك: (معها).

(3) كذا في م، وفي الأصل وك: (كَيَاءٌ)، وهو تحريف.

(4) ك: (نسب).

و"كائن" في البيت بمعنى (كم)، وأكثر ما تستعمل مُقْتَرَنَةً بِـ(من)، وكذلك: (كأي). قال ابن بري: وعلمته الإشعارُ بدخولها في باب "كم" ⁽¹⁾؛ لأنها في الأصل ليست كذلك، وليكون ما بعدها مخفوضاً، كما يكون الاسم كذلك في "كم" الخبرية، ألا ترى أنك إذا قلت: (كأي رجلًا جاءك)، لم يوافق في اللفظ: (كم رجلًا جاءك)، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: وكم ⁽²⁾ لي.

و(بالأباطح) جارٌّ ومجرور، والباء بمعنى "في"، وهو متعلق بالخبر المحذوف.

و(من صديقي) في موضع نصب على التمييز، و(من زائدة).

ويجوز أن يكون قوله: "بالأباطح" في موضع رفع خبراً لـ "كائن"، و"من

صديقي" تمييز على حاله.

ويجوز أن يكون "بالأباطح" متعلقاً بـ "صديقي".

و(يراني) خبر لـ "كائن"، والتقدير: وكائن من صديقي بالأباطح يراني.

وفي هذا البيت اختلاف في الرواية، فالمشهور:

..... يراني لو أصبت هو المصابا

فقوله: "يرى" فعل مستقبل، وأصله: "يرأى" بوزن "يرعى"، فحُفقت الهمزة

بنقل حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفها بعد ذلك، وهذا التخفيف لازم فيها ⁽³⁾، والتحقيق منهجورٌ إلا شاذًا، كقوله:

(1) يقول ابن بري: "أما قوله: كائن، فهو بمعنى كم الخبرية، وأكثر ما تستعمل بـ(من)". انظر شرح شواهد

الإيضاح لابن بري 200.

(2) ك: (وتقديره كم).

(3) ليس في ك: (فيها).

[218] أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كَلَانَا عَالَمٌ بِالثَّرَاهَاتِ⁽¹⁾

فَإِنْ قُلْتَ: وَلِمَ التَّرَمُّ⁽²⁾ ذَلِكَ فِيهَا؟ أَجَبْتُ: كَانَ الْوَاضِعُ كَرَةً "أَرَأَيْ"،
وَاجْتِمَاعَ هَمَزَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وَمِنْ أَلْفَاظِهِمْ: السَّاكِنُ حَاجِزٌ
غَيْرُ حَصِينٍ، ثُمَّ حُمِلَتْ الْأَمْثَلَةُ الْآخَرُ عَلَيْهِ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي "يَعْدُ" وَأَخَوَاتِهِ،
و"أَكْرَمَ" وَأَخَوَاتِهِ.

وَلَهُ قِسْمَانِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، ثَانِيَهُمَا هُوَ الْأَوَّلُ.

- وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِبْصَارِ، فَيَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ نَصْرًا).

وَيَأْتِي أَيْضًا بِمَعْنَى اعْتَقَدَ، كَقَوْلِكَ: (فُلَانٌ يَرَى رَأْيَ الْمُعْتَزَلَةِ)، أَيْ: يَعْتَقِدُ مَذْهَبَهُمْ،
فَ(يَرَى) هُنَا مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ(الْمُصَابُ) الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

(وَهُوَ) تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي "يَرَانِي". فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

فَصْلًا؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ، لِأَنَّ أَحَدَ شُرُوطِهِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ، وَقَدْ فَاتَ
ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ الْيَاءُ، وَ"هُوَ" ضَمِيرُ غَائِبٍ، وَلَوْ قَالَ:
(يَرَانِي أَنَا الْمُصَابُ) كَانَ مَا رُمَتْهُ جَائِزًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنْ تَرَوْهُ فَقُلُّوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الكهف ٣٩].

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ تَجِدُ لَذَلِكَ وَجْهًا؟ أَجَبْتُ: نَعَمْ، وَذَلِكَ أَنْ تُقَدَّرَ مُضَافًا

مَحْذُوفًا، أَيْ: يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمُصَابَا. وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: يَرَانِي الرَّجُلُ الْمُصَابُ؛

(1) الشاهد لسراقة البارقي في سر الصناعة 77/1، 826/2، وغيره، وهو من شواهد الزاهر 203/1، وجهرة

اللغة 235/1، وتذيب اللغة 229/15، والحجة لابن خالويه 139، والخصائص 153/3، والحكم 340/10،

واللباب 366/2، وشرح الشافية للرضي 41/3، ومعني الليب 366، وغيره.

(2) ك: (ولم كثر الترم).

لِعِظَمِ مُصِيبَتِي عِنْدَهُ⁽¹⁾، وَلَيْسَ كَالْعَدُوِّ الَّذِي لَا يُؤْلِمُهُ⁽²⁾ ذَلِكَ. وَعَلَى الثَّانِي: يَرَى⁽³⁾ مُصَابِي [45] هُوَ الْمَصَابُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ بَيِّنٌ.

وَجَوَابُ (لَوْ) مَخْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَوْ أُصِبتُ لاشتَدَّ حُزْنُهُ.

وَرَوَاهُ السَّيْرَافِيُّ:

يَرَاهُ لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمَصَابَا⁽⁴⁾

وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ:

يَرَانِي لَوْ أُصِيبَ.....⁽⁵⁾

وَالْمَعْنَى: أَنِّي لَشِدَّةِ ارْتِمَاضِي بِمُصِيبَتِهِ وَعِظَمِ مَحَبَّتِي فِيهِ؛ يَرَانِي الْمَصَابَ إِذَا أُصِيبَ، كَمَا يَرَانِي الْمَسْرُورَ إِذَا سُرَّ، وَمِثْلُ هَذَا تَوَقَّعُ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ⁽⁶⁾ لَصَدِيقٍ: مَا جَاوَزْتَنِي نِعْمَةً خُصِصْتَ بِهَا، وَلَا قَصُرَتْ دُونِي مَا كَانَ مَحَلُّهَا مِنْكَ، وَالسَّلَامُ.

* * * * *

(1) في ك: (عليه).

(2) ك: (يؤله).

(3) ك: (أن يرى).

(4) انظر رواية السيرافي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري 201. وورد في ك: (راه) بالياء الفوقية.

(5) انظر هذه الرواية في المصباح لابن يسعون 485/1، وورد في ك: (أصبت).

(6) انظر توقيع جعفر البرمكي في أمالي القالي 226/1، والتذكرة الحمدونية 184/4، وجعفر بن يحيى بن خالد

ابن برمك وزير هارون الرشيد المشهور المعروف. (ترجمته في الوالي بالوفيات 38/4).

[15/219] دَعَاْنَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطْيَّ وَغَيْرَنَا

عَبَادِيدُ غَيْثٌ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٌ⁽¹⁾

هذا البيتُ أُلْشِدُهُ ابْنُ بَرِّي فِي أَمَالِيهِ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى شَاعِرٍ.
وَفِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: دَعَاْنَا وَغَيْرَنَا غَيْثٌ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٌ، فَأَعْمَلْنَا
الْمَطْيَّ عَبَادِيدُ⁽²⁾.

(دَعَاْنَا) فِعْلٌ مَاضٍ، وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ؛ بِدَلِيلِ "يَدْعُو"، وَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولُهُ.

(وَغَيْرَ)⁽³⁾ عَطْفٌ عَلَى الْمُضْمَرِ⁽⁴⁾ الْمَنْصُوبِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِيهِ دُونَ ضَمِيرِي
الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ التَّأْكِيدِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَإِعَادَةُ الْجَارِ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ⁽⁵⁾ نَكْرَةٌ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ وَلِذَلِكَ تُوصَفُ بِهِ التَّكْرَرُ،
كَقَوْلِكَ⁽⁶⁾: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ). وَاخْتَلَفَ فِي الْعِلَّةِ: فَقِيلَ: لِفَرَطِ إِنْهَامِهِ. وَقِيلَ:
لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى "مُغَايِرٍ". نَعَمْ، مَتَى أُضِيفَ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ تَعَرَّفَ، كَقَوْلِكَ:
(عَلَيْكَ بِالْحَرَكََةِ غَيْرِ السُّكُونِ)⁽⁷⁾.

وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ "أَعْمَلْنَا" عَلَى "دَعَاْنَا".

(1) لم نعتز على هذا الشاهد، أو قاله.

(2) عباديد: متفرقين.

(3) في س و ك: (غيرنا).

(4) ك: (الضمير).

(5) يعني (غير) الوارد في البيت.

(6) في ك: (تقول).

(7) انظر المحصول 776/2.

و(الْمَطِيَّ) مَفْعُولٌ "أَعْمَلْنَا"، وهو جَمْعُ مَطِيَّةٍ، وَأَصْلُهَا: (مَطِيوَةٌ)، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ سَابِقًا سَاكِنُهُمَا قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُذْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، وَاشْتَقَّاقُهَا⁽¹⁾ مِنْ "مَطَا"، "يَمْطُو"، وَقِيلَ: مِنْ "المَطَاءِ"، وهو الظَّهْرُ؛ لِأَنَّهُ يُرَكَبُ عَلَيْهِ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى "مَطَايَا".

و(عَبَادِيدُ) جَمْعٌ⁽²⁾، وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَمِثْلُهُ: (شَعَائِلُ)، وَ(دَهَارِيرُ).
و(غَيْثٌ) فَاعِلٌ "دَعَانَا".

و(فِي بِلَادِكَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، صِفَةً لـ "غَيْثٍ". وَ(وَاسِعٌ) صِفَةٌ أُخْرَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بـ "وَاسِعٍ" فَيَكُونُ مَنْصُوبًا، وَمُجَرَّدًا عَنْ الضَّمِيرِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ⁽³⁾ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَيَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ.

* * * * *

(1) ك: (واشتقاقهما).

(2) ك: (جمع أيضاً).

(3) قوله: (ويجوز أن يكون) مكرر في الأصل.

ومنها:

[الطويل]

[16/220] مُعَاوِيَ لَمْ تَرَعِ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا

وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالَّذِينَ شَاكَرُوا⁽¹⁾

أَشَدُّهُ ابْنُ بَرِّي فِي أَمَالِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَائِلَهُ.

(مُعَاوِي) ⁽²⁾ تَرْخِيمُ مُعَاوِيَةَ عَلَى لُقَّةٍ مَنْ قَالَ: (يَا حَارِ) بِالْكَسْرِ، وَلَوْ رُخِّمَ

عَلَى اللُّقَّةِ الْأُخْرَى لَقِيلَ: (مُعَاوِي) ⁽³⁾ بِسُكُونِ الْيَاءِ، وَالْأَصْلُ ضَمُّهَا، لَكِنْ سَكَنْتَ اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ.

وَقَدْ وَرَدَ تَرْخِيمُ هَذَا الْاسْمِ مَرَّتَيْنِ، أَشَدُّ ⁽⁴⁾ الْقَصْرِي ⁽⁵⁾ فِي "تَغْلِيْقِهِ الصَّغِيرِ":

[مشطور الرجز]

[221] أَتُكْ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ ⁽⁶⁾

فـ (مُعَاوِي) تَرْخِيمُ (مُعَاوِي)، و (مُعَاوِي) تَرْخِيمُ (مُعَاوِيَةَ)، وَلَوْ رُخِّمْتَ عَلَى

الْأُخْرَى ⁽⁷⁾ لَقِيلَ: (يَا مُعَا)، وَأَوْضَحُ مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الرجز]

[222] أَيَا بَجِي أَيَا بَجِي
إِنْ أَخِي غَيْرُ دَعِي ⁽⁸⁾

(1) قائله مجهول، وهو من شواهد الخصائص 330/1، 394/2، واللسان (شكر).

(2) في ك: (ومعاوي) بالواو.

(3) ك: (يا معاوي).

(4) الأصل: (أنشده).

(5) هو أبو الطيب محمد بن طويس القصري، تلميذ أبي علي الفارسي، وسمي بالقصري نسبة إلى قصر ابن هبيرة في نواحي الكوفة، وهو الذي أملى عليه الفارسي "المسائل القصرية" وروى عنه تعليقه على كتاب سيبويه، مات شاباً. (ترجمته في معجم الأدباء 347/5، والغبية 122/1).

(6) نسبه سيبويه إلى العجاج، وليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه 250/2، والخصائص 316/3، والنكت للأعلم 580/1، والجمع 85/2، والخزانة - عرضاً - 334/2.

(7) في ك: (ولو رُخِّمَ على الآخر). وهو تحريف.

(8) يُنسَبُ الشاهد لسعد بن المتحر، وهو من شواهد ابن السرياني 564/1، وفرحة الأديب 122، وشرح اللمع للباقرلي 358/1.

والأصل فيه⁽¹⁾ (بجيلة)، فحذف التاء، ثم حذف اللام.
 وإِنَّمَا كَانَ أَوْضَحَ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ يُرِيدُ: (يَا مُعَاوِي ابن⁽²⁾ الأَفْضَلِ) إِنَّمَا نَعَتْ لَهُ،
 وَإِنَّمَا عَلَى نَدَاءٍ مُسْتَأْنَفٍ.
 وَتَقُولُ⁽³⁾ فِي تَصْغِيرِهِ: "مُعِيَّة"، وَالْأَصْلُ: "مُعْيَوِيَّة"، فَقَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً لَمَّا ذَكَرْنَا،
 فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ: الْأُولَى لِلتَّصْغِيرِ، وَالثَّانِيَةُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، وَالثَّالِثَةُ الْاَلَامُ،
 فَحُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ؛ لِأَنَّهَا طَرَفٌ، وَالطَّرْفُ أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ⁽⁴⁾، فَوَزَنَتْ: "مُفَيْعَةٌ".
 وَ(تَرَعَّ) مَجْزُومٌ بِـ"لَمْ"، وَعَلَامَةٌ جَزَمِهِ حَذْفُ أَلِفِهِ. وَفَاعِلُهُ: (شَاكِرٌ)، وَهُوَ
 اسْمٌ قَبِيلَةٌ.

و(الْأَمَانَةُ) [ظ45] مَفْعُولُهُ.

و(فَارَعَهَا)⁽⁵⁾ فِعْلٌ أَمَرٌ، وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْأَمَانَةِ، وَهِيَ مَفْعُولُهُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ
 الْمُخَاطَبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَارَعَهَا أَتَتْ.
 وَ(كُنْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "فَارَعَهَا"، وَاسْمُهُ مُضْمَرٌ فِيهِ، أَي: كُنْ أَتَتْ،
 وَ(حَافِظًا)⁽⁶⁾ خَبَرُهُ، وَ(لِلَّهِ)⁽⁷⁾ مَتَعَلِّقٌ بِهِ. وَ(الدِّينِ) عَطْفٌ عَلَيْهِ.

* * * * *

(1) سقطت من ك: (فيه).

(2) ك: (وابن)، وهو تحريف.

(3) كذا في ك، وس، وفي الأصل: (ويقوله).

(4) ك: (بالغير) وهو تحريف.

(5) الأصل: (فارعهها) بلا واو.

(6) في الأصل، وس: (وشاكرا) وهو تحريف.

(7) سقط من ك: (حافظًا)، و (لله).

[17/223] حُدَيَّا النَّاسِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا

مُقَارَعَةً بَيْنَهُمْ عَنْ بَنِينَا⁽¹⁾الْبَيْتُ لَعَمْرٍو بْنِ كُثُومٍ⁽²⁾.

و(حُدَيَّا) مِنْ أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ مُصَغَّرَةً، نَحْوُ: "الْهُدَيَّا" بِمَعْنَى الْحُدَيَّا، و"الْحُجَيَّا" لِلْمُحَاجَاةِ، و"الْعُجَيْلَى" لِلإِسْرَاعِ، و"الهُوَيْنَى" لِلرَّفَقِ مِنَ الْهُونِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ "الْحُدَيَّا" مَصْدَرٌ إِفْرَادُهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: (هُوَ حُدَيَّا زَيْدٍ)، وَ(هُمَا حُدَيَّاهُ)، وَ(هَمَّ حُدَيَّاهُ)، وَ(أَنَا حُدَيَّاكَ)، وَ(نَحْنُ حُدَيَّاكَ)؛ وَهِيَ مِنَ التَّحْدِي وَالْمُبَارَاةِ فِي فِعْلٍ، وَالْمُتَارَعَةِ فِي الْقَلْبَةِ. تَقُولُ: (أَنَا حُدَيَّاكَ) فِي الْمُبَارَاةِ فِي الْحَرْبِ، وَ(أَنَا حُدَيَّا زَيْدٍ) فِي الْمَفَاخِرَةِ.

وَهِيَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْوَاقِعَةِ مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: (رَجُلٌ عَدَلٍ)، وَ(مَاءٌ غَوِرٌ) بِمَعْنَى: عَادِلٍ، وَغَائِرٍ، وَكَذَلِكَ (حُدَيَّا) بِمَعْنَى: مُتَّحِدٌ، وَمَوْضِعُهُ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: نَحْنُ حُدَيَّا النَّاسِ.

و(النَّاسُ) أَصْلُهُ (أُنَاسٌ)؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأُنْسِ، وَالْأَلِفُ زَائِدَةٌ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ، وَهِيَ الْفَاءُ تَخْفِيفًا، فَقِيلَ: (نَاسٌ)، وَالْوِزْنُ (عَالٌ)، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[مجزوء الكامل]

الشاعر:

(1) الشاهد في العين 279/3، ومجالس ثعلب 460، وتذيب اللغة 121/5، برواية مختلفة في العجز، والمسائل الشيرازيات 543/2، ومقاييس اللغة 35/2، والحكم 427/3، والمخصص 408/3، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 280/4، واللسان (حدا)، والتاج (حدا).

(2) عمرو بن كُثُوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، كنيته أبو الأسود، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقة، ولد في شمالي جزيرة العرب، وتجوّل فيها وفي الشام والعراق، قتل الملك عمرو بن هند، توفي حوالي سنة أربعين قبل الهجرة. (انظر ترجمته في الأغاني 54/11، والأعلام 84/5).

[224] إِنَّ الْمَنِيَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيَا⁽¹⁾

وَقَالَ الْكُوفِيُّ: هُوَ مِنَ التَّوْسِ، وَوَزْنُهُ (فَعْلٌ)، وَأَصْلُهُ (تَوَسَّ)، كَمَا أَنَّ أَصْلَ
(بَابِ): (بَوَّبَ)، وَاسْتَدْلَّ بِتَصْغِيرِهِ عَلَى (تَوَسَّ)، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ لَقِيلَ: (أُنَيْسٌ)
كَـ (غُرَيْبٌ)⁽²⁾.

وَقَالَ التَّقِيبُ فِي أَمَالِيهِ: وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ إِنَّمَا يُرَدُّ إِذَا لَمْ يَتِمَّ بِنَاءُ
التَّصْغِيرِ بِدُونِهِ⁽³⁾، فَأَمَّا إِذَا تَمَّ بِدُونِهِ لَمْ يَتَحْتَمِ ذَلِكَ. وَهُوَ مَنْخُوضٌ⁽⁴⁾ بِإِضَافَةِ (حُدِّيَا)
إِلَيْهِ، وَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ.

و(كُلِّهِمْ) بِالْجَرِّ تَأْكِيدٌ عَلَى اللَّفْظِ، وَلَوْ نُسِبَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لَكَانَ جَائِزًا،
كَقَوْلِكَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ عَمْرُو) بِخَفْضِ (الظَّرِيفِ) وَنُسْبِهِ عَلَى مَا
ذَكَرْنَا.

و(جَمِيعًا) نُسِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ "النَّاسِ"، وَنَاصِبُهُ "حُدِّيَا".

(1) البيت لذي جلدن الحميري في خزانة الأدب 2/245، وشرح شواهد الشافعية للبغدادى 4/296-297.
وهو بلا نسبة في الصحاح (أنس)، (نوس)، ومجالس العلماء 57، والخصائص 3/151، وشرح التصريف
للثعالبى 400، والحكم 8/552، والمخصص 5/218، والمقتصد 2/758، والكشاف 1/49، والنكت
للأعلم 1/548، وأمالى ابن الشجري 1/118، 2/193، واللباب 2/363، وشرح الملوكي 363، وابن
يعيش 2/9، 5/121، وشرح الجمل لابن عصفور 2/90، وشرح الرضى 1/382، وإيضاح شواهد
الإيضاح 2/694، والفاخر 2/843، والدر المصون 1/119، ولسان العرب (أنس)، (نوس)، وتاج
العروس (أنس)، (نوس)، والشاهد في البيت الجمع بين الألف واللام والمهزة في (الأناس) وهو الأصل.

(2) الكوفي يقصد به الكسائي، انظر الحصول 2/854، والمسألة خلافية في أصل (ناس)، فسيويه وأصحابه
يقولون: أصلها (أناس)، وحذفت المهزة تخفيفاً، والكوفيون يرون أنها من التوس، ونقل عن الكسائي أنها
لغتان، ليست إحداها أصلاً للأخرى. انظر المسألة في سيويه 3/457، والمقتضب 1/33، وأمالى ابن
الشجري 2/193، وشرح الملوكي لابن يعيش 362-364، واللباب 2/363، والحصول 2/854.

(3) أمالى ابن الشجري 2/193 بتصرف.

(4) لك: (محفوظ).

و(مُقَارَعَةً) مَصْدَرٌ (قَارَعَ)⁽¹⁾، وهو نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي "حَدِيثًا"؛ و"حَدِيثًا" هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا أَيْضًا، تَقْدِيرُهُ: نَحْنُ نَتَحَدَّى النَّاسَ مُقَارَعِينَ بَيْنَهُمْ عَنْ بَيْنِنَا؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "النَّاسِ"؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: "بَيْنَهُمْ".

فَإِنْ قُلْتَ: فَالْحَالُ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ⁽²⁾ لَهُ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي يَجِبُ ظُهُورُهُ عِنْدَ ذَلِكَ؟ أَجَبْتُ: ذَلِكَ يَلْزَمُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ فِي أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ، وَلَا يَلْزَمُ فِي الْمَصَادِرِ⁽³⁾.

و(بَيْنَهُمْ) جَمْعُ (ابْنٍ)، وَهُوَ بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ، وَبِالْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ. وَهَذَا تَنْبِيْهُ؛ وَهُوَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَمْعٍ سَالِمٍ مُطْلَقًا، بَلْ تَدْخُلُهُ شَائِبَةٌ مِنَ التَّغْيِيرِ، فَلِذَلِكَ أَتَتْ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ⁽⁴⁾، كَقَوْلِكَ: (جَاءَتْ بَنُو زَيْدٍ) مَعَ امْتِنَاعٍ: (جَاءَتْ الزَّيْدُونَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

[البسيط]

[225] قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَأْبُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ⁽⁵⁾

(1) لك: (مصدر بمعنى قارَعَ).

(2) لك: (هو).

(3) انظر رأيهم والخلاف مع الكوفيين في شرح التسهيل للمراذلي 689، وتجهيد القواعد 2835/6.

(4) في س و لك: (أسند الفعل المسند إليه) وهو تحريف.

(5) هو للتأبغة في ديوانه 82، وانظر البيت في كتاب سيويه 278/2، والأصول في النحو 371/1، والحماسة البصرية 25/1، وتهديب اللغة 233/7، وابن السرياني 218/2، وسر صناعة الإعراب 332/1، وشرح اللامع لابن برهان 700/2، وأملج ابن الشجري 303/2، 307، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف 768/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 330/1، ولسان العرب (خلا) 239/14، وتفسير البحر المحيط 325/1، وتذكرة التحفة 665 وخزانة الأدب 114/2.

وهو بلا نسبة في اللامات 109، والخصائص 106/3، والتكت للأعلم 598/1، والتوطئة 162، وشرح المقدمة الجزولية 583/2، وشرح الجمل لابن عصفور 394/2، وابن يعيش 104/5، والبديع في علم العربية 106/1، وشرح التسهيل 113/2، والمستوفي لابن فرخان 318/1، وشرح الرضي 347/1، 180/2، وشرح كافي ابن الحاجب للقواس الموصلي 435/2، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي 1035/2، والصفوة الصافية 489/1، والبيان في شرح اللامع 182، والارتشاف 2186/4، وتعليق الفرائد 234/4 وجمع الموامع 38/2.

وَتَوْنُهُ مَحْذُوفَةٌ لِلإِضَافَةِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ "مُقَارَعَةٍ"، وَالْمُقَارَعَةُ مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى
 الْمَفْعُولِ بِهِ ⁽¹⁾ بِدَلِيلِ قَوْلِ التَّابِعَةِ:

[الطويل]

[226] بِهِنْ قُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَائِبِ ⁽²⁾

تَقْدِيرُهُ: مِنْ قِرَاعِهَا الْكُتَائِبُ.

(وَعَنْ بَنِينَا) مُتَعَلِّقٌ بِـ "مُقَارَعَةٍ" فِي مَوْضِعِ [و46] نَصْبٍ بِهَا، قَالَ ثَعْلَبٌ:
 الْمُرَادُ بِالْمُقَارَعَةِ هُنَا الْمَفَاخَرَةُ، يُرِيدُ: أَنَّ الْمَفَاخَرَةَ ضَرَبٌ مِنَ الْمُقَارَعَةِ ⁽³⁾؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
 مِنَ الْمَفَاخِرِينَ يُقَارِعُ صَاحِبَهُ لِيَغْلِبَهُ بِالْمَفَاخَرَةِ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: مُفَاخِرِينَ أَبْنَاءَهُمْ عَنْ
 أَبْنَائِنَا.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "حَدِيًّا" حَالًا بَعْدَ حَالٍ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ:

[الوافر]

[227] مُحَافَظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَ ⁽⁴⁾

تَقْدِيرُهُ: مُحَافِظِينَ مُتَحَدِّينَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا لِقَوْلِهِ: "كُنَّا"، أَيُّ: وَكُنَّا السَّابِقِينَ ⁽⁵⁾ وَمُتَحَدِّ
 النَّاسِ. وَ"كَانَ" هُنَا يُرَادُ بِهَا الْاسْتِمْرَارُ فِي الزَّمَانِ، كَقَوْلِ الْآخَرِ:

[الطويل]

(1) قوله: (به) ليس في الأصل.

(2) البيت للتابعة في ديوانه 44، وصدرة:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

وهو من شواهد العين 316/8، وسيويه 326/2، والزاهر 280/1، وإصلاح المنطق 24، وتهذيب

اللغة 241/15، وشرح الرضي 88/2، وتفسير البحر المحيط 527/3، 338/4، ومغني اللبيب 155،

والخزانة 307/3، وغيرها

(3) انظر مجالس ثعلب 460.

(4) البيت بتمامه:

نصبنا مثل رهوة ذات حدٍّ محافظة وكنا السابقينا

وهو في جبهة أشعار العرب 120.

(5) في الأصل: (المسابقينا).

[228] وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سَبَّةً أَسْبُ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غَطَاءَهَا⁽¹⁾
وَكَقُولِ الْآخِرِ⁽²⁾:
[الوافر]

[229] وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا⁽³⁾

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَعَلَا: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء 165]⁽⁴⁾. وَالْأَلْفُ فِي
"بَيْنَا" لَيْسَتْ لِلإِطْلَاقِ، بَلْ هِيَ أَلْفُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالثَّوْنِ فِي مِثْلِ: أَيْنَا، وَأَخِينَا،
وَكَانَ الْأَصْلُ: عَنْ بَيْنِنَا، فَحَذَفَتْ ثَوْنُ الْجَمْعِ لَمَّا ذَكَرْتُ، وَبِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ مُضَافٌ
أَنَّهُ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِمْ: "بَيْنَهُمْ"، وَلَمَّا كَانَ هَذَا مُضَافًا كَذَلِكَ يَكُونُ "بَيْنَا" لِتَحْصُلِ
الْمُقَابَلَةِ. نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: عَنْ بَيْنِنَا لَنَا، فَحَذَفَ قَوْلُهُ: "لَنَا" وَهُوَ يُرِيدُهَا،
قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا فِيهِ قُبْحٌ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ.

* * * * *

(1) الشاهد لقيس بن الخطيم في ديوانه 49، وهو من شواهد التذكرة الحمدونية 405/2، والحماسة
البصرية 611/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 54/1، ولسان العرب (كون)، والخزاعة - عرضًا - 33/7.

(2) قوله: (وكقول الآخر) ليس في الأصل.

(3) الشاهد لزياد الأعجم في سيبويه 48/3، والمقتضب 29/2، واللسان (غمز)، والتاج (غز)، وانظر الييت في
الصحاح (غمز)، والإيضاح العضدي 325، وتفسير القرطبي 113/4، ومغني اللبيب 93، وشرح شذور
الذهب 386، وشرح ابن عقيل 10/4.

(4) جاء في جميع النسخ: (عزيرًا عليما)، وهو تحريف، وانظر الآية أيضًا في النساء 165، والفتح 7، 19.

ومنها:

[الطويل]

[18/230] وما مثله في الناس إلا قبيله

مساو، ولا دان لذاك قريب⁽¹⁾

اليّت لعقمة بن عبدة.

(ما)⁽²⁾ نافية.

(ومثله) لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة؛ ولذلك يقع صفة للتكرة، كقولك:

(مررت برجل مثلك)، وتدخل عليه (رُب)، كقول الشاعر: [الكامل]

[231] يا رُب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق⁽³⁾

نعم، "مثيل"⁽⁴⁾ يتعرّف بالإضافة، نصّ عليه المبرد⁽⁵⁾، والفرق بينهما أن "مثيلاً"

مَوْضُوعٌ لِلْمُبَالَغَةِ بِالْوَصْفِ بِالْمِثْلِيَّةِ بِخِلَافِ "مثل"، فإنها ليست كذلك. وهو مبتدأ.

(وفي الناس) متعلّق به؛ لما فيه من معنى المماثلة.

(والأ) حرف استثناء.

(ومساو): صفة لقوله: "مثله"؛ ولذلك جاز الابتداء به.

(1) ديوان علقمة 48، وجاء في نسخة ك: (وما مثل).

(2) ك: (وما).

(3) الشاهد لأبي محسن القففي في سبويه 427/1، 286/2، وابن السيرافي 540/1، والنكت للأعلم 434/1،

وشرح ابن يعيش 126/2، وتوجيه اللمع 263، واخصول 776/2، والمقاصد الشافية 375/3، 20/4، 22.

وهو منسوب لغيلان بن سلمة في الأغاني 3225/13.

وبلا نسبة في المقتضب 289/4، وإعراب القرآن للنحاس 279/2، وسر الصناعة 457/2، والمقتصد 588/1.

(4) في ك: (مثل).

(5) المقتضب 288/4، وتوجيه اللمع 264.

و(قِيلَهُ) يَجُوزُ فِيهِ الرُّفْعُ وَالتَّنْصِبُ؛ وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةٍ، وَهِيَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، وَ(مَا لِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ صَدِيقٌ)، فَمَنْ رَفَعَ اعْتَمَدَ عَلَى الْمَنْعُوتِ، فَجَعَلَ الْمُسْتَنْى بَدَلًا مِنْهُ، وَلَمْ يُبَالِ بِالنَّعْتِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَمَنْ اعْتَمَدَ عَلَى النَّعْتِ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْمَنْعُوتِ نَصَبٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَقْدَمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى النَّعْتِ فَكَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْمَنْعُوتِ، فَيَجِبُ نَصْبُهُ.

قَالَ سَيَوِيهٌ تَصْحِيحًا لِلنَّصَبِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الرُّفْعَ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ قَبْلَ الْأِسْمِ إِلَّا نَصَبًا". انْتَهَى كَلَامُ سَيَوِيهِ⁽¹⁾، وَقَدْ بَيَّنَّ وَجْهَ النَّصَبِ [ظ46] إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ الرُّفْعَ عَلَى النَّصَبِ فِي الْإِخْتِيَارِ، وَقَالَ الْمَازِينِيُّ: النَّصَبُ عِنْدِي هُوَ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَغَوٌ، وَلَا يُوصَفُ؛ وَقَدْ أُبْدِلَ مِنْهُ، فَإِذَا نُصِبَ الْأِسْمُ بَعْدَ (إِلَّا) زَالَ عَنْهُ الْإِبْدَالُ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي "شَرْحِ الْفُصُولِ"⁽²⁾ مَا عِنْدِي فِي هَذَا. وَالْوَاوُ حَرْفٌ عَظْفٌ.

و(لَا) حَرْفٌ نَفْيٍ، وَ(دَانَ) اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ (دَنَا)، (يَدْنُو)، وَأَصْلُهُ: (دَانَوُ)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لَمَّا ذُكِرَ أَوَّلًا، وَاسْتَقَلَّتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَأُسْكِنَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِدَلَالِكَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْعَظْفِ عَلَى "مُسَاوٍ". وَ(لِذَاكَ)⁽³⁾: اللَّامُ فِيهِ بِمَعْنَى "إِلَى" كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَانًا﴾ [الزُّلْفَةُ ٥] أَيُّ: إِلَيْهَا. وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِـ"دَانَ". وَ(قَرِيبٌ) صِفَةٌ لِـ"دَانَ".

* * * * *

(1) سَيَوِيهِ 490/1-491.

(2) الْخُصُولُ 490/1-491.

(3) الْأَصْلُ: (وَلِذَاكَ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

ومنها:

[الرمل]

[19/232] وأنا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي

أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ فِي بَيْتِ الْعَرَبِ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عُثْبَةَ⁽²⁾ اللَّهْمِيَّ.

(أَنَا) ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ، وَالْاسْمُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ وَالْثَوْنُ، وَالْأَلِفُ زَائِدَةٌ

لِلوَقْفِ، وَهَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجْهَانِ:

- الْأَوَّلُ: حَذْفُ الْأَلِفِ وَصَلًا، وَلَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَكَبِتَتْ فِيهِ.

- وَالثَّانِي: حَذْفُهَا فِي (أَنْتَ).

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَلِفَ أَصْلٌ لثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- الْأَوَّلُ: ثُبُوتُهَا وَصَلًا فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ⁽³⁾: ﴿أَنَا أَخِي﴾ [البقرة ٢٥٨]⁽⁴⁾،

وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الوافر]

(1) هو من شواهد الكامل 202/1، والزاهر 191/1، 512، وجهرة اللغة 587/1، وتقذيب اللغة 50/7، والصجاح (خض)، ومقاييس اللغة 195/2، والتبیه لابن بري 117/2، والمصباح لابن يسعون 270/1، وسمط اللآلي 701/2، واللسان (خض)، والتاج (خض).

(2) في الأصل: (عبید) وهو تحريف.

(3) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين، وروى عنه الإمام مالك، وقاتلون، والأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء، قيل: أقرأ الناس سبعين سنة وثيقاً، وانتهت إليه رياضة القراءة بالمدينة، وتوفي سنة سبع عشرة وقل سنة عشرين ومئة رضي الله عنه. انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار 107/1، والنفقات 532/7، ووفيات الأعيان 368/5.

(4) انظر قراءة نافع في الحجة للفراسي 359/2، وحجة القراءات 142، وتفسير البحر المحيط 299/2.

[233] أنا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاغْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا⁽¹⁾

- والثاني: قَوْلُهُمْ: (آنَ)، وَتَقْدِيمُ الْأَلِفِ عَلَى التَّوْنِ.

- والثالث: أَنَّ الضَّمِيرَ جَارٍ مَجْرَى الْحَرْفِ، وَحُرُوفُ الْحُرُوفِ أَصُولٌ، وَقَدْ

اسْتَقْصَيْتُ هَذَا فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ"⁽²⁾. وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ.

و(الْأَخْضَرُ) خَبْرُهُ.

و(مَنْ) مَوْضُوعَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا جَرًّا، وَنَصْبًا،

وَرَفْعًا⁽³⁾. فَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى إِرَادَةِ اللَّامِ، وَحَذْفِهَا لِلضَّرُورَةِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ

[الطويل]

الْآخَرِ:

[234] رَأَيْنَ خَلِيسًا بَعْدَ أَحْوَى تَلَعَّبَتْ بِفَوْدِيهِ سَبْعُونَ السَّنِينَ الْكَوَامِلِ⁽⁴⁾

أَرَادَ: سَبْعُونَ مِنَ السَّنِينَ، فَحَذَفَ (مِنْ) الْجَارَةَ؛ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ. وَهَذَا بَابُهُ

الشَّعْرُ الْمَنْظُومُ دُونَ الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي الْبَيْتِ: وَأَنَا الْأَخْضَرُ لِمَنْ يَعْرِفُنِي.

(1) الشاهد حميد بن حريث بن بحدل الكلابي، عمته ميسون بنت بحدل الكلابية، وهو شاعر إسلامي عاش في العصر الأموي. (الخزاعة 240/5).

والبيت من شواهد أساس البلاغة 204، وتفسير القرطبي 287/3، وشرح ابن عيش 93/3، وشرح الرضي 417/2، وشرح الشافعية للرضي 295/2، واللسان (أنا)، والخزاعة 238/5، والتاج (أنا).

(2) لم يصل إلينا كتابه في المسائل الخلافية. وانظر رأي البصريين والفراء في هذه المسألة ببعض وجوهها وأدلتها في شرح اللمع لابن برهان 298/1، وشرح ابن عيش 94/3، والمحصل 808/2، وشرح الرضي 416/2-417، وتاج علوم الأدب 271.

(3) ك: (جرًّا ورفعًا ونصبًا).

(4) البيت لأبي حية النميري، وهو من شواهد إيضاح الشعر للفارسي 62، وأمالي ابن الشجري 132/2، وضرائر الشعر لابن عصفور 144. (والخليس: الشعر الأشعث، وأحوى: أسود، والفردان: شعر جانبي الرأس مما يلي الأذنين).

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا أَرَادَ مُفْتَخِرٌ مِنْهُمْ أَنْ يَفْتَخِرَ بِشَهْرَتِهِ فِي نَسَبِهِ أَوْ شَجَاعَتِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: (أَنَا زَيْدٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي)، وَ(أَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا)، فَشَاهِدُ الْأَوَّلِ قَوْلُ مَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ⁽¹⁾:

[الرمل]

[235] أَنَا مَسْكِينٌ لِمَنْ يَعْرِفُنِي لَوْنِي السُّمْرَةُ أَلْوَانُ الْعَرَبِ⁽²⁾

[البسيط]

وَشَاهِدُ الثَّانِي قَوْلُ ابْنِ دَارَةَ⁽³⁾:

[236] أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ⁽⁴⁾

فَهَذَا أَيْضًا⁽⁵⁾ يَشْهَدُ بِأَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: (لِمَنْ يَعْرِفُنِي)⁽⁶⁾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، إِذْ⁽⁷⁾

كَانَ الْمَعْنَى: أَنَا مَسْكِينٌ مَعْرُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَا مَسْكِينٌ بَيْنَا لِمَنْ يَعْرِفُنِي، أَوْ مُشْهُرًا⁽⁸⁾

لِمَنْ يَعْرِفُنِي. وَقَالَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِمَا فِي "زَيْدٍ"،

و"مَسْكِينٍ"⁽⁹⁾ مِنْ مَعْنَى الْبَيَانِ وَالِاشْتِهَارِ، كَمَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

(1) هو ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي، شاعر شجاع من قميم، لقب "المسكين" لقوله:

أَنَا مَسْكِينٌ لِمَنْ أَنْكَرَنِي.....

له أخبار مع مغاوية وزباد بن أبيه. (انظر ترجمته في الأغاني 220/20، ومعجم الأدباء 328/3، والخزانة 68/3، والأعلام 16/3).

(2) البيت في ديوانه 19، وهو من شواهد الأغاني 226/20، والإمتاع والمؤانسة 459/1، واللسان (خضر)، والتاج (خضر).

(3) هو سالم بن دارَةَ، ودارَةَ أمه، واسمها سيفاء، أصابها زيد الخيل من غطفان من بني أسد، ووهبها لزهير بن أبي سلمى، وقيل: دارَةَ لقب جده. (ترجمته في الخزانة 249/3-250).

(4) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم 55.

(5) ليس في ك، وس: (أيضًا).

(6) في الأصل: (يعرفني).

(7) ك: (إذا).

(8) في الأصل: (مشهورًا).

(9) (مسكين) زيادة من ك، وليس في الأصل، وس.

[237] أنا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلَان⁽¹⁾
 فَقَالَ: الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ مَا فِي "أَبِي الْمُنْهَالِ" مِنْ مَعْنَى الشُّهُرَةِ⁽²⁾؛ وَلِلذَلِكَ ذَهَبَ
 فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

[السريع]

[238] شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمَ حَيَّانٍ أَخِي جَابِر⁽³⁾
 فَقَالَ: الْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ: (عَلَى كُورِهَا) مَا فِي الْيَوْمِ مِنْ مَعْنَى الْحَدَثِ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُ [و47] لَا
 يُرِيدُ أَنْ يَوْمُهُ عَلَى كُورِهَا، وَإِنَّمَا يُرِيدُ حَدَثَهُ مِنْ رُكُوبِهِ وَسِيرِهِ عَلَيْهَا. وَعَلَى هَذَا
 التَّخَوُّرِ أَجَازَ التَّخَوُّيُونَ: (زَيْدٌ عَمَرُو يَوْمَ اللَّقَاءِ رَاكِبًا فِي الْمَيْدَانِ)، فَأَعْمَلُوا فِي الْحَالِ
 وَالظَّرْفِ مَا فِي عَمَرُو مِنْ مَعْنَى الشَّدَّةِ، أَوْ مَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ عَلَى تَخَوُّرِ
 قَوْلِ الْآخَرِ:

[السريع]

[239] وَإِنَّمَا أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ⁽⁵⁾

(1) نسب البيت لبعض بني أسد، وهو من شواهد الشيرازيات 226/1، والخصائص 270/3، وقذيب اللغة 47/12، والحكم 223/8، واللسان (ضال)، والبحر المحيط 77/4، 329/8، ومعنى الليب 568، والمجمع 114/3.

(2) انظر قول أبي علي في الشيرازيات 226/1-227، والخصائص 270/3-271.

(3) البيت للأعشى ميمون في ديوانه 96، وانظر إصلاح المنطق 282، وقذيب اللغة 184/11، وابن يعيش 37/4، والحكم والمحيط الأعظم 609/7، ولسان العرب 49/2، وتاج العروس 575/4، وخزانة الأدب 282، 259/6.

وهو بلا نسبة في عيار الشعر 160، والمقتصد 575/1، والمفصل 203، والتخمير 252/2، واللباب 457/1، والإقليد 938/2 وشرح شذور الذهب 518، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 371. (وشتان: تباين، وكورها: رخلها، وحيان: اسم رجل) وجاء في نسخة ك: (ويوم شتان) في العجز.

(4) في ك: (الحديث).

(5) الشاهد لِحَطَّانِ بْنِ الْمُعَلَّى فِي شرح ديوان الحماسة للتبريزي 101/1-102، وهو في أمالي القاضي 192/1، والعقد الفريد 257/2، وتفسير البحر المحيط 441/2.

فَالْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ: "بَيْنَا" مَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى ^(١) التَّشْبِيهِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: تَشْبِيهُ
أَوْلَادُنَا بَيْنَنَا أَكْبَادَنَا، فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا قَدَّمَاهُ ^(٢) أَنَّ قَوْلَهُ: "مَنْ يَعْرِفُنِي" فِي الْبَيْتِ
الْمُقَدَّمِ ^(٣)، إِذَا قَدَّرْتَ اللَّامَ كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِيهِ ^(٤) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا
الْأَخْضَرُ بَيْنَا لِمَنْ يَعْرِفُنِي، وَتَجَعَّلَهَا ^(٥) مُتَعَلِّقَةً بِمَا فِي الْأَخْضَرِ مِنْ مَعْنَى الْبَيَانِ
وَالظُّهُورِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا الْبَيِّنُ لِمَنْ يَعْرِفُنِي.

وَأَمَّا التَّنْصِبُ فَبِإِضْمَارِ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: "وَأَنَا
الْأَخْضَرُ" دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُعَرِّفُ نَفْسَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَعَرَّفْتُ نَفْسِي مَنْ يَعْرِفُنِي، أَيُّ: مَنْ
أَرَادَ أَنْ يَعْرِفُنِي، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: (قَدْ أَجَزْتُ كِتَابِي هَذَا لِمَنْ يَرَوِيهِ عَنِّي مِنْ غَيْرِ
تَصْحِيفٍ وَلَا تَبْدِيلٍ)، أَيُّ: لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرَوِيَهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ^(٦):

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل ٩٨]، أَيُّ: إِذَا أَرَدْتَ
أَنْ تَقْرَأَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ ^(٧):

[البسيط]

[240] وَقَدْ أَرَاهَا وَشَعْبُ الْحَيِّ مُجْتَمِعٌ وَأَنْتَ صَبٌّ بِمَنْ عُلِقَتْ مُعْتَمِدٌ
أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُهَا صُرْمًا لَخُولِطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ ^(٨)

(١) سقط من الأصل : (معنى).

(٢) ك: (قدمنا).

(٣) ك: (المقدم).

(٤) ك: (فيها).

(٥) ك: (أو تجعلها).

(٦) قوله: (وتعالى) من ك فقط.

(٧) هو غِيَاثُ بْنُ غَوْثِ بْنِ الصَّلْتِ بْنِ الطَّارِقَةِ، لُقِّبَ الْأَخْطَلُ لِسَفَهِهِ، فغلب عليه، كان نصرانياً من أهل الجزيرة، وهو من طبقة جرير والفرزدق وبينهم مهاجرة ونقائض، مات سنة تسعين للهجرة. (ترجمته في الأغاني 290/8، والأعلام 123/5).

(٨) البيتان للأخطل في ديوانه 524، ولم نعر على البيت الأول في المصادر، وجاء البيت الثاني شاهداً في سيويه 238/2، وسر الصناعة 508/2.

فالتأصبُ لقوله: "خَلِيلًا" فَعَلَ مُقَدَّرٌ، أَي: تُوَاصِلُ خَلِيلًا، أَوْ تُدْنِي. وَتَأْصِبُ
الظَّرْفُ "أَرَاهَا"، وَكَذَا قَوْلُ الْآخَرِ: [الخفيف]

[241] لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا⁽¹⁾

فـ"طَبِيبًا" مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، أَي: إِلَّا وَتَرَى لَهَا طَبِيبًا.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً، وَ"أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ" خَبَرُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنَا
الْأَخْضَرُ، مِنْ⁽²⁾ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِثْلِي فِي صِحَّةِ نَسَبِهِ وَكَرَمِ عُنْصُرِهِ.

وقوله: (مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ"أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ"؛ إِذِ
التَّقْدِيرُ: رَجُلٌ أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ أَيْضًا فِي الْوَجْهَيْنِ
الْمُتَقَدِّمَيْنِ.

وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا الْأَخْضَرُ
مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ.

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْأَخْضَرِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَنَا الْأَخْضَرُ
صَحِيحًا نَسَبُهُ، أَي: خَالِصًا، وَلِخَوِ ذَلِكِ.

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْخَضِرَةِ سُمْرَةَ اللَّوْنِ وَسَوَادَهُ؛ إِذْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَمْحُضِ⁽³⁾
عَرَبِيَّتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ تَصِفُ أُلُفْسَهَا بِالسَّوَادِ، وَتَصِفُ الْعَجَمَ بِالْحُمْرَةِ، وَعَلَى

(1) الشاهد لابن قيس الرقيات في زيادات ديوانه 176، وهو كذا في سيبويه 285/1، ونسب لابن الأَملت في المقاصد الشافية 165/3.

وهو بلا نسبة في المقتضب 284/3، والخصائص 429/2، والمفصل 58، وشرح ابن يعش 125/1، والتخمير 321/1، والإيضاح في شرح المفصل 214/1، وشرح التسهيل لابن مالك 156/2، ونهيد القواعد 1752/4، ومعني اللبيب 791، وغيرها.

(2) في الأصل: (مِنْ).

(3) ك: (مَحْض).

ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ"⁽¹⁾. وَمِثْلُهُ قَوْلُ مَعْبُدِ
ابْنِ أَخْضَرٍ، وَكَانَ يَنْتَسِبُ إِلَى أَخْضَرَ⁽²⁾، وَلَمْ يَكُنْ أَبَاهُ، بَلْ كَانَ زَوْجَ أُمِّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ
مَعْبُدُ بْنُ عُلْقَمَةَ الْمَازِنِيِّ⁽³⁾:
[الطويل]

[242] سَأَحْمِي حِمَاءَ الْأَخْضَرِيِّينَ إِنَّهُ أَبَى النَّاسُ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا ابْنُ أَخْضَرَ

وَهَلْ لِي فِي الْحُمْرِ الْأَعَاجِمِ نِسْبَةً قَاتَفَ مِمَّا يَزْعُمُونَ وَأُنْكِرَا⁽⁴⁾

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَّانَ يَهْجُو ابْنَ عِيَّاضِ التَّيْمِيِّ⁽⁵⁾:
[اليسيط]

[243] لَوْ كُنْتُ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَوْ عَبْدِ شَمْسٍ أَوْ اصْحَابِ اللَّوَا الصَّيْدِ

أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا أَوْ مِنْ بَنِي جُمَحَ الْبَيْضِ الْمَنَاجِيدِ

[ظ47] أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيْمٍ، رَضِيَتْ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخَضِرِ الْجَلَاعِيدِ⁽⁶⁾

قَالَ⁽⁷⁾ بَعْضُ الْأُدَبَاءِ: الْمُرَادُ بِالْخَضِرَةِ فِي بَيْتِ حَسَّانَ الْكَرْمُ عَلَى جِهَةِ تَشْبِيهِهِمْ

بِالْبَحْرِ؛ لِأَنَّهُ أَخْضَرُ؛ وَمِنْ أَسْمَائِهِ (خَضَارَةٌ) غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ فِي بَيْتِ

(1) الحديث في سنن الدارمي 295/2 (الحديث رقم 2467)، وصحيح ابن حبان 375/14 (الحديث رقم 6462).

(2) ك: (الأخضر).

(3) هو صحابي مخضرم من الشجعان، شهد فتح مكة، وله مواقف وأشعار في حرب الخوارج. (شرح ديوان الحماسة للتبريزي 251/1، والأعلام 264/7).

(4) البيت الأول في الكامل 188/3، والبيان في التنبية لابن بري 117/2، ولسان العرب (خضر)، والتاج (خضر)، وقوله: (الأخضرين) يعني به: الشاعر وأخاه، إذ هما يتسبان إلى أخضر.

(5) هو مسافع بن عياض بن صخر التيمي القرشي، وهو ابن خال أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان شاعراً صحابياً. (مرجته في أسد الغابة 160/5).

(6) الأبيات في ديوان حسان 189-190، وجاءت بعضها ملفقة في بعض المصادر، وانظر الأبيات في الكامل 199/1، وغريب الحديث للخطابي 131/1، وأسد الغابة 161/5، واستشهد ابن جني بقوله: (الخضر الجلاعيد) في الخصائص 124/3، والرواية في النسخ الثلاثة: (فأصحاب)، وجاء في الأصل أيضاً: (بني حنن).

(7) ك: (وقال).

اللَّهْبِيِّ، لَقَوْلِهِ: "أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ"، وَالْجِلْدَةُ لَيْسَتْ مِمَّا تُوصَفُ بِالكَرَمِ، وَقَدْ نَحَا
الشَّاعِرُ الْمُجِيدُ أَبُو نُوَّاسٍ⁽¹⁾ هَذَا التَّخَوُّ فِي هِجَائِهِ الرَّقَاشِيَّ، فَقَالَ:

[مجزوء الرمل]

[244] قُلْتُ يَوْمًا لِلرَّقَاشِي وَقَدْ سَبَّ الْمَوَالِي
مَا الَّذِي نَحَاكَ عَنْ أَصْن لِكَ مِنْ عَمٍّ وَخَالٍ
قَالَ إِنِّي كُنْتُ مَوْلَى زَمَنًا ثُمَّ بَدَأَ لِي
أَنَا بِالْبَصْرَةِ مَوْلَى عَرَبِيٍّ بِالْجِبَالِ
أَنَا حَقًّا أَدْعِيهِمْ لِسَوَادِي وَهَزَالِي⁽²⁾

[الطويل]

فَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

[245] كَسَا اللَّوْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَائِيلِهَا الْخُضْرِ⁽³⁾

فَإِنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِالْخُضْرَةِ هُنَا خُضْرَةَ كَرَمٍ، وَلَا تَصْحِيحَ نَسَبٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا
خُضْرَةُ لَوْمٍ وَدَنْسٍ، أَيْ: قَدْ حَالَفَهُمُ اللَّوْمُ حَتَّى صَارَ كَاللَّبَاسِ عَلَيْهِمْ.

(1) أبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ الحَكَمِي، نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة، شاعر العراق في زمنه،
أكثر شعره في الخمريات ثم الزهد، مات سنة خمس وثمانين، أو ست وثمانين أو تسعين ومئة. انظر ترجمته في
الخرزانة 1/338، والأعلام 2/225.

(2) ديوانه 726. وانظر الأبيات في التنبية لابن بري 2/117، وجاء في الديوان في البيت الثالث: (قال لي قد
كنت مولى).

(3) البيت من الطويل، وهو لجريز في ديوانه 212، وانظر سيبويه 1/333، واللامات 125، وابن
السيرائي 1/151، وابن يعيش 1/121، ولسان العرب (ويل)، وتاج العروس (ويل). وهو بلا نسبة في معاني
القرآن للأخفش 1/126، والمقتضب 3/220، والزاهر 1/512، وغريب الحديث للخطابي 2/373، والبصرة
والتذكرة 1/262، والنكت للأعلم 1/377، وتفسير القرطبي 5/254، والارتشاف 3/1362، وتفسير البحر
المحيط 1/437، ورواية الديوان:

..... في وجوهها فإخزي تيم من سراييلها...

وروي في بعض المصادر: (فويل).

وَأَمَّا قَوْلُهُ (الْجِلْدَةُ) فَإِنَّهَا وَالْجِلْدُ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ⁽¹⁾ يُرَادُ بِالْجِلْدَةِ هُنَا الْقِطْعَةُ مِنْ الْجِلْدِ، يَذْكُرُكَ عَلَى أَنَّ الْجِلْدَةَ تَأْتِي بِمَعْنَى الْجِلْدِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ لَمَّا سُئِلَ عَنْ نُصَيْبٍ⁽²⁾: هُوَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِهِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ⁽³⁾ لِأَبِي خَيْرَةَ⁽⁴⁾، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ (عَلَقَى) فَنَوَّهَ: "هِيَ هَاتِ، لَأَنْتَ جِلْدُكَ يَا أَبَا خَيْرَةَ"⁽⁵⁾، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

* * * * *

(1) ك: (ليس).

(2) هُوَ نُصَيْبُ بْنُ رَبَاحٍ، أَبُو مُحَجَّجٍ، مَوْلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ، شَاعِرٌ فَحْلٌ، مُقَدِّمٌ فِي النِّسَبِ وَالْمَدَائِحِ، كَانَتْ أُمُّهُ نَوْبِيَّةً، فَجَاءَ أَسْوَدُ، فَبَايَعَهُ عَمَّهُ. انْظُرْ تَارِيخَ مَدِينَةِ دِمَشْقَ 52/62، وَفَوَاتِ الْوُفَايَاتِ 197/4، وَالْأَعْلَامَ 31/8.

(3) أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عِمَارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَنِيِّ النَّحْوِيُّ الْمُقَرِّي، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ، كَانَ إِمَامًا أَهْلَ الْبَصْرَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ، أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَمُجَاهِدٍ، وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَدَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَنَشَأَ بِالْبَصْرَةِ وَمَاتَ بِالْكُوفَةِ، وَقِيلَ: كَانَتْ وَفَاتُهُ فِي طَرِيقِ الشَّامِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ التَّحْوِيلِينَ وَاللِّغَوِيِّينَ 35، وَمُرَاتِبِ التَّحْوِيلِينَ 33، وَبَغِيَّةُ الْوُعَاةِ 231/2، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ 100/1.

(4) هُوَ مُثَمِّلُ بْنُ زَيْدٍ، أَبُو خَيْرَةَ الْأَعْرَابِيِّ، بَدَوِيٌّ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، لَهُ تَصْنِيفٌ، وَهُوَ كِتَابُ الْحَشْرَاتِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْوُفَايَاتِ 105/27، وَبَغِيَّةُ الْوُعَاةِ 317/2.

(5) الرِّوَايَةُ فِي الْخُحْمِ 62/6، وَاللِّسَانُ (لِفُغُو): "قَالَ ثَعْلَبٌ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو لِأَبِي خَيْرَةَ: يَا أَبَا خَيْرَةَ: سَمِعْتُ لُغَاتِهِمْ، فَقَالَ أَبُو خَيْرَةَ: وَسَمِعْتُ لُغَاتِهِمْ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: يَا أَبَا خَيْرَةَ، أَرِيدُ أَكْتَفُفُ مِنْكَ جِلْدًا، جِلْدُكَ قَدْ رَقَّ" وَفِي الْوُفَايَاتِ 105/27: "...فَكَيْفَ تَقُولُ: اسْتَأْصَلَ عِرْقَاتِهِمْ، فَقَالَ: عِرْقَاتِهِمْ، فَنَصَبَ التَّاءَ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: لِأَنَّ جِلْدُكَ يَا أَبَا خَيْرَةَ" وَانْظُرْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي الْخُصَائِصِ 384/1، 14/2، 304/3، وَالتَّاجُ (عَرَقَى).

ومنها:

[الرجز]

[20/246] أَكْذَبُ مِنْ فَاخِتَةٍ

تَقُولُ وَسَطَ الْكَرْبِ

وَالطَّلَعُ لَمْ يَبْدُ لَهَا

هَذَا أَوْ أَنَّ الرُّطْبَ⁽¹⁾

أَشَدُّهُ ابْنُ بَرِّي الْمِصْرِيُّ، وَلَمْ يُسَمِّ الْقَائِلَ.

(أَكْذَبُ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: هُوَ أَكْذَبُ.

و(مِنْ فَاخِتَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ"أَكْذَبُ". وَفَاعِلُ "تَقُولُ" مُضْمَرٌ يَعُودُ إِلَى "فَاخِتَةٍ".

و(وَسَطَ) نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ؛ أَلَا تَرَاهُ عَلَى وَزْنِ تَظْيِيرِهِ فِي

الْمَعْنَى، وَهُوَ (بَيْنَ)، تَقُولُ: (جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ)، أَيُّ: بَيْنَهُمْ، فِي الْحَدِيثِ: "أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطَ النَّاسِ"⁽²⁾، أَيُّ: بَيْنَهُمْ.

وَأَمَّا (وَسَطَ) بِفَتْحِ السَّيْنِ فَهُوَ اسْمٌ، وَبَعْضٌ لِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ

(وَسَطَ الدَّارَ) مِنْهَا، و(وَسَطَ الْقَوْمَ) لَيْسَ مِنْهُمْ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (وَسَطَ رَأْسَهُ

صُلْبًا)؛ لِأَنَّ وَسَطَ الرَّأْسِ بَعْضُهُ، وَتَقُولُ: (وَسَطَ رَأْسَهُ ذَهْنًا) فَتَنْصِبُهُ عَلَى الظَّرْفِ،

فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ السَّائِكَةَ السَّيْنُ تَلْزَمُ

الظَّرْفِيَّةَ، وَلَا تَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى رَفْعٍ وَجَرٍّ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ اسْمٌ مَحْضٌ يَتَصَرَّفُ فِي أَلْوَانِ

الْإِعْرَابِ، وَأَيْضًا فَلَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي بَعْدَهَا، بِخِلَافِ السَّائِكَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ يَنْتَصِبُ "الْوَسَطُ" عَلَى الظَّرْفِ كَمَا يَنْتَصِبُ "الْوَسَطُ"،

(1) هذان من الرجز، لم يُذكر قائلهما، وهما في جبهة الأمثال 173/2، وثمار القلوب 490، وأساس

البلاغة 466، والمستقصى 293/1، ومجمع الأمثال 167/2، واللسان (وسط)، والتاج (فخت)، (وسط).

(2) الحديث في سنن النسائي الكبرى 349/3 (حديث رقم 5595)، وسنن البيهقي الكبرى (حديث رقم 15087).

كَقَوْلِهِمْ: (جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ)، وَكَقَوْلِهِمْ: (هُوَ يَرْتَعِي وَسْطًا)⁽¹⁾. وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: "أَلَّهُ كَانَ يَقِفُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ [48] وَسَطُهَا"⁽²⁾. أَجَبْتُ: نَصَبُ الْوَسْطِ عَلَى الظَّرْفِ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَالْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ، عَلَى حَدِّ مَجِيءِ "الطَّرِيقِ" كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

[الكامل]

[247] لَذَنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلُ⁽³⁾

بِخِلَافِ (وَسْطِ) بِمَعْنَى (بَيْنٍ) فَإِنَّ ذَلِكَ لَا زِمَ لَهَا. وَالْجُمْلَةُ مِنْ "تَقُولُ" وَمَعْمُولُهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، صِفَةٌ لـ "فَاحِشَةٍ".
(وَالطَّلَعُ) مَبْتَدَأٌ.

(وَلَمْ يَبْدُ لَهَا) خَبَرُهُ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ.

(وَهَا) حَرْفُ تَنْبِيهِ، وَ(ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ مَرْفُوعٌ⁽⁴⁾ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"أَوَّانُ الرُّطْبِ" خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِالْقَوْلِ، وَهِيَ الْمَحْكِيَّةُ بِهِ.

* * * * *

(1) ذكر في اللسان (وسط) أنه مثل، وانظر التاج (وسط)، ولم نجده في كتب الأمثال.

(2) ورد الحديث الشريف بالمعنى في صحيح البخاري 125/1 (حديث رقم 325)، وسنن النسائي 195/1 (حديث رقم 393).

(3) مرَّ البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (84).

(4) ك: (ومرفوع).

ومنها:

[الرمل]

[21/248] كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا

أَنَا أَلْتِ الصَّارِبِي أَلْتِ أَنَا⁽¹⁾

أَشْدَهُ الْبَارِقِي⁽²⁾ في "شرح اللمع".

(كَيْفَ) اسم؛ وذلك لأنه لا يكون فعلاً لوقوع الفعل بعده، من غير حاجز بينهما لفظاً ولا تقديرًا، كما في البيت، وأيضاً فسكون العين في الفعل الثلاثي ليس بأصل، وأما "ليس" فتقدم القول فيها. ولا يكون حرفاً؛ لانعقاد الكلام منه ومن اسم، ولا يتعقد من الاسم والحرف إلا في النداء، وليس "كَيْفَ" كذلك، وإذا انتفى القسمان تعين الثالث. وقيل: دخول حرف الجر عليها في قولهم: (على كَيْفَ تبيع الأحمريين؟)⁽³⁾، وفي قولهم: (انظر إلى كَيْفَ تصنع؟) دليل على ذلك. وقيل: إبدال الاسم منها كقولك: (كَيْفَ⁽⁴⁾ زيد؟ أغني أم فقير؟) دليل على ذلك؛ إذ البدل مجانس لما أُبدل منه.

وهنا تنبيه: وهو أن أبا الفتح ذهب في اللمع إلى أنها ظرف⁽⁵⁾؛ ولذلك

أجاز: (كَيْفَ زيد جالساً؟) كما تقول: (أين زيد جالساً؟)، وذهب الجرجاني إلى أنها

(1) في سفر السعادة 728/2-729 أن هذا الشاهد من وضع بعض النحويين للتعليم، وانظر الخزانة 70/6،

وهو من شواهد سفر السعادة 728/2، وشرح الرضي 39/3، وشرح ألفية ابن معط للقواس 837/2، وتذكرة النحاة 595.

(2) لم نعر على هذا العلم ضمن النحويين وشرح اللمع، ولعله الفارقي فله شرح على اللمع، وجاء في تذكرة النحاة 595 أنه "البارقي" أيضاً.

(3) انظر هذا القول في أسرار العربية 37، واللباب 86/2.

(4) ليس في ك: (كيف).

(5) اللمع 227.

اسم صَرِيح، واستدل بالتفصيل، وهو قولك: (أَعَالِمٌ أَمْ جَاهِلٌ؟) و(أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟) ⁽¹⁾. وُبَيِّنَتْ عَلَى حَرَكَةِ لِفْلٍ يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا حُرِّكَتِ الْيَاءُ، أُجِبْتُ: بِأَنَّ الْأَصْفَهَانِي قَالَ: مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْهَرَبُ مِنَ انْقِلَابِ الْيَاءِ عِنْدَ تَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ⁽²⁾. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُمَا لَا تُقْلَبَانِ ⁽³⁾، وَإِنْ تَحَرَّكَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، أَلَا تَرَى إِلَى (تَزْوَانِ)، وَ(غَلِيَانِ)، وَ(رَمِيَا)، وَ(غَزْوَا). وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: لَوْ حُرِّكَتِ الْيَاءُ لَمَا أَغْنَى ذَلِكَ عَنْ تَحْرِيكِ الْفَاءِ ⁽⁴⁾ عِنْدَ لِقَاءِ سَاكِنٍ لَهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، كَقَوْلِكَ: (كَيْفَ الرَّجُلُ؟) وَتَحْرِيكِ الْفَاءِ يُغْنِي عَنْ تَحْرِيكِ الْيَاءِ، فَكَانَ أَوْلَى.

وَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَنَاصِبُهُ "أَشْكُو".

و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً. وَ(حَلَّ بِنَا) صِلَتْهَا، وَمَحَلُّهَا نَصَبٌ؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ لِقَوْلِهِ: "أَشْكُو". وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا صِفَتُهَا، وَفَاعِلُ "حَلَّ" مُضَمَّرٌ يَعُودُ إِلَى "مَا".

وَإِعْرَابُ بَاقِيهِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لـ "أَنَا"، وَالْفِعْلُ لـ "أَنْتَ"، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ "أَنَا" مُبْتَدَأٌ، وَ"أَنْتَ" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ"الضَّارِبِي" مُبْتَدَأُ ثَالِثٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ "أَنْتَ"؛ إِذِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لـ "أَنَا"، وَالْعَائِدُ عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ الْيَاءُ فِي "الضَّارِبِي"؛

(1) المقتصد 134/1.

(2) انظر شرح اللمع للباقولي 204/1، والمحصول 269/1.

(3) في ك: (تقلبان).

(4) من هنا بدأ سقط من النسخة لك، إلى قوله: "وتحريك الفاء"، في السطر الذي يليه.

لأنّها (أنا) في المعنى [ظ48] و"أنت" فاعِلٌ لِـ"الضَّارِبِي" ⁽¹⁾، أُبْرَزَتْهُ لَمَّا جَرَى عَلَى
غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ؛ إِذِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِـ"أنا"، وَالْفِعْلُ لِـ"أنت"، و"أنا" خَبَرُ "الضَّارِبِي"،
و"الضَّارِبِي" وَخَبَرُهُ خَبَرُ "أنت"، و"أنت" وَخَبَرُهُ خَبَرُ "أنا".

– والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْفِعْلُ لِـ"أنت"، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ: "أنا"
مُبْتَدَأٌ، و"أنت" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، و"الضَّارِبِي" خَبَرُ "أنت"، وَلَا يَبْرُزُ الضَّمِيرُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ جَرَى
عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: "الضَّارِبِي"، ثُمَّ قَالَ: "أنت أنا" عَلَى
طَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ لِلأَوَّلِ؛ لِيَكُونَ آخِرُ الْكَلَامِ جَارِيًا عَلَى أَوَّلِهِ. أَلَا تَرَاهُ قَالَ فِي أَوَّلِ
الْكَلَامِ: "أنا أنت"؛ فَلِهَذَا قَالَ فِي آخِرِهِ: "وأنت أنا"، أَي: كَيْفَ أَشْكُو مَا حَلَّ بِي
مِنْكَ، وَأنا أنت، وأنت أنا ⁽²⁾؟ فَإِذَا شَكَوْتُكَ فَإِنَّمَا أَشْكُو نَفْسِي.

وَلَوْ جُعِلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْفِعْلُ لِـ"أنا" لَقُلْتُ: أنا أنت الضَّارِبُكُ أَنَا ⁽³⁾،
فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ "أنا" مُبْتَدَأٌ، و"أنت" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ(الضَّارِبُكُ) مُبْتَدَأُ ثَالِثٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
"أنت"، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ "أنا" فِي الْمَعْنَى، وَلَمْ يَبْرُزْ
الضَّمِيرُ الَّذِي فِي "الضَّارِبُكُ"؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ وَالْفِعْلَ لِـ"أنا". و"أنا" خَبَرُ
"الضَّارِبُكُ"، و"الضَّارِبُكُ" وَخَبَرُهُ خَبَرُ "أنت"، و"أنت" وَخَبَرُهُ خَبَرُ "أنا".

وَلَوْ جُعِلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِـ"أنت"، وَالْفِعْلُ لِـ"أنا" لَقُلْتُ ⁽⁴⁾: "أنا أنت
الضَّارِبُكُ أَنَا"، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُ "أنا" مُبْتَدَأٌ، و"أنت" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، و"الضَّارِبُكُ" خَبَرُ
"أنت"، و"أنا" فاعِلٌ لَهُ، أُبْرَزَتْهُ لَمَّا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِـ"أنا"،

(1) الأصل: (لضاري)، وفي س: (بالضاري)، وما أثبتناه من ك.

(2) سقط من الأصل من قوله: "أي كيف أشكو...." إلى هذا الموضع.

(3) سقط من س: (أنا).

(4) لك: (قلت).

وَقَدْ جَعَلَتْهُ صَلَةَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ "أَنْتَ"، فَلَمَّا جَرَى صَلَةَ لَغِيرِ مَنْ هُوَ لَهُ بَرَزَ الضَّمِيرُ مِنْهُ (1). فَقَدْ صَارَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعِ مَسَائِلَ:

– الأولى: أَنْ يَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِـ "أَنَا"، وَالْفِعْلُ لِـ "أَنْتَ"، فَيَكُونُ تَمَثِيلُهَا:

"أَنَا أَنْتَ الضَّارِبِي أَنْتَ أَنَا"، "أَنَا" (2) مُبْتَدَأٌ، وَ"أَنْتَ" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ"الضَّارِبِي" مُبْتَدَأُ ثَالِثٍ، وَ"أَنْتَ" فَاعِلُهُ، وَ"أَنَا" خَبَرٌ عَنِ "الضَّارِبِي".

– الثَّانِيَّةُ (3): أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْفِعْلُ لِـ "أَنْتَ"، فَيَكُونُ تَمَثِيلُهَا: "أَنَا

أَنْتَ الضَّارِبِي"، "أَنَا" مُبْتَدَأٌ، وَ"أَنْتَ" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ"الضَّارِبِي" خَبَرُ "أَنْتَ".

– الثَّالِثَةُ: أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْفِعْلُ لِـ "أَنَا"، فَيَكُونُ تَمَثِيلُهَا: "أَنَا أَنْتَ

الضَّارِبُكَ أَنَا"، "أَنَا" (4) مُبْتَدَأٌ، وَ"أَنْتَ" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ"الضَّارِبُكَ" مُبْتَدَأُ ثَالِثٍ، وَ"أَنَا" خَبَرُ "الضَّارِبُكَ".

– الرَّابِعَةُ: أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِـ "أَنْتَ"، وَالْفِعْلُ لِـ "أَنَا"، فَيَكُونُ تَمَثِيلُهَا

عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي قَبْلُهَا، إِلَّا أَنَّ إِعْرَابَهَا غَيْرُ إِعْرَابِهَا، "أَنَا" مُبْتَدَأٌ، وَ"أَنْتَ" مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ"الضَّارِبُكَ" خَبَرُ "أَنْتَ"، وَ"أَنَا" فَاعِلٌ بِـ "الضَّارِبُكَ"، فَافْهَمُهُ، فَإِنَّهُ مِنْ مَبَاحِثِ ابْنِ بَرِّي (5).

* * * * *

(1) مقط من س: (منه).

(2) ليس في ك: (أَنَا).

(3) ك: (والثانية).

(4) ليس في ك: (أَنَا).

(5) انظر توجيه ابن بري في تذكرة النحاة 595-596.

ومنها:

[المقارب]

[22/249] وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ

يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا⁽¹⁾

الواوُ واوُ (رُبَّ)، أي: رَبٌّ دِينَارٍ.

و(أَصْفَرَ) صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلْوَصْفِ وَوَزَنُ الْفِعْلِ.

و(مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ.

وَفِي (يَلُوحُ) رَوَايَتَانِ:

— إِحْدَاهُمَا: رِوَايَةُ الْفَرَّاءِ⁽²⁾، وَهِيَ (تَلُوحُ) بِالتَّاءِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَقَاعِلُهُ

ضَمِيرٌ⁽³⁾، وَمَعْنَاهُ تُبْصِرُ.

و(عَلَى وَجْهِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

و(جَعْفَرًا) مَفْعُولُهُ. وَمَوْضِعُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ جَرٌّ عَلَى الصِّفَةِ لِلْمَحْذُوفِ⁽⁴⁾،

وَالْعَائِدُ مِنْهَا عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي "وَجْهِهِ"، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ

الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ⁽⁵⁾ هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا، [و49] وَيَجُوزُ أَنْ

(1) جاء في سير أعلام النبلاء 63/9: "قيل: لأبي العتاهية"، وليس في ديوانه، وهو من شواهد رسالة الغفران 264، والمنظم 143/9، ومحاضرات الأدباء 584/1، واللباب 140/2، وشرح التسهيل لابن مالك 99/2، وشرح ألفية ابن معط للقواس 1095/2، والأشباه والنظائر 218/7، والتاج (لوح).

(2) انظر الرواية في الأشباه والنظائر 218/7.

(3) في ك، وس: (ضميره).

(4) في ك: (المحذوف).

(5) ليس في ك: (والجار والمجرور).

يَكُونُ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرًّا⁽¹⁾ عَلَى الصِّفَةِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّمِيمِ الْمُصَافِ إِلَيْهِ "وَجَّةً"، وَهُوَ قَلِيلٌ.

- والثَّانِيَةُ: الرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَهِيَ بِالْيَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى الْغَائِبِ، وَفِيهَا الْإِشْكَالُ، أَعْنِي: فِي نَصْبِ "جَعْفَرٍ"، فَقِيلَ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: اقْصِدُوا جَعْفَرًا، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ "جَعْفَرًا" قَدْ دَخَلَ فِي الرُّوْيَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَاحَ لَكَ فَقَدْ رَأَيْتَهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ قَيْسٍ الرُّقِيَّاتِ:

[الخفيف]

[250] لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا⁽²⁾

فَنَصَبَ (طَبِيبًا) لِدُخُولِهِ فِي الرُّوْيَةِ، وَكَذَا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ قُمَيْثَةَ⁽³⁾: [السريع]

[251] تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا⁽⁴⁾

فَنَصَبَ (أَخْوَالُهَا) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي التَّذَكُّرِ. وَكَذَا قَوْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ابْنِ زُرَّارَةَ⁽⁵⁾ الْكِلَابِي:

[الوافر]

[252] وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا⁽⁶⁾

فَنَصَبَ "جَنَاتٍ" وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ؛ لِدُخُولِهِ فِي الْوُجْدَانِ.

(1) في الأصل: (خيرًا) وهو تحريف.

(2) مر الشاهد سابقًا برقم (241).

(3) هو شاعر من ربيعة بن نزار، من قدماء الشعراء في الجاهلية، وهو أقدم من امرئ القيس، وصحب امرأ القيس في خروجه إلى ملك الروم، وتوفي معه غريبًا، فسَمِّيَ عَمْرًا الضائع. (الأغاني 143/18).

(4) البيت لعمر بن قُمَيْثَةَ في سيوذه 285/1، وجل الخليل 130، والخصائص 427/2، والانتخاب 68، والخزانة 373/4.

(5) في ك: (ابن دارة). ومن أخباره أنه قدم على معاوية، فوقف على بابه، ولما علم معاوية مكانه أمر بإدخاله، وكان رجلًا شريفًا في قومه، ذا مال كثير، شارك في الجهاد في بلاد الروم، ونال الشهادة. (ترجمته في تاريخ مدينة دمشق 284/36 وما بعدها).

(6) البيت من شواهد سيوذه 288/1، والمقتضب 284/3، والأصول 474/3، والانتخاب 64، وتفسير القرطبي 110/6.

وقيل: هو منصوب بالمصدر الذي هو "ضرب"؛ تقديره: من ضرب دار⁽¹⁾ الملوك جعفرًا على وجه الديتار. وأضاف الضرب إلى الدار، وإما هو لأهلها على جهة الاتساع، كما تقول: هو الديتار من ضرب بغداد، وهذا الثوب من نسج اليمن.

واعلم أن الكل ضعيف:

- أما الأول والثاني فلائهما يؤديان إلى بقاء الفعل، وهو "يلوح" بغير فاعل، والفاعل من لوازم الفعل.

- وأما الثالث فلما فيه من الفصل بين "ضرب" و"جعفر"، بقوله: "يلوح على وجهه"، وهو أجنبي. فتبين بذلك أن الرواية الصحيحة في هذا البيت رواية الفراء. والله أعلم.

* * * * *

(1) في ك: (ابن).

ومنها:

[الرجز]

[23/253] النَّاسُ أَسْوَأُ وَشَتَّى فِي الشِّيمِ

وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُ بَيْتُ الْأَدَمِ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ⁽²⁾.

(النَّاسُ) مُبْتَدَأٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي وَزْنِهِ.

و(أَسْوَأُ) خَبَرُهُ، وَهُوَ جَمْعُ (سَوَاءٍ). فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ جُمِعَ (سَوَاءٌ) عَلَى ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ وَزْنَهُ (فَعَالٌ) كَـ(قَذَالٍ)، وَبَابُهُ (فَعَلٌ) كَـ(جَمَلٍ)؟ أَجَبْتُ: وَجْهُهُ أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ قَدْ تُجْرِيهِ الْعَرَبُ مُجْرَى الْمَفْقُودِ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: (جَوَادٌ)، وَ(أَجْوَادٌ)، وَ(يَتِيمٌ)، وَ(أَيْتَامٌ)، كَـ(قَلَمٍ)، وَ(أَقْلَامٍ)، وَ(فَخَذٍ)، وَ(أَفْخَاذٍ). وَمِنْ هُنَا قَالَ التَّصْرِيفِيُّونَ: إِنَّ الْهَمْزَةَ فِي (كِسَاءٍ)، وَ(رِذَاءٍ) مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْفِ مُنْقَلِبَةٍ عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ. وَلِـ(سَوَاءٍ) جَمْعَانِ آخَرَانِ:

- الْأَوَّلُ: (سَوَاسِيَّةٌ)، وَهُوَ مِنَ الْجُمُوعِ الْوَارِدَةِ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ، نَحْوُ: (بَاطِلٍ)، وَ(أَبَاطِيلٍ)، وَ(حَدِيثٍ)، وَ(أَحَادِيثٍ)، وَ(ذَكَرٍ)، وَ(مَذَاكِيرٍ)، وَقِيَاسُ وَاحِدِهَا: (أَبْطَالٌ)، وَ(أَخْذَاتٌ)، وَ(مَذَكَّارٌ)، وَكَذَلِكَ: (سَوَاسِيَّةٌ) قِيَاسُ وَاحِدِهَا: (سَوَسَاةٌ)، فَوَزْنُ (سَوَسَاةٍ): (فَعْلَلَةٌ) [ظ49] وَأَصْلُهَا: (سَوَسَوَةٌ)، وَهِيَ مِنْ مُضَاعَفِ

(1) البيتان بلا نسبة في العين 326/7، وجهرة اللغة برواية: (الناس أخياف) 618/1، ومجمع الأمثال 97/1

برواية: (القوم إخوان)، والتبیه لابن بري 68/1، واللسان (سوي)، والتاج (خيف).

(2) ليس في ديوانه.

السَّيْنِ وَالْوَاوِ، لَكِنْ⁽¹⁾ قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا، وَكَذَا أَصْلُ: (سَوَاسِيَّة) : (سَوَاسِوَة)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً⁽²⁾ لَتَطَرُّفِهَا تَقْدِيرًا، وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، وَوَزْنُهَا: (فَعَالِلَةٌ).

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا كَانَ وَزْنُ (سَوَاسِيَّة) (فَعَالِيَّةً)، نَحْوُ: (كِرَاهِيَّة)، وَ(رَفَاهِيَّة)، وَوَزْنُ (سَوَاسَة) : (فَعْلَاةً). أَجَبْتُ: ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَلَا مِثْلَهَا مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ⁽³⁾، وَهُوَ السَّيْنُ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَابُ (سَلِسٍ)، وَ(قَلَقٍ) قَلِيلٌ، لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أُمِكنَ غَيْرُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا كَانَتْ (فَوَاعِلَةً)، وَ(فَوَعْلَةً). أَجَبْتُ: ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَعَيْنُهَا مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ السَّيْنُ أَيْضًا، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَابُ (دَدَنٍ)، وَ(كَوَكَبٍ) قَلِيلٌ نَادِرٌ، وَهُوَ أَقْلُ مِنَ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا كَانَتْ (فَعْفَلَةً)، وَ(فَعْفَلَةً)؟ أَجَبْتُ: ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَمْ تُكْرَرْ وَحْدَهَا، وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ مَعَ الْعَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: (مَرْمَرِيْسٌ) بِمَعْنَى الشَّدَّةِ، وَ(مَرْمَرِيْتٌ) لِلْمَكَانِ الْقَفْرِ، وَ(بَرَبَرِيْسٌ) فِي اسْمٍ مَوْضِعٍ. أَتَشَدُّ الزُّعْفَرَانِيُّ فِي كِتَابِ "الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ":

[الكامل]

[254] طَالَ النَّهَارُ بِبَرَبَرِيْسٍ وَقَدْ نَرَى أَيَّامَنَا بِقُشَاوَتَيْنِ قِصَارًا⁽⁴⁾

قَالَ ابْنُ بَرِّي: وَيَذُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا (سَوَاسِوَة) لُغَةً فِي (سَوَاسِيَّة). قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

[الطويل]

[255] لَهُمْ مَجْلِسٌ صَهْبُ السَّبَالِ أَذَلُّ سَوَاسِيَّةٌ أَخْرَارُهَا وَعَبِيدُهَا⁽⁵⁾

(1) فِي ك: (وَلَكِنْ).

(2) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ: (يَاءً).

(3) لَيْسَ فِي ك: (وَاحِدٍ).

(4) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ فِي دِيْوَانِهِ 227، وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَةُ الْبَيْتِ فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ: (بِأَشَاوَتَيْنِ) بِالْهَمْزَةِ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الدِّيْوَانِ، وَمِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ. وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ مَعْجَمٍ مَا اسْتَعْجَمَ 1075/3، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ 370/1، وَالتَّاجُ (بِرْسٍ) بِرَوَايَةٍ: (طَالَ الْفَوَاءُ....).

(5) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ ذِي الرِّمَّةِ 426، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ غَرِيبِ الْخَدِيثِ لِلْخَطَّائِيِّ 137/1، وَالْحَكَمِ 271/7، 638/8، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ 97، وَالْمُسْتَقْصَى 395/2، وَاللِّسَانُ (جَلْسٌ)، (سَوِي)، وَالتَّاجُ (جَلْسٌ)، (سَوِي).

[الكامل]

وَقَالَ آخَرُ:

[256] سَوْدٌ سَوَاسِيَّةٌ كَانَ أُتُوْفُهُمْ بَعَرٌ يُنْظَمُهُ الصَّبِيُّ بِمُلْعَبٍ
لَا يَخْطُبُونَ إِلَى الْكِرَامِ بَنَاتِهِمْ وَتَشِيبُ أَيْمُهُمْ وَلَمَّا تُخْطَبُ⁽¹⁾

[الوافر]

وَقَالَ آخَرُ:

[257] شَبَابُهُمْ وَشَبِيهُهُمْ سَوَاءٌ سَوَاسِيَّةٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ⁽²⁾
وَالثَّانِي مِنْ جَمْعِيهِ⁽³⁾: (سَوَاسٍ)، قَالَ كَثِيرٌ: [الطويل]

[258] سَوَاسٍ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ فَمَا تَرَى لِدِي شَبِيَّةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِي فَضْلًا⁽⁴⁾

و(شَتَّى) خَبَرٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، وَوَزْنُهُ (فَعْلَى)
كـ(سَلَمَى)، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلثَّانِيثِ وَلِزُومِهِ.

و(فِي الشَّيْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: النَّاسُ مُتَسَاوُونَ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ، وَمُتَفَرِّقُونَ

فِي الشَّيْمِ. وَ(الشَّيْمُ) جَمْعُ (شَيْمَةٍ) كـ(قِيَمَةٍ)، وَ(قِيَمٍ).

(1) لم ينسب إلى شاعر معين، وهما في دَرَةِ الغواص 92، واللسان(سوي) البيت الأول فقط. وجاءت روايته في لك: (تنظمه الطباء).

(2) لم نعر على قائله، وانظر الشاهد في غريب الحديث للخطابي 561/1، وجهرة اللغة 237/1، 1310/3، وقهذيب اللغة 85/13، وجهرة الأمثال 61/1، وفصل المقال 196/1 (العجز فقط)، وقال: لا أدري ما صدره، ومجمع الأمثال 329/1، والمخصص 438/4، واللسان(سوي)، والمزهر 143/2.
(3) في لك: (والثاني في جمعه).

(4) لم نعر على البيت في ديوان كثير، وهو لابن أحرر في ثمار القلوب 370، وانظر الشاهد في الحيوان 107/6، واللسان(سوي).

و(كُلُّهُمْ) مُبْتَدَأٌ، وَلَفْظُهُ مُفْرَدٌ، وَمَعْنَاهُ الْجَمْعُ، فَالضَّمِيرُ تَارَةً يَعُودُ عَلَى لَفْظِهِ مُفْرَدًا، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ الرِّجَالِ ضَرَبْتُهُ)، وَتَارَةً يَعُودُ عَلَى مَعْنَاهُ مَجْمُوعًا، كَقَوْلِكَ: (كُلُّ الرِّجَالِ ضَرَبْتُهُمْ)، وَنَظِيرُهُ (كَلَا) فَإِنَّهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ مُفْرَدُ اللَّفْظِ، مُثْنَى الْمَعْنَى، فَيَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ عَلَى ذَيْنِكَ الْوَجْهَيْنِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿كَلْنَا الْجِنِّينَ ءَلَتِ أُكْلَهُمَا﴾ [الكهف ٣٣]، وَقَالَ الْآخَرُ:

[البسيط]

[259] كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَتْفِيهِمَا رَابِي^(١)
قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ: وَالْأَكْثَرُ فِي (كُلِّ) الْعَوْدُ عَلَى الْمَعْنَى، وَفِي (كَلَا) عَلَى
الْلَفْظِ^(٢).

و(بَيْتُ الْأَدَمِ) الْقَبْرُ، وَهُوَ فَاعِلٌ "يَجْمَعُهُمْ"، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنْ (كُلِّ)، وَقَدْ
عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ عَلَى الْمَعْنَى.

وهُنَا نَبِيَّةٌ: وَهُوَ أَنَّ "سَوَاءً" قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَشْيِيتِهِ، فَمَنَعَهَا أَبُو عَلِيٍّ^(٣)، وَاحْتَجَّ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَصْبِرُوا أَوَّلًا وَآخِرًا سَوَاءً عَلَيْكُمْ﴾ [الطور ١٦]^(٤)، وَالتَّقْدِيرُ:
الصَّبْرُ وَعَدَمُ الصَّبْرِ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ، فَ(سَوَاءً) خَبَرٌ عَنْهُمَا، وَهُوَ مُفْرَدٌ. وَكَذَا قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

[الطويل]

(1) البيت للفرزدق في الخصائص 314/3، والخزانة 93/3، وليس في ديوانه، وهو من شواهد
الخصائص 421/2، والمقتصد 105/1، وأسرار اللغة 255، والإنصاف 447/2، واللباب 400/1، وشرح ديوان
المتنبي للعكبري 202/1، وتوضيح المقاصد 325/1، واللسان (سكف)، والهمع 153/1.

(2) المقتصد 105/1.

(3) انظر ذلك بتصرف في إيضاح الشعر للفارسي 356-357، والحجة للفارسي 268/1.

(4) كذا في المصحف، وفي الأصل: (اصبروا)، وليس في ك: (عليكم).

[260] سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلٍ⁽¹⁾

وَأَجَازَهَا الْأَخْفَشُ⁽²⁾، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ قَيْسِ بْنِ مُعَاذٍ⁽³⁾: [الطويل]

[261] فَيَا رَبُّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ، فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا⁽⁴⁾

وَأُنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ [و50]: [الطويل]

[262] تَعَالَى نُسْمَطُ حُبٍّ دَعْدٍ وَنُعْتَدِي سَوَاءَيْنِ وَالْمَرْغَى بِأُمِّ دَرِينٍ⁽⁵⁾

(أُمُّ دَرِينٍ) أَرْضٌ جَدْبَةٌ، وَنُسْمَطُ: نَلَزَمُ: أَيُّ: تَعَالَى نُسْمَطُ حُبَّنَا، وَإِنْ كُنَّا فِي أَرْضٍ جَدْبَةٍ.

* * * * *

(1) البيت للسموأل في ديوانه 77، والبيان والتبيين 479/1، وهو لعمر بن شاس في أمالي القاضي 273/1، وقد ورد في البيان والتبيين 479/1، وهو في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 31/1، والبحر المحييط 4/2، وتوضيح المقاصد 494/1، وشرح قطر الندى 129، وشرح ابن عقيل 273/1، والجمع 428/1.

(2) ذكر ابن منظور رأي الأخفش، وقال: "ليس بشيء" وأورد شاهده المذكور لقيس بن معاذ في اللسان (سوي).

(3) أحد بني جعدة بن ربيعة بن عامر، ويقال: هو من بني عقيل، وهو من أشعر الناس، وكانوا ينسبون كل شعر لليلي إليه، وقيل: اختلف في وجوده، وفي اسمه، فقيل: مهدي، وقيس بن معاذ، وقيس بن الملوّح. انظر ترجمته في الخزنة 214/4.

(4) البيت لمجنون ليلي (قيس بن معاذ) 86، وانظر مغني اللبيب 186، واللسان (سوي)، وشرح المغني للدمامي 717 برواية: (إن لم تجعل)، وقد جاء البيت في س و ك: (أيا).

(5) لم نعر على نسبة لهذا البيت، وقد ورد في الصحاح (درن)، ومقاييس اللغة 271/2، واللسان (سمط)، (درن)، (سوي)، والتاج (سمط).

ومنها:

[البسيط]

[24/263] لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ

وَلَا شَعُوبٌ هَوَىٰ مِنِّي وَلَا تُقَمُّ⁽¹⁾

الْبَيْتُ مِنَ الْحَمَاسَةِ، وَهُوَ لَزِيَادِ بْنِ مُنْقَذٍ⁽²⁾.

يَجُوزُ أَنْ تَكُونِ (لَا) فِيهِ بِمَعْنَى "لَمْ"، كَقَوْلِهِ: [الرجز]

[264] إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا⁽³⁾

وَقَالَ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صَلَى﴾ [القيامة ٣١]، نَعَمْ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ

غَلَبَ عَلَيْهَا الْفِعْلِيَّةُ. (وَحَبٌّ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَأَصْلُهُ: (حَبَّبَ)، كَـ(ظَرُفَ)، بِدَلِيلِ

(1) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث في الحماسة البصرية 163/1، ومعجم ما

استعجم 161/1، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 151/2، وخزانة الأدب 246/5.

وهو لزياد بن منقذ التميمي في معجم البلدان 203/1، 350/3، 427/3، 312/4، 300/5 وتاج

العروس (نقم) 8/34 والذّرر اللوامع 117/2.

وهو بلا نسبة في ابن يعيش 139/7، وشرح ألفية ابن معط للقواس 973/2، وشرح كافية ابن الحاجب

للقواس 595/2، والصفوة الصّفيّة 120/2، وشرح الجمل لابن عصفور 612/1، والارتشاف 2060/4،

والتجهم الناقب 1061/2، ومصباح الراغب 623/2، وهم الهوامع 43/3.

وهناك بيت آخر يختلف مع هذا الشاهد، وهو:

يَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَحَبْدًا وَاذِيَاكِ الصَّهْرُ وَالصَّلْعُ

وقد استشهد به صاحب مصباح الراغب 623/2 والتجهم الناقب 1061/2.

(2) هو زياد بن منقذ بن عمرو الحنظلي، من بني العدوية، من تميم، يلقب بالمرار، من شعراء الدولة الأموية،

معاصر للفرزدق وجريز، وكانت إقامته في بطن الرمة في نجد، زار صنعاء، وله قصيدة في ذمّها، هاجاه

جريز. (الأعلام 55/3).

(3) ينسب البيت لأمية بن أبي الصلت في العين 350/8، ولأبي خراش الهذلي في الحماسة البصرية 431/2، وقد

ورد البيت في العين 321/8، 350، وحروف المعاني 80، وجهرة اللغة 92/1، وتغذيب اللغة 250/15، 302،

والإنصاف 76/1، واللسان (جم)، (لم)، والبحر المحيط 381/8، ومغني اللبيب 311.

(حَبِيبٌ)، وهذا البناءُ إِلْمَا يَأْتِي غَالِبًا مِنْ (فَعَّلَ). وَقَدْ جَاءَ (حُبٌّ) بِضَمِّ الحَاءِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ، وَ"ذَا" فَاعِلُهُ، ثُمَّ وَقَعَ التَّغْلِيبُ، فَـ"أَلْتِ" فَاعِلٌ لِـ"حَبَّذَا"⁽¹⁾.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ "ذَا" زَائِدَةٌ، فَـ"أَلْتِ" فَاعِلٌ لِـ(حَبَّذَا)⁽²⁾.

و(يَا صَنْعَاءُ) جُمْلَةٌ نِدَائِيَّةٌ، وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِشَيْءٍ.

و(بَلَدٍ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ.

و(لَا شَعُوبُ هَوَى وَلَا نُقْمٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى (أَلْتِ).

وَقَالَ ابْنُ بَرِّي: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَا) دُعَاءً، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا حَبَّبَ اللَّهُ إِلَيَّ صَنْعَاءَ، وَلَا غَيْرَهَا مِنَ الْبِلَادِ الْيَمِينِيَّةِ، وَإِنَّمَا دَعَا عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ وَطَنَهُ.

وَأَمَّا مَنْ غَلَبَ⁽³⁾ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةَ فَمَوْضِعُهَا رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ⁽⁴⁾، وَخَبَرُهَا "أَلْتِ"، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا الْمَحْجُوبُ أَلْتِ يَا صَنْعَاءُ، وَلَا شَعُوبُ هَوَى، وَلَا نُقْمٌ. وَالتَّكْرَارُ عَلَى هَذَا لَازِمٌ خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ⁽⁵⁾.

وَهُنَا مَسْأَلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا، وَهِيَ إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: لِمَ جَازَ أَنْ يُنْفَى قَوْلُكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) بِـ(مَا)⁽⁶⁾، فَيَقَالُ: (مَا نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فِي (حَبَّذَا زَيْدٌ)؟

(1) فِي تَغْلِيبِ الْفَعْلِيَّةِ رَأْيَانِ: رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ أَنَّ (حَبَّذَا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ فَعَّلَ، وَفَاعِلُهُ (ذَا). (انظر رأي الجمهور في شرح التسهيل لابن مالك 23/3، والمساعد 141/2، و الارتشاف 2059/4)، ورأي يرى أن (حَبَّذَا) بكماله فعلٌ، والمخصوص هو الفاعل، وهو رأي الأخفش، وتابعه ابن درستويه وخطاب الماردي. (انظر رأي الأخفش في الأصول 120/1، والتسهيل 129، و الارتشاف 2059/4-2060).

(2) هُوَ رَأْيُ الرَّبْعِيِّ وَدُرَيْدٍ. انظر شرح الرضي 256/4، و الارتشاف 2060/4.

(3) فِي ك: (يَغْلِبُ).

(4) الْفَرِيقُ الَّذِي غَلَبَ جَانِبُ الْأَسْمِيَّةِ، هُمُ: الْمَبْرَدُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَالْأَكْثَرُونَ، وَنَسَبَ إِلَى الْخَلِيلِ وَسَيُوبَةَ. انظر رأيهم في الارتشاف 2059/4، والمساعد 141/2، والأشعري 293/2.

(5) انظر رأي المبرد في المقضب 359/4-360، و المصنوع 606/1، و المغني لابن فلاح 266/3.

(6) لَيْسَ فِي ك: (بِ).

والجوابُ أن (مَا) وإن كَانَ للتَّنْفِي فهو مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَهُمْ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْإِبْتِدَائِيَّةِ⁽¹⁾، وَذَلِكَ شَأْنُ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْأَقْوَى عِنْدَهُمْ فِي (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ) أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً، وَ(نَعَمْ الرَّجُلُ) خَبَرُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى حَذْفٍ، بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْآخَرِ. وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ خُرُوفٍ الْمَغْرِبِيُّ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ عَلَى وَجُوبِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ⁽²⁾.

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ: يُوضَحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص ٣٠]⁽³⁾، وَالتَّقْدِيرُ: نَعَمْ الْعَبْدُ أَيُّوبُ، لَكِنْ حُذِفَ لَتَقْدُمِ ذِكْرُهُ، فَـ(أَيُّوبُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(نَعَمْ الْعَبْدُ) خَبَرُهُ، وَلَوْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ لَحَذَفْتَ الْجُمْلَةَ بِأَسْرِهَا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ) مُقَدَّرٌ بِذَلِكَ تَعَيَّنَ نَفْيُهُ بِـ(مَا)، وَامْتَنَعَ نَفْيُهُ بِـ(لَا)؛ لِعَدَمِ التَّكَرَّارِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ: (لَا زَيْدٌ قَائِمٌ).

فَإِنْ كَرَّرْتَ ذَلِكَ جَارَ دُخُولُ (لَا) عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (لَا زَيْدٌ عِنْدِي وَلَا عَمْرُو)؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟) وَلَا يَجُوزُ: (لَا زَيْدٌ عِنْدِي)، عَلَى جَعْلِهِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ؟)؛ لِأَنَّ جَوَابَ هَذَا عَلَى (مَا)⁽⁴⁾.

سَمِعَ فِي كَلَامِهِمْ "لَا" خَاصَّةً، فَلَوْ قُلْتَ: (أَزَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ أَمْ عَمْرُو؟) لَجَازَ⁽⁵⁾ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِكَ: (لَا زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ وَلَا عَمْرُو).

(1) يعني: الاسمية.

(2) في ك: (وغير). وانظر شرح الجمل لابن خروف 595/2.

(3) وانظر أيضاً ص 44.

(4) ليس في الأصل: (ما). ويعني أن نستخدم في جواب: (أزيد عندك؟) : (ما زيد عندي)، واستغنوا بها — عن استعمال (لا)؛ لأنه لا يجوز الإفراد في هذا الموضع. (انظر علل الوراق 487 بتصرف).

(5) في الأصل وس: (ولجاز).

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ (نَعَمْ)، فَتَقُولُ: (لَا نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو).
وَأَمَّا (حَبْدَا) فَاِمْتَنَعَ نَفْيُهَا بِـ(مَا)؛ لِكُونِهَا دَاخِلَةً عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ، وَجَارَ: (مَا قَامَ
زَيْدٌ) لِمَصْلَاحَةِ رَدِّ هَذِهِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً، بِخِلَافِ (حَبْدَا)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ
حَبْدَا)⁽¹⁾، كَمَا يَجُوزُ: (زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ).

* * * * *

(1) في كـ: (حبذا زيد) وهو تحريف.

ومنها:

[الطويل]

[25/265] فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الْأَرْضِ مَيِّتًا

وَكَانَ بِهِ حَيًّا تَضِيقُ الصَّحَاصِحُ⁽¹⁾

[ظ50] الْبَيْتُ مِنَ الْحَمَاسَةِ، وَهُوَ لِأَشْجَعِ السُّلَمِيِّ⁽²⁾.

و(أَصْبَحَ)⁽³⁾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ

فِيهَا يَعُودُ إِلَى الْمَذْرُوعِ.

و(فِي لَحْدٍ) يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَهُوَ خَبَرُهَا.

و(مِنِ الْأَرْضِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ أَيْضًا، وَهُوَ صِفَةٌ لـ(لَحْدٍ)، وَمَوْضِعُهُ جَرٌّ.

و(مَيِّتًا) نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي لَحْدٍ إِلَّا كَذَلِكَ.

و(كَانَ) نَاقِصَةٌ، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ أَيْضًا، يَعُودُ إِلَى الْمَذْرُوعِ.

و(الصَّحَاصِحُ) فَاعِلٌ "تَضِيقُ".

(1) للبيت رواية أخرى، وهي:

فَأَصْبَحَ مِنْ لَحْدٍ..... وَكَانَتْ بِهِ حَيًّا تَضِيقُ الصَّحَاصِحَ

والبيت في أمالي القاضي 120/2، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 335/2، والتذكرة الحمدونية 216/4، والحماسة المغربية 847/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 355/1. وقد جاءت رواية البيت في نسخة ك:

فَأَصْبَحَ..... ثَاوِيًا.....

(2) هو ابن عمرو السلمي، يكنى أبا الوليد، أمه من اليمن، وُلِدَ فِي الْيَمَامَةِ، وَنَشَأَ فِي الْبَصْرَةِ، وَعَدَّ مِنَ الْفُحُولِ، وَعَاشَ فِي صَدْرِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَتَوَلَّى نَحْوَ سِتَّةِ حَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً. (انظر ترجمته في الخزانة 290/1، والأعلام 331/1).

(3) فِي ك: (أَصْبَحَ) بِلَا وَاو.

(به) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "تَضِيقُ"، والجُمْلَةُ خَبَرٌ "كَانَ"، و(حَيًّا) نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ
مِنِ الضَّمِيرِ فِي "بِهِ".

وَمَنْ رَوَى (كَانَتْ) بِاتِّتَاءٍ، فَـ(الصَّحَاحُ) اسْمُهَا، وَفَاعِلُ (تَضِيقُ) مُضْمَرٌ
يَعُودُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ فِي التَّقْدِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَكَانَتْ الصَّحَاحُ ضَيْقَةً بِهِ.
فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ تَقْدِيمُ "تَضِيقُ" وَهُوَ فِعْلٌ؟ أَجَبْتُ: جَازَ ذَلِكَ لِقُوَّةِ
شَبَّهِهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَقَوْلُكَ: (كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ) كَقَوْلِكَ: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ)، وَلَوْ قُلْتَ:
(كَانَ قَامَ زَيْدٌ) لَمْ يَحْسُنْ أَنْ تَحْمِلَ ⁽¹⁾ زَيْدًا عَلَى "كَانَ"؛ لِبُعْدِ الْمَاضِي عَنِ اسْمِ
الْفَاعِلِ، بَلْ تَحْمِلُ زَيْدًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَتُسَوِّدُ "كَانَ" ضَمِيرَ الْحَدِيثِ وَالشَّأْنِ.
فَأَمَّا قَوْلُ زُهَيْرٍ:

[الطويل]

[266] وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكْنَةٍ ⁽²⁾

فَاسْمُ (كَانَ) عَائِدٌ عَلَى مَذْكُورٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالْأَوَّلُ
أَقْوَى؛ لِوَجْهَيْنِ:

– الْأَوَّلُ: لَفْظِيٌّ، وَهُوَ أَنَّ الْإِضْمَارَ بَعْدَ الذِّكْرِ أَكْثَرُ.

– وَالثَّانِي مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ كَلَّمَا عَادَ ذِكْرٌ مِنَ الْأَوَّلِ ⁽³⁾ الْمُتَقَدِّمِ، تَمَكَّنَ الْإِخْبَارُ

عَنْهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَتِ الْعَرَبُ: (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ)، فَتَنَاولَتْ الْأَمْرَ هَذَا التَّنَاولَ الْبَعِيدَ إِشَارًا

(1) فِي الْأَصْلِ: (تَحْتَمِلُ).

(2) عِجْزُهُ:

فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ 29، وَانْظُرِ الزَّاهِرَ 172/1، وَتَقْدِيبُ اللُّغَةِ 55/4، 34/14، وَالصَّحَاحُ (كُنْ)، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ
لِلنَّحَاسِ 325/2، وَاحْكُمُ 32/3، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 134/2، وَاللِّسَانُ (كُنْ)، (طَوَى)، وَالْخُرَازْمِيُّ 15/3،
وَالتَّاجُ (كُنْ).

(3) فِي ك: (ذِكْرُ الْأَوَّلِ).

لَجَرِي ذِكْرٍ زَيْدٍ دُفَعَتَيْنِ، وَلَوْ قَالَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) لَأَفَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مُظْهِرًا ثُمَّ أُضْمِرَ جَرَى ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ، فَكَانَ أَذَلُّ عَلَى الْعِنَايَةِ. وَنَقَلَ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ أَجَازَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة ١١٧] أَنَّ يُضْمَرَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ (يَزِيغُ قُلُوبُ) هِيَ الْخَبَرُ^(١).

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي "عَسَى" كَجَوَازِهِ فِي "كَادَ"؟ أَجَبْتُ: لَا يَجُوزُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ خَبَرَ "عَسَى" مَصْدَرٌ فِي التَّقْدِيرِ، فَهُوَ مُفْرَدٌ، وَمُفَسَّرُ ضَمِيرِ الشَّانِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

(١) معاني القرآن للأخفش 338/2، وانظر الحجة للفارسي 235/4-237.

وَمِنْهَا:

[الطويل]

[26/267] لِنَعْمَ الْفَتَى أَضْحَى بِأَكْنَفِ حَائِلٍ

غَدَاةَ الْوَعَى أَكَلَ الرُّدَيْنِيَّةِ السُّمْرِ⁽¹⁾

هذا البيت من الحماسة.

واللام⁽²⁾ جواب القسم.

و(نعم) فعل ماضٍ.

و(الفتى) فاعله، والمخصوص بالمدح مخدوف.

و(أضحى) صفتُه، أي: لِنَعْمَ الْفَتَى فَتَى هُوَ كَذَلِكَ.

وَإِذَا جَارَ حَدْفُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسُدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ كَانَ مَعَ ذَلِكَ أَوَّلِي.

و(أضحى) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً، وَفَاعِلُهَا مُضْمَرٌ.

و(بِأَكْنَفِ حَائِلٍ) حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِيهِ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِهِ تَعَلُّقَ الْمَفْعُولِيَّةِ.

و(غَدَاةَ الْوَعَى) يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ"أَضْحَى"، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ"أَكْنَفِ

حَائِلٍ" إِذَا كَانَ حَالًا.

و(أَكَلَ الرُّدَيْنِيَّةِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا آخَرَ لِقَوْلِهِ: "أَضْحَى"⁽³⁾، وَيَجُوزُ أَنْ

يَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ "أَضْحَى"، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَقَرِّ فِي قَوْلِهِ: "بِأَكْنَفِ حَائِلٍ"،

وَهُوَ فِي مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ؛ أَيْ: مَا كَوَّلَ الرُّدَيْنِيَّةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ "غَدَاةَ" بِهِ؛

(1) البيت بلا نسبة في أمالي القالي 2/105، وسمط اللآلي 2/733، 3/33، والبيان للعكبري 1/91، وشرح

ديوان الحماسة للبريزي 1/367، والدر المصون 1/508.

(2) في ك: (اللام).

(3) سقط من ك: (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا آخَرَ) لِقَوْلِهِ: (أَضْحَى).

لأنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فِي اللَّفْظِ لَكِنَّ كَوْنَهُ فِي مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ جَوْرٌ تَقْدِيمُ
الْمُتَعَلِّقِ [51] بِهِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: "بِأَكْنَفٍ حَائِلٍ؟"
أَجَبْتُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الضَّمِيرَ ضَمِيرُ جُثَّةٍ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ
الْجُثَّةِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا تَكُونُ صِفَاتٍ لَهَا، وَلَا صِلَاتٍ، وَلَا أَحْوَالًا مِنْهَا، وَلِذَلِكَ⁽¹⁾
لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَبَرٌ "أَضْحَى"، وَلَا حَالًا مِنْ فَاعِلِهَا إِنْ جَعَلْتَهَا تَامَّةً.

* * * * *

(1) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: (وَكَذَلِكَ).

ومنها:

[مجزوء المديد]

[27/268] لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ⁽¹⁾

هذا البيت من الحماسة، وهو لأم السُّلَيْك بن السُّلَيْك⁽²⁾.
(لَيْتَ) مِنْ أَخَوَاتِ "إِنَّ"، وَلَوْ سَمَّيْتُ بِهِ لِأَعْرَبْتُهُ وَتَوَّعْتُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الخفيف]

[269] إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوْأَ عَنَاءُ⁽³⁾

و(شِعْرِي) هو مَصْدَرُ "شَعَرْتُ"، وَأَصْلُهُ: (شِعْرَةٌ)، كـ(الدَّرَبَةِ)، و(الفِطْنَةِ)،
غَيْرَ أَنَّ الْهَاءَ حُذِفَتْ مَعَ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (هُوَ أَبُو عُنْدَرِهَا)، وَالْأَصْلُ (العُنْدَرَةُ)، قَالَ
الشَّاعِرُ:

[السريع]

[270] دِمَاؤُهُمْ لَيْسَ لَهَا طَالِبٌ مَطْلُوءَةٌ مِثْلُ دَمِ الْعُنْدَرَةِ⁽⁴⁾

(1) ورد البيت في جهرة اللغة/1، 147، 629، والعقد الفريد/3، 152، 244، 392، والمخصص/4، 50،
وفصل المقال/1، 145، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي/1، 379، والخزانة/10، 491.

(2) السُّلَيْكَةُ أُمُّ السُّلَيْك، شاعرة جاهلية، من شعراء الحماسة، كان ولدها السليك فاتكاً من شياطين الجاهلية،
وهو من الشعراء الصعاليك، قتل فرثته بأبيات من الشعر. انظر أخبار السليك في الأغاني/20، 398.

(3) هو لأبي زيد الطائي في ديوانه/24، وانظر العين/1، 50، وصدرة:

ليت شعري وأي شيء ليت

وهو في سيويه/3، 261، والمقتضب/1، 235، 32/4، والأصول/3، 328، والاشتقاق/61، وجهزة اللغة/1، 410،
وقهذيب اللغة/1، 36، 238/5، 474/15، وسر صناعة الإعراب/2، 786، ومقاييس اللغة/5، 199،
والمخصص/4، 259، 165/5، واللسان(هلل)، (أوا).

(4) الشعر لدعلج الخزاعي في ديوانه/77، وانظره في الأغاني/20، 198، والصاح(طلل)، والخزانة/10، 491،
والناج(طلل).

وَقَالَ تَعَالَى^(١): ﴿وَلِقَامَ الصَّلَوةِ﴾ [الأنبياء ٧٣]^(٢)، وفي هذا خلافٌ، فعند الكُوفِيِّينَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا مَعَ الْإِضَافَةِ^(٣)، كَمَا أوردنا، كَانَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ عَوْضٌ مِنْهَا، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ يَجُوزُ ذَلِكَ بِغَيْرِهَا^(٤)، وَقَدْ شَرَحْتُهُ فِي "الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ".
وَحَبَّرُ "لَيْتَ" فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مَحذُوفٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ؛ لِأَنَّ طُولَ الْكَلَامِ بِمَعْمُولٍ "شِعْرِي" ثَابِتٌ عَنْهُ وَصَارَ بَدَلًا مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: "أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتَكَ" جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ بِـ "شِعْرِي"، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: لَيْتَنِي أَشْعُرُ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتَكَ، كَقَوْلِكَ: قَدْ عَلِمْتُ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتَكَ، وَتَقْدِيرُ الْحَبَرِ: لَيْتَ شِعْرِي أَيُّ شَيْءٍ قَتَلْتَكَ وَاقِعٌ، أَوْ كَائِنٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

و(ضَلَّةٌ) نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَنَاصِبُهُ مَحذُوفٌ، ذَلَّ عَلَيْهِ: "لَيْتَ شِعْرِي"، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا تَمَتَّى عِلْمُ الشَّيْءِ فَقَدْ اعْتَرَفَ بِضَلَالِهِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ:
﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل ٨٨]، وَالتَّقْدِيرُ: صُنِعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِي الْيَتِّ: ضَلَلْتُ^(٥) عَنْ مَعْرِفَةِ قَاتِلِكَ ضَلَّةً.
وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الشَّاعِرَةَ انْتَزَمَتِ اللَّامَ قَبْلَ الْكَافِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا تَرْتَكِبُهُ الشُّعْرَاءُ إِذَا نَاقُوا بِالتَّمَكُّنِ فِي التَّنْظِيمِ، وَإِعْلَامًا بِمَا رَزَقَهُ مِنَ الْفَهْمِ.

(١) ك: (وقال الله تعالى).

(٢) وانظر أيضًا النور 37.

(٣) هذا رأي للفراء. انظر معاني القرآن للفراء 254/2، وغلظه النحاس. (انظر إعراب القرآن للنحاس 262/3).

(٤) قال سيويه في ذلك: "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب، وإن شئت لم تعوض" سيويه 352/1، وانظر المسألة في الخصص 315/4.

(٥) في ك: (ضلت) وهو تحريف.

وَنَقَلَ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ رُبَّمَا⁽¹⁾ أَجَازَ كَوْنُ كَافِ الْإِضْمَارِ وَصَلَا عَلَى
التَّشْبِيهِ لَهَا بِالْهَاءِ، لِأَنَّهَا حَرْفَانِ مَهْمُوسَانِ وَضَمِيرَانِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ:
(مِنْكُمْ)، وَ(بِكُمْ)⁽²⁾، وَإِلَى قَوْلِ الْخَطِيئَةِ:
[الطويل]

[271] وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى كُلِّ حَادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَخْلَامِكُمْ، رَدُّوا⁽³⁾
وَإِذَا جَازَ هَذَا جَازَ أَنْ يُوصَلَ بِهَا، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: فِي هَذَا عِنْدِي تَعَجُّرٌ مِنَ
الرَّأْيِ، وَإِقْدَامٌ عَلَى هَذَا⁽⁴⁾ الْإِعْتِقَادِ. وَأَقُولُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ الْأَصْلِيِّ
مُجْرَى الزَّائِدِ قَلِيلٌ، وَعَكْسُهُ كَثِيرٌ، فِي التَّصْرِيفِ مِنْهُ أَمْثَلَةٌ صَالِحَةٌ.

* * * * *

(1) فِي ك، وَس: (كَانَ رُبَّمَا).

(2) انْظُرْ رَأْيَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْحِجَةِ 70/1، وَانْظُرْ قَرِيبًا مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ فِي سَيَوِيهِ 197/4، وَالْمَقْتَضِبُ 61/1،
وَذَكَرُوا أَنَّهَا لُغَةٌ نَاسٍ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ.

(3) دِيَوَانُ الْخَطِيئَةِ 140، بِرَوَايَةٍ: (جَلَّ حَادِثٌ)، وَهُوَ فِي سَيَوِيهِ 197/4، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ 28/1، وَكَذَا
فِي الْمَقْتَضِبِ 270/1، وَالْكَامِلُ 138/2، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلْحَرَوِيِّ 116/1.

(4) سَقَطَتْ مِنْ ك: (هَذَا).

ومنها:

[الطويل]

[27/272] وَقَبْلَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحٍ⁽¹⁾

هذا البيت من الحماسة، وهو لأبي الطمّحان القيني⁽²⁾.

(قَبْلَ غَدٍ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَأَصْلُ "غَدٍ": "غَدُوٌّ"،

قَالَ الشَّاعِرُ: [مشطور الرجز]

[273] لَا تَقْلُوبُواهَا وَادْلُوبَاهَا دَلُّوا إِنَّمَعَ الْيَوْمَ أَخَاهُ غَدُوا⁽³⁾

وَنَاصِبُهُ مُقَدَّرٌ، دَلٌّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ.

وَنَادَى بِـ (لَهْفَ نَفْسِي) عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ فِي مَا يُصِيبُهُ وَيَجِدُهُ [ط51].

(وَمِنْ غَدٍ) يَتَعَلَّقُ بِـ "لَهْفَ نَفْسِي".

(وَإِذَا) مَوْضِعُهَا الْجَرُّ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ "غَدٍ"، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي.

(1) ورد الشاهد في الأغاني 15/13، وديوان الحماسة 281/1، والعقد الفريد 210/3، ونسبه إلى هديبة بن خشرم، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 83/2، وتفسير البحر المحيط 179/8 منسوبًا إلى الطرماح، ومغني اللبيب 128. وجاء البيت في كثير من المصادر برواية: (يا لهف نفسي على غد)، وجاء أيضًا: (في غد).

(2) هو حنظلة بن الشرقي، أبو الطمّحان القيني الشاعر، كان نديمًا للزبير بن عبد المطلب، أدرك الإسلام، ذكره المرزباني، وقال: إنه أحد المعمرين، عاش نحو مائتي سنة. (الإصابة 183/2).

(3) البيت من شواهد المقتضب 238/2، والزاهر 338/1، وجمهرة اللغة 671/2، 682، والصحاح (دلو)، وجمهرة الأمثال 284/2، وغريب الحديث للخطابي 244/2، والحكم 427/9، وشرح الشافية للرضي 215/3، 297، واللسان (دلو).

(4) في ك، س: (جر).

وهنا تنبيهان:

- الأول: أَنَّ الحُكْمَ عَلَى مَوْضِعٍ (إذا) بِالْجَرِّ لَا يُسْتَنْكَرُ؛ لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَدْ ذَهَبَ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: (حَتَّى إِذَا كَانَ كَذَا جَرَى كَذَا) ⁽¹⁾ إِلَى أَنَّ "إِذَا" مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِـ(حَتَّى) ⁽²⁾.

وذهَبَ الْمُبْرَدُ إِلَى جَوَازِ رَفْعِهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ⁽³⁾، كَقَوْلِكَ: (إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ جَعْفَرٌ)، فَالْأَوَّلَى مُبْتَدَأَةٌ، وَالثَّانِيَةُ خَبَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقْتُ قِيَامِ زَيْدٍ وَقْتُ قُعُودِ جَعْفَرٍ.

- والثاني: أَنَّ هَذَا الِیْتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ الطَّرْحِ؛ لِأَنَّ مُبَاشَرَةَ (إِذَا) لِلْجَارِ نَادِرَةٌ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ⁽⁴⁾ مَوْضِعِ قَوْلِهِ: (مِنْ غَدٍ)، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً؛ لِأَنَّ مَعْنَى أَتْلَهْفُ مِنْ غَدٍ: أَشْكُو غَدًا. وَحَيْثُ وَقَعَ الْكَلَامُ فِي (إِذَا)، فَلَا بُدَّ مِنْ بَسْطِهِ؛ فَإِنَّهَا كَثِيرَةُ الدَّوْرِ فِي النِّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ، وَسَنَبِّينَ ⁽⁵⁾ حَالَهَا فِي خَمْسَةِ فُصُولٍ وَتِنْمَةٍ.

* * * * *

-
- (1) ليس في الأصل: (جرى كذا) وفي ك: (وجرى كذا).
 (2) يرى الأخفش هنا أنه يجوز أن تتجرد (إذا) عن الشرطية، وتجرَّ بِـ(حتى). انظر رأي الأخفش في شرح مغني اللبيب للداميني 665. وشرح الرضي 193/3 بلا نسبة.
 (3) أما المبرد فرأيه أنها إذا جاءت بعد (حتى) بقيت على ما هي عليه من الشرطية وطلب الجملتين، و(حتى) تكون معها حرف ابتداء. انظر رأي المبرد في شرح الرضي 193/3، وشرح مغني اللبيب 665 بلا نسبة.
 (4) في ك: (في).
 (5) في ك: (ونتين).

[إذا]

الفصل الأول

[أقسامها]

اعْلَمْ أَنَّ (إذا) تَنْقَسِمُ⁽¹⁾ قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ زَمَانِيَّةً، وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مَكَانِيَّةً.

[إذا الزمانيّة]

فالزَمَانِيَّةُ لَهَا وَجْهَانِ:

– الأوّل: أَنْ تَكُونَ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، كَقَوْلِكَ: (إذا جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فهذا كَقَوْلِكَ: (إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)⁽²⁾.

– والثاني: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْوَقْتِ، عَارِيَّةً مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ:

أولّها: التَّوَقُّعُ، كَقَوْلِكَ: (آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ)، فهذا الْوَقْتُ مَعْرُوفٌ زَمَانُهُ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الْفِعْلَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَقِيقَةُ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ أَنْ يَخْرُجَ مَخْرَجَ الظَّنِّ وَالتَّوَقُّعِ مَعَ كَوْنِ زَمَانِهِ مَجْهُولاً؛ وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ: آتِيكَ إِنْ احْمَرَّ الْبُسْرُ؛ لِأَنَّ احْمِرَارَهُ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَ"إِنْ" تَقْتَضِي كَوْنَهُ جَائِزاً؛ وَلِذَلِكَ جَازَ: (إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وَ(إِذَا قَامَتِ الْقِيَامَةُ عَذَّبَ اللَّهُ الْكُفَّارَ)، وَامْتَنَعَ ذَلِكَ بِـ"إِنْ"، لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَوُجُودَ الْقِيَامَةِ وَقِيعَانِ بَغْيَرِ ارْتِيَابٍ، فَكَذَا⁽³⁾ قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق ١]،

(1) في ك: (تنقسم إلى).

(2) ليس في ك: (فهذا كقولك....أكرمته).

(3) ك: (وكذا).

﴿وَإِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۝١﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَرَتْ ﴿[الانفطار ١-٢]، جَمِيعُ هَذَا يَمْتَنِعُ اسْتِعْمَالُ "إِنْ" فِيهِ؛ لَوْجُوبِ حُصُولِهَا.

وهنا تنبيه:

وهو أَنَّ بَيْنَ (إِذَا) فِي ^(١) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، وَبَيْنَهَا فِي قَوْلِهِمْ: (إِذَا احْمَرَّتِ الْبُسُرُ) فَرَقًا، مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْإِنْشِقَاقَ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ، فَرَمَائِهِ مَجْهُولٌ، لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ؛ وَلِذَلِكَ جَازَ اسْتِعْمَالُ "إِنْ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَفَايُن مَاتَ أَوْ قَتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران ٤٤-٤٥]، وَكَذَا قَوْلُ طَرَفَةٍ:

[الطويل]

[274] فَإِنْ مِتُّ فَأَنْعِ بِي مَا أَنَا أَهْلُهُ وَشَقِي عَلَى الْجَنِّبِ يَا ابْنَةَ مَعْبَدٍ ^(٢)

ومثله قَوْلُ الْآخَرِ:

[275] كَمْ شَامِتٍ بِي، إِنْ هَلَكْتُ وَقَاتِلِ: اللَّهُ دُرَّةٌ ^(٣)

وثانيها: الْحَالُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم ١]،

﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿[الليل ١-٢]، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى ٢]،

وَالْتَقْدِيرُ: وَالنَّجْمُ هَاوِيًا، وَاللَّيْلُ غَاشِيًا، وَالنَّهَارُ مُتَجَلِّيًا، وَاللَّيْلُ سَاجِيًا، فَ—(إِذَا) ظَرْفُ زَمَانٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ: اسْتَقَرَّ، أَوْ مَحْذُوفٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ، وَكَانَ أَبُو الْفَتْحِ يَسْأَلُ نَفْسَهُ، وَيَقُولُ: كَيْفَ جَازَ لظَرْفِ

(١) في ل: (أَنْ إِذَا بَيْنَ فِي).

(٢) ديوان طرفة 72، وانظر البيت في الحصائص 372/2، وسر صناعة الإعراب 635/2، والحقم 593/6، وتفسير القرطبي 231/10، واللسان (قوم).

(٣) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه 92، وانظر البيت في أمالي القالي 10/2، وهجرة أشعار العرب 52، والبصائر والذخائر 165/8، والمنظم 220/8، والتذكرة الحمدونية 42/6.

الرَّمَانِ هُنَا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْجُثَّةِ [و52] وَقَدْ عَلِمَ امْتِنَاعُ كَوْنِهِ صَلَةً لَهُ، وَصِفَةً، وَخَبَرًا؟. وَيُجِيبُ بِأَنَّهَا جَرَتْ مَجْرَى الْحَدَثِ الَّذِي يُوجَدُ وَيُعَدُّ، وَهِيَ أَيْضًا بَعِيدَةٌ لَا تَنَالُهَا أَيْدِينَا، وَلَا تُحِيطُ عِلْمًا بِهَا فِي حَالِ مَعْيِهَا حَالٌ⁽¹⁾ إِحَاطَتِنَا بِمَا يَقْرُبُ مِنَّا، فَجَرَتْ لِذَلِكَ مَجْرَى الْمَعْدُومِ⁽²⁾.

وَكَانَ أَيْضًا يَسْأَلُ سُؤلاً ثَانِيًا، وَهُوَ: أَلَهُمْ⁽³⁾ لَمْ يُجِزُوا: (الْيَوْمَ الشَّمْسُ) قِيَاسًا عَلَى إِجَارَةِ قَوْلِهِمْ: (اللَّيْلَةُ الْهَالُ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْهَالَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الْحَدَثَ، بِخِلَافِ الشَّمْسِ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي طُلُوعِهَا. وَإِذَا⁽⁴⁾ اتَّضَحَ ذَلِكَ فَكَيْفَ جَازَ لِظَرْفٍ⁽⁵⁾ الرَّمَانِ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ التَّجَمُّ؟

وَيُجِيبُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا يَجُوزُ فِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ فَضْلَةً، وَمِنْهَا بُدَّ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ⁽⁶⁾، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ بَرِّي. وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ: جَازَ ذَلِكَ فِي (إِذَا) تَشْبِيهًا لَهَا⁽⁷⁾ — (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْجُثَّةِ لِذَلِكَ، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ (إِذَا) خَبَرًا لِلْجُثَّةِ⁽⁸⁾ فِي مِثْلِ: (زَيْدٌ إِذَا يَأْتِينِي أَضْرِبُ)، كَمَا يَجُوزُ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ إِنْ يَأْتِينِي أَضْرِبُ).

وَقَالَ ابْنُ بَرِّي: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَالَ فِيهَا شَبَهٌ مِنَ الظَّرْفِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَفْعُولًا فِيهَا؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْوَعَاءِ الَّذِي هُوَ (فِي) مُقَدَّرٌ فِيهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ فِي وَقْتِ إِسْرَاعِهِ)، وَ(أَقْبَلَ سَعِيدٌ فِي وَقْتِ ضَحِكِهِ)؛

(1) ليس في ك: (حال).

(2) انظر سؤال ابن جني وجوابه عليه في البرهان للزركشي 193/4.

(3) في ك: (أنه).

(4) في ك: (وإذ).

(5) في ك: (الظرف).

(6) انظر سؤال ابن جني وجوابه عليه في البرهان للزركشي 193/4.

(7) ليس في الأصل: (لها).

(8) إيضاح الشعر للفارسي 443، وفيه أن سيويه أجازَه. انظر سيويه 135/1.

ولهذا عَمِلَتْ فِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ، كَمَا عَمِلَتْ فِي الظُّرُوفِ، وَسَدَّتْ مَسَدَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا عَنِ الْمَصَادِرِ، فِي نَحْوِ: (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا)، وَ(شَرَبِي السَّيِّوَيْقَ مَلْتَوْتًا)، وَالْأَصْلُ: ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا، فَحُذِفَ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ (إِذَا) وَمَا أَضَيَّفَ إِلَيْهِ، وَصَارَتْ الْحَالُ تَسَدُّ مَسَدَ (إِذَا) الَّتِي هِيَ خَبَرٌ عَنْ (ضَرَبِي)، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْحَالِ وَظُرُوفِ الزَّمَانِ هَذِهِ الْمُشَابَهَةُ جَازَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْآخَرِ، فَيَقَعُ مَكَانَ: (جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا) (جَاءَ زَيْدٌ وَقْتُ إِسْرَاعِهِ)، وَبِالْعَكْسِ، فَكَمَا جَازَ: (وَالنَّجْمُ هَاوِيًا)، جَازَ: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم ١]. وَيَذُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ عَطْفُهُمُ الْحَالِ عَلَى (إِذَا)، قَالَ طُفَيْلٌ^(١):

[الطويل]

[276] عَرُوبٌ كَانَ الشَّمْسُ تَحْتَ قَنَاعِهَا إِذَا ابْتَسَمَتْ أَوْ سَافَرَا لَمْ تَبْسِمِ^(٢)

وَالْتَقْدِيرُ: مُبْتَسِمَةٌ، أَوْ سَافِرَةٌ.

وَاللُّشْهَاءُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ، بِمَنْزِلَةِ (إِذَا)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنْزَا عَلَىٰ وَادٍ التَّمَلِّ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأَيَّهَا التَّمَلُّ أَدْخِلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾ [النمل ١٨]،

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَلَدُكَ يُجَدِّدُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام ٢٥]، وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ^(٣):

[الطويل]

(١) شاعر جاهلي، وهو طفيل بن عوف بن خلف الغنوي، ولُقِّبَ "الخُبَيْر" لتحسينه شعره، وكان من أوصاف العرب للخيال. انظر ترجمته في الخزائن 48/9-49.

(٢) ديوان طفيل الغنوي 103، وانظر البيت في جهرة اللغة 717/2، وإسفار الفصح للهروي 433/1.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، واسم "أبي سلمى" ربيعة بن رياح المزني، و"سُلَيْمى" بضم السين، ليس في العرب "سُلَيْمى" بالضم غيره، وهو أحد شعراء المعلقات، وأحد الفحول الثلاثة المتقدمين باتفاق، وكان رواية أوس بن حجر. انظر ترجمته في الخزائن 293/2، وشرح أبيات مغني اللبيب 199/1.

[277] رَعَوْا ظِمَاءَهُمْ حَتَّى إِذَا تَمَّ أُورِدُوا غِمَارًا تَفَرَّى بِالسَّلَاحِ وَبِالذِّمِّ⁽¹⁾
وَيَذُلُّكَ عَلَى أَنْ (إِذَا) هُنَا لِلْاِسْتِقْبَالِ كَوْنُهَا لَا تُضَافُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَإِنَّمَا
تُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَأَلْهَا تَقْتَضِي جَوَابًا بِخِلَافِ (إِذَا).
[إِذَا الْمَكَائِيَّة]

وَالْمَكَائِيَّةُ: هِيَ الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ، وَالْأَكْثَرُونَ ذَهَبُوا إِلَى ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ
فَإِذَا زَيْدٌ)، وَالْمَعْنَى: فِيهِ الْحَضَرَةُ زَيْدٌ، فَهَذَا ظَرْفُ مَكَانٍ، كَمَا تَقُولُ: (أَمَامِي زَيْدٌ)،
وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ سِتَّةُ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ [ظ52]: وَقُرْعُهَا خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ، كَمَا قَدَّمْنَا.

وَالثَّانِي: أَلْهَا لَوْ كَانَتْ زَمَانًا لَاخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالاسْمِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ تِلْكَ لَا يُفَارِقُهَا غَالِبًا مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ ذَلِكَ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ تِلْكَ مَعْنَاهَا الْاِسْتِقْبَالُ، وَهَذِهِ مَعْنَاهَا الْحُضُورُ، فَتَبَيَّنَتْ تَبَايُنُهُمَا.

وَالْخَامِسُ: أَنَّ تِلْكَ تَلْزُمُهَا الْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذِهِ غَيْرُ مُضَافَةٍ.

وَالسَّادِسُ: أَنَّ تِلْكَ تَقْتَضِي جَوَابًا، وَهَذِهِ لَا تَقْتَضِيهِ.

وَذَهَبَ الرَّجَاجُ إِلَى أَلْهَا ظَرْفُ زَمَانٍ⁽²⁾؛ كَرَاهَةِ لَا تَقَالُهَا عَنْ بَابِهَا، وَدَفْعًا

لِلْاِسْتِرَاقِ، فَالْتَقْدِيرُ: خَرَجْتُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَجُودُ زَيْدٍ، وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (إِذَا)

وَقْتُ لِلشَّيْءِ، وَوَقْتُ الشَّيْءِ يُصَاحِبُهُ، وَالْمُفَاجَأَةُ فِيهَا مَعْنَى الْمَصَاحَبَةِ؛ لِأَنَّهَا تُصَحَّبُ

الثَّانِي وَتَتَّبَعُهُ إِيَّاهُ.

(1) ديوان زهير 31، وفي صدر البيت روايات، منها:

رَعَوْا مَا رَعَوْا مِنْ ظِمْمِهِمْ ثُمَّ أُورِدُوا

ومنها: (دَعَا ظِمَامَهُمْ.....) وانظر البيت في العين 281/8، وجمهرة أشعار العرب 93، واللسان (لري)،

والخزاعة 19/3.

(2) انظر مذهب الزجاج في الحصول 641/2، وشرح الرضي 273/1.

وَأَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ مُخْتَصَّةٍ بِالْفِعْلِ فَلِنَقْلِهَا عَنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَالتَّزَمَّتْ^(١) الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ؛ لِمُشَابَهَتِهَا الْفَاءَ فِي الْإِتْبَاعِ، وَمُسَبِّبَتِهَا الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ^(٢) إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ، وَهُوَ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا لافْتَقَرَتْ

إِلَى عَامِلٍ، وَقَدْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

[278] وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(٣)

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ مَا بَعْدَ "أَنَّ" فِي مَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء ٩٧]؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ

فِي "إِذَا" "شَاخِصَةٌ"، لِأَنَّ "شَاخِصَةٌ" فِي ضِمْنِ خَبَرٍ مَكْنِيٍّ الْأَمْرِ. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَا

أُضْمِرَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هُوَ تَفْسِيرٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ لَمَا

اِحْتِجَاجٌ إِلَى ذَلِكَ؛ إِذْ قَدْ عُرِفَ ضَمِيرُ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ. وَكَانَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَالْبَدَلُ

مِنْهُ، وَتَأْكِيدُهُ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ بِاجْتِمَاعِ التَّحَاةِ، وَيُؤَيِّدُهُ الْمَسْأَلَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَهِيَ:

(ظَنَنْتُ أَنَّ الزُّبُورَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الْعَقْرَبِ، فَإِذَا هُوَ هِيَ) فَتَأَمَّلْهُ.

الفصل الثاني

[اختصاصها]

أَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْفِعْلِ دُونَ الْأَسْمِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ

وَالْجَزَاءِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق ١]،

(١) فِي ك، وَس: (وَالزَّمَتْ).

(٢) هُوَ ابْنُ بَرِي فِي الْمَحْصُولِ 641/2، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 274/1.

(٣) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوهٍ 144/3، وَالْمَقْتَضِبُ 351/2، وَالْأَصُولُ 265/1، وَالْفَصْلُ 214، 391، وَشَرْحُ

شَذُورِ الذَّهَبِ 269، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ 356/1، وَلَمْ يَنْسَبْ لِقَائِلٍ مَعِينٍ.

﴿وَإِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار ١]، فَلَيْسَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يُفْسَرُهُ^(١) مَا بَعْدَهُ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة ٦].

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ أَجَاَزَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَقُوعَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَعْدَهَا قَلِيلًا^(٢)، قَالَ بَعْضُ الْحَذَّاقِ: وَهُوَ الَّذِي يَقْضِي بِهِ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيِّوِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ بَيِّنَاتِ ذِي الرِّمَّةِ:

[الطويل]

[279] إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا بَلْغَتِهِ فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرُ^(٣)
فَأَجَاَزَ فِي (ابْنِ) النَّصَبِ وَالرَّفْعِ^(٤)، فَالْتَّصَبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يُفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ،
تَقْدِيرُهُ: إِذَا بَلَغْتَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بَلْغَتَهُ. وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ. أَلَا تَرَاهُ
جَعَلَ الرَّفْعَ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[المقارب]

[280] فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامًا^(٥)

(١) في ك: (هو تفسيره).

(٢) انظر رأيه في معاني القرآن للأخفش 327/2، والإنصاف 616، وشرح الرضي 460/1.

(٣) ديوان ذي الرمة 363، والنظر البيت في سيويه 82/1، والمقتضب 77/2، غريب الحديث للخطابي 598/1، والخصائص 380/2، ومقاييس اللغة 235/2، والمفصل 75، وشرح الرضي 461/1.

(٤) في الأصل: (الرفع والنصب).

(٥) البيت من المقارب، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه 190، وانظر كتاب العين 280/8، وكتاب سيويه 82/1، والبيان والتبيين 396/1، وجمهرة اللغة 1013/2، والصاح (روب)، وتهذيب اللغة 175/15، وابن السيرافي 280/1، وجمهرة الأمثال 419/2، وأساس البلاغة 247، والنكت للأعلم 217/1، وأما ابن الشجري 131/3، وشرح الشافعية للرضي 145/2، ولسان العرب (روب)، وشرح شواهد شرح التحفة 113، وتاج العروس (روب). وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش 85، وأدب الكاتب 61، ومجالس ثعلب 191، والزاهر 115/2، والأزهية 155، وإعراب القرآن للنحاس 49/4، والبصرة والتذكرة 327، والمختص 191/1، وشرح اللمع لابن برهان 115/1، والمختص 493/1، 479/4، والإيضاح في شرح المفصل 278/1، وتفسير البحر المحیط 264/3.

وَقَوْمٌ رَوْبَى: خِرَاءُ النَّفْسِ مُخْتَلِطُونَ، وَقِيلَ: هُمُ الَّذِينَ أَتَتْهُمْ السَّقَرُ وَالْوَجَعُ، فَاسْتَقَلُّوا نَوْمًا، وَيُقَالُ: شَرِبُوا مِنَ الرَّائِبِ فَسَكِرُوا.

وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ مَفْعُولًا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا بُلِّغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى
بِلَالًا، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ أُضْمِرَ مَا يَرْفَعُ، وَفَسَّرَهُ بِمَا يَنْصِبُ، وَحَقُّ الْمَفْسَرِ
أَنْ يَكُونَ مُجَانِسًا [و53] لِمَا فُسِّرَهُ. نَعَمْ، وَإِنْ جَازَ وَقُوعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَعْدَهَا، فَلَا
يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ إِلَّا فِعْلًا؛ لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ الَّتِي مِنَ الْفِعْلِ
وَالْفَاعِلِ، فَيَجُوزُ: (إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ)، وَيَمْتَنِعُ: (إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمْتُكَ)، عَلَى أَنْ
أَبَا الْحَسَنِ قَدْ أَجَازَ ذَلِكَ. وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

[281] فَهَلَّا أَعْدُوْنِي، لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَنْزَى مَائِلُ الرَّاسِ أَنْكَبُ⁽¹⁾

وَإِنَّمَا حَسَنَ لَهُ ذَلِكَ إِخْلَاصُهَا لِلْوَقْتِ⁽²⁾ وَتَجَرُّدُهَا عَنْ مَعْنَى الْجَزَاءِ، وَكَذَا قَوْلُ

[الوافر]

ضَيْغَمُ الْأَسَدِيِّ⁽³⁾:

[282] إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ⁽⁴⁾

فـ(هو) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِإِضْمَارِ فِعْلِ؛

لَأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يَفْتَقِرُ إِلَى جُمْلَةٍ تُفْسِّرُهُ⁽⁵⁾، فَيَبْقَى ذَلِكَ الْفِعْلُ بِغَيْرِ مُفَسِّرٍ، وَهَذَا
وَاضِحٌ.

(1) نسب البيت للقطامي في التنبية لابن بري 237/2، ونسب إلى بعض بني فقعس في شرح ديوان الحماسة

للبريزي 69/1، واللسان (نكب)، والخزانة 29/3، وهو في الصحاح (نكب)، وشرح الرضي 460/1، 191/3.

(2) في ك: (لوقت).

(3) لم نهند إلى ترجمة له.

(4) ورد البيت في الخصائص 104/1، والحكم 24/10، واللسان (ظلم)، والتاج (ظلم).

(5) في الأصل: (تفسر).

الفصل الثالث

[جَوَابُهَا]

جَوَابُهَا يَكُونُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

- أَوَّلُهَا: الْفِعْلُ، كَقَوْلِكَ: (إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ).
- وَالثَّانِي: الْفَاءُ، كَقَوْلِكَ: (إِذَا جِئْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ).
- وَالثَّلَاثُ: (إِذَا) الْمَكَائِيَّةُ، قَالَ تَعَالَى:

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم ٢٥]

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقَّ إِذَا أَخَذْنَا مَتْرَفِهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخْرُوتُ﴾ [المؤمنون ٦٤].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ ^(١) مَتَى كَانَ الْجَوَابُ فِعْلاً مُضَارِعاً أَوْ مَاضِياً بِغَيْرِ "قَدْ" اسْتِغْنَى عَنِ الرَّابِطِ، وَمَتَى كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْفَاءِ؛ إِذْ هِيَ تُوصِلُ إِلَى الْمَجَازَةِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَلَوْلَا هَا لَمْ يَرْتَبِطْ أَوَّلُ الْكَلَامِ بِآخِرِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ لَا يَصِحَّانِ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ؛ إِذِ الْفِعْلُ يُعْقَدُ بِمِثْلِهِ، وَكَانَتْ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِمَا فِيهَا مِنْ التَّعْقِيبِ، وَسَبِيلُ الْجَزَاءِ أَنْ يَطَأَ عَقِبَ الشَّرْطِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَلْتَ طَائِقًا)، فَوْقُوعِ الطَّلَاقِ وَقَعِ عَقِيبَ الدُّخُولِ.

وَكَذَلِكَ ^(٢) إِذَا كَانَ الْجَوَابُ فِعْلاً أَمْرِيًّا، أَوْ نَهْيِيًّا، نَحْوُ: (إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ فَآكْرِمْهُ)، وَ(إِذَا أَتَاكَ سَعِيدٌ فَلَا تَشْتُمْهُ)، وَلَزِمَ ذَلِكَ فِيهِمَا لِحَوَازِ اسْتِقْلَالِهِمَا، فَأُتِيَ بِهَا لِتَدُلَّ عَلَى رَبْطِهِمَا بِمَا قَبْلَهَا، وَاتِّصَالِهِمَا بِهِ.

(١) ي الْأَصْلُ: (أَنْ).

(٢) ي الْأَصْلُ: (وَكَذَلِكَ).

الفصل الرابع

[عَامِلُهَا]

في عَامِلِهَا، وهو عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ^(١):

— الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ جَوَابَهَا، كَقَوْلِكَ: (إِذَا جِئْتَنِي^(٢) أَكْرَمْتُكَ)، و(إِذَا

تَقَصَّدْتَنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ).

— وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ جَوَابَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون ١٠١]، والمعنى — والله أعلم — : فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ تَقَاطَعُوا، فَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣):

﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾.

وكذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان ٢٢]، فَـ(يَوْمَ) مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ: (لَا بُشْرَى)، فَالتَّقْدِيرُ: يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ يَحْزَنُونَ، وَإِنَّمَا احْتِجَّ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (لَا) التَّائِيَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّ (بُشْرَى) مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا كَانَ فِي صِلَتِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

(١) لم يذكر ابن إياز إلا ضربين، والظاهر أنه نسي ذكر الثالث، وقد ذكر النحاة رأيًا في العامل في (إِذَا) إذا كانت شرطًا لم يُشَرِّ إليه ابن إياز، وهو أَنَّ العامل فيها شرطها. ففعلٌ هذا ما أَرَادَهُ صاحبنا. انظر هذا الرأي في الإيضاح في شرح المفصل 491/1، وشرح الرضي 189/3.

(٢) في ك: (أُحِبَّتَنِي).

(٣) ليس في ك: (تعالى).

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم ٢٥]، فالعَامِلُ في (إذا) الأولى مَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [ظ 53] والتَّقْدِيرُ: خَرَجْتُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا (تَخْرُجُونَ)؛ لَامْتِنَاعِ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ (إذا) الْمَكَائِنَةِ فِي مَا قَبْلَهَا، وَحُكْمُهَا فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْفَاءِ.
وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿فَإِذَا تُقِرَّ فِي التَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المصدر ٨-١٠]،
فَالْعَامِلُ فِي (إذا) مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾، وَالتَّقْدِيرُ^(١):
فَإِذَا تُقِرَّ فِي التَّاقُورِ صَعِبَ الْأَمْرُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْعَامِلُ فِي (يَوْمٌ عَسِيرٌ)؟ أَجَبْتُ: يَعْمَلُ فِيهِ (ذلك) لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَالْتَقَرُّ يَوْمٌ عَسِيرٌ، أَيْ: تَقَرُّ يَوْمٌ عَسِيرٌ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ (يَوْمٌ عَسِيرٌ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: (فَذَلِكَ)؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ الْإِعْرَابُ^(٢) لِبَنَائِهِ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "عَلَى الْكَافِرِينَ": "غَيْرُ"^(٣) يَسِيرٍ.
فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي مَا^(٤) قَبْلَ الْمُضَافِ؟ أَجَبْتُ: بِأَنْ مُجَوِّزَ ذَلِكَ كَوْنُ (غَيْرِ) فِي مَعْنَى التَّنْفِيْهِ؛ وَلِذَلِكَ أَجَازُوا: (أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ زَيْدًا لَا ضَارِبٍ، وَمَنْعُوا: (أَنْتَ زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ)؛ لِغَيْبِ ذَلِكَ فِي (مِثْلٍ)، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) سقط من ك: (على الكافرين غير يسير.... إلى هذا الموضع). وبعد قوله: (التقديس): (والله أعلم).

(٢) سقط من الأصل: (الإعراب).

(٣) ليس في ك: (غير).

(٤) ليس في الأصل: (في ما).

﴿أَوَدَا مِنَّا وَكَذَّابًا وَعَظْمًا أَوَّنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصفات ١٦]، والتقدير: إذا^(١) بُعِثْنَا،
و(إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ) لَيْسَ جَوَابًا لـ (إِذَا)؛ إِذَا الِاسْتِفْهَامُ لَا يَكُونُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، وَإِنَّمَا
أَغْنَى عَنْهُ وَقَامَ مَقَامَهُ.

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿هَلْ نَدَّبَكُم عَلَى رَجُلٍ يَنْفِيكُم إِذَا مَرِقْتُمْ كُلُّ مَرَقٍ إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا ٧]

فَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٢) مِنْ مَعْنَى:
بُعِثْتُمْ، أَوْ: تُبْعَثُونَ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ أَنْ تَنْصُبَ (إِذَا) بِقَوْلِهِ: (جَدِيدٍ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؟ أَجَبْتُ: لَا
يَجُوزُ؛ لَامْتِنَاعِ أَنْ يَفْعَلَ مَا بَعْدَ (إِنْ) فِي مَا قَبْلَهَا، وَهَذَا^(٣) يُسَمَّى مُجَادَبَةً الْإِعْرَابِ
وَالْمَعْنَى لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ. وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يُلِمُّ بِهِ كَثِيرًا^(٤)، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُوجَدُ فِي الْمُنْشُورِ
وَالْمَنْظُومِ، الْمَعْنَى يَدْعُو إِلَى أَمْرٍ، وَالْإِعْرَابُ يَمْنَعُ مِنْهُ، فَمَتَى اعْتَوَرَا كَلَامًا وَجَبَ أَنْ
يُتِمَّسَكَ بِصِحَّةِ الْمَعْنَى، وَيُتَأَوَّلَ لِصِحَّةِ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تَأْتِي السَّرَاجِرُ﴾ [الطارق ٨-٩]، فَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ (يَوْمٌ)
يَقْتَضِي الْمَعْنَى أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمَصْدَرِ، الَّذِي هُوَ (رَجَعَ)، أَي: إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ
لَقَادِرٌ، لَكِنَّ الْإِعْرَابَ يَمْنَعُ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجَنَبِيٍّ،
فَحِينَئِذٍ يُجْعَلُ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا مُقَدَّرًا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ^(٥).

(١) في الأصل: (إِذَا).

(٢) سقط من الأصل من قوله: "فَالْعَامِلُ فِي (إِذَا)... إِلَى: "إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ"، وَهُوَ فِي س وَك.

(٣) فِي ك: (وَقَدْ)

(٤) انظر هذا الباب منسوبا إلى أبي علي في الخصائص 255/3-256، وهو بعنوان: "باب في تمجاذب المعاني والإعراب".

(٥) انظر توجيه أبي علي لهذا - بتصرف - في المسائل الشيرازيات 618/2، والخصائص 255/3.

وَكَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿لَمَقَتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَاتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾
[غافر ١٠]، فالْمَعْنَى يَقْتَضِي تَعْلُقَ (إِذْ) بِالْمَقَتْ، وَالْإِعْرَابُ يَمْنَعُهُ، لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْخَبَرِ^(١)، فَيَقْدَرُ لَهُ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَقَتْ^(٢).
وَكَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾
[العاديات ٩-١١]؛ فالْمَعْنَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي (إِذَا) (لَخَبِيرٌ)^(٣)، وَالْإِعْرَابُ يَمْنَعُهُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِنَّ) لَا يَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَهَا، فَاقْتَضَى أَنْ يُقْدَرَ لَهُ الْعَامِلُ.
فَإِنْ قُلْتُ: أَيْجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ (يَعْلَمُ) [و٥٤]؟ أَجَبْتُ: لَا يَعْمَلُ فِي (إِذَا) مَا قَبْلَهَا مَا دَامَتْ شَرْطِيَّةً.

الفصل الخامس

[عِلَّةُ بِنَائِهَا]

فِي عِلَّةِ بِنَاءِ (إِذَا)، وَفِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:
- الْأَوَّلُ: أَنَّهَا بُنِيَتْ^(٤) لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ، كَمَا بُنِيَتْ (مَتَى)،
(وَمَنْ) وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُجَازِي بِهَا لِذَلِكَ^(٥)، عَدَا (أَيَّا).
- وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ لِمُشَابَهَتِهَا الْمَوْصُولَ مِنْ وَجْهَيْنِ^(٦):

(١) فِي ك: (وَمَنْعَهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْخَبَرِ).

(٢) الْمَسَائِلُ الشَّرَازِيَّاتُ ٦١٨/٢، وَالْخَصَائِلُ ٢٥٥/٣.

(٣) فِي ك، وَس: (خَبِير).

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ: (بُنِيَتْ).

(٥) فِي ك: (كَذَلِكَ).

(٦) فِي ك: (لِوَجْهَيْنِ).

أَحَدُهُمَا: اِمْتِنَاعُهَا مِنَ اِلسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهَا، وَخُرُوجُهَا بِذَلِكَ عَنْ حُكْمِ الْأَسْمَاءِ.
وَالْآخَرُ: أَنَّ تَمَامَهَا لَا يَقَعُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ، كَمَا أَنَّ الْمَوْصُولَ كَذَلِكَ.

- وَالثَّالِثُ: أَنَّ ذَلِكَ لِيَتَضَمَّنَهَا حَرْفٌ⁽¹⁾ الْوِعَاءِ، وَهُوَ (فِي)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
بَاقِي الظَّرُوفِ جَوَازُ ظُهُورِ (فِي) مَعَهَا، وَامْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي (إِذَا)، أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ: (آتِيكَ)
وَقَتَّ أَحْمِرَارِ الْبُسْرِ، وَفِي وَقَتَّ أَحْمِرَارِ الْبُسْرِ، وَلَا يَجُوزُ: آتِيكَ فِي إِذَا أَحْمَرَّ الْبُسْرُ⁽²⁾.

- وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى الْمَقْطُوعِ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَبَيَانُهُ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى
الْجُمْلَةِ، وَالْإِضَافَةُ إِلَيْهَا كَلَا إِضَافَةٍ، وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ (حَيْثُ)؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ عَلَى
الضَّمِّ بِنَاءِ الْغَايَاتِ، نَحْوُ: (قَبْلُ)، وَ(بَعْدُ)، وَهَذَا جَلِيٌّ.

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ فَلَوْ سَمَّيْتُ بِـ(إِذَا) لِأَعْرَبَتِهَا، وَأَلْحَقْتُهَا بِالْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ،
وَحَكَمْتُ عَلَى أَلْفِهَا بِالْإِنْقِلَابِ عَنْ وَاوٍ لَعَدِمَ إِمَالَتُهَا، وَكَانَ⁽³⁾ الْأَصْلُ: (إِذَوُ)، لَكِنْ
قُلِبَتْ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا. فَإِنْ ثَبَّتَيْتَهَا قُلْتُ: (إِذَوَانِ)، وَكَذَلِكَ حُكْمُ
(إِلَى)⁽⁴⁾، وَ(أَلَا)، تَقُولُ فِي تَثْنِيَّتِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ: (إِلَوَانِ)، وَ(أَلَوَانِ).

فَإِنْ قُلْتُ: فَأَلْفُهَا⁽⁵⁾ لَيْسَتْ بِمُبْدَلَةٍ، فَهَلَا امْتَنَعَ قَلْبُهَا؟

أَجَبْتُ: لَمَّا اتَّقَلَّتْ إِلَى حُكْمِ الْأَسْمَاءِ وَجَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِمَا يُحْكَمُ بِهِ فِيهَا،
وَيُظَيَّرُ ذَلِكَ: (ضَرَبَ) فَإِنَّ حُكْمَهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ مُجَرَّدًا مِنَ الضَّمِيرِ أَنْ يُغَرَّبَ، فَيُقَالُ:
(هَذَا ضَرَبَ)، وَ(رَأَيْتُ ضَرَبًا)، وَ(مَرَزْتُ بِضَرَبٍ)، وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ غَيْرَ مُجَرَّدٍ حُكِيَ
كَمَا تُحْكِي الْجُمْلُ.

(1) فِي ك: (حُرُوف).

(2) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ: (وَفِي وَقَتَّ.... إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ)، وَسَقَطَ مِنْ ك: (آتِيكَ).

(3) فِي الْأَصْلِ: (كَانَ).

(4) فِي ك: (إِذَا).

(5) فِي ك: (هَلَامَا).

وَإِذَا تَبَيَّنَ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا عِنْدَ تَمَكُّنِهَا: (أُذِيّ)، وَالْأَصْلُ: (أُذِيّو)، فَقُلِبَتْ
الْوَاوُ يَاءً لاجتماعِهما سَابِقًا سَاكِنُهُمَا، وَأُذْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ.

وَتَقُولُ فِي جَمْعِهَا عَلَى "أَفْعَالٍ"، كـ(أَضْلَاعٍ) : (آذَاءٌ)، وَالْأَصْلُ: (أُأَذَاوُ)،
فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ أَلْفًا؛ لِسُكُونِهَا، وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي (آدَمَ)، وَقُلِبَتِ الْوَاوُ
هَمْزَةً لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، كَمَا فِي (كِسَاءٍ).

وَعَلَى أَفْعَلٍ كـ(أَضْلَعُ) : (أُأَذِ)؛ وَالْأَصْلُ: (أُأَذُو)، فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ أَلْفًا،
وَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَالضَّمَّةُ قَبْلَهَا كَسْرَةً، وَاسْتَشْقَلَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ،
فُحْذِفَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لَذَلِكَ.

وَتَقُولُ فِي التَّنْصِبِ: (إِذِيًّا)، وَلَوْ رَحِمْتَهُ عَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ⁽¹⁾ لَقُلْتُ: (يَا إِذِ)، وَ(يَا
إِذُ)⁽²⁾ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

وَلَوْ بَنَيْتَ مِنْهَا مِثْلَ: (جَحْمَرِشٍ) لَكَانَ لَكَ وَجْهَانِ:

— الْأَوَّلُ: (إِذَوَاوُ)⁽³⁾، وَالْأَصْلُ: (إِذَوَوُ)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْوُسْطَى أَلْفًا

لِتَحْرُكِهَا، وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا، وَامْتَنَعَ قَلْبُ الْوَاوِ الْآخِرَةِ هَمْزَةً لَوْجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ قَبْلَهَا أَلْفًا أَصْلِيَّةً مُتَقَلِّبَةً عَنْ وَاوٍ، فَأَحَدٌ وَصَفِي عِلَّةِ الْقَلْبِ مُتَتَفٍ.
وَالْآخَرُ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يُفْضِي إِلَى تَوَالِي إِغْلَالَيْنِ، وَهُوَ مَرْفُوضٌ. وَقَدْ يَبَيِّنُهُ فِي
"شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ"⁽⁴⁾.

(1) ترخيم الثلاثي جائز في مذهب الفراء والأخفش والأحر، وهم يخالفون جمهور النحويين. انظر المسألة في
الإيضاح 356، والتبيين 456، وشرح الجمل لابن عصفور 2/114، والإيضاح في شرح الفصل 1/263،
واخصول 2/671.

(2) في ك: (ويا ويا إذ).

(3) في ك: (الأول أن تقول ذواو).

(4) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 140.

— والثاني: أَنْ تَقُولَ: (إِذَوٍ)، [والأصل: (إِذَوَوٍ)]⁽¹⁾، لَكِنْ قُلِبَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً؛ لِتَطْرُقَ فِيهَا وَائِكْسَارُ مَا قَبْلَهَا [ظ54] ثُمَّ اسْتَقْبَلَتِ الْحَرَكَتَانِ عَلَيْهَا، وَجَرَى عَلَيْهَا حُكْمُ الْمَنْقُوصِ.

وَلَوْ جَمَعْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ: (إِذَاوٍ)، وَالْأَصْلُ: (إِذَاوَوٍ)⁽²⁾، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِمَا تَقَدَّمَ، فَصَارَ: (إِذَاوِيٍّ)، ثُمَّ أُجْرِيَ مُجْرَى (جَوَارٍ).
وَقُلْتَ فِي تَصْغِيرِهِ: (أَذِيٍّ) مَنْقُوصًا، وَأَصْلُهُ: (أَذِيَوَوٍ)، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً، ثُمَّ حُذِفَتْ، وَقُلِبَتِ الْوَاوُ الَّتِي قَبْلَهَا يَاءً لِلِاجْتِمَاعِ الْمَذْكُورِ، فَصَارَ: (أَذِيٍّ) كَتَصْغِيرِ (إِذَا) نَفْسِهَا، لَكِنْ ذَلِكَ جَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي الْإِعْرَابِ، وَهَذَا مَنْقُوصٌ، فَتَبَيَّنَ ذَلِكَ.

* * * * *

(1) ما بين المعقوفين زيادة لتمام المعنى، وليست في نسخ الكتاب.

(2) في الأصل: (إِذَوٍ).

[28/283] ظُلُومٌ، كَمَتَّيْهَا لَصَبٌ كَخَصْرِهَا

ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَظَلَّمُ⁽¹⁾

أَشَدُّهُ الزُّغْفَرَانِيُّ فِي تَغْلِيْقِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَائِلُهُ.

(ظُلُومٌ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هِيَ ظُلُومٌ، وَلَمْ يُؤْثَرْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَمْثَلَةِ

الْمِبَالِقَةِ، وَتِلْكَ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤْثَرُ، وَمِثْلُهُ⁽²⁾ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم ٢٨]، وَأَصْلُهُ: (بَغُيٌّ)، فَقَلِبْتَ الْوَاوَ يَاءً، وَأُدْغِمْتَ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ، وَقَلِبْتَ ضَمَّةَ الْغَيْنِ كَسْرَةً.

وَمَرَّ بِي فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لَمْ أَسْتَخْضِرْ مُؤَلِّفَهَا، أَنَّ الْمَازِنِي سَأَلَ عَنْهَا ابْنَ السَّكَيْتِ بِحَضْرَةِ الْوَاتِقِ بِاللَّهِ⁽³⁾ فَلَمْ يُجِبْهُ⁽⁴⁾. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِشَبِّهِ (صُبُورٍ) وَبَابِهِ بِـ (دُخُولٍ) مَصْدَرٍ (دَخَلَ)، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَرَكَةُ الْأَوَّلِ فَقَطْ⁽⁵⁾، وَالْمَصْدَرُ لَا يُؤْثَرُ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: صَرَفَ (أَجْمَالَ) جَمْعًا، وَإِنْ غُذِمَ نَظِيرُهُ فِي الْآحَادِ، لِمُقَارَبَتِهِ (إِجْمَالًا) مَصْدَرٍ (أَجْمَلَ).

(1) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه 202/4.

(2) في الأصل وس: (ومنه).

(3) هو أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، أحد خلفاء الدولة العباسية، توفي سنة اثنين وثلاثين

ومائتين. انظر ترجمته في الوالي بالوفيات 368/7.

(4) انظر الخبر والمسألة في المقاصد الشافية 367/6.

(5) انظر التمام 116.

وَهُنَا تَنْبِيَةٌ، وَهُوَ أَنَّ كِلَيْهِمَا يَدْعُو إِلَى الْأَصْلِ، فَفِي (إِجْمَالٍ) يَدْعُو إِلَى الصَّرْفِ⁽¹⁾، وَفِي (صُبُورٍ) يَدْعُو إِلَى التَّذْكِيرِ، وَهُمَا أَصْلَانِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ وَالتَّأْنِيثِ. وَ(مَتْنَيْهَا)⁽²⁾ مُشْتَى مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، إِنَّ كَانَتْ الْكَافُ اسْمًا، وَمَجْرُورٌ بِهَا إِنْ كَانَتْ حَرْفًا، وَعَلَامَةُ الْجَرِّ الْيَاءُ، وَحُذِفَتْ ثُونُ التَّشْيِيعِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ "ظَلُومٍ". وَعِنْدَ أَبِي الْفَتْحِ هُوَ صِفَةٌ لـ "ظَلُومٍ"، فَإِنْ كَانَتْ الْكَافُ حَرْفًا تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ، وَتَحْمَلُ ضَمِيرًا، وَإِنْ كَانَتْ اسْمًا فَهُوَ وَصَفٌ لـ "ظَلُومٍ" مُجَرَّدٌ مِنَ الضَّمِيرِ، أَيْ: هِيَ ظَلُومٌ مِثْلُ مَتْنَيْهَا.

و(لِصَبٍّ) يَتَعَلَّقُ بِـ "ظَلُومٍ" أَيْضًا. وَعِنْدَ الزَّعْفَرَانِيِّ أَنَّ "كَمَتْنَيْهَا" حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "ظَلُومٍ" عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، وَ"لِصَبٍّ" يَتَعَلَّقُ بِـ "ظَلُومٍ"، وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بَعْدَ وَصْفِهِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ:

﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التَّوْبَةُ ٣]⁽³⁾ أَنَّ الظَّرْفَ، وَهُوَ "يَوْمَ الْحَجِّ" لَا يَتَعَلَّقُ بِـ "أَذِّنْ"؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصِفَ بِقَوْلِهِ: "إِلَى النَّاسِ"، وَهَذَا هُوَ الْقَوِيُّ. وَكَانَ أَبَا الْفَتْحِ اسْتِجَادَ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الْإِتْسَاعِ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَأَنَّهُمَا يَعْمَلُ فِيهِمَا رَوَائِحُ الْأَفْعَالِ، هَذِهِ عِبَارَتُهُ، وَالرَّبْعِيُّ لَمْ يَسْتَجِدْهَا. وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: "كَمَتْنَيْهَا" وَصَفٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هِيَ ظَلُومٌ ظَلَمًا كَظَلَمِ مَتْنَيْهَا، لَكَانَ يَزُولُ مَعَهُ هَذَا الْإِشْكَالُ.

وَقَوْلُهُ: (كَخَصَرِهَا) صِفَةٌ لـ "صَبٍّ"، وَالْكَافُ تَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ.

(1) فِي ك: (الظرف) وهو تحريف.

(2) فِي الْأَصْلِ، وَك: (ومتنيهما).

(3) لَيْسَ فِي ك: (الأكبر).

و(ضَعِيفُ الْقُوَى) صِفَةٌ أُخْرَى لَهُ، وَإِضَافَتُهُ غَيْرُ مَخْصُصَةٍ، أَي: لِسَبِّ ضَعِيفِ قُوَاهُ.

و(مَنْ فَعَلَهَا) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "يَتَظَلَّمُ". وَالْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا صِفَةٌ "لِسَبِّ"، وَالْعَائِدُ فَاعِلُ "يَتَظَلَّمُ" (1).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ "يَتَظَلَّمُ" نَصْبًا عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قُوَاهُ [55] وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِقِلَّةِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَخْفَشُ قَدْ ذَكَرَ مِنْهُ بُوتَيَا (2).

وَيَجُوزُ أَنْ يُنْشَدَ بِنَصْبِ "ضَعِيفِ الْقُوَى"، وَيَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: "يَتَظَلَّمُ".

* * * * *

(1) سقط من الأصل قوله: "والجملة بأسرها...." إلى هذا الموضع.

(2) انظر رأي الأخفش في الجمع 306/2.

ومنها:

[الطويل]

[29/284] أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَتْنِي

عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَنْتَ صَانِعٌ⁽¹⁾

أُنْشَدَهُ الرَّعْفَرَانِيُّ.

(أَلَا) حَرْفٌ يُسْتَفْتَحُ بِهِ الْكَلَامُ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي التَّمَنِّي وَالْعَرْضِ، وَمِثْلُهُ: "أَمَا".

و(حَظِّي) مُنْتَصِبٌ بِأَنَّهُ اسْمٌ "لَيْتَ".

و(مِنْ عَطَائِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، وَهُوَ حَالٌ مِنْ "حَظِّي"، وَالْعَامِلُ فِيهِ "لَيْتَ"، وَالتَّقْدِيرُ: أَتَمَنَّى ذَلِكَ حَاصِلًا مِنْ عَطَائِكَ. وَالْيَاءُ اسْمٌ "إِنْ".
و(عَلِمْتُ) بِمَعْنَى عَرَفْتُ، فَلَهَا مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال ٦٠].

و(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً.

وقوله: (أَنْتَ صَانِعٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، صِلَتِهَا، وَالْمَوْصُولُ مَعَ صِلَتِهِ مَنْصُوبٌ بِـ "عَلِمْتُ".

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً، وَالْجُمْلَةُ صِفَتُهَا.

وَأَمَّا (وَرَاءَ الرَّمْلِ) فَالْمَعْنَى يَقْتَضِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "صَانِعٌ"، أَي: مَا أَنْتَ صَانِعٌ وَرَاءَ الرَّمْلِ، وَالصَّنْعَةُ الْإِعْرَافُ تَمْنَعُ مِنْهُ؛ إِذْ يَمْتَنِعُ تَقَدُّمُ مَا فِي الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، أَوْ عَمَلُ مَا بَعْدَ الْمَوْصُولِ فِي مَا قَبْلَهُ، فَيَقْدَرُ لَهُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا بَعْدَهُ.

(1) يُنسب البيت للكَرَّاسِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حِصْنٍ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ 210/2-211.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "عَلِمْتُ"؟ أَجِبْتُ: اسْتَضَعَفَهُ أَبُو الْفَتْحِ وَالزَّعْفَرَانِيُّ؛
لَأَنَّ الْمَعْنَى: تَمَنَّى عِلْمَ مَا هُوَ صَانِعٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لَا أَنَّهُ عَلِمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا هُوَ
صَانِعٌ، وَالْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ مِنْ "أَنْ" وَمَعْمُولُهَا مَرْفُوعُ الْمَوْضِعِ، خَبَرُ "كَيْتَ".

* * * * *

[30/285] أُنَجِبَ أَيَّامَ والدَّاهِ بِهِ

إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا⁽¹⁾أُنَشِدَهُ الْبُسْتِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أُنَشِدَهُ⁽²⁾ إِيَّاهُ.

(أُنَجِبَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَقَاعِلُهُ مُضْمَرٌ فِيهِ، يَعُودُ إِلَى الْمَمْدُوحِ الْمَذْكُورِ.

وَرَأْيَاهُ جَمْعُ يَوْمٍ، وَأَصْلُهُ: "أَيَّوَامٌ"، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ⁽³⁾،وَسَكَنتَ⁽⁴⁾ الْأُولَى مِنْهُمَا⁽⁵⁾، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُذْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ. نَعَمْ، قَدْ يَتَّفَقُ

هَذَا الْجَمَاعُ، وَيَتَخَلَّفُ الْقَلْبُ، كَالشُّذُودِ فِي "ضَيَّوْنَ"، (وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً)، نَقَلَهُ

أَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ⁽⁶⁾، وَكَوْزُودِهِ⁽⁷⁾ عَلَى أَضْعَافِ الْوَجْهَيْنِ، نَحْوُ: (أَسَيُودِ)،

وَالْجَيْدُ (أَسَيِّدُ)، وَإِنَّمَا صَحَّتِ الْوَاوُ حَمَلًا عَلَى (أَسَاوِدِ)، وَالتَّصْغِيرُ وَالتَّكْسِيرُ مِنْ

وَادٍ⁽⁸⁾ وَاحِدٍ.

(1) البيت للأعشى في ديوانه 171، برواية: (ما نجل)، وهو في العين 152/6، وإصلاح المنطق 51/1،

وَالزَّاهِرُ 73/1، وَقَذِيبُ اللُّغَةِ 56/11، وَالبَصْرِيَّاتُ 347/1، وَالحَكَمُ 425/7، وَشرح الكافية الشافية 991/2،

وشرح التسهيل لابن مالك 182/2، وَاللسان (نَجِبَ)، (نَجَلُ)، وَالحَمْعُ 527/2. وَرواية شرح الكافية

الشافية 991/2.

إِذْ وَلَدَاهُ فَنِعْمَ مَا وَلَدَا

.....

(2) البَصْرِيَّاتُ 347/1.

(3) فِي الْأَصْلِ: (الْوَاوُ وَالْيَاءُ)

(4) فِي ك: (سَكَنتَ) بِلَا وَاوٍ.

(5) فِي الْأَصْلِ: (مِنْهَا).

(6) الْخَصَائِصُ 155-156.

(7) فِي ك: (كَوْزُودِهِ).

(8) فِي ك: (بَاب).

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيُّهُمَا يَكْثُرُ حَمْلُهُ عَلَى الْآخَرِ؟ أَجَبْتُ: ذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ حَمْلُ أَضْعَفِ التَّغْيِيرَيْنِ عَلَى أَقْوَاهُمَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ الْأِسْمَ فَإِنَّكَ مُقِيمٌ⁽¹⁾ عَلَى الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، وَإِذَا كَسَرْتَهُ فَقَدْ انْتَقَلْتَ إِلَى الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ الْفَرْعُ؛ وَلِلذَلِكَ اعْتِدَ بِالتَّكْسِيرِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ سَبَبًا دُونَ التَّصْغِيرِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. وَكَحْدُوثِ السُّكُونِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا⁽²⁾، وَذَلِكَ كَأَن تَبْنِي مِنْ (طَوَيْتُ) مِثْلُ (عَضُدٍ)، ثُمَّ تَحْذِفُ الضَّمَّةَ تَخْفِيفًا، فَتَقُولُ: (طَوِي) مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ [ظ55]. وَكَحْدُوثِ الْقَلْبِ لِلوَاوِ كَمَا فِي (رُويَا)، تَخْفِيفُ (رُويَا). أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاوَ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ فِي (رَأَيْتُ)، نَعَمْ، إِنْ كَانَ هَذَا الْقَلْبُ لَازِمًا فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ قَلْبَهَا لِلْيَاءِ، وَفِي تَمْثِيلِهِ غُمُوضٌ ذَكَرْتُهُ فِي "شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ"⁽³⁾.

وَنَصَبُ (الْأَيَّامِ) عَلَى الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (أَلْجَبَ).

وَوَالِدَاهُ مُبْتَدَأٌ، وَ(بِهِ) خَبَرُهُ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ بَكٌ)، وَ(أَنَا بَكٌ). وَالْجُمْلَةُ مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهَا.

وَرُويَ بِرَفْعِ "أَيَّامٍ" عَلَى أَنَّ يَكُونُ فَاعِلَ "أَلْجَبَ"، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: (نَهَارُكَ صَائِتٌ)، وَ(لَيْلُكَ قَائِتٌ)، فَانْسَبَ الْإِنْجَابَ إِلَيْهَا بِحُصُولِهِ فِيهَا، وَ(وَالِدَيْهِ) جَرٌّ بِإِضَافَةِ الْأَيَّامِ إِلَيْهِ، وَ(بِهِ) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: (أَلْجَبَ)، وَالبَاءُ سَبَبِيَّةٌ.

وَمَنْ رَفَعَ "وَالِدَاهُ"⁽⁴⁾ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ عَلَى حَالِهِ، قَالَ الْبُسْتِيُّ: وَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ الْأَيَّامَ أَخْرَجْتَهَا مِنْ بَابِ الظُّرُوفِ، وَأَدْخَلْتَهَا فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ؛ وَالْإِضَافَةُ إِلَى

(1) ي: ك: (إذا قلت فأنت مقيم).

(2) ي: ك: (منها).

(3) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 188.

(4) ك: (والده).

الْجَمَلُ مِنْ خَصَائِصِ الظَّرُوفِ^(١)، فَكُلَّمَا بَعَدَ الْاسْمُ عَنْهَا بَعْدَ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا. نَعَمْ، جَازَ ذَلِكَ نَظْرًا إِلَى أَصْلِهِ، وَاعْتِبَارًا^(٢) بِهِ.

و(إِذْ): ظَرَفَ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَبُنِيَ لِشَبْهِهِ بِالْحُرُوفِ^(٣)؛ إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى جُمْلَةٍ يُضَافُ إِلَيْهَا، وَلَئِنْ^(٤) وَضَعَهُ وَضَعُ الْحُرُوفِ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "بِهِ" إِذَا كَانَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ "وَالِدَاهُ"^(٥).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "أَلْجَبَ"؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ ظَرْفٌ، وَهُوَ "أَيَّامٌ"، وَلَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ فِي ظَرْفَيْنِ مُطْلَقًا، إِلَّا عَلَى طَرِيقِ إِبْدَالٍ^(٦) أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَتَيْتَكَ الْيَوْمَ نِصْفَ النَّهَارِ)؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَحَالِ حُدُوثَهُ فِي زَمَانَيْنِ أَوْ مَكَائِنِ. فَأَمَّا إِذَا رَفَعْتَ "الْأَيَّامَ" جَازَ أَنْ يَتَعَلَّقَ "إِذْ" بِقَوْلِهِ: "أَلْجَبَ".

و(نَجَلَاهُ) فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهِ.

وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ، وَ(نَعَمْ) فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ، وَيَدُلُّ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ - خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ - عَطْفُهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات ٧٥].

وَفِي (مَا) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ:

(١) سقط من الأصل من قوله: "وأدخلتها في باب الأسماء" إلى هذا الموضع.

(٢) في ك: (اعتبارًا) بلا واو.

(٣) في ك، وس: (بالحروف).

(٤) في الأصل: (أو لأن).

(٥) في ك: (والده).

(٦) في الأصل: (الإبدال).

– الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَقَوْلُهُ: "وَلَدًا"⁽¹⁾ صَلَاتُهَا، وَالْعَائِدُ مُقَدَّرٌ، أَي: "وَلَدَاهُ"⁽²⁾، وَ"مَا" فَاعِلٌ "نَعَمْ". وَحَكَى الْبُسْتِيُّ أَنَّ الْفَارْسِيَّ أَجَازَ: (نَعَمْ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ) عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِـ(الَّذِي) الشَّيْءَ⁽³⁾، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ﴾ [الزمر ٣٣]، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
[البسيط]

[286] فَنَعَمْ مَزَكًا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ⁽⁴⁾

وَالْمَقْصُودُ بِالْمَذْحِ مَحْذُوفٌ، أَي: هُوَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص ٣٠]⁽⁵⁾، وَالتَّقْدِيرُ: نَعَمْ الْعَبْدُ أَيُّوبُ، قَالَ الْعَبْدِيُّ: وَحَذَفَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَمَا قَبْلَهُ الْخَبَرُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ خَبَرًا لَأَدَّى إِلَى حَذْفِ الْجُمْلَةِ بِكَمَالِهَا، وَحَذَفَ بَعْضُهَا أَسْهَلُ.

– وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ "مَا" مَوْصُوفَةً وَالْجُمْلَةُ صِفَتُهَا، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهِيَ مُفَسَّرَةٌ لِلْفَاعِلِ الْمُسْتَكِنِّ فِي "نَعَمْ"، وَالْمَقْصُودُ بِالْمَذْحِ مَحْذُوفٌ.

– وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، مُفَسَّرَةٌ لِلضَّمِيرِ فِي "نَعَمْ"، (وَوَلَدَاهُ)⁽⁶⁾ صِفَةٌ لِلْمَقْصُودِ بِالْمَذْحِ، أَي: نَعَمْ شَيْئًا إِنْسَانٌ وَلَدَاهُ⁽⁷⁾. وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) (وَلَدًا) بَدَل (نَجَلًا) عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لِلْبَيْتِ، وَهِيَ الرَّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ 991/2، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ وَس: (وَالِدًا).

(2) فِي الْأَصْلِ: (وَالِدَاهُ).

(3) انْظُرْ رَأْيَ الْفَارْسِيِّ فِي إِيضَاحِ الشَّعْرِ 417.

(4) لَمْ يَنْسِبِ الْبَيْتَ فِي مَصَادِرِهِ، وَهُوَ فِي جُمُورَةِ اللَّفْظَةِ 1098/2، 1308/3، وَإِيضَاحِ الشَّعْرِ 416،

وَالْحَكَمُ 79/7، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ 1109/2، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 252/4، وَمَعْنَى اللَّيْلِ 433، 569،

وَاللِّسَانُ (زَكَا)، وَالْمَعْمُ 33/3، وَالتَّاجُ (زَكَا)، وَالْخَزَائِنُ 413/9.

(5) وَانْظُرْ ص 44.

(6) فِي الْأَصْلِ: (وَوَالِدَاهُ)، وَالصُّوَابُ أَنْ يَقُولَ: (وَوَلَدًا) عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ بَدَل (نَجَلًا)، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَالَ:

(وَوَلَدَاهُ) عَلَى اعْتِبَارِ الْعَائِدِ الْمَحْذُوفِ.

(7) فِي الْأَصْلِ: (وَالِدَهُ).

ومنها:

[البسيط]

[31/287] السَّالِكُ الشَّعْرَةَ الْيَقْظَانَ كَانَتْهَا

مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا اخْتَعَلَ الْفُضْلُ⁽¹⁾

[56] الْبَيْتُ لِلْهُذَلِيِّ.

و(السَّالِكُ)⁽²⁾: اسْمُ فَاعِلٍ، وَارْتِفَاعُهُ بِالْوَصْفِ لِمَا قَبْلَهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ خَيْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُوَ السَّالِكُ.

و(الشَّعْرَةُ) مُتَنَصِّبَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَهِيَ مَوْضِعُ الْمَخَافَةِ.

و(الْيَقْظَانُ) بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لـ "السَّالِكِ"، أَوْ خَيْرٌ⁽³⁾ آخَرُ، وَبِالنَّصْبِ صِفَةٌ لـ "الشَّعْرَةِ" عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَصَفَهَا بِمَا يَقَعُ فِيهَا، كَقَوْلِهِمْ: (نَهَارٌ صَائِمٌ)، وَ(لَيْلٌ قَائِمٌ)، وَذَكَرَ الصِّفَةَ لِأَنَّهَا سَبَبِيَّةٌ.

و(كَانَتْهَا) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (كَالَ)، أَيْ: حَفِظَ، وَمِنْهُ (الْكَلَاءُ): كَلَاءُ الْبَصَرَةِ، لِلْمَوْضِعِ الَّذِي تَقِفُ فِيهِ السُّفُنُ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِحِفْظِهِ إِيَّاهَا، فَوَزْنُهُ⁽⁴⁾ (فَعَالٌ)، وَهُوَ مُنْصَرَفٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَاخُودًا مِنْ (الْكَلَالِ) بِمَعْنَى الْفُتُورِ، إِمَّا لِفُتُورِ⁽⁵⁾ الرِّيحِ عَنْ الْمُهْبُوبِ فِيهِ، أَوْ لِفُتُورِ السُّفُنِ عَنِ الْجَرِيِّ، فَوَزْنُهُ (فَعْلَاءُ)، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ، وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ (فَعْلَالًا) مِنْ (الْكَلَالِ)، وَأَصْلُهُ: (كَالَلٌ)، فَاسْتَقْبَلَ اجْتِمَاعُ

(1) مَوَّالِيَّةٌ سَابِقًا، انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (70) ..

(2) فِي ك: (السَّالِكُ) بِلَا وَو.

(3) فِي الْأَصْلِ: (خَيْرًا).

(4) قَوْلُهُ: (فَوَزْنُهُ) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(5) فِي ك: (الْفُتُور).

الأمثال، وهي اللامات، فَقَلِبْتَ الْأَخِيرَةَ يَاءً، فَوَقَعْتَ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدٍ⁽¹⁾، فَقَلِبْتَ هَمْزَةً، وهذا كَقَوْلِهِ:

[الرجز]

[288] يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ أَثْنَبَ مِنْ مَا شَرَّ حِدَاءٍ⁽²⁾

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: أَصْلُهُ: (حِدَادٌ)، فَقَلِبْتَ الدَّالَّ يَاءً، ثُمَّ الْيَاءُ هَمْزَةً⁽³⁾.

وَارْتِفَاعُهُ بِـ "الْيَقْظَانِ"، وَنَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "السَّالِكِ"، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَعَ رَفْعِ "الْيَقْظَانِ"؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ⁽⁴⁾ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْحَالِ وَعَامِلِهِ الْمَوْصُولِ، نَعَمْ، يَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي "الْيَقْظَانِ".

(وَمَشَى الْأَهْلُوكَ) يَنْتَصِبُ عَلَى الْمَصْدَرِ. وَنَاصِبُهُ فِيهِ خِلَافٌ: فَعِنْدَ سَيِّوِيهِ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ ذَلَّ عَلَيْهِ "السَّالِكُ"، وَعِنْدَ أَبِي عُثْمَانَ يَنْتَصِبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَعْنَاهُ، إِذِ السَّالِكُ وَالْمَاشِي وَاحِدٌ⁽⁵⁾.

(وَالْخَيْعَلُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(عَلَيْهَا) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ "الْأَهْلُوكِ"، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ، قَالَ الْبُسْتِيُّ: وَمَنْ رَفَعَ "الْفَضْلُ" كَانَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ "الْأَهْلُوكِ"، وَمَنْ جَرَّ كَانَ وَصْفًا لـ "الْأَهْلُوكِ".
انتهى كلامه.

(1) في ك: (زائدة).

(2) الرجز منسوب لأبي المقدم بتهس بن صهيب في سمط الآلي 874/2، وقد ورد الشطران مجتمعين في الخصائص 231/2، 318، والحكم 505/2، واللسان (حدد)، وورد الشطر الثاني في الشيرازيات 429/2، وجاء الشطر الأول مع شطرين قبله في مصادر أخرى، وليس فيها موضع للشاهد.

(3) الخصائص 232/2، 319.

(4) في الأصل: (لما فيه، للفصل).

(5) هذه المسألة بين الخليل وسيبويه، ثم تابع المازني الخليل. انظر المسألة في ابن يعيش 112/1، وتوجيه الجمع 173، والمتبع 309/1، وشرح الرضي 303/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلية 528-529، والمساعد 467/1، وتعليق الفرائد 79/5.

أَقُولُ: الرَّفْعُ بِالْمَجَاوِرَةِ غَرِيبٌ، لَمْ أَجِدْهُ إِلَّا فِي هَذَا، وَالْأَجْوَدُ مَا قَالَهُ التَّقِيْبُ
ابن الشَّجَرِيِّ، وَهُوَ أَنَّ ارْتِفَاعَهُ صِفَةٌ لـ "الْهَلُوكِ" عَلَى الْمَوْضِعِ⁽¹⁾؛ لِأَنَّ مَشْيًا مَصْدَرًا،
وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَهُوَ "الْهَلُوكُ"، وَ"الْهَلُوكُ": الْمَرْأَةُ الْفَاجِرَةُ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

ومنها:

[الطويل]

[32/289] إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ

غَرِيبًا فَلَا يَغُرُّكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَفَسَانَ بْنِ وَعْلَةَ⁽²⁾، وَيُقَالُ: عَلَّةٌ⁽³⁾.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي (إِذَا).

و(كُنْتَ) أَصْلُهُ: (كَوُنْتَ) بِوَزْنِ (ضَرَبْتَ)؛ لِأَنَّ اسْمَ فَاعِلِهِ (كَائِنٌ)

كـ(ضَارِبٍ).

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا كَانَ (فَعَلْتَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ؛ إِذْ لَهُ (فَاعِلٌ) كـ(عَالِمٍ). أَجَبْتُ:

مُضَارَعُهُ عَلَى (يَفْعُلُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ لـ"عَلِمَ" إِلَّا شَاذًا، نَحْوُ:

(فَضِلْ)، (يَفْضُلُ). ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الضَّمِّ⁽⁴⁾ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ، وَاسْتَقْلَلْتُ⁽⁵⁾ الضَّمَّةَ

عَلَى الْوَاوِ، فَتَقَلَّتْ إِلَى الْفَاءِ، وَهِيَ الْكَافُ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْوَاوُ وَالْتُونُ، فَحُذِفَتْ

الْوَاوُ دُونَهَا؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ عَلَّةٍ، وَلِدَلَالَةِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا، فَالْوَزْنُ (فُلْتُ).

و(فِي سَعْدٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

(1) البيت في الكامل 134/2، والصحيح (شطر)، والحماسة البصرية 287/2، وجمهرة الأمثال 86/2، والعقد الفريد 81/1، 116/4، برواية: (بعيدًا فلا....)، والمستقصى 260/1، ومجمع الأمثال 65/2، والتنبيه لابن بري 141/2، واللسان (شطر)، (كيس)، والتاج (شطر)، (كيس)، ورواية العجز في بعض المصادر: (شطيرًا فلا....)، وفي الأصل: (من سعد).

(2) ينسب البيت أيضًا لضمرة بن ضمرة، وللمر بن تولب، وغسان هو أحد مرة بن عباد، شاعر مخضرم، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم. (انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي 200/1).

(3) في ك: (ابن علة).

(4) قوله: (إلى الضَّمِّ) زيادة من ك، وس.

(5) في ك: (لاستقلت).

و(أَمَك) مُبْتَدَأٌ، وَالْوَزْنُ فُعْلٌ، فَالْهَمْزَةُ فَاءٌ، [ظ56]، وَالْيَمَانِ عَيْنٌ وَلَاَمٌ،
وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِمْ: (أُمَهَاتٌ)، وَوَزْنُهُ: (فُعْلَهَاتٌ)، وَأَجَازُ ابْنُ السَّرَّاجِ أَصَالَتُهَا،
فَوَزْنُهُ (فُعْلَاتٌ)⁽¹⁾، وَصَوَّبْتُهُ فِي "شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ"⁽²⁾.

و(مِنْهُمْ): فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ التَّاءِ، فِي
قَوْلِهِ: (كُنْتُ)، وَعَامِلُهَا "كَانَ". وَنَقَلَ الْمَغْرِبِيُّ⁽³⁾ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ إِعْمَالَهَا فِي
الْحَالِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْحَطُّ عَنِ الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَعْمَلُ
فِي الْحَالِ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ، نَحْوُ: (كَأَنَّ)، وَ(لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ)، وَيُوضَّحُ هَذَا قَوْلُهُ
سُبْحَانَهُ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس ٢]، وَذَلِكَ أَنَّ (عَجَبًا) الْخَبَرُ،
و(أَنْ أَوْحَيْنَا) فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ، هُوَ الْاسْمُ، وَالْمَعْنَى: أَكَانَ وَحِينًا عَجَبًا. وَ(لِلنَّاسِ)
يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (عَجَبًا)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ
نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، نَعَمْ، الْعَامِلُ فِيهِ اسْمٌ فَاعِلٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّائِبُ لِذَلِكَ (كَانَ).
- وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ⁽⁴⁾ مَعْمُولًا لـ(كَانَ).

و(غَرِيبًا): وَزْنُهُ⁽⁵⁾ (فَعِيلٌ)، كـ(ظَرِيفٍ)، وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ لِلْمَدِّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْغَرَبَةِ،
وَهُوَ خَبَرٌ "كَانَ"، وَ"فِي سَعْدٍ" يَتَعَلَّقُ بِهَا. وَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنْ

(1) انظر الأصول 336/3.

(2) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 95-96.

(3) هو ابن يسعون. وانظر كلامه في كتابه المصباح 242/1-243.

(4) قوله: (أَنْ يَكُونَ) مَكْرَرٌ فِي الْأَصْلِ.

(5) فِي الْأَصْلِ: (وَوَزْنُهُ).

الضَّمِيرِ فِي (غَرِيبٍ)، وَمِثْلُهُ: (زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرِيعُ الْإِطْلَاقِ، وَيَوْمَ السَّبْتِ بَاطِنُهُ)،
وَالْحَالُ كَالظَّرْفِ. وَيَجُوزُ وَجْهَانِ آخَرَانِ:

- الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ "فِي سَعْدٍ" خَبَرٌ (كَانَ)، وَ"غَرِيبًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ
الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَالْعَامِلُ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ:
(كُنْتُ).

- وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (فِي سَعْدٍ)، وَ(غَرِيبًا) خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: (كُنْتُ)، فَاعْرِفْهُ.

* * * * *

ومنها:

[مجزوء الكامل]

[33/290] وفَوَارِسٍ كَأَوَارٍ حَرَّ النَّارِ أَحْلَاسِ الذُّكُورِ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْمُنْخَلِّ الْيَشْكُرِي⁽²⁾.

الوَاوُ وَآوُ (رُبُّ). و(فَوَارِسٍ) جَمْعُ فَارِسٍ، وفَوَاعِلٌ: جَمْعُ فَاعِلَةٍ بِالتَّاءِ، لَا جَمْعُ فَاعِلٍ وَصَفًا، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُمَا: أَلَّهُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْجَارِيَةِ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، فَجَازَ⁽³⁾ ذَلِكَ فِيهِ، كَمَا جَازَ فِي (كَاهِلٍ) وَ(كَوَاهِلٍ)⁽⁴⁾، وَ(خَالِدٍ)، وَ(خَوَالِدٍ).

- وَالْآخَرُ: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْصَافِ الرِّجَالِ ذُونَ النِّسَاءِ، فَلَا لَبْسَ فِيهِ، وَمِثْلُهُ: (بَوَاسِلٍ) فِي قَوْلِهِ:

[الكامل]

[291] وَكَيْتِيَّةٌ سَفَعِ الْوُجُوهِ بَوَاسِلٍ كَالْأُسْدِ حِينَ تَذُبُّ عَنْ أَشْبَالِهَا⁽⁵⁾

وَصَرَفَهُ⁽⁶⁾ لِلضَّرُورَةِ.

وَالْكَافُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ، فَتَتَعَلَّقُ مَعَ مَجْرُورِهَا بِمَحْذُوفٍ، وَمَوْضِعُهُ جَرٌّ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ "فَوَارِسٍ"، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَمَوْضِعُهَا جَرٌّ صِفَةٌ لـ (فَوَارِسٍ) أَيْضًا.

(1) الشاهد في الأصمعيات 59، والأغاني 11/10، 11/21، والخصائص 85/3، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 203/1.

(2) المنخلُ اليشكري هو المنخلُ بن مسعود بن عامر بن ربيعة، شاعر جاهلي، كان يتادم النعمان بن المنذر. (شرح ديوان الحماسة للبريزي 202/1)، وفي الأعلام 291/7 (المنخل بن مسعود).

(3) لي ك: (وجاز).

(4) سقط من الأصل: (كواهل).

(5) البيت لباعث بن صريم اليشكري في شرح ديوان الحماسة للبريزي 206/1، 208، وسمط الآلي 476/1.

(6) يعني: (فوارس، بواسل).

وظاهر لفظ (أَوَارِ) أَنَّهُ (أَوَر)، غَيْرَ أَنَّ الْكِسَائِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ (وَارَتْ التَّارَ)، فَأَصْلُهُ (وَأَارَ)⁽¹⁾، فَخَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ، فَانْقَلَبَتْ وَאוَا؛ لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ، وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَهِيَ كـ (جُونِ)، فَصَارَ إِلَى (وَوَارِ)، فَانْتَقَى وَاوَانِ، فَقَلِبَتْ الْأُولَى هَمْزَةً؛ كَرَاهَةً لِلتَّقَاتِهِمَا.

وهنا تنبيهان:

= الأول: أَنَّهُ أَجْرَى الْعَارِضَ مُجْرَى اللَّازِمِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ مُنْقَلِبَةً عَنْ هَمْزَةٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَقَهُ الْخَلِيلُ إِلَى ذَلِكَ⁽²⁾، فَقَالَ فِي (فُعِلَ) مِنْ (وَأَيْتَ): (أَوِي)، وَأَصْلُهُ: (وُؤِي)، فَلَمَّا خَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ قَلْبَهَا وَاوَا؛ لِسُكُونِهَا، وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قَلِبَتْ الْأُولَى هَمْزَةً لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ. وَأَرَى أَنَّ قَوْلَ الْكِسَائِيِّ أَحْسَنُ لَوَجْهِينِ:

- أَحَدُهُمَا [و57]: أَنَّ الْوَاوَيْنِ فِي (وَوَارِ) مُتَحَرِّكَتَانِ، وَالثَّانِيَةُ فِي (وُؤِي) سَاكِنَةٌ، لَا سِيَّمَا وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي تَصْرِيفِهِ صَرَّحَ بِأَنَّ وَجُوبَ الْقَلْبِ ثَابِتٌ مَعَ تَحْرُكِ الثَّانِيَةِ⁽³⁾، وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا فِي ذَلِكَ فِي "شرح تصريف ابن مالك"⁽⁴⁾.

- وَالْآخَرُ: أَنَّ فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ تَبَايُتًا⁽⁵⁾، أَلَا تَرَى أَنَّهُ اعْتَدَّ بِالْوَاوِ الثَّانِيَةِ، فَقَلَبَ لَهَا الْأُولَى، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِهَا حَيْثُ لَمْ يَقْلِبْهَا يَاءً؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ، وَقَوْلُ الْكِسَائِيِّ سَالِمٌ مِنْ ذَلِكَ.

(1) انظر رأي الكسائي في الخصائص 86/3.

(2) سيويه 333/4، وانظر التعريف بضروري التصريف 111، وشرح الشافية 76/3.

(3) انظر شرح الشافية للرضي 76/3-77.

(4) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 111.

(5) في ك: (بياتها).

= والثاني: أنه لم يحْمِلِ الكلمةَ عَلَى القلبِ، وأنَّ وَرَثَتَهَا (عَفَالٌ)؛ فِرَارًا مِنْ

عَجْرَفَةِ ذَلِكَ؛ وَمِثْلًا إِلَى طَرِيقِ الصَّنْعَةِ، وَسُلُوكِ الْمَقَائِيسِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ إِلَى وَجْهِ آخَرَ فِي الْقَلْبِ⁽¹⁾، وَهُوَ أَنَّ أَصْلَهُ: (وَأَارَ)، ثُمَّ قَلِبَتْ

الْوَاوُ هَمْزَةً؛ لِانْضِمَامِهَا ضَمًّا لِازِمًا، كَمَا قَلِبَتْ فِي (أُجُوهَ)، وَ(أُقْتُتَ)، فَصَارَ إِلَى

(أُأَارِ)، فَوَجِبَ قَلْبُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ وَأَوَا؛ كَرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: الثَّانِيَةُ عَارِضَةٌ لَا اعْتِدَادَ بِهَا، أَجَبْتُ: اجْتِمَاعُ الْهَمْزَتَيْنِ⁽²⁾ فِي الْكَلِمَةِ

الْوَاحِدَةِ، سَوَاءً تَحَرَّكْنَا أَوْ سَكَنْتَ إِحْدَاهُمَا مَا لَمْ يَكُونَا عَيْنَيْنِ، نَحْوُ: (سَأَلَ)،

و(رَأَسَ) مَكْرُوءَةٌ لَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ، وَلَا تَسْتَعْمِلُهُ؛ وَلِلذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ: تَقُولُ فِي

مِثْلِ: (قِمَطَرٍ) مِنْ (قَرَأْتُ) : (قِرَأَيْ).

و(حَرَّ النَّارِ) مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَأَصْلُ (نَارَ) : (نَوْرٌ)؛ لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِهِ:

(نُورَةً)، وَفِي جَمْعِهِ: (أَنْوَرٌ)، قَالَ:

[الطويل]

[292] مَصَائِيحُ شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوَرُ⁽³⁾

وَمَنْ هَمَزَ قَلْبَ الْوَاوِ هَمْزَةً لِلضَّمَّةِ.

و(أَحْلَاسِ الذُّكُورِ) جَرٌّ عَلَى الصِّفَةِ لِـ "فَوَارِسٍ".

(1) الخصائص 86/3، وانظر شرح الملوكي لابن يعيش 482.

(2) سقط من الأصل من: (فإن قيل الثانية عارضة...." إلى هذا الموضع، وهو في س وك.

(3) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 123، وصدرة:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفت

وهو في الحيوان 264/4، والمقتضب 205/2، والكمال 382/2، والتكملة 413، وسر الصناعة 804/2، والعقد

الفريد 363/5، وسمط اللآلي 275/1، والمصباح لابن يسعون 1233/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن

بري 512، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 766/2، وشرح ابن يعيش 11/10.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْكِسَاءَ الَّذِي يُوضَعُ عَلَى
 ظَهْرِ الْبَعِيرِ مَعَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ⁽¹⁾؟ أَجِبْتُ: لَمَّا فَهِمَ مِنْهُ مَعْنَى الْمُلَازِمَةِ، فَكَأَنَّهُ
 قَالَ: وَقَوَارِسُ مُلَازِمِي الذُّكُورِ، جَازَ ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: (بَنُو فُلَانٍ أَخْلَاسُ خَيْلِهِمْ)
 إِذَا لَازَمُوا رُكُوبَهَا، وَكَذَلِكَ مَا أَثْنَدَهُ أَبُو عُثْمَانَ: [الرجز]

[293] مَثْبُورَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ⁽²⁾

فَوَصَفَ بِـ(إِشْفَى) لَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْحِدَّةِ وَالِدَقَّةِ، وَهَذَا نَظَائِرُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَهَذَا بَيْنَ

* * * * *

(1) قوله: (معرفة) سقطت من الأصل وهي في ك، س.

(2) لم ينسب هذا الرجز إلى شاعر معين، وهو في الشيرازيات 127، والخصائص 221/2، 195/3،
 والمحكم 458/5، 105/8، 96/10، والمخصص 88/1، 424/4، والمتع 74، وشرح الجمل لابن
 عصفور 197/1، واللسان (طعم)، (أذن)، (شفي).

[34/294] يَا هِنْدُ مَنْ لِمُتِّمٍ

يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا.

(يَا) حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ(هِنْدُ) مُنَادَى مُفْرَدٌ مَقْصُودٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

و(مَنْ) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَمَحَلُّهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَجَارَ ذَلِكَ مَعَ تَنْكِيرِهَا؛ لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَ؛ أَوْ لِأَنَّ وَضْعَهَا وَضْعُ الْحُرُوفِ.
(وَلِمُتِّمٍ)⁽²⁾ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ.

وَأَعَادَ قَوْلَهُ: (يَا هِنْدُ) لِلتَّأْكِيدِ.

و(لِلْعَانِي) جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: (يَا) لِنِيَابَتِهِ عَنْ (أَدْعُو)، وَالتَّقْدِيرُ:
أَدْعُوكَ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ تَعَلَّقَهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُنَابِ عَنْهُ؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ مَرْفُوضٌ، وَشَرْعٌ مَنْسُوخٌ، وَيَقْوَى ذَلِكَ عِنْدَكَ أَنَّهُمْ قَدْ

(1) هو للمنخل الشكري من قصيدة الشاهد السابق رقم [33/290]، وهو في الأصمعيات 60/1، والأغاني 9/9، 12/10، 18/11، 9/21، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 206/1، وقد ورد في بعض المواضع برواية مختلفة في الصدر، وهي:

يا هند هل من نائل

(2) في ك: (والمتميم).

أَسْقَطُوا حُكْمَ مَا لَوْ ظَهَرَ لَمْ يَخْتَلْ بِهِ الْمَعْنَى⁽¹⁾، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِسًا)، فَتَاصِبُ الْحَالِ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ (عِنْدَكَ) ذُوْنَ [ظ57] الْعَامِلِ فِيهِ، الَّذِي هُوَ الْمَحْذُوفُ، وَلَوْ أَظْهَرْتَهُ فَقُلْتَ: (زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ عِنْدَكَ جَالِسًا) لَمْ يَفْسِدِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ يُسْقَطُوا حُكْمَ مَا لَوْ ظَهَرَ لَفَسَدَ الْمَعْنَى أَوَّلَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ عِوَضًا: (يَا هِنْدُ): (أَدْعُو هِنْدًا) لَا تُصَرِّفَ الْكَلَامَ إِلَى الْإِخْبَارِ الْمُحْتَمِلِ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَالنَّدَاءِ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ. وَأَقُولُ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَاصِبَ الْمُتَادَى الْفِعْلُ الْمُقَدَّرُ⁽²⁾، فَكَذَلِكَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ "يَا" عَلَى هَذَا تَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا، وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ⁽³⁾، فَمُجَرَّأَهَا فِي ذَلِكَ مُجَرَّى: (خَشُنْتُ صَدْرَهُ)، وَ(خَشُنْتُ بِصَدْرِهِ)، وَ(سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ)، وَ(سَمَّيْتُهُ زَيْدًا)، وَ(جِئْتُ إِلَيْهِ)، وَ(جِئْتُهُ).

وَالْأَسِيرُ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَهُوَ صِفَةٌ لِلْعَانِي.

* * * * *

(1) الخصائص 186/1 بصرف، والارتشاف 2211/4، وتقييد القواعد 3597/7، وانظر شرح الجمل لابن عصفور 109/2.

(2) انظر شرح ألفية ابن معط للقواس 1034/2، وارتشاف الضرب 2179/4.

(3) انظر ارتشاف الضرب 2214/4. فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يَا زَيْدُ) مُتَعَدِّيةً بِنَفْسِهَا، وَيَجُوزُ: (يَا لَزَيْدٍ) مُتَعَدِّيةً بِاللَّامِ.

ومنها:

[الطويل]

[35/295] فَأَضَحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّنِينَ الَّتِي مَضَتْ

وَمَا بَعْدُ لَا يُدْعَوْنَ إِلَّا الْأَشَائِمَا⁽¹⁾

البيت....⁽²⁾

الفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(أَضَحَتْ) فِعْلٌ نَاقِصٌ، وَ(زُهَيْرٌ) اسْمُهَا، وَهُوَ تَصْغِيرُ "أَزْهَرُ" تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ، وَمَعْنَاهُ حَذَفُ جَمِيعِ زَوَائِدِ الْمُصَغَّرِ فِي "نَصَارٍ"، وَ"مَنْصُورٍ"، وَ"نَاصِرٍ"، وَ"نَصِيرٍ" كـ "ظَرِيفٍ": نُصِيرُ. وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْعَلَمِ، وَالبَصْرِيُّونَ يُعَمِّمُونَ ذَلِكَ، وَلَا يُخَالِفُونَ فِي أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْعَلَمُ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ)⁽³⁾، وَ(رُوَيْدٌ) وَهُوَ تَصْغِيرُ: (إِرْوَادٌ)⁽⁴⁾، وَهُوَ مُسْتَقْصَى فِي "مَسَائِلِ الْخِلَافِ".

و(فِي) حَرْفُ جَرٍّ، مَعْنَاهُ الْوِعَاءُ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

و(السَّنِينَ) مَجْرُورٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ الْجَرِّ الْيَاءُ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جُمِعَ مُسَلِّمًا، وَفِيهِ التَّاءُ، وَلَيْسَ بِعَلَمٍ؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّ أَصْلَ⁽⁵⁾ (سَنَةً) : (سَنَهَةٌ) بِالْهَاءِ، أَوْ (سَنَوَةٌ) بِالْوَاوِ، وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "سُنَيْهَةٌ"، وَ"سَنَهَاتٌ"⁽⁶⁾، وَ(عَمَلْتُ)⁽⁷⁾ مَعَهُ

(1) البيت لغلاق بن مروان بن الحكم بن زبناح في ديوان الحماسة 135، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 175/1، وهو في ك: الأثائب.

(2) بعد كلمة (البيت) سقط وفراغ.

(3) مثل، انظره في جهرة الأمثال 50/2، ومجمع الأمثال 12/2.

(4) انظر المسألة وخلافهم فيها في الحصول 969/2، وشرح الشافية للرضي 283/1، وشرح ألفية ابن معط للقواس 1217/2، والارتشاف 400/1.

(5) في الأصل: (بأصل).

(6) في الأصل: (سنيها).

(7) في الأصل، وك: (علمت).

مُسَانَّهُةً، و"سُنِّيَّةٌ"⁽¹⁾، وأصلُّه: "سُنِّيوةٌ"، و"سَنَوَاتٌ"⁽²⁾، و(عَمِلْتُ)⁽³⁾ مَعَهُ مُسَانَّاةٌ،
وأصلُّه: (مُسَانَّوةٌ)، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ لِمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ. فَلَمَّا دَخَلَ الْكَلِمَةَ التَّقْصُ
بِحَذْفِ لَامِهَا كَانَ هَذَا الْجَمْعُ خَبَرًا لَهَا عَنْ ذَلِكَ، وَعِوَضًا مِنْهُ.
نَعَمْ، لَمَّا لَمْ تَسْتَحِقَّ ثَبَّةً عَلَيْهِ⁽⁴⁾ يَدْخُلُهَا أَذْنٌ تَغْيِيرٌ، وَهُوَ كَسْرُ السِّينِ بَعْدَ أَنْ
كَانَتْ مَفْتُوحَةً.

فَإِنْ قُلْتُ: فَـ(أَمَّةٌ) مَحذُوفَةٌ اللَّامُ، وَالْأَصْلُ: (أَمَوَّةٌ) بِسُكُونِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ: أَمَّا
السُّكُونُ فَهُوَ الْأَصْلُ، وَأَمَّا الْوَاوُ فَكَقُولِهِمْ فِي جَمْعِهِ: (إِمَوَانٌ) فَهَلَّا عَوِضَتْ بِذَلِكَ؟
أَجَبْتُ: بِأَنْ أَبَا عَلِيٍّ اعْتَدَرَ عَنْ ذَلِكَ فِي مَا ثَقَلَهُ الْبُسْتِيُّ بِأَنَّهُمْ حَيْثُ قَالُوا: (أَمِ)⁽⁵⁾
فَجَمَعُوهُ عَلَى أَذْنِ الْعَدَدِ اسْتَعْنُوا بِذَلِكَ عَنْ جَمْعِهِ مُسَلِّمًا⁽⁶⁾. وَأَفْسَدَهُ التَّقْيِيبُ
بِقَوْلِهِمْ: (سِنِينَ) مَعَ جَمْعِهِ: (سَنَوَاتٍ)، وَالْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَذْنِ الْعَدَدِ أَيْضًا،
وَقَالَ: الْعِلَّةُ الْمُرْضِيَّةُ أَنْ مَا جُمِعَ خَبَرًا لَيْسَ فِيهِ مَا تُأْنِثُهُ حَقِيقِيٌّ، وَتَأْنِثُ (أَمَّةٌ)
حَقِيقِيٌّ، فَامْتَنَعَ لِذَلِكَ⁽⁷⁾.

وَأَرَى أَنَّ الْأَجْوَدَ التَّمَسُّكُ⁽⁸⁾ بِأَنْ هَذَا الْخَبَرُ لَيْسَ وَاجِبًا بَلْ جَائِزًا، وَقَدْ قَالَ
عَبْدُ الْقَاهِرِ: فَأَفَرَّقُ⁽⁹⁾ بَيْنَ الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ، وَإِلَّا دُفِعْتُ إِلَى ضُرُوبٍ مِنَ التَّخْلِيطِ.

(1) في ك: (وسنيهة).

(2) في ك: (سنونات).

(3) في الأصل، وك: (علمت).

(4) في الأصل: (عليها).

(5) كذا في ك، وفي الأصل، وس: (أأم) وهي صحيحة أيضًا، والأصل في ذلك كله: (أأُمِّي) على وزن (أفعل)،
ثم حذفت اللام فأصبحت: (أأُم)، ثم أدغمت الهمزتان، فصارت: (أم) كما أثبتنا.

(6) انظر هذا في التكملة 442-443، وأمالى ابن السجري 262/2.

(7) أمالي ابن السجري 262/2-263، واخصول 206/1-208.

(8) في الأصل: (التمسك).

(9) في الأصل: (ما فرق).

وهنا تنبيه، وهو أن هذا الخبر على ثلاثة أضرب⁽¹⁾:

- الأول: أن يكون [58] عن حذف اللام كما ذكرت.

- والثاني: أن يكون عن حذف حرف معنى، تستحقه الكلمة، وذلك نحو:

(أرضين)؛ لأن (أرضاً) مؤنثة، فقياسها أن تلحقها التاء؛ ولذلك يقال في تصغيرها (أرضضة)، فجمعت بذلك خبراً عن الحذف المذكور، وفتحت الراء تنبيهاً على عدم استحقاقها لذلك.

- والثالث: أن يكون عن توهم الحذف، نحو: (حرّة)، و(حرّين)، وذلك لأن

الإذغام يقارب الحذف، ألا ترى أن اللسان يرتفع بهما ارتفاعاً واحدة، ولذلك أجاز يونس في النسب إلى (مثنى) : (مثنوي)، وأجراه مجرى (ملهي)⁽²⁾. ويوضح ذلك أن المدغم يجوز فيه القلب، نحو: (تلقيت) من اللعاعة، وهي بقلة، و(قصيت أظفاري)، وقوله:

[الرجز]

تقضي الباري إذا الباري كسر⁽³⁾

[296]

(1) في ك: (ضروب).

(2) انظر رأي يونس في الكتاب 356/3.

(3) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه 83، وانظر أدب الكاتب 376، ومجاز القرآن 300/2، وقليذب اللغة 20/3، والعصديات 19، 257، والشيرازيات 135/1، وإصلاح المنطق 302، والزاهر في معاني كلمات الناس 423/1، والجمل المنسوب للخليل 298، وسر صناعة الإعراب 759/2، والتبصرة والتذكرة 834/2، والممتع 374، والمقرب 533، وابن يعيش 25/10، وتفسير البحر المحيط 402/1، ولسان العرب (سرر) 358/4، وشرح الشافية للرضي 210/3.

وهو لرؤية في شرح الملوكي 250، وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في الإغفال 103/2، والخصائص 90/2، وشرح التصريف للثمانيني 218، وارتشاف الضرب 5/1، 2438/312، وتوضيح المقاصد 1627/3، وشرح المراح للعيني 142، وجمع الهوامع 280/3، والأشباه والتظائر 48/1. والشاهد فيه إبدال الحرف الثاني من المضعف ياء في (تقضي) والأصل (تقضض).

وَيَجُوزُ فِيهِ الحَذْفُ فِي القَوَايِ، كَقَوْلِكَ: (مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ)⁽¹⁾ بالتَّخْفِيفِ. وَمَنْ قَالَ: (إِحْرُونَ) جَعَلَ التَّثْبِيَةَ بِالْحَرْفِ، وَهُوَ الِهْمَزَةُ، وَغَيْرُ مُنْكَرٍ إِجْرَاءُ الحُرُوفِ مُجْرَى الحَرَكَاتِ، نَحْوُ: (لَمْ يَغْزُ)، وَ(لَمْ يَرَمْ)، وَ(لَمْ يَخْشَ).

و(الَّتِي) اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ (الَّذِي) مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقِيلَ: (الَّذِيَّةُ)، وَوَزَنُهُ: (فَعِل) كـ(عَمِ)، وَ(شَجِ).

و(مَضَتْ) فَعْلٌ حُذِفَتْ لَامُهُ لِإِلْقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفَاعِلُهُ مُضَمَّرٌ عَائِدٌ إِلَى "السَّيِّئِينَ"، وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ المَوْصُولِ.

وَالوَائِ عَاطِفَةٌ، وَ(مَا) زَائِدَةٌ. فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً وَ"بَعْدُ" صِلَتُهَا؟ أَجَبْتُ: قِيَاسُهُمْ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَيَبَيِّنُهُ أَنْ (قَبْلَ)، وَ(بَعْدَ) إِذَا حُذِفَ مِنْهُمَا مَا أَضِيفَا إِلَيْهِ، لَمْ يُبَيَّنَا عَلَى شَيْءٍ لثَقَصَانِهِمَا، وَإِلْحَاقِهِمَا⁽²⁾ بِالْحُرُوفِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَا لَا⁽³⁾ يُبَيَّنَانِ عَلَى شَيْءٍ كَانَ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الْوَصْلِ بِهِمَا أَوْجَبَ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّلَةَ إِلَى الْإِنْصَاحِ وَالتَّمَامِ أَحْوَجُ، فَإِذَا امْتَنَعَ الْإِخْبَارُ بِهِمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الصَّلَةِ أَوْلَى⁽⁴⁾، وَيُوضِّحُهُ اسْتِمْرَارُ حَذْفِ الْحَبْرِ، بَلْ لُزُومُهُ فِي أَمَاكِنَ، وَعِزَّةُ⁽⁵⁾ ذَلِكَ فِي الصَّلَةِ.

وَقِيلَ: امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حَذُوفٍ كَثِيرَةٍ: الْاسْتِقْرَارِ، وَالضَّمِيرِ عِنْدَ السِّيَرَايِ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَحَرْفِ الْجَرِّ الْمَقْدَرِ.

(1) هذا القول مقتطف من عجز بيت من شعر لطرفة في ديوانه 88، وهو بتمامه:

فَعْدَاءُ لَبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ

وانظر الخزاعة 378/9.

(2) في ك، وس: (ولحاقهما).

(3) ليس في الأصل: (لا).

(4) سقط من الأصل من قوله: (فإذا امتنع...) إلى هذا الموضع. وهو في س.

(5) في الأصل: (وغفر).

وقيل: لأن الوصف باب إطناب، والحذف باب اختصار، فلم يجتمعا
لتناقضهما.

وكذلك قال أبو علي في قوله:

﴿وَمِنْ قَبْلِ مَا فَرَطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف ٨٠]: إن "ما" زائدة، ولا تكون
موصولة؛ لما سلف.

وأجاز بعض المتأخرين وقوع ذلك خبراً، وليس ببعيد؛ إذ المحذوف معلوم،
فـ "بعْدُ" حينئذ اسم مجرور؛ لعطفه إيّاه على "السنين" المجرور، ومثله قول عمرو
ابن كلثوم:

[297] وَإِنَّ غَدًا وَإِنَّ الْيَوْمَ رَهْنٌ وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لَا تَعْلَمِينَ⁽¹⁾

فجعلها اسماً، وهي مضافة. ويجوز أن تكون باقية على الظرفية، معطوفة على
موضع الجار والمجرور، وموضعها نصب. ومثله بيت الكتاب: [الطويل]

[298] فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا [ظ58] ودون معدّ فلتزعك العواذل⁽²⁾

وبيته الآخر:

[299] إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا⁽³⁾

(1) هذا بيت من معلقة عمرو بن كلثوم. انظر جمهرة أشعار العرب 118.

(2) هذا البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه 131 برواية: (من دون عدنان باقيا)، وهو في سيبويه 68/1،
والمقتضب 152/4، وإعراب القرآن للنحاس 438/4، وسر صناعة الإعراب 131/1، والإنصاف 334/1،
وشرح ديوان المتنبي للعكبري 54/1، 211، 211/2، وشرح الرضي 380/1، 137/4، ومعني اللبيب 616،
والخزّانة 221/2.

(3) ينسب البيت إلى كعب بن جعيل، وصدره:

ألا حيّ ندما في عمير بن عامر
وهو في جل الخليل 101، وسيبويه 68/1، والمقتضب 112/4، 154، ومشكل إعراب القرآن 546/2،
والإنصاف 335/1، 376.

وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى الْأَوَّلِ، لَكِنْ تَكُونُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْآخَرَى الْمَقْدَرَةِ، أَيُّ: وَهْمٌ بَعْدُ كَذَلِكَ.

و(لَا) حَرْفُ نَفْيٍ.

و(يُدْعَوْنَ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ التَّوْنِ، وَأَصْلُهُ: (يُدْعَوُونَ)، فَاسْتَقْلَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ، فَحُذِفَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، وَهِيَ الْوَاوَانِ، وَالْأَوَّلَى لَامُ الْكَلِمَةِ، وَالثَّانِيَةُ الضَّمِيرُ، فَحُذِفَتِ الْأَوَّلَى، فَوَزَنَتْ: (يُدْعَوْنَ).

و(إِلَّا الْأَشْيَاءُ)⁽¹⁾ مَفْعُولَةٌ. وَالْجُمْلَةُ مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا خَبَرُ (أَضَحَتْ)، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) فِي ك: (إِلَّا الْأَشْيَاءُ).

[36/300] فقلتُ لقومٍ في الكِنِيفِ: تروّحُوا

عَشِيَّةَ بِنْتَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزَّحٍ⁽¹⁾البيت لعروة بن الورد⁽²⁾.والفاء⁽³⁾: حَرَفُ عَطْفٍ، وَ(قُلْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى

أَصْلِهِ.

و(لِقَوْمٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، يَتَعَلَّقُ⁽⁴⁾ بِقَوْلِهِ "قُلْتُ"⁽⁵⁾ تَعَلُّقَ الْمَفْعُولِ بِهِ.و(فِي الْكِنِيفِ) يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ⁽⁶⁾ بِـ "قُلْتُ" تَعَلُّقَ الظَّرْفِيَّةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ

بِمَحْذُوفٍ، وَهُوَ صِفَةٌ لِـ "قَوْمٍ"، أَي: لِقَوْمٍ مُسْتَقَرِّينَ فِي الْكِنِيفِ.

و(تروّحُوا) فِعْلٌ أَمْرٌ، وَلَا يَكُونُ فِعْلاً مَاضِياً؛ لِأَنَّهُ أَجِيبَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي

بِقَوْلِهِ: "تَنَالُوا"، وَالْمَاضِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ.

و(عَشِيَّةً) ظَرْفٌ زَمَانٍ يَتَعَلَّقُ بِـ "قُلْتُ"، وَيَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بِـ "تروّحُوا"؛ لِأَنَّ

الْأَمْرَ مُسْتَقْبَلٌ، وَ"عَشِيَّةَ بِنْتَا" مَاضٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّمَنُ الْمُطَابِقُ لَهُ⁽¹⁾،

فَالْمَاضِي يَفْعَلُ فِي الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

(1) البيت لعروة بن الورد في ديوانه 104، وهو في الأغاني 83/3، ومقاييس اللغة 142/5، وسر الفصاحة 85،

111، وسمط الآتي 858/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 178/1، والهمع 144/3.

(2) هو عروة بن الورد بن زيد، وقيل: ابن عمرو بن زيد، شاعر من شعراء الجاهلية، كان فارساً، لقب 'عروة

الصعاليك'. (انظر ترجمته في الأغاني 72/3، والأعلام 227/4).

(3) في ك: (الفاء) بلا واو.

(4) في الأصل، وس: (ويتعلق).

(5) سقط من الأصل: (قلت).

(6) في الأصل: (معلق).

(بشنا): يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً، وَضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ اسْمُهَا، وَ"عِنْدَ مَاوَانَ" خَبَرُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، وَ"عِنْدَ" ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِهَا، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرٌّ بِإِضَافَةٍ "عَشِيَّةً" إِلَيْهَا.

(وَمَاوَانَ): لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلِفِ وَالتَّوْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا⁽²⁾ وَزَيْتُهُ؟ أَجَبْتُ: أَلْفُهُ الْأُولَى لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَهْمُوزَةً، أَوْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ مَهْمُوزَةً، فَلَا تَخْلُو⁽³⁾ مِنْ أَنْ تَكُونَ (فَعْلَانً)، أَوْ (فَعْلَالًا)، أَوْ (فَعْوَالًا)، أَوْ (مَفْعَالًا)، وَالثَّانِي يَمْتَنِعُ لِأَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا الْمِثَالَ مُخْتَصٌّ بِالرُّبَاعِيِّ الْمَكْرَرِ، كـ (الْحَنَحَاتِ)⁽⁴⁾، وَ (الْجَرْجَارِ)⁽⁵⁾، فَلَوْ كَانَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ (مَأْمَاءً)⁽⁶⁾، كـ (الرُّرَاءِ)⁽⁷⁾، وَ (الدَّأْدَاءِ)⁽⁸⁾. فَأَمَّا (الْقَسْطَالُ) فَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: أَصْلُهُ: (قَسْطَلٌ)، فَأَشْبَعَتْ فَتْحَةُ الطَّاءِ، فَنَشَأَتْ الْأَلْفُ⁽⁹⁾، وَ (خَزْعَالُ)⁽¹⁰⁾ نَادِرٌ.

(1) ليس في ك: (له).

(2) في ك، وس: (فما).

(3) ليس في الأصل: (فلا تخلو).

(4) الحنحات، والتحات: التحاض.

(5) الجرجار: نبت، والجرجار من الإبل: الكثير الصوت.

(6) المأماء: حكاية صوت الطيبة، وما مثلها.

(7) الرُّرَاءِ: الحاذة النظر، والرُّرَاءُ: حذّة النظر بإدارة العين.

(8) الدأداء: الفضاء من الأرض.

(9) انظر الخصائص 213/3.

(10) الخزعال: الناقة التي تنبت التراب برجليها إذا مشت، وقال السيوطي: "ليس في كلامهم (فَعْلَال) غير هذا

الحرف" المزهر 437/1.

- والآخر: أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى جَعْلِ الْوَاوِ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ،
وهذا مَعْدُومٌ، فَأَمَّا (وَرَتَّلَ) ⁽¹⁾ فَشَاذٌ، وَحَكَى لِي الشَّيْخُ الثَّقَةُ سَعْدُ السِّدِّينِ الْمَغْرِبِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الشَّيْخِ النَّظَّامِ الْوَاسِطِيِّ ⁽²⁾ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ
الْلامِ فِيهَا كَزِيَادَتِهَا فِي (عَبَدَلِ) ⁽³⁾، فَانْدَفَعَ ⁽⁴⁾ الْإِشْكَالُ عَلَى هَذَا.
وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مُمْتَنِعَانِ؛ لِعَدَمِهِمَا فِي اللَّغَةِ، فَثَبَّتَ الْأَوَّلُ.
وإنْ كَانَتْ غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (فَاعِلًا) مِنْ لَفْظٍ: "مُنْتُ الْقَوْمَ
أَمْوَالَهُمْ"، فَهِيَ حِينَئِذٍ كـ "سَابَاط" ⁽⁵⁾، و"خَاتَام" ⁽⁶⁾. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا مِنْ
الْمَهْمُوزِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَلِمَ امْتَنَعَ صَرْفُهُ عَلَى هَذَا؟ أَجَبْتُ: مَنَعَهُ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ
إِلَى تَأْنِيثِ الْمَوْضِعِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَجُوزُ [59] حَمْلُ هَمْزِهِ عَلَى نَحْوِ: (الْخَاتَمِ)؟ أَجَبْتُ: ذَلِكَ
قَلِيلٌ عَزِيزٌ، بِحَيْثُ يُسْمَعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

* * * * *

(1) ورتل: الداهية، أو الشر والأمر العظيم.

(2) لم نعتز على ترجمة له.

(3) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 90، والتاج (ورتل).

(4) في ك: (طادفع).

(5) الساباط: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين.

(6) الخاتم لغة في الخاتم.

[37/301] حَمِدْتُ إلهي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ لَجَا

خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ⁽¹⁾

(حَمِدْتُ) : فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَسَكَنْتَ لَامُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً لثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- الأول: أَنَّ الْفَاعِلَ الْمُضْمَرَ كَالْجُزْءِ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَلَوْلَا⁽²⁾ إِسْكَانُ مَا قَبْلَهُ

لَتَوَالَى أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ فِي كَلِمَةٍ، وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ لَا يُسَكَّنُ لَهُ⁽³⁾، لِأَنَّهُ وَإِنْ اتَّصَلَ لَفْظًا فَهُوَ مُتَفَصِّلٌ تَقْدِيرًا.

- والثاني: أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ السُّكُونُ، وَقَدْ عُهِدَ فِي اللُّغَةِ أَنَّ

الضَّمِيرَ يُعِيدُ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ لَمْ يُعِدْ ذَلِكَ لِضَعْفِ اتِّصَالِهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الدَّهَّانِ، وَقَدْ اخْتَرْتُهُ فِي "شَرْحِ الْفُصُولِ"⁽⁴⁾.

- والثالث: أَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (حَمِدْنَا)، وَبَيْنَ ضَمِيرِ

الْمَفْعُولِ فِي⁽⁵⁾ (حَمِدْنَا)، ثُمَّ حُمِلَ بَاقِي الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَيْهِ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لَقُلْتَ: (هَذَا تُؤ) فَزِدْتَ

عَلَيْهِ⁽⁶⁾ وَأَوَيْنِ؛ مُدْعِمَةً إِخْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى.

(1) البيت لأبي خراش الهذلي في الأغاني 5/514، 10/223، 21/223، والكمال 2/135، وأمالي القالي 1/274، والحماسة البصرية 1/214، وانظر البيت في المستقصى 2/11، وفصل المقال 1/244، وسمط اللآلي 1/601، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 1/326، وخزانة الأدب 5/83 منسوبًا إلى أبي جحدر، وهو في موضع آخر في الخزانة لأبي خراش. انظره في 5/392.

(2) ف الأصل: (فلو).

(3) ليس في الأصل وس، (له).

(4) انظر رأي ابن الدهان في المحصول في شرح الفصول 1/291-293.

(5) ليس في ك: (في).

(6) في الأصل: (على).

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ لَقُلْتَ: (هَذَا تَاءٌ) فَرِذْتُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ، وَقَلَبْتَ
الْثَانِيَةَ هَمْزَةً؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا⁽¹⁾.

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبَةِ لَقُلْتَ: (هَذَا تِيٌّ) فَرِذْتُ عَلَيْهِ يَاءَيْنِ، مُدْغَمَةً
إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى، وَوَجِبَ لَأَنَّ أَقْلَ أَصُولِ الْمُتَمَكِّنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَزَيْدَ الْحَرْفِ
الْمُجَانِسِ⁽²⁾ لِلْحَرَكَةِ الَّتِي حُرِّكَ بِهَا الضَّمِيرُ، كَذَا قَالُوا، وَفِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ.

و(إِلَاهِي) مُضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (أَلَّةٍ) بِمَعْنَى (عَبْدٍ)،
فَالْهَمْزَةُ فَأَاءُ الْكَلِمَةِ، وَاللَّامُ عِثْمًا، وَالْهَاءُ لَامُهَا، وَقِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ⁽³⁾ (الْوَلَةِ) بِمَعْنَى
التَّحْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ مُتَحَيِّرَةً فِي عَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ، فَأُصْلُهُ: (وِلَاةٌ)، لَكِنْ قُلِبَتْ الْوَاوُ
هَمْزَةً لِكُسْرَتِهَا، كَمَا قُلِبَتْ فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽⁴⁾: "فَاسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعْءَاءِ
أَخِيهِ"⁽⁵⁾، وَزَيْفَةُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي تَذَكُّرَتِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: (تَأَلَّةٌ)، وَلَوْ كَانَ فَأُؤُهَا الْوَاوُ لَقِيلَ: (تَوَلَّةٌ).

- وَالْآخَرُ: قَوْلُهُمْ: (مَأْلُوءَةٌ)، وَلَمْ يَقُولُوا⁽⁶⁾: (مَوْلُوءَةٌ).

وَجُمْهُورُ الثَّحَاةِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ بِنَاءٍ عَارِضًا⁽⁷⁾،
وَالْأَعْلَمُ الْمَعْرُوفُ بِالشَّتَمَرِيِّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ ذَهَبَا إِلَى أَنَّهُ مُغْرَبٌ تَقْدِيرًا كَالْمَقْصُورِ⁽⁸⁾،

(1) فِي ك: (إِجْمَاعُهُمَا).

(2) فِي الْأَصْلِ: (الْمُتَجَانِسِ).

(3) الْكَلَامُ مِنْ (أَلَّةٍ) بِمَعْنَى عَبْدٍ.... الْوَلَةُ لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ.

(4) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ الْإِمَامُ الْكُوفِيُّ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ وَالْحَفَاطِ، سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ، كَانَ
أَجْمَعَ التَّابِعِينَ بِالْفَرَائِضِ وَالْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ، تَوَلَّى شَهِيدًا، قَتَلَهُ الْحِجَابُ سَنَةَ حَمْسٍ وَتِسْعِينَ لِلْهِجْرَةِ. (تَرْجَمَتْهُ فِي الْوَاوِي
بِالْوَفَايَاتِ 64/5).

(5) يَوْسُفُ 76. وَانْظُرِ الْقِرَاءَةَ فِي الْكَشَافِ 463/2، وَانْظُرِ سِرَ الصَّنَاعَةِ 102/1.

(6) فِي الْأَصْلِ: (وَلَمْ يَقُلْ).

(7) نَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْجُمْهُورِ الْعَبْكَرِيِّ فِي الْبَابِ 67/1، وَابْنِ الْبَلْعِيِّ فِي الْفَاخِرِ 154/1، وَنَسَبَهُ أَبُو حِيَّانٍ إِلَى
الْجُرْجَانِيِّ وَابْنِ الْحَشَابِ وَالْمُطْرِزِيِّ وَالتَّرْمِذِيِّ. انْظُرِ الْارْتِشَافَ 1847/4.

(8) انْظُرِ رَأْيَ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْفَصْلِ 404/1.

فَعَلَى الْأَوَّلِ مَوْضِعُهُ نَصَبٌ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ (حَمِدْتُ)، وَعَلَى الثَّانِي تَقْدِيرٌ⁽¹⁾ الْفَتْحَةُ عَلَى
الْهَاءِ.

و(بَعْدَ): مُضَافٌ إِلَى عُرْوَةٍ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ، أَيُّ: بَعْدَ
زَمَانٍ عُرْوَةٍ.

و(إِذْ) ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ.

و(نَجَا خِرَاشٌ) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، وَمَوْضِعُهَا جَرٌّ بِإِضَافَةِ "إِذْ" إِلَيْهَا،
و"إِذْ" بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: "بَعْدَ عُرْوَةٍ"، وَالتَّقْدِيرُ: حَمِدْتُ إِلَاهِي إِذْ نَجَا خِرَاشٌ.
و(بَعْضُ الشَّرِّ) مُبْتَدَأٌ. و(أَهْوَنُ) خَبَرُهُ.

و(مِنْ بَعْضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ "أَهْوَنُ".

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّمَا يُقَالُ: (أَفْعَلُ مِنْ هَذَا) فِي صِفَةٍ يَشْتَرِكُ⁽²⁾ فِيهَا الْمَوْصُوفَانِ، ثُمَّ
يَزِيدُ أَحَدُهُمَا فِيهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا كَرِيمٌ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ)، وَلَا يُقَالُ
فِي الْعَسَلِ: (هَذَا أَحْلَى مِنَ الْخَلِّ)؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحَلَاوَةِ، فَكَيْفَ قَالَ:
(وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضٍ) وَلَمْ يَشْتَرِكَا فِي صِفَةِ الْهَوَانِ؟ [ظ59] أَجَبْتُ:
بِأَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ حَالٌ تَهْوَنُ⁽³⁾
شَرًّا دُونَ شَرِّ آخَرَ مِنْ صَبَرٍ عَلَيْهِ، أَوْ اخْتِسَابِ⁽⁴⁾، أَوْ طَلَبِ ذِكْرٍ، أَوْ ثَوَابٍ، وَهَذَا
أَيْضًا مَرَاتِبٌ، وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، وَلِخَوْفِ قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ:

(1) فِي الْأَصْلِ: (تَقْدِيرٌ).

(2) فِي ك: (لِشْتَرَاكِ).

(3) فِي ك: (يَهْوَنُ).

(4) فِي ك: (وَاحْتِسَابِ).

﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [الفرقان ٢٤]، ومن المعلوم
 أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ لَيْسُوا فِي خَيْرِ اسْتِقْرَارٍ، وَحُسْنِ مَقِيلٍ^(١)، وَلَكِنْ إِنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ
 مُعْتَقِدٌ، وَسَلَّمْ لَهُ تَسْلِيمَ نَظَرٍ، لَا تَسْلِيمَ يَقِينٍ وَتَصَوُّرٍ، فَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ
 خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا، وَأَحْسَنُ مَقِيلًا.

* * * * *

(١) في الأصل: (وَحُسْنُ مَقِيلًا).

ومنها:

[الطويل]

[38/302] لَعَمْرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِكَ وَالْبُكَاءِ

بِدَارَاءٍ إِلَّا أَنْ تَهْبُ جُنُوبٌ⁽¹⁾

اللامُ للابتداء، و(عَمْرُكَ) مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ لِإِزْمِ الحذفِ، والمعنى:

يَمِينِي، أَوْ قَسَمِي.

و(مَا) نَافِيَةٌ، و(مِيعَادُ)⁽²⁾ مُبْتَدَأٌ، والياءُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ؛ لِأَنَّهُ⁽³⁾ مِنَ الوَعْدِ.

و(عَيْنِكَ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "مِيعَادٍ" إِلَيْهِ.

و(الْبُكَاءِ) مَجْرُورٌ بِالْعَظْفِ عَلَى (عَيْنِكَ)، وَفِيهِ لَفْتَانِ: الْقَصْرُ وَالْمَدُّ، قَالَ

الشاعرُ:

[الوافر]

[303] بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ⁽⁴⁾

(1) نُسِبَ إِلَى بعض بني عيس في سبط اللاي 672/2، وهو في الحكم 420/9، والتذكرة الحمدونية 166/6، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 119/2، واللسان (دور)، والتاج (دور).

(2) في ك: (معاد).

(3) في ك: (لأنك).

(4) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في الكامل 287/1، وجمهرة اللغة 1027/2، والحماسة البصرية 201/1، والمقاصد الشافية 264/3، وليس في ديوانه.

وهو لكعب بن مالك في ديوانه 252، وانظر السيرة النبوية لابن هشام 116/4، والروض الأنف 359/3، والإصابة 122/2.

وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه 98، وانظر تفسير القرطبي 188/4، 120/11.

وانظر النسبة إلى الشعراء الثلاثة في المقاصد الشافية 566/4، ولسان العرب (بكي)، وشرح شواهد شرح الشافية للرضي 66/4.

وهو بلا نسبة في المقصور والممدود للفراء 57، وأدب الكاتب 236، ومجالس نعلب 88/1، والمنصف 40/3، والمختب 43/2، وإعراب القرآن للنحاس 21/3، وتذيب اللغة 219/10، والمختص 16/5، وشرح الجمل لابن عصفور 363/2، والتخميم 67/3، والإقليد 1297/3، واللباب في علوم الكتاب 511/9، والدر المصون 602/5. والشاهد في البيت الجمع بين اللغتين المد والقصر في (البكاء).

يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَلْفٍ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَرَفْعُهُ بِالْعَطْفِ عَلَى (مِنَعَادُ).
 (وَدَارَاءَ) لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (فَاعِلًا)، كَـ (خَاتَامَ)، أَوْ (فَعْلَاءَ) بِسُكُونِ
 الْعَيْنِ، أَوْ (فَعْلَاءَ) بِفَتْحِهَا؛ فَلأَوَّلُ قَلِيلٌ، وَالْحَمْلُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْجَهُ. وَالثَّانِي كَانَ
 يَجِبُ فِيهِ (دَوْرَاءُ)، وَيَضَعُفُ حَمْلُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (صَامَتِي)، وَ(تَابَتِي)⁽¹⁾.
 وَالثَّالِثُ فِيهِ مَكْرُوهُان؛ أَحَدُهُمَا: قُلْتُهُ أَيْضًا⁽²⁾، وَالْآخَرُ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ
 تَصْحِيحُهُ؛ لِأَنَّهُ بِلِحَاقِ هَمْزَةِ التَّانِيثِ لَهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ شَبِّهِ الْفِعْلِ، فَبُعْدَ عَنِ الِاغْتِلَالِ
 كَمَا بَعْدَ (صَوْرَى)، وَ(حَيْدَى) بِلِحَاقِ أَلْفِهِ الْمَقْصُورَةِ لَهُ عَنِ ذَلِكَ⁽³⁾، فَصَحَّ.
 فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "فَعْلَاءَ" إِلَّا أَلْفًا إِنَّمَا أُعْلِتْ عَيْنُهَا كَمَا أُعْلِتْ
 عَيْنُ (مَاهَانَ)، وَ(دَارَانَ) تَشْبِيهًُا لِلْأَلْفِ وَالتَّوْنِ بِنَاءِ التَّانِيثِ فِي "دَارَةَ"، وَ"جَارَةَ"؛
 فَلِذَلِكَ تُشَبَّهُ أَلْفَا التَّانِيثِ بِالْأَلْفِ وَالتَّوْنِ فِي هَذَا، كَمَا شَبَّهَتِ الْأَلْفُ وَالتَّوْنُ بِهِمَا فِي
 بَابِ "سَكْرَانَ" وَ"غَضْبَانَ"؟ أَجَبْتُ: يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيُؤَكِّدُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (أَيْنَاءُ)⁽⁴⁾
 مُصَحَّحًا لَمَّا لَمْ يُعْتَدَ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ⁽⁵⁾، فَصَارَ كَصِحَّةِ: "تَدْوِرَةِ"⁽⁶⁾ حَيْثُ لَمْ يُعْتَدَ
 بِالتَّاءِ.

(1) أي في معنى: صَوَمَتِي وَتَوَبَّتِي، وَأَنشَدَ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ 669/2:

تَبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابَتِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي.

(2) قوله: (أَيْضًا) لَيْسَ فِي ك.

(3) ذَكَرَ ابْنُ سِيدِهِ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ صَحَّتَا وَلَمْ تَعْلَا، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ (صَوْرَى) مَوْضِعٌ، أَوْ اسْمُ مَاءٍ. انْظُرِ

الْمَخْصَصَ 488/4، وَ(حَيْدَى) مَشْيَةُ الْمُخْتَالِ. التَّاجُ (حَيْدَ).

(4) جَمَعَ بَيْنَ، قَالَ فِي اللِّسَانِ (بَيْنَ): "بَيَانُ الشَّيْءِ بَيَانًا: اتَّضَحَ، فَهُوَ بَيْنٌ، وَالْجَمْعُ أَيْنَاءٌ، مِثْلُ هَيْنٍ وَأَهْنَاءٌ".

(5) قَالَ فِي الْمَقْتَضَبِ 109/1-110: "وَعَلَى هَذَا تَقُولُ أَقُولَةً وَأُبَيِّعُهُ لَنَلَّا يَلْتَبِسُ بِقَوْلِكَ أُبَيْعَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَكَذَلِكَ

أَيْنَاءٌ لِأَنَّ أَلْفَ التَّانِيثِ لَا يُعْتَدُ بِهَا" وَانْظُرْ سَيُوبَةَ 354/4.

(6) فِي الْأَصْلِ: (نَدْوَةٌ). وَالتَّدْوِيرَةُ: هُوَ الْجُلُوسُ، أَوْ فَجْوَةُ بَيْنِ الرَّمْلِ. التَّاجُ (دَوْرَ)، وَانْظُرِ (دَوْرَةَ) فِي

سَيُوبَةَ 271/4، 352.

وإنَّ جَعَلَتْهَا مِنَ (الدَّرءِ) فَأَصْلُهَا (دَرءَاء) ⁽¹⁾ ثُمَّ قُدِّمَتِ الْهَمْزَةُ، وَهِيَ اللَّامُ،
 عَلَى الرَّاءِ، وَهِيَ الْعَيْنُ، فَصَارَ إِلَى (دَأْرَاء) ثُمَّ قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ أَلِفًا، فَوَزَّيْتُهَا إِذَا (فَلَعَاء).
 وَ(إِلَّا) حَرَفُ اسْتِثْنَاءٍ. وَ(تَهَبُّ) مَنصُوبٌ بِـ(أَنْ)، وَ(جُنُوبٌ) فَاعِلُهُ،
 وَالْمَصْدَرُ الْقَدْرُ مِنْ (أَنْ) وَمَعْمُولُهَا خَبَرٌ (مِيعَادُ).

* * * * *

(1) في الأصل: (داراء) وهو تعريف.

[39/304] وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى.

وَالْوَاوُ⁽²⁾ لِلْعَطْفِ.

(وَلَسْتُ) التَاءُ ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ، وَهُوَ اسْمُ (لَيْسَ)، وَقَدْ حُذِفَتِ الْعَيْنُ لِأَجْلِ
سُكُونِ اللَّامِ عِنْدَ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالضَّمِيرِ.

(وَالْأَكْثَرُ) الْبَاءُ زَائِدَةٌ، (وَالْأَكْثَرُ) مَنْصُوبُ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ (لَيْسَ).

(وَمِنْهُمْ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ (مِنْ) مَعَ الْأَلِفِ
وَاللَّامِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ الْأَفْضَلُ [و60] مِنْ عَمْرٍو)، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "التَّذْكِرَةِ":
اللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، (وَمِنْ) لِلتَّخْصِيصِ، فَلَا وَجْهَ لَاتِّصَالِهَا بِـ(أَفْعَلُ) بَعْدَ ذَلِكَ⁽³⁾. لَكِنْ
جَارَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِحُمُسَةِ أَوْجْهِهِ:

– الْأَوَّلُ: أَنَّ (مِنْ) هُنَا لِلظَّرْفِ بِمَنْزِلَةِ (فِي)، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: (أَلَيْتَ أَكْرَمَ

عَلَيَّ مِنَ النَّاسِ)، أَيُّ: فِي النَّاسِ.

(1) البيت للأعشى ميمون في ديوانه 94، وانظره في العين 267/3، والتكملة 321، والشيرازيات 22/1،
وجهرة اللغة 422/1، والاشتقاق 65، وقذيب اللغة 107/5، والخصائص 185/1، 234/3، ومقاييس
اللغة 161/5، والحكم 420/3، 792/6، والمخصص 316/1، والمصباح لابن يسعون 851/1، وشرح شواهد
الإيضاح لابن بري 351، وإيضاح شواهد الإيضاح 525، وشرح الكافية الشافية 135/2، وشرح
الرضي 454/3، وشرح ابن عقيل 180/3، واللسان (كش)، (حصو)، والخزانة 254/8.

(2) في ك: (الواو) بلا واو

(3) انظر قول أبي علي في المصباح لابن يسعون 853/1 بتصرف.

- والثاني: أَنْ يَكُونَ "مِنْهُمْ" حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْأَكْثَرِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ "أَكْثَرُ"، وَقَدْ عَمِلَ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، فَيَعْمَلُ⁽¹⁾ أَيْضًا فِيهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الطويل]

[305] فَإِنِّي رَأَيْتُ الْغَرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ⁽²⁾

- والثالث: أَنْ يَتَعَلَّقَ⁽³⁾ بِقَوْلِهِ: "لَسْتُ"، أَيْ: لَسْتُ مِنْهُمْ بِالْأَكْثَرِ حَصَى، وَاسْتَجَادَهُ ابْنُ يَسْعُونَ الْمَغْرِبِيُّ⁽⁴⁾.

- والرابع: أَنْ يَكُونَ "الْأَكْثَرُ" بِمَعْنَى الْكَثِيرِ، كَمَا كَانَ "الْأَهْوَنُ" بِمَعْنَى الْهَيِّنِ

فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

تَجَرُّ بِالْأَهْوَنِ مِنْ أَدْنَائِهَا⁽⁵⁾

[306]

- والخامس: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: أَعْنِي مِنْهُمْ، ذَكَرَهُ أَبُو

مُحَمَّدَ بْنَ السَّيْرَانِي⁽⁶⁾.

(1) فِي ك: (فَعْمَل).

(2) الْبَيْتُ لِأَوْسَ بْنِ حَجَرٍ فِي دِيْوَانِهِ 121، بِرَوَايَةٍ: (فَإِنَّا وَجَدْنَا....)، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي التَّكْمِلَةِ 321، وَالْخَلِيْبِيَّاتِ 179، وَالشِّيرَازِيَّاتِ 23، وَالْمَخْصَصَ 59/5، وَالْمَصْبَاحَ لِابْنِ يَسْعُونَ 856/1، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيْضَاحِ لِابْنِ بَرِّي 352، وَإِيْضَاحَ شَوَاهِدِ الْإِيْضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ 529، وَاللِّسَانَ (كثُرَ)، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ 531.

(3) فِي ك: (يَعْلَق).

(4) الْمَصْبَاحَ 854/1.

(5) وَرَدَ هَذَا الرَّجْزُ مَنْسُوبًا لِابْنِ لُجْأٍ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (جَرَّ)، (لُجْأُ) بِرَوَايَةٍ:

تَجَرُّ بِالْأَهْوَنِ فِي أَدْنَائِهَا

جَرَّ الْعَجُوزَ جَانِبِي خِيَالِهَا

وَهُوَ بِرَوَايَةٍ ثَالِثَةٍ فِي تَقْدِيبِ اللَّفْظَةِ 255/10، وَفِي الصَّنَاعَتَيْنِ 140/1 بِرَوَايَةٍ رَابِعَةٍ، وَانْظُرِ الْبَيْتَ سَمَطَ الْأَلَايِ 967/2، وَاللِّسَانَ (جَرَّ)، (عَفَر).

(6) انْظُرْ قَوْلَهُ فِي الْمَصْبَاحِ لِابْنِ يَسْعُونَ 854/1.

وَأَبُو مُحَمَّدٍ السَّيْرَانِيُّ هُوَ يُوْسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزَبَانَ السَّيْرَانِيَّ، أَخَذَ النُّحُوَّ عَنْ أَبِيهِ، لَهُ شَرَحُ أَيْيَاتِ سَيُوءِهِ، وَشَرَحَ أَيْيَاتِ الْغَرِيبِ الْمُصَنَّفَ وَغَيْرَهُمَا، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِينَ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْبَلْفَةِ 245، وَبَغْيَةِ الْوَعَاةِ 355/2.

وَلَمْ يَكُنْ أَبُو عَمْرٍو الْجَاحِظُ⁽¹⁾ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ يُلَاحِظُ، فَأَخَذَ يُشْنَعُ عَلَى النُّحَاةِ. وَمَنْ تَعَرَّضَ بِمَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ⁽²⁾ ضَاقَتْ مَحَجَّتُهُ، وَوَهَتْ حُجَّتُهُ⁽³⁾.
 وَ(حَصَّى) نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لـ "الْأَكْثَرِ"، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ الْأَفْضَلُ أَبَا)،
 وَالتَّاصِبُ لَهُ "أَكْثَرُ"، وَمَعْنَاهُ فِي مَا قَالَهُ يَعْقُوبُ: الْعَدَدُ الْكَثِيرُ⁽⁴⁾.
 وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(مَا) كَافَّةٌ، وَ(الْعِزَّةُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لِلْكَائِرِ) خَبَرُهُ.
 وَ"الْكَائِرُ" بِمَعْنَى الْأَكْثَرِ، وَالْكَثِيرِ، وَقَدْ⁽⁵⁾ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمُكَائِرِ، وَبِمَعْنَى الْغَالِبِ
 بِالْكَثَرَةِ. قَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ: كَاثَرُونَا فَكَثَرْنَا هُمْ⁽⁶⁾، أَيْ: زِدْنَا عَلَى عَدَدِهِمْ، فَسَخَنُ
 كَاثَرُونَ.

* * * * *

(1) هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ، من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، له كتاب البيان والتبيين، والحيوان، والبخلاء، وغيرها توفي سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر ترجمته في وفيات الأعيان 3/470-471، وبغية الوعاة 2/228. وقد ورد في جميع النسخ (أبو عمرو) والمشهور (أبو عثمان).

(2) في ك: (ليس شأنه).

(3) انظر القول المنسوب للجاحظ في الخصائص 1/185-186، انظر المصباح لابن يسعون 1/854-855.

(4) انظر قول ابن السكيت يعقوب في إصلاح المنطق 414-415.

(5) في: (قد) بلا واو.

(6) انظر العين 5/348.

[40/307] أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ

وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ⁽¹⁾الْبَيْتُ نَسَبُهُ الْجَرْمِيُّ⁽²⁾ إِلَى السَّمَوِّالِ الْيَهُودِيِّ⁽³⁾.

(أَلَا) حَرْفُ اسْتِفْتَاَح. (يَا) حَرْفُ نِدَاءِ.

(وَبَيْتُ) مُنَادَى مُفْرَدٌ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

(وَبِالْعَلْيَاءِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ، وَ(الْعَلْيَاءِ) أَصْلُهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

الْعُلُوِّ، قَالَ⁽⁴⁾ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ فِي الْبَيْتِ عَلَمٌ عَلَى مَوْضِعِ بَعْنِهِ⁽⁵⁾، وَالْأَعْلَامُ قَدْ تُغَيَّرُ كَثِيرًا، وَ(الْعَلْيَاءِ) رَأْسُ كُلِّ جَبَلٍ مُشْرِفٍ.

قَالَ الْخَلِيلُ: وَقَعَلُوا ذَلِكَ طَلَبًا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا لَهُ ذَكَرٌ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِقَوْلِهِمْ: (الْحَلَوَاءُ)، وَ(الْلَأَوَاءُ)⁽⁶⁾ بِالْوَاوِ مَعَ أَثْمَا

(1) البيت للسموأل في ملحقات ديوانه 121 وهو مما نسب إليه في المصادر ولم يرد في ديوانه، وجاء البيت منسوباً إلى عمرو قنعاس في سيبويه 201/2، وغيره. وانظر البيت في التكملة 334، والبصريات 559، والغنيسب 250/1، واغكم 526/9، والمخصص 359/1، 455/4، 30/5، 62/5، والمصباح لابن يسعون 903/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 370، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 552.

(2) انظر المصباح لابن يسعون 903/2 وينسب البيت إلى غير شاعر.

(3) هو السموأل بن عريض بن عاديا بن حَبَاء، أُمُّهُ مِنْ غَسَّانَ، وَهُوَ مِنَ الْأَزْدِ، وَمِنْ سَكَانٍ خَيْرٍ، كَانَ يَنْتَقِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَصْنٍ لَهُ يُسَمَّى الْأَبْلَقَ، لَهُ خَيْرٌ مَعَ امْرِئِ الْقَيْسِ، لَهُ لَامِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ مِنْ أَجُودِ الشَّعْرِ. انظر ترجمته في الأغاني 122/22، والأعلام 140/3.

(4) قوله: (قال) مكرر في الأصل.

(5) انظر التكملة 334.

(6) اللأواء: الشَّلَّةُ، أَوْ السَّنَةُ الشَّدِيدَةُ.

مُؤْتَنَانِ، لَا ذَكَرَ لَهُمَا^(١). وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا: وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الشُّذُودِ: (ذَاهِيَّةٌ ذَهْيَاءٌ)، وَالْقِيَاسُ (دَهْوَاءٌ)؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ^(٢)، قَالَ الْعَجَّاجُ: [الرجز]
إِذْ عَرَضَتْ ذَاهِيَّةٌ دُهْوِيَّةٌ^(٣) [308]

فَاللَّامُ وَآوٌ هُنَا كَانَتْ (فُعْلِيَّةً)، أَوْ (فُعْلَوِيَّةً)، وَلَيْسَ فِي "الْعَلْيَاءِ" مَا يُوجِبُ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: (قَنَوَاءٌ)^(٤)، وَ(جَاوَاءٌ)^(٥) فِي مُؤْتَتٍ (أَجَأَى)، فَصَحِّحْتُهَا هُنَا دَلِيلٌ عَلَى شُذُودِ الْقَلْبِ فِيهَا، وَعَكْسُ ذَلِكَ: (أَشَاوَى)^(٦).

فَأَمَّا (الْعَلْيَاءِ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ﴾ [التوبة ٤٠] فَبَدَلُ الْوَاوِ يَاءً فِيهَا مُطَرَّدٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا فِي الْقِيَاسِ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: (الدُّثْيَاءُ)، وَهِيَ مِنْ: (دَثَوْتُ). وَأَمَّا (الْقَصَوَى) فَمِنْ مَا خَرَجَ عَلَى الْأَصْلِ، كـ(الْقَوْدِ)، وَ(رَجُلٌ رَوِغٌ).

و(بَيْتُ) الثَّانِي مُبْتَدَأٌ، وَ"بِالْعَلْيَاءِ" خَبَرُهُ، أَوْ يَكُونُ خَبَرُهُ مَحْذُوفًا، وَتَقْدِيرُهُ: لِي بِالْعَلْيَاءِ يَيْتٌ. وَ"بِالْعَلْيَاءِ" حِينَئِذٍ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لـ(بَيْتِ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَوْصُوفِ انْتَصَبَ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "الْبَصْرِيَّاتِ"^(٧): وَلَا يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ "بِالْعَلْيَاءِ" مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَلَكِنْ تَعَلُّقُهُ بِمَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ "يَيْتِ" الثَّانِي؛

(١) انظر قول الخليل والفراء في المصباح لابن يسعون 904/2.

(٢) الشيرازيات 538/2.

(٣) البيت للعجاج في ديوانه 398، وانظره في تذيب اللغة 192/8، والمخصص 366/3 برواية توافق ما جاء عند ابن إياز، واللسان (شغرب)، والتاج (شغرب)، ورواية البيت في التهذيب واللسان والتاج: (عَتَتْ لَهُ....).

(٤) قنواء: طريفة.

(٥) جاوَاء: الكتيبة التي عليها صدى الحديد.

(٦) أشاوى: جمع شيء. (القاموس المحيط)

(٧) البصرييات 559-560.

ولذلك⁽¹⁾ قَالَ الْجَرْمِيُّ: إِنَّهُ خَاطَبَ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ قَالَ: بِالْعِلَاءِ يَتَّ تَرَكُّشُهُ
 لِمَكَانِكَ⁽²⁾. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ مُبْتَدَأًا: يَا زَيْدُ، وَلَوْلَا عَمْرُو أَكْرَمْتُكَ،
 وَبَعْدَهُ: وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ.

* * * * *

(1) في ك: (وكذلك).

(2) قوله: (لمكانك) ليس في الأصل.

ومنها:

[الرجز]

[41/309] يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا

أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذَبِ عَامٍ أَوْ لَا⁽¹⁾

الْمُنَادَى مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَا قَوْمُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: "أَلَا يَا

اسْجُدُوا" [النمل 25]⁽²⁾، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ: [البسيط]

[310] يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ⁽³⁾

وَالضَّمِيرُ اسْمٌ، وَاسْمٌ "كَانَتْ" مُضْمَرٌ.

و(إِبِلًا) خَبَرُهَا.

(1) لم ينسب هذا الرجز إلى قائل معين، وورد في إيضاح شواهد الإيضاح 523 أنه لأبي النجم، وليس في ديوانه، وانظر الرجز في سيبويه 289/3، والتكملة 319، وإيضاح الشعر 24، واحكم 401/10، والمخصص 59/5، والمصباح لابن يسعون 846/1، وشرح شواهد لإيضاح لابن بري 351، والمفصل 299، وشرح ابن يعيش 34/6، 97.

(2) هذه قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس، وهي بتخفيف اللام، و(ألا) تنبيه، وبعدها (يا) النداء. انظر حجة القراءات 526، وتخيير التيسير في القراءات العشر 492/1.

(3) لم نعر على قائله، وهو بلا نسية في كتاب سيبويه 219/2، والكامل 1199/3، والأصول في النحو 354/1، واللامات 37، ومعاني القرآن للتحاسن 126/5، وإعراب القرآن للتحاسن 207/3، وابن السكيت 31/2، والفوائد والقواعد 443، والإنصاف 118/1، والمفصل 80، 72، والإيضاح في شرح المفصل 269/1، وابن يعيش 24/2، والإفصاح للفاريقي 73، والبدیع في علم العريضة 410/1، وأمسالي ابن الشجري 69/2، وشرح الكافية الشافية 1337/3، والتخميم 371/1، واغرر الوجيز 450/1، وتفسير القرطبي 186/13، والإقليد 460/1، والمساعد 486/2، وابن الناظم 418، والجنى الداني 356، ووصف المبانى 4، 3، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 183، وتفسير البحر المحيط 67/7، ومغني اللبيب 488، وتعليق الفرائد 69/8، والمقاصد التحوية 253/3، وتاج علوم الأدب 625/1، وشرح شواهد المغني للسيوطي 796/2، وجمع الهوامع 588/2، 44/2، وخزانة الأدب 207/11، وشرح أبيات مغني اللبيب 171/6، وتاج العروس (سم) 229/21. والشاهد في البيت جواز حذف المنادى في (يا لعنة) والتقدير: يا قوم: لعنة الله.

و(لأَهْلِي) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لـ"إِبِلٍ"، فَلَمَّا تَقَدَّمَ صَارَ كَذَلِكَ. وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ "كَيْت"، وَالْعَائِدُ مِنْهَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَقَرُّ فِي "كَانَتْ".

و(أَوْ) حَرْفُ عَطْفٍ. و(هَزَلْتُ) عَطْفٌ عَلَى "كَانَتْ".

و(فِي جَدْبٍ عَامٍ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "هَزَلْتُ".

و(أَوَّلُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ"عَامٍ" لِكَتْهُ لَمْ يَنْصَرِفْ لِلصِّفَةِ وَوَزَنَ الْفِعْلُ الْغَالِبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَصِبَ اتِّصَابَ الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ هَزَلْتُ فِي جَدْبٍ عَامٍ قَبْلَ هَذَا الْعَامِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا أَصْلُهُ؟ أَجَبْتُ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: أَصْلُهُ الصِّفَةُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: "الْأَوَّلُ"، و"الْأَوَّلَى" ⁽¹⁾، فَهُوَ كـ"الْأَفْضَلِ"، و"الْفَضْلَى"، فَتَقْدِيرُهُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِـ"مِنْ" كَسَائِرِ أَمْثَالِهِ، وَلَا تَصْرِفُهُ، كَمَا لَا تَصْرِفُ (آخَرَ) إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ مَعَهُ، وَدَلِيلُ جَوَازِ الْحَذْفِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه ٧]، أَي: وَأَخْفَى مِنْهُ، وَلِذَلِكَ ⁽²⁾ لَمْ يَصْرِفُهُ.

وَقِيلَ: إِنَّ (أَخْفَى) هُنَا فِعْلٌ مَاضٍ، بِمَعْنَى: وَأَخْفَى السِّرَّ عَنْ خَلْقِهِ، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ.

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: رَفَضُوا الْفِعْلَ مِنْ (أَوَّلِ) ⁽³⁾.

(1) الشيرازيات 12 وما بعدها.

(2) في ك: (وكذلك).

(3) النصف 201/2.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلِمَ ذَلِكَ؟ أَجَبْتُ: قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: لِأَنَّ فَاءَهُ وَعَيْنُهُ وَآوَانُ⁽¹⁾، فَلَوْ قَالُوا فِيهِ: (فَعَلَ)، (يَفْعَلُ)، لَكَانَ فِيهِ شَيْئَانِ يَتَدَافَعَانِ: إِذِ الَّذِي فَاوُؤُهُ وَآوُ تَكْسَرُ عَيْنُ مُضَارِعِهِ، كَـ (يَعُدُّ)، وَمَا عَيْنُهُ وَآوُ تُضَمُّ فِيهِ كَـ (يَقُولُ)، وَمُحَالٌ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَكْسُورَةً مَضْمُومَةً فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَيَنْضَافُ إِلَى ذَلِكَ ثَقُلُ الْوَائِنِ.

نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَأْتِ مِثَالُ: (وَعَوْتُ) مَعَ أَنَّ بَابَ (سَلَسٍ)، وَ(فَلِقَ) أَكْثَرُ مِنْ بَابِ (دَدَنَ)، وَ(كَوَّكَبَ)، فَإِنَّ لَا يَجُوزَ اجْتِمَاعُ الْوَائِنِ فَاءً وَعَيْنًا أَجْدَرُ، وَإِذَا رَفَضُوا الْفِعْلَ فِيهِ فِي الصَّحِيحِ فَرَفَضُوهُمْ لَهُ فِي الْمَعْتَلِ أَوَّلَى.

وهنا تنبيهٌ، وهو أَنَّ ثَغْلًا حَكَى عَنِ الْفَرَاءِ⁽²⁾ أَنَّ (أَوَّلَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (وَأَلَتْ)، وَمِنْ (أَلَتْ)، وَالْقِيَاسُ يَذْفَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَوَّلِ: (أَوَّلَ)⁽³⁾، فَإِنْ خَفَفَتِ الْهَمْزَةُ ثَقُلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الْوَائِ، وَحَذَفَتْهَا، فَقُلْتُ: (أَوَّلُ). وَعَلَى الثَّانِي: (آوَلُ) كَـ (آدَمَ)، وَأَصْلُهُ: (أَوَّلُ) فَقَلِبْتُ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ أَلْفًا، كَرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، وَلَا سَبِيلَ [61] إِلَى تَشْدِيدِ الْوَائِ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي (سَوَّةٍ): (سَوَّةٌ)، وَفِي (شَيْءٍ): (شَيْءٌ)؛ لِشِدْوَذِهِمَا، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْقَوْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَآوَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْصَحُّ تَمَسُّكُ الْفَرَاءِ بِـ (الأولى)، وَ(الأوَّالِ)؟ أَجَبْتُ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: (وَوَلَى)، فَقَلِبْتُ الْوَائِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؛

(1) النصف 201/2.

(2) انظر حكاية ثعلب عن الفراء في النصف 202/2، والمصباح 849/1.

(3) في لك: (أول).

لا اجتماع الهمزتين، وقول ابن الحاجب: كَانَ ذَلِكَ بِالْحَمْلِ عَلَى "الْأَوَّلِ" ⁽¹⁾، ضَعِيفٌ،
وقَدْ بَيَّنَّتُهُ فِي "شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ" ⁽²⁾.

والأصلُ في "أَوَائِلَ": "أَوَائِلُ"، فَقُلِبَتِ الْوَائُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً لائِكْسَارِهَا؛ وَلِكِرَاهَةِ
اجْتِمَاعِ وَائِيْنٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وَهُوَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، لَا سِيَّمَا وَهُوَ
الْأَلْفُ، وَلِقُرْبِ الْوَائِ الثَّانِيَةِ مِنَ الطَّرْفِ، وَذَلِكَ مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ.

* * * * *

(1) الشافعية 71.

(2) شرح التعريف بضروري التصريف 111

ومنها:

[البسيط]

[42/311] رَبَّاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُنَّتِهَا

إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِمَالِكِ بْنِ عُوَيْمِرِ الْخَزَاعِيِّ⁽²⁾.

و(رَبَّاءُ)⁽³⁾ وَزَتْهُ (فَعَالٌ)، وَهَمْزُتُهُ أَصْلِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (رَبَّاتُ الْقَوْمِ)، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ

(رَابِيءٍ)⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ بِنَاءَهُ مَوْضُوعٌ لِذَلِكَ.

و(شَمَاءَ) مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةِ "رَبَّاءَ" إِلَيْهَا، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّأْنِيثِ وَلِزُومِهِ، وَوَزَتْهَا

"فَعْلَاءٌ"، وَهِيَ الْهَضْبَةُ الْمُرْتَفِعَةُ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الشَّمَمِ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ، وَالْمَذْكُورُ⁽⁵⁾

[البسيط]

(أَشْمٌ)، وَالْجَمْعُ (شُمٌ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

[312] رَبَّاءُ مَرْقَبَةٌ، قَوْلٌ مَخْطَبَةٌ دَفَّاعٌ مَغْطَبَةٌ، قَطَّاعٌ أَقْرَانُ⁽⁶⁾

و(لَا)⁽⁷⁾ حَرَفٌ نَفْيِي.

(1) البيت للمتخل مالك بن عويمر بن عثمان الهذلي في ديوان الهذليين 37/2، والأغاني 95/24، والحماسة البصرية 239/1، وإيضاح الشعر 427، والمصباح 730/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 315، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 453، وابن يعيش 58/3، 59، وأما ابن السكيت 224/2، والإقليد 761/2، ولسان العرب (أوب) 220/1، وخزانة الأدب 3/5، وتاج العروس (أوب) 34/2.

وهو بلا نسبة في التكملة 283، والكشاف 737/4، والمفصل 152، والتخميم 107/2، وشرح الرضي 290/2، وتفسير القرطبي 10/20، وشرح أبيات المفصل والمتوسط 304. ويروى: (لا يدنو لقنَّتِها)، و(رَبَّاءُ: مَنْ رَبَّاتِ الْجِبِل، أَي: صعدته، والأوب: التحل، والسَّبِيل: المطر).

(2) هو المتخل مالك بن عويمر الخنعاقي الهذلي، وقد مرَّت ترجمته. وانظر المصباح 730/1.

(3) في ك: (رباء) بلا واو.

(4) في الأصل: (ربي)، وفي ك: (راب).

(5) في ك: (وللمذكر).

(6) البيت لأبي التَّمَمِ في المصباح لابن يسعون 773/1، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 453، والبصائر والذخائر 174/7، والتاج (غلب). ونسب في عيار الشعر 89/1 إلى الخنساء، وللبيت غير رواية.

(7) قوله: (ولا) مكرر في ك.

و(يَأْوِي) فَعَلَ مُسْتَقْبَلٌ مَرْفُوعٌ، سَكَنَ لَاغْتِلَالِهِ.

و(لَقْنَتْهَا) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَى)، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَى قُنْتِهَا، وَفِي

التَّنْزِيلِ: ﴿إِذْ أَوْثَقْنَا إِلَى الصَّخَرَةِ﴾ [الكهف ٦٣]، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَهُوَ ^(١) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ

عَزَّ اسْمُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ [الزلزلة ٥]، أَيْ: إِلَيْهَا ^(٢).

و(السَّحَابُ) فَاعِلٌ "يَأْوِي".

و(الْأَوْبُ) عَظْفٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ التَّحُلُّ ^(٣) لِأَنَّهَا تَوُوبُ إِلَى الْمَاءِ إِذَا جَنَحَ ^(٤)

اللَّيْلُ، وَالْوَاحِدُ "أَيْبٌ"، فَهُوَ كَمَا "صَاحِبٌ"، وَ"صَحْبٌ"، وَسَيُوتُهُ يَرَى إِلَهَهُ اسْمٌ جَمْعٌ ^(٥)، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يَرَى إِلَهَهُ جَمْعٌ مُكْسَرٌ ^(٦)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "الْأَوْبُ" مَصْدَرًا ^(٧)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ذَوَاتُ ^(٨) الْأَوْبِ.

و(السَّبَلُ): الْمَطَرُ، وَقِيلَ: هُوَ السَّحَابُ النَّازِلُ الْمُتَّصِلُ نُزُولُهُ عَلَى بُعْدٍ مِنْ

رَأْيِهِ ^(٩).

(١) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَمِنْ: (فَهُوَ).

(٢) انْظُرْ إِضْحَاحَ الشُّعْرِ 121، 397.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَالنَّحْلُ).

(٤) فِي ك: (أَجْنَحَ).

(٥) سَيُوتُهُ 624/3.

(٦) انْظُرْ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي الْمَنْصَفِ 101/2، وَالْمَصْبَاحِ 734/1.

(٧) انْظُرْ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْمَصْبَاحِ لِابْنِ يَسْعَوْنَ 734/1.

(٨) فِي الْأَصْلِ: (ذَاتِ).

(٩) فِي الْأَصْلِ: (رَأْسِهِ).

وَجَارَ عَطْفُ "السَّبَلُ" عَلَى "السَّحَابِ" لاختلاف اللَّفْظَيْنِ، وَكَوْنِ الْأَخْصِ بَعْدَ الْأَعْمِ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِمَا أَفَادَ مَعْنَى مُخْتَصِّصًا مُبَيَّنًا قَدْ أَنَبَهُمْ فِي الْعُمُومِ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى:

﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة ٩٨] كَيْفَ عَطَفَ فِيهِ الْأَخْصَ عَلَى الْأَعْمِ لِلْبَيَانِ، إِذْ قَدْ كَانَ يُتَوَهَّمُ فِي الْعُمُومِ أَنْ يَكُونَا فِي الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، فَرَفَعَ الْعَطْفُ بِالْأَخْصِ [ظ 61] هَذَا الْإِنْهَامَ، كَمَا رَفَعَ التَّوَكُّيْدُ الْمَجَازَ، وَقَصَّرَ اللَّفْظَ الْمُؤَكَّدَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿فِيهَا فَكَيْهٌ وَمِخْلٌ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن ٦٨]، وَكَذَا ^(١) قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الطويل]

[313] أَكْرُ عَلَيْهِمْ دَعْلَجًا وَلَبَائُهُ إِذَا مَا اشْتَكَى وَقَعَ الرِّمَاحُ تَحْمَحَمَا ^(٢)

(دَعْلَجٌ) اسْمُ فَرْسِهِ، وَ(الْبَبَانُ) الصُّدْرُ، وَهُوَ بَعْضُهُ، فَعَطَفَهُ عَلَى الْكُلِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ وَأَمْدَحُ؛ وَلِهَذَا قَالَ سُبْحَانَهُ:

﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [النور ٤٣] ^(٣)، حَيْثُ كَانَ الْوَدْقُ الْمَاءَ ^(٤) التَّارِلَ نَفْسَهُ.

(١) في ك: (و كذلك).

(٢) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه 390 برواية:

أَقْدَمَ فِيهِمْ دَعْلَجًا وَأَكْرَهُ إِذَا أَكْرَهَتْ فِيهِ الرِّمَاحُ تَحْمَحَمَا

وانظر البيت في المصباح لابن يسعون 735/1، واللسان (دعلج)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 43/1، وتفسير

البحر المحيط 346/1، 125/2، والتاج (دعلج).

(٣) وانظر الروم 48، والآية في ك: (وترى....).

(٤) ليس في الأصل: (الماء).

وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا سَعْدًا⁽¹⁾ الْمَغْرِبِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَغْنِي
 بِـ"السَّبِيلِ" الْعَسَلِ⁽²⁾؛ لِإِسْبَالِهِ وَسَيْلَانِهِ عَلَى سَبِيلٍ وَاحِدٍ، وَلِعَمَلِ التَّحْلِ لِلشَّهَدِ عَلَى
 طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَأَصْلُ (السَّبِيلِ) الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى سَنَنِ مُسْتَقِيمٍ، وَلِهَذَا قِيلَ لِلطَّرِيقِ:
 سَبِيلٌ.

* * * * *

(1) في ك، وس: (سعد).

(2) ليس في ك: (العسل).

ومنها:

[المنسرح]

[43/314] أَبْلَغَ أَبَا دَخْتُوسَ مَأْلَكَةً

غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مَلِكَدِبٌ⁽¹⁾

أَشَدُّهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّكْمِلَةِ، وَلَمْ يُسَمَّ قَائِلُهُ⁽²⁾.

(أَبْلَغَ) فَعْلٌ أَمْرٌ. وَ(أَبَا) مَفْعُولُهُ.

و(دَخْتُوسَ) كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا: (دَخْتُ)، (تُوش)، فَعَرَّبُوهَا، وَأَبْدَلَ

بَعْضُهُمْ مِنْ شَيْنِهَا سَيْنًا غَيْرَ مُعْجَمَةٍ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الاسْتِعْمَالِ. وَأَبْدَلَ⁽³⁾ بَعْضُهُمْ مِنْ دَالِهَا تَاءً، فَقَالَ: (دَخْتُوسَ)، وَلَا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ.

و(المَأْلَكَةُ) الرِّسَالَةُ، وَهِيَ عِنْدَ أَبِي الْفَتْحِ مِمَّا تَقَدَّمَ⁽⁴⁾ عَيْنُهُ عَلَى فَائِهِ؛ لِأَنَّ

أَصْلَ تَرْكِيبِهِ عِنْدَهُ مِنْ (لَأَكْ)، فَالْفَاءُ لَامٌ، وَالْعَيْنُ هَمْزَةٌ، وَاللَّامُ كَافٌ، فَعَلَى هَذَا تَصَرَّفُ الْفِعْلِ، قَالَ التَّابِعَةُ:

[الطويل]

[315] أَلَكْنِي إِلَى التَّعْمَانِ حَيْثُ لَقِيتُهُ⁽⁵⁾

(1) مجهول القائل، قاله أحدهم مخاطبًا لقيط بن زرارة أبا دختوس، وهي بنته، وانظر البيت في التكملة 231،
والصاح (ألك)، والخصائص 311/1، 275/3، والحكم 34/7، 145، والمصباح لابن يسعون 664/1،
وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 288، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 400، وشرح ابن يعيش 35/8،
100/9، 116، واللسان (ألك)، وتذكرة النحاة 732.

(2) التكملة 231.

(3) ليس في ك: (وأبدل).

(4) في ك: (قدمت).

(5) البيت للتابعه الذبياني في ديوانه 71، وقامه:

..... فأهدى له الله الغيوث البواكرا

وانظر البيت في الاشتقاق 27، والمصباح لابن يسعون 668/1.

والأصل: (أَلَنَكُنِي)⁽¹⁾، فَخَفَّفَتِ الْهَمْزَةُ بِطَرَحٍ كَسَرَتْهَا عَلَى اللَّامِ، وَحَذَفَهَا، وَعَلَى هَذَا جَاءَ "مَلَاكَ"، وَعَلَيْهِ جَاءَ "مَلَاكَةً"، و"مَلَاكَ" كَذَلِكَ، (مَفْعَلٌ)، (وَمَفَاعِلٌ)، وَدَخَلَتِ التَّاءُ لِتَأْنِيثِ الْجَمَاعَةِ، وَلَمْ تَرَهُمْ اسْتَعْمَلُوا الْفِعْلَ بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ، فَوَزَنُ (مَأَلَكَةٍ): (مَعْفَلَةٌ)⁽²⁾.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُغَارِبَةِ⁽³⁾: وَأَوَّلُ⁽⁴⁾ مَنْ قَالَ⁽⁵⁾ فِي (مَلَكٍ): إِنَّ أَصْلَهُ (مَأَلَكٌ) مِنْ (الْأَلُوكِ) الْكِسَائِيُّ، وَقَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ أَوَّلَى لِمَا ذَكَرَ، وَالزَّرَمُ (مَأَلَكٌ) التَّخْفِيفَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ؛ وَلِأَنَّ مِيمَهُ صَارَتْ كَأَنَّهَا بَدَلٌ، حَتَّى صَارَ التَّحْقِيقُ فِيهِ مَرْفُوضًا⁽⁶⁾، وَأَتُوا بِهِ فِي الْجَمْعِ عَلَى الْأَصْلِ.

وَنَصَّبَهَا⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِفِعْلِ الْأَمْرِ.

(وَعَبَّرَ صِفَةً لَهَا. وَ(الَّذِي) مَوْضُوعٌ.

(وَقَدْ يُقَالُ) صَلَاتُهُ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهِ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ.

وَحُذِفَتْ ثُونٌ (مِنْ) لِسُكُونِهَا، وَسُكُونُ لَامِ الْمَعْرِفَةِ. وَعَلَى هَذَا أَجَاوَزُوا: (مِلَانً)، وَأَصْلُهُ: (مِنْ الْآنَ)، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ. وَحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفَتْ الثُّونُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ اللَّامِ السُّكُونُ. وَالتَّخْفِيفُ عَارِضٌ. وَكَذَلِكَ: (قَالَانَ) فِي: (قَالُوا الْآنَ)، ثُمَّ خَفَّفَتْ⁽⁸⁾ الْهَمْزَةُ، وَنَقَلْتُ حَرَكَتَهَا إِلَى اللَّامِ، وَحُذِفَتْ وَאוُ الضَّمِيرُ؛

(1) فِي الْأَصْلِ: (لَنَكُنِي).

(2) فِي الْأَصْلِ، وَس: (مَفْعَلَةٌ). وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ 257/3.

(3) يَعْنِي ابْنَ يَسْعُونَ، انْظُرِ الْمَصْبَاحَ 669/1.

(4) فِي ك: (أَوَّل).

(5) قَوْلُهُ: (قَالَ) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(6) انْظُرِ الْمَنْصَفَ 103/2.

(7) يَعْنِي: نَصَبَ (مَأَلَكَةٍ) فِي الْبَيْتِ الشَّاهِدِ رَقْمَ [43/314].

(8) فِي الْأَصْلِ: (حَذَفَتْ).

لِسُكُونِ اللَّامِ أَيْضًا فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ حَسَنٌ جَائِزٌ فِي النِّظْمِ
وَالْتَّشْرِ؛ لِلدَّلَالَةِ الْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ مِنْ جِنْسِهَا، عَلَيْهَا. وَحَذَفُ ثُونٍ (مِنْ) غَيْرُ⁽¹⁾
حَسَنٍ، وَهُوَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ.

وَإِنَّمَا شَبَّهَتْ الثُّونُ السَّاكِنَةُ بِالْحُرُوفِ اللَّيِّنَةِ لِلْغَنَةِ الَّتِي فِيهَا؛ وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ
زِيَادَتُهَا، وَأُبْدِلَتْ مِنْهَا، وَتَعَاقَبَتْ مَعَهَا عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمَعَ⁽²⁾ ذَلِكَ [62]
فَشَبَّهُوهَا بِالتَّنْوِينِ، وَهُوَ قَدْ يُحْذَفُ لَإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلِكَوْنِ⁽³⁾ حَذَفِ ثُونٍ (مِنْ)
شَاذًا فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَعَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ، قَدَّمَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ
مَسْأَلَةً⁽⁴⁾ (الْكِمَاءُ)، وَ(الْمَرَأَةُ)⁽⁵⁾، وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا: (الْكِمَةُ)، وَ(الْمَرَةُ)⁽⁶⁾، كَمَا أَنَّ
الْقِيَاسَ تَحْرِيكُ الثُّونِ لَإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مِنْ غَيْرِ حَذَفٍ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَلِيقُ بِهَا
الْحَذَفُ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ⁽⁷⁾: وَإِنَّمَا يَكْثُرُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ، ثُمَّ فِي الْأَسْمَاءِ؛ وَأَمَّا الْحُرُوفُ
فَقِيلَ ذَلِكَ فِيهَا جَدًّا، إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ، نَحْوُ: (رُبَّ)، وَ(إِنْ).
فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ يَكْثُرْ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ؟ أَجَبْتُ: لِأَنَّ الْأَفْعَالَ يُعْلَمُ
أَصْلُهَا بِالِاشْتِقَاقِ وَالتَّصْرِيفِ، فَلَا يُخْشَى اللَّبْسُ بِالْحَذَفِ فِيهَا، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ.
وَلِهَذَا قَالَ النَّحَّاءُ: الْغَالِبُ عَلَى (مُذْ) الْأَسْمَاءِ لِدُخُولِ الْحَذَفِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ (مُنْذُ).
وَلِي فِيهَا كَلَامٌ مَبْسُوطٌ فِي "التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ الْمُتَّبِعِ"، فَانْظُرْهُ هُنَاكَ.

* * * * *

(1) ليس في ك: (غير).

(2) في الأصل: (مع) بلا واو.

(3) في الأصل: (كون).

(4) في ك: (ومسألة).

(5) انظر التكملة للفارسي 231.

(6) قوله: (والقياس فيهما الكمة والمرقة) ساقط من ك.

(7) انظر سر الصناعة 540/2.

ومنها:

[الوافر]

[44/316] أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي

مُلاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِأَبِي حَيَّةَ الثَّمِيرِيِّ⁽²⁾.

الْهَمْزَةُ لِلْإِسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيخِ، وَالْبَاءُ سَبِيَّةٌ.

وَالْمَوْتُ مَجْرُورَةٌ، وَالَّذِي مَوْصُولٌ، وَ(لَا)⁽³⁾ حَرْفُ نَفْيٍ.

و(بُدَّ) اسْمُهَا، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي الْأَصَحِّ. وَالْيَاءُ اسْمٌ "إِنْ".

و(مُلاقٍ) خَبَرُهَا، وَحَرْفُ الْجَرِّ مَحذُوفٌ، وَهُوَ خَبَرُ "لَا"، أَي: لَا بُدَّ مِنْ لِقَائِي

إِيَّاهُ. وَالْجُمْلَةُ الْمُنْفِيَّةُ صَلََةُ "الَّذِي"، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مُلَاقِيهِ. وَالْمَوْصُولُ مَعَ صَلَاتِهِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٌ لـ "الموت".

وَأَصْلُ: "لَا أَبَاكَ": لَا أَبَا لَكَ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ لَفْظًا، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ تَقْدِيرًا، يَدُلُّكَ

عَلَى ذَلِكَ⁽⁴⁾ صَحَّةُ دُخُولِ (لَا) عَلَيْهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ: جَازَ أَنْ تَعْمَلَ "لَا" فِي "أَبَاكَ"⁽⁵⁾ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، حَيْثُ

كَانَ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَذَا لَيْسَ قَصْدُهُ نَفْيَ الْأَبِ، إِنَّمَا قَصْدُهُ الذَّمُّ، فَهُوَ

(1) البيت من شواهد المقتضب 4/375، والأصول 1/390، والصحاح (خمل، فلي)، واللامات للزجاجي 103، وإعراب القرآن للحاس 2/383، والإيضاح العضدي 260، والخصائص 1/345، ومشكل إعراب القرآن 1/414، والمصباح 1/507، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 211، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 1/280، وشرح الكافية الشافية 1/528، والهمع 1/525.

(2) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، شاعر مجيد من محضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مدح الخلفاء فيهما، كان فصيحًا راجزًا، وكان أبو عمرو بن العلاء يقدمه. (انظر أخباره في الأغاني 16/331).

(3) في الأصل: (لا بد).

(4) في الأصل: (يدللك ذلك على).

(5) في الأصل وس: (لا أباك).

كالمثل، والتَّوْنِينُ مُقَدَّرٌ، كَأَنَّهُ: لَا أَبَا لَكَ، كَمَا أَنَّه مُقَدَّرٌ فِي: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ عَدَا)،
فهو إِذَا تَكَرَّرَ مِثْلُهُ، وَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّكْثِيرِ؛ لِذُخُولِ اللَّامِ الْمُوجِبَةِ لِثَبَاتِ التَّوْنِينِ. وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ (أَبَا) غَيْرَ مُضَافٍ، وَلَكِنَّهُ رَدٌّ لَامِ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ:

[الطويل]

[317] كَمَا أَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاةَ غَرِيبٍ⁽¹⁾

[الطويل]

وَقَقُولِ الْآخَرِ:

[318] وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقَطُّرُ الدِّمَا⁽²⁾

(1) عجز بيت لأبي الخدرجان في التوادر لأبي زيد 575، صدره:

تقول ابنتي لما رأني شاحبا

وانظر البيت في معاني الأخفش 73، والصاح (أبا)، وإيضاح الشعر للفارسي 197، والخصائص 339/1، ومقاييس اللغة 252/3، والمحكم 563/10، وأساس البلاغة 323، والمصباح لابن يسعون 508. وقد ورد في المصادر جميعها برواية: (كَأَنَّكَ....)، وما أثبتناه ما ورد في نسخ المخطوط كلها.

(2) عجز بيت من الطويل، صدره:

وَلَسْنَا عَلَى الْأَغْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْمُنَا

وقد نسب إلى شاعرين:

فهو للحصين بن الحمام المري في جهرة اللغة 1306/3، والبصريات 626، وديوان المعاني 115/1، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 307/1، والحامسة المغربية 611-612، وديوان الحماسة بشرح التبريزي 61، والتذكرة الحمدونية 400/2، والأشياء والنظائر 95/5، وخزانة الأدب 461/7 وهو لحسان بن ثابت في العقد الفريد 97/1 وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في مجالس العلماء 249، والإغفال 328/1، والعصديات 270، والحليات 8، والحجة للفارسي 172/2، 179، والمنصف 148/2، وأمالى ابن الشجري 228/2، ونتائج الفكر 367، والمصباح لابن يسعون 508/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 279، وإيضاح شواهد الإيضاح 393/1، وشرح الملوكي 415، وابن يعيش 5/4، 84/153، والإيضاح في شرح المفصل 574/1، وشرح الرضي 357/3، وتذكرة النحاة 142، وتفسير البحر المحيط 469/4 برواية: (تجري كلومنا) ولسان العرب (برغن) 311/5، (دمي) 268/14، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادى 114/4.

فـ(لَكَ) عَلَى هَذَا صِفَةً لِقَوْلِهِ: "أَبَا". وَلَا اغْتِرَاضَ بِقَوْلِهِمْ: "لَا أَبَا لَكَ؛ لِأَنَّا قَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ مِثْلٌ، وَالْأَمْثَالُ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا، وَهُوَ مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ، كَالْتِدَاءِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: "لَا أَبَا لَكَ" مَذْحٌ، وَ"لَا أُمَّ لَكَ" ذَمٌّ⁽¹⁾. وَقِيلَ: يَكُونَانِ جَمِيعًا فِي الْمَذْحِ وَالذَّمِّ⁽²⁾.

و(تُخَوِّفِينِي) أَصْلُهُ: تُخَوِّفْتَنِي، لَكِنْ حَذَفَ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ اضْطِرَارًا⁽³⁾، كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشُ⁽⁴⁾.

وَقِيلَ: حُذِفَتِ التَّوْنُ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَأَبْطَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ بِأَنَّ دَلِيلَ الْإِعْرَابِ لَا يُحْذَفُ⁽⁵⁾. وَكَانَ الْمُبَرِّدُ يَرَى حَذْفَ التَّوْنِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا إِثْمًا زِيدَتْ مَعَ الْيَاءِ [ظ62] فِي الْوَاحِدِ؛ لِتَسْلَمَ قَبْلَهَا حُرُوفُ الْإِعْرَابِ، يَغْنِي فِي مِثْلِ: (يَضْرِبُنِي) إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ تَكْسِرُهُ⁽⁶⁾، وَهَكَذَا كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ⁽⁷⁾:

[الوافر]

(1) انظر تهذيب اللغة 432/15، 460. ونسب ذلك إلى مؤرج في المصباح لابن يسعون 510/1.

(2) انظر تهذيب اللغة 432/15، واللامات للزجاجي 105، ومقاييس اللغة 22/1.

(3) في ك: (اطرادا).

(4) هو الأخفش الصغير، أخذ عن المبرد وتعلب، لم يشتهر عنه نحو ولا شعر، كان شديد الفقر، توفي من أكل الشحم، قبض على قلبه فمات في بغداد سنة خمس عشرة وثلاثمائة، كان يضجر من مساءلته في النحو، نسب له ياقوت عددًا من التصانيف. (ترجمته في البلغة 153، وبغية الوعاة 167/2-168).

(5) انظر رأي أبي الفتح في المصباح 510/1.

(6) في الأصل: (إذا كانت تكسر).

(7) هو فارس من اليمن، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم، ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه، له وقائع مشهورة في الجاهلية، وأبلى بلاءً حسنًا في القادسية، له ديوان شعر. (انظر ترجمته في الإصابة 686/4، والأعلام 86/5).

[319] تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي⁽¹⁾

يَعْنِي أَنَّ الثُّونَ الثَّانِيَةَ مِنْ "فَلَّيْنِي" حُذِفَتْ وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى اسْمًا؛ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُؤَلَّثِ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا تُكْرَهُ كَمَا كُرِهَتْ فِي الْفِعْلِ، لَكِنَّهَا حُذِفَتْ مَعَهُ كَمَا حَذَفَتْ⁽²⁾ مَعَ الْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ (تُخَوِّفِينِي) وَنَحْوُهُ. قَالَ⁽³⁾: فَإِنْ اضْطُرَّ⁽⁴⁾ فِي الْجَمْعِ حَرَكَةُ الثُّونِ الَّتِي هِيَ عِلْمُ الرَّفْعِ بِالْكَسْرِ، يَعْنِي فِي مِثْلِ: "يَرْهَبُونَ"، وَلَمْ يَمْتَنِعْ⁽⁵⁾ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ⁽⁶⁾ الْإِعْرَابِ، فَيُكْرَهُ الْكَسْرُ فِيهَا. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: "أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ" [الأنعام 80]⁽⁷⁾ بِحَذْفِ الْأُولَى، الَّتِي هِيَ عِلْمُ الرَّفْعِ، كَمَا تَقُولُ: (هُوَ يُمَكِّنِي) فَتَحْذِفُ الضَّمَّةَ لِلتَّخْفِيفِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَحْذُوفَةُ الثَّانِيَةَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَةِ.

وَقَوْلُهُ: (أَبَا مَوْتٍ) يَتَعَلَّقُ بِـ(تُخَوِّفِينِي)، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لَهُ، وَهَذَا جَلِيٌّ.

* * * * *

(1) البيت لمعمر بن معدى كرب في ديوانه 173، وانظر البيت في سيبويه 520/3، والزاهر 185/1، وجهرة اللغة 459/1، وتهذيب اللغة 269/15، والصاحح (فلي)، وإعراب القرآن للنحاس 78/2، 383، 21/4، والحجة لابن خالويه 143، 206، وتفسير البحر المحيط 585/1.

(2) سقط من الأصل: (حُذِفَتْ).

(3) الكلام لابن جني. انظر المصباح 511/1.

(4) قوله: (قال) ساقط من ك، وقوله: (فإن) ساقط من الأصل، وس.

(5) في ك: (يمنع).

(6) في الأصل: (حروف).

(7) جاء في النسخ الثلاث: (أتحاجونا) وهي من آية في البقرة رقم 139، ولم نعر فيها على قراءة مسندة إلى أحد، إلا أن أبا حيان قال: يجوز حذف النون الأولى. (انظر تفسير البحر المحيط 585/1) وأمّا ما أثبتناه فهو جزء من آية الأنعام (80)، وفيها قراءة مسندة إلى نافع وابن عامر بتخفيف النون. (انظر الحجة للفارسي 333/3، وحجة القراءات 257) وانظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري 214.

ومنها:

[الخفيف]

[45/320] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ

وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلأَعَشَى مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ.

(رُبَّ) حَرْفُ جَرٍّ، و(رِفْدٍ) مَجْرُورٌ بِهَا، وَهُوَ الْقَدْحُ الْعَظِيمُ، عَنْ يَعْقُوبَ⁽²⁾

وغيره، ورواية الأصمعي: (رِفْدٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ⁽³⁾، ورواية أبي عبيدة⁽⁴⁾ بفتح الرَّاءِ⁽⁵⁾.
و(الرِفْدُ) بالكسر: العطية أيضا، ويفتحها المصدر. يُقَالُ: (رَفَدْتُهُ): أَعْتَشْتُهُ و(أَرَفَدْتُهُ)
لُغَةً فِيهِ، و(أَرَفَدْتُهُ): أَعْطَيْتُهُ.

و(هَرَقْتُهُ) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلِ وفَاعِلٍ ومَفْعُولٍ، والهاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، كَمَا قَالُوا:

(هَيْأَكَ) فِي (إِيَّاكَ)، و(هَرَحْتُ الدَّابَّةَ) فِي (أَرَحْتُ)، و(هَنَرْتُ الثَّوْبَ) فِي (أَنَرْتُ).
وهذا وَإِنْ جَاءَ فِي كَلِمٍ صَالِحَةٍ الْعِدَّةِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ فِي (أَحْمَدَ):
(هَحْمَدَ)، وَلَا فِي (إِبْرَاهِيمَ): (هَبْرَاهِيمَ)، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ هَرَبًا مِنْ ثَقُلِ الْهَمْزَةِ.
وَمَوْضِعُهَا جَرٌّ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ "رِفْدٍ"، وَالْعَائِدُ الْهَاءُ.

(1) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انظر الشاهد رقم (117)...

(2) انظر المخصص 198/3.

(3) انظر المخصص 199/3.

(4) هو معمر بن النخعي اللغوي البصري أبو عبيدة، مولى بني تميم، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف غريب الحديث، وأخذ عنه أبو عبيد، وأبو حاتم، والمازني، وغيرهم، وكان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام، أقدمه الرشيد من البصرة إلى بغداد وقرأ عليه، صنف: المجاز في غريب القرآن، الأمثال في غريب الحديث، المثالب، أيام العرب، معاني القرآن وغيرها. مات سنة ثمان ومئتين، وعمره ثمان وتسعون سنة:

انظر ترجمته في تاريخ بغداد 252/13، والبلغة 224، وبغية الوعاة 294/2.

(5) انظر المخصص 199/3.

و(ذلك) نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ. و(اليَوْمَ) صِفَتُهُ⁽¹⁾، أي: هَرَقْتُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: "هَرَقْتُهُ".

و(أَسْرَى) جَمْعُ (أَسِيرٍ)، قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ⁽²⁾: وَأَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأَسْرَى الَّذِينَ جَاءُوا مُسْتَأْسَرِينَ، و(الْأَسَارَى): الَّذِينَ صَارُوا فِي الْوَثَاقِ،

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [الأنفال ٦٧]،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى﴾ [الأنفال ٧٠]⁽³⁾، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "رَفَدٍ"، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ فَشْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي أَلْفِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلتَّائِيثِ، وَلِزُومِهِ.

و(مِنْ مَعْشَرٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

و(أَقْتَالَ) صِفَةٌ لـ(مَعْشَرٍ)، وَهُوَ جَمْعُ "قَتَلَ" بِكَسْرِ الْقَافِ. قَالَ يَعْقُوبُ:

هُوَ الْعَدُوُّ ذُو الثَّرَةِ⁽⁴⁾، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْأَقْتَالُ الْأَقْرَانُ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: هُمُ الشُّجْعَانُ⁽⁵⁾.

وَيَتَعَلَّقُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ بِمَحْذُوفٍ، وَهُوَ صِفَةٌ لـ"أَسْرَى"، وَالتَّعْدِيرُ: وَأَسْرَى

كَائِينَ مِنْ مَعْشَرٍ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ⁽⁶⁾: قَدْ كُنَّا رَأَيْنَا فِي قَوْلِ الْأَعْشَى:

..... وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ.....

(1) فِي ك: (صِفَةٌ).

(2) انظر قول النحاس في المصباح لابن يسعون 522/1.

(3) هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ. انظر الحجة للقراء للفارسي 163/4، وَحُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ 314.

(4) انظر إصلاح المنطق 16.

(5) انظر القولين في المصباح لابن يسعون 523/1.

(6) لَيْسَ فِي ك: (التَّذَكُّرَةُ).

أَنَّ (مِنْ) تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ؛ لِيَكُونَ صِفَةً لـ "أَسْرَى"؛ لِأَنَّكَ إِنِ عُلِّقَتْهُ بِـ "أَسْرَى" دُونَ مَا ذَكَرْنَا بَقِيَ الْمَعْطُوفُ غَيْرَ مَوْصُوفٍ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، كَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ: [الطويل]

[321] أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ هَوَتْ وَسَاعَةٌ بِأَنَسَةٍ كَالَهَا خَطٌّ تَمَثَّلُ (1)
فَقَطَّفَ "سَاعَةً" (2) وَلَمْ يَصِفْهَا. [و63] قِيلَ: لَمَّا كَانَتِ السَّاعَةُ مُشَارَكَةً لِلْيَوْمِ فِي الصِّفَةِ جَازَ أَنْ تُحَذَفَ فِي اللَّفْظِ، وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي الْمَعْنَى (3)، فَصَارَتْ كَالْمَلْفُوظِ بِهَا، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ وَعَمْرُو) (4) الْجُمْلَةُ (5) الْمَحذُوفُ مِنْهَا كَالْمَلْفُوظِ بِهَا، وَلَيْسَ الْأَسْرَى كَذَلِكَ؛ لِعَدَمِ مُوَافَقَةِ صِفَتِهِمْ صِفَةَ الرَّفْدِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ الْإِرَاقَةَ إِثْلَافٌ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: رَبُّ رِفْدٍ أَتْلَفْتُهُ، وَمُسْتَأْسَرِينَ مِنَ الْعُدَاةِ أَتْلَفْتُهُمْ، فَيَصِحُّ عَلَى هَذَا تَعَلُّقُهُ بِـ "أَسْرَى"، وَحَذْفُ الصِّفَةِ. انْتَهَى كَلَامُهُ. وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَاضِي أَبَا الْوَلِيدِ (6) رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، وَقَالَ (7): هَذَا لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ قَدْ يَكُونُ مَوْصُوفًا،

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه 181، ورواية الديوان:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ هَوَتْ وَلَيْلَةٌ

وهو في العباب الزاخر (خطط)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 285/1، والمقرب 273، 274، وتفسير البحر المحيط 297/6، ومعني اللبيب 180، 764، والجمع 432/2، والتصريح 69/3.

(2) سقطت (ساعة) من الأصل.

(3) قوله: (في المعنى) ليس في ك.

(4) في الأصل: (زيداً ضربت أباه وعمرو).

(5) في ك: (والجملة).

(6) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد، الكاتب المعروف بابن الوقشي، من أهل طليطلة، عارف بالأحكام والفقه والنحو وفروع العلوم كلها تقريباً من تأليفه نكت الكامل للمبرد، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمئة. انظر ترجمته في بغية الوعاة 327/2.

(7) انظر قول أبي الوليد في المصباح لابن يسعون 515/1 بتصرف.

والمَعْطُوفُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ، وبالعكس، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدُ الْفَقِيهَةِ وَسَعِيدٌ)،
(وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَسَعِيدٌ الْفَقِيهَةُ) ⁽¹⁾.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي صَحِيحٌ فِي الْأَعْمِ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو
عَلِيٍّ مَخْصُوصٌ بِـ(رُبٍّ)؛ وَسَبَبُهُ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّقْلِيلُ كَالْتَفْيِ، وَحُكْمُ حَرْفِ التَّفْيِ
أَنْ يَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ، وَلَمَّا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا يَكْثُرُ حَذْفُهُ التَّرَمُّوا وَصَفَ مَعْمُولِهَا؛
لِيَكُونَ مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّفْيِ فِي اللَّفْظِ جُمْلَةً؛ وَلِيَذُلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ؛ وَلِيَكُونَ عَوَضًا
مِنْهُ وَسَادًّا ⁽²⁾ مَسَدَّهُ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ الْأَقْيَسَ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ فِعْلًا وَفَاعِلًا، أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ، أَوْ
ظَرْفًا، وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَخْضًا.
وَقَالَ الصَّقَلِيُّ فِي الْحَوَاشِي: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ "مِنْ مَعْشَرٍ" بِـ"أَسْرَى" عَلَى
وَجْهَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولُ قَائِمًا مَقَامَ الْوَصْفِ، كَمَا قَامَ مَقَامَهُ فِي جَوَازِ
الابْتِدَاءِ بِالتَّنْكِرَةِ.

- وَالثَّانِي: أَنَّ "أَسْرَى" صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، أَي: وَقَوْمَ أَسْرَى مِنْ
مَعْشَرٍ، وَالْمَعْنَى: رُبُّ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ فَاسْتَقْتَهَا، فَذَهَبَ مَا كَانَ يَحْلِبُهُ فِي الرَّفْدِ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ، أَي: رُبُّ ذَوِي رِفْدٍ، أَي: غَبَرَتْ نِعْمَتُهُمْ
لَمَّا أَخَذَتْ نِعْمَتَهُمْ ⁽³⁾.

وَقَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاخِ: الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ إِرَاقَةُ الْأَقْدَاحِ كِنَايَةً عَنْ ذَهَابِ الْأَرْوَاحِ
مِنْ ذَوِي الْقَرَى وَالسَّمَاحِ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ:

[الوافر]

(1) ليس في الأصل: (كقولك: جاءني.... وسعيد الفقيه).

(2) في ك: (وسادة).

(3) في ك: (غبرت نعمتهم لما أخذت نعمتهم).

[322] لَوْ أَذْرَكْنَاهُ صَفَرَ الْوِطَابِ⁽¹⁾

أَي: خَلَا بَدَنُهُ مِنْ رُوحِهِ كَخَلُّوا⁽²⁾ الزَّقَّ مِنَ اللَّبَنِ، وَهَذَا جَلِيٌّ.

* * * * *

(1) عجز بيت من الوافر لامرئ القيس في ديوانه 83، صدره:

وَأَفْلَتْنَهُنَّ عِلْبَاءَ جَرِيضَا

وانظر البيت في الأصمعيات 131، وغريب الحديث لابن قتيبة 752/3، وجهرة اللغة 740/2، والزاهر 275/2،
وقنديب اللغة 118/12، 28/14، والمحكم 307/3، والمستقصى 141/2، ومجمع الأمثال 398/1، والمصباح
لابن يسعون 519/1، والتتبيه لابن بري 146/1، واللسان (غلب)، (وطب).

(2) في ك: (كما يخلو).

ومنها:

[الكامل]

[46/323] فَغَدَتْ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ

مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلَفَهَا وَأَمَامَهَا⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَيْبَعَةَ.

الْقَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(غَدَتْ) فِعْلٌ نَاقِصٌ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ فِيهَا يَعُودُ إِلَى الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَلَامُ الْفِعْلِ مَحْذُوفَةٌ لِسُكُونِ التَّاءِ بَعْدَهَا.

و(كَلَا) أَصْلُهُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وَالْعَبْدِيِّ (كَلَمَى)، وَلَامُهُ يَاءٌ لَوَجْهَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِمَالَةَ وَرَدَتْ فِيهِ، وَهِيَ مِنْ أَدْلَةِ الْيَاءِ، وَلَا اغْتِدَادَ

بِ(الْعَشَاءِ)⁽²⁾ لَشُدُوزِهِ.

- وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ إِذَا كَانَتْ لَامًا حُكِمَ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ

عَيْنًا حُكِمَ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ.

(1) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه 173، وانظر العين 429/8، وسيبويه 407/1، والمقتضب 103/3، 341/4، وإصلاح المنطق 77، والزاهر 125/1، ومعاني القرآن للنحاس 336/1، 386/4، 410/6، 469، وتقليد اللغة 196/10، 458/15، والمصباح لابن يسعون 426/1، وإيضاح شواهد الإيضاح 232/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 170، والكشاف 474/4، ومقاييس اللغة 2/29، 212/29، وشرح اللمع للباقرلي الأصفهاني 452/1، ولسان العرب (أمم)، (كلا)، (ولي)، وتاج العروس (فرج)، (وكل)، (ولي). وهو بلا نسبة في جبهة اللغة 463/1، والإيضاح العضدي 211، وإعراب القرآن للنحاس 132/2، 182/4، والنكت للأعلم 423/1، والمقتصد 653/1، وأما ابن الشجري 166/1، وشرح المقدمة الجزولية 1144/3، والإرشاد إلى علم الإعراب 223، وتفسير القرطبي 234/16، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي 552/1، والإقليد 492/1، وشرح شذور الذهب 210، والممع 202/2، والمحكم 398/7، والمخصص 513/1، ونتائج التحصيل 376/1.

(2) بعده في ك: (والمكا).

وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَبِي الْفَتْحِ (كَلَو)؛ لِأَنَّ التَّاءَ قَدْ أَبْدَلَتْ مِنْهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَثِيرَ
إِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ.

وَلَفْظُهُ مُفْرَدٌ، وَمَعْنَاهُ التَّشْبِيهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ.
فَإِنْ قُلْتُ: أَيْجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الظَّرْفِ؟ أَجَبْتُ: مَنَعَ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ
مَخْصُوصٌ⁽¹⁾، يَعْنِي أَنَّ "غَدَتَ" فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى [ظ63]، وَكَذَلِكَ هُوَ فِيْمَنْ رَوَاهُ
بِالْعَيْنِ الْمُهِمْلَةُ، وَمَا لَا يَتَعَدَّى لَا يَنْصَبُ الْمَخْصُوصُ.

(وَالْفَرَجَيْنِ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "كِلَا" إِلَيْهِ، وَالْوَاحِدُ (فَرَجٌ)، وَهُوَ الثَّغْرُ.
وَأَخْبَرَنِي شَيْخُنَا عَنْ بَعْضِ شُيُوخِ الْمَغْرِبِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى الْمَوْضِعُ الْمَخُوفُ فَرَجًا
عَلَى طَرِيقِ التَّفَاوُلِ بِالْفِرَاجِ مَا يُخْشَى عَقْبَاهُ⁽²⁾.
وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْفَرَجُ الثَّغْرُ بَيْنَ مَوْضِعِي الْمَخَافَةِ وَالْأَمْنِ⁽³⁾.

(وَتَحْسِبُ) فِيهِ لَفْتَانِ: كَسْرُ السَّيْنِ وَفَتْحُهَا، وَالْكَسْرُ يُغْزَى إِلَى الثَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ⁽⁴⁾، وَهُوَ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ).
وَالهَاءُ اسْمٌ "إِنَّ"، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ.

(وَمَوْلَى الْمَخَافَةِ) مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ(مَوْلَى) مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ (إِنَّ)،
وَفَسَّرَهُ ابْنُ الْأَثَرِيِّ الْمُتَقَدِّمُ⁽⁵⁾ بِالْأَوَّلَى، أَيْ: هُوَ أَوَّلَى بِالْمَخَافَةِ⁽⁶⁾، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

(1) جاء في المصباح لابن يسعون 428/1 أن أبا علي منع ذلك في التعاليق.

(2) في الأصل: (عقباه).

(3) انظر جوهرة اللغة 463/1.

(4) في ك: (صلى الله عليه وسلم)، والأصل: (وآله). وانظر اللغة التي نسبت للرسول صلى الله عليه وسلم في
إعراب القرآن للنحاس 122/4، ومشكل إعراب القرآن 842/2، وشرح الفصيح للزمخشري 263/1.

(5) يعني أبا بكر صاحب الأضداد، والزاهر وغيرهما، ت 328هـ.

(6) انظر الزاهر 125/1.

﴿التَّارُ هِيَ مَوَلَانَكُمْ﴾ [الحديد ١]، أي: أُولَى بِكُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْلَى بِمَعْنَى^(١)
الْوَلِيَّ وَالْحَلِيفَ وَالْجَارَ.

وَفَسْرُهُ الْآمِدِيُّ^(٢) اللَّغْوِيُّ بِأَخِي الْمَخَافَةِ وَصَاحِبِهَا، وَفَسْرُهُ الْأَعْلَمُ الْمَغْرِبِيُّ
بِمَوْضِعِ الْمَخَافَةِ^(٣) وَمُسْتَقَرِّهَا^(٤)، وَأَنَّهُ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِـ "تَحْسِبُ"
عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ.

و(تَحْسِبُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ عَنْ "كِلَا"، وَالْعَائِدُ^(٥) الضَّمِيرُ فِي "أَلَّهُ"،
وَإِفْرَادُهُ دَلِيلٌ عَلَى إِفْرَادِ (كِلَا) لَفْظًا، لِأَنَّ الْعَائِدَ مُطَابِقٌ لِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ.

و(خَلَفَهَا وَأَمَامُهَا) قَدْ تُصَرَّفُ فِيهِمَا، وَأُخْرِجَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، بِجَعْلِهِمَا
مَرْفُوعَيْنِ، وَفِي ذَلِكَ وَجُوهٌ أَرْبَعَةٌ^(٦):

— الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَا مُبْدَلَيْنِ مِنْ "مَوْلَى الْمَخَافَةِ"، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ؛
لِأَنَّ "مَوْلَى" وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَقَدْ يَقَعُ فِي الْمَعْنَى لِلَاثْنَيْنِ.

— وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ لِقَوْلِهِ: "أَلَّهُ"، فَلَهَا حَيْثُ ثَلَاثَةٌ أَخْبَارٍ.

— وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَا مُبْدَلَيْنِ مِنْ "كِلَا".

— وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَي: هُمَا خَلَفَهَا وَأَمَامُهَا.

(1) في الأصل: (نعم).

(2) في الأصل: (الأبدى).

(3) ليس في الأصل: (وصاحبها، وفسره الأعلام المغربي بموضع المخافة).

(4) جاء في النكت للأعلام 1/423-424 أَنَّ مَوْلَى الْمَخَافَةِ بِمَعْنَى صَاحِبِ الْمَخَافَةِ. وَانْظُرِ الْمَصْبَاحَ لِابْنِ
يَسْعُونَ 1/429.

(5) بعده في ك: (إليه).

(6) انظر الوجوه الأربعة في المصباح 1/426 وما بعدها.

والجَرْمِيُّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ رَفْعَهُمَا مُخْتَصَّ بِالضَّرُورَةِ⁽¹⁾، و"كِلَا" وَمَا فِي خَبَرِهَا فِي
مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهَا خَبَرُ "غَدَتْ".
وإِنْ جَعَلَتْ "غَدَتْ" تَأَمَّةً كَانَ مَوْضِعُهَا نَصْبًا عَلَى الْحَالِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

(1) انظر توجيه الجرمي في المصباح لابن يسعون 428/1.

ومنها:

[الكامل]

[47/324] إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا

قُتِلْتُ، قُتِلْتُ، فَهَاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ

كِلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي

بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ⁽¹⁾

هُمَا لِحَسَّانٍ.

(إِنَّ) حَرْفٌ يَنْصَبُ وَيَرْفَعُ. وَ(الَّتِي) مُؤَنَّثُ (الَّذِي)، وَهُوَ مَوْصُولٌ.

و(نَاوَلْتَنِي) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، وَهِيَ صِلَةٌ "الَّتِي"، وَالْعَائِدُ مِنْهَا مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: نَاوَلْتَنِيهَا، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ اسْمُ "إِنَّ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِهَا.

و(فَرَدَدْتُهَا) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، مَعْطُوفَةٌ بِالْفَاءِ عَلَى الصَّلَةِ.

و(قُتِلْتُ) فِعْلٌ مَا⁽²⁾ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَفِيهِ مُضَمَّرٌ مُسْتَكِنٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَمَوْضِعُ ذَلِكَ رَفَعَ بِخَبَرٍ "إِنَّ"، وَالْعَائِدُ إِلَى الْاسْمِ ذَلِكَ الضَّمِيرُ.

(1) البيتان لحسان في ديوانه 367-368، وانظرهما في جبهة اللغة 407/1، وغريب الحديث للخطابي 129/2 برواية: (إن التي هاتيتني)، وانظر البيت الأول في أساس البلاغة 492، وإعجاز القرآن للباقلاني 100/1، ومجمع الأمثال 108/2، والمحرم الوجيز 146/1، والمخصص 202/3، برواية: (إن التي عاطيني بمزاجها) ومقاييس اللغة 57/5 برواية: (إن التي عاطيني)، والصحاح (قتل)، وتفسير البحر المحيط 367/1، وانظر البيت الثاني في جبهة اللغة 891/2، ودرة الغواص 141، والمحرم الوجيز 189/4، 424/5، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 46/3، وتفسير القرطبي 141/17، ولسان العرب (فصل)، وتاج العروس (فصل).

ونسب البيتان للنعمان بن عدي القرشي في الحماسة البصرية 390/2، ودرة الغواص 142.

(2) قوله: (ما) ليس في ك، وس.

والفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ. (هَاتِ) فِعْلٌ أَمْرٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ⁽¹⁾، وَالْهَاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ
الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ (فَاءٌ) فِي (أَنْتَى)، (يُؤَاتِي)، وَيَدُلُّ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

[325] اللَّهُ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي⁽²⁾

وَالْفَاعِلُ مُسْتَكَنٌّ، وَ(هَا) مَفْعُولٌ.

و(لَمْ تُقْتَلِ) جُمْلَةٌ⁽³⁾ مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ عَلَى الْحَالِ، أَيُّ: هَاتِيهَا غَيْرَ مَقْتُولَةٍ.

و(كَلْتَا) مُؤَنَّثٌ "كِلَا"، وَالتَّاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ حَرْفِ الْعِلَّةِ عَلَى مَا قَدَّمْتُ⁽⁴⁾،
وَالْأَلِفُ لِلتَّائِيثِ، وَوَزْنُهَا (فَعْلَى) نَحْوُ (ذِكْرَى). وَقَالَ الْجَرْمِيُّ: التَّاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّائِيثِ،
وَالْأَلِفُ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَالْوِزْنُ (فَعْتَلٌ)⁽⁵⁾، وَزَيْفَةُ التُّحَاةِ [و64] لِعَدَمِ⁽⁶⁾ هَذَا الْبِنَاءِ،
وَسُكُونُ مَا قَبْلَهَا، وَذَلِكَ يَمْتَنِعُ⁽⁷⁾ مِنْهُ تَاءُ التَّائِيثِ، وَبِكُونِهَا حَشَوًا، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى
ضَمِيرِ الْمُتَنَبِّئِ، وَرَفَعُهَا بِالِابْتِدَاءِ.

و(حَلَبُ الْعَصِيرِ) خَبَرُهَا.

وَالْفَاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(عَاطِنِي) فِعْلٌ أَمْرٌ، وَعَلَامَةٌ بِنَائِهِ وَإِعْرَابِهِ حَذْفُ
الْيَاءِ، وَالتَّنُونُ وَقَايَةٌ، وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ.

(1) فِيهِ خِلَافٌ، ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ هَاتِ اسْمُ فِعْلٍ، وَبَعْضُهُمْ يَرَى أَنَّهُ اسْمُ صَوْتٍ. انْظُرِ الْخِلَافَ فِي تَفْسِيرِ

الْبَحْرِ الْمَخِيطِ 507/1، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكَ 24/1.

(2) مَرَّ الشَّاهِدُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ 51.

(3) قَوْلُهُ: (جُمْلَةٌ) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَسْ.

(4) فِي ك: (قَدَمْتُهُ).

(5) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ: (وَوَزْنُهَا... وَالْوِزْنُ فَعْتَلٌ)، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ ك وَ سْ.

(6) فِي الْأَصْلِ وَسْ: (لِعَدَمِ).

(7) فِي ك: (يَمْتَنِعُ).

و(بَزَجَا جَةً) جَارٌ وَمَجْرُورٌ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ.

و(أَرْخَى): "أَفْعَل"، وهو مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ التَّشْيِيعِ، وَمَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: "عَاطِنِي".

و(لِلْمُقَصِّلِ) يَتَعَلَّقُ بِـ"أَرْخَى"، و(الْمُقَصِّلُ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الصَّادِ: اللِّسَانُ، وَيَعَكْسُ ذَلِكَ وَاحِدُ مَقَاصِلِ الْعِظَامِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَعْنَى كِلَيْهِمَا. وَحَكَى صَاحِبُ كِتَابِ الْأَغَانِي⁽¹⁾، وَأَسْنَدَهُ إِلَى أَبِي ظَبْيَانَ الْحُمَانِي⁽²⁾، قَالَ: اجْتَمَعَتْ⁽³⁾ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَيِّ عَلَى شَرَابٍ، فَتَغَنَّى أَحَدُهُمْ بِقَوْلٍ حَسَنٍ هَذَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: كَيْفَ ذَكَرَ وَاحِدَةً بِقَوْلِهِ:

إِنَّا الَّتِي تَأَوَّلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا

ثُمَّ قَالَ:

كَلَّتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ... ..

فَجَعَلَهُمَا اثْنَيْنِ. قَالَ أَبُو ظَبْيَانَ: فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ جَوَابًا، فَحَلَفَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثًا إِنْ بَاتَ وَلَمْ يَسْأَلِ الْقَاضِي عُبَيْدَ اللَّهِ⁽⁴⁾ بَنَ الْحُسَيْنِ⁽⁵⁾ عَنْ تَفْسِيرِ هَذَا

(1) هو أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، يعود نسبه إلى مروان بن الحكم، نَسَابَةٌ وَإِخْبَارِي جَامِعٌ، وَشَاعِرٌ مَجِيدٌ، تَوَلَّى سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِئَةً، رَوَى عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ، وَالْأَخْفَشِ الْأَصْفَرِ. انظر ترجمته في معجم الأدباء 50/4.

(2) لم نعر على ترجمة له.

(3) في الأصل: (اجمعت) وهو تحريف.

(4) في ذلك: عبد الله.

(5) جاء في النسخ الثلاث للكتاب: (الحسين)، وهو في جميع المصادر التي عدنا إليها: (القاضي عبيد الله بن الحسن). وهو عبيد الله بن الحسن بن الحصين التميمي العنبري، قاضي البصرة وخطيبها، ولد سنة مئة للهجرة، له حديث واحد في الصحيح، روي قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله، توفي سنة ثمان وستين ومئة. (انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي 344/10، وتقريب التهذيب 370/1).

الشَّعْرَ، قَالَ: فَسَقَطَ فِي أَيْدِينَا لَيْمِينَهُ⁽¹⁾، ثُمَّ اجْتَمَعْنَا عَلَى قَصْدِ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽²⁾، فَحَدَّثَنِي
بَعْضُ أَصْحَابِنَا السَّعْدِيِّينَ، قَالَ: فَيَمَّمْنَاهُ نَتَخَطَّى⁽³⁾ إِلَيْهِ الْأَحْيَاءَ، فَصَادَفْنَاهُ فِي
مَجْلِسِهِ يُصَلِّي بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، فَلَمَّا سَمِعَ حِسْنَا أَوْجَزَ فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ:
مَا⁽⁴⁾ حَاجَتُكُمْ؟ فَبَدَرَ رَجُلٌ مِنَّا كَانَ أَحْسَنَنَا نَفْثَةً⁽⁵⁾، فَقَالَ: نَحْنُ، أَعَزَّ اللَّهُ الْقَاضِي،
نَزَعْنَا إِلَيْكَ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ فِي حَاجَةٍ مُهِمَّةٍ، فِيهَا⁽⁶⁾ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَإِنْ أَذِلَّتْ لَنَا
قُلْنَا. فَقَالَ: قُولُوا. فَذَكَرَ يَمِينَ الرَّجُلِ وَالشَّعْرَ. فَقَالَ: أَمَا قَوْلُهُ:

إِنَّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي

فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَمْرَ. وَقَوْلُهُ: (قُلْتُ) أَي: مُزِجَتْ بِالْمَاءِ، وَقَوْلُهُ:

كَلَّتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ

يَعْنِي الْخَمْرَ وَمِزَاجَهَا⁽⁷⁾، فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعِنَبِ، وَالْمَاءُ عَصِيرُ السَّحَابِ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ [النَّبَأُ ١] انصَرَفُوا إِذَا شِئْتُمْ⁽⁸⁾.
وَقَالَ الثَّقِيبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ⁽⁹⁾: وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَمْنَعُ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:
- أَحَدُهَا: أَنَّهُ قَالَ:

كَلَّتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ

(1) قوله: (لَيْمِينَهُ) ليس في ك.

(2) في ك: (عبدالله).

(3) في ك: (فتبعناه يتخطى).

(4) قوله: (ما) ليس في ك.

(5) قوله: (نفثة) ليس في الأصل، وفي الأغاني: (أحسننا بقية).

(6) في ك: (وفيها).

(7) في الأصل: (الخمير مزاجها).

(8) انظر الأغاني 330/9.

(9) يبدأ ابن ياز هنا بنقل كلام طويل من ابن الشجري ويستمر إلى نهاية الحديث عن هذا البيت، انظر أمالي ابن الشجري 424/2-426.

و(كَلَّمَا) مَوْضُوعٌ لِمُؤَثَّنَيْنِ، وَالْمَاءُ مُذَكَّرٌ، وَالتَّذْكِيرُ أَبَدًا يَغْلِبُ عَلَى الثَّانِيَةِ،
كَتَغْلِبِ الْقَمَرِ عَلَى الشَّمْسِ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

[الطويل]

[326] لَنَا قَمَرَاهَا وَالتَّجُومُ الطَّوَالُغُ⁽¹⁾

وَلَيْسَ لِلْمَاءِ اسْمٌ آخَرُ مُؤَثَّثٌ فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا قَالُوا: (أَتَتْهُ كِتَابِي
فَاحْتَقَرَهَا)؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي الْمَعْنَى صَحِيفَةٌ، وَكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

[السريع]

[327] قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَن لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَن لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ⁽²⁾

كَانَ الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ: (ذَاتَ غُرْبَةٍ)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِنْسَانٌ، فَحَمَلَ عَلَى

الْمَعْنَى [ظ64].

- والثَّانِي: أَلَّهُ قَالَ: "أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ"، وَ(أَفْعَلُ) هَذَا مَوْضُوعٌ لِمَشْتَرَكَيْنِ
فِي الْمَعْنَى، وَأَحَدُهُمَا يَزِيدُ عَلَى الْآخَرِ فِي الْوَصْفِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ)،
فَزَيْدٌ وَالرَّجُلُ الْمَضْمُومُ إِلَيْهِ مُشْتَرِكَانِ فِي الْفَضْلِ، إِلَّا أَنَّ فَضْلَ زَيْدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِ
الْمَقْرُونِ بِهِ، وَالْمَاءُ لَا يُشَارِكُ الْخَمْرَ فِي إِرْخَاءِ الْمِفْصَلِ⁽³⁾.

(1) البيت للفرزدق في ديوانه 419/1، صدره:

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ

وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي الْمَقْطُوبِ 326/4، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ 361/6، وَاعْهَكُمُ 162/6، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ 136/3،
140/9، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 424/2، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (عَنِّي)، وَمَعْنَى اللَّيْبِ 900. وَقَدْ وَرَدَ الْبَيْتُ فِي الْأَصْلِ:
(وَالنَّجُومُ طَوَالِغٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(2) نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُنْثَى لِلْأَنْبَارِيِّ 188/1.

وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ 77/2، وَاعْهَكُمُ 152/2، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ 28/7. وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ.
وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي الْأَصُولِ 438/3، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 425/2، وَالْإِنْصَافُ 507، وَبِاللُّغَةِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُنْثَى
لِلْأَنْبَارِيِّ 67، وَشَرَحَ دِيْوَانَ الْمُنْتَبِي لِلْعَكْبَرِيِّ 270/4.

(3) لَيْسَ فِي ك: (الْمِفْصَلِ).

وَالثَّالِثُ: قَوْلُهُ: (فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعِنَبِ)، وَقَوْلُ حَسَّانَ: (حَلَبَ الْعَصِيرَ) يَمْنَعُ
مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَصِيرَ الْخَمْرُ، وَالْحَلَبُ هُوَ الْخَمْرُ، فَقَدْ أَضَفْتَ الْخَمْرَ إِلَى
نَفْسِهَا، وَالشَّيْءُ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ.
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ كِلْتَا الْخَمْرَتَيْنِ: الصَّرْفَ وَالْمَمْزُوجَةَ حَلَبَ الْعِنَبِ،
فَنَاولْنِي ⁽¹⁾ أَشَدَّهُمَا إِرْخَاءً لِلْمِفْصَلِ.

* * * * *

(1) فِي ك: (فَنَاولْنِي).

[48/328] فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ

مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا⁽¹⁾الْبَيْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ⁽²⁾.

الْقَاءُ حَرْفٌ عَطْفٍ، وَ(إِنَّ) حَرْفٌ يَنْصِبُ الْاسْمَ وَيَرْفَعُ الْحَبَرَ.

و(بَنِي حَرْبٍ) مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ اسْمٌ (إِنَّ)، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْيَاءُ،

وَأَصْلُهُ: (بَنِينَ)، فَحُذِفَتْ تُوْنُهُ لِلإِضَافَةِ.

وَهُنَا تَنْبِيْهُ، وَهُوَ أَنَّهُ وَإِنْ⁽³⁾ كَانَ جَمْعُهُ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ السَّالِمِ، فَفِيهِ شَائِبَةٌ

مِنَ التَّكْسِيرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ وَاحِدَهُ الْمُسْتَعْمَلُ (ابْنٌ)، وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ جَارٍ

عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ (بَنُو)؛ فِقْيَاسُهُ: (بَنُوْنَ)، ثُمَّ تُسْتَقْفَلُ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ،

فَتُسْقَطُ⁽⁴⁾ إِلَى الثَّوْنِ، فَتَجْتَمِعُ وَآوَانِ: الْأَوَّلَى اللَّامُ⁽⁵⁾، وَالثَّانِيَةُ وَآوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتْالْأَوَّلَى؛ لِلدَّلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَعْنَى، وَهُوَ الْجَمْعُ⁽⁶⁾ وَالرَّفْعُ؛ وَلَاغْتِلَالِهَا؛ أَعْنَى الْأَوَّلَىبِالسُّكُونِ، فَوَزَنَتْ: (فَعُونَ)⁽⁷⁾؛ وَلِذَلِكَ أُنْثِ فِعْلُهُ⁽⁸⁾ كَقَوْلِهِ:

[البسيط]

(1) البيت لأحوص في شعر الأحوص الأنصاري 191، وانظر سيبويه 413/1.

وهو لعبد الرحمن بن حسان في أمالي ابن الشجري 585/2.

وانظر البيت في المقتضب 343/4، والأصول 201/1، والمسائل المنثورة 23، والمخصص 37/4.

(2) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، شاعر، ابن شاعر، كان مقيماً في المدينة، وتوفي فيها.

اشتهر بالشعر في زمن أبيه، وفي تاريخ وفاته خلاف. انظر ترجمته في الأعلام 303/3.

(3) قوله: (وإن) ساقط من الأصل.

(4) في الأصل: (فقط).

(5) في ك: (لام).

(6) سقط من الأصل من قوله: (فَحُذِفَتْ الْأَوَّلَى....) إلى هذا الموضع، وهو في س، وك.

(7) في الأصل: (فعل).

(8) قوله: (فعله) ساقط من الأصل.

[329]تَسْتَبِحُ [إِبْلِي] بَنُو اللَّقِيطَةِ.....⁽¹⁾

وَقِيلَ: بَلْ ذَلِكَ لِإِرَادَتِهِ الْقَبِيلَةَ، وَقِيلَ: بَلْ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُؤَلَّثِ، فَهُوَ إِذَا كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

[330]تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ⁽²⁾

و(كَمَا) الْكَافُ حَرْفُ جَرٍّ، وَ(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً بِمَعْنَى (الَّذِي)، أَوْ مَصْدَرِيَّةً، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً.

و(عَلِمْتُمْ) بِمَعْنَى: عَرَفْتُمْ، وَمَفْعُولُهَا، وَهُوَ الْعَائِدُ، مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: عَلِمْتُمُوهُ، وَمَوْضِعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ رَفْعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ "إِنَّ"، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ.

و(مَنَاطٌ) هُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلَةِ اسْتِعْمَالَ الظُّرُوفِ، وَوَزْنُهُ: (مَفْعَلٌ)، وَأَصْلُهُ (مَنَوُطٌ)، فَتَقَلَّتِ الْفَتْحَةُ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الثُّونِ، وَقُلِبَتْ أَلِفًا، وَهُوَ مَوْضِعُ التَّنَوُّطِ⁽³⁾، وَالتَّنَوُّطُ مَصْدَرٌ: (تُنَطُّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ) إِذَا عُلِقَتْ بِهِ، أَيْ: هُوَ بِالْمَكَانِ الَّذِي نِطَتْ بِهِ الشُّرَيَّا؛ شَبَّهُوا ارْتِفَاعَ مَنْزِلَتِهِ بَارْتِفَاعَ⁽⁴⁾ مَنْزِلَتِهَا، وَمِمَّا جَرَى كَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُبْعَدًا مُهَائًا، وَتَقْدِيرُهُ: (هُوَ مَكَانَ

(1) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انظر الشاهد رقم 134.

(2) الْبَيْتُ لَذِي الرِّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ 266، وَهُوَ بِتِمَامِهِ:

رُؤْيَا كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ

وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي سِيَوِيهِ 52/1، 65، وَالْمَقْصُوبُ 197/4، وَالْأَصُولُ 72/2، 480/3، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 109/2، 277/3، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ 81/6، وَالْخَصَائِصُ 417/2، وَالْحُكْمُ 5/2، 222/4، وَالْمَخْصَصُ 182/5، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ 299، وَشرح ديوان المتنبي للعسكري 206/4، وَتفسير البحر المحيط 59/4، وَاللسان (عرد)، وَشرح ابن عقيل 5/3، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ 210/4، وَالتَّاجُ (عرد)، (سفه).

(3) فِي ك: (النَّوَاطِ).

(4) سَقَطَ مِنْ ك: (مَوْلَاهُ بَارْتِفَاعَ).

مَزَجَرَ الْكَلْبَ⁽¹⁾، و(هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِرْزَارِ)، يُرِيدُونَ قُرْبَ الْمَنْزِلَةِ، و(قَعَدَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ)، وَذَلِكَ إِذَا لَصِقَ⁽²⁾ بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ.

و(مَنَاطٌ) أَيْضًا يَتَعَلَّقُ بِمَخْدُوفٍ، وَهُوَ خَبَرٌ ثَانٍ لـ "إِنَّ".

و(الثَّرِيَا) مِنَ الثَّرْوَةِ، بِمَعْنَى الْكَثَرَةِ؛ لِأَنَّهَا سَبْعَةُ كَوَاكِبَ، وَالْأَصْلُ: (ثُرَيَّوَا) فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً؛ لِمَا ذُكِرَ. وَهُوَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةٍ (مَنَاطٌ) إِلَيْهِ⁽³⁾.

و(تُجْوَمُهَا) [و65] فَاعِلٌ "تَعَلَّتْ"، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ رَفْعٌ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ ثَالِثٌ لِقَوْلِهِ: "إِنَّ"، وَالْعَائِدُ إِلَى "بَنِي" الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي "نَجْمُهَا"⁽⁴⁾.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "قَدْ تَعَلَّتْ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الثَّرِيَا، وَذَلِكَ قَلِيلٌ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهَا الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ: "تُجْوَمُهَا".

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "مَنَاطُ الثَّرِيَا" حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَخْدُوفِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ (عَلِمْتُمْ) إِذَا قَدَّرْتَهُ عَلِمْتُمُوهُ⁽⁵⁾، أَيْ: حَالِينَ مَنَاطَ الثَّرِيَا، وَهَذَا بَيِّنٌ.

* * * * *

(1) قوله: (وذلك إذا كان.... مزجر الكلب) ساقط من الأصل.

(2) في جميع النسخ المخطوطة: (ألصق).

(3) في الأصل: (إليها).

(4) قوله: (في نجومها) ليس في الأصل.

(5) في ك: (علمتموهم)، وقوله قبلها: (علمتم إذا قدرته) ساقط من الأصل.

ومنها:

[الطويل]

[49/331] مَتَى مَا تُنَاحِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ

تُرَاحِي وَتُلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْأَعْشَى.

(مَتَى) شَرْطِيَّةٌ، وَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ، وَلَا تُجَرُّ إِلَّا بِـ(إِلَى)، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهَا

لَقُلْتَ فِي تَشْيِئِهَا: (مَتَيَانِ)، فَقُلِبَتْ الْأَلِفُ يَاءً لِمَجِيءِ الْإِمَالَةِ فِيهَا.

(وَمَا) زَائِدَةٌ هُنَا، بَيْنَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ وَمَجْزُومِهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:

﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال ٥٨]،

و: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء ٧٨]، وَجَاءَتْ كَذَلِكَ بَيْنَ الْجَارِ

وَمَجْزُورِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح ٢٥]⁽²⁾، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[المقارب]

[332] فَإِنَّ لِمَا كُلُّ أَمْرٍ قَرَارًا فَيَوْمًا مَقَامًا وَيَوْمًا فِرَارًا⁽³⁾

وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص ٢٤]، أَيْ: هُمْ قَلِيلٌ،

وَبَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة ٢٦]، وَزَادَهَا

[البسيط]

الْأَعْشَى فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ بَيْتٍ، قَالَ:

(1) البيت للأعشى في ديوانه 46، وانظره في العين 293/3 برواية: (...تريحي)، وجهرة أشعار العرب 55 برواية: (...تفوزي)، وسمط الآلي 220/1 برواية: (...تريحي)، ومعنى الليب 411، ومعاهد التصيص 201/1.

(2) ليس في ك: (أغرقوا).

(3) لم نعر على قائله، وهو في الأزهية 77، وأمالى ابن السجوي 569/2.

[333] إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ⁽¹⁾

وَزَادَهَا أُمِّيَّةٌ بَنَ أَبِي الصَّلْتِ⁽²⁾ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْ بَيْتٍ، وَهُوَ: [الخفيف]

[334] سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عُشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورُ⁽³⁾

ذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ⁽⁴⁾ فِي كِتَابِ "مَعَانِي الشَّعْرِ" أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ ذَكَرَ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَمْرِو اللَّهِ قَالَ: مَا أَذْرِي مَا مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ، وَلَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّ أُمِّيَّةً قَالَهُ فِي سَنَةِ جَذَبٍ، وَكَانُوا فِي سَنَةِ الْجَذَبِ يَجْمَعُونَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَقَرِ، ثُمَّ يَتَّقِدُونَ فِي أَذْنَابِهَا وَتُنَنِّ عَرَاقِيهَا السَّلْعُ وَالْعُشْرُ، لِضَرْبَيْنِ مِنَ الشَّجَرِ، ثُمَّ يَغْلُونَ بِهَا فِي جَبَلٍ وَعَرٍ، وَيُشْعِلُونَ فِيهِ النَّارَ، وَيَضِجُونَ بِالِدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، وَكَانُوا يَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ السَّقْيَا. وَالْبَيْقُورُ: الْبَقَرُ، وَالْعَائِلُ: الْفَقِيرُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى ٨]، وَمَعْنَى عَالَتِ الْبَيْقُورُ: أَنَّ السَّنَةَ الْمُجْدَبَةَ أَثْقَلَتْهَا بِمَا حَمَلَتْ مِنَ السَّلْعِ وَالْعُشْرِ، وَالتَّنُّ جَمْعُ ثَنَةٍ وَهُوَ الشَّعْرُ الْمُحِيطُ بِالْعُرْقُوبِ وَالظِّلْفِ وَالْحَافِرِ⁽⁵⁾.

(1) هو للأعشى في ديوانه 147، وانظر الأزهية 77، 152، وأما ابن الشجري 570/2، ومغني اللبيب 414، وشرح أبيات مغني اللبيب 282/5، وخزانة الأدب 374/11.

(2) هو أمية بن أبي الصلت الشاعر الثقفي المشهور، ذكره بعضهم في الصحابة، وصدقه الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض شعره، توفي في السنة التاسعة للهجرة في الطائف كافراً قبل أن يسلم الثقيفون. انظر ترجمته في الإصابة 249/1، والأغاني 127/4.

(3) البيت لأمية في ديوانه 75، وانظره في الحيوان 467/4، وقهذيب اللغة 60/2، والصحاح (عول)، والبلداديات 355، والأزهية 78، والحامسة البصرية 395/2، وإحكام 491/1، وأما ابن الشجري 570/2، ولسان العرب (بقر)، (سَلْع)، ومغني اللبيب 414.

(4) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي الناقد الكاتب، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار، ولي قضاء دِيَنْوَر، وصنف كتباً في العلوم والمعارف، منها: الشعر والشعراء، تأويل مشكل القرآن، والمعاني الكبير، وغيرها. توفي سنة سبع وستين ومائتين. انظر ترجمته في بغية الوعاة 64/2.

(5) لم نجد هذا الكلام في كتابه المعاني الكبير، وهو في تأويل مشكل القرآن 94، وقد ورد الخبر بنصه وما فيه في أمالي ابن الشجري 570/2.

و(تُنَاحِي) مَجْرُومٌ بِـ"مَتَى"، وَأَصْلُهُ: "تُنَاحِيْنَ" بِوَزْنِ "تَضَارِيْبِن"، فَاسْتَقِلَّتِ
الكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ، فَحُذِفَتْ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، وَهِيَ الْيَاءَانِ، فَحُذِفَتْ الْأُولَى، فَبَقِيَ:
"تُنَاحِيْنَ"، وَوَزْنُهُ (تَفَاعِيْنِ)، ثُمَّ حُذِفَتْ التَّوْنُ لِلْجَزْمِ.

وهذه الْيَاءُ عِنْدَ سَيِّوِيَّةِ ضَمِيرٍ⁽¹⁾، وَتَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ، قِيَاسًا عَلَى الْأَفْعَالِ
الْمُعْرَبَةِ بِالتَّوْنِ، فَإِنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ قَبْلَ التَّوْنِ ضَمِيرٌ فِيهَا، نَحْوُ: (تَفْعَلُونَ)⁽²⁾،
و(تَفْعَلَانِ). وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ هِيَ حَرْفٌ ذَالٌ عَلَى التَّأْنِيثِ⁽³⁾، وَالضَّمِيرُ
مُسْتَكِنٌ، قِيَاسًا عَلَى فِعْلِ الْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ⁽⁴⁾ [ظ65]، وَذَلِكَ ضَمِيرُهُ مُسْتَكِنٌ فِيهِ،
كَقَوْلِكَ: (تَفْعَلُ)، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِلَازِمٍ، لِأَنَّ⁽⁵⁾ الْأَصْلَ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ، فَإِذَا انْتَقَلَ
الضَّمِيرُ عَنْ ذَلِكَ وَجَبَ إِبْرَازُهُ كَمَا أُبْرِزَ فِي التَّشْيَةِ وَالْجَمْعِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ يَظْهَرُ أَثَرُ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا؟ أَجَبْتُ: قَدْ يَظْهَرُ فِي الْعَطْفِ عَلَيْهِ مِنْ
غَيْرِ تَوْكِيدٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا هُنْدُ تَضْرِيْبِنِ وَزَيْنَبُ) فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيِّوِيَّةِ أَحْسَنُ لَطْفُهُورِهِ،
وَعَلَى هَذَا كُلَّمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ اِزْدَادَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ حُسْنًا، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي "شَرْحِ
الْفُصُولِ"⁽⁶⁾.

و(عِنْدَ) ظَرْفُ مَكَانٍ، وَفِي فَائِهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَلَا يُجْرُ بِغَيْرِ (مِنْ).
و(بَابٍ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وَأَصْلُهُ: "بَوْبٌ"؛ لِقَوْلِهِمْ: (أَبْوَابٌ)، وَ(بَوَيْبٌ).
و(ابْنِ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةٍ "بَابٍ" إِلَيْهِ.

(1) انظر رأيه في الكتاب 1/19-20، والارتشاف 2/914.

(2) في الأصل: (يفعلان).

(3) انظر رأيه في المحصول 1/226، والمساعد 1/85، والارتشاف 2/914.

(4) في الأصل: (المذكور).

(5) في الأصل: (كان).

(6) انظر المحصول 2/899.

و(هَاشِمٍ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةٍ "ابنٍ" إِلَيْهِ.

و(تُرَاحِي) مَجْرُومٌ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ "مَتَى"، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ التَّوْنِ.

و(تَلَقَّيْ) عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَأَصْلُهُ: (تَلَقَّيْنِ)، فَاسْتَشْفَلَتِ الْكَسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ،

فَقُلْتُ إِلَى الْقَافِ، فَالتَّقَى سَاكِنَانِ، وَهُمَا الْيَاءَانِ، فَحُذِفَتِ الْأُولَى، ثُمَّ حُذِفَتِ التَّوْنُ لِلْجَزْمِ، فَوَزَنُهُ: (تَفْعِي).

و(مِنْ فَوَاضِلِهِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ: "يَدَا"، فَلَمَّا

تَقَدَّمَ صَارَ حَالًا، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "تَلَقَّيْ".

و(يَدَا) مَنْصُوبٌ بِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

* * * * *

ومنها:

[الطويل]

[50/335] تَحِيَّةٌ مَنْ لَا قَاطِعَ حَبَلٍ وَاصِلٍ

وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا⁽¹⁾

الْبَيْتُ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَغْفَرٍ⁽²⁾.

(تَحِيَّةٌ) نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: (أُحْيِيكَ تَحِيَّةً مِثْلَ تَحِيَّةِ فُلَانٍ)، ثُمَّ حُذِفَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُوفُ، وَالْمُضَافُ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَ الْمُضَافِ، فَأَعْرَبَ بِإِعْرَابِهِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ: لِأَنِّي لَا أَفْعَلُ فَعْلًا⁽³⁾ غَيْرِي، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ مِثْلَ فَعْلِهِ⁽⁴⁾.

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ بَقَاؤُهُ عَلَى الْجَرِّ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: "تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ" [الأنفال 67]⁽⁵⁾، أَي: عَرَضَ الْآخِرَةِ، فَحَذَفَ الْعَرَضُ، وَبَقِيَ الْآخِرَةُ عَلَى إِعْرَابِهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[الخفيف]

[336] رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ⁽⁶⁾

(1) البيت للأسود بن يغفر في ديوانه 63، وانظره في النواذر 195، وأما ابن الشجري 539/2.

(2) هو أبو هُشَل، وأبو الجراح النهشلي التميمي، من أهل العراق، شاعر متقدم فصيح، من شعراء الجاهلية، ليس بالكثير، جعله ابن سلام في الطبقة الثامنة. انظر أخباره في الأغاني 17/13، والأعلام 330/1.

(3) في ك: (فعلًا).

(4) في ك: (فعلًا).

(5) هي قراءة سليمان بن جهمز المدني في المختص 281/1، وتفسير البحر المحيط 514/4، وانظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري 605/1.

(6) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 20، برواية: (نَصَرَ اللَّهُ)، وانظر الحماسة البصرية 207/1، وإيضاح شواهد الإيضاح 418/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي 294، وابن يعيش 47/1.

وهو بلا نسبة في المختص 188/2، والتكملة 248، والزاهر في معاني كلمات الناس 409/1، والمذكر والمؤنث للأبباري 161/2، وشرح اللمع لابن برهان 704/2، وأساس البلاغة 638، والإنصاف في مسائل الخلاف 41/1، والإيضاح للفارقي 114، والتبيين 220، والتخميم 198/1، وشرح الرضي 372/3، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي 307، والمساعد 367/2، والإقليد 220/1، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب 23، ولسان العرب 213/5، والارتشاف 1841/4، وتفسير البحر المحيط 347/1، 255/3، والتلاف التنصرة 30، ونتائج التحصيل 394/1، وجمع المواع 179/3، وتاج العروس 549/4، وخزانة الأدب 380/4. وقد جاء في بعض الروايات: (نَصَرَ اللَّهُ).

في رِوَايَةٍ مِّن رَّوَى: (طَلْحَةَ) بِالْجُرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: أَغْظَمَ طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ؟ أَجَبْتُ: هَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَسْمُوعِ مَعَ أَهْلِهِمْ لَمْ يَسْتَغْمِلُوا هَذَا الْمُقَدَّرَ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اِمْتَنَعَ الْجُرِّ، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى تَقْدِيرٍ: تَحِيَّتِي تَحِيَّةٌ مِّنْ هُوَ كَذَلِكَ، جَازَ.

وَأَصْلُ (تَحِيَّةٍ): (تَحِيَّةٌ)، فَتَقَلَّتْ كَسْرَةُ الْيَاءِ إِلَى الْحَاءِ، وَأُذْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ.

(وَمِنْ) نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَالتَّقْدِيرُ: تَحِيَّةُ إِنْسَانٍ.

(وَلَا) هُنَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ اسْمٌ بِمَعْنَى (غَيْرٍ)^(١)، وَهِيَ صِفَةٌ لِـ "مَنْ"، وَمُضَافَةٌ إِلَى "قَاطِعٍ"، أَيْ: تَحِيَّةُ إِنْسَانٍ غَيْرِ قَاطِعٍ، وَمِثْلُهُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ) بِالْخَفْضِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَوْ رَفَعْتَ عَلَى إِضْمَارٍ (هُوَ)، فَقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ) لَكَانَ جَائِزًا. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة ٦٨]، وَ: ﴿وَفِيكُمْ كَثِيرَةٌ ۖ لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ﴾ [الواقعة ٣٢-٣٣]، وَقِيحٌ^(٢) أَنْ يَقُولَ: (لَا كَرِيمٍ) بِالْجُرِّ، أَوْ (لَا كَرِيمٍ)^(٣) بِالرَّفْعِ وَتُسَكَّتْ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ. وَرُبَّمَا شَذَّ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[الطويل]

(١) انظر رأي الكوفيين في أمالي ابن الشجري 539/1، ومعني اللبيب 322.

(٢) أي: لا: (وصح).

(٣) في الأصل: (ولا كريم) بالواو.

[337] وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِنَاصِرٍ حَيَاثُكَ لَا تَفْعَ، وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ⁽¹⁾
وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي قَوْلِكَ: (غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ)، وَ(خَرَجْتُ بِلا زَادٍ)، أَيْ: مِنْ
غَيْرِ شَيْءٍ، وَبِغَيْرِ زَادٍ.
فَإِنْ قُلْتَ: لَوْ كَانَتْ (لا) اسْمًا لَوَجَبَ إِعْرَابُهَا؛ أُجِبْتُ: الْحَرْفُ إِذَا اسْتُعْمِلَ
اسْمًا فَفِيهِ وَجْهَانِ:

- الْأَوَّلُ⁽²⁾ [و66]: أَنْ تُبْقِيَهِ عَلَى لَفْظِهِ وَبَنَائِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تُنَزِّلُهُ مَنَزَلَةَ
الاسْمِ الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ الْأَقْسُ عِنْدَ الثَّحَاةِ، كَقَوْلِكَ: (هَلْ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٍ)، وَ(لَمْ حَرْفٌ
نَفْيٍ).

وَالثَّانِي: أَنْ تُعَرِّبَهُ، فَتَقُولُ: (هَلْ⁽³⁾ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٍ)، وَ(لَمْ حَرْفٌ نَفْيٍ)،
وَتُجْزِئُهُ مُجْزِئَ مَا حُذِفَ لَامُهُ⁽⁴⁾، نَحْوُ: (عَدٍ)، وَ(يَدٍ)، وَهُوَ جَيِّدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي:

[البسيط]

(1) البيت من الطويل، وهو ينسب للضحّاك بن هَتّام. انظر الاشتقاق 350، وابن السيرافي 521/1،
والتخميم 516/1-518، وخزانة الأدب 34/4.

ونسب لرجل من بني سلول. انظر سيويه 305/2، وابن يعيش 112/2، والتخميم 516/1-518، والمقاصد
الشافعية 431/2، وخزانة الأدب 34/4.

وهو بلا نسبة في المقتضب 360/4، والبصرة والذاكرة 394/1، والأزهية 239، والنكت للأعلم 611/1،
والمفصل 110، وأما ابن الشجري 540/2، والبديع في علم العربية 584/4، والإيضاح في شرح
المفصل 358/1، وشرح الكافية الشافية 539/1، والمحصول 605/1، والمغني لابن فلاح 266/3، وشرح
الرضي 161/2، والفاخر 471/2، والمساعد 346/1، وتعليق الفرائد 113/4، والدر المصون 429/1، وشرح
أبيات المفصل والمتوسط 239، والهمع 535/1. والشاهد فيه رفع ما بعد (لا) من غير تكرير، وهو جائز عند
المبرد، شاذّ عند غيره.

(2) قوله: (الأول) مكرر في الأصل.

(3) في ك: (ما)، وهو تحريف.

(4) في الأصل وس: (لأنه).

[338] مَنِ اقْتَضَى بِسُورَى الْهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلُّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بِلَمْ⁽¹⁾

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يُشَدِّدُ آخِرَ هَذَا، كَمَا قَالَ: [الخفيف]

[339] إِنَّ لَيْتَا وَإِنْ لَوْأَ عَنَاءُ⁽²⁾

وَرُبَّمَا أَذْخَلْتَ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ لَامَ التَّعْرِيفِ، حَكَى الْخَلِيلُ، قَالَ: "قُلْتُ لِأَبِي الدُّقَيْشِ⁽³⁾: هَلْ لَكَ فِي زَيْدٍ وَتَمْرٍ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ الْهَلِّ⁽⁴⁾ وَأَوْحَاةٌ"⁽⁵⁾، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَكَمِيِّ⁽⁶⁾:

[الرجز]

[340] هَلْ لَكَ وَالْهَلُّ خَيْرٌ⁽⁷⁾

و(لا) هَذِهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ زَائِدَةٌ لِلتَّنْفِي⁽⁸⁾.

وَجُرَّ "قَاطِعٌ" بِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ(مَنْ).

و(حَبْلٌ وَاصِلٌ) مَنْصُوبٌ بِقَاطِعٍ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا صَارِمٌ): مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ⁽¹⁰⁾: "قَاطِعٌ".

و(قَبْلَ الْفِرَاقِ): مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفُ زَمَانٍ، أَيُّ: قَبْلَ زَمَانِ الْفِرَاقِ.

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 292/4، وانظر أمالي ابن الشجري 539/2.

(2) مر الشاهد برقم (269).

(3) أعراي فصيح من رواقهم، من أفصح الناس، أخذ عنه أعيان أهل العلم كأبي عبيدة ويونس والخليل، وغيرهم. انظر الوافي بالوفيات 16/14.

(4) في ك: (الأهل) وهو تحريف.

(5) العين 50/1، برواية: (هل لك في زيد ورطب)، وفي العين 352/3 برواية: (هل لك في الرطب).

(6) هو أبو نواس، مرت ترجمته.

(7) البيت لأبي نواس في ديوانه 324، وانظره في أمالي ابن الشجري 539/2، وأحكام 104/4، واللسان (هل)، وتاج العروس (هل).

(8) انظر رأي البصريين في أمالي ابن الشجري 540/2.

(9) سقط من الأصل من قوله: (بأنه صفة لـ"من") إلى هذا الموضع، وهو في س و ك.

(10) ليس في الأصل: (قوله).

وَأَعْلَمَ أَنَّ "قَبْلُ"، و"بَعْدُ" يُسْتَعْمَلَانِ تَارَةً لِلزَّمَانِ، وَأُخْرَى لِلْمَكَانِ، فَإِنْ قُلْتُ:
أَيُّهُمَا أَحَقُّ وَأَوْلَى بِهِمَا؟ أَجَبْتُ: نَقَلَ شَيْخُنَا سَعْدُ الْمَغْرِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ^(١) أَنَّ الْأَوَّلَى بِهِمَا^(٢) الْمَكَانُ؛ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- الْأَوَّلُ: امْتِنَاعُهُمْ مِنْ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْفِعْلِ فِي حَالِ السَّعَةِ، وَإِنَّمَا يُضَافَانِ إِلَى
"أَنَّ" وَالْفِعْلِ، أَوْ "مَا" وَالْفِعْلِ^(٣)، قَالَ تَعَالَى:

﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف ١٢٩].

- والثاني: إِنْخِبَارُكُ بِهِمَا عَنِ الْجُثَّةِ، كَقَوْلِكَ: (الْجَبَلُ بَعْدَ الْوَادِي)، و(الْوَادِي
قَبْلَ الْجَبَلِ)، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ.

- والثالث: أَنَّهُمَا الْأَصْلُ فِي الْغَايَاتِ، وَلَمْ تَجِدْهُمْ أَذْخَلُوا فِي حُكْمِهَا إِلَّا
ظَرْفَ^(٤) الْمَكَانِ، كـ(فَوْقَ)، و(تَحْتَ)، و(وَرَاءَ)، و(قُدَّامَ)، و(عَلَى)، وَهَذَا جَلِيٌّ.

وَقَالَ أَبُو الْكَرَمِ ابْنُ الدَّبَّاسِ^(٥) فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ"المعلم": إِنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِمَا
الزَّمَانُ. وَلِقَائِلِ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ إِضَافَةَ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَى الْفِعْلِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً،
حَتَّى يَلْزَمَ ذَلِكَ فِيهِمَا، ثُمَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي مَا تَمَكَّنَتْ ظَرْفِيَّتُهُ الزَّمَانِيَّةُ. وَحَيْثُ اشْتَرَكَا
فِي الظَّرْفَيْنِ، وَصَارَ لَهُمَا، مُنْعَا ذَلِكَ تَنْبِيْهَا عَلَى ضَعْفِهِمَا، وَبِأَنَّ الْإِنْخِبَارَ بِهِمَا عَنِ
الْجُثَّةِ، وَجَعَلَهُمَا غَايَةً قَرِينَتَانِ^(٦) مِنَ الْقَرَائِنِ الْمُخَصَّصَةِ لَهُمَا بِالْمَكَانِ.

(1) في ك: (النحاة).

(2) في ك: (هم).

(3) قوله: (في حال.... إلى هذا الموضع) سقط من الأصل.

(4) في ك، وس: (ظروف).

(5) هو المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب، أبو الكرم ابن الدباس التحوي، من كبار أئمة اللغة والنحو، ولد
سنة ثمان وأربعمئة، وقيل: سنة إحدى وثلاثين وأربعمئة، أخذ عن ابن برهان، وسمع الحديث من أبي الطيب
الطبري وأبي محمد الجوهري، له كتاب المعلم في النحو، وكتاب "نحو العرف"، وشرح خطبة أدب الكتاب، اتهم
بالكذب، توفي سنة خمس وخمسمئة. (انظر ترجمته في البلغة 181-182، وتاريخ الإسلام للذهبي 327/34).

(6) في الأصل: (اتخذ قرينتان).

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ⁽¹⁾: هُمَا غَيْرُ مُتَمَكِّنَيْنِ، فَلَا يُرْفَعَانِ،
وَالْمَانِعُ⁽²⁾ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِاسْمَيْنِ لِشَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ كَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالسَّاعَةِ،
وَالظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ؛ وَإِنَّمَا اسْتَعْمِلَا فِي الْوَقْتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. يَعْنِي: أَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ: "جِئْتُ قَبْلَ زَيْدٍ"، أَرَدْتَ تَقْدِيمَ زَمَانٍ مَجِيئِكَ عَلَى زَمَانٍ مَجِيئِهِ، فَإِذَا قُلْتَ:
"جِئْتُ بَعْدَهُ" أَرَدْتَ تَأْخِيرَ زَمَانٍ مَجِيئِكَ عَنْ زَمَانٍ مَجِيئِهِ.
(وَقَرِينَا) مَنصُوبٌ بِـ"صَارِمٍ".

* * * * *

(1) انظر شرح كتاب سيويه (مخطوط) 124/4.

(2) في لك: (المانع) بلا واو.

ومنها:

[الطويل]

[51/341] أَلْهَفَى بِقَرَى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ

عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمَبَاسِلَ⁽¹⁾

هذا من أبيات الحماسة، وهو لجعفر بن عتبة الحارثي⁽²⁾.

والهمزة⁽³⁾ في (أَلْهَفَى) حرف نداء، واللَّهْفُ مَصْدَرٌ، وَالْأَلْفُ مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْفَرْضُ مِنْ ذَلِكَ مَدُّ الصَّوْتِ لِتَعْظِيمِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُتَفَجِّعِ؛ وَلأنَّ الْأَلْفَ أَخَفُّ. وَالْمَعْنَى: أَتَلَّهَفُ⁽⁴⁾، فَالْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ [ظ66].

والباء في قوله: (بِقَرَى) ظَرْفِيَّةٌ، وَهُوَ مَقْصُورٌ، وَعَلَامَةٌ جَرُّهُ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلْفِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ (فُعْلَى)، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْمَوْثُوتِ؛ إِذْ هُوَ مُضَافٌ إِلَى "سَحْبَلٍ".

وَهَذَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ نَقَلَ فِي "التَّنْبِيْهِ"⁽⁵⁾ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَصْرِفُ (دُئْيَا)، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ وَجْهَيْنِ⁽⁶⁾:

(1) البيت من شواهد الصحاح (سجل)، والمخصص 218/4، ومعجم ما استعجم 1260/3، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 9/1، ولسان العرب (سجل)، والتاج (قرر)، (سجل).

وهو في الأغاني 53/13 برواية:

عَشِيَّةً قَرَى سَحْبَلٍ إِذْ تَغَطَّتْ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمَبَاسِلَ

(2) هو جعفر بن عتبة بن ربيعة الحارثي، أبو عارم، شاعر غَزَلٍ مُقِلٌّ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو من شعراء حماسة أبي تمام. (الأعلام 125/2)

(3) في ل: (الهمزة) بلا واو.

(4) في ل: (ألّف).

(5) في ل: (شرح التيه).

(6) انظر كلام أبي الفتح في هذه المسألة في خزانة الأدب 297/8.

- الأول: أَنْ وَرَثَهُ (فُعِلَ)، وَنَظِيرُهُ: (عَلَيْبَ) فِي اسْمِ طَائِرٍ⁽¹⁾.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَا لَفُ الَّتِي هِيَ لَامٌ، مَا أَصْلُهَا؟ أَجَبْتُ: بِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِدَلِّكَ، لَكِنْ يَقْتَضِي الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوَاوِ؛ لِاشْتِقَاقِ الْكَلِمَةِ مِنْ (دَثَوْتُ)، فَلَا أَصْلَ: (دَثِيوُ)، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لَوْقُوعِهَا رَابِعَةً، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

- والثاني: أَنَّ الْأَلِفَ لِلْإِلْحَاقِ بِـ (فُعِلَ)، كـ (جُخَذِبَ) عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ⁽²⁾، وَهُوَ قَوِيٌّ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي "شَرْحِ التَّصْرِيفِ"⁽³⁾.

نَعَمْ، لَا يَنْفَكُ هَذَا الْوَجْهُ مِنْ ضَعْفٍ؛ إِذْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ "دَثَوًا" بِالْوَاوِ؛ لِزَوَالِ⁽⁴⁾ الْبِنَاءِ الْمُقْتَضِي لِقَلْبِهِ يَاءً.

وَعِنْدِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا حَصَلَ الْقَلْبُ فِي اللَّغَةِ الْكَثِيرَةِ حُمِلَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ اللَّغَةِ الْقَلِيلَةُ؛ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (أَرِيَاخَ) حَمَلًا عَلَى (رِيَاخَ)، وَ(رِيحَ)، وَكَذَا (شَيَّيَانُ) عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ مِنَ (الشُّوبِ)، وَعَلَى بِنَاءِ (فَعْلَانُ) كـ (حَمْدَانُ)، دُونَ (فَيْلَانُ) مِنْ ذَلِكَ.

(وَسَحَبَلٍ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "قَرَى" إِلَيْهِ.

(وَحَيْنَ) نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فِيمَ يَتَعَلَّقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَالظَّرْفُ؟ أَجَبْتُ: يَحْتَمِلَانِ أَوْجُهًا:

- الأول: أَنْ يَكُونَا ظَرْفَيْنِ لِـ "لَهْفَ"، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتْلَهْفُ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَفِي

هَذَا الزَّمَانِ.

(1) ورد في المعاجم أن (عَلَيْبَ) اسم واد في طريق اليمن، وانظر سيبويه 4/268.

(2) انظر رأي الأخفش في المنصف 1/27، وشرح المشافيه للرضي 1/48، وشرح التعريف بضروري

التصريف 29-30، وانظر رأي الكوفيين في الإلحاق في شرح التعريف بضروري التصريف 30.

(3) انظر شرح التعريف بضروري التصريف 29-30.

(4) في ك: (أو لزوال).

- والثاني: أَنْ يَكُونَا حَالَيْنِ مِنَ اللَّهْفِ؛ لِأَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ يَصِحُّ فِيهِمَا أَنْ تَكُونَ أَحْوَالاً لِلْمَصَادِرِ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ أَخْبَاراً عَنْهَا، فَيَتَعَلَّقَانِ بِمَحْذُوفٍ، أَي: يَا لَهْفِي وَاقِعاً بِهَذَا الْمَكَانِ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ حَرْفٌ⁽¹⁾ التَّنَادُ.

- والثالث: أَنْ يَتَعَلَّقَ "بِقَرَى" بِالْمَصْدَرِ، وَيَكُونَ "حَيْنٌ" حَالاً مِنْهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ.

- والرابع: عَكْسُ هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ "بِقَرَى" حَالاً⁽²⁾، وَ"حَيْنٌ" ظَرْفاً لَهُ.

- والخامس: أَنْ يَكُونَ "بِقَرَى" حَالاً مِنَ اللَّهْفِ، فَيَتَحَمَّلُ⁽³⁾ حِينَئِذٍ ضَمِيرًا عَائِداً إِلَيْهِ، وَيَكُونَ "حَيْنٌ" حَالاً مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ.

- والسادس: أَنْ يَكُونَ "بِقَرَى" حَالاً مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، أَي: يَا لَهْفِي وَأَنَا فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "حَيْنٌ" حَالاً مِنَ الْيَاءِ، وَلَا مِنَ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُمَا جُثَّتَانِ، وَالزَّمَانُ لَا يَكُونُ حَالاً مِنْهَا⁽⁴⁾، كَمَا لَا يَكُونُ غَيْرًا عَنْهَا.

فَإِنْ قُلْتُ: أَيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ "بِقَرَى" حَالاً مِنَ الْيَاءِ، وَ"حَيْنٌ" ظَرْفًا لِلَّهْفِ؟ أَجَبْتُ: لَا، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُفَصِّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا صِفَةً لِلْمَصْدَرِ؟ أَجَبْتُ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَالظَّرْفُ يُوصَفُ بِهِمَا التَّكَرَّاتُ لَا الْمَعَارِفُ. وَ"لَهْفِي" مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ. (وَالْوَلَايَا) فَاعِلٌ (أَجَلَبْتُ) وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلِفِ.

(وَالْعَدُوُّ) عَطْفٌ عَلَى (الْوَلَايَا).

(وَالْمُبَاسَلُ) صِفَةٌ لَهُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلٍّ⁽⁵⁾ جَرٌّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا يَتَّبِعِي فِي ذَلِكَ.

* * * * *

(1) فِي ك: (حُرُوف).

(2) الْكَلَامُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى قَوْلِهِ: (مِنَ اللَّهْفِ) سَقَطَ مِنْ ك.

(3) فِي الْأَصْلِ: (فِيحْتَمِل).

(4) فِي ك: (مِنْهُمَا).

(5) فِي ك: (مَوْضِع).

[52/342] فَقَالُوا لَنَا ثَنَانٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا

صُدُورٌ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ⁽¹⁾الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا⁽²⁾.والفاءُ⁽³⁾ عَاطِفَةٌ. (وقالوا) فِعْلٌ وفَاعِلٌ.

(لَنَا) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وفي تَعَلُّقِهِ وَجْهَانِ:

- الأولُ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ "قَالُوا"، أَيْ: وَاجْهَوْنَا بِذَلِكَ، كَقَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ:

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ [البقرة ٢٤٧]⁽⁴⁾. فَعَلَى هَذَا "ثَنَانٌ"، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُمَحْذُوفٌ، أَيْ: ثَنَانٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا كَاثِنَتَانِ⁽⁵⁾، وَإِنْ شِئْتَ فَقَدَّرْ⁽⁶⁾ الْخَبَرَ جَارًّا وَمَجْرُورًا، أَيْ: لَنَا مِنْكُمْ ثَنَانٌ.

- والثاني: أَنْ يَكُونَ (لَنَا) خَبْرًا عَنْ "ثَنَانٍ"، فَيَدْرُجُ فِيهِ كَخَبَرٍ عَلَى مَا يُقَدَّرُ

فِي ذَلِكَ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ بِـ "قَالُوا".

وَأَصْلُ "ثَنَانٌ": (ثَنَانٌ)، فَالْتَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّائِنِثِ. أَمَّا الأولُ

فَلَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (ثَنَيْتُ). وَأَمَّا الثَّانِي فَلِسُكُونِ مَا قَبْلَ التَّاءِ. وَنُصِّبُوا عَلَى أَنْ تَاءَ

(1) البيت لجعفر بن علية الحارثي، وانظره في الأغاني 55/13، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 9/1، وشرح

الكافية الشافية 1225/3، وتفسير البحر المحيط 492/1، ومعنى اللبيب 92، وجمع الهوامع 206/3،

والناج (شرح).

(2) بعده في ك: (من القصيدة). وهي لجعفر بن علية الحارثي.

(3) في ك: (الفاء) بلا وار.

(4) في الأصل: (وقالوا).

(5) في الأصل: (كاثنتان).

(6) في الأصل: (فقدّم).

التَّائِيثُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، أَوْ أَلْفًا؛ وَلِذَلِكَ فَسَدَ قَوْلُ الْجَرَمِيِّ فِي (كَلْتَا)،
فَالْوَزْنَ (فَعْلَانِ).

وَأَمَّا (اَنْتَانِ) فَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ، وَاللَّامُ مَحذُوفَةٌ، وَالْوَزْنَ (اَفْعَتَانِ). وَقَالَ أَبُو
الْبَقَاءِ: التَّاءُ بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ، وَالْوَزْنَ (اَفْعْلَانِ) ⁽¹⁾.

فَإِنْ قِيلَ: فَالْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ إِثْمًا تَدْخُلُ لِلْعَوَضِ وَالْإِبْتِدَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ الْحَذْفُ
اسْتَحَالَ الْعَوَضُ. أَجَبْتُ: بَأَلَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ حَذْفٌ، لَكِنَّ هَذَا الْعَوَضَ عَنِ التَّغْيِيرِ
الْأَحَقِّ لِلْكَلِمَةِ بِإِبْدَالِ لَامِهَا ⁽²⁾.

و(لَا) عَامِلَةٌ عَمَلِ (إِنْ)، وَ(بُدَّ) اسْمُهَا.

و(مِنْهُمَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرِهَا. وَالْجُمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ
قَوْلِهِ: "تَنْتَانِ"، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ فِي "مِنْهُمَا"؛ وَلِوَصْفِ التَّكْرَرِ سَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا؛ أَوْ
لِتَقْدُمِ خَبَرِهَا الْمَجْرُورِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ: وَهُوَ أَنَّ نَظِيرَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ [النحل ٦٢]، قَالَ الْفَرَّاءُ ⁽³⁾: مَعْنَاهُ: لَا بُدَّ وَلَا مَحَالَةَ أَنْ
لَهُمُ النَّارُ، فَعَلَى هَذَا حَرْفُ الْجَرِّ مُقَدَّرٌ، أَيْ: لَا جَرَمَ فِي ⁽⁴⁾ أَنْ لَهُمُ ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ:
(لَا بُدَّ مِنْ هَذَا)، وَ(لَا مَحَالَةَ فِي هَذَا).

وَقَالَ الزَّجَّاجُ حِكَايَةً عَنْ قُطْرُبٍ: إِنَّ "لَا" رَدٌّ، أَيْ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا وَصَفُوا،
جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ، أَيْ: وَجَبَ ⁽⁵⁾.

(1) انظر المتبع في شرح اللمع للعكري 587/2.

(2) بعده في الأصل: (فالوزن الفعلان).

(3) انظر معاني القرآن للفراء 8/2.

(4) ليس في لك: (في).

(5) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 194/3.

وَقِيلَ: إِنَّ (لَا) زَائِدَةٌ، وَ(جَرَمَ) فِعْلٌ مَاضٍ مَعْنَاهُ⁽¹⁾: ثَبَتَ وَحَقٌّ.
وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: (أَنَّ) وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ بـ (لَا)⁽²⁾، بِمَنْزِلَةِ:
(أَفْضَلُ)⁽³⁾ فِي قَوْلِكَ: (لَا رَجُلَ أَفْضَلَ مِنْكَ).

وَقَوْلُهُ: (صُدُورُ رِمَاحٍ) وَالْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ (أَوْ سَلَّاسَلُ) فِيهِ وَجْهَانِ:
- الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: هُمَا ذَلِكَ.

- وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ثِنْتَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: "أَوْ" يَقْتَضِي أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ، وَ"ثِنْتَانِ" يَقْتَضِي الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا. أَجَبْتُ:
بِأَنَّ فِي ذَلِكَ وَجُوهًا:

- الْأَوَّلُ: إِنَّ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا﴾ [الأنعام ١٤٦]،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه ٤٤]،

و: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات ٦]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[مشطور الرجز]

[343] خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنَبَ أَرْمَامًا إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامًا
خَوِيرِبَيْنِ يَنْقَفَانِ هَامَا لَمْ يَدْعَا لِسَارِحٍ مَقَامًا⁽⁴⁾

(1) قوله: (معناه) ليس في الأصل وس.

(2) المقتضب 351/2 بصرف.

(3) في لك: (رجل).

(4) ورد في الكامل 33/3 الأَشْطَارُ الأربعة، وجاء الأول برواية: (إيت الطريق....)، والثالث برواية:

(....الهاما)، ثم قال: (وزاد أبو الحسن:

لَمْ يَتْرَكَ لِمُسْلِمٍ طَعَامًا).

وذكر في جهرة اللغة 288/1 الأَشْطَارُ الثلاثة الأولى، وجاء الثالث عنده برواية:

خَوِيرِبَانِ يَنْقَفَانِ الهاما

أَلَا تَرَاهُ قَالَ: (خُوَيْرِينِ؟) وَلَوْ كَانَتْ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ لَقَالَ: (خُوَيْرِيَا)⁽¹⁾،
كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو جَالِسٌ)، وَلَا تَقُولُ [ظ67]: (جَالِسَانِ).

و"أَكْتَلُ" و"رَزَامٌ" لَصَانٌ كَأَنَّا يَقْطَعَانِ الطَّرِيقَ بِـ"أَرْزَامٍ" وَهُوَ مَوْضِعٌ، وَيَنْقُفَانِ
هَامَ مَنْ يَمُرُّ بِهِمَا. وَقَالَ آخَرُ:

[الوافر]

[344] وَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى بُعْجَرٍ أَوْ عَفَاقٍ

عَلَى الْمَرَأَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَاشْتِيَاقٍ⁽²⁾

أَلَا تَرَاهُ قَالَ: (عَلَى الْمَرَأَيْنِ)، وَلَوْ لَا أَنَّ "أَوْ" بِمَعْنَى الْوَاوِ لَمَا جَازَ ذَلِكَ، وَقَالَ
تَوْبَةُ بْنُ الْحَمِيرِ⁽³⁾:

[الطويل]

[345] وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا⁽⁴⁾

أَيُّ: لِنَفْسِي تُقَاهَا، وَعَلَيْهَا فُجُورُهَا، وَهَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ⁽⁵⁾، وَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِمَا
قَدَّمْنَاهُ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ.

- وَالثَّانِي: أَنَّ (أَوْ) هُنَا تُفِيدُ الْقَتْلَ فِي بَعْضِهِمْ، وَالْأَسْرَ فِي بَعْضِهِمْ، وَالشَّتَانَ
بِجُمْلَتِهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ: (كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ أَكُلُ السَّمَكِ أَوْ التَّمْرِ)، وَهُنَا تُفِيدُ تَفَرُّقَهُمَا
فِي زَمَانٍ⁽⁶⁾.

(1) في ك: (خويرا) وهو تحريف.

(2) البيتان لحمم بن نويرة في معاني القرآن للأخفش 33، واطرها في الصحاح (عق)، والأزهية 116، والمسائل
المنشورة 260، وتذيب اللغة 472/15، وأما ابن الشجري 76/3، واللسان (عق)، والتاج (عق).

(3) البيت لتوبة، وانظره في أمالي القالي 88/1، 131، وغريب الحديث للخطاي 210/2، والحماسة
تلبصرية 202/2، وحروف المعاني للزجاجي 53، وتذيب اللغة 472/15، والأزهية 119، والبصرة
والتذكرة 132/1، ومعني اللبيب 89.

(4) هو توبة بن الحمير العجلي العامري، أبو حرب، شاعر أموي، من عشاق العرب المشهورين، كان يهوى
ليلى الأخيلية، ولم يوافق أبوها، فبقي يُشْتَبَّ بها، وتوفي سنة خمس وثمانين. انظر ترجمته في الأعلام 89/2.

(5) (أَوْ) بمعنى الواو رأي للكوفيين. انظره في أمالي ابن الشجري 77/3، ومشكل إعراب القرآن 619.

(6) في الأصل: (في زمان).

- والثالث: أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ يَصِحُّ فِي حَقِّهِ الْقَتْلُ أَوْ الْأَسْرُ.
- والرابع: أَنْ (أَوْ) عَلَى بَابِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: لَا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَحَذَفَ الْمُضَافُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن ٢٢]، أَي: مِنْ أَحَدِهِمَا اللَّؤْلُؤُ، وَمِنْ أَحَدِهِمَا الْمَرْجَانُ. وَقَالَ تَعَالَى:
- ﴿لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف ٣١] ^(١)، أَي: مِنْ أَحَدِ الْقَرْيَتَيْنِ، يَعْنِي الطَّائِفَ وَمَكَّةَ.
- و(أَشْرَعْتَ) تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:
- الْأَوَّلَ: أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ "صُدُورٍ".
- وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ "رِمَاحٍ". وَهَذَا بَيِّنٌ.
- * * * * *

(١) لَيْسَ لِي كَلِمَةُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: (عَظِيمٍ).

[53/346] فَقُلْنَا لَهُمْ تِلْكُمْ إِذَا بَعْدَ كَرَّةٍ

تُعَادِرُ صَرَغَى نَوُؤُهَا مُتَخَاذِلٌ⁽¹⁾الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا⁽²⁾.

الفَاءُ عَاطِفَةٌ. وَ(قُلْنَا) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ.

و(لَهُمْ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، يَتَعَلَّقُ⁽³⁾ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ.

وَالاسْمُ مِنْ قَوْلِهِ: (تِلْكُمْ) : (تِي)، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَاللَّامُ زِيدَتْ لَتَدُلَّ عَلَى بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَى، وَكَانَتْ سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَزِيدٍ، إِلَّا أَنْ تَدْعُوَ الْحَاجَّةَ إِلَى تَحْرِيكِهِ، كَمَا فِي ثَوْنِ الثَّنِيَّةِ، لَكِنْ أَلْتَقَى سَاكِنَانِ، الْيَاءُ وَاللَّامُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا الْكَسْرَةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ اللَّامِ، وَلِأَنَّهَا مُعْتَلَّةٌ دُونَهَا؛ وَلِأَنَّهَا لَغَيْرِ مَعْنَى بِخِلَافِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا حُرِّكَتْ كَمَا فُعِلَ فِي "ذَلِكَ"؟ أَجَبْتُ: تَحْرِيكُهَا بِالْفَتْحِ مُمْتَنِعٌ لِمَا فِيهِ مِنَ اللَّبْسِ بِلَامِ الْمَلِكِ. وَتَحْرِيكُهَا بِالْكَسْرِ مُسْتَقْبَلٌ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ يَاءٍ بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ. وَأَمَّا لَامُ "ذَلِكَ" فَلَمْ يُسْتَقْبَلْ تَحْرِيكُهَا بِهِ؛ لِعَدَمِ مَا ذَكَرْنَا.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: حُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الْأَلِفِ فِي "ذَلِكَ"؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ تَدُلَّ عَلَيْهَا الْفَتْحَةُ⁽⁴⁾. وَلَا أَذْرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا أُثْبِتُهُ لَعَلَّ⁽⁵⁾ غَيْرِي يَفْهَمُهُ.

(1) انظر البيت في مقاييس اللغة 366/5، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 10/1، والعباب الزاخر (نوأ)، وتاج العروس (نوأ)، (خذل).

(2) بعدها في ك: (من القصيدة).

(3) في ك: (متعلق).

(4) انظر المتبع في شرح النعم للعكبري 472/2.

(5) في ك: (لعلم).

وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ،
وَذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ⁽¹⁾؛ إِذْ لَا رَافِعَ، وَلَا نَاصِبَ، وَلَا جَارٌّ؛ إِذْ أَسْمَاءُ⁽²⁾ الْإِشَارَةُ لَا يَصِحُّ
إِضَافَتُهَا؛ لَكَوْنِهَا مَعَارِفَ، وَالتَّنْكِيرُ فِي (هَؤُلَاءِ) مُنَوَّاءٌ فِي مَا حَكَاهُ
الْجَوْهَرِيُّ⁽³⁾ [و68] شَاذٌّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ⁽⁴⁾. وَالْمِيمُ دَلِيلٌ عَلَى مُجَاوِزَةِ الْوَاحِدِ، فَإِنْ
قَصَدَتْ التَّشْيِيعَ زِيدَتْ الْأَلِفُ، وَإِنْ قَصَدَتْ⁽⁵⁾ الْجَمْعَ زِيدَتْ الْوَاوُ، فَقِيلَ: (تَلْكُمُو)،
وَهِيَ لُغَةٌ، وَالْأَشْهُرُ حَذَفُ⁽⁶⁾ الْوَاوِ وَإِسْكَانُ الْمِيمِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ مَعَ الْأَمْنِ مِنْ⁽⁷⁾
الْلَّبْسِ.

وَمَوْضِعُ (تَلْكُمُ) رَفْعٌ، إِمَّا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، أَيْ: تَلْكُمُ تَقَعُ. وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ الْخَبَرُ "بَعْدَ كَرَّةٍ"، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، أَيْ: تَلْكُمُ مُسْتَقَرَّةٌ⁽⁸⁾ بَعْدَ كَرَّةٍ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا، أَيْ: الْمَطْلُوبُ تَلْكُمُ.

و(إِذَا) حَرْفٌ مَعْنَاهُ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ، وَهُوَ مُهْمَلٌ؛ إِذْ لَا فِعْلَ بَعْدَهُ.

و(تُعَادِرُ) فَاعِلُهُ⁽⁹⁾ مُضْمَرٌ.

(1) في ك: (معتذر).

(2) في ك: (اسم).

3 ليس في الأصل: (الجوهري).

(4) الجوهري في الصحاح (ألا) نقلاً عن أبي زيد، وانظر المحصول 40/1.

(5) في الأصل وس: (قصده).

(6) في الأصل: (حذفت).

(7) ليس في الأصل: (من).

(8) في الأصل: (مستقر).

(9) في ك: (بعده).

و(صَرَعى) مَفْعُولُهُ، وهو جَمْعُ "صَرِيعٍ"؛ وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى (فَعِيلٍ) مِنْ
الآفَاتِ جُمِعَ عَلَى (فَعْلَى)، كـ(مَرِيضٍ) و(مَرَضَى)، و(جَرِيحٍ) و(جَرَحَى).
والجُمْلَةُ مَجْرُورَةٌ⁽¹⁾ الْمَوْضِعِ، صِفَةٌ لِلْكُرَّةِ.
و(نَوَّوْهَا) مُبْتَدَأٌ. و(مُتَخَاذِلٌ) خَبَرُهُ، و"التَّوَّءُ" مَصْدَرٌ "تَاءً"⁽²⁾ "يَتَوَّءُ"، وهو
مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، أَي: إِذَا أَرَادَ الصَّرِيعُ أَنْ يَنْهَضَ خَذَلَتْهُ الْجِرَاحُ. وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ
نَصْبٌ، صِفَةٌ لـ"صَرَعى".

* * * * *

(1) فِي ك: (الْمَجْرُورَةُ).

(2) فِي ك: (تَأَى).

ومنها:

[الطويل]

[54/347] فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كُنْتُ آيًّا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَتَأْبَطَ شَرًّا⁽²⁾.

(أَبْتُ) بِمَعْنَى: رَجَعْتُ، وَهُوَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ.

و(إِلَىٰ فَهْمٍ) مُتَعَلِّقٌ⁽³⁾ بِهِ.

وَالْوَاوُ لِلْحَالِ. وَ(مَا) نَافِيَةٌ، وَ(آيًّا) خَبَرٌ "كُنْتُ"، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الْمَنْفِيَةِ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ. وَالْمَعْنَى: رَجَعْتُ إِلَيْهِمْ وَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي ظَنِّهِمْ أَوْ ظَنِّي لِصُعُوبَةِ الْأَمْرِ.

وَيُرْوَى: "وَمَا كَدْتُ آيًّا" وَفِيهِ شَذُوذٌ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ خَبَرَ "كَادَ" اسْمَ فَاعِلٍ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة ١١٧]⁽⁵⁾، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ "كَانَ"؛ وَ"كَانَ" يَجُوزُ فِيهَا ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا).

وَمِثْلُهَا فِي هَذَا الشُّذُودِ (عَسَى) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

[الرجز]

[348] أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مِلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا⁽⁶⁾

(1) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ (37). وَقَدْ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ فِي ك: (وَلَمْ أَكْ آيًّا).

(2) بَعْدَهُ ي ك: (وَهُوَ مِنَ الْحَمَاسَةِ أَيْضًا).

(3) فِي ك: (يَتَعَلَّقُ).

(4) فِي ك: (وَفِيهِ نَظَرٌ).

(5) فِي ك: (يَزِيغُ فَرِيقًا مِنْهُمْ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(6) مَرَّ الرِّجْزُ سَابِقًا. انْظُرِ الشَّاهِدَ رَقْمَ 38.

وجاء⁽¹⁾ في مثل: (عسى الغويّر أبؤسا)⁽²⁾.

وأجاز عبد القاهر أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: عسى الغويّر أن يكون أبؤسا⁽³⁾. فيجوز على هذا عندي أن يكون التقدير: وما كدت أكون آيّا. نعم، هذا الذي ذهبت إليه أقيس، ألا تراه حذف الموصول، وهو "أن" وفعلها، وأبقى بعض الصلة، وليس في تقدير ذلك.

ولو قال عبد القاهر: التقدير: عسى الغويّر يكون أبؤسا، لكان سألما من ذلك، لكنه راعى الأكثر في خبره⁽⁴⁾. وموضع الجملة المنفية نصب على الحال، وصاحبها الضمير في "أبت"، والعامل فيها الفعل، والعائد ضمير المتكلم في⁽⁵⁾ "كنت"، أو "كدت".

ويروى: (وكم مثلها) بالجر، فـ(كم) خبرية دالة على التكثير⁽⁶⁾، وجر "مثل" بالإضافة، أو بـ"من" مقدرة، وموضع "كم" رفع بالابتداء. (وقارقتها) جملة من فعل وفاعل ومفعول، وموضعها رفع؛ لأنها⁽⁷⁾ خبر "كم".

ويروى "مثلها" بالنصب، وفيه وجهان:
- الأول: أن تنصبه على التمييز، و"كم" استفهامية مقدرة.

(1) في ك: (وجاز).

(2) انظر المثل في جهرة الأمثال 50/2، ومجمع الأمثال 17/2.

(3) المقتصد 359/1.

(4) في س و ك: (خبر عسى).

(5) في ك: (والعائد في ضمير المتكلم).

(6) في الأصل: (التكثير).

(7) في ك: (لأنه).

- والثاني: أَلَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، فَسِرَّةُ "فَارَقَتْهَا"، وَمَوْضِعُ "كَمْ" رَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ: (فَارَقَتْ) الْمَقْدَرَةُ دُونَ الظَّاهِرَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهَا نَصَبًا عَلَى الظَّرْفِ.

وَيُرْوَى: "مِثْلُهَا" بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَ"فَارَقَتْهَا" خَبَرُهُ، فَ"كَمْ"⁽¹⁾ عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الظَّرْفِ، أَيْ: كَمْ يَوْمًا، أَوْ يَوْمٍ، عَلَى الْوَجْهَيْنِ.

و(هِيَ تَصِفُ جُمْلَةً [ظ68] ابْتِدَائِيَّةً فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي "فَارَقَتْهَا". وَهَذَا جَلِيٌّ.

* * * * *

(1) في لك: (وكم).

[55/349] وَإِنِّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ

بِهِ لِابْنِ عَمِّ الصَّدَقِ شُمُسِ بْنِ مَالِكٍ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَتَأْبَطَ شَرًّا، وَقِيلَ: لَغَيْرِهِ.

أَصْلُ (إِنِّي): إِنِّي، فَحُذِفَتْ إِحْدَى الثَّوْنَاتِ كَرَاهَةً⁽²⁾ لاجتماعها، وفي المَحذُوفَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

— أَحَدُهَا: أَنَّهَا الثَّانِيَةُ مِنْ (إِنَّ)، وَذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا تُحْذَفُ كَثِيرًا لِلتَّخْفِيفِ.

وَالثَّانِي: تَطَرُّفُهَا، وَقَدْ تَكَرَّرَ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ الطَّرْفَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ.

— وَثَانِيهَا: أَنَّهَا الْأُولَى⁽³⁾؛ لِأَنَّ السَّاكِنَةَ أضعَفُ، فَهِيَ بِذَلِكَ أَوْلَى، ثُمَّ

سُكِّنَتْ⁽⁴⁾ الثُّونُ الْمَفْتُوحَةُ، وَأُدْغِمَتْ فِي ثُونِ الْوِقَايَةِ.

— وَثَالِثُهَا⁽⁵⁾: أَنَّهَا ثُونُ الْوِقَايَةِ لِزِيَادَتِهَا، وَلِأَنَّهَا الْمَحذُوفَةُ فِي (لَعَلِّي)، وَفِيهِ

ضَعْفٌ؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِمَعْنَى، وَهُوَ وَقَايَةُ مُشَابِهَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْكُسْرِ، وَمَا كَانَ لِمَعْنَى رَجَحَ الْأَصْلُ؛ بِدَلِيلِ (قَاضٍ).

وَالْيَاءُ اسْمٌ "إِنَّ" فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَاللَّامُ لِلتَّأَكِيدِ، وَقَدْ سَلَفَ ذِكْرُ مَوَاضِعِهَا.

(1) البيت لتأبط شرًّا في ديوانه 148، وانظره في أمالي القاضي 139/2، والعقد الفريد 320/2، وزهر الآداب 283/1، والتهيه على أوام أبي علي 107/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 22/1، وتفسير البحر المحيط 527/8، وخزانة الأدب 203/1، والتاج (شمس). وقد سقط من المخطوطات الثلاث (الوار) في مستهل البيت.

(2) في ك: (كراهية).

(3) في الأصل: (الثانية).

(4) في ك، وس: (أسكنت).

(5) في الأصل: (وثانيها).

و(مُهَدٍ) خَبَرُهَا، وهو مَنْقُوصٌ، وأصلُهُ: (مُهْدِيٌّ)، ثُمَّ سَكَنَتِ الْيَاءُ اسْتِثْقَالاً
لِلضَّمَّةِ عَلَيْهَا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَالتَّنْوِينِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ.
و(مِنْ ثَنَائِي) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ⁽¹⁾.

و(مِنْ) تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

– الأول: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً عِنْدَ الْأَخْفَشِ⁽²⁾، وَ(ثَنَائِي) مَفْعُولُ "مُهَدٍ"، إِذْ هُوَ
اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ⁽³⁾ (أَهْدَى).

– والثاني: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: لِمُهَدٍ⁽⁴⁾ ثَنَاءٌ مِنْ ثَنَائِي. فـ(مِنْ) لِلتَّبْيِينِ، وَهِيَ
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، صِفَةٌ لِلْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ. وَإِنْ قُدِّرَتْ الْمَحْذُوفُ بَعْدَهَا كَأَنَّ فِي
مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ؛ لِتَقَدُّمِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ.
وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ، وَ(قَاصِدٌ) مَغْطُوفٌ عَلَى "مُهَدٍ".
و(بِهِ) يَتَعَلَّقُ بِـ"قَاصِدٍ".

و(لَا بِنِ عَمٍّ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ، أَيُّ: فَقَاصِدٌ بِهِ ابْنِ
عَمٍّ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ. وَلَوْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَيْهِ لَكَانَتْ زِيَادَةُ اللَّامِ فِيهِ حَسَنَةً؛ لِضَعْفِ تَعَلُّقِهِ
بِهِ إِذْ ذَاكَ؛ وَلِذَاكَ جَارٌّ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ) بِرَفْعِ "زَيْدٍ" بِالْإِبتِدَاءِ عَلَى تَقْدِيرٍ: ضَرَبْتُه،
وَأَمْتَنَعَ: (ضَرَبْتُ زَيْدً).

(1) العبارة في الأصل وس: (ومضاف ومضاف إليه)
(2) انظر رأيه في معاني القرآن للأخفش 223، والبغداديات 242.

(3) في ك: (في).

(4) في ك، وس: (إني لمهد).

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: اللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ"قَاصِدٍ"؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (قَصَدْتُ لَهُ)، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَيُعَلِّقُونَهَا بِـ"مُهْدٍ"، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ⁽¹⁾.

وَيُرْوَى (شَمْسٌ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ، وَهُوَ مَنقُولٌ مِنَ الشَّمْسِ الْمَعْرُوفَةِ، كَتَسْمِيَتِهِمْ "بَدْرًا"، وَجَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ: "لَا بِنِ عَمَّ".

وَيُرْوَى بِضَمِّهَا، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

- الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ تَغَايِيرِ⁽²⁾ الْأَعْلَامِ؛ لِيَقَعَ⁽³⁾ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِنْسِ الْمَنقُولِ عَنْهُ وَالْعَلَمِ الْمَنقُولِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (مَوْهَبٍ) بِفَتْحِ الْهَاءِ. وَغَيْرُ الْعَلَمِ تُكْسَرُ عَيْنُهُ، كـ(الْمُورِدِ)، وَ(الْمَوْعِدِ)، وَكَذَلِكَ: (مَكْوَرَةٌ)، وَالْقِيَاسُ: (مَكَارَةٌ)، كـ(مَفَازَةٌ).

- وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَمْعَ "شَمُوسٍ"⁽⁴⁾، وَهُوَ الْعَزِيزُ النَّفْسِ الْأُفَّ، وَكَانَ قِيَاسُهُ (شُمُسًا) كـ(صُبْرٍ) فِي جَمْعِ (صَبُورٍ)، لَكِنْ سُكِّنَ عَيْنُهُ، وَهَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ؛ لِقَلَّةِ تَسْكِينِ الْعَيْنِ فِي هَذَا النَّحْوِ، وَالتَّسْمِيَةُ بِجَمْعِ الصِّفَةِ. وَجَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "ابْنِ عَمَّ".

* * * * *

(1) الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَشْهُورٌ، وَهُوَ خِلَافُهُمْ فِي الْعَامِلِ فِي بَابِ التَّزَاوُعِ. انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْإِنْصَافِ 83،

وَابْنُ يَعِيشَ 79/1، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ 204/1

(2) فِي ك: (تَغَايِيرُ).

(3) فِي ك: (وَلِيقَعَ).

(4) فِي ك: (جَمْعُ شَمْسٍ شَمُوسَ).

[56/350] يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا

جَحِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا.

و(يَظَلُّ) مِنْ أَخَوَاتِ "كَانَ". وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ⁽²⁾ يَكُونَ خَبَرَ ابْتِدَاءٍ مَخْذُوفٍ، أَيْ: هُوَ يَظَلُّ [و69] واختاره أبو البقاء؛ لِكَوْنِهِ مُلْبَسًا⁽³⁾ بِمَا قَبْلَهُ لَفْظًا، وَاسْمُ "يَظَلُّ" مُضْمَرٌ فِيهِ عَائِدٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ.

و(بِمَوْمَاةٍ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالْبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى (فِي). وَ(الْمَوْمَاةُ) مِنْ مُضَاعَفِ الْمِيمِ⁽⁴⁾ وَالْوَاوِ، وَالْأَصْلُ: (مَوْمَوَةٌ)، فَقَلِبْتَ الْوَاوَ أَلِفًا لِتَحْرِكِهَا وَافْتِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَالْوِزْنَ (فَعْلَلَّةً) كَـ (دَخَرَجَةً).

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا كَانَتْ "فَوَعْلَلَّةً" كَـ (صَوْمَعَةً)؟ أَجَبْتُ⁽⁵⁾: ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى جَعْلِ الْكَلِمَةِ مِنْ بَابِ (دَدَن) وَ(كَوَكَبَ)، وَهُوَ مَا فَاوُهُ وَعَيْنُهُ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَبَابُ الْمُضَاعَفِ أَكْثَرُ مِنْهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا كَانَتْ "فَعْلَوَةٌ"؟ أَجَبْتُ: ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ⁽⁶⁾ (قَلَقَ)، وَ(سَلَسَ)، وَهُوَ مَا فَاوُهُ وَلَا مُهْ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَبَابُ الْمُضَاعَفِ أَكْثَرُ مِنْهُ

(1) البيت لتأبط شراً في ديوانه 152، وانظر البيت في الحيوان 256/6 برواية: (يظل... بقفرة....)، وأمالى القالي 139/2، والحكم 232/2، وزهر الآداب 283/1، والعقد الفريد 319/2، وشرح ديوان الحماسة للبريزي 22/1، واللسان (عرا).

(2) في ك: (فان).

(3) في ك: (ملبساً).

(4) في ك: (المقيم).

(5) سقط من الأصل من هنا إلى قوله: (فعلوة، أجبت).

(6) في ك: (بنات).

أيضاً؛ ولهذا افْتَتَحَ⁽¹⁾ أَنْ يَكُونَ⁽²⁾ "مَفْعَلَةٌ"؛ وَلِشَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلِمِ
الْعَرَبِيَّةِ مَا فَازَهُ وَآوُ⁽³⁾، وَلَامُهُ كَذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلَا كَانَتْ "فَعْلَاءَةً"؟ أَجَبْتُ: ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ لِإِفْضَائِهِ بِهَا إِلَى بَابِ
(قَلْبِي)؛ وَلَأَنَّ زِيَادَةَ الْأَلِفِ فِي هَذَا التَّخْوِ قَلِيلٌ. وَتُجْمَعُ عَلَى (مَوَامٍ)، وَ(مَيَامٍ).

و(بِمَوَمَاءَةٍ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ⁽⁴⁾ "يَظُلُّ".

و(يُمْسِي) عَطْفٌ عَلَى "يَظُلُّ"، وَاسْمُهَا مُضْمَرٌ فِيهَا.

و(بِغَيْرِهَا) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، خَبَرٌ "يُمْسِي".

و(جَحِيشًا) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "جَحِيشًا" خَبَرٌ "يُمْسِي"،

و"بِغَيْرِهَا" يَتَعَلَّقُ بِـ(جَحِيشٍ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "بِغَيْرِهَا" وَ"جَحِيشًا" خَبَرَيْنِ.

و(يَعْرُورِي) عَطْفٌ عَلَى "يُمْسِي"، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى

الْحَالِ، وَالْمِتَّدُ مُقَدَّرٌ.

و(ظُهُورٌ⁽⁵⁾ الْمَهَالِكِ) مَفْعُولٌ "يَعْرُورِي"، وَمَعْنَاهُ: يَرْكَبُ.

* * * * *

(1) فِي ك: (مَنْع).

(2) قَوْلُهُ: (يَكُونُ) سَاقَطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(3) قَوْلُهُ: (وَأَو) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(4) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ: (نَصَبٌ لِأَنَّهُ خَبَرٌ)، وَلَيْسَ فِي ك: (لَأَنَّهُ).

(5) لَيْسَ فِي ك: (ظُهُور).

[57/351] فَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا

فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الشَّاءِ سَبِيلٌ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْحَارِثِيِّ⁽²⁾، وَيُرْوَى لِلسَّمَوَالِ بْنِ عَادِيَا الْيَهُودِيِّ⁽³⁾.
وَالْوَاوُ⁽⁴⁾ عَاطِفَةٌ، وَ(إِنْ) حَرْفُ شَرْطٍ.

و(هُوَ) ضَمِيرُ مَرْفُوعٍ مُتَفَصِّلٍ، وَالرَّافِعُ لَهُ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، تَقْدِيرُهُ: وَإِنْ فَرَطَ أَوْ أَهْمَلَ، فَلَمَّا حَذَفَ الْفِعْلَ وَأَتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَرَزَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ لِزَوَالِ مَا يَسْتَكِنُ فِيهِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء ١٠٠]؛ وَذَلِكَ لِاِقْتِضَاءِ "إِنْ" وَ"لَوْ"⁽⁵⁾ الْفِعْلَ، وَطَلَبَهُمَا⁽⁶⁾ لَهُ، فَمَتَى لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ قُدْرٌ.

و(لَمْ) حَرْفُ جَزْمٍ، وَ(يَحْمِلُ) مَجْزُومٌ بِهِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَكِنٌ فِيهِ. وَ(عَلَى النَّفْسِ) يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَ(ضَمِيمَهَا) مَفْعُولُهُ.

(1) البيت ينسب للسّمَوَالِ في ديوانه 66، وانظر أمالي القاضي 272/1، والحماسة المغربية 591/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 28/1، وسمط الآلي 596/1. وهو في ديوانه.

ونسبه الثعالبي للجلاح، واسمه عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في لباب الآداب 159/1-160 وذكر أنه ينسب للسّمَوَالِ.

وهو بلا نسبة في تفسير البحر اخیط 463/1، والجمع 249/1، 553/2، وخزانة الأدب 43/9.

(2) عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، شاعر فحل من بني الحارث بن كعب بن قحطان، كان من سكان الشام، ثم قصد بغداد، فسجنه الرشيد، وجُهِلَ مصيره، وضاع أكثر شعره، ومن العلماء من يجزم أن هذه القصيدة اللامية له، والتي تنسب للسّمَوَالِ أيضًا. انظر ترجمته في الأعلام 159/4.

(3) كذا العبارة في ك، وجاء في الأصل، وس: (البيت لعبد الرحيم) فقط.

(4) في ك: (الواو) بلا واو.

(5) في ك: (والو).

(6) في الأصل: (وطلبها).

وهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ مُتَقَدِّمَةٌ⁽¹⁾ عَلَى مَرْتَبَةِ الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا كَانَ فِي التَّقْدِيرِ⁽²⁾ مُقَدِّمًا عَلَيْهِمَا.

نَعَمْ، قَدْ يَتَّصِلُ بِالْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَجْرُورِ، فَيَلْزَمُ لِذَلِكَ تَقَدُّمُ
الْمَجْرُورِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: (لَبِسْتُ مِنَ الثِّيَابِ أَلْيَنَهَا)، وَغَيْرُ جَائِزٍ: (لَبِسْتُ أَلْيَنَهَا مِنْ
الثِّيَابِ)⁽³⁾؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا.

وَالْقَاءُ جَوَابُ الشَّرْطِ. وَ(لَيْسَ) فِعْلٌ عَلَى الْأَشْهَرِ، وَقَدْ سَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ،
وَهُوَ مِنْ أَخَوَاتِ "كَانَ"

و(سَبِيلٌ) اسْمُهُ. وَ(إِلَى حُسْنِ الشَّاءِ) فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِهِ، وَالْعَائِدُ إِلَى
"هُوَ" مَحْذُوفٌ، أَيُّ: فَلَيْسَ لَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ "لَهُ".

وَ(إِلَى حُسْنِ الشَّاءِ) صِفَةٌ لـ "سَبِيلٍ" فِي الْأَصْلِ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى
الْحَالِ.

* * * * *

(1) فِي ك: (مقدمة).

(2) فِي ك: (التأخير).

(3) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ: (أَلْيَنَهَا، وَغَيْرُ جَائِزٍ: لَبِسْتُ أَلْيَنَهَا مِنَ الثِّيَابِ).

ومنها:

[الطويل]

[58/352] وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا تَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً

إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولٌ⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَهُ أَيْضًا.

وَالْوَاوُ⁽²⁾ عَاطِفَةٌ، وَالْأَصْلُ فِي (إِنَّا): (إِنَّا)، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ التَّوْنَاتُ حُذِفَتْ
الْوُسْطَى، وَأُذْغِمَتِ الْأُولَى [ظ69] فِي الثَّانِيَةِ⁽³⁾، وَهَذَا الْأَقْوَى.
(وَلَقَوْمٌ) خَبَرُ (إِنْ)، وَاللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ.

(وَلَا) حَرْفُ نَفْيٍ. وَيُرْوَى: (مَا تَرَى)، وَالْمُخْتَارُ "لَا"؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلَ،
(وَمَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي نَفَتْهُ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ أَفَادَتْ نَفْيَهُ فِي الْحَالِ؛
وَلِذَلِكَ لَا تَدْخُلُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِلَّا (لَا)، كَقَوْلِكَ: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَا يَقُمْ عَمْرُو)،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يُرِدِ الْرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي﴾ [يس ٢٣]، وَمُرَادُ الشَّاعِرِ
النَّفْيُ عَلَى الدَّوَامِ.

وَأَصْلُ (تَرَى): "تَرَأَى"؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ "رَأَيْتُ"، فَاهْمَزَةٌ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، لَكِنْ
نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى السَّكَنِ قَبْلَهَا، وَهُوَ الرَّاءُ⁽⁴⁾، وَحُذِفَتْ، وَقَدْ جَاءَ التَّحْقِيقُ شَاذًا،
كَقَوْلِهِ:

[الوافر]

(1) مَرَّ الْبَيْتُ لِلْسُّمُوأل فِي دِيَوَانِهِ 70، وَيُنْسَبُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْحَارِثِيِّ. وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي
الْحَيَوَانِ 423/6، وَأَمَالِي الْقَائِي 272/1، وَالْخَصَائِصِ 151/3، وَزَهْرُ الْأَدَابِ 389/2، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ 202/1،
349/5، وَالْمَخْصَصُ 159/5، وَسِمْتُ اللَّالِي 596/1، وَالْحِمَاسَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ 594/1، وَشَرْحُ دِيَوَانِ الْحِمَاسَةِ
لِلتَّبْرِيزِيِّ 29/1، وَاللِّسَانُ (سُلَّ)، وَتَقْسِيرُ الْبَحْرِ الْخَيْطُ 560/1، 586، 53/2.

(2) فِي ك: (الْوَاوُ) بِلَا وَو.

(3) بَعْدَهُ فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: (الْآنَ).

(4) فِي الْأَصْلِ وَكَ: (الْوَاوُ) وَهُوَ تَعْرِيفٌ.

[353] أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كَلَانَا عَالَمٌ بِالثَّرَاهَاتِ⁽¹⁾

واسمُ الفاعِلِ: (رَأَى)، واسمُ المَفْعُولِ: (مَرَّيْتُ)، وأصلُّه: (مَرَّوِيٌّ)، فَقَلَبْتُ
الوَائِيَاءَ، وَأُدْغِمْتُ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ، وَكُسِرَتِ الْهَمْزَةُ لِأَجْلِ الْيَاءِ بَعْدَهَا.

فَإِذَا أَمَرْتُ الْوَاحِدَ قُلْتُ فِي الْوَصْلِ: "رَزَيْدًا"، وَفِي الْوَقْفِ: "رَءَ"، فَحَذَفْتُ
اللَّامَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ، أَوْ لِلجَزْمِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، وَالْوِزْنَ: (فَ)؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ
مَحذُوقَتَانِ. وَقُلْتُ لِلوَاحِدَةِ: (رَيَّ) فَهَذِهِ الْيَاءُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، وَعِنْدَ
الْأَخْفَشِ حَرْفُ التَّانِيثِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَكِنٌ، أَي: رَيَّ أَنْتِ، وَالْوِزْنَ (فَيَّ)، وَقُلْتُ
لِلْاِثْنَيْنِ مُطْلَقًا: (رَيَّا)، وَالْوِزْنَ (فَيَّا)، وَلِلْمُذَكَّرَيْنِ (رَوَّا)، فَهَذِهِ الْوَائِيَاءُ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ،
وَهِيَ الْفَاعِلَةُ⁽²⁾، وَالْوِزْنَ (فَوَّا)، وَلِلْمُؤَنَّثَاتِ (رَيْنَ)، فَالْيَاءُ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَالْوِزْنَ (قَلْنَ).
وَالْفَاعِلُ⁽³⁾ مُسْتَكِنٌ، أَي: نَرَى نَحْنُ.

وَالْقَتْلَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ.

و(سُبَّةٌ) مَفْعُولُهُ الثَّانِي.

وَهُوَ بِمَعْنَى "تَعْلَمُ" الَّتِي بِمَعْنَى "نَظُنُّ"؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُقْلَاءُ. وَقَالَ
أَبُو الْفَتْحِ: (نَرَى) بِمَعْنَى نَذْهَبُ وَنَعْتَقِدُ، كَقَوْلِكَ: (فُلَانٌ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ)، أَي: يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فَيَتَعَدَّى حِينَئِذٍ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.

و(سُبَّةٌ) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ رَفْعٌ؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ قَوْلِهِ: (لَقَوْمٌ).

(1) مر البيت سابقاً. انظر الشاهد رقم (218).

(2) الكلام من قوله: (فهذه الواو.... إلى هذا الموضع) ليس في ك.

(3) يقصد فاعل (لا نرى القتل) في البيت الشاهد موطن العرض.

وهُنَا تَنْبِيْهُ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: (لَا يَرَوْنَ)؛ لِيَعُوذَ مِنَ الْجُمْلَةِ
ضَمِيرٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ الْقَوْمُ، لَكِنْ حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: (نَحْنُ
لَا نَرَى)، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ "الْقَوْمَ"، فَقُلْتَ: (إِنَّا لَا نَرَى) صَحَّ اللَّفْظُ
وَالْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ تَقُولُ⁽¹⁾: (أَنَا الَّذِي فَعَلَ)، (وَأَنَا الَّذِي فَعَلْتُ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ
فِيهِ.

(وَإِذَا) ظَرَفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ. (وَمَا) زَائِدَةٌ.
(وَرَأَيْتُهُ) فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ.

(وَغَامِرٌ) فَاعِلُهُ، وَصَرَفُهُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْحَيَّ، وَمَتَى أَرَذْتَ بِهِ الْقَبِيلَةَ لَمْ
يَنْصَرِفْ⁽²⁾.

(وَسَلُولٌ) عَطْفٌ عَلَيْهِ. وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرٌّ بِإِضَافَةٍ "إِذَا" إِلَيْهَا، وَالْعَامِلُ فِيهَا
"نَرَى".

وَأَقُولُ: قَوْلُهُ: (إِذَا مَا رَأَيْتُهُ) وَتَعَدِّيهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (نَرَى)
بِمَعْنَى نَعْتِدُّ، أَيُّ: لَا نَعْتَدُّ الْقَتْلَ سَبَبًا إِذَا مَا اعْتَقَدْتُهُ هَذِهِ الْقَبِيلَةَ. وَأَمَّا إِذَا حَمَلْتُهُ
عَلَى الظَّنِّ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ آخَرَ، أَيُّ: إِذَا مَا ظَنَنْتُهُ⁽³⁾ كَذَلِكَ. وَإِنَّمَا يَسُوغُ
هَذَا عَلَى مَا حَكَيْتُهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي إِجَارَتِهِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي
بَابِ (ظَنَنْتُ)⁽⁴⁾، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * * *

(1) فِي ك: (لَا تَقُولُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(2) فِي ك: (لَا يَنْصَرِفُ).

(3) فِي ك: (إِذَا ظَنَنْتُهُ).

(4) ذَكَرَ الْمَصْنَفُ هَذَا الرَّأْيَ مُسْنِدًا إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ نَقْلًا عَنِ الْمَرَاغِيِّ، وَقَالَ: "وَكَانَ مَتَّهَمًا فِي نَقْلِهِ". انْظُرِ
الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنَ الْكِتَابِ (8): (الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ).

ومنها:

[الطويل]

[59/354] وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ

وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلٌ⁽¹⁾

[و70] الْبَيْتُ لِمَعْدَانَ بْنِ جَوَّاسٍ الْكَنْدِيِّ⁽²⁾.

(الواو) عَاطِفَةٌ، وَ(كَفَّنْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَحْدِي) مَوْضِعُهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ التَّاءِ فِي "كَفَّنْتُ"، أَي:

كَفَّنْتُ مُنْذِرًا مُنْفَرِدًا.

فَإِنْ قُلْتَ: وَكَيْفَ جَارَ ذَلِكَ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرٍ⁽³⁾ الْمُتَكَلِّمِ؟ أَجَبْتُ: بَأَنَّهُ لَا

يَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزِّيَادَةِ، وَالْأَصْلُ⁽⁴⁾: "إِنْحَادٌ"؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ

"أَوْحَدْتُ" كـ "أَكْرَمْتُ"، وَفِيهِ بَحْثٌ وَخِلَافٌ بَيَّنَّتُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ.

وَقَالَ يُونُسُ: يَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِهِ عَلَى حَيَالِهِ⁽⁵⁾.

وَلَمْ تُجَرَّ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: وَاحِدٌ لِلْمَذْحِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (فُلَانٌ نَسِيحٌ

وَحْدَهُ). وَاثْنَانِ لِلذِّمِّ⁽⁶⁾: وَهُوَ قَوْلُهُمْ: (فُلَانٌ جَحِيشٌ وَحْدَهُ)، وَ(عُيَيْرٌ وَحْدَهُ).

و(مُنْذِرًا)⁽⁷⁾ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ: "كَفَّنْتُ".

(1) البيت لمعدان بن جواس. انظر البخلاء 2/221، والتهيه على أوهام أبي علي القالي 1/57، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 1/71، وسمط اللآلي 1/458، والإنصاف 1/256، والتذكرة الحمدونية 3/73. وهو للسؤال في ديوانه 108.

(2) هو شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان نصرانيًا، وأسلم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، له خبر في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر الإصابة 6/304، والأعلام 7/266.

(3) قوله: (إلى ضمير) ليس في ك.

(4) في الأصل: (والا).

(5) انظر رأي يونس في الكتاب 1/378.

(6) قوله: (للذم) ليس في الأصل.

(7) في ك: (ومنذر).

و(فِي رَدَائِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ.
و(صَادَفَ) عَظَفَ عَلَى "كَفَّنْتُ".
و(حَوَّطًا) مَفْعُولُهُ.

و(مِنْ أَعَادِيٍّ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

- الأولُ: أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ: الْأُولَى يَاءُ (أَفَاعِيلَ)، وَهِيَ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنْ أَلِفٍ ⁽¹⁾ (أَفْعَالٍ). وَالثَّانِيَةُ مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامٌ فِي (عَدُوٍّ)، انْقَلَبَتْ يَاءٌ لَوْ قُوعَ الْيَاءِ سَاكِنَةً قَبْلَهَا. وَالثَّالِثَةُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ. فَتُحَذَفُ الْوُسْطَى، وَهِيَ اللَّامُ، وَتُذْغَمُ الزَّائِدَةُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَوَزْنُهُ (أَفَاعِيٌّ). وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (يَا بُنَيَّ)، وَ(مُصْرَحِيٍّ). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قُلُوبٌ ⁽²⁾ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَلْفًا تَخْفِيفًا، كَمَا قَالُوا: (أَلْهَفِيَّ)، وَ(وَأَسْفِيَّ)، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلِفُ، وَبَقِيََتِ الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا.
- وَالثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ، وَالْيَاءُ الْأُولَى يَاءُ (أَفَاعِيلَ)، وَالْيَاءُ الثَّانِيَةُ لَامُ الْكَلِمَةِ.

وَلَمْ يُصَرَّفْ لِوُجُودِ الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ بِذَلِكَ.
و(قَاتِلُ) فَاعِلٌ "صَادَفَ".

و(مِنْ أَعَادِيٍّ) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَكَانَ صِفَةً لـ(قَاتِلٍ)، وَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ، وَهُوَ "حَوَّطًا" ⁽³⁾؛ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَتَصْحِيحِ الرَّوِيِّ.

* * * * *

(1) فِي ك: (يَاءَ).

(2) فِي ك: (قَلْبَتِ).

(3) فِي ك: (وَهُوَ حَوَّطَ).

وَمِنْهَا:

[مجزوء الكامل]

[60/355] قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدًّا⁽¹⁾

الْبَيْتُ لَعَمْرُو بْنِ مَعْدٍ يَكْرُبُ.

و(قَوْمٌ) بِالرَّفْعِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: هُمْ قَوْمٌ، وَبِالتَّنْصِبِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ⁽²⁾: (كَعْبًا)⁽³⁾، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ أَغْنَى.

و(إِذَا) ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

و(لَبَسُوا) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ.

و(الْحَدِيدَ) مَفْعُولُهُ. وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ إِلَيْهَا.

و(تَنَمَّرُوا) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَهُوَ جَوَابُ "إِذَا"، وَالْعَامِلُ فِيهَا.

و(حَلَقًا) يَحْتَمِلُ نَصْبَهُ عَلَى⁽⁴⁾ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْأَصْلُ: تَنَمَّرَ حَلَقُهُمْ، أَي: اشْتَدَّ وَصَارَ كَجُلُودِ الثَّمُورِ، ثُمَّ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمْ، وَنُصِبَ ذَلِكَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ (تَفَقَّأَ)⁽⁵⁾ الْكَبْشُ شَحْمًا.

(1) البيت لعمر بن معدى كرب في ديوانه 68، وانظر البيت في غريب الحديث للخطابي 563/1، والصاحح (غر)، وجمهرة الأمثال 199/2، ودلائل الإعجاز 122، والتبیه لابن بری 219/2، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 50/1، واللسان (غر)، والتاج (غر).

(2) قوله: (قوله) ليس في ك، وس.

(3) جاء هذا في البيت السابق في قصيدة عمرو بن معدى كرب، وهو قوله:

وعلمت آتي يوم ذاك منازل كعباً ونهداً

(4) ليس في ك: (على).

(5) في ك: (تفقه).

- والثاني: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ (تَنَمَّرُوا)، أي⁽¹⁾:
وَلَبَسُوا حَلَقًا.

- والثالث: أَنْ يَكُونَ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، أي: تَنَمَّرُوا بِالْحَلَقِ، فَلَمَّا حُذِفَ
تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَتَصَبَّه.

- والرابع: أَنْ يَنْتَصِبَ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ، أي: تَنَمَّرُوا تَنَمَّرَ حَلَقٌ، لَكِنْ حُذِفَ
الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

(وقدًا) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "حَلَقًا"؛ لِأَنَّهَا ذُرُوعٌ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهَا مِنْ قَدٍّ،
وُتَّسِمَى الْيَلْبُ⁽²⁾.

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ يَصِحُّ تَفْسِيرُ الْحَدِيدِ بِذَلِكَ؟ أَجَبْتُ: بِوَجْهَيْنِ:
- أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحَلَقَ حَدِيدٌ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ الْقَدُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ دِرْعٌ، لَا مِنْ
حَيْثُ هُوَ حَدِيدٌ. [ظ70]

- والآخر⁽³⁾: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ مُقَدَّرٍ، أي: تَنَمَّرُوا حَلَقًا، وَلَبَسُوا قَدًّا،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[مجزوء الكامل]

[356] يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا⁽⁴⁾

أي: وَحَامِلًا رُمْحًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ:

[الكامل]

(1) ليس في الأصل، وك: (أي).

(2) اليلب: الترس، أو دروع من جلد. (القاموس المحيط).

(3) قوله: (والآخر) مكرر في الأصل.

(4) البيت لابن الزُّعَيْرِي في ديوانه 32، وانظر الكامل 1/264، وانظر البيت في المقتضب 51/2،

والكامل 2/204، وإعراب القرآن للنحاس 2/262، 4/312، 328، والصاح (زجج)، وتهذيب

اللغة 4/204، والخصائص 2/431، والحكم 1/350، والمخصص 4/342، وسمط اللآلي 3/25، وشرح

الرّضي 2/339، وتفسير البحر المحيط 2/486، 6/445، واللسان (زجج)، (مسح)، (قلد)، والتاج (رمح)،

(مسح).

[357] فَعَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءَ بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا⁽¹⁾

أَيُّ: وَسَقَيْتُهَا مَاءً.

وَهُنَا تَنْبِيَّةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ يُرَوَى: (خُلُقًا) بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَ(قَدًّا) بِفَتْحِ الْقَافِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْضًا، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ أَشَبَّهُوا الثُّمُورَ فِي أَخْلَاقِهَا وَأَجْسَامِهَا، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى الْجُرْأَةِ وَالسَّرْعَةِ فِي التَّهْوُضِ وَالْإِقْدَامِ، وَهُوَ مَعْنَى حَسَنٌ.

* * * * *

(1) مجهول قائله، وانظر الشاهد في إعراب القرآن للنحاس 328/4، والصاحح (زجج)، (قلد)، (علف)، والخصائص 431/2، والإنصاف 613/2، وتفسير البحر المحيط 177/5، واللسان (زجج)، (علف)، وشرح شذور الذهب 312، والخزانة - برواية مختلفة 132/3-133، والتاج (علف).

ومنها⁽¹⁾:

[البسيط]

[61/358] كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنِّي رَجُلٌ

لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي⁽²⁾

الْبَيْتُ لِلْمَتَنِيِّ.

(كَفَى) فِعْلٌ مَاضٍ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ.

* * * * *

(1) سقط البيت الآتي وما تبعه من شرح وبيان من نسخة ك.

(2) البيت للمتني في ديوانه 319/4، وانظره في نفح الطيب 72/3، ومغني اللبيب 148، 875، وخزانة الأدب 114/6.

ومنها:

[الكامل]

[62/359] وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا

وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقَسِّمُ⁽¹⁾

الوَائِلُ لِلْعَطْفِ، وَ(تَرَاهُ) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَأَصْلُهُ "تَرَأْيَهُ"، فَخَفَفَتِ الْهَمْزَةُ بِتَقْلِيلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الرَّاءِ، وَحَذَفِهَا، وَالتَّزِمَ ذَلِكَ فِيهَا إِلَّا فِي الشُّذُودِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَهُوَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَالْهَاءُ مَقْعُودَةٌ.

و(أَصْغَرُ) أَفْعَلٌ، وَهُوَ لِلتَّفْضِيلِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، أَوْ بِالِإِضَافَةِ، أَوْ بِـ(مِنْ)، وَكَذَلِكَ فُرُوعُهُ⁽²⁾؛ فَالْأَوَّلُ يَلْزَمُ فِيهِ مُطَابَقَةُ مَا قَبْلَهُ. وَالثَّانِي تَجَوُّزُ فِيهِ الْمُطَابَقَةُ وَتَرْكُهَا، وَالْاخْتِيَارُ الْمُطَابَقَةُ؛ وَلِذَلِكَ عِيبٌ عَلَى ثَعْلَبٍ قَوْلُهُ: (أَفْصَحُهُنَّ) فِي فَصِيحِهِ⁽³⁾. وَالثَّالِثُ: مُقَابِلٌ لِلأَوَّلِ.

وَنُصِبَ "أَصْغَرَ" عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى (مَا)، وَهِيَ مَصْدَرِيَّةٌ.

و(تَرَاهُ) الثَّانِيَةُ صَلَاحُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: وَتَرَاهُ أَصْغَرَ رُؤْيَةٍ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ)، وَ: (صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ).

و(نَاطِقًا) اسْمٌ فَاعِلٍ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ: "تَرَاهُ" الْأَوَّلَى، وَالْفِعْلُ هُوَ نَاصِبُهَا، وَالْمَعْنَى: تَرَاهُ نَاطِقًا أَصْغَرَ مِنْهُ سَاكِتًا.

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 258/4.

(2) في ك: (فرعه).

(3) انظر قول ثعلب في خطبة الفصيح: في شرح الفصيح للزمخشري 81/1، وقد آيده الزمخشري في الفائق ولم يُعَبِّ عليه، فقال: "وَأَنَّ الَّذِي قَالَهُ ثَعْلَبُ فِي عُرْوَانَ الْفَصِيحِ: (فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ) لَا غَمِيزَةَ فِيهِ" (الفائق 307/2).

وهنا تَنْبِيْةٌ، وهو أَنَّ التَّحْقِيْرَ تَعْلُقَ بِالرُّؤْيَةِ بِاللَّفْظِ، وَالْمُرَادُ تَحْقِيْرُ الْمَرْئِي. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا جَعَلْتَ "تَرَاهُ" بِمَعْنَى الْعِلْمِ، وَيَكُونُ "نَاطِقًا" مَفْعُولُهُ الثَّانِي. أَجَبْتُ: يَضْعُفُ لَوَجْهَيْنِ:

- الأوَّل: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِظُهُورِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْإِنْصَارِ أَتَمَّ مِنْهُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ.

- والثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَذَفَ مِنْ "تَرَاهُ" الثَّانِيَّةَ مَفْعُولَهَا الثَّانِي. وَعُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ قَاطِبَةً مَنَعُوا الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، نَعَمْ، قَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْبَحْثِ مَا يَقْتَضِي جَوَازَهُ قِيَاسًا لَا سَمَاعًا، وَيُوضِّحُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَلَا يَخْصِبُ الَّذِينَ يُبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾

[آل عمران ١٨٠] فَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ^(١) فَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَ"الَّذِينَ" مَعَ صِلَتِهَا مَفْعُولُهُ الأوَّلُ، وَفِيهِ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ، أَيُّ: بُخِلَ الَّذِينَ يُبْخَلُونَ، وَ"هُوَ" ضَمِيرُ فَصْلٍ، وَ"خَيْرًا" مَفْعُولُهُ الثَّانِي. وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ^(٢) فَـ"الَّذِينَ" فَاعِلُهُ، وَالْمَفْعُولُ الأوَّلُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: بُخْلُهُمْ هُوَ خَيْرٌ، فَعَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ قَدْ حُذِفَ الأوَّلُ؛ لَكِنِ الأوَّلَى أَمْثَلُ لِإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ حُذِفَ، وَلَمْ يَقُمْ شَيْءٌ مَقَامَهُ، فَعَلَى ذَلِكَ لَوْ سَلَكَ الْمَغْرِبُ هَذَا الْحَذَفَ لَجَازَ.

و(يَكُونُ) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَهُوَ فِعْلٌ تَامٌ، بِمَعْنَى يُوجَدُ، وَأَصْلُهُ:

(يَكُونُ) [71]، فَتَقَلَّتِ الضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْكَافِ اسْتِثْقَالًا لَهَا عَلَيْهَا، وَهَذَا^(٣) تَعْلِيلُ الْقِرَاءِ^(٤).

(1) قرأ حمزة بالتاء. انظر الحجة للقراء للفارسي 101/3، وحجة القراءات لابن زنجلة 132.

(2) قرأ السبعة إلا حمزة بالياء. انظر الحجة للقراء للفارسي 101/3، وحجة القراءات لابن زنجلة 132.

(3) قوله: (وهذا) ليس في ك.

(4) انظر تعليل القراء في الحصول 1017/2.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، وَذَلِكَ يَنْفِي الِاسْتِقَالَ، وَيُجْرِيهَا مُجْرَى الصَّحِيحِ فِي تَحْمُلِ الضَّمَّةِ. أَجَبْتُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

- الأول: أَنَّ الضَّمَّةَ هُنَا لَازِمَةٌ فَاسْتَقِلْتَ لِلزُّومِهَا، بِخِلَافِهَا فِي قَوْلِكَ: (هَذَا حَقُّو) ⁽¹⁾ لِعَرُوضِهَا، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَتْحَةَ الْخَفِيفَةَ حَيْثُ لَزِمَتْ فِي الْمَاضِي اسْتَقِلْتَ؛ وَلِذَلِكَ قَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: "وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَا" [البقرة 278] ⁽²⁾ يَأْسُكَانِ الْيَاءِ ⁽³⁾، وَأَشَدُّ ابْنُ الدَّهَّانِ:

[البسيط]

[360] هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفٌ ⁽⁴⁾

- والثاني: أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ فِي الْأَسْمِ ⁽⁵⁾ الَّذِي هُوَ خَفِيفٌ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِيهِ لِثِقَلِهِ.

- والثالث: أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ عَلَّلُوا امْتِنَاعَ جَمْعِ (تَوْبٍ)، وَ(بَيْتٍ) عَلَى (أَفْعَلٍ) بِاسْتِقَالَ الضَّمَّةِ ⁽⁶⁾ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ سُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا، فَلِمَ أَلْكَرُوا ذَلِكَ هُنَا؟

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ ثَقُلَتِ الْفَتْحَةُ فِي "يَخَافُ"؟ أَجَبْتُ: لِوَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: لِحَمْلِهَا فِي ذَلِكَ عَلَى اخْتِنِهَا طَلَبًا لِاطْرَادِ الْبَابِ.

- وَالْآخَرُ: لِاسْتِقَالَهَا حَيْثُ لَزِمَتْ.

وَفَاعِلُهُ ⁽⁷⁾ مُضْمَرٌ عَائِدٌ إِلَى الْمَذْمُومِ.

(1) الْحَقُّو: الْكُشْحُ وَالْإِزَارُ (الْقَامُوسُ الْمَحِيط).

(2) فِي ك: (فَدَرُوا).

(3) انظر قراءة الحسن البصري في المخطب 1/141، وإبراز المعاني 2/600، ونسبت القراءة إلى أبي في مختصر القراءات 17.

(4) البيت لجرير في ديوانه 390، وانظر الشاهد في الكشف 1/349، والحرر الوجيز 1/375، 3/36، وتفسير القرطبي 3/369، 8/144، وتفسير البحر المحيط 2/351، ومغني اللبيب 878.

(5) فِي الْأَصْلِ: (فِي الْأَصْلِ) بَدَلًا مِنْ (فِي الْأَسْمِ).

(6) فِي الْأَصْلِ: (بِاسْتِقَالَهِ) وَقَوْلُهُ: (الضَّمَّةُ) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(7) يَعْنِي فَاعِلٌ (يَكُونُ) فِي الْبَيْتِ الشَّاهِدِ مَوْطِنَ الْعَرْضِ.

و(أَكْذَبَ) أَفْعَلُ، وَنَصَبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى "مَا" الْمَصْدَرِيَّةِ.

و(يَكُونُ) الثَّانِيَّةُ صَلَاتُهَا، وَهِيَ تَامَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يُوجَدُ^(١) أَكْذَبَ وَجُودِهِ.

و(يُقَسِّمُ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: وَهُوَ يُقَسِّمُ، وَالْجُمْلَةُ مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ عَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبُهَا فَاعِلٌ "يَكُونُ"، وَ"يَكُونُ" هُوَ نَاصِبُهَا. وَلَوْلَا تَقْدِيرُ الْمُبْتَدَأِ لَمَّا جَازَ دُخُولُ الْوَاوِ؛ لِامْتِنَاعِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً، وَيُسْتَغْنَى عَنْ تَقْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيُّهُمَا أَوْجَهُ وَأَحْسَنُ؟ أَجَبْتُ: كِلَاهُمَا لَا يَخْلُصُ عَنْ تَجَوُّزِ؛ إِمَّا^(٢) بِحَذْفِ أَوْ بِزِيَادَةِ، لَكِنَّ الْحَذْفَ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ، خُصُوصًا الْمُبْتَدَأَ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِيهِ وَاسِعٌ. وَعِنْدِي هُنَا شَيْءٌ: وَهُوَ أَنَّهُمْ يَجْتَحُونَ إِلَى حَذْفِ الْجُمْلَةِ، وَيُرْجِّحُونَهُ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر ٧٣]، أَيُّ: فَازُوا وَنَعِمُوا، فَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى هَذَا أَهْوَنُ.

* * * * *

(١) فِي ك، وَس: (وَيُوجَدُ).

(٢) فِي ك: (مَا).

ومنها:

[المتقارب]

[63/361] أَتَأْذَنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ

أَجْرَبُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى⁽¹⁾

الْهَمْزَةُ لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَ(تَأْذَنُ) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مَرْفُوعٌ بِالتَّجْرُدِ، أَوْ بِالْوُقُوعِ، أَوْ بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَالْمَعْنَى: الْأَمْرُ، أَيْ: ائْذَنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة ٩١]، أَيْ: انْتَهُوا.

و(لِي) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ.

و(لَكَ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: وَلَكَ الْأَيَادِي.

و(السَّابِقَاتُ) نَعَتْ لَهُ⁽²⁾. وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتٍ﴾ [سبا ١١]، أَيْ: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ.

﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾ [الإنسان ١٤]، أَيْ: وَجَنَّةٍ دَانِيَةٍ.

و: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء ٤٦]⁽³⁾، أَيْ: قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[الرجز]

[362] لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ⁽⁴⁾

أَيْ: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ⁽⁵⁾ يَفْضُلُهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ: [الوافر]

(1) لم نعر على البيت للمتنبي في ديوانه بشرح البرقوق، وانظره في شرح ديوان المتنبي للعسكري 36/1.

(2) ليس في ك: (نعت له).

(3) في ك: (... هادوا ويحرفون....).

(4) مر الرجز سابقاً. انظر الشاهد رقم 109.

(5) ليس في ك: (أحد).

[363] كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ⁽¹⁾

أَي: جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ.

وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبُهَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ الْمُسْتَكِنِ فِي قَوْلِهِ: "تَأْذَنُ" وَالْفِعْلُ نَاصِبُهَا [ظ71].

و(أَجْرَبُهُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ. وَفِيهِ حَذْفَانِ، أَيْ: فِي أَنْ أُجْرَبُهُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (أَذِنَ لَهُ فِي كَذَا)، غَيْرَ أَنْ حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ (أَنْ)، وَ(أَنْ) مُطَّرَدٌ؛ لِطَوْلِهِمَا بِصِلَتِهِمَا، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الطَّوْلَ يُسَوِّغُ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَا يُسَوِّغُ عِنْدَ عَدَمِهِ. وَيَكْفِيكَ فِي ذَلِكَ اسْتِحْسَانُهُمْ حَذْفَ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ.

وَحَذَفَ (أَنْ) فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْمَلُ مَحذُوفَةً عِنْدَ الْبَصَرِيِّ إِلَّا بِعَوَضٍ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّ إِعْمَالَهَا، كَذَلِكَ حَكَى الْكِسَائِيُّ: (خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، وَ(مُرَّهُ يَبِيعُهَا)⁽²⁾.

وَأَشَدُّ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: [الوافر]

[364] وَحَقٌّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبُوهُ يُوقِفُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجِبَالَ⁽³⁾

أَي: "أَنْ يُوقِفَهُ".

وَأَتَى بِهِ التَّنْبِيْ فِي قَوْلِهِ: [البسيط]

[365] وَكَلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارَ صَاحِبُهُ فِي مُلْكِهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا⁽⁴⁾

(1) البيت للنايعة الذبياني في ديوانه 126، وانظره في سيويه 345/2، والمقتضب 138/2، والأصول 178/2، وإعراب القرآن للنحاس 427/1، 112/4، ومقذيب اللغة 52/1، وسر صناعة الإعراب 284/1، ومشكل إعراب القرآن 184/1، والمخصص 290/1، والحكم 57/1، ومجمع الأمثال 261/1.

(2) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف 559، وتوضيح المقاصد 1263-1264.

(3) البيت لذي الرمة في ديوانه 523 برواية: (نصب الجبال)، وانظر البيت في إعراب القرآن للنحاس 329/2، والحكم 473/2، وسقط الآلي 908/2، وتفسير القرطبي 186/9، وقهيد القواعد 787/2.

(4) ديوان المتنبي 4244/1، وانظر البيت في معاهد التنصيص 207/1.

وهنا تنبيه، وهو أن موضع المصدر بعد حذف الجار نصب بقوله: "أتأذن"⁽¹⁾، وقيل⁽²⁾: جر بحرف الجر المقدّر، والجار والمجرور⁽³⁾ في موضع نصب أيضاً.

و(لك) متعلّق بقوله: "أجرّبه" تعلق المفعول من أجله.

و(ذا) اسم إشارة مجرور بـ"في"، وألفه منقلبة عن ياء هي عينه، ولأمله مَحذُوفَةٌ.

فإن قلت: ولم ذهبت إلى ذلك؟ أجبت: بأن ألفه أُمِلَتْ، وذلك⁽⁴⁾ دليل الياء، وإذا ثبت ذلك في العين وجب أن تكون اللام ياء؛ لعدم "حيوت"، و"حيوان"، أصله: "حيّان"، فلبت الياء الثانية وأوا كراهة لاجتماع الياءين.

و(الفتى) صفة لله، وأصل ألفها ياء، لقولك: (فتيان)، و(فتية)، وموضع الجار والمجرور نصب بقوله: "أجرّبه"، ويتعلّق به تعلق الظرفيّة.

* * * * *

(1) في الأصل: (أجرّبه) وهو تحريف.

(2) سقط من ك: من قوله: (وهنا تنبيه.... إلى هذا الموضع).

(3) في ك: (مع المجرور).

(4) في ك: (وهي).

[64/366] عَزِيْزٌ أَسَى مَنْ دَاوُّهُ الْحَدَقُ النَّجْلُ

عِيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُحِبُّونَ مِنْ قَبْلُ⁽¹⁾

(عَزِيْزٌ) فَعِيلٌ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَزَّ الشَّيْءُ إِذَا قَلَّ وَجُودُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ: شَدِيدٌ، صَغْبٌ، غَالِبٌ لِلصَّبْرِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: (عَزَّهُ)، (يُعَزُّهُ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَزِيْزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة ١٢٨]⁽²⁾، أَيْ: شَدِيدٌ عَلَيْهِ⁽³⁾ عَنَتُكُمْ، أَيْ: هَلَكَكُمْ، وَرَفَعُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: (مَنْ)، وَهِيَ إِمَّا مَوْصُولَةٌ، أَوْ مَوْصُوفَةٌ.

و(دَاوُّهُ الْحَدَقُ) جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَهِيَ⁽⁴⁾ صَلَتُهَا، أَوْ صِفَتُهَا.

و(النَّجْلُ) صِفَةٌ لـ "الْحَدَقِ".

و(الْحَدَقُ) جَمْعُ "حَدَقَةٍ"، وَهِيَ سَوَادُ الْعَيْنِ، وَ(فَعَلَّةٌ) تَجْمَعُ عَلَى (فَعَلٍ)، نَحْوُ: "قَصَبَةٍ" وَ"قَصَبٍ"، وَقَدْ جَاءَ فِي جَمْعِهَا: (حِدَاقٌ)، فَذَلِكَ⁽⁵⁾ كـ (رَقَبَةٍ)، وَ(رِقَابٍ)، وَ(رَحَبَةٍ)، وَ(رِحَابٍ)⁽⁶⁾.

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 296/3، وانظر شرح ديوان المتنبي للعكري 180/3.

(2) في ك: (عليهم ما عندكم).

(3) في ك: (عليهم).

(4) قوله: (وهي) ليس في الأصل وس.

(5) في ك: (فكذلك).

(6) في ك: (رحه ورحيات) وهو تحريف، والرحبة: أرض مستوية يتجمع فيها الماء.

و(التَّجَلُّ) جَمْعُ (تَجَلَّ)، وهي سَعَةُ الْعَيْنِ فِي حُسْنٍ، وَالْمَصْدَرُ: "التَّجَلُّ"
بِتَخْرِيكِ الْجِيمِ.

و(أَسَى) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُمَا: الْحُزْنُ، وَفِعْلُهُ: (أَسَى)، (يَأْسُو).

- وَالْآخَرُ: الْعِلَاجُ وَالْإِصْلَاحُ، وَفِعْلُهُ: (أَسَا)، (يَأْسُو)، وَيُقَالُ: (أَسَوْتُ

الْجُرْحَ) إِذَا أَصْلَحْتَهُ، وَدَاوَيْتَهُ، (أَسَوَا)، وَ(أَسَا)، قَالَ الْأَعَشَى: [الخفيف]

[367] عِنْدَهُ الْبِرُّ وَالتَّقَى وَأَسَى الشَّقَّ وَحَمَلَ لِمُضْلِعِ الْأَثْقَالِ⁽¹⁾

وَنَاصِبُهُ (عَزِيزٌ).

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (عَزِيزٌ) مُبْتَدَأً، وَ(مَنْ) مَرْفُوعُهُ بِهِ⁽²⁾، وَذَلِكَ عَلَى مَا يَرَاهُ

الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ مِنْ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ غَيْرَ
مُعْتَمَدَةٍ.

وَهُنَا تَنْبِيْهٌ، وَهُوَ أَنَّهُ رُويَ أَيْضًا بِإِضَافَةِ (أَسَى) إِلَى (مَنْ)، فَعَلَى هَذَا هُوَ مُبْتَدَأٌ

لِتَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ لِتَخْصُصِهِ⁽³⁾ [و72]، وَ(عَزِيزٌ) خَبَرُهُ. وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرِ

(عَزِيزٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(مَنْ) مَرْفُوعُهُ بِهِ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا (عِيَاءٌ) فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ، كَقَوْلِهِمْ: (هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ)،

أَيُّ: قَدْ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ أَبَدَلْتَهُ مِنْ "الْحَدَقِ"؛ لِأَنَّهَا هِيَ الدَّاءُ فِي الْمَغْنَى.

(1) البيت للأعشى في ديوانه 166، وهو في إصلاح المنطق 95، ومعاني القرآن للنحاس 65/1، وتكذيب
اللغة 95/13، ومقاييس اللغة 105/1، والمخصص 407/4، وأساس البلاغة 17، وشرح ديوان المتنبي
للعكبري 181/3، ولسان العرب (أسا)، والتاج (ضلع)، (أسا).

(2) ليس في ك: (به).

(3) في ك: (تخصصه).

(4) يعني: خبره.

وَهَمْزُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، وَأَصْلُهُ⁽¹⁾: (عَيَّيْ)، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْيَاءُ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ قَلْبَتْ هَمْزَةً.

و(مَاتَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَأَصْلُهُ: (مَوَتَ)، فَقَلْبَتْ الْوَاوُ أَلِفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

و(الْمُحِبُّونَ) فَاعِلُهُ. و(قَبْلُ) مَبْنِيٌّ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ،

و(بِهِ) مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: "مَاتَ"، وَالْبَاءُ سَبْبِيَّةٌ، أَيُّ: مَاتَ الْمُحِبُّونَ بِسَبَبِهِ، وَالْجُمْلَةُ

الْفِعْلِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ "عَيَاءٌ"، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ فِي "بِهِ".

* * * * *

(1) ليس في ك: (وأصله).

ومنها:

[البسيط]

[65/368] لَا تَجْزِي بَضْنِي بِي بَعْدَهَا بَقْرٌ

تَجْزِي دُمُوعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبٍ⁽¹⁾

كُنِيَ عَنِ التَّسَاءِ بِالْبَقْرِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ قَصْدُهُمْ إِلَى أَنَّ⁽²⁾ سَوَادَ عَيُونِ النِّسَاءِ كَسَوَادِ عَيُونِ الْبَقْرِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ:

[الكامل]

[369] صَفْرَاءُ مِنْ بَقَرِ الْجَوَاءِ كَأَلْمَا تَرَكَ الْحَيَاءُ بِهَا رُدَاغَ سَقِيمٍ⁽³⁾

الرُّدَاغُ: وَجَعُ الْجِسْمِ أَجْمَعُ، وَيُرْوَى أَيْضًا: (أَثَرُ الْحَيَاءِ)⁽⁴⁾.
(لَا) نَاهِيَّةٌ.

و(تَجْزِي) مَجْزُومٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ

نَهْيًا، فَإِنَّهُ فِي الْمَعْنَى دُعَاءٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

[الوافر]

[370] فَلَا تَشْلَلْ يَدَ فَتَكْتِ بَعْمُرُو فَإِنَّكَ لَنْ تُذَلَّ وَلَنْ تُضَامَا⁽⁵⁾

وكَذَلِكَ اسْتِعْمَالُ الدُّعَاءِ بِلَفْظِ الْأَمْرِ، كَقَوْلِكَ: (لِيَقْطَعَ اللَّهُ يَدَهُ).

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 289/1، وانظر أمالي ابن الشجري 231/3، والحماسة المغربية 1006/2.

(2) ليس في ك: (أَنْ).

(3) وردت نسبة البيت لعبد الرحمن بن حسان في أمالي ابن الشجري 232/3، وهو لبشر بن عبد الرحمن الأنصاري في الحماسة البصرية 163/2، وهو لقيس بن الملوّح في اللسان (ردع)، والتاج (ردع). وهو بلا نسبة في أمالي القاضي 206/1، وسبط اللّٰلي 485/1، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 135/2.

(4) انظر أمالي ابن الشجري 231/3.

(5) نسب لرجل من بكر بن وائل في النوادر 153، وهو في رسالة الغفران 190، وأمالي ابن الشجري 533/2، 232/3، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 160/1، وإسفار الفصح 359/1، ومغني اللبيب 326.

و(الصَّنَى) ⁽¹⁾ الدَّاءُ الْمُخَامِرُ الَّذِي إِذَا ⁽²⁾ ظَنَّ صَاحِبُهُ أَنَّهُ قَدْ بَرَأَ نَكِسَ، وَقَوْلُهُ:
"بِضْنَى" يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "تَجَزَّنِي".

و(بِي) صِفَةٌ لـ "ضَنَى" يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ،
والتَّقْدِيرُ: بِضَنَى وَاقِعَ لِي، أَوْ وَقَعَ لِي ⁽³⁾.

و(بَعْدَهَا) ⁽⁴⁾ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ، وَالْمَعْنَى: بَعْدَ فِرَاقِهَا، أَيْ: زَمَانَ
فِرَاقِهَا، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج ٣٢]، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الْمَعْنَى: مِنْ أَفْعَالِ ذَوِي
تَقْوَى الْقُلُوبِ ⁽⁵⁾.

قَالَ بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي شِعْرِهِ ⁽⁶⁾: وَنَاصِبُ الظَّرْفِ ⁽⁷⁾ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: إِنْ شِئْتَ
أَعْمَلْتَ فِيهِ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ "ضَنَى"، وَإِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ فِيهِ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ، وَهُوَ
قَوْلُهُ: "بِي" لَتَعَلُّقِهِ بِالْمَحذُوفِ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَأَقُولُ: الْأَوَّلُ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَتَى وَصِفَ دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى تَمَامِهِ، وَانْقِصَاءِ
أَجْزَائِهِ. أَمَّا ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي اللَّمَعِ ⁽⁸⁾: وَلَا يَجُوزُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيدِ
عَمْرًا)، بَلِ الْوَجْهُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ عَمْرًا الشَّدِيدِ).

(1) فِي جَمِيعِ النُّسَخِ: (الضَّاءُ) مَمْدُودًا، وَالصَّوَابُ قَصْرُهُ، انْظُرْ صَوَابَهُ وَشَرْحَهُ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 232/3.

(2) لَيْسَ فِي ك: (إِذَا).

(3) فِي ك: (بِضْنَى وَاقِعٌ أَوْ وَقَعَ).

(4) فِي ك: (بَعْدَهَا) بَلَا وَار.

(5) انْظُرِ الْكَشَافَ 158/3.

(6) هُوَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ. انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 232/3، وَانْظُرِ الْقَوْلَ أَيْضًا فِي شَرْحِ دِيوَانَ الْمُتَنَبِّئِيِّ 160/1.

(7) فِي ك: (الظَّرْفَيْنِ).

(8) لَمْ يَجِدْ هَذَا الْقَوْلَ فِي اللَّمَعِ الْمَطْبُوعِ، بَلْ هُوَ فِي الْخِصَائِصِ 258/3.

والهاء في قوله: (بَعْدَهَا) عَائِدَةٌ عَلَى "بَقَرٍ"، وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً فِي اللَّفْظِ؛
لَأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ مُتَقَدِّمَةٌ، إِذْ كَانَتْ فَاعِلَ "تَجْزِي"، وَالْفَاعِلُ رُبُّهُ التَّقْدِيمُ، وَمِثْلُهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه ٦٧]، أَي: أَوْجَسَ مُوسَى خِيفَةً
فِي نَفْسِهِ.

وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، إِذْ مُرَادُهُ: لَا تَجْزِي بِقَرِّ بَضْنِي بِي ضَنْيَ بِهَا؛ أَي: ضَنْيَ
وَأَقْعًا بِهَا، لَكِنَّهُ حَذَفَ ذَلِكَ لِحُصُولِ الْعِلْمِ، وَتَعَلُّقِ الْمَعْنَى بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (تَجْزِي)^(١) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى "بَقَرٍ"، وَمَوْضِعُهُ
رَفْعٌ بِالصِّفَةِ لَهَا.

(وَدُمُوعِي) مَفْعُولُهُ، وَ(مَسْكُوبًا) لَا يَجُوزُ اتِّصَابُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ
(دُمُوعِي)؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ الْمَذْكُورَ لَا يَكُونُ حَالًا مِنَ الْجَمْعِ، أَلَا تَرَاكَ لَا^(٢) تَقُولُ:
(طَلَعَتِ الْخَيْلُ مُتَرَادِفًا) [ظ 72] لَكِنْ "مُتَرَادِفَةٌ"، وَالْأَجُودُ أَنْ تَقُولَ: "مُتَرَادِفَاتٍ"،
كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتْ﴾ [الملك ١٩]، فَنَصَبُهُ إِذَنْ
عَلَى الْبَدَلِ مِنْ "دُمُوعِي" بَدَلُ اشْتِمَالٍ، وَالضَّمِيرُ مُقَدَّرٌ، وَالْمَعْنَى: تَجْزِي دُمُوعِي
مَسْكُوبًا مِنْهَا بِمَسْكُوبٍ مِنْ دُمُوعِهَا. وَمِثْلُهُ^(٣) فِي حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ
قَوْلُ الْأَعَشَى:

[الطويل]

(١) فِي ك، وَس: (تَجْزِي).

(٢) قَوْلُهُ: (لَا) لَيْسَ فِي س.

(٣) فِي ك: (وَمِثْلُ ذَلِكَ).

[371] لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ⁽¹⁾

أَرَادَ: ثَوِيَّتُهُ فِيهِ⁽²⁾، أَوْ ثَوِيَّتُ فِيهِ، وَلَا شَاهِدَ حَيْثُنَا.

وِخْلَاَصَةُ الْمَعْنَى أَنَّهُ بَكَى عِنْدَ الْفُرْقَةِ وَبَكَيْنِ، فَجَزَيْنَ دَمْعَهُ بِدَمْعٍ، فَدَعَا لَهُنَّ بِأَنَّ

لَا يَجْزِيَّتُهُ بِضَنَاهُ ضَنًى، كَمَا جَزِيَّتُهُ بِالْذَّمِّ دَمْعًا. فَاعْرِفْهُ.

* * * * *

(1) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه 177، وانظر سيويه 38/3، ومجاز القرآن 72/1، والمقتضب 28/1، 26/2، 297/4، والكامل 821/2، والأصول 48/2، والجمل للزجاجي 26، والنصرة والتذكرة 159/1، والنكت للأعلم 715/1، والنكت في القرآن 170/1، 250، والحلل 40، وشرح ديوان المتنبي للعكبري 160/1، وتفسير البحر المحيط 46/7، 98، ومغني اللبيب 658، والإفصاح 340، واللمحة في شرح الملحة 724/2، والمقاصد الشافية 209/5، وشرح أبيات مغني اللبيب 91/7.

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش 229/1، وأسرار العربية 265، وابن يعيش 65/3، وشرح عمدة الحافظ 590/2، والمحور الوجيز 38/5، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي 810/2، والفصول المفيدة 220، والارتشاف 1966/4، ولبيت رواية أخرى، وهي: (تَقْضِي لُبَانَاتٍ) ببناء الفعل للمفعول.

(2) قوله: (فيه) ليس في الأصل.

[66/372] مُنَى كُنَّ لِي أَنَّ الْبَيَاضَ خَضَابُ

فَيَخْفَى بِتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابُ⁽¹⁾

(مُنَى) جَمْعُ مُنْيَةٍ، وَالْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ مَعَ تَنْكِيرِهِ، وَوَجْهُهُ ذَلِكَ أَنَّ التَّكْرَرَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ تَتَضَمَّنُ اسْمًا مَعْرِفَةً جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، كَقَوْلِكَ: (امْرَأَةٌ خَاطَبَتْنِي)، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا مُضَافًا إِلَى مُعَرَّفٍ⁽²⁾، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ خَلَفَكَ)، قَالَ الْهَذِيلُ بْنُ مُجَاشِعٍ⁽³⁾:

[الطويل]

[373] وَنَارُ الْقَرَى فَوْقَ الْيَفَاعِ وَنَارُهُمْ مُخَبَّاتٌ بَتَّ عَلَيْهَا وَبُرُئْسُ⁽⁴⁾

الْبَتُّ: الْكِسَاءُ الْغَلِيظُ، وَإِنَّمَا ضَعُفَ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَتَبَّهَ بِالْمَعْرِفَةِ عَلَى طَلَبِ الْفَائِدَةِ، وَإِذَا كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ مَجْهُولًا كَانَ الْخَبَرُ حَقِيقًا بِالْأَطْرَاحِ، وَعَدَمُ الْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَحَدُّ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَتَكُورًا، وَتَضَمَّنَ خَبْرَهُ اسْمًا مَعْرُوفًا أَنْ يُقَدَّمَ الْخَبَرُ، كَقَوْلِكَ: (لَزِيدٌ مَالٌ)؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي كُلِّ خَبَرٍ أَنْ يُتَطَرَّقَ إِلَيْهِ⁽⁵⁾ بِالْمَعْرِفَةِ، فَيَصْدَرُ الْكَلَامُ بِهَا، وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا⁽⁶⁾، فَقَوْلُكَ: (لَزِيدٌ مَالٌ) فِي مَعْنَى: زَيْدٌ ذُو مَالٍ، فَالْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ (مَالٌ) هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَقَوْلُكَ: (لَزِيدٌ) هُوَ الْمُبْتَدَأُ.

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 313/1، وانظره في أمالي ابن الشجري 193/3.

(2) في ك: (معروف).

(3) لم نجد له ترجمة.

(4) انظر البيت في أمالي ابن الشجري 193/3، وشرح ديوان المتنبي للمكبري 188/1.

(5) في ك: (عليه).

(6) ليس في ك: (هنا).

و(كُنَّ لِي) هو الخبرُ عنه، أي: وُجِدْنَ لي، و(كَانَ) تامةً، وهذا مُفيدٌ لتضمن الخبر⁽¹⁾ ضمير المتكلم، وهو أعرفُ المعارف، ولو قال: كُنَّ لِرَجُلٍ⁽²⁾، لَمْ يَجْزُ؛ لعدم الفائدة، واستحسن هذا بعضُ الأَشْيَاحِ، وقال: إِنَّهُ أَصْلٌ كَثِيرٌ⁽³⁾، وَعِنْدِي فِيهِ نَظَرٌ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهُ هُنَا.

وقوله: (أَنَّ الْبَيَاضَ خَضَابٌ) يَجُوزُ فِي مَوْضِعِ (أَنَّ) الرِّفْعُ وَالتَّنْصِبُ، فالرِّفْعُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أي: إِحْدَاهُنَّ أَنَّ الْبَيَاضَ خَضَابٌ، وَالتَّنْصِبُ بِإِضْمَارِ "تَمَنَّيْتُ"، وَجَازَ تَقْدِيرُهُ لِدَلَالَةِ "مَنَى" عَلَيْهِ، كَمَا أُضْمِرَ (تَبِعُ) فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَى: ﴿يَلِ مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة 135].

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ التَّمَنِّيَ مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ كَالرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ، فَبَابُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى (أَنَّ) الْخَفِيفَةَ. قَالَ⁽⁴⁾ لَيْدٌ:

[الطويل]

[374] تَمَنَّى ابْتِنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ⁽⁵⁾

وَأَمَّا (أَنَّ) الثَّقِيلَةَ الَّتِي هِيَ لِلتَّحْقِيقِ فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا أَفْعَالُ الْيَقِينِ؛ لِمُشَاكَلَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى. أَجَبْتُ: لَا يَمْتَنِعُ دُخُولُ التَّمَنِّيِ عَلَى (أَنَّ) الثَّقِيلَةَ، كَمَا لَمْ يَمْتَنِعَ دُخُولُ (وَدَدْتُ) عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال 7]، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا

(خَافَ) [73] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخَافُونَّ أَنتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام 81]، وَجَاءَ

صَرِيحُ التَّمَنِّيِ مَعَهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الكامل]

(1) سقط من ك من قوله: (وجدن لي إلى هذا الموضع).

(2) في ك: (الرجل).

(3) هو ابن الشجري. انظر أماليه 194/3.

(4) في ك: (وقال).

(5) البيت للبيد في ديوانه 79، وانظره في النعازي والمراثي للمبرد 158، والحماسة البصرية 281/1، وشرح

ديوان المتنبي للعسكري 188/1، وشرح شذور الذهب 221، ومعني اللبيب 741، 878، ومع الهوامع 333/3.

ولي ك: (أعيش أبوهما).

[375] مَا رَوْضَةٌ إِلَّا تَمْنَتْ أَهْلَهَا لَكَ مَضْجَعٌ وَلِخَطِّ قَبْرِكَ مَوْضِعٌ⁽¹⁾

وَجَاءَ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَامٍ دُخُولُ (اشْتَهَتْ) عَلَيْهَا، قَالَ: [الطويل]

[376] مَضَى طَاهِرُ الْأَنْوَابِ لَمْ تَبْقَ بَقْعَةٌ غَدَاةَ نَوَى إِلَّا اشْتَهَتْ أَهْلَهَا قَبْرٌ⁽²⁾

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مُنَى) مَنْصُوبَةٌ⁽³⁾، نَصَبَ الظُّرُوفِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا نَعَتْ لَهَا،

فَتَصِلُ (أَنْ) بِمَا قَبْلَهَا، أَيْ: فِي جُمْلَةٍ (مُنَى أَنْ الْبَيَاضَ خِصَابُ)، كَمَا قَالُوا: (أَحَقَّا
أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، وَ(أَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّكَ ذَاهِبٌ)، يُرِيدُونَ: فِي حَقٍّ، وَفِي أَكْبَرِ ظَنِّي.
وَلَكَّ فِي (أَنْ) وَجْهَانِ:

— الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ سَيِّوِيَّةٍ⁽⁴⁾، وَالْأَخْفَشِ، وَالْكُوفِيِّينَ⁽⁵⁾، وَهُوَ رَفَعُهَا بِالظَّرْفِ

كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ بِفِعْلِهِ، وَكَذَا⁽⁶⁾ كُلُّ مُصَدَّرٍ يَتَقَدَّمُهُ ظَرْفٌ، وَقَدْ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ: (غَدَا
الرَّحِيلُ)⁽⁷⁾، وَأَنْشَدَ:

[الوافر]

[377] أَحَقَّا أَنْ جِирَتْنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتْنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقٌ⁽⁸⁾

(1) البيت لدعلج الخزاعي في ديوانه 105، وانظر الحماسة البصرية 201/1.

(2) البيت لأبي تمام في شرح ديوانه 314/2، برواية: (... لم تبق روضة)، وانظر البيت في ديوان المعاني للعسكري 176/2، والحماسة المغربية 857/2، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 115/1، 371/2، 5/3.

(3) في ك: (منسوب) وهو تحريف.

(4) انظر سيويه 135/3.

(5) انظر مذهب الأخفش والكوفيين في أمالي ابن الشجري 196/3، والإنصاف 51، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 188/1.

(6) في ك: (وكذلك).

(7) انظر سيويه 135/3.

(8) نسب البيت للعدي في سيويه 136/3، والأصول 273/1، وهو للمفضل النكري في الأسمعيات 200، وهو لعامر بن أسحم الكندي 53/1، وانظر البيت في المحكم 384/6، وأمالي ابن الشجري 197/3، واللسان (فرق)، ومعنى اللبيب 79، والتاج (فرق)، وقد سقط هذا البيت من ك.

وَأَشَدَّ⁽¹⁾:

[الطويل]

[378] أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْجَالِسِ⁽²⁾
وَالثَّانِي: مَذْهَبُ الْخَلِيلِ⁽³⁾، وَهُوَ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْمَصْدَرَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَيَجْعَلُ الظَّرْفَ
خَبَرَهُ، وَيَلْزُمُهَا التَّأْخِيرَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.
وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ، وَ(يَخْفَى) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ.
و(الْقُرُونُ) الذَّوَائِبُ، وَاحِدُهَا (قَرْنٌ).

و(شَبَابُ) فَاعِلٌ "يَخْفَى"، قَالَ الْمَعْرِيُّ⁽⁴⁾: لَوْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ
لَكَانَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي "شَبَابٍ" أَحْسَنَ، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ فِي شَعْرِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ،
قَالَ:

[الطويل]

[379] فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رَبِّ بُهْمَةً كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الْجَبَانِ⁽⁵⁾

فَقَدْ أَسَاءَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْوِزْنَ عِنْدَ السَّامِعِ، وَآثَرُهُ⁽⁶⁾ الْمَعْرِيُّ؛ لِأَنَّهَا أَثَبَتْ فِي
تَمَكُّنِ الْمَعْنَى، وَكَذَا قَوْلُ الْآخَرِ:

(1) سيبويه 135/3

(2) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه 42، وانظر سيبويه 135/3، وأما ابن الشجري 197/3، وشرح ديوان
المتنبي للعكري 188/1، برواية: (وسط الخافل)، وخزانة الأدب 385/1.

(3) انظر رأيه في أمالي ابن الشجري 197/3، وشرح ديوان المتنبي للعكري 188/1.

(4) في ك: (المعري)، وهو تحريف، والمعري هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، شاعر فيلسوف.
ولد ومات في مَعْرَةَ النعمان. كان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره. انظر
ترجمته في الأعلام 157/1.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه 233، وانظره في رسالة الغفران 141 برواية مختلفة كثيراً، وأما ابن
الشجري 198/3، والجمع 2: 439 برواية: (... رب فتية).

(6) في ك: (وآثرها).

[380] فَلَمَّا أَجَنَ الشَّمْسَ عَنِّي غُرُورُهَا نَزَلْتُ إِلَيْهِ قَائِمًا بِالْحَضِيضِ⁽¹⁾

وَهُنَا تَنْبِيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لَوْ دَخَلَتْ فِي "شَبَابٍ" لَكَانَتْ عِوَضًا مِنْ تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ؛ إِذْ مُرَادُهُ "شَبَابِي"، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (حَسَنُ الْوَجْهِ)، إِذِ الْمُرَادُ: وَجْهُهُ. وَهَذَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ.

* * * * *

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه 147، وانظره في غريب الحديث لابن سلام 4/490، ومقاييس اللغة 2/13، وأما ابن الشجري 3/198، والفاقي للزحشري 1/290، وقد جاء في ك برواية: (تركبت إليه).

ومنها:

[الخفيف]

[67/381] لَمْ لَا تَحْذَرُ الْعَوَاقِبَ فِي غَيْرِ

الدُّنْيَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامٌ⁽¹⁾

أَصْلُ (لَمْ) : لِمَا، لَكِنْ سَقَطَتْ أَلِفُ (مَا) حِينَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ الْجَارَّةُ،
وَذَلِكَ شَأْنُ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَبَرِيَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا ١]. وَيَتَعَلَّقُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِقَوْلِهِ: (تَحْذَرُ)، لَكِنْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ؛ لِأَجْلِ الِاسْتِفْهَامِ الَّذِي لَهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ، وَفَاعِلُ "تَحْذَرُ" ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ.

و(الْعَوَاقِبَ) جَمْعُ عَاقِبَةٍ، وَالْوَاوُ مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ الْأَلِفِ حَمَلًا لِلتَّكْسِيرِ عَلَى
التَّصْغِيرِ؛ إِذْ هُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَالتَّصَابُهَا بِقَوْلِهِ: "تَحْذَرُ".

و(الدُّنْيَا) مَحَلُّهَا جَرٌّ بِإِضَافَةِ "غَيْرِ" إِلَيْهَا، وَهِيَ جَمْعُ (دُنْيَةٍ) بِالْهَمْزِ، وَالْأَصْلُ
فِيهَا: "دُنَائِي" بِهَمْزَيْنِ، الْأُولَى مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ يَاءٍ "فَعِيلَةٌ"⁽²⁾، وَالثَّانِيَةُ لَامُ الْكَلِمَةِ، فَتَقْلَبُ
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ فِي الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ أَقْصَى الْجُمُوعِ، فَأُبْدَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ يَاءٌ
لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا، فَصَارَ (الدُّنَائِي)، بِوِزْنِ (الدَّنَاعِي)، ثُمَّ طَلَبُوا التَّخْفِيفَ [ظ73] بِتَغْيِيرِ
آخِرِ⁽³⁾، فَأُبْدَلُوا مِنَ الْكَسْرِ فَشَحَّةً، فَأُتَقَلِّبَتِ الْأَلِفُ يَاءً؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا،
فَصَارَ (الدَّنَاءُ) بِوِزْنِ (الدَّنَاعِ)، وَإِذَا كَانُوا قَدْ قَالُوا فِي (الصَّحَارِي)، وَ(الْمَدَارِي) :
(الصَّحَارَى)، وَ(الْمَدَارَى)، كَانَ التَّغْيِيرُ فِي ذَوَاتِ الْهَمْزِ أُولَى، وَحِينَ آلَ إِلَى ذَلِكَ

(1) البيت للمتمي في ديوانه 225/4، وانظره في أمالي ابن الشجري 330/1.

(2) في ك: (فعل).

(3) في الأصل: (آخره).

اسْتَقْلَتِ الْأَمْثَالَ، وَهِيَ أَلْفَانِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ، فَأَبْدَلُوا مِنْهَا الْيَاءَ، فَقَالُوا: "الدَّنَايَا"، وَهَذَا مُبَيَّنٌّ فِي "شَرْحِ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكٍ" (1).

وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ الْعَوَاقِبِ، أَيْ: لَمْ (2) لَا تَحْذَرُ الْعَوَاقِبَ كَأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الدَّنَايَا، فَتَحْتَمِلُ حِينَئِذٍ ضَمِيرًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "تَحْذَرُ" فَهُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ.

و(أَوْ) حَرْفُ عَطْفٍ. وَ(مَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، أَوْ نَكْرَةً (3) مَوْصُوفَةً، وَقَدْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الصَّلَةِ، أَوِ الصَّفَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوِ الَّذِي هُوَ عَلَيْكَ حَرَامٌ، أَوْ شَيْءٌ هُوَ عَلَيْكَ حَرَامٌ، وَسَوَّغَ حَذْفَ الْمُبْتَدَأِ الطَّوْلُ بِقَوْلِهِ: "عَلَيْكَ"، كَمَا رَوَى الْحَلِيلُ عَنِ الْعَرَبِ: (مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ شَيْئًا) (4)، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف ٨٤] (5)، التَّقْدِيرُ: الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهُ، وَحَسَنَ حَذْفَ (هُوَ) تَقْدُّمَ ذِكْرِهِ، وَطَوْلُ الْكَلَامِ بِـ(فِي) وَمَجْرُورِهَا، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ(إِلَهُ)؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى: مَعْبُودٌ فِي السَّمَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا كَانَ رَفْعُ (إِلَهُ) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(فِي السَّمَاءِ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ صَلَةً، وَيُسْتَفْتَى بِذَلِكَ عَنْ تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ؟ أَجَبْتُ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ لِخُلُوقِ الصَّلَةِ مِنْ عَائِدٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ.

وَقَوْلُهُ: (عَلَيْكَ) يَتَعَلَّقُ بِـ"حَرَامٌ"؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَيْ: هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكَ. وَمَوْضِعُ: (مَا) جَرٌّ بِالْعَطْفِ عَلَى (الدَّنَايَا)، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

* * * * *

(1) شرح التعريف بضروري التصريف 121، وانظر أمالي ابن الشجري 231/1-232.

(2) ليس في ك: (لم).

(3) في ك: (ونكرة).

(4) سيبويه 404/2.

(5) ليس في ك: (إله).

ومنها:

[الطويل]

[68/382] أَذَا الْجُودِ، أَعْطِ النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ

وَلَا تُعْطِينَ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلٌ⁽¹⁾

الْهَمْزَةُ لِلنِّدَاءِ. (وَذَا الْجُودِ) مُنَادَى مُضَافٌ، أَي: يَا ذَا الْجُودِ.

(أَعْطِ) فِعْلٌ أَمْرٌ، وَعَلَامَةٌ بِنَائِهِ حَذْفُ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لِأُمِّهِ، وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ
لِلْمُخَاطَبِ، وَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ثَانِيَهُمَا غَيْرُ الْأَوَّلِ.

(وَالنَّاسَ) مَفْعُولُهُ. (وَمَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
مَوْصُوفَةً.

(وَأَنْتَ مَالِكٌ)⁽²⁾ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَهُوَ صِلَةٌ لـ "مَا"، أَوْ صِفَةٌ لَهَا، وَالْعَائِدُ
مَحذُوفٌ، أَي: مَالِكُهُ، وَالْمَوْصُولُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِقَوْلِهِ:
"أَعْطِ".

وَالْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ. (وَلَا) حَرْفُ نَهْيٍ.

(وَتُعْطِينَ) مَبْنِيٌّ لِتَأْكِيدِهِ بِالثَّنُونِ الثَّقِيلَةِ، وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ بِـ "لَا".

(وَالنَّاسَ) مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، (وَمَا أَنَا قَائِلٌ) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

(وَمَا) تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْعَائِدُ أَيْضًا مُقَدَّرٌ، أَي: أَنَا قَائِلُهُ.

1 البيت للمتنبي في ديوانه 236/3، وهو في أمالي ابن الشجري 329/1، ومعاهد التنصيص 30/1، برواية:
(أخا الجود).

(2) قوله: (مالك) ليس في ك.

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ⁽¹⁾: مَعْنَاهُ: لَا تُعْطِ النَّاسَ أَشْعَارِي، فَيُفْسِدُوهَا⁽²⁾ بِسَلْخِ مَعَانِيهَا،
وَقَالَ الْمَعْرِيُّ⁽³⁾: أَعْطِ النَّاسَ مَا لَكَ، وَلَا تُعْطِهِمْ شِعْرِي، أَيُّ: لَا تَجْعَلُهُمْ فِي طَبَقَتِي،
فَيَقُولُ النَّاسُ: أَنْتَ مِثْلُ فُلَانٍ، وَشِعْرُكَ مِثْلُ شِعْرِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ⁽⁴⁾: الَّذِي أَرَادَهُ الْمُتَنَبِّيَ غَيْرُ مَا قَالَاهُ؛
أَمَّا الْأَوَّلُ فَمُزَيَّفٌ لِأَمْرَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ سِتْرُ مَدَائِحِهِ عَنِ النَّاسِ.

- وَالثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَدِيحِ أَنَّ⁽⁵⁾ يَسِيرَ فِي النَّاسِ، وَأَجُودُ الشَّعْرِ مَا تَدَاوَلَتْهُ
الْأَلْسُنُ، وَتَنَاقَلَتْهُ الرُّوَاةُ [74].

وَأَمَّا قَوْلُ الْمَعْرِيِّ فَهُوَ قَرِيبٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَنَبِّيَ لَمْ يُرِدْهُ. بَلِ الْأَوْجَهُ⁽⁶⁾ أَنَّ
مُرَادَهُ: لَا تُخَوِّجْنِي إِلَى مَذْحِ غَيْرِكَ.

* * * * *

(1) انظر قوله في أمالي ابن الشجري 329/1.

(2) سقط من ك ابتداء من قوله: (لا تعط.... فيفسدوها).

(3) انظر قول المعري في أمالي ابن الشجري 329/1.

(4) هو ابن الشجري في أماليه 330/1.

(5) ليس في ك: (أن).

(6) في ك: (الأول).

ومنها:

[الطويل]

[69/383] فَأَرْحَامُ شَعْرِ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّه

وَأَرْحَامُ مَالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ⁽¹⁾

(أَرْحَامُ شَعْرِ) مُبْتَدَأٌ.

و(يَتَّصِلْنَ) فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مَبْنِيٌّ، مَوْضِعُهُ⁽²⁾ رَفْعٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

و(لَدُنَّه) مُتَعَلِّقٌ⁽³⁾ بِقَوْلِهِ: "يَتَّصِلْنَ".

وَقَدْ أُلْكَرَ عَلَيْهِ تَشْدِيدُ التَّوْنِ؛ لِكَوْنِهِ⁽⁴⁾ غَيْرَ مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ، وَعَنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَجْوِبَةٍ:

- الْأَوَّلُ: قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ⁽⁵⁾، وَهُوَ أَنَّهُ شُبَّةٌ بَعْضُ الضَّمِيرِ بِبَعْضِ ضَرُورَةٍ، فَكَمَا

قَالَ: (لَدُنِّي)، قَالَ: (لَدُنَّه)، فَحُمِلَ أَحَدُ الضَّمِيرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَاءِ

مَا يُوجِبُ الإِدْغَامَ، كَمَا قَالُوا: (يَعْدُ) فَحَذَفُوا الْوَاوَ؛ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، ثُمَّ

قَالُوا: (أَعْدُ)، (نَعْدُ)، وَ(تَعْدُ) فَحَذَفُوهَا أَيْضًا مَعَ انْتِفَاءِ ذَلِكَ الْمَوْجِبِ.

- وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَقُلَ التَّوْنُ ضَرُورَةً، كَمَا قَالُوا فِي (الْقُطْنِ):

(الْقُطْنُ)، وَفِي (الْجُبْنِ): (الْجُبْنُ)، وَقَالَ سُحَيْمٌ⁽⁶⁾:

[المتقارب]

[384] وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا وَاتِّصَافًا⁽⁷⁾

(1) البيت للمتنبي في أمالي ابن الشجري 335/1، والذكرة الحمدونية 311/7.

(2) في ك: (وموضعه).

(3) في ك، وس: (يتعلق).

(4) في ك، وس: (لأنه).

(5) انظر قوله في أمالي ابن الشجري 335/1، وشرح ديوان المتنبي للعكري 240/2.

(6) هو سحيم عبد بني الحسحاس بن هند، يكنى أبا عبدالله، وهو زنجي أسود، توفي في حدود سنة أربعين

للهجرة. انظر ترجمته في فوات الوفيات 42/2.

(7) البيت لسحيم في الخصائص 282/1، 437/2، وسر صناعة الإعراب 147/1، والحكم 383/8، 592،

وشرح ديوان المتنبي للعكري 240/2، ومعجم ما استعجم 1284/4، واللسان (ميس)، (وصف)،

والنتاج (ميس)، (وصف).

أَرَادَ: مَيْسَانَ، فَرَادَ ثُونًا، وَقَالَ الْأَسَدِيُّ⁽¹⁾: [الوافر]

[385] وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السَّعْدِ نَفْسِي وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خَوَارِزْمِ⁽²⁾

أَرَادَ: خَوَارِزْمَ، فَرَادَ رَاءَ أُخْرَى.

- والثالث: قَوْلُ الْقَاضِي الْجُرْجَانِيِّ⁽³⁾، وَهُوَ أَنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ حَلْقِيَّةً، وَكَانَتْ الثُّونُ سَاكِنَةً، وَمِنْ حَقِّهَا كَذَلِكَ أَنَّ تَيْنَ عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حَسَنَ تَشْدِيدِهَا لَتَظْهَرَ ظُهُورًا شَاقِيًا⁽⁴⁾.

- والرابع: أَنَّ الثُّونَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى حُرُوفِ الْعِلَّةِ، وَأَكْثَرُهَا بِهَا شَبَهًا⁽⁵⁾، أَلَا تَرَاهَا تُدْغَمُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ⁽⁶⁾. وَزِيدَتْ سَاكِنَةً فِي (جَحْتَفَلٍ)، كَزِيَادَتِهَا فِي (فَدَوْكَسٍ)، وَ(سَمِيدَعٍ)، وَ(عَذَاوِرٍ). وَتُبْدَلُ مِنْهَا الْأَلِفُ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَ(اضْرِبَا)، وَجُعِلَتْ إِعْرَابًا فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ، كَحُرُوفِ الْعِلَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، عَلَى رَأْيٍ.

(1) الأسدي هو شقيق بن سليك بن حبيش، وهو أحد بني أسد بن خزيمه، شاعر إسلامي، وهو ابن أخي زر بن حبيش الأسدي. (شرح ديوان الحماسة للتبريزي 324/1).

(2) البيت لشقيق بن سليك الأسدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 324/1-325، وهو للأسدي في سر صناعة الإعراب 192/1 برواية: (وخافت.... وخافت)، وأمالى ابن الشجري 336/1، وهو للعبدى في شرح ديوان المتنبي للعكبري 240/2، وهو بلا نسبة في معجم البلدان 396/2 برواية: (وخافت من رمال....). والسعد: أمكنة متفرقة، أو قرى متفرقة في سمرقند.

(3) القاضي الجرجاني الشافعي، هو علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل القاضي، أبو الحسن الجرجاني. ولي القضاء بمرجان، ثم انتقل إلى الري، قاضي القضاة. وكان من مفاخر جرجان، وصنف تاريخًا، وله في الأدب اليد الطولى. وشعره وبلاغته إليهما المنتهى. وله الوساطة بين المتنبي وأبي تمام، وله تفسير القرآن، تولى سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 434/6.

(4) انظر الوساطة 455، وأمالى ابن الشجري 336/1.

(5) انظر أوجه الشبه بين النون وحرى العلة: الواو والياء، في أمالي ابن الشجري 336/1-337.

(6) ليس في لك: (والياء).

وَحَذَفَتْ عِنْدَ سُكُونِهَا، إِمَّا جَوَازًا، نَحْوُ: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ"
 [الإخلاص 1-2] فِي قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ تَنْوِينَ (أَحَدٍ) وَلَمْ يُحَرِّكْهُ⁽¹⁾، وَإِمَّا وَجُوبًا،
 نَحْوُ: (اضْرِبِ الرَّجُلَ)، وَإِمَّا شُدُودًا كَقَوْلِهِ: [المنسرح]
 [386] اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْتَسَ الْفَرَسِ⁽²⁾
 كَمَا أَنَّ حُرُوفَ⁽³⁾ الْعِلَّةِ كَذَلِكَ.
 وَإِذَا اتَّضَحَ هَذَا، فَكَمَا قَالُوا: (الصَّيَارِيفُ)⁽⁴⁾، وَ(أَنْظُورُ)⁽⁵⁾، وَ(مُتَزَاخُ)⁽⁶⁾
 فَرَّادُوهَا جَازَ لِلْمُتَنَبِّئِ أَنْ يَزِيدَ التَّنُونَ.
 نَعَمْ، نَقَلَ الْقَاضِي الْجُرْجَانِيُّ أَنَّهُ خُوطِبَ فِي ذَلِكَ⁽⁷⁾، فَجَعَلَ مَكَانَ (لَدُنْهُ)
 (بِبَابِهِ)، وَرُويَ أَيْضًا بِجُودِهِ.

وَهُنَا تَنْبِيْءٌ، وَهُوَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (لَدُنْ) بِغَيْرِ (مِنْ)، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالَ تَعَالَى:

﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [التمل ٦]،

(1) قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو (أَحَدُ اللَّهِ) بِغَيْرِ تَنْوِينَ، فَكَانَ يَقِفُ عَلَى (أَحَدٍ) وَلَا يَصِلُ فَإِنْ وَصَلَ قَالَ: "أَحَدُ اللَّهِ" بِالتَّوِينِ
 وَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَكُنْ تَصِلُ مِثْلَ هَذَا. انْظُرِ السَّبْعَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ 701.

(2) هُوَ لَطْرَفَةٌ فِي دِيْوَانِهِ 107، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي جَهْرَةِ اللَّغَةِ 852/2، 1176، وَالْخَصَائِصُ 126/1، وَسِرْ صِنَاعَةُ
 الْإِعْرَابِ 82/1، وَاعْظَمُ 421/4، وَالْكَشَافُ 241/4، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ 524، وَالْإِنْصَافُ 568/2،
 وَاللِّسَانُ (قَنَسٌ)، وَتَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْخِطُّ 7/8، 483، وَمَغْنَى اللَّيْبِ 842، وَالتَّاجُ (قَنَسٌ).
 (3) فِي ك: (حَرْفٌ).

(4) هَذَا فِي زِيَادَةِ الْيَاءِ، وَهُوَ آخِرُ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ 570، وَتَمَامُهُ:
 تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَازَ الصَّيَارِيفِ

(5) هَذَا فِي زِيَادَةِ الْوَاوِ، وَهُوَ آخِرُ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ 239، وَتَمَامُهُ:
 وَإِنِّي حَيْثُمَا يَنْشِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْثُو فَأَنْظُرُ

(6) هَذَا فِي زِيَادَةِ الْأَلْفِ، وَهُوَ آخِرُ بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَرَمَةَ فِي دِيْوَانِهِ 92، وَتَمَامُهُ:
 وَأَلَّتْ مِنَ الْغَوَايَةِ حِينَ لَدَعَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُتَزَاخِي

(7) لَيْسَ فِي ك: (فِي ذَلِكَ).

و: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف ٧٦]، وَأُنْشِدَ سَيِّوِيَه:

[الرجز]

[387]

مِنْ لَدُنْ شَوْلَا فِإِلَى إِثْلَاهَا^(١)

وَعُذْرُ الْمُتَنَبِّي أَلْهَا قَدْ اسْتَعْمِلْتَ غَيْرَ مُقْتَرِنَةٍ بِـ (مِنْ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

[الوافر]

[388] وَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أُنِّي غُلَامٌ^(٢)

وَقَالَ كَثِيرٌ:

[الطويل]

[389] وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهْلَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ^(٣)

وَمِنْ غَرِيبٍ مَا جَاءَ فِيهَا^(٤) قِرَاءَةُ عَاصِمٍ: "لَدْنَه"^(٥)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَيْسَتْ
الْكَسْرَةُ^(٦) فِيهِ جَرًّا، وَإِنَّمَا هِيَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّالَّ أُسْكَنْتَ كَمَا
أُسْكَنْتَ الْبَاءُ [ظ 74] فِي (سَبْعٍ)، وَالتَّوْنُ بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ، فَكُسِرَ الثَّانِي مِنْهُمَا^(٧).
(وَأَرْحَامُ مَالٍ) مُبْتَدَأٌ.

(١) نسب الرجز للعجاج في إعراب النحاس 357/1، وهو من أبيات سيويه التي لا يعرف قائلها، وليس في ديوان العجاج، وانظره في سيويه 264/1، وإعراب القرآن للنحاس 357/1، 272/2، وسر صناعة الإعراب 546/2، وأحكام 121/8، وأما لي ابن الشجري 338/1، واللسان (شول)، وشرح ابن عقيل 295/1، والجمع 443/1، والخزانة 23/4.

(٢) ينسب البيت لعمر بن حسان في الصحاح (عبي)، وشرح ديوان المتنبّي للعكبري 211/3، واللسان (كش)، و(عبي)، وخزانة الأدب 104/7، والتاج (عبي)، ونسب لبعض ربيعة في إصلاح المنطق 33، 167، 364، واللسان (كش)، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة 102/10.

(٣) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقًا. انظر الشاهد رقم (166).

(٤) ليس في ك: (فيها).

(٥) من سورة الكهف 2، وانظر قراءة عاصم بالكسر في الحجة للفراسي 128/5، وحجة القراءات 412.

(٦) ليس في ك: (الكسرة).

(٧) انظر توجيه أبي علي الفارسي في الحجة 128/5، وحجة القراءات 412.

و(مَا تَنِي) خَبْرُهُ، وَالْأَصْلُ: مَا تَنِي عَنْ أَنْ تَتَقَطَّعَ، أَيُّ: مَا تَفْتَرُ^(١) عَنْ ذَلِكَ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، ثُمَّ حُذِفَ (أَنْ)، فَرَفِعَ الْفِعْلُ.
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَدِيحَ^(٢)، فَيُهَيِّنُ لَهُ الْمَالَ^(٣)، وَقَالَ الْمَعْرِيُّ^(٤):
 اسْتَعَارَ الْأَرْحَامَ لِلشُّعْرِ وَالْمَالَ، كَمَا يَفْعَلُ الشُّعْرَاءُ فَيُخْرِجُونَ الْأَشْيَاءَ عَنْ أَصُولِهَا
 لِذَلِكَ^(٥)، فَيَقُولُونَ: (مَاءُ الصَّبَابَةِ)، وَ(عِمَامُ الْعَطَاءِ)^(٦). انْتَهَى^(٧) كَلَامُهُ.
 وَفِيهِ نَظَرٌ^(٨)؛ لِأَنَّ اسْتِعَارَةَ لَيْسَتْ مُخْتَصَّةً بِالشُّعْرِ، وَإِنَّمَا هِيَ ضَرْبٌ مِنَ
 الْبَدِيعِ، يَتَّسِعُ فِي النَّثْرِ كَاتِسَاعِهِ فِي النَّظْمِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مِنْ ذَلِكَ
 أَشْيَاءٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الْإِسْرَاءُ ٢٤]،
 اسْتَعَارَ لِلذُّلِّ جَنَاحًا، وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: أَلِنَ لَهُمَا جَانِبَكَ، وَقَالَ تَعَالَى:
 ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الْقَلَمُ ٤٢] اسْتَعَارَ لِشِدَّةِ الْأَمْرِ سَاقًا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِمَنْ
 تَحْتَاجُ أَنْ تُنَبِّهَهُ: (شَمِّرْ عَنْ سَاقِكَ) فَيَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِكَ: جِدِّ فِي هَذَا الْأَمْرِ.
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾
 [الْفُرْقَانُ ٢٣]^(٩)، فَحَقِيقَةُ (قَدِمْنَا) : عَمِدْنَا، وَ(قَدِمْنَا) أَبْلَغُ؛ لِأَنَّهُ دَلَّ بِهِ عَلَى مَا كَانَ

(١) فِي ك: (تَفَرُّ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي ك: (الْمَدْح).

(٣) انْظُرْ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 343/1.

(٤) انْظُرْ قَوْلَ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 342/1.

(٥) لَيْسَ فِي ك: (لِذَلِكَ).

(٦) لَيْسَ فِي ك: (وَعِمَامُ الْعَطَاءِ).

(٧) فِي س: (الْإِقْضَى).

(٨) انْظُرْ هَذَا النَّظَرَ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 342/1.

(٩) فِي ك، جَاءَتِ الْآيَةُ مُحَرَّفَةً عَلَى النُّحُو الْآتِيَةِ: (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا قَدِمُوا مِنْ عَمَلٍ....).

مِنْ إِمْهَالِهِ لَهُمْ، حَتَّى كَأَنَّهُ كَانَ غَائِبًا عَنْهُمْ⁽¹⁾ ثُمَّ قَدِمَ، فَاطَّلَعَ عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي، فَجَارَاهُمْ بِحَسَبِهِ. وَمَعْنَى (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا): أَبْطَلْنَاهُ، لَكِنْ ذَلِكَ أَبْلَغُ، فَعُدِلَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكِ فِي الْبَارِيَةِ﴾ [الحاقة ١١]، فَمَعْنَى (طَغَى): عَلَا، وَطَمَا، لَكِنْ ذَلِكَ أَبْلَغُ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْقَهْرِ؛ إِذِ الطُّغْيَانُ عُلوٌّ، فِيهِ قَهْرٌ⁽²⁾ وَغَلَبَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِعَارَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْغَيْرَةِ أَنْفًا، حِينَ قَالَ: "جَدَعَ الْحَلَالُ أَلْفَ الْغَيْرَةِ"⁽³⁾ وَلَوْلَا تَضَمُّنُ الاسْتِعَارَةِ زِيَادَةُ الْمَعْنَى عَلَى مَا فِي الْحَقِيقَةِ لَمَّا⁽⁴⁾ جَارَ الْعُدُولُ إِلَيْهَا⁽⁵⁾.

قَالَ التَّقِيبُ بْنُ الشَّجَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى⁽⁶⁾: وَاتِّصَالُ أَرْحَامِ الشَّعْرِ عِنْدَ الْمَدْرُوحِ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

— أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْبَلُ الشَّعْرَ، وَيُثَبُّ عَلَيْهِ، فَيَحْصُلُ بَيْنَهُمَا⁽⁷⁾ اتِّصَالٌ كَاتِّصَالِ الْقَرَابَاتِ.

— وَالْآخَرُ أَنَّهُ يُمَدِّحُ بِأَشْعَارٍ كَثِيرَةٍ تَجْتَمِعُ عِنْدَهُ، فَيَتَّصِلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ كَاتِّصَالِ الْأَرْحَامِ.

وَكَذَلِكَ تَقْطَعُ أَرْحَامُ الْمَالِ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ⁽⁸⁾:

— أَحَدُهُمَا أَنَّ تَفَرُّقَهُ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ كَقَطْعِ الرَّحِمِ.

— وَالْآخَرُ أَنَّ الْمَالَ لَا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ، فَمَنْعُهُ ذَلِكَ كَقَطْعِهِ لِأَرْحَامِ مُشْتَبِكَةٍ.

* * * * *

(1) قوله: (عنهم) ليس في ك.

(2) ليس في ك: (قهر).

(3) انظر قوله صلى الله عليه وسلم في الإعجاز والإيجاز 19/1، وديوان المعاني للعسكري 101/1، وأما ابن الشجري 343/1.

(4) ليس في ك: (لما).

(5) انظر الكلام السابق كله (من بداية شرح بيت المتنبي) في أمالي ابن الشجري 342/1-343.

(6) انظر أمالي ابن الشجري 344/1.

(7) في ك: (بينها).

(8) انظر المعنيين في أمالي ابن الشجري 344/1.

ومنها:

[البسيط]

[70/390] بِمَا بِجَفْنَيْكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي دَنْفًا

يَهْوَى الْحَيَاةَ، وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا⁽¹⁾

الْبَاءُ قَسَمِيَّةٌ. (وَمَا) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً⁽²⁾، وَأَنْ تَكُونَ تَكْرَةً مَوْصُوفَةً.

وَالْبَاءُ الثَّانِيَةُ ظَرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى (فِي).

و(جَفْنَيْكَ) مَجْرُورٌ بِهَا. فَإِنْ جَعَلْتَ "مَا" مَوْصُولَةً لَمْ يَتَّعَلَقِ الْبَاءُ إِلَّا

بِالْفِعْلِ⁽³⁾؛ لِلزُّومِ الصَّلَةِ الْجُمْلَةِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَلَّزِي بِكَ مَبَارَكًا﴾ [آل عمران 96]. وَإِنْ⁽⁴⁾ جَعَلْتَهَا مَوْصُوفَةً⁽⁵⁾ جَازَ أَنْ تُعَلِّقَهَا⁽⁶⁾ بِفِعْلٍ، أَوْ اسْمٍ فَاعِلٍ.

و(مِنْ سِحْرِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَّعَلَقَ بِمَحذُوفٍ، هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الصَّلَةِ، أَوِ الصِّفَةِ⁽⁷⁾، وَذَلِكَ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَّعَلَقَ بِأَحَدِهِمَا تَعَلُّقُ الْمَفْعُولِيَّةِ⁽⁸⁾.

و(صِلِي) فِعْلٌ أَمْرٌ [75]، وَالْيَاءُ فِيهِ عِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ ضَمِيرٌ دَالٌّ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ حَرْفٌ لِلثَّانِيَةِ، وَالْفَاعِلُ مُقَدَّرٌ. وَقَوْلُهُ: "بِمَا" يَتَّعَلَقُ بِمَحذُوفٍ، هُوَ

(1) البيت للمتنبي في ديوانه 283/3، وانظره في أمالي ابن الشجري 354/1، وشرح ديوان المتنبي للعسكري 124/1، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي 136/1.

(2) سقط من ك: (أن تكون موصولة).

(3) في ك، وس: (يفعل).

(4) في ك: (فإن).

(5) في الأصل: (موصولة)، وهو تحريف.

(6) في الأصل: (يتعلقها).

(7) في ك: (والصفة).

(8) في ك: (المفعول).

حَالٌ مِنَ الْيَاءِ فِي "صَلِي"، أَوْ مِنْ ⁽¹⁾ الضَّمِيرِ الْمُقَدَّرِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ "صَلِي"، وَالتَّقْدِيرُ: صَلِي ⁽²⁾ مَسْؤُولَةٌ بِمَا فِي جَفْنَيْكَ، كَمَا تَقُولُ: (بِاللَّهِ زُرْنِي) ⁽³⁾ أَي: زُرْنِي مَسْؤُولًا بِاللَّهِ. وَ(دَنَفًا) مَفْعُولٌ "صَلِي"، وَيُقَالُ لِلْمَرِيضِ: (دَنَفٌ) ⁽⁴⁾ بِكَسْرِ التَّوْنِ، فَعَلَى هَذَا يُشْتَقُّ وَيُجْمَعُ وَيُؤْتَى؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، كـ(حَذِرَ)، وَ(بَطِرَ). وَ(دَنَفٌ) بِفَتْحِ التَّوْنِ، فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ إِفْرَادُهُ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْصُوفٌ بِهِ الشَّخْصُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ)، وَ(كَرَمٌ).

و(يَهْوَى الْحَيَاةَ) جُمْلَةٌ مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ (دَنَفٍ)، وَالْعَائِدُ فَاعِلٌ "يَهْوَى"، وَالْأَلِفُ فِي "يَهْوَى" عَلَى هَذَا ثَابِتَةٌ خَطَأً؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ أَلِفٍ؛ لِكَوْنِهِ جَوَابَ الْأَمْرِ، فَسَقَطَتْ لِلْجَزْمِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص ٣٤] قُرِئَ بِالرَّفْعِ وَالْجَزْمِ ⁽⁵⁾. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي (أَمَّا).

وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: (فَلَا) جَوَابُ "أَمَّا"، لَا جَوَابُ (إِنْ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ ^(٦) فَسَلَّمَ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿[الواقعة ٩٠-٩١]﴾. انْتَهَى كَلَامُهُ ⁽⁶⁾.

(1) فِي ك: (وَمِنْ).

(2) قَوْلُهُ: (وَالْتَّقْدِيرُ صَلِي) سَقَطَ مِنْ ك.

(3) فِي ك: (زُرْنِي بِاللَّهِ).

(4) فِي ك: (دَنَفًا).

(5) قَرَأَ حَمْزَةً وَعَاصِمٌ بِالرَّفْعِ، وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِالْجَزْمِ. انْظُرِ الْحِجَّةَ لِلْفَارْسِيِّ 421/5، وَاتِّحَافَ فَضْلَاءِ الْبَشْرِ 436/1.

(6) انْظُرْ قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 356/1.

وَأَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) أَسْبَقُ الْمُجَابَيْنِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، ذَلَّ عَلَيْهِ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ، وَسَدٌّ^(١) ذَلِكَ مَسَدُّهُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُكَ: (وَاللَّهِ إِنْ زُرْتَنِي لِأُكْرِمَنَّكَ)، جَعَلْتَ الْجَوَابَ لِلْقَسَمِ؛ لِتَقْدِمِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَدِّمْتَ الشَّرْطَ كَانَ الْجَوَابُ لَهُ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ تَزُرَّنِي وَاللَّهِ أُكْرِمُكَ)^(٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر ١٢]، لَمَّا كَانَتْ اللَّامُ فِي (لَئِنْ) مُؤَدِّةً بِالْقَسَمِ كَانَ الْجَوَابُ لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا يَهْوَى الْحَيَاةَ)، فَحَذَفَ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُهُ^(٣) فِي الْمَعْنَى قَوْلُ دَعْبِلٍ^(٤): [السريع]

[391] مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ فَأَمَّا عَلَى أَنْ لَا أَرَى وَجْهَكَ يَوْمًا فَلَا
لَوْ أَنَّ يَوْمًا مِنْكَ أَوْ سَاعَةً تُبَاغُ بِالْذُّلْيَا إِذَنْ مَا غَلَا^(٥)

* * * * *

(١) فِي الْأَصْلِ، وَس: (أَوْ سَدَّ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: (لَا كُرْمَنَّكَ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: (وَمِثْلُ قَوْلِهِ).

(٤) هُوَ دَعْبِلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَزِينَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِي، أَبُو عَلِيٍّ الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ، لَهُ دِيْوَانٌ مَشْهُورٌ، وَكِتَابٌ فِي طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ 258/18.

(٥) الْبَيْتُ لِدَعْبِلِ الْخَزَاعِي فِي دِيْوَانِهِ 122-123، وَانْظُرْهُ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ 357/1، وَشَرَحَ دِيْوَانَ الْمُنْتَهَى لِلْعَكْرِيِّ 164/3.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى (1)

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (2): هَذَا آخِرُ مَا تيسَّرَ لِي ذِكْرُهُ، وَأَرْجُو مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَيَسْتَرْ مَا عَرَضَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ كَبَا فِيهِ جَوَادُ الْفِكْرِ، أَوْ سَهْوُ اتَّفَقَ لِخُدُوثِ حَوَادِثِ الدَّهْرِ، فَهُوَ الْعَالِمُ (3) بِخَفِيِّ الْمَقَاصِدِ، وَالْمُسْتَجَارُ بِهِ عِنْدَ خِذْلَانِ الْمُسَاعِدِ (4).
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِيِّ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَامُهُ (5).

عَلَّقَهُ لِنَفْسِهِ أَضْعَفُ عِبَادِ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجِيلِي أَصْلَحَهُ اللَّهُ وَتَابَ عَلَيْهِ، وَغَفَرَ بِفَضْلِهِ لَوَالِدَيْهِ، فَإِنَّهُ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ، فِي تَارِيخِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَسِتْمِئَةَ.

(1) قوله: (تم الكتاب بحمد الله تعالى) من ك فقط، وليس في الأصل و (س).

(2) في ك: (قال المؤلف لهذا الكتاب وفقه الله تعالى وغفر له).

(3) في س: (العليم).

(4) بعده في ك: (ووقع الفراغ منه في الليلة المسفرة عن صباح الأحد سادس شعبان المبارك من سنة ست وسبعين وستمئة، والحمد لله حقَّ حمده، وصلواته على محمد وآله الطاهرين).

هذا آخر ما وُجِدَ من هذا الكتاب الموسوم بقواعد المطارحة؛ لمولانا الشيخ الإمام جمال الدين حسين بن إياز النحوي تغمَّده الله برحمته، وأسكنه بجنَّةِ جَنَّتِهِ يُمْنَهُ وَكَرَمِهِ.

كتبه العبد الفقير علي بن صخر العلوي الحسيني، وكان الفراغ منه في يوم الخميس ثالث عشر صفر. ختمه الله بالخيرات، من سنة تسعين وستمئة الهلالية؛ حامدًا لله على نعمه، ومصليًا على محمد النبي وآله، نقلًا من نسخة بخط الشيخ قطب الدين سنجر عتيق الشيخ المذكور رحمه الله تعالى.

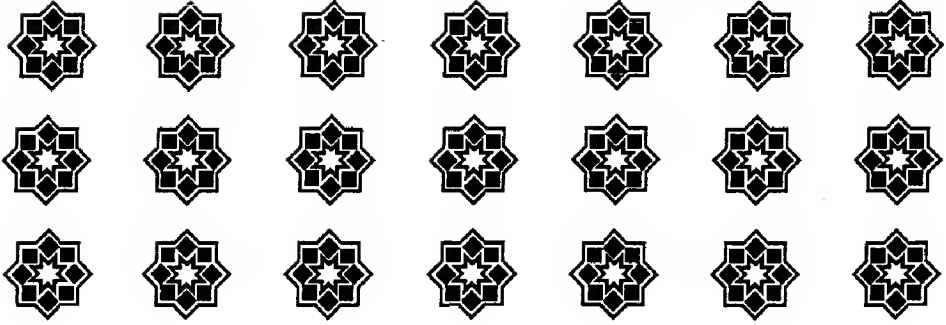
(5) في س: (وسلم). وبعده: (ووافق الفراغ من نسخه ضاحي نهار الخميس سادس عشر رجب المبارك سنة إحدى وتسعين وستمئة، على يد أضعف عباد الله تعالى: حسن بن صالح بن أحمد بن جعفر، رحم الله من ترخَّم عليه، وعلى آلِهِ وَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ).

ويقابلها حاشية جاء فيها: (انتهت المقابلة والاجتهاد في التصحيح في مجالس آخرها خامس عشر من ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وستمئة. كتب الفقير إلى الله تعالى حسن بن داود غفر الله له).

رَفَعُ

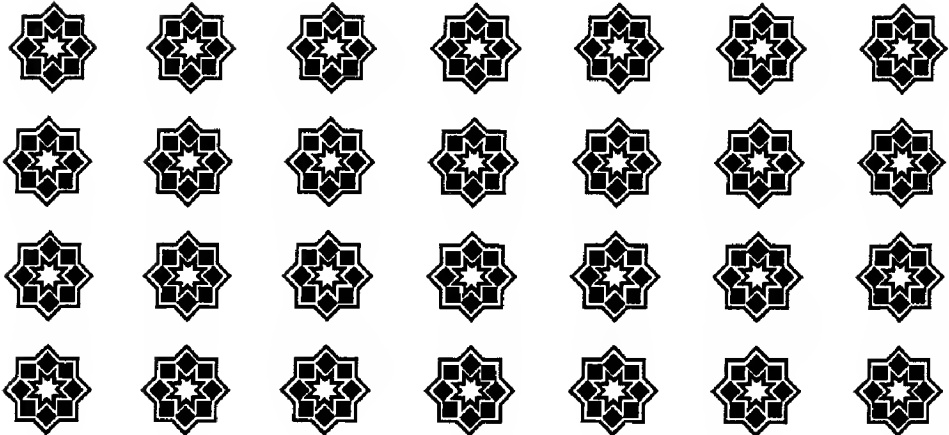
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com



القسم الثالث

المسارد الفنية



المسارد العامة

- ✽ مسرد الآيات القرآنية الكريمة
- ✽ مسرد القرآآت القرآنية
- ✽ مسرد الأحاديث النبوية الشريفة والأثر
- ✽ مسرد الأمثال وأقوال العرب
- ✽ مسرد الشواهد الشعرية
- ✽ مسرد الأرجاز
- ✽ مسرد اللغات
- ✽ مسرد الجماعات والقبائل
- ✽ مسرد الأعلام
- ✽ مسرد الكتب الواردة في الكتاب
- ✽ مسرد أبرز المسائل والقضايا اللغوية ومصطلحاتها
- ✽ مسرد مصادر التحقيق ومراجعته
- ✽ مسرد أبواب الكتاب وموضوعاته

❖ مسرد الآيات القرآنية الكريمة

موضعها	رقمها	الآية
		الفاتحة
239	8	"صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ"
		البقرة
244	10	﴿يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾
245	26	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾
458	26	﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾
463	68	﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ﴾
204	69	﴿لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ﴾
249	72	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَءِ ثُمَّ فِيهَا﴾
153	91	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾
431	98	﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾
152	101	"وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا"
93	111	﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
105	124	﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾
513	135	﴿بَلْ مَلَأَ إِذْهَبَهُ حَنِيفًا﴾
184	188	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
180	195	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
237	220	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾
111	221	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾
107	224	﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾
43	237	﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾
123	245	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾

471	247	﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ ﴾
81	248	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾
329	258	﴿ أَنَا أَنجِيءُ ﴾
145	259	﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةً عَامٍ ﴾
243	275	﴿ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾
500	278	"وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا"
66	280	﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ ﴾
47	282	﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾

آل عمران

132	8	﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا ﴾
120	13	﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾
233	18	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾
129	27	﴿ يَمُرُّمْ ﴾
184	52	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾
527	96	﴿ لِلَّذِي بِنَاكَ مُبَارَكًا ﴾
367	144	﴿ أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾
314	146	﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾
233	154	﴿ يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾
245	159	﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾
499	180	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ إِيمَانَهُمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِمْ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾

النساء

145	23	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾
502، 183	46	﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾

167	66	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾
458	78	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ﴾
151	88	﴿ فَمَا لَكُمْ فِي السَّيْفَيْنِ فِتْنَتَيْنِ ﴾
158	90	﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ ﴾
65	94	﴿ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾
245	155	﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مُبْتَغَاهُمْ ﴾
123	164	﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾
326	165	﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَزِيرًا حَكِيمًا ﴾

المائدة

502	91	﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴾
231	116	﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾
222	119	﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ ﴾

الأنعام

439	80	"اتَّخِذُونِي فِي اللَّهِ"
369	25	﴿ حَقٌّ إِذَا جَاءَ وَلَدٌ مُجِدِّلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾
164	48	﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾
243	71	﴿ كَأَنِّي أَسْتَهْوَتُهُ الشَّيْطَانُ ﴾
513	81	﴿ وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾
219	92	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾
308	108	﴿ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ﴾
283	137	"وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ"
308	137	﴿ وَلَيْسَ لِسُوءِ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾
473	146	﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا ﴾
181	151	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾
105	158	﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾

الأعراف

249	11	﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾
466	129	﴿مِن قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾
243	175	﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ﴾
65	177	﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ مِّنَ﴾
228	186	﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾
210	186	﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

الأنفال

513	7	﴿وَتَوَدَّوْنَ أَنْ غَيَّرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾
83	19	﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
458	58	﴿وَأِنَّمَا تَخَافُونَ قَوْمَ خِيفَانَهُ﴾
385	60	﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾
441	67	﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾
462	67	تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة
441	70	﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسَارَى﴾

التوبة

372	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
383	3	﴿وَأَذِّنْ مِن بَيْنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾
267	17	﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾
153	25	﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾
423	40	﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾
44	42	﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾
121	62	﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾
57	94	﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾

479, 358	117	﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَرِيحُ قُلُوبَ قَرِينِ مِّنْهُمْ ﴾
505	128	﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾

يونس

395, 274	2	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾
252	98	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَتَنَعَهَا إِيمَنُهَا ﴾

هود

66	8	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾
250	18	﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾

يوسف

204	10	"تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ"
120	18	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾
302, 216	26	﴿ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ ﴾
132, 129	29	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾
173	51	﴿ قُلْتُ حَسَّ لِلَّهِ ﴾
413	7	"فَاسْتَخْرِجْهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ"
407	80	﴿ وَمَنْ قَتَلَ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾
60	85	﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾

الرعد

182	11	﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾
-----	----	---------------------------------------

إبراهيم

186	9	﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَقْوَاهِمَ ﴾
-----	---	--

الحجر

189	2	﴿ زَيْمًا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
252, 246	7	﴿ لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكَةِ ﴾
285	22	﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ ﴾

82، 81	72	﴿لَعَنَّاكَ إِنَّمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾
243	94	﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾

النحل

81	12	﴿وَإِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾
81	18	﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
472	62	﴿لَا جَرَمَ أَنْ هُمْ النَّارُ﴾
333	98	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

الإسراء

63	22	﴿فَنَقَعَدَ مَذْمُومًا تَحْذُولًا﴾
525	24	﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾
283	44	﴿وَلَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾
485	100	﴿لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

الكهف

"لَدْنِهِ"

524	2	﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾
147	22	﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾
148	22	﴿كَلَّمْنَا الْجِنَيْنِ ءَانْتَ أَكَلَهَا﴾
350	33	﴿إِنْ نَرَوْا أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾
316، 152	39	﴿إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾
430	63	﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾
524	76	﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾
274	79	﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾
160	103	

مریم

82	4	﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾
214	6-5	﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي ﴾
382	28	﴿ وَمَا كَأَنْتَ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾
131	69	﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾
		طه
426	7	﴿ يَعْلَمُ الْيُسْرَى وَأَخْفَى ﴾
473	44	﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾
510	67	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾
186	71	﴿ وَلَا صَلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾

الأنبياء

362	73	﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾
371	97	﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
82	101	﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾
		الحج
181	30	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
509	32	﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾
108	72	﴿ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

المؤمنون

194	40	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾
374	64	﴿ حَقَّ إِذَا أَخَذْنَا مَتْرَفِهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخْرُوتُ ﴾
375	101	﴿ فَلِذَا تُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾

النور

124	2	﴿ فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾
124	4	﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾
283	37-36	"يَسَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ"
431	43	﴿ فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ﴾
104	52	"وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِهِ"

الفرقان

375	22	﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾
525	23	﴿ وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبْأَةً مَنْثُورًا ﴾
415	24	﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾
81	28	﴿ يَتَوَلَّىٰ لِيَتَنَّىٰ لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾
106	41	﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾
192	59	﴿ فَسَتَلَّ بِهِ خَيْرًا ﴾

الشعراء

250	62-61	﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ قَالَ كَلَّا ﴾
158	111	﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾

النمل

523	6	﴿ مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾
369	18	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكَنَكُمْ ﴾
153	19	﴿ فَتَبَسَّرَ ضَاحِكًا ﴾
425	25	"أَلَا يَا اسْجُدُوا"
113	30	﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
248	66-65	﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ بَلِ أَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾

362	88	﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ القصص
528	34	﴿ فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾
82	76	﴿ وَءَايَاتُهُ مِنْ الْكُتُوبِ مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُصُورِ الْغُصْبَةِ ﴾ الروم
125	9	﴿ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾
66	17	﴿ فَسَبَّحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾
376, 374	25	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾
210	36	﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمْا قَدَمْتُ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾
65	47	﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأحزاب
123	56	﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ سبا
377	7	﴿ هَلْ نُنَبِّئُكَ عَلَىٰ هَٰذَا نَبَأٌ مِّنْ قَبْلِكَ كُلُّ مُرْسِلٍ إِلَيْكُمْ لَنُحْدِثَنَّ لَكَ سَبَأً
502, 183	11	﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَدِيقًا ﴾ فاطر
243, 235	2	﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ يس
223	10	﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ
489	23	﴿ إِنْ يُرِيدِ الرَّحْمَنُ يَضِرَّ لَا تَغْنَى عَنْهُ ﴾ الصافات
111	13	﴿ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ إِذْ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾
377	16	﴿ أَوَدَا مِنَّا وَكُنَّا نُرَابِئًا وَعِظَامًا لَّوْنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾
27	48	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾

389, 275	75	﴿ وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوحَ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾
193	103	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾

ص

248	21	﴿ وَهَلْ أُنْتِكَ نَبُوءُ الْخَصَمِ ﴾
458	24	﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾
277, 390, 354	44, 30	﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾

الزمر

390	33	﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ ﴾
135	46	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾
183	53	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾
501, 233	73	﴿ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾

غافر

378	10	﴿ لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى
		الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾
219	28	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾

فصلت

114	17	﴿ أَمَا تَتُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾
-----	----	-----------------------------------

الشورى

185	8	﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾
196	11	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾

الزخرف

475	31	﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾
182	60	﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ فُلَكًا فِي الْأَرْضِ ﴾
518	84	﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾

الأحقاف

- ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ 11 193
 ﴿ يَقِفْزَ لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ 31 183

الفتح

- ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾ 24 233
 ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ 27 153

الحجرات

- ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ 12 259
 الذاريات

- ﴿ يَنْزِلُ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ ﴾ 23 39

الطور

- ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَكُمْ ﴾ 16 350

النجم

- ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ ﴾ 1 369, 367

- ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ 39 61

القمر

- ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ 12 162, 159
 "فالتقى الماءان"

- ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾ 12 125
 ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَنَفْجِ بِالْبَصْرِ ﴾ 16 232

- ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَنَفْجِ بِالْبَصْرِ ﴾ 50 164

الرحمن

- ﴿ يَخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْزُ وَالزَّيْتُ ﴾ 22 475

- ﴿ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ 29 265

- ﴿ فِيهِمَا فَتْكُهُمْ وَفُتْلُ وَرَمَانٌ ﴾ 68 431

الواقعة

463	33-32	﴿ وَفَكَهَمُوا كَثِيرًا ۖ لَا مَقْطُوعَ وَلَا مَمْنُوعَ ۚ ﴾
528، 253	91-90	﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلِّمْ لَهُ ۚ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۚ ﴾

الحديد

447	15	﴿ النَّارُ هِيَ مَوْلَانَكُمْ ۚ ﴾
-----	----	-----------------------------------

الحشر

529	12	﴿ لَيْنٌ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ۚ ﴾
-----	----	--

الجمعة

235	8	﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ۚ ﴾
-----	---	---

الملك

510	19	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِلَ ۚ ﴾
-----	----	---

القلم

110	6	﴿ يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ ۚ ﴾
-----	---	---------------------------------

525	42	﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ۚ ﴾
-----	----	----------------------------------

الحاقة

526	11	﴿ إِنَّا لَنَّا طَعْنَا أَلَمَاءَ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْبَارِيَةِ ۚ ﴾
-----	----	--

247	19	﴿ هَاقُمَ أَقْرَبُوا ۚ ﴾
-----	----	--------------------------

المعارج

41	11	﴿ لَوْ يَفْقَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ۚ ﴾
----	----	--

نوح

239	23	﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۚ ﴾
-----	----	---

458	25	﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا ۚ ﴾
-----	----	--------------------------------------

الزمل

38	2	﴿ قُرْ أَلَيْلَ ۚ ﴾
----	---	---------------------

237	16-15	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾
61	20	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾
		المدثر
376	8-10	﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾
		القيامة
352	31	﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صَلَٰءَ﴾
		الإنسان
248	1	﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾
502, 183	14	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾
		المرسلات
473	6	﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾
		النبأ
517	1	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾
452	14	﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَّجَاجًا﴾
		الانفطار
372, 367	2-1	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَرَتْ﴾
		المطففين
192	28	﴿غَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾
		الانشقاق
371, 366	1	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
		البروج
118	10	﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾
		الطارق
377	9-8	﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تَأْتِي السَّرَاجِرُ﴾

91	17	﴿أَمْهَلُمْ مُؤَبَّلاً﴾	البلد
95	15-14	﴿أَوْ لَطَعَنِّي فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَبِيمًا﴾	الليل
367	2-1	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾	الضحى
367	2	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾	
459	8	﴿وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَى﴾	العلق
251	6	﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِلٌ﴾	الزلزلة
430, 328	5	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا قَاطِعًا﴾	العاديات
378, 82	9, 10, 11	﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾	الكافرون
133	1	﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾	الإخلاص
523	2-1	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	

مسرد القراءات القرآنية

موضعها	رقمها	الآية
239	الفاتحة 8	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾
204	البقرة 69	﴿ لَوْهَا تَسُرُّ النَّاطِرِينَ ﴾
500	البقرة 278	﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾
47	البقرة 282	﴿ وَلَا يَضَارُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾
329	البقرة 285	﴿ أَنَا أَحْيِي ﴾ (قراءة ثبوت الألف وصلًا)
499	آل عمران 180	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾
167	النساء 66	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾
439	الأنعام 80	﴿ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾
83	الأنفال 19	﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
462	الأنفال 67	﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾
204	يوسف 10	﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾
413	يوسف 76	﴿ فَاسْتَخْرِجْهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ ﴾
524	الكهف 2	﴿ لَدُنْهِ ﴾
528	القصص 34	﴿ فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾
104	النور 52	﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ ﴾
283	النور 36، 37	﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾
114	فصلت 17	﴿ أَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾
125	القمر 12	﴿ التَّقَى الْمَاءَانَ ﴾
133	الكافرون 1	﴿ أَيُّهَا الْكَافِرِينَ ﴾
523	الأخلاق 1، 2	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (بجذف التنوين)

❖ مسرد الأحاديث النبوية الشريفة والأثر

موضعه	الحديث
338	"أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطَ النَّاسِ"
335	"بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ"
526	"جَدَعَ الْحَلَالُ أَلْفَ الْغَيَرَةِ"
193	"صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ"
15	"فِي كُلِّ كَيْدٍ حَرَّى أَجْرٌ"
71	"كَاذَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا"
339	"كَانَ يَقِفُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَسَطَهَا"
224	"اَللّٰهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِيْ يَوْمَآ تَبْيَضُ فِيْهِ الْوُجُوهُ" [دعاء مأثور]
93	"هَاتُوا رُبْعَ عَشْرِ أَمْوَالِكُمْ"
218	"وَجَدْتُ النَّاسَ أُخْبِرُ ثَقْلَهُ" [أبو الدرداء رضي الله عنه]

مسرد الأمثال وأقوال العرب

المثل أو القول	موضعه
أَتَتْهُ كِتَابِي فَأَحْتَقَرَهَا	453
اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ	225
أَرَاكَ لَشَاتِمِي	241
أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ	76
الطَّرُّ إِلَى كَيْفٍ تَصْنَعُ؟	340
إِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحًا	241
بَعِيرٌ ذُو عَتَانِينَ	22
"تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"	224، 223، 109
تَفَقًّا الْكَبِشُ شَحْمًا	494
تَيْدَاكَ زَيْدًا	92
حِمَارٌ حَزَابِيَّةٌ	23
خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ	503
ذَهْدَرَيْنِ سَاعِدِ الْقَيْنِ	311
زَيْدٌ وَاللَّهِ لَوَائِقُ بِكَ	241
شَابَتْ مَفَارِقُهُ	22
شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَبَةِ	154
شَحَذَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَالْهَا حَرَبَةً	64
شَيْءٌ جَاءَ بِكَ	112
ظَنَنْتُ أَنَّ الزُّبُورَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الْعَقْرَبِ، فَإِذَا هُوَ هِيَ	371
عَتَابُكَ السِّيفُ	169
عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ	403

480	عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوْسَا
340	عَلَى كَيْفَ تَبِيعَ الْأَحْمَرَيْنِ؟
404-403	عَمِلْتُ مَعَهُ مُسَانَهَةً
492	فُلَانٌ جُحَيْشٌ وَحْدِهِ
492	فُلَانٌ غَيْرٌ وَحْدِهِ
492	فُلَانٌ نَسِجٌ وَحْدِهِ
183	قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَخَلَ عَنِّي
173	اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِيْ وَلِمَنْ سَمِعَ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَاَبَا الْاِصْبَعِ
67	مَا اَصْبَحَ اَبْرَدَهَا
67	مَا اَمْسَى اَذْفَاها
518	مَا اَنَا بِالَّذِي قَاتِلَ لَكَ شَيْئًا
64	مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ
503	مُرَّةٌ يَبِيعُهَا
16	"نَاقَةٌ خَزْعَالٌ"
392	هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ
506، 312	هَذَا خُلُوٌّ حَامِضٌ
368	هَذَا الْهَلَالُ
361	هُوَ أَبُوْ غُدْرَهَا
310، 28	هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ
456	هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ
457	هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْاِزَارِ
457	قَعْدَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ
28	هُوَ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ
339	هُوَ يَرْقِي وَسَطًا

مسرد الشواهد الشعرية

الموضع	رقمه	البحر	البيت
			<u>الهمزة</u>
67	[35]	[الوافر]	إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ فَأَمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قَرٍّ فَرَسِبَالٌ خَفِيفٌ أَوْ رَدَاءُ
361	[269]	[الخفيف]	[ليت شعري وأي شيء ليت] إِنَّ لَيْتَا وَإِنْ لَوْ أَعْنَاءُ
465	[339]		
326	[228]	[الطويل]	وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سَبَّةً أَسْبُ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا
189	[119]	[الخفيف]	رَبِّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ لَجَلَاءِ
			<u>الباء</u>
331	[235]	[الرملي]	أَنَا مِسْكِينٌ مَنْ يَعْرِفُنِي لَوْنِي السُّمْرَةُ أَلْوَانُ الْعَرَبِ
329	[232]	[الرملي]	وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ فِي بَيْتِ الْعَرَبِ
	[19]		
512	[372]	[الطويل]	مَتَى كُنْ لِي أَنَّ الْبَيَاضَ حِضَابٌ فَيَخْفَى بِتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابُ
	[66]		
184	[110]	[الطويل]	فَلَا تَتَرَكَّنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
373	[281]	[الطويل]	فَهَلَّا أَعْدُونِي لِمِطْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَتَى مَا يَلِ الرَّأْسِ أَنْكَبُ
192	[124]	[الطويل]	أَرَبُّ يُولُ الثُّعْلَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ
170	[100]	[الطويل]	فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ
416	[302]	[الطويل]	لَعَمْرُكَ مَا مِيعَادُ غَيْثِكَ وَالْبُكََا بِذَارَاءِ إِلَّا أَنْ تَهْبُ جُثُوبُ
	[38]		
284	[193]	[الطويل]	وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ [فحق لشئاس من نذاك ذكوب]
437	[317]	[الطويل]	[تقول ابني لما رأيته شاحبا] كَمَا أُنْكَ فَيُنَا يَا أَبَا غَرِيبُ
327	[230]	[الطويل]	وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا قَبِيلُهُ مُسَاوٍ، وَلَا دَانٍ لَدَاكَ قَرِيبُ
	[18]		
291	[199]	[الطويل]	وَقَاتِلَةٌ تَخْشَى عَلَيَّ: أَطْنَةُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

13	[1]	[الطويل]	يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيْدٍ وَغَيْنًا لَهُ خَوْلَاءُ بَادٍ غُيُوبُهَا
96	[53]	[البسيط]	كُلٌّ مِنَ الْمُنْظَرِ الْأَعْلَى لَهُ شَبَةٌ هَذَا وَهَذَا قَدْ جَسَمَ وَالْتَقَبُ
38	[22]	[البسيط]	سَيَّرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاؤُ مَتَرَلِكُكُمْ وَنَهَرُ يَتْرَى، وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
164	[94]	[البسيط]	كَأَنَّهَا جَمَلٌ وَهَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا التَّحِيْزَةُ وَالْأَلْوَا حُ وَالْعَصَبُ
444	[322]	[الوافر]	[وَأَفْلَتَهُنَّ عِلْبَاءُ جَرِيضًا] لَوْ أَدْرَكْتُهُ صَغِيرَ الْوِطَابُ
258	[175]	[الوافر]	غَضُوبٌ لِلْمَهَامِيهِ ذَاتُ لَوْنٍ أُمُونُ الْخَلْقِ سَيْرَتُهَا غِلَابُ
272	/186]	[الوافر]	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبُ
[4			
112	[62]	[الكامل]	عَجَبٌ لِيْلِكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي مَعَكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
144	[84]	[الكامل]	لَدُنَّ بِهِزُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ النَّعْلُ
339	[247]		
261	[180]	[الكامل]	عَوْدٌ وَبُهْنَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ خَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَنْلَهَبُ
13	[3]	[المنسرح]	لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ
503	[365]	[البسيط]	وَكَلَّمَا لَقِيَ الدَّيْتَارَ صَاحِبُهُ فِي مُلْكِهِ اقْتَرَفَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا
148	[87]	[البسيط]	إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَرَلُهُ بِرَمْلِ يَتْرِينَ جَارَ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا
314	/217]	[الوافر]	وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي يَرَانِي لَوْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا
[14			
234	[241]	[الخفيف]	لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبَا
345	[250]		
34	[14]	[الطويل]	فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاقَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ
325	[226]	[الطويل]	[وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سِوْفَهُمْ] بِهِنَّ قُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُنَائِبِ
227	[149]	[الطويل]	صَرِيْعٌ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرَقْنُهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَائِبِ
261	[179]	[الطويل]	سَلَبْتُ سِلَاحِي بَائِسًا وَتَرَكْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْئُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ
350	[259]	[البسيط]	كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْمِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَفْنِيَهُمَا رَابِي
508	/368]	[البسيط]	لَا تَجْزِينِي بِضَتِّي بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ تَجْزِي دُمُوعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبِ
[65			

349	[256]	[الكامل]	سُودَ سَوَاسِيَّةَ كَانَ أُنُوفُهُمْ بَعَرَ يُنْظِمُهُ الصَّبِيُّ يُمْلَعِبِ لَا يَخْطُبُونَ إِلَى الْكِرَامِ بَنَاتِهِمْ وَتَشِيبُ أَيْمُهُمْ وَلَمَّا تُخْطَبِ أُبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةَ غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مُلْكَدِبِ
433	/314]	[المنسرح]	
	[43]		
117	[64]	[المتقارب]	كَانَ حَوَامِيَّةَ مُدْبِرًا خُضَيْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ طِلَاءٌ مِنَ الطُّخْلُبِ التاء
187	[115]	[المديد]	رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي غَلَمٍ تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شَمَالَاتُ
49	[27]	[الوافر]	وَلَوْ أَنَّ الْأَطْيَا كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْيَاءِ الْأَسَاءَةُ
422	/307]	[الوافر]	أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ
	[40]		
502	/361]	[المتقارب]	أَتَأْذُنُ لِي وَلَكِ السَّابِقَاتُ أُجْرِيَةُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى
	[63]		
292	[202]	[الطويل]	كَأَنِّي أَنَادِي صَخْرَةَ حِينَ أَغْرَضْتَ مِنَ الصَّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا الْعُصْمُ زَلْتُ غَضُوبًا فَمَا تَلْفَاكَ إِلَّا بِخَيْلَةٍ فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتْ أَرِي عَيْتِي مَا لَمْ تَرَأْيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَاهَاتِ
316	[218]	[الوافر]	
490	[353]		
462	[336]	[الحفيف]	رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا ذَكَرَهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ
			الحاء
282	/192]	[الطويل]	لِيَبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِيْخْصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَارِخُ
	[7]		
306	[213]	[الطويل]	وَلَوْ أَنَّ حَيِّي أُمُّ ذِي الْوَذَعِ كُلُّهُ لِأَهْلِكَ مَالٌ، لَمْ تَسْفَعْهُ الْمَسَارِحُ
356	/265]	[الطويل]	فَأَصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الْأَرْضِ مَيِّتًا وَكَانَ بِهِ حَيًّا تُضِيقُ الصَّخَاصِخُ
	[25]		
169	[99]	[الطويل]	فَإِنْ تُمْسِي فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًا أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

495	[356]	[الكامل]	يَا لَيْتَ رَوْحُكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا
364	/272]	[الطويل]	وَقِيلَ غَدِي يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدِي إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحِ
	[27		
409	/300]	[الطويل]	فَقُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَيْفِ: تَرَوْحُوا عَشِيَّةَ بَنَّا عِنْدَ مَاوَانَ رُوحِ
	[36		
231	[153]	[الوافر]	أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ
			<u>الدَّال</u>
18	[6]	[الطويل]	وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادِ أَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَقَّى النَّاسَ مَتْنَى وَمَوْحَدُ
363	[271]	[الطويل]	وَأَنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى كُلِّ حَادِثِ
			مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوْا فَضْلَ أَخْلَامِكُمْ، رُدُّوْا
187	[114]	[الطويل]	فَإِنْ تُمَسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ قَرِيبًا أَقَامَ بِهَا بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ
241	[167]	[الطويل]	[يلوموني في حَبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي] وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ
348	[255]	[الطويل]	لَهُمْ مَجْلِسٌ صَهْبُ السَّبَالِ أَذِلَّةُ سَوَاسِيَةِ أَخْرَارِهَا وَعَبِيدِهَا
205	[136]	[البسيط]	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ أَحَدُ
233	[240]	[البسيط]	وَقَدْ أَرَاهَا وَشَعْبُ الْحَيِّ مُجْتَمِعُ وَأَلَّتْ صَبَّ بِيَمْنٍ غُلَقْتُ مُعْتَمِدُ
			أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا لَخَوِلَطَ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ
35	[15]	[الطويل]	فَالَيْتَ لَا أُرْبِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى ثَلَاثِي مُحَمَّدَا
407	[299]	[الطويل]	[أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عَمْرِ بْنِ عَامِرٍ] إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا
35	[16]	[الطويل]	فَتَى لَوْ يُبَارَى الشَّمْسُ أَلَقَتْ فِنَاعَهَا أَوْ الْقَمَرَ السَّارِي لِأَلْقَى الْمَقَالِدَا
351	[261]	[الطويل]	فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبِّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ، فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا
458	/331]	[الطويل]	مَتْنَى مَا تُنَاجِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرَاجِي وَتَلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدَا
	[49		
140	[165]	[البسيط]	مَرُّوا عَجَالِي، وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ؟
			قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْ يَجْهُودَا
80	[47]	[البسيط]	كَأَنِّي حِينَ أَمْسَى لَا تُكَلِّمُنِي مَتْنِمَ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودَا
279	/189]	[الوافر]	تَزُودُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَيَنَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
	[6		

60	[31]	[الوافر]	وَأَبْرَحُ مَا أَذَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُتَطِيقًا مُجِيدًا
494	/355]	[الكامل]	قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ سَدَّ تَنَمَّرُوا خَلَقًا وَقِدَا
	[60		
209	[137]	[الطويل]	فَإِنْ تَقَطَّعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلَادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قِلَادَةٍ
367	[274]	[الطويل]	فَإِنْ مِتُّ فَالْعَيْنِ بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشَقِيَّ عَلَيَّ الْجَنِّبُ يَا ابْنَةَ مَعْبِدٍ
110	[61]	[الطويل]	فَطَوَّرَا بِهِ خَلْفَ الرَّدِيفِ وَنَارَةً عَلَى حَشَفٍ كَالشَّنِّ ذَاوِ مُجَدِّدٍ
394	/289]	[الطويل]	إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأُمُكْ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَغُرُّكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ
	[32		
74	[42]	[الطويل]	وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
139	[80]	[الطويل]	أَعَاذِلُ إِنْ الرُّزْءَ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ زُهَيْرٍ وَأَمْنَالُ ابْنِ نَضْلَةَ وَاقِدٍ
155	[90]	[البيسط]	كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودُ شَرْبِ نَسْوَةٍ عِنْدَ مُفْتَادٍ
216	[140]	[البيسط]	أَمَسَتْ خَلَاءَ وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا
	[211]		أَخْتَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
168	[97]	[البيسط]	وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
182	[108]		إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أَيْبُهَا وَالتَّوْزِي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ
245	[171]	[البيسط]	قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ
173	[103]	[البيسط]	وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
235	[243]	[البيسط]	لَوْ كُنْتُ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أَسَدٍ
			أَوْ عَبْدٍ شَمْسٍ أَوْ أَصْحَابِ اللَّوَا الصَّيْدِ
			أَوْ مِنْ بَنِي زَهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عِلِمُوا
			أَوْ مِنْ بَنِي جَمَحِ الْبَيْضِ الْمَنَاجِدِ
			أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَنِيمٍ، رَضِيَتْ هَمٌّ
			أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْخَضِرِ الْجَلَاعِيدِ
35	[17]	[الوافر]	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَا قَتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
185	[111]	[الوافر]	فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِي أَنَا سَ قَتَى حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ
180	[107]	[الكامل]	وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرَبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ
194	[126]		

75	[43]	[المُسرح]	يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرَقْتُ لَهُ	بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِهَةِ الْأَسَدِ
210	[138]	[الخفيف]	مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّ كُنْتُ مِنْهُ	كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
<u>الرَّاء</u>				
513	[374]	[الطويل]	تَمَنَّى ابْتِنَاءَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهَا	وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ
514	[376]	[الطويل]	مَضَى طَاهِرُ الْأَثَوَابِ لَمْ تَبْقَ بُقْعَةٌ	غَدَاةٌ تَوَى إِلَّا اشْتَهَتْ أَهْلَهَا قَبْرُ
372	[279]	[الطويل]	إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا لَا بَلَّغِهِ	فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَاوِزُ
158	[93]	[الطويل]	وَأَنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْضَةً	كَمَا اتَّفَقَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
68	[37]	[الطويل]	قَابَتْ إِلَى فِهِمْ وَمَا كِدْتُ آيَا	وَكَمْ مِنْهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ
479	[347]			
	[54]			
76	[46]	[الطويل]	ضُرُوبٌ يَنْصِلُ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا	إِذَا عَلِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
320	[220]	[الطويل]	مُعَاوِيَ لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا	وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالَّذِينَ شَاكِرُ
	[16]			
141	[83]	[الطويل]	أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَاتِمٌ	وَأَتْلُكَ لَا تَحُلْ هَوَاكَ وَلَا خَمَرُ
399	[292]	[الطويل]	[فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأَطْفَعْتُ]	مَصَائِيحُ شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنُورُ
232	[154]	[الطويل]	بَهَائِلُ مِنْهُمْ جَعَفَرُ وَابْنُ أُمِّهِ	عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَحَيَّرُ
292	[201]	[الطويل]	وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا	وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا غَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ
474	[345]	[الطويل]	وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَلِّي فَاجِرٌ	لِنَفْسِي ثِقَاها أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُها
104	[56]	[البسيط]	جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْقَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ	وَحُسْنٍ فَعِلَ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ
137	[76]	[البسيط]	يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ	إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقِي وَمُنْتَظَرُ
	[17]	[البسيط]	أَخُو رَغَابٍ بِعُطْيَاها وَسَأَلَهَا	يَأْبَى الظَّلَامَةَ مِنْهُ التَّوْفَلُ الرَّقْرُ
140	[164]	[الكامل]	أَرَبَعَانَا فِي خَمْسٍ عَشْرَةَ حِجَّةً	حَقًّا لِهَيْتِكَ لِلرَّبِيعِ الْمُرْهَرُ
173	[104]	[الكامل]	فِي فَيْتَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَّا هَهُم	حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورُ
367	[275]	[الكامل]	كَمْ شَامِتٍ بِي، إِنْ هَلَكْتُ وَقَالِلِ: اللَّهُ دَرُهُ	
453	[327]	[السريع]	قَامَتْ تُبَكِّئُهُ عَلَى قَبْرِهِ	مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
			تَرْكَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ	قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ
190	[120]	[الخفيف]	رَبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ	وَعَنَاجِيحُ يَبْتَهِنُ الْمِهَارُ

433	[315]	[الطويل]	أَلَكْنِي إِلَى التَّعْمَانِ حَيْثُ لَقَيْتُهُ [فَأَهْدَى لَهُ اللَّهُ الْغَيْثَ الْبَوَاكِرَا]
335	[242]	[الطويل]	سَأُحْمِي حِمَاءَ الْأَخْضَرَيْنِ إِنَّهُ أُمِّي النَّاسُ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا ابْنَ أَخْضَرَ
147	[86]	[البسيط]	وَهَلْ لِي فِي الْحُمُرِ الْأَعَاجِمِ نَسَبَةً فَكَلَفَ مِمَّا يَزْعُمُونَ وَأُنْكِرَا
238	[157]	[الوافر]	فَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا
273	[187]	[الوافر]	أَحَارَ تَرَى بَرِيقًا هَبًّا وَهَنَا كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارَا
348	[254]	[الكامل]	كَأَنَّ هَزْبُوزَةَ بَوْرَاءَ غَيْبٍ [عِشَارٌ وَتَلَّةٌ لَاقَتْ عِشَارَا]
361	[270]	[السريع]	طَالَ الشَّهَارُ بِبَرْبَرِيَسَ وَقَدْ لَرَى أَيَّامَنَا بِقُشَاوَتَيْنِ قِصَارَا
459	[334]	[الخفيف]	دِمَاؤُهُمْ لَيْسَ لَهَا طَالِبٌ مَطْلُوءَةٌ مِثْلُ دَمِ الْعُدَّةِ
458	[332]	[المتقارب]	سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عُشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا
344	[249]	[المتقارب]	فَبِنْ لِمَا كُلَّ أَمْرٍ قَرَارَا قَبُومًا مَقَامًا وَيَوْمًا فِرَارَا
			وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرَا

[22]

38	[23]	[الطويل]	لَوْلَا قَوَارِيسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرِيَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ
336	[245]	[الطويل]	كَسَا اللَّوْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا قَوِيلًا لَيْتِمُ مِنْ سَرَائِلِهَا الْخُضْرُ
170	[101]	[الطويل]	بَقِيرٌ أَمْرِي تَقْرِي الْيَتِيمَ عِظَامُهُ وَلَمْ يُرْ إِلَّا نَائِبًا مِثَّ بَقْرِي
359	[267]	[الطويل]	لِنَعْمٍ أَلْفَتِي أَضْحَى بِأَكْتَفِ حَائِلٍ غَدَاةَ الْوَعَى أَكَلَ الرَّذِيئَةِ السُّمُرِ

[26]

425	[310]	[البسيط]	يَا نَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَفْرَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ
98	[55]	[البسيط]	أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي فَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

156
331 [92]
[236]

112	[63]	[البسيط]	الْحَبْرُ كَالْعَبْرِ الْهِنْدِيِّ عِنْدَهُمُ وَالْقَمَحُ سَبْعُونَ إِرْدَبًا بِدِينَارِ
349	[257]	[الوافر]	شَبَابُهُمْ وَشَبَابُهُمْ سَوَاءٌ سَوَاسِيَّةٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ
223	[144]	[الوافر]	وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَهْوُ إِلَى الْإِصْبَاحِ آيَرُ ذِي أُثِيرِ
76	[45]	[الكامل]	حَلِيزُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ
397	[290]	[الكامل]	وَقَوَارِيسُ كَأَوَارِ حَرِّ النَّارِ أَخْلَاسِ الذُّكُورِ

[33]

يَا هِنْدُ مَنْ لِمَتُّمْ يَا هِنْدُ لِلْعَانِي الْأَسِيرِ

401 [294] [الكامل]
[34]

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

419 [304] [السريع]
[39]

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمَ حَيَّانٍ أَخِي جَابِرِ

232 [238] [السريع]

السين

فَاضَ بِهَا جَدْلَانِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ كَمَا آضَ بِالنَّهَبِ الْكَمِيُّ الْمُخَالِسُ

64 [33] [الطويل]

وَنَارُ الْقِرَى فَوْقَ الْيَفَاعِ وَنَارُهُمْ مُخْبِئَةٌ بَتٌّ عَلَيْهَا وَيُرْسُ

512 [373] [الطويل]

لَيْتَ هِزْبُو مُدِلٌ عِنْدَ خَيْسِيهِ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ

[الْبَسِيطُ] [174]

[1]

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ مُجْتَرئٌ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَقَرَّاسُ

259 [178] [البيسط]

أَحَقُّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِنِّي وَسَطُ الْجَالِسِ

515 [378] [الطويل]

يَا مَرُوْا إِنَّمَا مَطِيئِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَيَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَنَاسِ

137 [77] [الكامل]

أَعْلَاقُهُ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِيكَ كَالنِّغَامِ الْمُخَالِسِ

94 [52] [الكامل]

أَضْرَبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسُ الْفَرَسِ

523 [386] [المنسرح]

الشين

هَاشِمٌ جَدُّنَا فَإِنْ كُنْتَ غَضَبِي فَامْلِكِي وَجْهَكَ الْجَمِيلَ خُمُوشَا

15 [4] [الخفيف]

الضاد

حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ غُرُورَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

412 [301] [الطويل]

[37]

فَلَمَّا أَجَحَ الشَّمْسَ عَنِّي غُرُورُهَا نَزَلْتُ إِلَيْهِ قَائِمًا بِالْحَضِيضِ

516 [380] [الطويل]

وَإِنَّمَا أَوْلَادُنَا بَيْتَا أَكْبَادُنَا تَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ

332 [239] [السريع]

الطاء

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ نَوَاعِمٍ فِي الثَّرُودِ فِي الرِّيَاطِ

191 [122] [الوافر]

العين

مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعُ

154 [89] [الزمل]

فَمُجْتَمِعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَسْمِهَا مَصَافٍ مَرَّتْ بَعْدُنَا وَمَرَايِغُ

297 [207] [الطويل]

وَأَلْتَ امْرُؤًا مِمَّا خُلِفْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا تَفْعَ، وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ
دَعَانَا فَأَعْمَلْنَا الْمَطِيَّ وَغَيْرَنَا عِبَادِيَدَ غَيْثٍ فِي بِلَادِكَ وَاسِعٌ

[15]

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِّبَ تَسْبِيحِي كَانَ أَبَاهَا تَهْتَلُّ أَوْ مَجَاشِعُ
فَارْحَامٍ شِعْرٍ يَتَّصِلُنَ لَدُنْهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَا تَبِي تَقْطَعُ

[69]

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلِّبٍ تَوَاضَعُ
[أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ] لَنَا قَمَرَاهَا وَالتَّجُومُ الطَّوَالِغُ
أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ عَطَائِكَ أَنِّي عَلِمْتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ مَا أَلْتَ صَانِعُ

[29]

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا تَفَرِّ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَاكُلْهُمْ الضَّبْعُ
سَلِيلُهُ سَابِقِينَ تَنَاجَلَاهَا إِذَا نَسَبًا يَضُمُّهُمَا الْكَرَاعُ
مَا رَوْضَةٌ إِلَّا تَمُنَّتْ أَلْهَا لَكَ مَضْجَعٌ وَلِخَطِّ قَبْرِكَ مَوْضِعُ
هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعٍ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْئَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا
[تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى]، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَمَا
فَلَمَّا بَلَّغْنَا الْأُمَهَاتِ وَجَدْنَاهُمْ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمُضَاجِعِ
هَجَرَتْ زَبَانٌ ثُمَّ جَنَّتْ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَرِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُرْ وَلَمْ تَدْعِ
لَا تَحْزَعِي إِنْ مُنْقِصًا أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
يَا سَيِّدَا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ [مَوْطَأَ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ]

الفاء

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ التَّجَفُّ
لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتَكَ الْحُبُّ كُلُّهُ وَزِدْتِكَ حُبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرِفُ
أَرْسَمَ دِيَارٍ مِنْ هُبَيْدَةٍ تُعْرِفُ بِأَسْقَفٍ مِنْ عِرْقَانِهَا الْعَيْنُ تَذْرِفُ
أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

[10]

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَأَرْضُوا مَا رَضِي لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ
الْحَافِظُ غَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

122	[65]	[المنسرح]	تَحْنُ بِمَا عَيْنَا وَأَنْتَ بِمَا عَيْنَا رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
521	[384]	[المتقارب]	وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِي مَيْسَنَا نَ مُعْجِبَةٌ نَظَرًا وَأَتَصَافَا
124	[66]	[الكامل]	وَلَقَدْ نَقِمْ إِذَا الْخُصُومُ تَنَافَدُوا أَحْلَاهُمْ صَعَرَ الْخَصِيمِ الْمُجْنِفِ
22	[9]	[المتقارب]	عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفٍ

القاف

227	[150]	[الطويل]	وَأَنْ لَكَيْزًا لَمْ يَكُنْ رَبُّ عَكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ صَرَائِهَا فَتَفَرَّقُوا
291	[197]	[الطويل]	لِمَحْفُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبَ لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقٌ
514	[377]	[الوافر]	أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَيَسْتَأْنِ وَيُنْتَهِمُ فَرِيقٌ
190	[121]	[البسيط]	وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الْمَوْتِ مُنْقَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوهَةٍ صَدَقَا
474	[344]	[الوافر]	وَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئًا بَكَيتُ عَلَى بُحَيْرٍ أَوْ عِفاقٍ
			عَلَى الْمَرَاتِينِ إِذْ هَلَكَ جَمِيعَا لِشَأْنَيْهِمَا بِشَجَرٍ وَاشْتِاقٍ
327	[231]	[الكامل]	يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي التَّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ

الكاف

361	/268]	[المديد]	لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةٌ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ
	[27]		
172	[102]	[الطويل]	تَجَالَّفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقِيٍّ وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا
106	[58]	[الطويل]	تَجَاوَزْتُ هَذَا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَغْشُو إِلَى ضَوْءِ مَالِكٍ
482	/349]	[الطويل]	وَأَيُّ لَمْهَلٍ مِنْ تَنَائِي فَقَاصِدَتْ بِهِ لِأَنْ عَمَّ الصَّدَقِ شُمْسٍ بِنِ مَالِكٍ
	[55]		
485	/350]	[الطويل]	يَظَلُّ بِمَوَاقِفٍ وَيُمَسِّي بِغَيْرِهَا جَحِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ
	[56]		

اللام

104	[57]	[الطويل]	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ ابْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
40	[25]	[الرملي]	وَقَدَاعَى مَنَحَرَاهُ يَدَمٍ مِثْلَ مَا أَمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ
293	[204]	[الرملي]	فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ
			لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مِيعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدَ ذُو خُصَلٍ
			غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

519	[382]	[الطويل]	أَذَا الْجُودِ أَعْطِ النَّاسَ مَا أَلْتَ مَالِكَ وَلَا تُعْطِينَ النَّاسَ مَا أَنَا قَاتِلُ
	[68]		
505	[366]	[الطويل]	عَزِيزُ أَسَى مَنْ ذَاوَهُ الْحَدَقُ التَّجَلُّ عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ الْمُحِيطُونَ مِنْ قَبْلُ
	[64]		
492	[354]	[الطويل]	وَكَفَنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ وَصَادَفَ خُوطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ
	[59]		
13	[2]	[الطويل]	لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ
476	[346]	[الطويل]	فَقُلْنَا لَهُمْ يَلَكُمْ إِذَا بَعْدَ كَرَّةٍ تُغَادِرُ صَرْعَى نَوُوزِهَا مُتَخَذِلُ
	[53]		
407	[298]	[الطويل]	فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَازِلُ
468	[341]	[الطويل]	أَلْهَفَى بِقُرَى سَجَلٍ حِينَ أَجْلَبَتْ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوُّ الْمُبَاسِلُ
	[51]		
471	[342]	[الطويل]	فَقَالُوا لَنَا ثَنَانٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَامِلُ
	[52]		
489	[352]	[الطويل]	وَأَنَا لَقَوْمٌ لَا تَرَى الْقَتْلَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسُلُولُ
	[58]		
351	[260]	[الطويل]	سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ وَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجْهُولُ
487	[351]	[الطويل]	فَإِنْ هُوَ لَمْ يَخْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَيَّ حُسْنُ الثَّنَاءِ سَبِيلُ
	[57]		
309	[216]	[الطويل]	فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ
	[13]		
140	[162]	[الطويل]	لَهَيْتُكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِمَةً عَلَى هَتَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا
429	[311]	[البسيط]	رَبَاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقَتِيهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ
	[42]		
126	[70]	[البسيط]	السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالِئِهَا مَشَى الْمَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ
391	[287]		
	[31]		

459	[333]	[البسيط]	إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْقَى وَنَسْعِلُ
67	[36]	[البسيط]	هِيَ الشِّفَاءُ لِذَاتِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ
349	[258]	[الطويل]	سَوَاسٍ كَأَمْتَانِ الْحَمَارِ فَمَا تَرَى لَدَى شَيْبَةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِئٍ فَضْلًا
527	[390]	[البسيط]	بِمَا بَجَفْتِكَ مِنْ سِحْرِ صِلِي ذَنْفًا يَهْوَى الْحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا
[70]			
416	[303]	[الوافر]	بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُعْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ
503	[364]	[الوافر]	وَحُقَّ لِمَنْ أَبُو بَكْرٍ أَبَوْهُ يُوقِفُهُ الَّذِي رَفَعَ الْجِيَالَا
28	[13]	[الوافر]	وَمَنْ لَمْ يَصْرِفِ الْوَأَشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَيْقُوهُ خَبَالَا
108	[60]	[الوافر]	تَجُوبُ بِنَا الْقَلَاةَ إِلَى سَعِيدٍ إِذَا مَا الشَّاةُ فِي الْأَرْطَاةِ قَالَا
345	[252]	[الوافر]	وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَاتٌ وَعَيْنَا سَلْسَبَالَا
97	[54]	[الكامل]	فِي الْحَدِّ أَنْ عَزَمَ الْخَلِيطُ رَحِيلَا مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الْخُدُودُ مُحُولَا
387	[285]	[المنسرح]	أَلَجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ تَجَلَّاهُ فَنِعْمَ مَا تَجَلَا
[30]			
529	[391]	[السريع]	مَا أَطِيبَ الْعَيْشَ فَأَمَّا عَلَى أَنْ لَا أَرَى وَجْهَكَ يَوْمًا فَلَا
			لَوْ أَنَّ يَوْمًا مِنْكَ أَوْ سَاعَةً تُبَاغٍ بِالْذُّبَا إِذَنْ مَا غَلَا
288	[196]	[الطويل]	وَإِنَّا لَتَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْتَاهُ قَدَمًا فِي ذَوْنِكَ الْأَوَائِلِ
293	[203]	[الطويل]	فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنٍ مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
[9]			
296	[205]	[الطويل]	وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمُؤْتَلُ أُمْتَالِي
442	[321]	[الطويل]	أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ هَوَتْ وَسَاعَةٍ بَانَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ بِمِثَالِ
234	[155]	[الطويل]	فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ وَادٍ ذِي فِقَافٍ عَقَنْقَلِ
178	[106]	[الطويل]	[أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٍ] وَلَا سِيَمًا يَوْمًا [بِدَارَةِ جُلُجُلِ]
40	[26]	[الطويل]	وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ
330	[234]	[الطويل]	رَأَيْنُ خَلِيسًا بَعْدَ أَخْوَى تَلَعَبْتُ بِفَوْدَتِهِ سَبْعُونَ السَّنِينَ الْكُورَامِلِ
195	[130]	[الطويل]	عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَغَنَ فَيُضِ بَيِّدَاءَ مَعْجَهْلِ
57	[30]	[الطويل]	فَإِنْ تَرَعَمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِأَجْهَلِ

449	[324]	[الكامل]	إِنِّ الَّتِي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتُهَا قُتِلْتُ، قُتِلْتُ، فَهَاتِيهَا لَمْ تُقْتَلِ كِلَانَهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ فَعَاطَنِي بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ
	[47]		وَكَيْبَةٍ سَفَعِ الْوُجُوهُ بَوَاسِلِ كَالْأَسَدِ حِينَ تَذُبُّ عَنْ أَشْيَالِهَا
397	[291]	[الكامل]	قَرِيبًا مَرِيطُ النَّعَامَةِ مِنِّي لَقِحتُ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ
194	[128]	[الرمَل]	قُلْتُ يَوْمًا لِلرَّقَاشِي وقد سبَّ الموالي
336	[244]	[مجزوء]	ما الذي نَحَاكَ عَنْ أَصْـ لِكَ مِنْ غَمٍّ وَخَالِ
		[الرمَل]	قَالَ لِي قَدْ كُنْتُ مَوْتَى زَمَنًا ثُمَّ بَدَأَ لِي
			أَنَا بِالْبَصْرَةِ مَوْتَى عَرِيٍّ بِالْجِبَالِ
			أَنَا حَقًّا أَدْعِيهِمْ، لِسَوَادِي وَهْزَالِي
188	[117]	[الخفيف]	رُبُّ رِفْدٍ هَرَفَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْبَالِ
440	[320]		
	[45]		

506	[367]	[الخفيف]	عِنْدَهُ الْبِرُّ وَالتَّقَى وَأَسَى الشَّقَّ وَحَمَلُ الْمُضْلِعِ الْأَثْقَالِ
189	[118]	[الخفيف]	رُبَّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ سِرٌّ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
	[169]		

الميم

511	[371]	[الطويل]	لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ نَوَاءِ ثَوْبَتِهِ تَقْصِي لَبَانَاتٍ وَيَسْتَأْمُ سَائِمُ
133	[72]	[الطويل]	وَحَتَّى يَبِيتَ الْقَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوَزَ صُبْحُ وَاللَّيْلِ عَاتِمُ
244	[170]	[الطويل]	تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرْ أَبَا جَعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ
382	[283]	[الطويل]	ظُلُومٍ، كَمَتْنِيهَا لَصَبٌ كَخَضَرِهَا ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَّظَلَّمُ
	[28]		
54	[29]	[الطويل]	صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدُودِ يَدُومُ
	[161]	[الطويل]	أَلَا يَا سَتَا بَرَقِ عَلَى قُلْلِ الْحِمَى لَهْتَكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمُ
292	[200]	[الطويل]	إِذَا سُمْتُ نَفْسِي هَجَرَهَا وَاجْتَنَاهَا رَأَتْ غَمَرَاتِ الْمَوْتِ فِي مَا أَسُومُهَا
			فَهَلْ تُحْزِنُنِي غُرَّةُ الْقَرْضِ بِالْهَوَى ثَوَابًا لِنَفْسٍ قَدْ أَصِيبَ صَيِّمُهَا
			وَقَدْ عَلِمْتُ بِالْقَيْبِ أَنَّ لَنْ أَوْدَهَا إِذَا هِيَ لَمْ يَكْرَمْ عَلَيَّ كَرِيمُهَا

287	[194]	[الطويل]	قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَغَزَا مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمَهَا
	[8]		
455	[328]	[الطويل]	فَإِنْ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَّرَيَا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا
	[48]		
352	[263]	[البسيط]	لَا حَبْلًا أَلْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبُ هَوَى مَنَى وَلَا نُقْمُ
	[24]		
136	[75]	[البسيط]	إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ عَلِمُوا
226	[148]	[المديد]	لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ
524	[388]	[الوافر]	وَأَنَّ الْكَسْرَ أَغْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَفِيرْ لَذَنَ أَلَمِي غَلَامُ
373	[282]	[الوافر]	إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَيْنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ
498	[359]	[الكامل]	وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقْسِمُ
	[62]		
304	[212]	[الكامل]	حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
	[12]		
445	[323]	[الكامل]	فَقَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوَالِي الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا
	[46]		
308	[215]	[الكامل]	فَاقْطَعْ لُبَّائَةً مَنْ تَعَرَّضَ وَصَلَهُ وَلَيَحْزُرْ وَأَصِيلُ خُلَّةٍ صَرَامُهَا
517	[381]	[الخفيف]	لَمْ لَا تَحْذَرِ الْعَوَاقِبَ فِي غَيْرِ الدَّنَائَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامُ
	[67]		
403	[295]	[الطويل]	فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ فِي السَّيْنِ الَّتِي مَضَتْ وَمَا بَعْدُ لَا يُدْعَوْنَ إِلَّا الْأَشْيَامَا
	[35]		
431	[313]	[الطويل]	أَكْرُهُ عَلَيْهِمْ دَعْلَجًا وَلُبَّائَةً إِذَا مَا اشْتَكَى وَقَعَ الرِّمَاحُ تَحْمَحَمَا
62	[32]	[الطويل]	وَقَالُوا ثُرَايِي فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ أَبِي مِنْ ثُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمَا
437	[318]	[الطويل]	[وَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْنَا] وَلَكِنْ عَلَى أَفْدَانِنَا تَقْطُرُ الدَّمَا
239	[159]	[الطويل]	أَمَّا وَدِمَاءُ مَا تَرَالُ كَانَهَا عَلَى قَتَّةِ الْعُرَى وَبِالشَّرِّ عَنَدَمَا
146	[85]	[الطويل]	وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَةً وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيِّمِ تَكْرُمًا
326	[229]	[الوافر]	وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

508	[370]	[الوافر]	فَلَا تُشَلِّلْ يَدَ فَتَكَتْ بَعْمَرُو	فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا
135	[74]	[الوافر]	أَلَا أَضْحَكْتَ حِيَالُكُمْ رِمَامَا	وَأَضْحَكْتَ مِنْكَ شَامِغَةً أَمَامَا
225	[146]	[الوافر]	بَايَةَ يُقْلِمُونَ الْحَيْلَ زُورَا	كَانَ عَلَى سَنَابِكِهَا مَذَامَا
225	[147]	[الوافر]	أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمَا	بَايَةَ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
265	[182]	[الوافر]	كَلَا يَوْمِي أَمَامَةً يَوْمٌ صَدُّ	وَأَنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا
330	[233]	[الوافر]	أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي	حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّامَا
345	[251]	[السريع]	تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا	أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا
372	[280]	[المتقارب]	فَأَمَّا تَمِيمٌ تَوَيْمٌ بِنْ مَرٍّ	فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوَيْي نِيَامَا
64	[34]	[المتقارب]	فَذَارَتْ رَحَاً بِفَرَسَانِهِم	فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيمَا
307	[214]	[الطويل]	أُرْقَتْ بِحُزْنٍ ضَافِي بَعْدَ هَجْعَةٍ	عَلَى خَالِدٍ وَالْعَيْنُ دَائِمَةُ السَّجْمِ
370	[277]	[الطويل]	رَعَاوُ طِمَانِهِمْ حَتَّى إِذَا تَمَّ أَوْزَدُوا	غِمَارًا تَفَرَّى بِالسَّلَاحِ وَبِالْدَمِ
37	[21]	[الطويل]	فَكَلَّا وَرَبِّي لَا تَعُودِي لِيَوْمِهِ	عَشِيَّةً لَاقَتْهُ الْمَنِيَّةُ بِالرُّدْمِ
357	[266]	[الطويل]	وَكَانَ طَوًى كَشَحًا عَلَى مُسْتَكْنَةٍ	[فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمْ]
139	[79]	[الطويل]	تَنَكَّرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي	وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّيَابِ الْمَكْرَمِ
371	[278]	[الطويل]	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدَا	إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ
456	[330]	[الطويل]	[رَوِيدًا كَمَا اهْتَزَتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ]	

تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ الثَّوَامِ

369	[276]	[الطويل]	عَرُوبٌ كَانَ الشَّمْسُ تَحْتَ قِنَاعِهَا	إِذَا ابْتَسَمَتْ أَوْ سَافِرًا لَمْ تَبْسَمِ
420	[305]	[الطويل]	فَإِنِّي رَأَيْتُ الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً	إِلَى الصُّونِ مِنْ رَيْطِ يَمَانٍ مُسْهَمِ
324	[225]	[البسيط]	قَالَتْ بَنُو غَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ	يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ
204	[133]	[البسيط]	[وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ]	كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ
465	[338]	[البسيط]	مَنْ اقْتَضَى بِسُورِ الْهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ	أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنْ هَلٍ بَلَمِ
280	[190]	[الوافر]	تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَغْدُلْ سِوَاهُ	فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ
522	[385]	[الوافر]	وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السَّعْدِ نَفْسِي	وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خَوَارِرِ رَزْمِ
200	[132]	[الكامل]	سَهْلُ الْفَنَاءِ إِذَا حَلَلَتْ بِبَابِهِ	طَلَقَ الْيَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الْحَدَامِ
194	[127]	[الكامل]	وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً	مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
238	[158]	[الكامل]	فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا	صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ

508	[369]	[الكامل]	صَفْرَاءُ مِنْ يَقْرِ الْجَوَاءِ كَالْمَا تَرَكَ الْحَيَاءُ مَا رُدَّاعِ سَقِيمِ
27	[12]	[الكامل]	غَارِي الْأَشَاجِعِ مِنْ ثَقِيفٍ أَصْلُهُ عَبْدٌ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ يَقْدِيمِ
187	[116]	[السريع]	مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارِقَ شَعْرَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْيَسَمِ

النون

139	[81]	[المتقارب]	وَأَذْجُنُ بِالرَّيْفِ حَتَّى يُقَالَ أَلَا طَالَ بِالرَّيْفِ مَا قَدْ دَجُنُ
132	[71]	[الرمّل]	أَيُّهَا الْقَلْبُ تَمَتَّعْ بِدَدْنٍ إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَذْنُ
302	[210]	[الطويل]	فَأَصْبَحْتُ كُنْيَا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنَا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ
91	[50]	[الطويل]	رُؤَيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذِي أَمَهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَائِنُ
22	[8]	[الكامل] بِسِيرٍ لَيْسَ فِيهِ طَفَائِنُ
462	[335]	[الطويل]	تَحِيَّةً مَنْ لَا قَاطِعَ حَيْلٍ وَأَصِيلٍ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا

[50]

204	[134]	[البسيط]	لَوْ كُنْتُ مِنْ مَا زِلْتُ لَمْ تَسْتَحِ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ دُخُلِ بْنِ شَيْبَانَا
456	[329]		
275	[188]	[البسيط]	فَنِعْمَ صَاحِبُ قُوَّةٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

[5]

266	[183]	[الوافر]	لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطِلَابٌ حَتَّى لَكَاتَبَرَضُ الثَّمَدِ الظُّنُونَا
			يُطِيفُ بِهِ وَيُعْجِبُهُ نَرَاهُ وَضَيْقُ مَجْمَعِهِ قَطَعَ الْعَيُونَا
325	[227]	[الوافر]	[نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةٍ ذَاتِ حَدٍّ] مُحَافَظَةٌ وَكُنَّا السَّابِقِينَا
322	[32]	[الوافر]	حَدَّثَنَا النَّاسُ كُلَّهُمْ جَمِيعَا مُقَارَعَةً بَيْنَهُمْ عَنْ بَنِينَا

[17]

407	[297]	[الوافر]	وَأَنْ غَدَا وَإِنَّ الْيَوْمَ رَهْنٌ وَبَعْدَ غَدٍ بِمَا لَا تَعْلَمِينَا
323	[224]	[الكامل]	إِنَّ الْمَنَآيَا يَطْلِفُ نَ عَلَى الْأَنْبَاسِ الْآمِينَا
340	[248]	[الرمّل]	كَيْفَ أَشْكُرُ مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَتَيْتُ الضَّارِبِي أَتَيْتُ أَنَا

[21]

515	[379]	[الطويل]	فَإِنْ أُمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رَبُّ بِهَمَّةٍ كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الْجَبَانِ
241	[166]	[الطويل]	وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَاهِلِيمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانِ
524	[389]		

38	[24]	[الطويل]	وَنَحْنُ مَتَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوهُ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ
223	[145]	[الطويل]	فَدَمَعَتْهَا سَحٌّ وَسَكَبٌ وَدَيْعَةٌ وَرَمَضٌ وَتَوَكَّافٌ وَتَهْمِلَانِ
291	[198]	[الطويل]	إِذَا فَاقِدَتْ خُطْبَاءَ فَرُخَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمَبِينِ
351	[262]	[الطويل]	تَعَالَى نُسْمَطُ حُبٍّ دَعْدٍ وَتَقْدِي سَوَاعِينَ وَالْمَرْغَى بِأَمِّ ذَرِينِ
429	[312]	[البيسط]	رَبَاءُ مَرْقَبَةٍ، قَوْلٌ مَخْطَبَةٍ دَفَاعٌ مَغْطَبَةٍ، قَطَاعٌ أَقْرَانِ
390	[286]	[البيسط]	فَنَعَمْ مَزَكًا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ
497	[358]	[البيسط]	كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي
[61]			

195	[129]	[البيسط]	لَا وَابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي
167	[96]	[الوافر]	فَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
503	[363]	[الوافر]	كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٌ
26	[11]	[الوافر]	أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاحُ الشَّابَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
205	[135]	[الوافر]	كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَصَلُّ أَرَوَى ظَنُّونَ أَنَّ مُطَرِّحَ الظُّنُونِ
264	[181]		
[2]			

436	[316]	[الوافر]	أَبَايَمُوتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَلَيَّ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي
[44]			

439	[319]	[الوافر]	تَرَاهُ كَالنِّقَامِ يُعَلِّ مِسْكًا يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّنِي
-----	-------	----------	---

الهاء			
287	[195]	[الرملي]	أَهْنَأُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ تُبَيِّدْ فِيهِ الْوُجُوهَ
288			إِنَّمَا يَفْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ
496	[357]	[الكامل]	فَعَلَفْتُهَا بَيْتًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتَ هَمَالُهُ عَيْنَاهَا

الياء			
87	[48]	[الطويل]	وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَغٍ سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا
87	[49]	[الطويل]	إِذَا الْعِرْضُ لَمْ يُرْزَقْ خِلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا
268	[184]	[الطويل]	وَقَاتِلَةُ خَوْلَانٍ فَالْكَحْجُ فَتَاهِمٌ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خِلَؤُ كَمَا هِيََا

164 [95] [البسيط]

24 [10] [الخفيف]

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِي يَا عَفْرَاءَ إِلَّا ثَمَانِيَا
إِنْ جَرِي خَزَوْرَ خَزَابِيَةٍ كَالْقَدَحِ الْمَكْبُوبِ تَحْتَ الرَّابِيَةِ
إِذَا غَلَوْتَ فَوْقَهُ نَبَايَةِ بَاطِنُهُ أَحْلَى مِنَ الزَّلَابِيَةِ

مرصعه	رقمه	اليث
		الهمزة
125	[67]	وَبَلَدَةٍ قَالَصَةِ أَمْوَاؤُهَا
392	[288]	يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ أَنْشَبَ مِنْ مَآشِيرِ جَدَاءِ
524	[387]	مِنْ لَدُنْ شَوْلَا لِيَالِي إِثْلَاحِهَا
420	[306]	تَجْرُ بِالْأَهْوَنِ مِنْ أَذْنَانِهَا
		الباء
338	[20/65]	أَكْذَبُ مِنْ فَاخِجَةٍ تَقُولُ وَسَطُ الْكَرْبِ وَالطَّلُعُ لَمْ يَنْدُ لَهَا هَذَا أَوَانُ الرُّطْبِ
240	[163]	يَا أَبَتَا وَيَا أَبَةَ حَسَنَتْ إِلَّا الرُّقْبَةَ
239	[160]	أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ
		التاء
259	[176]	وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغَرَابُ مَيْتٌ سَقِيَتْ مِنْهُ النَّاسَ وَاسْتَقِيَتْ
450، 92	[325]، [51]	لِلَّهِ مَا يُعْطَى وَمَا يُهَاتَى
		الثاء
259	[177]	وَقَدْ بُلُوا مِنْكَ بِلَيْثِ أَلَيْثِ
		الجم
192	[125]	لَحْنُ بَنِي طَيْبَةَ أَصْحَابِ الْفَلَسْجِ يَضْرِبُ بِالسِّفْرِ وَتَرْجُو بِالْفَرْجِ
219	[142]	أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا وَذَارِجِ
		الحاء
70	[39]	قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمُصَّحَا

126	[69]	الدال	يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالْتَمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ
405	[296]	الراء	تَقْطُئِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ هَلْ لَكَ وَالْهَلْ خَيْرُ
465	[340]		يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ
21	[7]، [59]		إِنْ أَلْكَ دَحْدَاحًا فَانْتَ أَقْصَرُ
106			غَرَّكَ سِرْبَالٌ عَلَيْكَ أَحْمَرُ وَمِقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرُ
169	[98]	السين	وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ
218	[141]	الطاء	حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
320	[222]	العين	أَيَا بَجِي أَيَا بَجِي إِنْ أَخِي غَيْرُ دَعِي
140	[82]	الفاء	[خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ] وَفَا
400	[293]	القاف	مِثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي
36	[19]		وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي
22	[20]	الكاف	أَيِّتْ أَسْرِي وَتَبَيَّ تَدْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَتَبِ وَالْمِسْكِ الذُّكِيِّ
49	[28]	اللام	لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلُ عَلَى الْجِبَالِ الصَّمِّ لَارْفَضَ الْجَبَلُ

425	[41/309]	يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِيْلَا أَوْ هَزَلْتُ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوْ لَا
320	[221]	أَتْلُكَ يَا مُعَاوِيَةَ ابْنَ الْأَفْضَلِ
212	[139]	يَا رَبُّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ، وَقَدْ كَادَ وَلَمْ
347	[23/253]	النَّاسُ أَسْوَأَ وَشَيْءٍ فِي الشَّيْءِ وَكُلُّهُمْ يَجْمَعُهُ بَيْنَ الْأَدَمِ
191	[123]	بَلْ بَلَدٍ مِثْلَ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَنَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
270	[185]	يَا رَبُّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبِرْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ
479 ، 68	[348] ، [38]	أَصْبَحَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُونَ إِلَيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا
75	[44]	يَا حَبْدَا غَيْنَا سُلَيْمِي وَالْفَمَا
473	[343]	خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنَبَ أَرْمَامًا إِنْ بِهَا أَكْثَلُ أَوْ رَزَامًا
134	[72]	خَوَّيْرَيْنِ يَنْتَقِفَانِ هَامًا لَمْ يَدْعَا لِسَارِحٍ مَقَامًا
352	[264]	إِلَيَّ إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
502 ، 184	[109] ، [362]	إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا
74	[40]	لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْبَغِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ
196	[131]	أَوَ الْفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ النَّهْمِ

النون

232 [237]

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ
لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضَوْلَانِ

137 [78]

يَا نَعْمُ هَلْ تَخْلِفُ لَا تَكِينُهَا

300 [11/209]

قَدْ كُنْتُ ذَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْكَيَانَا

الواو

364 [273]

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا ذُلُّوا
إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُّوا

الياء

186 [113]

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فِئِي
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

186

242 [168]

أَلَمْ تَكُنْ خَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
أَنْ مَطَّيَاكَ لِمَنْ خَيْرَ الْمَطِيِّ

423 [308]

إِذْ عَرَضْتُ ذَاهِيَةَ دُهْرِيَّةٍ

مسرد اللغات

موضعها	اللغة
10	لغة أزد السّراة
46	اللغة البكرية
46	اللغة التغلبية
36	اللغة الحجازية
50	لغة الجرّ بـ "منذ"
187، 50	اللغات في "ربّ"
140	لغة تنوين التّوافي
320، 46	لغة من قال: "يا حارٍ" (بكسر الراء)
49	لغة من يحذف واو الضمير ويُقي الضمة دليلاً عليها
116	لغة "أكلوني البراغيث"
314	"كَيْء" لغة في "كأيّ"
348	"سَوَاسِوَة" لُغَة في (سَوَاسِيَة)
435	لغة من حذف نون "مين" من قولهم: "مِلان"
440	"أرُفدته" لغة في "رُفدته"
477	لغة من يقول "تلكمو" فيزيد الواو في الجمع والألف في التثنية
363	لغة من قال: مِنْكُمْ وَمِنْكُمْ

❁ مسرد الجماعات والقبائل

أزْد السَّراة

البصريون، البصري

10

6، 8، 42، 48، 65، 66، 73، 80، 81، 83،

86، 100، 128، 133، 134، 154، 165،

173، 178، 201، 226، 265، 269، 276،

279، 312، 318، 324، 329، 331، 350،

362، 403، 446، 465، 484، 503

264

البغداديون

46

بنو بكر

46

بنو تغلب

169، 171

بنو تميم

79، 87، 168، 171، 178، 244

الحجازيون

18

العراقيون

7، 8، 32، 41، 55، 65، 66، 75، 80، 83،

الكوفيون، الكوفي

86، 92، 149، 162، 165، 172، 173،

175، 179، 183، 201، 208، 219، 224،

226، 233، 241، 248، 279، 312، 323،

362، 389، 463، 469، 474، 484، 503،

506، 514

30، 99، 113، 203، 209، 298، 407،

المتأخرون

466

207

المطارحون

260، 267، 274، 434

المغاربة

20، 52، 68، 129، 182، 203، 221،

النحاة

332، 371، 413

421، 435، 450، 464

مسرد الأعلام

المعلم	موضعه
الأمدي	67، 265، 313، 447
الأخطل	333
الأخفش الأوسط = سعيد بن مسعدة	55، 56، 70، 75، 86، 94، 96، 101، 107، 114، 118، 128، 138، 149، 174، 183، 232، 244، 263، 270، 269، 276، 294، 351، 372، 384، 430، 460، 469، 438، 490، 506، 514، 527
الأخفش الصغير = علي بن سليمان	438
أرسطوطاليس	24
الأزهري = أبو منصور	141
الأسدي، شقيق بن سليك	522
الأسود بن عففر	462
أشجع السلمي	356
الأصفهاني الباقولي	12، 107، 118، 243، 341
الأصفهاني = أبو الفرج	451
الأصمعي	218، 267، 304، 440، 441، 459+1
ابن الأعراي = محمد بن زياد	22
الأعشى = ميمون	133، 139، 291، 331، 332، 419، 440، 458، 506
أعشى باهلة	510
الأعلم الشتمري	18
أمية بن أبي الصلت	269، 447، 413
ابن الأنباري = أبو بكر	459
الأندلسي = علم الدين	260، 446
امرؤ القيس	83، 128
ابن إياز، جمال الدين	273، 293، 442، 515
ابن يابشاذ	3
البارقي	108، 269
ابن برّي	340
	98، 254، 315، 318، 320، 338، 343، 348، 353، 368

167، 96	ابن برهان
404، 392، 388، 390، 387، 129، 127، 80	البسقي = الحارزنجي
291	بشر بن أبي خازم الأسدي
59	البطليوسي = ابن السيّد
280	أبو بكر بن الأسود
292	أم بكر الضمرية (عزّة)
373، 372	بلال بن أبي موسى
485، 482، 479، 261	تأبط شرا
514، 240	أبو تمام
306	تميم بن مقبل
474	توبة بن الحمير
427، 325، 311، 310، 270، 262، 240، 142	ثعلب = أحمد بن يحيى
421	الجاحظ
10، 12، 14، 20، 41، 66، 99، 129، 136، 169، 186،	الجرجاني، عبد القاهر
201، 202، 206، 246، 340، 350، 404، 480، 522،	
523	
522	الجرجاني = القاضي
472، 450، 448، 424، 422، 300، 295، 262، 40	الجرمي = أبو عمر
309، 314، 336، 231، 279	جرير بن عطية
7، 33، 44، 99، 208، 213، 295	الجزوليّ
119	ابن جعفر = رضي الدين الأربلي
471، 468	جعفر بن علبة الحارثي
317	جعفر بن يحيى بن خالد
10، 12، 22، 31، 36، 37، 40، 48، 59، 90، 96، 103،	ابن جني، أبو الفتح
104، 105، 110، 114، 116، 121، 129، 155، 177،	
197، 207، 213، 220، 241، 250، 265، 267، 269،	
283، 286، 306، 312، 340، 262، 363، 367، 382،	
383، 386، 392، 399، 401، 427، 434، 435، 438،	
446، 468، 490، 509، 520، 521، 525، 528	
126، 173، 351، 477	الجوهري
146	حاتم الطائي
305	أبو حاتم السجستاني

25، 26، 52، 95، 118، 129، 151، 153، 161، 190،	ابن الحاجب
197، 202، 254، 398، 413	
500	الحسن البصري
297، 299، 363	الخطيئة
282	الحارث بن هنيك النهشلي
232، 275، 335، 449، 451	حسان بن ثابت
465	الحكمي
436	أبو حية النميري
19، 52، 94، 206	ابن الحياض=أحمد بن الحسين
306	أبو خراش الهذلي
277، 354	ابن خروف
104، 111، 151، 227	ابن الحشاش
36، 86، 126، 131، 234، 237، 286، 294، 398، 422،	الحليل
515	
17، 79، 130	الخوارزمي=صلى الأفاضل
213	ابن الحياض
337	أبو خيرة=فشل بن زيد
98	ابن دارة=سالم
466	ابن الدباس=أبو الكرم
218	أبو الرداء
27، 174، 222، 228	ابن درستويه
272، 285، 446	ابن دريد
529	دعبل الخزاعي
465	أبو الدقيش
14، 34، 49، 94، 97، 178، 287، 412، 500	ابن الدهان=سعيد بن المبارك
57، 169، 139	أبو ذؤيب الهذلي
259، 300	رؤية
127، 174، 233، 383	الربيعي
66	الربيع بن ضبع الفزاري
64	ربيعة بن مقروم الضبي
336	الرقاشي

372، 348، 291، 164	ذو الرّمة
249، 174، 107	الرّماني
285، 228، 186، 173، 162، 149، 135، 133، 84	الزرجاج
472، 370	
197، 97	الزرجاجي
382، 348، 255، 223، 182، 138، 128، 114، 23، 22	الزعفراني
386، 385	
249، 222، 220، 186، 157، 153، 23، 86	الزمنشري
369، 357	زهير بن أبي سلمى
300	زياد العنبري
352	زياد بن منقذ الحنظلي
267، 23	أبو زيد الأنصاري
144	ساعدة بن جوية الهذلي
521	سحيم عبد بني الحسحاس
26	سحيم بن وئيل
395، 279، 276، 193، 176، 131، 111، 41	ابن السراج، أبو بكر
446، 443، 442، 432، 411، 313، 97	سعد الدين المغربي=شيخ ابن إياز
413	سعيد بن جبر
441، 440، 382، 299	ابن السكيت=يعقوب
361	أم السليك بن السلكة
489، 487، 422	السّمّوال
128، 126، 118، 107، 106، 86، 84، 75، 55، 46، 30	سيويه
263، 236، 190، 174، 149، 137، 135، 131، 130	
514، 490، 460، 430، 392، 372، 328، 294، 286	
527، 524	
406، 317، 280، 263، 161، 156، 84، 68، 67، 28	السيرافي=أبو سعيد
467	
420	ابن السيرافي=أبو محمد
526، 452، 404، 393، 323، 293، 190، 117، 40، 28	ابن الشجري
190، 73، 31	الشلوين=أبو علي
264	الشماخ بن ضرار
443، 219، 188، 175	الصقلي=عثمان بن علي السرقوسي

114	الصيمري
373	ضيغم الأسدي
33, 54, 61, 98, 119, 179, 265, 276, 354, 390	أبو طالب العبدى
445	
110, 367	طرفة
369	طفيل الغنوي
364	أبو الطمحن القيني
451	أبو ظبيان الحماني
524	عاصم بن أبي النجود
167	ابن عامر
64	ابن عباس
287	عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي
455, 506	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت
345	عبد العزيز بن زرارة الكلبي
292	عبد العزيز بن مروان
487	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي
292	عبد الملك بن مروان
451	عبيد الله بن الحسين القاضي
440	أبو عبيدة=معمر بن المثنى
140, 423	العجاج
104	عدي بن حاتم
132	عدي بن زيد
409	عروة بن الورد
290, 291, 292	عزة
205	ابن عصفور
472, 67, 476, 484, 485	العكبري=أبو البقاء
284, 327	علقمة بن عبدة الفحل
285	أبو عمرو الشيباني
337, 441	أبو عمرو بن العلاء
345	عمرو بن قميثة
407, 322	عمرو بن كلثوم
438, 494	عمرو بن معدى كرب

231	عيسى (عليه السلام)
459, 266, 26, 20	عيسى بن عمر
335	ابن عياض التيمي = مسافع
394	غسان بن وعلة
19, 23, 57, 61, 67, 69, 88, 95, 96, 98, 108, 121,	الفارسي = أبو علي
128, 151, 157, 170, 159, 176, 179, 197,	
228, 229, 232, 255, 262, 264, 265, 266, 267,	
268, 269, 276, 279, 280, 285, 289, 291, 295,	
299, 300, 306, 303, 310, 311, 312, 331,	
353, 363, 365, 368, 383, 390, 387, 401, 404,	
407, 411, 413, 419, 422, 423, 430, 433, 435,	
436, 442, 443, 445, 446, 447, 462, 491, 524,	
147	الفارقي = ابن أسد
49, 83, 91, 100, 109, 164, 167, 176, 261, 281,	الفراء
329, 344, 380, 403, 422, 427, 472, 499,	
13, 205, 337, 453	الفرزدق
258, 329, 336	الفضل بن العباس اللهي
24	فيثاغورس
459	ابن قتيبة
320	القصري = أبو الطيب
233, 241, 472	قطرب
345	ابن قيس الرقيات = عبيد الله
351	قيس بن معاذ
275	كثير بن عبد الله النهشلي
275, 349, 524	كثير عزة
180	الكرماني = محمود بن حمزة =
73, 167, 213, 275, 398, 434, 503,	تاج القراء
170	الكسائي
65	الكميت
304, 308, 347, 445, 513	ابن كيسان
	لبيد بن ربيعة

258
 382, 328, 255, 232, 209, 169, 162, 133, 39, 36
 426, 400, 392
 428, 398, 395, 388, 380, 264, 294, 255, 263, 177
 118, 107, 106, 88, 86, 75, 70, 45, 20, 19, 13
 287, 234, 233, 191, 185, 174, 162, 156, 135
 473, 438, 365, 353, 327
 524, 523, 520, 503, 497, 464, 87
 429, 391, 126
 249, 248, 245, 244
 200
 99
 206, 63, 55, 42
 63
 282
 331
 52
 335
 492
 525, 520, 515
 220
 401, 397
 282
 510, 249
 333, 325, 297, 244, 173, 168
 282
 329
 252, 441
 337
 411
 235

ليلي الأخيلية
 المازني= أبو عثمان
 ابن مالك
 المبرد= أبو العباس= محمد بن يزيد
 المتبي= أبو الطيب
 المتخل الهذلي= مالك بن عويمر
 المجاشعي= ابن فضال
 محمد بن بشر
 محمد بن الحسين الفارسي
 المراغي
 المرقش الأكبر
 مزرد
 مسكين الدارمي
 المطرزي
 مقبذ بن أخضر (بن غلقمة المازني)
 معدان بن جواس الكندي
 المعري= أبو العلاء
 مكى بن أبي طالب
 المنخل الشكري
 مهلهل
 موسى (عليه السلام)
 النابغة الذبياني
 الناشي
 نافع
 النحاس= أبو جعفر
 نصيب بن رباح
 النظام الواسطي
 النمر بن تولب

336	أبو نواس
272	هذبة بن حشرم
512	الهلذيل بن مجاشع
67	هشام أخو ذي الرمة
382	الوائق بالله
161	الواسطي الضريبر
73, 58	الوراق
442	أبو الوليد=ابن الوقشي=
	هشام بن محمد
225	يزيد بن عمرو بن الصعق
420, 307, 305, 299, 290, 283, 269	ابن يسعون المغربي
80, 28	ابن يعيش
492, 405, 266, 241	يونس

مسرد الكتب الواردة في الكتاب

موضوعه	الكتاب
35، 55، 87، 120، 142، 162	الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز = الخلاف = المسائل
492، 403، 164، 226، 330، 362	الخلافية
348	الأسماء الأعجمية للزعفراني
276	الأصول لابن السراج
451	الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني
147	الإفصاح للفارقي
320، 318، 254، 98	أمالى ابن برّي
526، 452، 393، 293، 117	أمالى ابن الشجري
266، 159	الإيضاح للفارسي
119، 276	البرهان في شرح الإيضاح لأبي طالب العبدى
423، 291	البصريات للفارسي
114	البصرة للصيمري
79	التخمير = شرح المفصل للخوارزمي
398	تصريف ابن الحاجب (الشافعية)
419، 306، 289، 285، 276	التذكرة للفارسي
441، 436	
223، 155	التعاقب لابن جني
435، 149، 115، 66، 43	التعليق على كتاب المتبع = مأخذ المتبع لابن إياز
387، 127	التعليق للبستي
382، 255، 114	التعليق للزعفراني
320	التعليق الصغير للقصري
433	التكملة للفارسي
48، 40، 37	التمام لابن جني

468، 18	التنبيه لابن جني
141	تهذيب اللغة للأزهري
61	الحلييات للفارسي
359، 356، 362، 220، 204	الحماسة لأبي تمام
468، 355، 361	
443، 175	الحواشي للصقلي
387، 177، 103، 90	الخصائص لابن جني
292	زهر الآداب للقيرواني
241، 213، 13	سر صناعة الإعراب لابن جني
177، 246، 255، 263، 294، 381	شرح تصريف ابن مالك = الضروري لابن إياز
518، 388، 395، 398، 428، 469	
20	شرح الجزولية لابن الخباز
190	شرح الجزولية للشلوين
354	شرح الجمل لابن غروف
467	شرح كتاب سيويه للسيراقي
243	شرح اللمع للأصفهاني الباقولي
340	شرح اللمع للبارقي
202، 197، 118	شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب
227، 121، 23	الشيرازيات للفارسي
126	الصحاح للجوهري
73، 58	علل النحو للوراق
421، 284	العين للتخيل
49، 34	الغرة في شرح اللمع لابن الدهان
220	الفائق للزمخشري
498	الفصح لتعلب
69	القصريات للفارسي

106، 21	الكامل للمبرد
467، 407، 268، 142، 155	كتاب سيبويه
509، 340، 243، 207، 59	اللمع لابن جني
67	مأخذ المتبع لابن إياز
193، 301، 138، 120، 31، 69	المحصل في شرح الفصول لابن إياز
460، 412، 328	
118	المختلف للأصفهاني
162، 164، 362	المسائل الخلافية لابن إياز
459	معاني الشعر لابن قتيبة
173	معاني القرآن للزجاج
104، 151	المعتمد لابن الخشاب
466	المعلم لابن الدباس
41	المفتاح للجرجاني
222، 24	المفصل للزمخشري
118	المقتضب
205	المقرب لابن عصفور
36	المنصف لابن جني

مسرد أبرز المسائل والقضايا النحوية والصرفية ومصطلحاتها

* الإبدال:

- إبدال الهمزة هاء في "هات": 91
- إبدال همزة "أحد": 182
- إبدال الفاء من التاء في "ثم": 249
- الإبدال تصرف: 250
- إبدال التاء من الواو: 265، 446، 450
- إبدال التاء من الياء: 471
- إبدال الهمزة من الهاء في "ماء": 298
- إبدال الياء من اللام في "كلال": 391، 392
- إبدال الياء من الدال في "جداد": 392
- إبدال السين من الشين في "دختوس": 433
- إبدال الهاء من الهمزة في "هرقت، هيّاك وهنرت، وهرحت، هات": 440، 450

* الإتياع: 42، 45، 46، 50، 252

* الإجماع: 65

* الإحالة، والاستحالة، والمحال: 10، 143، 246، 261، 389، 413، 427، 472

* الاحتراز: 110، 138، 139، 148، 217

* الاختزال: 283

* اختصار: 18، 19، 177، 231

* الاختصاص: 8، 15، 86، 129، 161، 193، 212، 217، 371، 403

* الإدغام:

- انفكاكه في دابة: 23
- الإدغام في "لاسيما": 176
- أصل الإدغام للام وما يشبهها: 236، 237
- الإدغام في "أما": 255
- جواز القلب في المدغم: 405
- الإدغام يقارب الحذف: 405
- جواز الحذف فيه في القوالي: 406

* الاستثناء:

- حذّه، 163
- أدواته: 163
- الاستثناء المفرغ: 164، 165

- العامل في المستثنى: 165، 167، 166
- الاستثناء المتصل: 167
- الاستثناء المنقطع: 168، 169، 170
- فائدة الاستثناء المنقطع: 168
- تشبيه "إلا بـ" لـ: 169
- الاستثناء المقدم: 169، 170، 328
- علة تقديم المستثنى: 169
- الاستثناء بـ "غير": 169
- الاستثناء بـ "سوى": 170
- لغات "سوى": 172
- الاستثناء بالأفعال: 172
- المستثنى بعد ليس ولا يكون: 172
- المستثنى بعد "عدا" مفعول به: 172
- الاستثناء بـ "حاشا"، والخلاف فيها: 173، 174،
- الاستثناء بـ "خلا": 174
- دخول "ما" على "عدا" و"خلا": 174
- الاستثناء المكرر، وأقسامه: 175، 176،
- "لا سيما"، أصلها، وحكم ما بعدها: 176، 177، 178

* الاستعارة: 525، 526

* الاستغراق: 84

* الاستغناء: 55، 66، 100، 121، 276، 288

* الاستفهام:

- المبتدأ متى تضمّن معنى الاستفهام وجب تقديمه: 115
- الباء تزداد قياساً في النفي والاستفهام: 192
- كيف، اسميتها، الخلاف فيها: 340، 341
- إبدال الاسم من كيف: 340
- الاستفهام لا يكون جواباً للشرط: 377

* الاستقراء: 150، 166

* الاستكثان، والمستكنّ: 67، 93، 276، 305، 306، 316، 344، 390، 392، 487، 503

* الاسم:

- جذّه، اشتقاقه: 5، 6
- علاماته: 6
- أقسامه، من حيث الجمع والإفراد: 30، 31، 32

*** اسم الإشارة:**

- أسماء الإشارة عاملة: 89، 148، 180
- الإشارة مع كاف الجرّ بمترلة اسم واحد: 314
- الاسم من "لكم" نبي: 476
- أسماء الإشارة لا تضاف: 477
- التنكير في "هؤلاء" منوناً: 477
- "ذا" ألفه متقلبة عن ياء، ولامه محذوفة: 504

*** الاسم المقصور:**

- حذّ، وإعرابه: 10، 11
- المقصور الثلاثي يرده أصله المعلوم: 31
- المقصور المجهول الأصل إن أميل لبالياء، وإن لزمه التفخيم فبالوار: 31
- "البكاء" فيه لغتان المد والقصر: 416
- "القصوى" ثما خرج عن الأصل: 423

*** الاسم الممدود:**

- حذف المد في الترخيم: 137

*** الاسم المنقوص:**

- حذّ: 12
- قسماه: 12، 13
- إسكان يائه، وضمها ضرورة: 13، 14
- تنسيته: 31

*** اسم الفاعل:**

- حذّ: 72
- شروط عمله عمل فعله: 72، 73، 465
- تنسيته وجمعه: 74
- إعماله مجرّداً: 72
- إعماله ماضياً: 73
- إعماله غير معتمد: 506
- حذف نونه مع العمل في التنية والجمع تخفيفاً: 74، 75
- الشبه باسم الفاعل: 159
- عمل اسم الفاعل الموصوف: 291
- "فاعل" من المضموم العين نادر: 299

*** اسم المفعول:**

- صيفته واشتقاقه: 76
- إجراؤه على غير من هو له: 89
- إعماله غير معتمد: 506

*** أسماء الأفعال:**

- بُني "صه" وشبهه لتضمّنه معنى لام الأمر: 48
- عملها وتسميتها: 90، 91
- علة بنائها: 91
- استعمالها مُعرّبة: 91
- معانيها، وأصولها: 93
- عملها في النداء: 98
- "هيهات" والخلاف في أصله، ولغاتها: 309، 310، 311، 312
- "هيهات هيهات" مثل جاري بيت بيت: 310
- الأسماء التي سُمّي بها الفعل على لفظ الإفراد: 310
- الأسماء التي سُمّي بها الفعل لم يأت فيها اسمان مضموم أحدهما إلى الآخر: 310، 311
- "حَيْهَل" صوتان: 311
- "شتان" و"سرعان" لم يَجِئ فيه الضم: 313

*** الإشباع: 37، 410**

*** الاشتقاق: 6، 15، 17، 119، 126، 151، 152، 146، 206، 213، 238، 278، 319.**

429، 435، 469

*** الأصل (تكرّر عشرات المرات)**

*** الأصلة: 42، 17، 54، 80، 103، 113، 219، 222**

*** الأصول:**

- قلب الأخف إلى الأثقل مبادئ للأصول: 62
- الأصول ثُرَاعِي: 100
- من أصولهم المشهورة: "اختيار إجراء الباب على نمط واحد": 162
- الشعراء يخرجون الأشياء عن أصولها: 525

*** أصول النحو:**

*** السماع: 19، 62، 72، 103، 118، 157، 192، 224، 250، 259، 290، 292**

411

*** الإجماع: 15، 20، 21، 25، 30، 61، 65، 79، 97، 157، 163، 254، 371**

*** القياس: 23، 30، 92، 93، 103، 104، 110، 114، 115، 118، 128، 157، 162،**

166، 208، 258، 285، 287، 299، 310، 347، 368، 373، 399، 407

411، 423، 427، 435، 443، 455، 460، 469، 477، 484، 491

* الإضافة: 362

- إضافة أفعل إلى ما هو جزء منه: 200
- إضافة ظرف الزمان إلى الفعل الماضي: 40
- إضافة ظرف الزمان إلى الفعل المضارع: 41
- إضافة ظرف الزمان إلى اسم مبني: 41
- الإضافة إلى الجملة الاسمية لا تجوز البناء: 41
- المشابه للمضاف: 131، 132،
- الإضافة مع بقاء النون: 161
- حذف المضاف إليه: 198
- الإضافة المحضة وغير المحضة: 199، 384
- حذف الإضافة المحضة، وتقديرها: 199، 200
- حذف الإضافة غير المحضة، وأقسامها: 200، 201
- إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف: 201
- إضافة الموصوف إلى صفته: 201
- المضاف إلى ياء المتكلم: 201، 202، 203
- المضاف إليه عوض من التاء المحذوفة في المضاف 362
- ما يكتسي المضاف من المضاف إليه: 66، 201، 203، 204، 205، 206،
- العامل في المضاف إليه: 206، 207
- القياس عدم الإضافة إلى الفعل: 221
- علة إضافة الفعل إلى الزمان: 222
- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل: 222
- شروط إضافة الظرف إلى الفعل: 223، 224
- إضافة ما يجري مجرى ظروف الزمان إلى الفعل والفاعل: 224، 225
- الإضافة إلى الفعل لفظاً، وهي واقعة إلى المصدر تقديرًا: 222
- ما أضيف إلى الجمل من ظروف المكان: 226
- حذف للمضاف: 243، 303
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: 376، 462
- إضافة "ذو" إلى المضمرة: 287، 288
- "غير" و"مثل" و"و" و"خدا" تكررات وإن أضيفت إلى المعرفة: 318، 327، 492
- الإضافة على جهة الاتساع: 446
- عمل المضاف إليه في ما قبل المضاف: 376
- المقطوع عن الإضافة: 379،
- الإضافة إلى الجمل من خصائص الظروف: 389
- * اطراد، ومطرود: 54، 66، 226، 256، 423، 500، 503

* الإطناب: 407

* الاعتماد: 72، 328

* الإعلال:

- بالنقل والحذف: 32، 262، 300، 301، 394، 461،
- بالنقل والقلب: 294، 456
- قلب الألف همزة: 246، 347
- قلب الألف ياء: 310، 517
- قلب الهمزة ألفاً: 380، 427
- قلب الهمزة واواً وياء: 48، 273، 388، 398، 507
- قلب الواو همزة: 380، 399، 413
- قلب الواو ألفاً: 245، 265، 286، 267، 298، 348، 381
- قلب الواو ياء: 62، 85، 86، 176، 259، 262، 266، 319، 321، 380، 381، 381
- 382، 387، 416، 457، 469، 490، 492
- كثرة انقلاب الياء الساكنة ألفاً: 36
- قلب الياء واواً: 62، 202، 504
- قلب الياء ألفاً: 138، 202، 271، 267، 264، 287، 272، 309، 468، 469، 498
- 512
- قلب الياء همزة: 392، 507، 517
- إعلال العين واللام: 246
- الياء والواو إذا سكّنا ما بعدهما لا تقلبان، وإن تحركا وانفتح ما قبلهما : 341
- توالي إعلالين: 380
- علة نقل الفتحة في "يخاف": 500
- أصل "حيوان" وإعلالها: 504

* الأفعال:

- الفعل: حذّ، علاماته: 7
- الفعل الماضي يضارع الأسماء مضارعة ناقصة: 48
- نيابة الماضي عن المضارع: 99
- دخول "قد" على الماضي المنفي الواقع حالاً: 158
- الفعل المضارع، سبب إعرابه: 33
- الفعل المضارع معرب بالأصالة: 42
- نيابة المضارع عن الاسم: 99
- رافع المضارع: 99، 100
- المضارع المثبت الواقع حالاً لا تدخل عليه الواو: 159
- الأفعال الخمسة، علامة إعرابها: 37، 460
- حذف نون الأفعال الخمسة في حالة رفعها: 37
- نون الأفعال الخمسة تقوم مقام الضمة: 38

- "هات" فعل أمر: 450
- استعمال الدعاء بلفظ الأمر: 508
- الأفعال المتعدية، انظر (التعدي واللزوم).
- تعدي الفعل إلى مصدر شبيهه في المعنى: 125
- الفعل العامل بالشبهة: 58
- الفعل لا يرفع فاعلين إلا بحرف عطف: 79
- الفعل يدل على المصدر والزمان بلفظه: 141
- الفعل حركة الفاعل: 222
- ما عينه "وار" و"لامه" "ياء" أكثر مما عينه ولامه "ياءان": 287
- فضيل يفضل نادر: 300، 394
- وزن "رأى": 315، 490، 498
- إضمار الفعل: 333، 334، 372
- سكون العين في الفعل الثلاثي ليس بأصل: 340
- الفعل يتعلق به الزمان المطابق له: 409
- أصل الفعل البناء: 412

* أفعال المدح والذم

- فاعل نعم، والخلاف فيه: 275، 276، 389، 390
- المخصوص بالمدح: 275، 276، 277، 279، 390
- اجتماع التمييز والمميز فيها: 279، 280
- "حبذا"، زيادة "ذا": 353
- سبق "ما" النافية لـ "نعم" و"حبذا": 353، 354
- "نعم" يمتنع من النفي بـ "لا": 354، 355
- وجوب إعراب المخصوص بالمدح مبتدأ: 354
- حذف المخصوص بالمدح: 354

* أفعال المقاربة:

- أقسامها: 68، 69، 70
- عسى تكون ناقصة وتامة: 69، 70
- "عساك أن تفعل": 69
- مجيء خبر "كاد" و"عسى" اسم فاعل: 479
- حذف خبر "عسى": 480
- تحمّل "كاد" ضمير الشأن، وعدم ذلك في "عسى": 358
- دخول حرف النفي على كاد: 71
- الأصل أن يكون خبر "كاد" وأخواتها اسماً: 100

* أفعال التفضيل:

- إذا أضفته إلى المصدر انتصب انتصابه: 125
- إضافة "أفعل" إلى ما هو جزء منه: 201
- التفضيل يكون في صفة يشترك فيها الموصوفان: 414، 453
- الحمل على المعنى في التفضيل: 414
- "الأول" و"الأولى" كـ"الأفضل" و"الفضلى"، وتقديره أن يكون متصلاً بـ"من": 426
- أحوال "أفعل التفضيل": 498
- * الاقتصار: 55، 58، 73، 161، 491، 499
- * ألف الإطلاق: 278، 303، 326

* الألف المجهولة:

- إذا كانت لاماً حُمِلت على الياء، وإن كانت عينا حُمِلت على الواو: 264، 445
- * ال تعريف:

- أصلها: 235، 236، 237،
- أقسامها: 237، 238، 239، 240
- تكون بمعنى "الذي" في اسم الفاعل وشبهه: 238
- دخولها على الفعل: 238
- تعويضها من الممزة وياء النسب: 238
- زيادتها: 238

* ألا:

- مواضعها، معانيها: 250، 385

* الإلحاق: 11، 63، 93، 107

* الإلغاء: 58

* أما:

- معناها: 252
- وزنها: 255
- معنى الشرط ليها: 252، 253
- ما يفصل بين أما والغاء: 253، 254
- العمل في الطرف الواقع بعد "أما": 253، 254، 255
- أطراد حذف حرف الجر معها: 256

* أن:

- "أن" الخفيفة من الثقيلة لا يليها الفعل إلا بينهما حاجز: 61
- المصدر إذا كان للحال لا يصح تقديره بـ"أن": 94
- النصب بـ"أن" محذوفة: 224

- عملها محذوفة، والخلاف فيه: 503، 504
- الأصل أن يدخل عليها التمني: 513، 514
- * إن وأخواتها:

- وجه شبهها بالفعل: 79
- معانيها: 79، 80
- تقديم أخبارها على اسمائها: 81
- اختصاص اللام المفتوحة بـ "إن": 81
- مواضع دخول اللام المفتوحة: 81، 82، 83
- إعراب "إن" وإن وما بعدهما: 82، 83
- مواضع ورود "إن" و "أن": 82، 83، 251
- فتح همزة "إن" بعد "حيث": 83
- انفراد "إن" بجواز العطف بالرفع على موضع اسمها بعد الخبر: 83
- دخول الفاء على خبرها: 118
- موضع "أن" بعد "لو": 293
- عمل "إن" وأخواتها في الحال: 395
- الأقوال في النون المحذوفة من "إني": 482
- الأصل في "إنا" إننا: 489
- الأصل أن يدخل عليها أفعال اليقين: 513، 514
- * الإمالة:

- إمالة "حاشا": 174
- الإمالة في "الوار": 232
- الإمالة في "إذا": 379
- الإمالة في "كلا": 265، 445
- الإمالة في "متى": 458
- الإمالة في اسم الإشارة "ذا": 504

* الأنس والاستئناس: 18، 136

* الإنشاء: المعاني الإنشائية 187

* الإيطاء: 236

* البديل:

- البديل من المعنى: 121، 506
- تقديم البديل على المبدل منه: 166
- بديل الكل: 167، 259، 364، 484
- بديل الغلط: 175
- إبدال الأعم من الأخص: 261

- بدل الاشتمال: 305، 510

- البديل مجانس لما أبدل منه: 340

- إبدال الاسم من "كيف": 340

* بل:

- معناها: 248

- تخصيصها بالنفي: 248

- هي في القرآن الكريم لترك شيء والأخذ في غيره: 248

- تكثر بعد الإنكار: 248

* التابع والمتبوع والتبعية:

- يجوز اختلاف التابع والمتبوع: 167

- "إن" وضعها على التصدير وعدم التبعية: 254

* التثقيب: 259

* التجوز: 162، 177، 207

* التحقير: 499

* التحقيق: 80، 220، 315، 434، 489

* الترقيم: 18، 25، 30، 46، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 202، 237، 320،

321، 380، 403

* التصغير: 107، 246، 255، 273، 321، 322، 323، 387، 388، 399، 403، 405

* تصغير الترقيم: 403

* التسميح: 47، 66، 98، 119، 221

* التسوية: همزة التسوية 231

* التسويغ والمسوغ: 35، 106، 147، 169، 188، 197، 491

* التضعيف: 435

* التعدي واللزوم:

- المتعدي إلى مفعولين، قسماه: 55، 56، 57، 58

- امتناع حذف أحد المفعولين إن كان جائر الظهور: 56

- حكم إعمال الأفعال المتعدية إلى مفعولين: 56

- الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، قسمها: 57

- التعدي واللزوم في أسماء الأفعال: 91

- حرف الجرّ يعدي معنى الفعل إلى الاسم: 165

- تعدية الفعل إلى زمانين: 143

- اجتماع المعديين: 176

- إيصال حروف الجرّ الفعل اللازم: 180

- تعدية "يا" النداء ولزومها: 402
- الاقتصار على أحد المفعولين في باب ظننت: 491
- * التعليق (نظير الإلغاء): 57، 221، 228، 229
- * التعرية، يعرى: 99، 176
- * التغاير¹: 484
- * التغليب: 169، 353، 453
- * التقديم والتأخير:
 - التقديم تصرف: 87
 - منع تقديم المركب في قولهم: هو جاري بيت بيت: 28
 - "ليس" فعل لجواز تقدّم خبرها على اسمها: 61
 - عدم جواز تقديم خبر لا النافية للجنس على اسمها: 86
 - تقديم خبر "ما" العاملة عمل ليس على اسمها: 87
 - تقديم معمول خبر "ما" العاملة عمل ليس عليها: 88
 - تقديم معمول المصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول: 96
 - تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفاً: 96
 - تقديم المفعول على الفاعل: 104
 - تقدّم الخبر: 111، 115
 - تقديم المبتدأ وجوباً: 115، 116
 - كلما عاد ذكر من المتقدم تمكّن الإخبار عنه: 357
 - تقديم الفاعل على المفعول، ومواضعه: 104، 105
 - تقديم بعض الصلة على الموصول: 154
 - لا يجوز تقدّم ما تعلق بالصلة على الموصول: 274، 385
 - تقديم التمييز على فعله: 162
 - التقديم من خصائص العامل القوي: 165
 - تقديم البدل على المبدل منه: 166
 - تقديم وصف النكرة المفرد على الجملة إن اجتماعاً: 219
 - الكلام مع "أما" مبنياً على التقديم والتأخير: 254
 - نصب الصفة المتقدمة على الحال: 274، 281، 298، 488
 - استعمل "قبل" و"بعد" في الوقت للدلالة على التقديم والتأخير: 467
 - مرتبة المفعول الصريح متقدمة على مرتبة الجار والمجرور: 488
 - إذا اتصل بالمفعول الصريح ضمير يعود على المجرور لزم تقديم المجرور عليه: 488

¹ ويكون في الاعلام، إذ تُثَرِّف فيها الحركة؛ ليقع الفرق بين الجنس المنقول عنه والعلم المنقول إليه.

*** التقليل: 188**

*** التكرير: 123، 175، 310، 311، 348، 404، 482**

*** التلوين (مصطلح بلاغي): 35**

*** التمييز:**

- حذّه: 159

- أقسامه، 159، 160، 161

- لا يكون إلا اسمًا لوجهين: 159، 160

- ما كان بعد التنوين أو نوني التثنية والجمع جاز نصبه وجره: 160

- تعلق الظرف والجارّ والمجرور بمحذوف وعمله في التمييز: 97

- "مررت بالرجل الحسن الوجه" نصب الوجه على التمييز: 178

- دخول "من" على التمييز: 280، 281

*** التنازع:**

- إعمال الفعل الأول: 295، 296

*** التوسّع، والسعة، والاتساع: 88، 90، 119، 168، 172، 282، 305، 339، 346،**

383، 501

*** الثقل، الاستثقال: 21، 32، 34، 62، 262، 300، 380، 381، 391، 392، 401، 427،**

455، 460، 476، 500، 518

*** ثَمَّ:**

- معناه: 249، 250

- للترتيب في المفردات دون الجمل: 249

*** جمع التكسير:**

- جواز الناء مع الفعل في جمع التكسير: 109

- تكسير "فعل" على "أفعل": 261

- شبه الجمع بالواحد: 264

- "طوائج" و"لواقح" على غير القياس: 285، 286

- جمع "فَعَال" على أفعال: 347

- جريان حرف العلة مجرى المفقود في جمع التكسير: 347

- "سواسية" من المجموع الواردة على غير واحد: 347

- التكسير والتصغير من واحد: 387

- التكسير ينقل الاسم من الأصل إلى الفرع: 388

- "فواعل" جمع "فاعلة" لا جمع "فاعل": 397

- الفرق بين "الأسرى" والأسارى: 441

- امتناع جمع "نوب" و"بيت" على "أفعل": 500

- جمع "فَعْلَة" على "فِعَال": 504

- التكسير يُحمل على التصغير: 517

* الجُمْل:

- الجُمْل التي لها محلّ من الإعراب: 216

- جُمْلَة الخبر: 216،

- جُمْلَة خبر "كان": 216

- جُمْلَة خبر "إنّ" وأخواتها: 216

- جُمْلَة مفعول "ظنّ": 217

- جُمْلَة مفعول "أعلم": 217

- جُمْلَة الصفة، وشروطها: 217، 263، 271

- الجُمْلَة المفسّرة: 67

- الجُمْلَة الحالّية: 221، 261، 263، 339

- الجُمْلَة المضاف إليها: 221

- الجُمْلَة الابتدائية: 222

- جُمْلَة مقول القول: 227، 339

- الجُمْلَة لا تزداد: 66

- تشبيه الجُمْلَة الوصفية بالجُمْلَة الحالّية: 220

- الجُمْلَة الواقعة جواب شرط بعد انقضاء (وانظر الشرط): 227

- الجُمْلَة الواقعة بعد "حتّى": 428

* الجوار والمجاورة:

- مجاورة الساكن للألف: 46

- مجاورة الساكن مجاور الألف: 47

- "القمان" للقم والأنف، حيث تجاورا: 75

- الرفع بالمجاورة: 127، 392، 393

- الجزم بالمجاورة: 208

- مجاورة اللام لحروف القم: 236

* الجوهر: 145

* الحال:

- حدّه، وشروطه: 150، 151، 152

- أحكامها: 152

- أقسامها: 152، 153

- الحال المؤكّدة: 98، 153، 356

- الحال المنقّلة: 153

- الحال الموطّنة: 153

- الحال المقدّرة: 154

- الحال المحكية: 154
 - العامل فيها: 154
 - تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفاً: 96
 - تعلّق الظرف والجارّ والجورر بمحذوف وعمله في الحال: 97
 - الحال صفة معنوية شبيهة بالصفة اللفظية: 153
 - سدّ الحال مسدّ الخير: 120، 369
 - ما يقع موقعها: 156
 - الجملة الحالية: 221
 - إجراء الحال على غير من هي له: 323
 - شبه الحال بالظرف: 368
 - قلة الحال من المضاف إليه: 384
 - ظروف الزمان والمكان تكون أحوالاً للمصادر: 470
 - الزمان لا يكون حالاً من الجثة ولا خيراً عنها: 470
 - الواحد المذكور لا يكون حالاً من الجمع: 510
- * المحذوف:

- حذف أن في خبر عسى في الضرورة 69
- حذف الكسرة استقلالاً: 32
- امتناع حذف أحد المفعولين إذا كان جائز الظهور: 56
- الحذف اتساع: 119
- الحذف بالأواخر أشبه منه بالأوائل: 119، 237، 321، 428
- حذف حرف النداء تشبيهاً له بالفعل: 132
- دلالة صدر الاسم على المحذوف: 135
- حذف المد في الترخيم: 137
- حذف الزيادات في النداء: 137، 138، 139
- حذف حرف الجرّ: 168، 190، 206، 256
- الحذف في جواب الطلب: 213
- النصب بـ"أن" محذوفة: 224
- حذف المضاف: 243، 249، 303، 443
- عمّل فعل محذوف يفسّره فعل مذكور: 281
- الحذف للتخفيف: 259، 294، 322، 388
- حذف الألف وصلأ: 329
- حذف لام الجرّ: 303
- حذف التاء المربوطة: 361
- حذف ناصب المصدر: 362
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: 376

- "أمة" محذوفة اللام: 404
- توهّم الحذف: 405
- الإدغام يقارب الحذف: 405
- حذف ما أضيف إليه: "قبل" و"بعد": 406
- الحذف باب اختصار: 407
- حذف المنادى في مثل قوله تعالى: "ألا يا سجدو": 425
- حذف نون "من" لسكونها وسكون لام المعرفة "ملان": 434
- الحروف لا يليق بها الحذف: 435
- الحذف يدخل الحروف المضغفة مثل: "رب" و"إن": 435
- حذف اللام في "لا أباك": 436
- الخلاف في حذف النون في مثل "تخوّفني": 438، 439
- حذف الياء للدلالة الكسرة عليها: 476
- حذف الموصوف: 502
- الطول يسوّغ من الحذف ما لا يسوّغ عند عدمه: 503
- موضع المصدر بعد حذف الجارّ نصب: 504
- مسوّغ حذف المبتدأ: 518
- حذف الهاء أو التاء المربوطة: 362
- حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة: 13، 316، 427، 521
- حذف جواب الشرط: 529
- * الحرف:

- حذّه: 8

- حرف العلة جار مجرى الحركات: 34
- إثبات حروف العلة في الجزم: 35
- تسكين الواو والياء في النصب: 34، 87
- "أن" المصدرية تطول بصلتها: 47
- البناء في الحروف أصيل: 49
- "ما" كافة له "قلّ" عن طلب الفاعل: 54
- اجتماع حرفين مؤكدين: 116
- عمل الحروف: 58
- الحروف المصدريات: 93، 94، 95
- حرفان مهموسان: 363
- لا يصحّ تقدير المصدر بـ "أن" إذا كان للحال: 94
- حروف التهجي: 110
- حرف جزم: 487
- توالي حرفي التعريف: 133

- حرف التنبيه يعمل في الحال: 147
- حرف الجرّ يعدي معنى الفعل إلى الاسم: 165
- زيادة الحرف أولاً: 174
- نيابة الحرف عن الجمل الاسمية والفعلية: 177
- مقارنة الحرف للفعل: 178
- "لم" وأخواتها مشبهة بـ"إن": 211
- الفرق بين أحرف الجزم: 211، 212
- دخول الهمزة على "لم" و"ما" وليس "يخصصها للتقرير: 231
- الحروف زيادتها مناقضة لوضعها: 234
- أصل الإدغام للام وما يشبهها: 236، 237
- لم، معناه، والخلاف فيه: 295
- إجراء حرف العلة مجرى المفقود: 347
- "لا" بمعنى "لم": 352
- إجراء الحروف مجرى الحركات: 406
- شبهت النون الساكنة بالحروف اللينة للغة فيها: 35، 522
- الحرف إذا استعمل اسماً: 464، 465
- معاني "أو": 473، 474، 475
- "أو" بمعنى الواو: 473، 474
- اللام في "لئن" مؤذنة بالقسم: 529
- * حروف الجرّ:

- المجرور الأصلي: 180
- "من" أقسامها ومعانيها: 181، 182، 183
- "إلى" معانيها: 184، 185
- "حتى" معانيها: 185، 228
- "حق" لا تدخل على المضمّر لفرعيتها على "إلى": 185
- "في" معانيها: 185، 186
- "ربّ" معناه، خصائصها، لغاتها: 186، 187
- أقسام "ما" الداخلة على "ربّ": 189
- وقوع الجملتين بعد "ربما": 190
- الواو قبل "ربّ": 190، 344
- التزام وصف معمول "ربّ": 442، 443
- عمل حرف الجرّ محذوفاً: 190
- "الباء" معانيها: 191، 192، 193
- "الكلام" معانيها: 193، 194
- حذف اللام في "لا أبالك": 436

- "عن" معانيها: 194، 195
- اسميتها: 194
- على "معانيها: 195
- "الكاف" معانيها، اسميتها: 195، 196، 383، 397
- "مذ" و"مذ" معناهما: 196، 197
- اسميتهما: 196، 197
- حاشا، خلا، عدا: 197
- ارتفاع الاسم بالجار والمجرور: 263
- تركيب "كأي": 314
- "كذا" بمرلة اسم واحد: 314
- حذف لام الجر: 330
- الحكم على موضع "إذا" بالجر: 365
- مواضع جر "وخذ": 492
- * حركات الإعراب:

- مخصّص الضمة: 43، 44
- الضمة والفتحة تكونان إعراباً بتنوين وبغير تنوين: 44
- الضمة أقوى الحركات: 301
- حذف الضمة في الوقف: 49
- الضمة المجتلية: 136
- توالي الحركات: 47، 50
- الفتحة حركة أصلية: 46
- مخصّص الفتحة: 46، 47
- مخصّص الكسرة: 44، 45
- الكسرة لا تكون إعراباً إلا بتنوين: 44
- الرفع بالمجاورة: 127، 392، 393
- النصب على الموضع: 133
- الجزم بالمجاورة: 208
- إجراء الحروف مجرى الحركات: 406
- حذف الياء لدلالة الكسرة عليها: 476
- * الحشو: 136، 174، 450

* الحصر: 105

* الحكاية: 131، 218

* الحمل:

- الحمل علة ضعيفة: 12، 213
- إذا كثر الحمل عليه، وقلّ الخمول كان أولى من العكس: 13
- حمل النصب على الرفع والجر: 35
- حمل الاسم على الفعل: 45
- حمل لام الأمر على لام الجر: 45
- بُني "ضربَ حملاً له على ضربت: 49
- حمل أقل الوجهين على أكثرهما: 86
- حمل البناء في المنادى: 130
- قياسهم حمل القليل على الكثير: 166
- حمل الأصل على الفرع: 166
- حمل الإعراب على البناء: 212
- قياسهم الحمل على الكثير: 287
- حمل "معيشة" على ما اشتق منها: 294
- حمل الكلام على أصله: 299
- صحت الواو في "أسود" حملاً على أسود: 387
- الحمل على المعنى في التفضيل: 414
- الحمل على المعنى: 323، 491
- حمل اللغة القليلة على الكثيرة في القلب: 469
- التكسير يُحمل على التصغير: 517

* الخفة، والتخفيف: 21، 38، 46، 50، 62، 72، 74، 75، 92، 135، 160، 187، 200،

208، 238، 259، 294، 315، 322، 334، 468، 477

* الخلاف (مصطلح كوي): 149، 277

* الخلو: 100، 159

* الربط، الرابط: 112، 152، 176، 221، 374

* الرديء: 209،

* المسألة الزنورية: 371

* الزيادة:

- زيادة الألف والنون في الممنوع من الصرف: 15، 278، 303
- زيادة الألف واللام في الصفة المشبهة: 179
- زيادة ألف "هيات": 309
- زيادة الألف في "الناس": 322
- زيادة الألف في "أنا": 329
- زيادة "ما": 177، 244، 245، 271، 406، 407، 458، 459، 491

- زيادة "مين": 483، 353، 182
- زيادة الواو: 522، 501، 233
- زيادة الفاء: 235
- زيادة لام الابتداء: 240، 241
- زيادة الهمزة في "أَمَّا": 255
- زيادة الياء: 522، 395
- زيادة "لا": 465
- زيادة الباء: 497
- زيادة النون: 522
- زيادة اللام في عَبدل: 411
- زيادة اللام في المفعول: 483
- زيادة الميم، في نحو: زرقم: ستهم، حلکم: 134
- زيادة الهاء في "أَمَّه"، وأمهات: 395، 177
- زيادة الحروف مناقضة لوضعها: 234
- إجراء الأصلي مجرى الزائد: 363
- كثرت زيادة النون الساكنة لشبهها بالحروف اللينة: 435

* السواكن:

- التقاء الساكنين: 11، 22، 32، 38، 41، 44، 45، 46، 50، 130، 328، 341، 380، 306، 435، 476، 483، 524

- التقاء ثلاثة سواكن: 13

* الشَّبه:

- شبه الجمع: 160
- شبه نون الجمع: 161

* الشَّرْط:

- فعل الشرط مجزوم بالأصل: 208
- سدّ الشرط مسدّ الخير: 118
- مذاهب جازم الجواب: 208
- صور الشرط والجواب إن كانا فعلين: 209
- حُكْم دخول الفاء جواب الشرط: 209
- موضع الفاء وإذا وما بعدهما: 210، 227
- الجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء (وانظر الجمل): 227
- "إن" و"لو" تقتضيان الفعل: 487
- لا يدخل جواب الشرط من النفي إلا "لا": 489
- اجتماع الشرط والقسم: 529

* الشذوذ، والشاذ: 190، 133، 212، 226، 238، 239، 298، 302، 315،
387، 319، 394، 411، 423، 429، 435، 469، 479، 498

- الصدر والصدرية (الصدارة) 187

* الصفة:

- سد الصفة مسد الخير: 121

- وصف اللهم: 134

- الأحكام تتعلق بالصفات لا بالذوات: 145

- الصفة في المعنى: 152

- إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف: 201

- إضافة الموصوف إلى صفته: 201

- اجتماع وصفين للنكرة، مفرد وجملة: 219

- دخول الواو على الجملة الوصفية: 220

- وصف المصدر قبل تمامه: 306، 307

- عمل الاسم بعد وصفه: 383

- الوصف على المعنى: 399

- الوصف باب إطناب: 407

- التزام وصف معمول "رب" 442، 443

- ضعف مجيء الصفة اسماً محضاً: 443

- مجيء "لا" صفة: 463، 464

* الصفة المشبهة:

- حدها: 77

- موازنتها باسم الفاعل: 77، 78

- إعمال الصفة المشبهة غير معتمدة: 506

* صيغ المبالغة:

- عملها: 76

- يستوي فيها المذكر والمؤنث: 382

* الصيغة الموقوفة: 212

* الضرورة:

- اسكان الياء في النصب: 12

- ضم الياء في الرفع: 13

- حذف "أن" مع عسى: 69

- الجمع بين "يا" النداء والميم في لفظ الجلالة: 134

- الجزم بـ "لو": 293

- حذف لام الجر: 330

- صرف "فواعل": 397
- حذف أحد التونين في "تخوفيني" اضطراباً: 438
- رفع "خلف" و"أمام": 448
- تشبيه بعض الضمائر ببعض في "لذلك": 521، 522، 523
- * الضعف والضعيف ، والاستضعاف: 56، 61، 72، 85، 86، 97، 107، 118، 138، 157، 159، 160، 165، 167، 174، 180، 197، 208، 209، 212، 221، 234، 246، 254، 298، 311، 373، 384، 386، 387، 412، 417، 428، 484، 512، 388

* الضمير، والمضمر:

- ضميران 363
- أصل هاء الإضمار الضم: 45
- حذف واو الضمير وبقاء الضمة دلالة عليه: 49
- الحلو من الضمير، ووجوده: 159
- ضمير الشأن (ضمير القصة، والحديث): 67، 68، 113، 115، 357، 358، 373
- ضمير الفصل: 115، 152، 316
- المضمر لا يُغَيَّر الكلمة: 185
- زيادة الألف في "أنا": 329
- الألف أصل في "أنا" ودليله: 329
- بروز الضمير عند إجرائه لغير ما هو له: 342، 343
- إجازة كون كاف الإضمار وصلاً، تشبيهاً لها بالهاء: 362، 363
- الفاعل المضمر كالجزء لفظاً ومعنى: 412
- الضمير يعيد الشيء إلى أصله: 412
- الضمير المبهم ناصب للتمييز: 163
- ضمير المفعول منفصل تقديراً وإن اتصل: 412
- ضمير المتكلم أعرف المعارف: 513
- ياء المخاطبة في "صلي" حرف للتأنيث: 527

* الطلب:

- مفهومه: 213
- جواب الطلب: 213
- الرفع في جواب الطلب: 213

* العجمة:

- معناها، ومعرفتها: 24، 25
- أحد الدلائل على العجمة نقل الأئمة: 19
- أعجمية نوح: 18

- سراويل أعجمي: 22

- شبه الأعجمي: 23

* العدم والوجود (عدمي، وجودي): 99، 100،

* العدول: 90، 100، 302، 311، 526

* العروض والعرض والعارض: 17، 42، 84، 130، 131، 158، 201، 203، 398، 399،

500، 413، 334

* العطف والمعطوف:

- امتناع العطف على جزء من الفعل: 150

- حذف العاطف: 175

- عطف المفرد على الجملة الوصفية: 219

- العطف على المضارع أحسن من العطف على الماضي: 219

- العطف على الفعل إذا اتصل به ما يحقق الفعلية: 220

- العطف على المستثنى المقدم: 171

- عطف الأخصّ على الأعمّ للبيان: 431

- عطف البعض على الكل أبلغ: 431

* العامل، والعَمَل:

- حذّه: 52

- قسماه: 53

- العوامل اللفظية، أقسامها: 54

- العوامل المعنوية، قسامها: 99

- العامل بحقّ الأصل، أقسامه: 54

- عمل الأفعال: 54

- الفعل عامل بالأصالة: 54

- عمل الحروف، أقسامه: 58

- العامل بالشّبه، أقسامه: 59

- الفعل العامل بالشّبه: 58

- الاسم العامل بالشّبه: 72

- الحرف العامل بالمشبهة: 79

- العامل بحقّ النيابة: 89

- عمل المصدر النائب عن فعله: 93

- العامل من الظروف بالنيابة: 96

- الجملة العاملة بالنيابة: 98

- الحرف العامل بالنيابة: 98

- عامل الصفة: 101

- العامل في الحال: 155، 332

- العامل في المستثنى: 165
- العامل في "رب" ومجرورها يكون بعدها: 187
- العامل في المضاف إليه: 206، 207
- عمل المضاف إليه في ما قبل المضاف: 376
- عمَل فعل محذوف يفسره فعل مذكور: 281
- إعمال الفعل الثاني دون الأول: 288
- لا يعمل الفعل في ظرفين إلا من طريق الإبدال: 389
- الأسماء العاملة من غير الظروف بالنيابة: 89
- العامل بالظرف: 330
- الظرف والجار والمجرور تعمل فيهما روائع الأفعال: 383
- الاسم لا يعمل بعد وصفه: 383
- إعمال كان في الحال: 395

* العلة:

- علة الأصل في البناء السكون: 41
- علة تسمية الأفعال الناقصة كذلك: 59
- علة بناء اسم "لا" النافية للجنس: 84، 85، 86
- علة بناء اسم الفعل: 91، 92
- خروج الشيء عن أصله علة كافية في البناء: 91
- علة ضعف "ما" المصدرية: 93
- علة تقدير الجملة عند الإخبار بشبه الجملة: 113
- علل المنع من الصرف: 14-30
- علة منع "سحر" و"غدة" من الصرف: 142
- علة ردّ البصريين قولهم: إلا زيدا قام القوم: 165
- علة تقديم المستثنى: 169
- علة الرفع في جواب الطلب: 213
- الحمل علة ضعيفة: 13، 213
- علة إضافة الفعل إلى الزمان: 222
- علة إخراج "خلف" و"أمام" عن الظرفية ورفعهما: 447، 448
- المكان أولى بـ"قبل" و"بعد"، وعلة ذلك: 466
- اللام في "ال" التعريف ساكنة للتعريف، والهمزة تُوصِل إلى لنتق لها، وعلة ذلك: 236، 237
- علة بناء المنادى: 130، 131، 132، 139
- علة أن "كَيْلا" ليست لفظ تنبية: 264
- علة اختلافهم في حركة التمييز بعد شبه الجمع: 160، 161
- علة البناء في المنادى المضاف: 203
- علة الخصوصية: 203

- علة تنكير "غيرك" ونحوه: 318

- علة بناء "إذا": 378، 379، 380

- علة نقل الفتح في "يخاف": 500

* العوض: 121، 133، 134، 188، 253، 255، 256، 362، 443، 472، 516

* الغايات: 44، 379، 466

* الغموض والإيهام: 46، 115، 163، 171، 223، 226، 243، 283، 318

* الفاء:

- أقسام الفاء: 234، 235

- دخول الفاء في خبر الموصول: 235

- دخولها بين المبتدأ والخبر: 269

- زيادتها: 269، 270

* الفاعل:

- حده: 103

- الفاعل المؤنث قسمه: 105، 106

- حكم لحاق التاء بالفعل إذا كان الفاعل جمعاً مذكراً سالماً: 108، 455

- حكم لحاق التاء بالفعل إذا كان الفاعل ملحقاً بجمع المذكر السالم: 324

- حكم لحاق التاء بالفعل إذا كان الفاعل جمعاً مؤنثاً سالماً: 109

- سده مسدّد الخبر: 120

- تقدمه على فعله: 161

- اختزال الفاعل من اللفظ: 283

- المواضع التي يضمّر فيها المبتدأ يحذف فيها الفاعل: 290

- فاعل مستكن: 487

* الفرع والفرعية: 48، 79، 85، 86، 103، 150، 161، 177، 185، 198، 208، 210،

211، 219، 388

* الفساد، فاسد، يفسد: 20، 100، 221، 269، 276، 290، 307، 402، 520

* الفصل:

- بين "ما" العاملة عمل ليس وسميها: 88

- الفصل بالأجنبي: 95، 346، 377، 470

- بين الفعل والفاعل: 106

- كلما كثر الفاصل حسن الحذف: 107

- ضعف الفصل بالطرف: 107

- لا يُفصل بين أمّا والفاء بجملّة: 113

- الفصل بين الحال وعاملها: 152، 392

* القبح، والقيح، والاستقبح: 59، 326، 463
 * القوة (نظير الضعف): 79، 86، 237، 249، 254، 301، 354، 357، 371، 383، 469
 * القرينة: 49، 105، 158، 191، 192، 221، 224، 236، 466

* القسم:

- سد جملة النهي مسدّد جواب القسم: 37
 - اللام في "لئن" مؤذنة بالقسم: 529
 - اجتماع الشرط والقسم: 529
 - اللام تنوب عن حرف القسم في التعجب: 194
 * القلب المكاني:

- في "كانن": 314
 - في "داراء": 418
 - في "المالكة": 433، 434
 * كَلَا:

- لها معنيان، خصائصها: 250، 251، 350
 - كاف الإضمار (الضمير): 363
 * الكُرْهُ الكراهة: 262، 311، 398، 399، 417، 428، 438، 482، 504
 * كان وأخواتها:

- علة تسميتها الأفعال الناقصة: 59
 - فائدة دخولها على الجملة: 59
 - الأفعال المسبوقة بالنفي تدلّ على الإثبات، وتجرّدها منه ينقض معناها: 60
 - حرفية "ليس": 61
 - الملحق بـ "كان" وأخواتها: 64
 - تقديم أخبار "كان" وأخواتها على أسمائها: 64
 - تقديم أخبارها عليها: 65
 - استعمالها تامة: 66، 356، 360، 410، 448، 499، 513
 - شروط زيادة "كان": 66، 67
 - وزن "كان" والخلاف فيه: 299، 394، 500
 - إعمال كان في الحال: 395

* كَلَا:

- الخلاف فيها: 264، 445، 446، 450
 - وزن "كلتا": 450، 472
 - أفرادها لفظاً: 447

*** لام الابتداء:**

- دخولها على الفعل المضارع: 33
- لام الأمر كسرت مع الظاهر لئلا تلتبس بلام الابتداء: 46
- دخولها على المفعول به: 114
- تأكيدها للمبتدأ: 239

*** لام الأمر: 45، 46، 48، 212**

*** اللام المرحقة:**

- ترحلق إلى الخبر بعد دخول "إن": 239
- دخولها على الخبر بغير "إن": 239
- زيادتها: 240، 241

*** لام سيمًا: 176**

*** لا العاملة عمل ليس:**

- عملها: 86
- لا تعمل إلا في النكرات: 87
- لا النافية للجنس:

- وجوه الاختلاف في بناء اسمها: 84، 85

- "لا جرم"، معناها وإعرابها، والخلاف فيها: 473

*** اللازم واللزوم (نظير العارض): 21، 44، 45، 61، 96، 100، 121، 146، 152، 160، 168**

211، 238، 272، 273، 295، 315، 339، 349، 353

388، 398، 400، 406، 416، 429، 441، 460، 500

527

*** اللبس والالتباس: 46، 49، 52، 115، 116، 130، 135، 477، 485**

*** اللغو: 245، 328**

*** لولا:**

- تركيبها: 251
- مواضعها: 251، 252
- كونها للنفي: 251

*** لو ما:**

- تركيبها، ومعناها: 52، 246، 252

*** ما:**

- تكون على ضربين، اسمية وحرفية: 242
- أقسام الاسمية: 242، 243، 244
- أقسام الحرفية: 244، 245

- "ما" النكرة الموصوفة: 243
- زيادة "ما": 177، 244، 245، 271، 406، 407، 458، 459
- لا تدخل في جواب الشرط: 489
- تفيد نفي المضارع في الحال: 489
- "ما" الكافة: 245
- * ما الحجازية:
- اختلافها عن الأحرف المشبهة بالفعل: 79
- عملها عند الحجازيين: 79، 87، 88، 178
- إبطال عملها: 87، 88
- * "ما" المصدرية:
- علة ضعفها: 93
- * المبالغة: 90، 115، 133، 156، 249، 288، 311، 327
- * المبتدأ والخبر:
- حذ المبتدأ: 109
- حكمه: 110
- تقديم المبتدأ وجوباً: 115، 116
- مسوغات الابتداء بالنكرة: 111، 112، 197، 443، 472، 512
- تضمن المبتدأ معنى الشرط: 117
- مواضع حذف المبتدأ: 119، 120، 518
- المواضع التي يضم فيها المبتدأ يحذف فيها الفاعل: 290
- الخبر، حذّه، وأصله: 112
- الإخبار عن المبتدأ بالظرف أو المجرور: 113
- تقديم الخبر وجوباً: 116
- تعدد الخبر: 117، 334، 447، 457، 506
- اجتماع خبرين، مفرد وجملة: 117
- دخول الفاء على الخبر: 117
- مواضع حذف الخبر: 120، 121، 122، 416
- ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث: 360، 368
- * انجاز: 109، 162، 184، 234، 403، 431
- * انجانسة: 45، 301، 373، 413
- * المخالفة، ومخالفة الأصل: 115، 185
- * المشبه بالمفعول: 178
- * المراعاة: 24، 97، 100، 246

*** المصدر:**

- المصدر إذا كان للحال لا يصحّ تقديره بـ "أن": 94
- عمله: 94، 96
- خصائصه: 95
- ليس في التثنية مصدر مُعمل معرّف بالألف واللام: 94
- إن كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول جاز تقديم معموله عليه: 96
- إذا كان في معنى اسم الفاعل أو اسم المفعول جاز تقديم معموله عليه: 96
- سدّ المصدر مسدّد الخبر: 120
- فائدة المصدر الموصوف: 123
- تثنية المصدر وجمعه: 124
- المصدر لا يتقدّم عليه جزء من معموله: 267
- انتصاب المصدر على المعنى: 305
- حذف ناصب المصدر: 362
- وصف المصدر قبل تمامه: 306، 307
- وصف المصدر يدلّ على تمامه وانقضاء أجزائه: 509
- "حُدّيّا" من أسماء المصادر التي جاءت مصغرة: 322
- وقوع المصدر موقع اسم الفاعل: 322
- موضع المصدر بعد حذف الجارّ نصب: 504
- الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي: 377، 470
- * المضاعف: 17، 309، 310، 347**
- * المطابقة: 69، 107، 342، 361، 409، 447، 498**
- * المطارحة، المطارحين: 3، 207**
- * المعرب والمبني: 9**
- حدّ المعرب، وتقسيمه: 9
- المبني، المبني من الأسماء: 39
- علل البناء في الأسماء: 39
- الأصل في المبني السكون، وعلته: 41
- عروض البناء: 42، 84، 130، 131، 201، 203، 413
- البناء في الأفعال أصيل، وهو على ضربين: 47، 412
- بُني "مَنْ" و"كَمْ" لمشابهتهما "قَدْ" و"هَلْ": 63
- استعمال أسماء الأفعال معرفة: 91
- إعراب الأسماء الجازمة: 211

*** المعمولات (وانظر المعمولات في مسرد الموضوعات):**

- قسمها: 102

- إقامة المفعول مقام الوصف: 188
- المفعول يقع حيث يقع العامل: 266
- المصدر لا يتقدم عليه جزء من مفعوله: 267
- المفعول فيه:

- حذّه: 140

- كلمات منصوبة على الظرف: 140
- أقسام أسماء الزمان: 141، 142، 143
- ظرف المكان، حذّه وأقسامه: 143، 144، 145
- ناصب الظرف: 144
- نصب الفعل بعد الظرف: 224
- المنصوب نصب الظروف: 514
- ارتفاع الاسم بالظرف: 263، 514
- مجيء ظرف الزمان صفة للجنّة: 221
- ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث: 360
- بناء الظرف لإضافته إلى ما أصله البناء: 66
- إضافة الفعل إلى الزمان، وعلمته: 222
- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل: 222
- ما أضيف إلى الجمل من ظروف المكان: 226
- الإضافة إلى الجمل من خصائص الظروف: 389
- استحالة الظرفين للشيء الواحد: 260
- لا يعمل الفعل في ظرفين إلا من طريق الإبدال: 389
- انقلاب همزة "وراء" عن ياء: 273
- "وراء" بمعنى أمام: 274
- الحكم على موضع "إذا" بالجرّ: 365
- حذف ما أضيف إليه: "قبل" و"بعد": 406
- استعمال "قبل" و"بعد" للزمان وللمكان: 466
- المكان أولى بـ"قبل" و"بعد"، وعلة ذلك: 466
- استعمال "قبل" و"بعد" في الوقت للدلالة على التقديم والتأخير: 467
- التصرف في "خلف" و"أمام" وإخراجهما عن الظرفية، ووجه ذلك: 447
- أصل "سنة" سنه، و"سنة": 403
- "حيث" أقوى من "إذ": 226
- اللغات في "عند": 260، 460
- الفرق بين "وسط" و"وسط": 338، 339

- "مناطق" من الأسماء المستعملة استعمال الظروف: 456
 - ظروف الزمان والمكان تكون أحوالاً للمصادر: 470
 - الزمان لا يكون حالاً من الجنة ولا خيراً عنها: 470
 - تشديد نون "لدنه": 521، 522، 523
 - استعمال "لدن" بغير من قليل: 523، 524
- * فصل في "إذا":**

- قسماً "إذا": 366
 - وجهها "إذا" الزمانية: 366، 367، 368، 369
 - "إذا" تكون حالاً من الجنة، وخيراً لها: 368
 - "إذا" المكانية: 370
 - "إذا" المكانية هي التي للمفاجأة، وأدلة ذلك: 370، 371
 - لا يعمل ما بعد "إذا" المكانية في ما قبلها: 376
 - اختصاص "إذا": 371، 372، 373
 - "جواب" "إذا"، والأشياء التي يكون بها: 374
 - عامل "إذا"، وأضرابه: 375، 376، 377، 378
 - علة بناء "إذا"، ووجوهها: 378، 379
 - التسمية بـ "إذا" وإلحاقها بالأسماء المتمكنة: 379، 380، 381
- * المفعول له:**

- حذّه، وشروطه: 145، 146، 147
- تعلّق الظرف والجارّ والمجرور بمحذوف، وعمله في المفعول له: 97
- تقديمه: 145

*** المفعول المطلق:**

- حذّه، وسبب تسميته: 123
 - فائدة ذكره مع الفعل: 123، 124، 125، 126
- * المفعول معه:**

- حذّه، وشروطه: 147، 148، 149
 - حذف واوّه: 147
 - ناصبه: 149
 - تقديمه: 166
- * المعاقبة، والتعاقب: 15، 45، 75، 435**

*** المنصرف وغير المنصرف:**

- حذّه: 14
- علل منع الصرف: 14، زيادة الألف والنون: 15، الصفة: 16، العدل: 17، التأنيث: 18،
- العُجْمَة: 24، الجمع: 25، الوزن: 25، التركيب: 27، المعرفة: 28،

- علة منع "سحر" و"عدوة" من الصرف: 142
- صرف "أجمال" جمعاً، وإن غُدم نظيره في الآحاد: 382
- صرف "فواعل" ضرورة: 397
- صرف "دنيا": 468، 469

* المنصوبات:

- الأصلية ستة: 123

- الفرعية ستة: 150

* المنقطع: 212، 214

* الموصول والصلة:

- حذفه وتبقيّة صلته: 128
- تقديم بعض الصلة على الموصول: 154
- جملة الصلة تعرّف الموصول: 221، 238
- لا يجوز تقدّم ما تعلق بالصلة على الموصول: 274، 385
- حذف الموصول وإبقاء بعض الصلة: 480

* ليس في العربية:

- اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة وصلأ: 9
- ليس في الكلام "فَعْلِلَ": 26
- ليس في الصحيح "فَيَعِلَ": 26
- اجتماع همزتين في كلمة واحدة ما لم يكونا عينين: 399
- فَعُوَال، وَمَفْعَال: 410
- ما فَاؤُهُ واو ولامه كذلك: 486

* النداء والمنادى:

- حَذَّ المنادى: 129
- أقسامه: 129، 130، 131، 132، 133
- علة بنائه: 130
- الخلاف في ناصبه: 130
- إدخال حرف النداء على ذي اللام: 133
- لغات المنادى المضاف إلى الياء: 134
- النداء موضع تغير: 135، 202
- نياية "يا" النداء عن الفعل: 401
- تعدية "يا" ولزومها: 402
- حذف المنادى في مثل قوله تعالى: "أَلَا يَا سَجْدُ": 425
- النسب: 262، 285، 302، 405

* النظر:

- أجمال، وأكعب جمعان ليس في الإفراد هما نظير: 23
- نظير اسم الجنس الأعجمي عند تسمية المذكور به: 25
- الجرم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء: 38
- جعل الضمة كالواو: 43
- تشبيه واو الجمع بواو الضمير: 44
- عدم النظر: 17، 22، 80، 232، 382
- انقلاب ألف "واو" عن ياء لعدم النظر: 232
- همزة الوصل نظيرة "قد": 237
- وسط على وزن نظيره في المعنى "بين": 338
- صرف "أجمال" جمعاً، وإن غُدم نظيره في الآحاد: 382
- فُعِيل نظيره غُلِيب: 469
- * نون الوقاية: 79، 295، 450، 482،

* النوادر:

- حذف واو الضمير وبقاء الضمة دلالة عليها: 49
- إسكان الحرف المفتوح: 62
- مجيء خبر أفعال المقاربة اسماً: 68
- خُض اللبن فهو حامض: 300
- فَضِل يَفْضُل: 300
- سكون العين في "الشَّتان": 303
- الفاء كرّرت مع العين في ثلاثة ألفاظ: مرمريس، مرمريت، بريريس: 348
- باب "كوكب" و"دُدن": 348، 485
- مباشرة "إذ" للجار: 365
- فَضِل يَفْضُل نادر: 300، 394
- تشديد نون "لدنه": 521
- خَزَعَال: 410

* النياية:

- العامل بحق النياية: 89
- الجملة العاملة بالنياية: 98
- الحرف العامل بالنياية: 98
- نياية المصدر عن الحال: 159
- نياية "إلا" عن "الواو": 175
- لا سيما نائبة عن "إلا": 177
- نياية الحرف عن الجمل الاسمية والفعلية: 177
- نياية المستقبل عن الماضي: 190

- النياية "الفاء" عن الواو في الجرّ: 191

- نياية اللام عن حرف القسم: 194

- نياية المضاف عن حرف الجرّ: 221، 222

- نياية الواو عن "رُبّ": 233، 267، 344

- نياية الحرف عن الفعل: 234

- نياية "أَمّا" عن حرف الشرط: 252

- نياية "يا" النداء عن الفعل: 401

* ها:

- أقسامها، حرف واسم فعل: 247

- اللغات في اسم الفعل: 247

* هل:

- قسمها: 248

* الهَرَب، والفرار: 42، 47، 130، 133، 140، 186، 232، 255، 298، 341، 399

440

* الهمزة:

- الاستفهام بها مخصوص: 39

- وجوه كونها للاستفهام: 231، 232

- مجيئها للتسوية: 232

- همزة الوصل: 236، 237

- همزة القطع: 237

- تخفيف الهمز: 246، 434

- زيادتها في "أَمّا": 255

- اجتماع همزتين بينهما ساكن: 316

- مجيئها للتوبيخ: 436

* الواو:

- أصل ألفها: 232

- معانيها: 232، 233، 234

* الوقت، التوقيت، والأوقات: 60، 152، 157، 158، 224، 225، 366، 373، 467

* الوقف: 211، 237، 303، 310، 329، 522

* الوهم والتوهم: 18، 45، 63، 85، 197، 203، 206، 405، 408، 431

❁ مسرد المصادر والمراجع

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، ط1، 1987.
2. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
3. الإتياع، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
4. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان - 1419هـ - 1998م.
5. الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المنسوب، ط1، دار الفكر، لبنان 1416هـ - 1996م.
6. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، مكتبة السعادة - مصر - 1963م.
7. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1982م.
8. الأزهية في علم الحروف، لعلّي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1982.
9. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر 1399هـ - 1979م.
10. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1417هـ - 1996م.
11. أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت 1415هـ - 1995م.
12. إسفار الفصح، لأبي سهل محمد بن عليّ الهروي، تحقيق: د. أحمد بن سعيد قشاش، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1420هـ -

13. إشارة التعيين في تراجم التحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط1، مركز الملك فيصل، الرياض 1406هـ - 1986م
14. الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط3، عالم الكتب، القاهرة 1423هـ - 2003م.
15. الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر .
16. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاري، ط1، دار الجليل - بيروت - 1412 - 1992 .
17. إصلاح الخلل، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة عبد الله النشري، دار الكتب العلمية، 2002م.
18. إصلاح النطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط4، دار المعارف - القاهرة.
19. الأصمعيّات للأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، 1967م.
20. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.
21. الإعجاز والإيجاز، لأبي منصور عبد الملك عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النعالي، ط3، دار الفصول - بيروت/ لبنان 1405هـ - 1985م .
22. إغراب القراءات الشاذة، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزّوز، ط1، عالم الكتب، بيروت 1417 - 1996م .
23. إغراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب - بيروت - 1409هـ - 1988م .
24. الأعلام، خير الدين الزركلي، بيروت 1974م.
25. الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.
26. الإغفال، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، انجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث 2003م.

27. الافتتاح شرح الصباح، لحسن باشا الأسود، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب معن يحيى محمد العبادي، جامعة الموصل/كلية الآداب 1424هـ - 2003م.
28. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة بنغازي، 1394هـ - 1974م
29. الإقليد في شرح المفصل، تاج الدين الجندي، تحقيق د. محمود الدراويش، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1423هـ - 2002م.
30. أمالي ابن الشجري، ابن الشجري علي بن محمد بن حمزة العلوي، تحقيق د. محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ - 1992م.
31. الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت 1398هـ - 1978م.
32. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان علي بن محمد ابن العباس التوحيدي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان 1424هـ - 2003م.
33. أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، شهاب الدين بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد خان، ط2، دار الكتب العلمية- بيروت - 1986.
34. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1973م.
35. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405هـ - 1985م .
36. الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحريين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1987م.
37. الأنوار ومحاسن الأشعار، أبو الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي المعروف بالشمشاطي، تحقيق : صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الأعلام العراقية، بغداد، العراق 1976م.
38. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط5، دار الجليل - بيروت - 1399هـ - 1979م .
39. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2، 1988م 1408هـ.
40. إيضاح الشعر، (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداي، ط1، دار القلم، دمشق 1988م.

41. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو عليّ القيسيّ، تحقيق د. محمد بن حمود الدّعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1408هـ - 1987م.
42. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط1، دار سعدالدين، دمشق 1425هـ - 2005م.
43. الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهج غزاوي، ط4، دار إحياء العلوم - بيروت 1419هـ - 1998م.
44. البحر الرائق شرح كثر الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، ط2، دار المعرفة - بيروت.
45. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.
46. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت - الطبعة: بلا، تحقيق: بلا.
47. البديع في علم العربية، ابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد ود. صالح العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، ط1، 1420هـ - 1هـ.
48. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت 1391.
49. البصائر والذخائر، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس الترحيدي، تحقيق: د. وداد القاضي، ط4، دار صادر - بيروت/لبنان 1419هـ - 999م.
50. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والتحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيس البابي الحلبي، مصر 1384هـ - 1964م.
51. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1979م.
52. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التراب، ط2، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر 1417هـ - 1996م.
53. البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د. علاء الدين هويّة، ط1، دار عمّار للنشر والتوزيع 1423هـ - 2002م.
54. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980.
55. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب - بيروت.

56. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة 1393هـ-1973م.
57. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
58. تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق د.نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء 1425هـ-2004م.
59. تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت 1990م.
60. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي - لبنان، بيروت - 1407هـ - 1987م.
61. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية- بيروت .
62. تاريخ علماء المستنصرية، تأليف: ناجي معروف، ط2، مطبعة العاني، بغداد.
63. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر - بيروت - 1995.
64. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فصحى أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط1، 1982م.
65. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1976م.
66. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986 .
67. تبحر التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، دراسة وتحقيق: د.أحمد محمد القضاة، ط1، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ودار الفرقان للنشر والتوزيع، الزرقاء 1421هـ-2000م.
68. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلام الشتمري، تحقيق: د. زهير عبد احسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 1994 .

69. تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق: د. حسن الملخ، ود. سهى النعجة، عالم الكتب الحديث، إربد 1426هـ-2005م.
70. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت.
71. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
72. التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن، تحقيق: إحسان عباس، بكر عباس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان - 1996م.
73. تذكرة التحفة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م.
74. ترشيح العلل في شرح الجمل، الخوارزمي، تحقيق عادل محسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1419 هـ .
75. تزيين الأسواق بتفصيل العشاق، داود بن عمر الأنطاكي الضير، تحقيق: د. محمد التونجي، ط1، عالم الكتب - بيروت/ لبنان 1413هـ - 1993 .
76. التصريح بمضمون التوضيح، الأزهرى، خالد بن عبد الله، دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1997.
77. التعازي والمراثي، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1417 هـ - 1996م .
78. تعليق القرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، بدر الدين، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، ط1، 1983، بدون .
79. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معروض، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت - 1422هـ - 2001م.
80. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000م.
81. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، ط1، دار الرشيد-سوريا 1406 - 1986م.
82. التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب 1419هـ، 1999م.

83. التكملة لكتاب الصلاة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان - 1415هـ - 1995م.
84. تلخيص مجمع الآداب لابن القوطي، تحقيق: د. مصطفى جواد، دمشق 1962م.
85. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري، لابن جني، حققه وقدم له: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الخديثي وأحمد مطلوب، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1381هـ - 1963م.
86. تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط1، دار السلام، القاهرة 1428هـ - 2007م.
87. التنبية والإيضاح، لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي، وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980م.
88. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م.
89. توجيه اللمع لابن الحجاز، دراسة وتحقيق: أ.د فايز دياب، ط1، دار السلام للطباعة والنشر 1423هـ - 2002م.
90. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، د. عبد الرحمن سليمان، ط1، دار الفكر العربي 1422هـ - 2001م.
91. التوطئة لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة.
92. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر 1395هـ - 1975م.
93. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، دار المعارف - القاهرة.
94. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر - بيروت - 1405هـ.
95. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة.
96. الجمل في النحو للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسرى عبد الغني عطية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1985.
97. الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط1، 1984م.

98. الجمل في التحو المنسوب للخليل، (لابن شقير)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1985م.
99. جهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقام - بيروت.
100. جهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت 1408هـ - 1988م.
101. جهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ط3، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان 1424هـ - 2003 م .
102. جهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1987م.
103. الجنى الثاني في حروف المعاني للمراي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1983م.
104. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق - بيروت - 1401.
105. حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت 1422هـ - 2001م.
106. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، حققه بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق 1413هـ - 1993م.
107. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1984 م .
108. الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان - 1424هـ - 2003م .
109. الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت 1403هـ - 1983م.
110. (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق: محمد رضوان الدايدة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت 1991م.
111. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، لبنان، بيروت 1416هـ - 1996م.

112. خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، ط1، دار ومكتبة الهلال-بيروت 1987م.
113. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م.
114. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت.
115. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين الخبي، دار النشر: دار صادر، بيروت
116. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط1، دار القلم، دمشق 1986م.
117. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند 1392هـ، 1972م.
118. درة الفواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418هـ-1998م.
119. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة، للشنقيطي، ط2، 1973، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
120. الدعاء للطبراني، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت 1413م
121. دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. التسجي، دار الكتاب العربي، بيروت 1415هـ-1995م.
122. الدليل الشافي على المنهل الصافي، يوسف بن تغري بردي، تحقيق وتقديم: فهم شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
123. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية- بيروت.
124. ديوان الأسود بن يعفر، صفة: د.نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
125. ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
126. ديوان أمة بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د.سجيع جميل الجبيلي، ط2، دار صادر، بيروت 1425هـ-2005م.

127. ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، ودار بيروت، بيروت 1380هـ - 1960م.
128. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، 1379هـ - 1960م.
129. ديوان تابط شرا وأخباره، جمع وتحقيق: علي ذوالفقار شاکر، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1404هـ - 1984م.
130. ديوان تميم بن أبي بن مقبل، شرح: مجيد طراد، ط1، دار الجبل، بيروت 1418هـ - 1988م.
131. ديوان حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة 1411هـ - 1990م.
132. ديوان الخطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، ط1، مصطفى البابي الحلبي، 1378هـ - 1958م.
133. ديوان الحماسة لأبي تمام برواية الجواليقي، تحقيق: د. عبد النعم أحمد صالح، ط1، دار الجبل، 1422هـ - 2002م.
134. ديوان دعل بن علي الخزاعي، شرح: مجيد طراد، ط1، دار الجبل، بيروت، 1418هـ - 1998م.
135. ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1413هـ - 1993م.
136. ديوان رؤية بن العجاج، (مجموع أسعار العرب)، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
137. ديوان السموأل، صنعة نفطويه، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، ط1، دار الجبل، 1416هـ - 1996م.
138. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
139. ديوان أبي طالب، جمعه وحققه: د. محمد التونجي، ط3، دار الكتاب العربي، 1418هـ - 1998م.
140. ديوان طرفة بن العبد، تقديم وشرح: عبد القادر محمد مايو، ط1، دار القلم العربي، حلب، سوريا، 1420هـ - 1999م.

141. ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، ط1، دار صادر، بيروت 1997م.
142. ديوان عامر بن الطفيل بشرح ابن الأنباري، تحقيق ودراسة: د.أنور أبو سويلم، ط1، دار الجليل، بيروت 1416هـ-1996م.
143. ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، دراسة وجمع وتحقيق: د.حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة 1972م.
144. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
145. ديوان أبي العتاهية، قدم له وشرحه: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، 1415هـ-1995م.
146. ديوان العجاج رواية الأصمعي، عنى بتحقيقه د.عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت
147. ديوان عروة بن حزام، جمع وتحقيق وشرح: أنطوان محسن القوأل، ط1، دار الجليل، بيروت 1416هـ-1995م.
148. ديوان عروة بن السورد، شرح وتقديم: د.سعدى ضناوي، ط1، دار الجليل، بيروت 1416هـ-1996م.
149. ديوان علقمة الفحل، حققه: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، ط1، دار الكتاب العربي، حلب 1389هـ-1969م.
150. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت.
151. ديوان عمرو بن معدى كرب الزبيدي، صنه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
152. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت 1380هـ-1960م.
153. ديوان القطامي، تحقيق ودراسة: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001م.
154. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، ط2، دار صادر، بيروت 1387هـ-1967م.
155. ديوان قيس لبنى (قيس بن ذريح)، جمعه وحققه وشرحه: د.عفيف حاطوم، ط1، دار صادر، بيروت 1998م.
156. ديوان كثير عزة، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1391هـ-1971م.
157. ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح: د.محمد يوسف نجم، ط2، دار صادر، بيروت 1423هـ-2002م.

158. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكّي المعاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.
159. ديوان ليد بن ربيعة، دار صادر، بيروت.
160. ديوان مجنون ليلى، شرح: عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت 2006م.
161. ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، ط1، دار صادر، بيروت 2000م.
162. ديوان المعاني، الإمام أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، دار الجليل، بيروت.
163. ديوان ابن المعتز، شرح: د. يوسف شكري فرحات، ط1، دار الجليل، بيروت 1415هـ - 1995م.
164. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، القاهرة.
165. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت 1998م.
166. ديوان أبي نواس، حققه وشرحه: سليم خليل قهوجي، دار الجليل، بيروت 1422هـ - 2003م.
167. رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان 1422هـ - 2001م.
168. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد التور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار العلم، ط2، دمشق 1985م.
169. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
170. الروض الأنف
171. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1412هـ - 1992م.
172. زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق: أ.د. يوسف علي طويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1417هـ - 1997م.
173. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف - مصر - 1400هـ.
174. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، ط1، دمشق 1985م.

175. سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق 1983.
176. سمط اللآلئ في شرح أمالي القاضي، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1417هـ-1997م.
177. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - 1414 - 1994.
178. (سنن الترمذي)، الجامع الصحيح، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي، بيروت.
179. سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت - 1407هـ.
180. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1411 - 1991.
181. سنن ابن ماجه، للقرظيني محمد بن يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر-بيروت.
182. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط9، مؤسسة الرسالة-بيروت-1413م.
183. السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ط1، دار الجليل، بيروت 1411هـ.
184. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، ط1، دار بن كثير-دمشق - 1406هـ.
185. شرح أبيات سيويه لابن السيراقي، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث 1979م.
186. شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، ط1، منشورات دار المأمون للتراث 1973م.
187. شرح أبيات المفصل والمتوسط، للشريف الجرجاني، تحقيق د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1421هـ-2000م.
188. شرح أشعار الهدلين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
189. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حامد، دار الكتب العلمية 1998م.

190. شرح ألفية ابن معط، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض 1985.
191. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.
192. شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة 1427هـ-2006م.
193. شرح التصريف، عمر بن ثابت الثماني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1419هـ-1999م.
194. شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز، تحقيق د. هادي نهر، ود. هلال ناجي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان 1422هـ-2002م.
195. شرح جُمَل الزجّاجي، علي بن مُحَمَّد بن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط1، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرمة 1419هـ.
196. شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد 1982م.
197. شرح ديوان امرئ القيس، ومعه أخبار المراقبة وأشعارهم، تأليف حسن السندوبي، ط5، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
198. شرح ديوان أبي تمام، للأعلم الشتيري، دراسة وتحقيق: الأستاذ إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الرباط، 1425هـ-2004م.
199. شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس للطباعة والنشر.
200. شرح ديوان حسان بن ثابت، ضبط وتصحيح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت-لبنان 1386هـ-1966م.
201. شرح ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم - بيروت.
202. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.
203. شرح ديوان المتنبي، وضعه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
204. شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون.
205. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت 1402هـ-1982م.

206. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - 1404هـ - 1984م.
207. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط1، دار الفكر المعاصر، 1417هـ - 1997م.
208. شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة 1405هـ - 1985م.
209. شرح شواهد شرح التحفة الوردية، عبد القادر البغدادي، تحقيق: د. عبدالله بن علي الشلال، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1421هـ - 2001م.
210. شرح شواهد شرح الشافية للرضي، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1982م.
211. شرح شواهد المغني، للسيوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
212. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - سوريا 1405هـ - 1985م.
213. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد 1397هـ - 1977م.
214. شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضال الجاشعي، د. عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط2، القاهرة 1426هـ - 2005م.
215. شرح الفصيح لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث، مكة المكرمة 1417هـ.
216. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة - 1383.
217. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، ط5، دار المعارف، مصر.
218. شرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلية عبدالعزيز بن جمعة، تحقيق: د. علي الشوملي، ط1، دار الكندي، ودار الأمل، إربد 2000م - 1421هـ.

219. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
220. شرح كتاب سيويه، للسيرافي، نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب المصرية، رقم 137 نحو4.
221. شرح اللّمع في النحو، القاسم بن محمّد الواسطيّ الضّرير، د.رجب عثمان، ط1 مكتبة الحانجي، القاهرة، 1420هـ - 2000م.
222. شرح اللّمع، الباقولي الأصفهانيّ، تحقيق د.إبراهيم أبو عباة، ط1، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض 1410هـ - 1990م.
223. شرح اللّمع لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط1 الكويت 1984.
224. شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج للدمايني، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن العسيلي، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة 1429هـ - 2008م.
225. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
226. شرح المفصل الموسوم بالتخمير، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 1421هـ.
227. شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين عمر بن محمد الأزدي، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة ط2، بيروت 1994.
228. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي نخيمر، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة 1418-1997م.
229. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت 1984م.
230. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن المكودي، حقّقه د.فاطمة راشد الرّاجحي، جامعة الكويت 1993م.
231. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د.فخر الدّين قباوة، ط1، المكتبة العريّة، حلب 1393هـ - 1973م.
232. شرح ابن التّائظم على ألفية ابن مالك، ابن التّائظم، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت 1420هـ - 2000م.
233. شرح فحج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، ط1، دار الكتب العلميّة - بيروت، لبنان 1418هـ - 1998م.

234. شرح هاشميات الكميت، تحقيق: د. داود سلوم، ود. نوري القيسي، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، 1404هـ-1984م.
235. شعب الإيمان، اسم لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوي زغلول، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت 1410.
236. شعر الأحوص بن محمد الأنصاري، جمع وتحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العمان، النجف الأشرف، 1388هـ-1969م.
237. شعر الأختل، صنعة السكري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط4، دار الفكر المعاصر-دمشق، ودار الفكر-بيروت 1416هـ-1996م.
238. شعر أبي زيد الطائي، جمع وتحقيق: د. نوري هودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.
239. شعر عبدالله بن الزبيري، تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1398هـ-1978م.
240. شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق : محمد فزاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت .
241. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، لحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت 1407-1987م.
242. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1414 هـ 1993
243. الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، التليّ إبراهيم بن الحسين، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى 1420 هـ.
244. الصنائع والكاتب والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت - 1406هـ-1986م.
245. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد دار الأندلسي، ط2، بيروت 1982 .
46. ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزّاز القيرواني، تحقيق د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

247. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت
248. طبقات أعلام الشيعة، الأنوار الساطعة في المائة السابعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي نقى فنروي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972م.
249. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
250. طبقات التحوئين واللغوين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
251. العباب الزاخر، للصاغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مطبعة دار الرشيد، بغداد.
252. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان 1420هـ - 1999م .
253. علل التحول لأبي الحسن الرزاق، تحقيق: د . محمود جاسم الدرويش، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض 1999 .
254. عمدة ذوي المهم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، (شرح المقدمة المحسبة في التحول) لابن هطيل اليميني، دراسة وتحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمّار، 2007م.
255. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
256. عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة .
257. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
258. غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1397.
259. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1396 .
260. غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1405 هـ.
261. غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - 1402هـ.

262. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاري - محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة - لبنان.
263. الفاخر في شرح جبل عبد القاهر، البعلبي محمد بن أبي الفتح، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، ط1، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002 م.
264. فرحة الأديب، الأسود الغندجاني، حققه د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة للنشر والتوزيع، دمشق 1980.
265. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق د. عبد الجيد عابدين ود. إحسان عباس، ط1، 1958 م.
266. الفصول الخمسون لابن المعطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
267. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير - عمان - 1410هـ - 1990م
268. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، الجامي، عبد الرحمن، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد 1983.
269. الفوائد والقواعد، الثماني، عمر بن ثابت، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1422هـ - 2002م.
270. القاموس المحيظ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة - بيروت.
271. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي - القاهرة 1417هـ - 1997 م.
272. الكافية في النحو، ابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبدالله، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة 1407هـ - 1986م.
273. كتاب سيويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجليل - بيروت.
274. كتاب الكتاب، لابن درستويه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي، ط1، دار الجليل 1412هـ - 1992م.
275. الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
276. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي (حاجي خليفة)، دار الكتب العلمية - بيروت 1413هـ - 1992م.

277. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.
278. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك ، ط2، دار الفكر - دمشق - 1405هـ - 1985م.
279. لباب الإعراب، تاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط1، دار الرفاعي، الرياض 1405-1984م.
280. اللباب في تمذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر - بيروت 1400هـ - 1980م.
281. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النيهان وغازي طليمات ، ط1، دار الفكر - دمشق - 1416هـ - 1995م.
282. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1419هـ - 1998م .
283. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، ط1، دار صادر - بيروت.
284. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط3، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1406-1986م.
285. اللّمة في شرح الملحّة، محمد بن الحسن الصّايغ، دراسة وتحقيق إبراهيم الصّاعدي، ط1، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 1424هـ
286. اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
287. ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1971 .
288. ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة دار المعارف، ط3، 1993 .
289. المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة - بيروت.
290. المتبع في شرح اللّمع، أبو البقاء العكبري، دراسة وتحقيق عبد الحميد حمد الزوّي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1994م.

291. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت - 1995م.
292. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
293. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، 2، دار المعارف، مصر.
294. مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، ط 2، القاهرة 1983.
295. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، اسم المؤلف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - 1407هـ.
296. انجروحين من الخدثين والضعفاء والمتروكين، الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط 1، دار الوعي، حلب 1396هـ.
297. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار المعرفة - بيروت.
298. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم - بيروت 1420هـ - 1999م.
299. المختصب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1994.
300. انحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط 1، دار الكتب العلمية - لبنان - 1413هـ - 1993م.
301. انحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادى، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، ط 1، دار عمار 14312هـ - 2010م.
302. انحكم واخط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداي، ط 1، دار الكتب العلمية - بيروت - 2000م.
303. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، دار الهجرة.

304. المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1417هـ - 1996م .
305. المذكر والمؤث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت 1406هـ - 1986م
306. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - 1413هـ - 1993م.
307. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة 1394هـ - 1974م.
308. المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق 1392هـ - 1972م.
309. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.
310. المسائل البصريّات، الفارسيّ أبو عليّ، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر، ط1، مطبعة المدني 1405هـ - 1985م.
311. المسائل الحليّات لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم ودار المنارة، ط1، بيروت 1987 .
312. المسائل الشيرازيّات، أبو عليّ الفارسي، حقّقه د. حسن هنداي، ط1، كنوز إشبيليا، الرّياض، 1424هـ - 2004م.
313. المسائل العضديّات لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1986م.
314. المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات لأبي عليّ الفارسي دراسة و تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، مطبعة العاني، بغداد .
315. المسائل المنثورة، أبو عليّ الفارسي، تحقيق شريف عبد الكريم النجّار ، ط1، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان 2003.
316. المساعد على تسهيل القوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق، د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع 1405هـ - 1984م.
317. المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جارا الله محمود بن عمر الزمخشري، ط2، دار الكتب العلمية - بيروت - 1987م.

318. مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن،
2، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405.
319. مصباح الرّاغِب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيّد، للعلامة محمد بن عزّ الدين
اللفّي، تحقيق عبد الله شمام، ط1، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة،
اليمن 1426هـ-2005م
320. المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون أبي الحجاج يوسف بن يقبى، تحقيق
ودراسة: د. محمد الدعجاني، ط1، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،
1429هـ-2008م.
321. معاني الحروف للرماني، حققه الشيخ عرفان بن سليم العشا، ط1، المكتبة العصرية،
1426هـ-2005م.
322. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، ط2، 1981.
323. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد نجّاني ومحمد علي التجّار، دار السّرور.
324. معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى
- مكة المكرمة - 1409هـ.
325. معاني القرآن و إعرابه للزجاج، تحقيق : عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت 1983.
326. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد
محبي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت - 1367هـ-1947م.
327. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي
الحموي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - 1411 هـ - 1991م.
328. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر - بيروت.
329. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو
عبيد، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب - بيروت - 1403هـ.
330. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو
عبد الله، تحقيق: بشار عواد معروف ، شعيب الأرنؤوط ، صالح مهدي عباس، ط1،
مؤسسة الرسالة - بيروت - 1404هـ.
331. المغني في التحو لابن فلاح اليمني ، تحقيق: د. عبد الرزاق السّعدي، ط1، دار الشّؤون
الثّقافيّة العامّة، بغداد 1999م.

332. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله ، ط6، دار الفكر - دمشق - 1985م.
333. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملح، ط1، مكتبة الهلال - بيروت - 1993م.
334. الفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون - بيروت.
335. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث، مكة المكرمة 1428هـ
336. المقاصد التحوّية في شرح شواهد شروح الألفية، (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق: محمد باسل السّود، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان 1426هـ - 2005م.
337. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الجليل - بيروت - لبنان - 1420هـ - 1999م.
338. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد ، 1982.
339. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
340. المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط1، القاهرة ، 1988 .
341. المقرّب، ومعه مثل المقرّب لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1418هـ - 1998م.
342. المقصور والممدود، للفراء، حققه وشرحه ماجد الذهبي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1403هـ - 1983م.
343. منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.
344. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ط1، دار صادر، بيروت 1358هـ.

345. المصنف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1954.
346. النهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر الأربلي، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب عبدالرحمن بن عبدالله الحصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية 1411هـ - 1990م.
347. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي، تحقيق: د. نبيل محمد عبد العزيز، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1988م.
348. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، مكتبة الرسالة - بيروت - 1415هـ - 1996م.
349. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائلي محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، تحقيق مصطفى الصادق العربي، بدون دار نشر سنة نشر.
350. نتائج الفكر في النحو للسهيلى، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، 1984.
351. التجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق د. محمد جمعة، ط1، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء 1424هـ - 2003م.
352. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ط1، المكتبة العصرية 1424هـ - 2003م.
353. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت - 1388هـ .
354. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت 1988 .
355. النكت في القرآن، لابن فضال المجاشعي، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم الحاج علي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض 1427هـ - 2006م.
356. التكت في تفسير كتاب سيويه، الأعلام الشتيمري، تحقيق زهير عبدالحسن سلطان، ط1، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة، الكويت 1407هـ - 1987م.

357. النوادر، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت 1387-1967م، وطبعة أخرى بتحقيق: د. محمد عبد القادر، دار الشروق، بيروت 1401هـ، 1981م.
358. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لاسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المشي، بغداد.
359. همع الخوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
360. الرواي بالرفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - 1420هـ - 2000م.
361. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

مسرد أبواب الكتاب وموضوعاته

- 4 • المقدمة الأولى [أقسام الكلمة]
- 5 - أقسام الكلمة
- 5 - الاسم
- 7 - الفعل
- 8 - الحرف
- 9 [المعرب والمبني]
- 9 - المعرب
- 9 * الاسم المتمكن
- 9 * الصحيح
- 9 * المعتل
- 10 - المقصور
- 11 - المنقوص
- 14 * الاسم المنصرف وغير المنصرف
- 30 * أقسام الاسم
- 30 - المثنى
- 31 - الجمع
- 33 * الفعل المضارع
- 39 - المبني
- 39 * بناء الأسماء
- 47 * بناء الأفعال
- 50 * بناء الحروف
- 51 • المقدمة الثانية / في العوامل
- 52 - حدّ العامل
- 54 * العوامل اللفظية
- 54 - العامل بحق الأصل
- 54 * عمل الأفعال
- 55 - الأفعال المتعدية إلى مفعولين
- 57 - الأفعال المتعدية إلى ثلاثة
- 58 * الحروف العاملة
- 59 - العامل بالشبه
- 59 * الفعل العامل بالشبه
- 59 - كان وأخواتها

68	- أفعال المقاربة
72	* الاسم العامل بالشبه
72	- اسم الفاعل
76	- صيغ المبالغة
76	- اسم المفعول
77	- الصفة المشبهة
79	* الحرف العامل بالمشابهة
79	- إنَّ وأخواتها
84	- لا النافية للجنس
86	- لا العاملة عمل ليس
87	- ما العاملة عمل ليس
89	- العامل بحق النية
89	* الأسماء العاملة من غير الظروف
89	- أسماء الإشارة
89	- أسماء الأفعال
93	- المصدر النائب عن عمله
96	* الاسم العامل من الظروف
98	* الجملة العاملة بالنية
98	* الحرف العامل بالنية
99	* العوامل المعنوية
99	- رافع المبتدأ والخبر
99	- رافع المضارع
102	• المقدمة الثالثة / في المعمولات
103	- أقسامها
103	* المرفوعات
	- الأصلي:
103	* الفاعل
	- الفرعي:
109	* المبتدأ والخبر
111	* مسوغات الابتداء بالنكرة
112	* الخبر
115	* تقديم المبتدأ وجوباً
116	* تقديم الخبر وجوباً
117	* تعدد الخبر
117	* دخول الفاء في الخبر

- 119 * حذف المبتدأ وجوباً
- 120 * مواضع حذف الخبر
- 123 - المنصوبات
- * الأصلي:
- 123 - المصدر
- 128 - المفعول به
- 129 * المنادى
- 135 * الترخيم
- 140 - المفعول فيه
- 141 * ظرف الزمان
- 143 * ظرف المكان
- 145 - المفعول له
- 147 - المفعول معه
- * الفرعي:
- 150 - الحال
- 159 - التمييز
- 163 - الاستثناء
- 164 * الاستثناء المفرغ
- 165 * العامل في المستثنى
- 167 * الاستثناء المتصل
- 168 * الاستثناء المنقطع
- 170 * الاستثناء المقدم
- 171 * الاستثناء بغير
- 172 * الاستثناء بسوى
- 172 * الاستثناء بالأفعال
- 173 * الاستثناء بحاشا
- 174 * الاستثناء بخلا وعدا
- 175 * الاستثناء المكرر
- 176 * لا سيما
- 178 - خير كان وأخواتها
- 178 - اسم إن وأخواتها
- 178 - المشبه بالمفعول
- 180 - المنجورات
- * الأصلي:
- 180 - المنجور بالحرف

- 181 - حرف الجر
- 198 - الإضافة
- * الفرعي:
- 198 - المضاف إليه
- 199 - الإضافة المحضة
- 200 - الإضافة غير المحضة
- 201 * المضاف إلى ياء المتكلم
- 203 * ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه
- 206 * العامل في المضاف إليه
- 208 - المجزومات / الشرط
- * الأصلي:
- 208 - فعل الشرط
- * الفرعي:
- 211 - مجزوم "م" وأخواتها
- 213 - جواب الطلب
- 215 • المقدمة الرابعة
- 216 * الجمل التي لها محل من الإعراب
- 216 - جملة الخبر
- 216 * جملة خبر كان
- 216 * جملة خبر إن وأخواتها
- 217 * جملة مفعول ظنّ
- 217 * جملة مفعول أعلم
- 217 - جملة الصفة
- 221 - الجملة الحالية
- 221 - الجملة المضاف إليها
- 227 - جملة مقول القول
- 227 - الجملة الواقعة جواب شرط بعد الفاء
- 228 - الجملة الواقعة بعد حتى
- 230 • المقدمة الخامسة [الحروف والأدوات]
- 231 - الهمزة
- 232 - الواو
- 234 - الفاء
- 235 - اللام
- 242 - ما
- 247 - ها

248	- هل
248	- بل
249	- ثم
250	- ألا
250	- كلا
251	- لولا
251	- لوما
252	- أمّا

257	• النتيجة
366	- إذا
366	ف 1- أقسامها
366	* إذا الزمانية
370	* إذا المكانية
371	ف 2 - اختصاصها
374	ف 3 - جوارها
375	ف 4 - عاملها
378	ف 5 - علة بنائها
531	• تمام الكتاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com